موريس دوفرجيه

علم إجتماع السياسة

ترجمة

د. سليم حداد

عــلــم
إجتمـاع السياســة

الطبعة الأولى

1411هـ - 1991م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام

هاتف ٨٠٢٤٢٨ - ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٢٩٦

بيروت - المصيطبة - بناية طاهر هاتف ٣٠١٠٣٠ - ٣١١٣١٠

ص ب ١١٣/٦٣١١ تلكس LE ٢٠٦٦٥ - ٢٠٦٨٠ - لبنان

مــوريس دوفرجيـــه

علــم
إجتماع السياســة

مبادىء علم السياسة

ترجمــة
د . سلــيم حــداد

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

هـذا الكتاب ترجمة :

MAURICE DUVERGER
Professeur à l'Université de Paris I

Sociologie de la politique

Eléments de Science politique

تنبيه

إن مفردات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي مترادفة تقريباً . ففي الكثير من الجامعات الأميركية يتحدثون عن القضايا نفسها في « علم السياسة » عندما تعالج في إطار قسم علم السياسة ، وفي « علم الاجتماع السياسي » عندما تعالج في إطار قسم علم الاجتماع . أما في فرنسا ، فإن تعبير « علم الاجتماع السياسي » يسجل غالباً قطيعة مع المناهج القانونية أو الفلسفية التي هيمنت طويلاً على علم السياسة ، وإرادة تحليل بواسطة مناهج أكثر علمية . هذه الفوارق ليس لها أهمية عملية .

إلا أن الانغلاق الجامعي والسمة التي يضفيها على الأساتذة والباحثين يقود إلى اختلاف حقيقي . فعلم السياسة يدل على مقاربة أوسع لعلم الظاهرات السياسية ، الذي يتفحصها في آن واحد من زاوية المؤسسات القانونية والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد وعلم السكان ، الخ . ، في الوقت نفسه الذي يتفحصها فيه من زاوية علم الاجتماع المحض . وعلى العكس ، يدل علم الاجتماع السياسي على هذه المقاربة الأخيرة بصورة خاصة . في هذا المعنى ، إن نظرة عامة أولية على علم السياسة ينبغي أن تشمل ثلاثة مجالات أساسية : من جهة أولى ، التعرف على التحليل السوسيولوجي للسياسة ، من جهة ثانية ، وصف للأنظمة السياسية الكبرى ، وأخيراً ، دراسة للمنظمات السياسية (الأحزاب وجماعات الضغط) . وكل واحد من هذه المجالات الأساسية في علم السياسة هو موضوع مؤلف منفصل من مجموعة «Thémis» .

يتعلق هذا المؤلف بالمجال الأول[1] . وإذا نحن أعطيناه عنوان « علم اجتماع

---

(1) إنه يغطي مجمل المادة ، التي يحلل إمكانيات مقاربتها العلمية . من هنا كان العنوان الثانوي : مبادىء علم السياسة .

- أما المؤلف الثاني : (M. Duverger, Institutions politiques et droit constitutionnel, I. Les grands =

السياسة » ، فذلك ليس فقط لتمييزه عن الكتاب السابق المنشور في المجموعة نفسها عام 1966 ، والذي يحل محله من الآن وصاعداً ، وإنما لأنه يعالج القضايا نفسها بمنظور مختلف تماماً . فبدلاً من أن يركّز على الظاهرات السياسية التي تتم معالجتها من الزاوية السوسيولوجية ، فقد ركّز على المفاهيم ومناهج المقاربة السوسيولوجية ، التي تتم معالجتها من خلال مظاهرها السياسية بشكل رئيسي . والمقصود هنا هو تدرب عام على علم الاجتماع المطبق على السياسة . فهو يسمح بتحديد موقع الظاهرات السياسية في المجمل الاجتماعي الذي تشكل أحد عناصره غير القابلة للانفصال عنه ، الأمر الذي لا غنى عنه لفهمها .

من المؤكد أن الخطر يكمن في أن المتخصصين في الشؤون السياسية سيجدون المؤلف سوسيولوجياً إلى حد كبير ، في حين أن علماء الاجتماع سيعتبرونه غير كاف في هذا الصدد . لقد فعلنا ذلك عن قصد . مما لا ريب فيه ، أننا لم نستطع أن نتحاشى الثغرات والنواقص على الصعيد المنهجي . فإذا رأى علماء الاجتماع أن مؤلف هذا الكتاب الصغير يبدي شيئاً من عدم الاختصاص عندما يعالج الشأن السوسيولوجي ، فذلك أمر طبيعي : فهو كذلك يرى أنهم يستحقون اللوم نفسه أحياناً عندما يغالجون الشأن السياسي . إن الأمر الجوهري هو بناء الجسور بين العلوم حتى وإن كان باني الجسر لا يعرف أن يرسيه بصورة جيدة سوى على جانب واحد من الضفة ، فذلك يمكن تصحيحه عندما يتم اجتياز الجسر . وبالمناسبة ، فإن الدولة والسياسة هما من العناصر الرئيسية جداً بالنسبة لعلم الاجتماع الذي لا يمكنه إلا اكتسابهما بواسطة كل ما يقربه منهما . إن الإهمال الذي يبديه حيالهما معظم علماء الاجتماع المحترمين ، هو في النهاية أكثر ضرراً من الاهتمام الذي نعطيهما إياه فيما يلي ، هذا الاهتمام الذي يسمح وحده بمقاربة سوسيولوجية واسعة حقيقية .

يعتبر المؤلف بهذا الشكل الجديد موجهاً لكل الذين يريدون التعرف على إمكانيات وحدود التحليل العلمي للسياسة . وقد تم تصوره في هذا الصدد ، باعتباره نوعاً من دليل للسفر . فهو لا يحل محل قراءة بعض الكتب الأساسية الأكثر توسعاً ، والتي أشير إليها في ثبت المراجع التي شئناها انتقائية جداً . لكنه يساعد في التعرف الأولي على مختلف مظاهر المعرفة العلمية للمجتمعات ، وفي ربطها الواحدة بالأخرى وفي تحديد موقع السياسة في

= systèmes politiques; II. Le système politique français, 1'e éd., 1973) فيوسع الفصل السادس من « علم اجتماع السياسة » من خلال منظور أكثر تقنية .

ـ والمؤلف الثالث : (M. Duverger, Organisations politiques: partis et groupes de pression, sous presse) يوسع الفصل الرابع من « علم الاجتماع السياسي » ويكمل في الوقت نفسه المؤلف السابق ، باعتبار أن الأحزاب ومجموعات الضغط تلعب دوراً مهماً في عمل المؤسسات السياسية الحديثة .

الكل الاجمالي الذي لا يمكن فصلها عنه .

أما على الصعيد الجامعي ، فهو مخصص بصورة رئيسية ، لثلاث فئات من الطلاب . أولاً : لطلاب شهادة الدراسات الجامعية العامة (.D.E.U.G) في الحقوق ، الذين يسمح لهم بتحديد موقع تعليم المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الإطار السوسيولوجي الذي لا يمكن فهمه بعيداً عنه ذلك هو هدف تعليم علم السياسة كما لحظته النصوص ـ ثانياً : يتوجه هذا المؤلف إلى طلاب مؤسسات الدراسات السياسية ، الذين يمكن أن يساعدهم على إعادة وضع مختلف جوانب الظاهرات السياسية المدروسة في موادهم المختلفة ، في إطارها الإجمالي العام . وهو يعني أخيراً طلاب شهادة الدراسات الجامعية العامة (.D.E.U.G) في العلوم الاقتصادية ، والإدارة الاقتصادية والاجتماعية ، والعلوم الإنسانية الذين يشكل بالنسبة لهم العنصر الأساسي لتعليم علم السياسة الذي أقره التنظيم الجديد .

M.D

موريس دوفرجيه

المقدمة

هذا الكتاب هو تعريف بالنهج السوسيولوجي المطبّق على الظاهرات السياسية . فلا هذا ولا ذاك من هذين التعبيرين يعتبر واضحاً في حد ذاته . في البدء ، من الضروري تحديدهما باختصار ، أولاً : لتعيين ما سنقوم بمعالجته ، ثم لمساعدة القارىء على التخلص من أوهام المعنى العام ، وهي كبيرة جداً في هذا الميدان . فكل الناس أو جلهم يعتقدون أنهم يعرفون ما هو المجتمع ، موضوع علم الاجتماع ، والسياسة . ينبغي بصورة مطلقة تجاوز هذه المعرفة المزوّرة إذا ما أردنا أن نعالج بطريقة علمية ، الظاهرات الاجتماعية بصورة عامة والظاهرات السياسية بصورة خاصة .

أولاً : النهج السوسيولوجي

اخترع تعبير « علم الاجتماع » «Sociologie» عام 1839 من قبل أوغست كونت (Auguste Comte) ، في الجزء الرابع من بحثه حول الفلسفة الوضعية (Cours de philo-sophie positive) ، ليدل على علم المجتمع . كان أوغست كونت قد استخدم في هذا الصدد تعبير « الفيزياء الاجتماعية » ، المستعمل سابقاً من قبل هنري دو سان سيمون (H. de saint-simon) وهي من قبل هوبس (Hobbes) . لقد استبدله بتعبير « علم الاجتماع » لأن الرياضي البلجيكي كيتولي (Quételet) كان قد استخدم تعبير « الفيزياء الاجتماعية » ليدل على الدراسة الاحصائية للظاهرات الخلقية (1836) ، الأمر الذي اعتبره كونت « محاولة فاجرة لتملك » هذا التعبير .

أ ـ علم الاجتماع بصفته علماً :

ارتبط تطور علم الاجتماع بالفكرة الرئيسية القائلة ان الظاهرات الاجتماعية يمكن أن

تدرس بواسطة الطرائق العلمية نفسها التي تستخدمها علوم الطبيعة . من هنا جاء اسم « الفيزياء الاجتماعية » الذي استخدمه أولاً كونت ، وجاءت كذلك صيغة دوركهايم القائلة بوجوب دراسة الوقائع الاجتماعية « بصفتها أشياء » . في ذلك الحين ، كانوا يقدرون أن علم الاجتماع هو علم ، بمقدار ما يصف ، على غرار علوم الطبيعة ، الظاهرات كما هي موجودة ويصوغ هكذا « أحكاماً واقعية » وليس « أحكاماً قيمية » . لقد شكل هذا الموقف ذهنية حقيقية . فيما مضى ، كانت تدرس الوقائع الاجتماعية الجوهرية من الزاويتين الفلسفية والخلقية ، ما عدا استثناءات نادرة (أرسطو ، ماكيافيلي ، جان بودان ـ Boudin ـ وبصورة خاصة مونتسكيو) . لم يكونوا يسعون إلى تعريف ماهية المجتمع وإنما ما يجب أن يكونه ، استناداً إلى معتقدات ماورائية ودينية حول طبيعة الإنسان وهدف حياته ، الخ . أي أنهم يسعون إلى تناول أحكام قيمية . إن الفكرة نفسها القائلة بأن الإنسان والمجتمع يمكن أن يدرسا « بصفتهما أشياء » بطريقة علمية ، تبدو نوعاً من الهرطقة .

كانوا بالفعل ، يعتبرون أن ثمة تناقضاً مطلقاً بين فكرة علم الاجتماع وفكرة الحرية الإنسانية . كان مفهوم العلم يقوم حينذاك على حتمية متشردة تعتبر أن معطى معيّناً (A) يؤدي دوماً إلى نتيجة معينة (B) يتم التعبير عن الصلة بين الإثنتين تحديداً في قانون علمي . ذلك يفترض أن أية قوة لا تستطيع أن تتدخل لتمنع (B) من اتباع (A) بالضرورة . في هذا المعنى ، تفترض فكرة القانون السوسيولوجي أن الإنسان ليس حراً . إن مفهوم الحرية يتناقض مع مفهوم الحتمية التقليدية . فأن تكون حراً ، يعني أن تكون لديك إمكانية تقرير مصيرك على الأقل جزئياً ، أي ألا يكون مصيرك محكوماً بالكامل من الخارج . وقد وصل علمويو (les scientistes) القرن الماضي إذن إلى إنكار حرية الإنسان ، التي كانوا يعتبرونها وهمية بحتة ، لكي يجعلوا وجود العلوم الاجتماعية ممكناً . وهكذا كانوا ينخرطون في نقاشات فلسفية لا نهاية لها ، تم تجاوزها حالياً .

باتت الحتمية تدرك حالياً بطريقة مختلفة جداً ، تحت شكل الحتمية الاحصائية . فهذه الأخيرة لا تناقض فكرة الحرية إنها تعبّر فقط عن النتائج المرجحة للشروط المحسوسة التي تمارَس الحرية في داخلها . فإذا قلنا أن 60٪ من الباريسيين يغادرون العاصمة في الخامس عشر من آب ، لا يمنع أي واحد منهم من البقاء في المدينة أو الابتعاد عنها في ذلك اليوم . هذه الملاحظة الاحصائية تعني ببساطة أن ضغط العادات الاجتماعية يدفع الباريسيين إلى الفرار في 15 آب (أوغسطس) ، وأن 60٪ منهم سيفضلون على الأرجح اتباع خط المنحنى الكبير هذا بدلاً من الصمود فيها ، طالما أن الظروف الجماعية التي يمارس

فيها الناس إرادتهم لم تتبدل . إن الحتمية الاحصائية التي تعبّر عن السلوكيات الجماعية بعبارات مرجحة ، تأخذ بالحسبان الحرية الممكنة للأفراد الذين يشكلون هذه المجموعات .

استخدمت الحتمية الاحصائية أولاً كأساس للعلوم الاجتماعية . من ثم شملت إلى حد ما العلوم الفيزيائية نفسها . لم يعد يقال أن عنصراً معيناً (A) يؤدي بالضرورة إلى ظهور عنصر معيّن (B) : وإنما أرجحية أن نرى ظهور (B) على أثر (A) تبلغ هذه الدرجة أو تلك . وفي أغلب الحالات ، تكون الأرجحية قوية جداً ، بينما يكون الاحتمال المعاكس معدوماً تقريباً . مع ذلك ، فإن الوضع يختلف قليلاً في هذا الصدد على صعيد الذرّة ، فمن الممكن عندها أن تكون فرضيات عدة قابلة للتحقق (B ، C ، D ، الخ .) على أثر عامل معيّن (A) ، مع احتمالات راجحة خاصة بكل واحدة منها وعالية بما فيه الكفاية . وهكذا ، انقلبت حالياً وجهة النظر بالنسبة لنهاية القرن التاسع عشر ، فيما يتعلق بمقارنة العلوم الاجتماعية والعلوم الفيزيائية . فيما مضى ، كانوا يحاولون وضع العلوم الاجتماعية في صف العلوم الفيزيائية ، عبر تأكيد وجود حتمية اجتماعية مماثلة للحتمية الفيزيائية التي كانت تعتبر مطلقة . أما حالياً ، فلم تعد الحتمية الفيزيائية تدرك على أنها مطلقة بصورة تامة ، وإنما بصفتها نسبية ، إلى حد ما على شاكلة الحتمية الإحصائية التي قدمت العلوم الاجتماعية صورتها .

ب ـ غرض العلم السوسيولوجي :

إن تعريف علم الاجتماع بانه علم المجتمع يفترض أن نعرّف كذلك هذه الكلمة . في المعنى العام ، تتشكل المجتمعات (أو « المجموعات » و« التجمعات » « والجماعات » « والمتحدات ») من مجمل الأفراد المرتبطين ببعضهم البعض بنوع من إرادة العيش الجماعية ، الناجمة سواء عن عقد ، أو عن التجاور ، أو عن القرابة أو عن التحالف . هذا المفهوم يجعل اتجاه البحث السوسيولوجي خاطئاً ، عبر المسلّمة القائلة بوجود الأفراد من جهة والمجتمع الذي يتكون من مجموع هؤلاء ، من جهة أخرى . إن علماء الاجتماع يرفضونه إلى حد ما بهذا الشكل . فهم يعتبرون أن الأفراد يتحركون دوماً بالنسبة للآخرين وفي علاقة مع آخرين كل فعل هو فعل متبادل ، أي نتيجة علاقات بين شخصين على الأقل ، وامتداد لهذه العلاقة في الفعل . فالمجتمع ليس جمعاً للأفراد ، إنه نظام من العلاقات المتبادلة .

لكي نفهم الفرق بين المفهومين ، يمكننا الانطلاق من تحليل جان بياجيه (Jean

(Piaget : « إن الصلة بين الذات والغرض المادي تغيّر الذات والغرض في آن واحد عبر تمثل هذا الأخير في ذاك وتكيّف ذاك مع هذا . . . ولكن ، إذا كان الفعل المتبادل بين الذات والغرض هكذا كليهما ، فمن المؤكد من باب أولى أن كل فعل متبادل بين الأفراد سيغيّرهم الواحد بالنسبة للآخر . فكل علاقة اجتماعية تشكل بالتالي كلاً قائماً في ذاته ، منتجاً طبائع جديدة ومحوّلاً الفرد في بنيته الذهنية . ثمة إذن استمرارية من الفعل المتبادل القائم بين شخصين ، إلى الكلية المتشكلة عبر مجمل العلاقات بين أفراد المجتمع نفسه ، وفي النهاية ، تظهر الكلّية المفهومة هكذا بصفتها لا تقوم على مجموعة من الأفراد وإنما على نظام من الأفعال المتبادلة مغيّرة هؤلاء الأخيرين في بنيتهم نفسها »[1] .

إلا أن فكرة نظام العلاقات المتبادلة يمكن أن تؤدي إلى مفهومين متناقضين لعلم الاجتماع . قد يقع الأول في خط المدرسة الشكلية الألمانية وفي خط المدرسة السلوكية الأنجلو - سكسونية في آن واحد . والاثنتان تؤديان إلى سوسيولوجيا ضيقة تركّز على العلاقات الفردية وليس على الجماعات الاجتماعية . يعتبر سيمّل (Simmel) أن الأفعال المتبادلة للأفراد تكوّن أشكال العالم الاجتماعي ، التي ينبغي أن يدرسها علم الاجتماع بطريقة مجردة ، كما تدرس الهندسة الأشكال المجردّة للكون الفيزيائي[2] . وحاول «Von Wiese» أن يحقق نوعاً من « تحديد الكمية التصورية » لهذه العلاقات القائمة بين الأفراد ، مطبقاً بطريقة أكثر دقة برنامجاً قريباً إلى حد ما من السابق ، فهو يحوّل الشأن الاجتماعي إلى « شبكة معقدة من العلاقات بين الناس »[3] . يمكننا أن نقول عن المدرسة السلوكية أنها انتقلت من تحديد الكمية التصورية إلى تحديد الكمية الحقيقية (كان Von Wiese قد حلم به) عبر وضع نفسها في الرؤية نفسها ، فالسلوكيات الملاحظة والمحذوفة هي سلوكيات الأفراد بصورة جوهرية .

ينطلق هذا الكتاب من رؤية مناقضة تماماً . ففي تعبير « نظام الأفعال المتبادلة » نشدد على الكلمة الأولى وليس على الكلمتين التاليتين ، أي على النظام وليس على الأفعال المتبادلة . ولا نعتقد أن الأنظمة تتشكل انطلاقاً من الأفعال المتبادلة الملموسة التي تتجمع في شبكات أكثر فأكثر تعقيداً ، ولكنها تأخذ مكانها في إطار قائم مسبقاً يشكل نظاماً قائماً . مما لا ريب فيه أن الأشياء ليست بهذه البساطة وكل واحدة من الأفعال المتبادلة الخاصة تنطوي

---

(1) Jean Piaget, Etudes sociologiques, Genève, 1965.

(2) راجع ، Georges Simmel, Soziologie, Berlin, 1908.

(3) راجع Leopold Von Wiese, System der Soziologie, 2e.éd., Munich, 1933 (trad. anglaise de la 1re éd. Systematic Sociology, NewYork, 1932).

على عنصر تجديد ينزع إلى تصحيح النظام القائم الذي يتغيّر إذن باستمرار ، بفعلها . ولكن قسط التغيير في كل لحظة يبقى ضعيفاً بالنسبة لقسط النظام القائم سلفاً . إذن ، تكون المقاربة سوسيولوجية واسعة سنحلل بصورة أساسية الأنظمة التي تتحكم بالأفعال المتبادلة الخاصة . هذا التحكم الذي يكون أكثر أهمية بكثير من التبدل الدائم للأنظمة بواسطة كل فعل متبادل جديد .

إن مفاهيم الأدوار والأنظمة المستعملة بصورة شائعة من قبل علماء الاجتماع ، تسمح بتوضيح هذا المفهوم لأنظمة الفعل المتبادل ينتظر من الآخر سلوكاً معيّناً ويهيء نفسه أيضاً لسلوك معيّن . يمكننا مقارنة هذا الموقف بموقف الممثلين في مسرحية « la Commedia del arte» ، التي تنشيء علاقة بين أشخاص نمطيين ، كل واحد منهم يجسد دوراً معيناً (Colombine ، Pierrot ، Arlequin) ولكنهم أحرار في ابتكار الحوار والتعاطي مع الوضع كلٌ في إطار دوره . وهكذا ، تتطور الأفعال المتبادلة في إطار « الأدوار » ، وكل دور ينتج تصرفات صاحبه وحالات انتظار لتصرفات من قبل أصحاب الأدوار الأخرى .

يتحدد كل دور عبر علاقاته مع أدوار أخرى ، فدور الأستاذ يتحدد عبر علاقته مع التلاميذ ومع زملائه ومع الإدارة ، الخ . ؛ والزوج عبر علاقاته مع زوجته ، وحماته ، ومع النساء الأخريات ، الخ . من جهة أخرى ، يقوم كل فرد بأدوار عدة في آن واحد يمكن لشخص معيّن أن يكون في آن واحد أستاذاً وزوجاً ونقابياً ورياضياً وعضواً في أحد الأحزاب وهاوياً للسينما ، الخ . وفي الحالتين ، لا تكون « المساواة » بين الأدوار مؤمّنة دوماً . فالأستاذ لا يستجيب دوماً لتوقعات تلاميذه ، والزوج لتوقعات زوجته والعكس بالعكس . يمكن للأدوار المختلفة التي يقوم بها الفرد أن تكون متناقضة جزئياً ، فالسلوك كأستاذ لا يكون منسجماً دوماً مع السلوك كزوج ، والسلوك كنقابي ، الخ .

قلنا أن الدور ينطوي على قسط من الابتكار من قبل صاحبه . يتعلق الأمر هنا بمخطط عام أكثر منه بنص جامد مماثل لأدوار المسرح الكلاسيكي . ويتعلق المخطط المطلوب هنا بما نسميه « النظام الأساسي » . وكل نظام أساسي هو مجموعة من نماذج السلوك التي تقضي على صاحبه ببعض التصرفات إزاء أصحاب الأنظمة الأساسية الأخرى ، وفقاً للظروف . هكذا تتطور الأفعال المتبادلة الخاصة في إطار سيناريوهات موضوعة مسبقاً . إنها تنطوي على قسط من الحرية والتجديد ، باعتبار أن الأدوار تسمح بالإضافة بالنسبة للأنظمة الأساسية التي تحددها ، ولكن هذه اللعبة نفسها ترتبط إلى حد كبير بالمعايير والمعتقدات والقيم السائدة في مجموعة الممثلين . فأنظمة العقل المتبادل ـ أو

الا ظمة الاجتماعية ـ تشكل إذن بصورة جوهرية مجموعات متناسقة من الأنظمة الأساسية والأدوار ، التي تتطور في داخلها علاقات الأفراد الملموسة[4] .

استناداً إلى هذا التعريف ، تتعلق أنظمة الفعل المتبادل بمجموعات إنسانية وثقافية ، أو بشكل أدق ، بمجموعات إنسانية محددة كل واحدة منها بنظام معـايرهـا ومعتقداتهـا وقيمها ، وهذه تشكل الثقافة . هذه المجموعات الإنسانية والثقافية تختص « بالمجتمعات » و« المجموعات » و« الجماعات » و« المتحدات » و« التجمعات » في اللغة الشائعة ، ولكنها محددة بطريقة أكثر دقة وأكثر علمية بواسطة نماذج العلاقات التي تتحكم بالأفعال المتبادلة التي تتم فيها . من المفيد الإشارة إلى أن هذا التعريف يتعلق بالميل العام للعلوم الحديثة إلى تعريف « الأشياء » بواسطة العلاقات . لقد كتب «Jean Ullmo» حول هذا الموضوع ، متحدثاً عن مناهج الفيزياء الحديثة : « يُعطى لنا الشيء بواسطة العلاقة والسند بواسطة الصلة » ويستخلص « أولوية العـلاقة عـلى الشيء »[5] . وفي علم الاجتماع ، إن هـذه « الأشياء » وهي المجتمعات والجماعات الإنسانية ، معرّفة هكذا بواسطة العلاقات التي تنسج فيها . مع ذلك ، ينبغي ألا نذهب في القياس بعيداً جداً ، بما أن الغرض الأساسي للبحث يتشكل بواسطة أنظمة العلاقات أكثر منه بواسطة هذه الأخيرة .

يبقى أن نعرف ما إذا كانت الأنظمة المعنية هي أنظمة حقيقية أم بنى نظرية تسمح بفهم العلاقات الملموسة دون أن يكون لها هي بالذات وجود واقعي . سنصادف غالباً هذه القضية الأساسية في الصفحات التالية . فهي لا تتعلق فقط بمفهوم النظام ، وإنما بغالبية المفاهيم الأخرى المستخدمة في البحث السوسيولـوجي ، ولا سيما مفـاهيم المجموعـات الاجتماعية ، والوظيفة والبنية والتنظيم ، الخ . هل يشار بهذه الكلمات إلى مخططات نظرية ونماذج شكلية وبنيات اصطناعية ـ « تركيبات عقلانية » كما كان يقول «Buffon» ـ مشكلة أدوات عمل ذات سمة عملانية (أي أنها تسمح بالتحرك) ، أم أن المقصود تفسيرات لظاهرات حقيقية كما تكون على سبيل المثال الصور المنقولة وإنما غـير المشوهـة للخرائط الجغرافية ، أو التعميمات المجردة نسبياً المتشكلة من تصنيفات الأنواع الحيوانية أو أنواع

---

(4) حول مفاهيم الأنظمة والأدوار يراجع تحديداً :

A.- M. Rocheblave-Spenlé, la notion de rôle en psychologie sociale, 2e éd., 1969; R. Linton, Le fondement culturel de la personnalité, trad. fr. 1959; M. Banton, Roles: An Introduction to the Study of Social Relations, Londres. 1965.

(5) Jean Ullmo, les concepts physiques, dans Logique et connaissance scientifique, sous la direction de Jean Piaget, Encyclopédie de la Pléiade, 1967, P. 637-638.

الأراضي ؟ الجواب ليس سهلاً ، إذ أن النماذج الصورية ينبغي أن يكون لها بعض العلاقة مع الواقع الحقيقي لكي تكون عملانية[6] ، وتنطوي النماذج الوصفية بالضرورة على درجة معينة من التجريد . وعندما نتكلم على الأنظمة والبنى والتنظيمات والوظائف والمجموعات ، فإننا نقف إلى حد ما بين هذين القطبين ، أكثر منا عند أحدهما إذن نحن نستعمل مفاهيم غامضة نسبياً .

ج ـ صعوبات البحث العلمي في علم الاجتماع

إن علم الاجتماع باعتباره علماً ، يتبع إذن مسيرة مماثلة لمسيرة كل العلوم الأخرى . فهو يقوم على ملاحظة الظاهرات ، التي يسعى إلى وصفها وتفسيرها ، لكي يتمكن من توقعها والتأثير عليها . كما صنع أدواته الخاصة بهذا النوع من الملاحظة ، وقد تحققت انجازات كبيرة في هذا المضمار في العقود الأخيرة . إلا أن تطوره يصطدم على غرار سائر العلوم بأوهام الحس العام . ولكن ثمة الكثير من الأوهام الخاصة بعلوم الطبيعة الأكثر قدماً ، قد تم التخلي عنها منذ وقت طويل جداً ، ودخلت الوقائع العلمية في الحس العام . هكذا ، بات كل الناس يقرون اليوم أن الأرض كروية الشكل رغم أنها تظهر مسطحة ، وأنها تدور حول الشمس رغم أنها تعطينا الانطباع بالعكس . وبما أن علم السوسيولوجيا أكثر حداثة ، فإن صمود أوهام الحس العام يبقى أقوى . إذن علينا أن نحذر ذلك بصورة خاصة .

ثمة مثل نموذجي جداً في هذا الصدد ، أعطاه لازارسفيلد (P. Lazarsfeld) في استقصاء أجراه بين الجنود الأميركيين بعد هدنة عام 1945 . فأن يكون المثقفون الذين تم تجنيدهم في حينه أكثر عرضة للعصاب النفسي من الأشخاص الأقل علماً ، وأن يتكيف الريفيون مع الخدمة العسكرية أفضل من المدنيين ، وأن يتحمل الجنود القادمون من جنوب الولايات المتحدة مناخ جزر المحيط الهادىء أفضل من الجنود القادمين من الشمال ، وأن يبدي المجندون أثناء الحرب نفاداً للصبر أكبر مما بعد الهدنة ، من أجل العودة إلى أوطانهم كل ذلك يبدو أكيداً بالنسبة « للحس العام » . إلا أن الاستقصاء كشف أن الحقيقة كانت عكس ذلك تماماً كان الجنود الأقل علماً هم الأكثر عرضة للعصاب النفسي ، والمدينيون يتكيفون بشكل أفضل مع الخدمة العسكرية ، ورجال الجنوب كانوا أقل تحملاً للحرارة

---

(6) راجع بالتحديد حول هذه النقطة مساهمة «P. Boudon» :

[illegible]éories et théorie, dans La crise de la sociologie, Genève, 1971, et le numéro spécial d'Econ[illegible]s et Sociétés (Cahiers de l'I.S.E.A.) de 1973, «Structures mathématiques et structures du [illegible] en sciences humaines».

الاستوائية ، كما أن التوقف عن أي عمل بعد المدنة كان أكثر ثقلاً من خطر المعارك وغالباً ما يصادف عالم الاجتماع أوضاعاً مشابهة .

ففي علم الاجتماع كما في علم النفس ، يكون خطر « الحس العام » أكبر بمقدار ما يكون المراقب جزءاً من المجمل الذي يراقبه . يكون الأمر مؤكداً إذا كان يدرس مجتمعه الخاص ، ولكنه إذا كان يدرس مجتمعاً بعيداً عنه في الزمان أو المكان ، لا يمكنه أن يمنع نفسه من أن ينقل بوعي منه أو بدون وعي انطباعات يأخذها من انتمائه إلى مجتمعه الخاص . هذه الانطباعات المدركة من الداخل تكون حيوية جداً وكثيرة جداً وغنية جداً . وهي غالباً ، أكثر حيوية وأكثر عدداً وأكثر غنى من الملاحظات العلمية . هكذا يتكون نوع من الحس العام الفردي ، إذا جاز لنا القول ، يهدد بتشويه البحث . فعلم النفس لم ينجح في التقدم إلا اعتباراً من الوقت الذي تحرر فيه من الاستبطان العامي لمصلحة تحليل السلوك ، ولهذا النوع من الاستبطان العلمي الذي عرف بالتحليل النفسي . ينبغي بالمثل على عالم الاجتماع أن يأخذ حذره من المخاطر التي ينطوي عليها الاستبطان السطحي للمجتمع الذي يشكل جزءاً منه .

أخيراً ، في علم الاجتماع كما في غيره ، يقوم البحث العلمي بصورة جوهرية على النظريات التي يتم السعي للتحقق من صحتها بواسطة تقنيات الملاحظة . في هذا الخصوص ، مرّ علم الاجتماع خلال سنوات 1920 ـ 1960 في مرحلة يمكن تسميتها «بالتجريبية المفرطة» ، ولحسن الحظ أنه في طريق الخروج منها[7] . يرتبط ذلك بطور معيّن من تطور العلوم . خلال هذه المرحلة ، تم استخدام تقنيات مختلفة لمراقبة الوقائع الاجتماعية (استقصاءات الرأي ، مقابلات موسعة ، استقصاء العيّنة المتكرر «Panel» ، تحليل المحتوى ، تصنيف نتائج السلوك ، تحليلات إحصائية) كانت تسمح أخيراً بتجاوز انطباعات الحس العام . كان من الطبيعي أن تلقى حماساً وأن تستعمل خطأً وتجاوزاً . لقد حصل الشيء نفسه تقريباً مع المجاهر الأولى والمراصد الأولى .

منذ نحو خمسة عشر عاماً ، بات علماء الاجتماع يدركون بصورة أفضل الدور الأساسي للنظريات في المسيرة العلمية . وكما يقول الفيزيائي الكبير ماكس بلانك (Max Planck) : « إن التجربة ليست شيئاً آخر غير سؤال موجه إلى الطبيعة ؛ والقياس هو تفصيل الجواب . ولكن قبل تحقيق التجربة ، ينبغي التفكير فيها ، أي صوغ السؤال الذي نريد توجيهه إلى الطبيعة ، وقبل أن نستخلص نتيجة من القياس علينا تفسيره أي فهم

(7) حول هذه المرحلة من التجريبية المفرطة ، راجع النقد القاسي لـ P. Sorokin Tendances et déboires de la sociologie américaine. tr. fr. 1959.

جواب الطبيعة » . لقد بيّنا من جهة أخرى أن تجريبية سنوات 1920-1960 لم تكن مجردة عن الافتراضات النظرية المسبقة الواعية أو غير الواعية ، ذات الطابع الإيديولوجي . وبالفعل استطاع ميلز (Wright Mills) أن يكتب أيام التجريبية المفرطة في الولايات المتحدة : « إن البحث السوسيولوجي موجه حالياً لخدمة القادة العسكريين والمرشدات الاجتماعيات ورؤساء الشركات ومدراء الإصلاحيات » .

د ـ علم الاجتماع والأيديولوجيا :

لم يحقق التحليل العلمي للمجتمعات بعد سوى تقدم ضئيل . فعلم الاجتماع ما زال بالنسبة لعلوم الطبيعة في وضع متخلف . ذلك يعني ان القطاع الذي تتوفر لنا فيه تحليلات موضوعية وملاحظات دقيقة وتفسيرات علمية حقاً ما زال ضعيفاً جداً بالنسبة للقطاع الذي تكون فيه الوقائع معروفة فقط عبر « الحس العام » أو الانطباعات الشخصية أو الذاتية أو الغامضة. إن بناء الفرضيات والنماذج والنظريات الضرورية لتطور البحث العلمي يتميّز إذن بصعوبة خاصة . ويستند قسم كبير من هذه الفرضيات والنماذج والنظريات ، بقوة الأشياء إلى عناصر غير ثابتة وغير محققة أكبر من القسم المتعلق بالفرضيات والنماذج والنظريات التي تم وضعها في علوم الطبيعة .

من الصعب إذن ، تمييز هذه الفرضيات والنماذج والنظريات العلمية عن الإيديولوجيات . إن كلمة أيديولوجيا تعني هنا نظام تفسير لمجتمع معيّن يهدف إلى تبريره أو نقده ويستخدم كأساس لفعل يبغي المحافظة عليه أو تحويله أو تدميره . فالليبرالية والماركسية وسائر المذاهب الكبرى السياسية والاجتماعية تشكل أيديولوجيات . إن الإيديولوجيا والنظرية العلمية تتشابهان ، بمعنى أنهما كلاهما نظاما تفسير للمجتمع وبناءان فكريان يسعيان إلى جعل طريقة عمله مفهومة . إنهما يتمايزان في نقطتين : من جهة أولى ، لا تنطوي النظرية على أحكام قيمية ، في حين أن الإيديولوجيا تتضمن نظاماً للقيم ؛ ومن جهة ثانية ، تستند النظرية العلمية أساساً إلى وقائع تمت ملاحظتها وتم التحقق منها بواسطة العلم ، في حين أن الإيديولوجيا ، مع احتوائها للملاحظة والتحقق من حيث المبدأ ، فإنها تتجاوزهما كثيراً وتستند في قسم كبير منها إلى الانطباعات الذاتية والملاحظات السطحية والتفسيرات المتميّزة .

إن تخلف العلوم الاجتماعية لا يسمح بتنظيم الكثير من الملاحظات الدقيقة والمحققة ويرغم على اللجوء إلى الكثير من الانطباعات والحدس وإلى معطيات الحس العام من أجل بناء النظريات ، فيكون لهذه الأخيرة سمة الإيديولوجيا بقوة الأشياء . إن كون المراقب عنصر من الظاهرات الملاحظة يدعّم هذا الالتباس ، عبر دفع العالم إلى بناء فرضيات

ونظريات يغذيها بصورة غير واعية ، بواسطة أيديولوجيته الخاصة . وأياً تكن جهوده لكي يكون صادقاً وموضوعياً ومتجرداً فهو ليس كذلك بصورة كاملة . إن الذين يعتقدون أنهم كذلك يستوحون الإيديولوجيا المهيمنة ، التي تبدو « موضوعية » فقط لأنها مقبولة بصورة عامة . فلنتذكر كلمة ستانلي هوفمان (Stanley Hoffmann) حول هذا الموضوع : « أليس غريباً أن يصل رواد العلم المحايد . . . إلى التحول لمجرد مدّاحين وخدّام للديموقراطية الأميركية ؟ » . وهذا الوضع ليس حكراً على الولايات المتحدة وحسبْ .

مع ذلك ، الأيديولوجيات ضرورية لتطور علْم الاجتماع . فالفرضيات والنماذج والنظريات التي تقترحها غالباً ما تكون قيّمة جداً لتوجيه البحث وتقديم الأطر له . مما لا ريب فيه أنه من الأفضل وجود فرضيات ونظريات ونماذج ناقصة وتقريبية وذاتية « وملتزمة » من عدم وجودها بتاتاً . لقد ساعدت الليبرالية بقوة في نشوء علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين وكذلك في تطوره في الولايات المتحدة منذ خمسين سنة . ومن ثم وجهت الماركسية الأبحاث السوسيولوجية في مسالك جديدة وأعطتها دفعاً كبيراً .

وبدلاً من أن يسعى عالم الاجتماع للوصول إلى موضوعية وحياد لا يمكن الوصول إليهما في الطور الحالي من تطور العلوم الاجتماعية ، عليه أن يعي استحالة تجاوز الأيديولوجيات ، لكي يحصر التشويه الذي ينجم عنها . ذلك يقتضي أولاً أن يكون واعياً لأيديولوجيته الشخصية وأن يعترف بذلك . ويقتضي كذلك ألا يأخذ بالحسبان أيديولوجيته الخاصة وحسب ، وإنما أيديولوجيات الآخرين أيضاً ، من أجل تكوين فرضياته ونظرياته . كما يقتضي أخيراً أن يحدد قدر استطاعته عندما يصوغ نظرياته وفرضياته ، الاقتباسات التي يأخذها من هذه الأيديولوجيا أو تلك ، إلى جانب العناصر التي تم التحقق منها علمياً . ليس من السهل دوماً الاستجابة لهذه المتطلبات .

ثانياً : علم الاجتماع والسياسة

إن التعرف على علم اجتماع السياسة لا ينفصل عن التعرف على علم الاجتماع العام ، لأن السياسة لا تشكل نطاقاً منفصلاً في المجتمع . إن علم اجتماع العائلة ، وعلم اجتماع الجنس ، وعلم اجتماع المؤسسات ، وعلم اجتماع العمل ، وعلم اجتماع الرياضة ، الخ ، تكوّن فروعاً خاصة من السهل التمييز بينها إلى حد ما . على العكس ، إن علم الاجتماع السياسي هو مظهر من مظاهر هذا الجذع ومن الكثير من فروعه . إن كل شيء - أو كل شيء تقريباً - هو سياسي جزئياً ولا شيء - أو لا شيء تقريباً - هو سياسي بالكامل . ذلك هو على الأقل مفهومنا الذي وسعناه في هذا الكتاب . هنالك مفاهيم أخرى ممكنة . ثمة

مفهومان كبيران في علم الاجتماع السياسي يتواجهـان . يعتبر البعض أنـه علم الدولـة ؛ ويعتبر الآخرون أنه علم السلطة . سنرى ونحن نعرض لهما لماذا استبعدنا الأول وأخذنا الثاني .

أ ـ علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة !

هذا المفهوم هو الأقدم والأقرب إلى الحس العام في آن واحد . يمكن إرجاعه إلى أرسطو الذي كانت السياسة بالنسبة له تعني دراسة حكومة المدينة (la Cite Polis) التي كانت تشكل في حينه الدولة . دعّم هذا المفهوم تطور الدولة ـ الأمة . والمعاجم تستند إليه بصورة عامة . إذا كان «Litttré» يعطي ثمانية تعاريف لكلمة « سياسة » ، فإن التعريف الذي يتعلق بالسيـاسة المعتـبرة علماً هو الآتي : « علم حكم الـدول » ؛ ويعرّف كلمـة السياسي كصفة بـأنها : « ما لـه علاقـة بالشؤون العـامة » . ويقـول معجم الأكاديميـة الفرنسية : « السياسة : هي معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى » .

إن كلمة « دولة » نفسها مأخوذة هنا بصفتها تشير إلى فئة خاصـة من التجمعات البشرية ، أي من المجتمعات . ثمة معنيان عملياً هما : الدولة ـ الأمة والدولة ـ الحكومة . فالدولة ، بمعنى الدولة ـ الأمة ، تدل على المجتمع القومي ، أي إلى نمط من المتحد ، نشأ في نهاية العصر الوسيط ، وهو حالياً الأقوى تنظيماً والأفضل اندماجاً . أما الدولة ـ الحكومة فتدل على الحكام ، قادة هذا المجتمع القومي . إن تعريف علم الاجتماع السياسي بأنه علم الـدولة ، يعني وضعـه داخل تصنيف للعلوم الاجتـماعية قـائم على طبيعـة المجتمعـات المدروسة : فعلم الاجتماع السياسي يتناقض مع علم الاجتـماع العائـلي ، وعلم اجتماع المجموعات البدائية ، وعلم الاجتماع المديني ، الخ .

إن هذا التعريف ، كما في كل مسألة تتعلق بالتعريف ، لا يتناول الكلمات فقط ، فهو يتعرض لأعماق الأشياء . فتعريف علم الاجتماع السياسي على أنه علم الدولة يؤدي إلى عزل تحليل المجتمع القومي عن تحليل الأنماط الأخرى من المجتمعات . ذلك يعني اعتبار أن المجتمع القومي والـدولة همـا من صنف آخر يختلف عن المجمـوعات أو الجـماعات الإنسانية الأخرى . يرتبط المفهوم بإيديولوجيا نشأت مع الدولة نفسها ، في نهاية العصر الوسيط ، وهيمنت منذ ذلك الحين على الفكر القانوني وما زالت كذلك رغم بعض التراجع وهي : إيديولوجيا « السيادة » . تصبح الدولة نوعاً من المجتمع الكامل الذي لا يتبع أي مجتمع آخر ويهيمن على الأخرى جميعها ! هكذا يكون « سيدا » (Souverain) ، وبالتالي يكون لحكام الدولة صفة خاصة بهم ، لا يقاسمهم إياها رؤساء المجموعات الأخرى ،

وتسمى كذلك « سيادة » (Souveraineté) .

هكذا نفهم كيف أن هذا المفهوم لعلم الاجتماع السياسي تم تطويره من قبل رجال القانون بصورة خاصة . لقد دافع عنه في بداية هذا القرن جورج يلينك (Georges Jellineck) في ألمانيا ، ثم مرسيل بريلو (Marcel Prélot) في فرنسا وجان دابان (Jean Dabin) في بلجيكا . في هذه الأثناء تبناه بعض علماء الاجتماع (Georges Davy) أو المتخصصون في السياسة (في الولايات المتحدة الأميركية : «R.M. Soltau» ، «Alfred de Grazia» ، الخ .) . ودافع عنه كذلك علماء الاجتماع في الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، الأمر الذي يبدو أكثر غرابة . من الصحيح أنهم إذا كانوا يعرّفون العلم السياسي (أو علم الاجتماع السياسي : فالتعبيران مترادفان بالنسبة لنا) على أنه علم الدولة ، فهم يجعلون منه جزءاً من مجمل التطور الاجتماعي ، الذي تحكمه برأيهم قوى الانتاج وعلاقات الملكية بشكل أساسي .

رغم أن التحليل الماركسي بكامله يشدّد على هذه الصلة بين الدولة ومجمل العناصر الأخرى للمجتمع ، وعلى طبيعة « البنية الفوقية » للدولة ، فإن تعريف علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة لا يقدم في البلدان الاشتراكية السمة نفسها التي له في الغرب . فهو لا يرتبط بنظرية « السيادة » المعاكسة للماركسية ، التي تعتبر الدولة والحكام والسياسة على العكس عناصر مشتقة وثانوية بالنسبة « للأساس » الاجتماعي ـ الاقتصادي . في هذا الإطار ، يمكن أن يسمح عزل علم الدولة عن مظاهر العلوم الاجتماعية الأخرى ، بتصحيح تجاوزات تفسير ماركسي معيّن يقلل من دور « البنى الفوقية » ولا سيما الدولة .

أما في الغرب فعلى العكس ، وبخاصة في أوروبا ، حيث تعتبر الدولة كياناً مستقلاً ذاتياً ، وقوياً ، وسيداً ، وحيث تم التقليل من أهمية الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية بالنسبة لها ـ ولا سيما القوى الاقتصادية لأنهم يريدون المحافظة على إيديولوجيا السلطة الديموقراطية ـ فإن جعل علم الاجتماع السياسي علم الدولة ، يعني تسهيل عزلتها بالنسبة للعلوم الاجتماعية العامة ، في حين يقتضي الدفع في الاتجاه المعاكس لتخليص البحث العلمي من الافتراضات الأيديولوجية المسبقة بصورة أفضل . علينا ألا ننسى أن تحديد الأجزاء المختلفة لعلم معيّن يكون دوماً تعسفياً إلى حد ما . والتحديد الأفضل هو ذلك الذي يسمح بالتطور الأمثل للبحث العلمي . وفي هذا الصدد ، إن التحديد الذي يسمح بتقليص النتائج المشوّهة للأيديولوجيا المهيمنة يكون مفضلاً بالتأكيد على التحديد الذي ينزع إلى تدعيمها . وهكذا ، يمكن تبني تحديدات مختلفة في أطر إيديولوجية مختلفة . ففي البلدان الشيوعية ، يؤدي تركيز علم الاجتماع السياسي على الدولة إلى تسهيل تقدمه . أما

في الغرب ، فإن تحديداً من هذا النوع يؤدي بالأحرى إلى شلله . فمن المفضل تبني تحديد يعيد وضع الدولة في مجمل التطور الاجتماعي دون أن يؤدي إلى تميّزها .

ب ـ علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة !

إن مفهوم علم الاجتماع السياسي الأكثر انتشاراً في الغرب يعرّفه كعلم للسلطة والحكومة والولاية والقيادة في كل المجتمعات وفي كل المجموعات البشرية وليس فقط في المجتمع القومي . ثمة عدد كبير من المؤلفين يقرون مبدأ هذا التحديد مع احتمال تقليصه إلى حد ما فيما بعد . لنذكر من بينهم ماكس فيبر (M. Weber) وهارولد لاسويل (H. Lasswell) وروبير دال (R. Dahl) وريمون أرون (R. Aron) وجورج بوردو (G. Burdeau) . هذا المفهوم يرفض ضمناً نظرية سيادة الدولة . وبكلام أدق ، تعتبر هذه الأخيرة بمثابة أيديولوجيا وليس بمثابة حقيقة واقعة . وبالتالي ، لا تعتبر السلطة في الدولة مختلفة مسبقاً عما هي في المجموعات الإنسانية الأخرى . وإذا أظهرت الدراسة المقارنة للسلطة في سائر المجموعات الإنسانية بعض الفوارق في الواقع ، فإنها تسمح بإلقاء الضوء عليها .

في هذا الصدد ، يعتبر مفهوم « علم الاجتماع السياسي = علم السلطة » أكثر عملانية من مفهوم « علم الاجتماع السياسي = علم الدولة » إذ ان المفهوم الأول يترك إمكانية التفحص العلمي لطبيعة السلطة في الدولة متاحة ، بالمقارنة مع السلطة في المتحدات الأخرى ، في حين أن المفهوم الثاني يغلق الأبواب دون هذه الإمكانية . إذا درسنا السلطة في كل المجموعات الإنسانية بطريقة مقارنة ، ستتمكن من اكتشاف الفوارق في طبيعة السلطة بين السلطة في الدولة والسلطة في المجموعات الأخرى ، إذا هي وجدت . وعلى العكس ، إذا اقتصرنا على دراسة السلطة في إطار الدولة فقط ، نحظر على أنفسنا مقارنتها مع السلطة في المجموعات الإنسانية الأخرى ، والتحقق انطلاقاً من ذلك ، من أن الفرق في طبيعة السلطة الذي طرحناه مسبقاً ، ربما كان لا وجود له في الوقائع .

مع ذلك ، إن تعريف علم الاجتماع السياسي كعلم للسلطة يثير بعض الصعوبات التي تتعلق بفكرة السلطة نفسها . فالدولة ليست سهلة التعريف : ولكنها أسهل بكثير من « السلطة » . كان القانوني الفرنسي ليون دوغي (Léon Duguit) ينطلق من أجل ذلك مما كان يسميه التمييز بين « الحكام » و« المحكومين » . كان يعتقد أن في كل مجموعة إنسانية ، من الأصغر إلى الأكبر ، من الأكثر عرضاً إلى الأكثر ثباتاً ، ثمة من يأمرون ومن يطيعون ، من يصدرون الأوامر ومن يرضخون لها ، من يأخذون القرارات ومن يتلقونها . فمن خلال

هذا ا. ظور ، تتكوّن السلطة من نشاط الحكام .

لكن التمييز ليس بذلك الوضوح الذي يظهر فيه أولاً . ففيما عدا المجموعات الصغيرة جداً ، يكون المواطن الذي في أسفل السلم وحده محكوماً دون أن يكون حاكماً ، ورئيس الدولة حاكماً دون أن يكون محكوماً . هل ينبغي إذن . الحديث عن « السلطة » كلما كان ثمة علاقة إنسانية غير متساوية ، وكلما تمكن فرد معينّ من فرض الخضوع على شخص آخر ؟ ولكن إذا كانت كل علاقة إنسانية تتسم بهذا الطابع تتعلق بعلم الاجتماع السياسي ، فإن هذا الأخير يجتاح مجمل العلوم الاجتماعية . في الحقيقة ، ثمة تمييز يفرض نفسه بين « السلطة » والنفوذ (أو القدرة) . إن « النفوذ » هو إمكانية فرد معينّ على دفع فرد آخر إلى القيام بما لم يكن ليقوم به دونه . كل علاقة إنسانية متفاوتة تنطوي على النفوذ ، وكلمة سلطة ينبغي أن تقتصر على فئة خاصة من النفوذ أو القدرة ، تلك التي تكون مطابقة لنظام معايير الجماعة وقيمها ، والتي تعتبر حينئذ شرعية (راجع فيما يلي ص 132) .

يستند التمييز إلى كوننا نجد في كل المجموعات الاجتماعية ، أناساً يعترف لهم نظام المعايير والقيم بحق ممارسة النفوذ أو القدرة على الآخرين . إنهم الرؤساء والحكام وقادة المجموعة . هكذا ، نعود إلى تمييز دوغي (Duguit) مصاغاً بطريقة أدق . ولكن من الصعب أحياناً عزل « السلطة » المعرّفة كنفوذ (أو قدرة) معترف بشرعيته من قبل أعضاء المجموعة . ثمة أوضاع عديدة وسيطة ، فالصلات وثيقة بصورة خاصة بين النفوذ (أو القدرة) الواقعي والسلطة بمعناها الحقيقي ، ويكون لدينا رؤية جزئية وشكلية للسلطة إذا نحن تجاهلنا هذه الصلات .

في الواقع ، لا يمكن حصر علم السياسة فقط في دراسة السلطة المعرّفة هكذا بطريقة ضيقة . هذا المفهوم يشكل أول توسع بالنسبة إلى التعريف كعلم للدولة ، كان يقصره على دراسة السلطة في فئة وحيدة من المجتمعات الشاملة ، ألا وهو مجتمع الدولة ـ الأمة . هكذا يشمل علم السياسة دراسة السلطة في سائر المجتمعات والمجموعات . ولكن ينبغي توسيعه أيضاً ، وتضمينه تحليل مختلف أشكال النفوذ المرتبطة غالباً بممارسة السلطة . هكذا يتضمن علم السياسة دراسة جميع أنظمة العلاقات غير المتساوية ، الأمر الذي يرتبط إلى حد ما بتعريف روبير دال (Dahl) عندما كتب أن « النظام السياسي هو أية مجموعة ثابتة في صلاتها الإنسانية التي تنطوي إلى حد واضح على علاقات السلطة والحكم أو الولاية »[8] .

---

(8) R. Dahl, L'analyse politique contemparaine tr. fr. 1973. P. 28.

إننا نعترف بطيبة خاطر أن هذا التعريف ليس دقيقاً البتة ، وبخاصة كونه لا يسمح برسم حدود حقيقية بين علم الاجتماع السياسي والجوانب الأخرى لعلم الاجتماع العام . ولكن لماذا نفعل ذلك في النهاية ؟ ثمة سمة جوهرية في المجتمعات الإنسانية ، ربما تكون وجود النفوذ والهيمنة والسلطة والولاية في كل مكان ، رغم تمويهها . إن وعي هذه السمة يعتبر الخطوة الأولى للمتخصص في السياسة . وفي هذا المعنى ، إن التعرّف على علم الاجتماع السياسي لا يمكن أن يكون شيئاً آخر غير نظرة شاملة في علم الاجتماع العام مع التوقّف بصورة خاصة عند كل واحد من أشكال الولاية التي نجدها فيه . هكذا فقط يمكن تحديد فكرة السلطة .

بعد اكتساب هذه النظرة العامة والمقارنة ، يصبح بالإمكان تركيز الأبحاث على هذا النطاق الخاص أو ذاك من السلطة . في هذا المفهوم ، لا يملك علم الاجتماع السياسي نطاقاً محدداً ، ذا مضمون وحيد ، بالنسبة لقطاعات أخرى من علم الاجتماع ، مثل أمة مستقرة في إقليم معيّن بمواجهة الأمم الأخرى . ينبغي مقارنته بالأحرى بواحد من هذه الأديان ، الذي ينتشر معتنقوه عبر أمم مختلفة ، بعيدة إلى حد ما الواحدة عن الأخرى ، دون أن تشمل سكان أي منها بكاملهم . يبدو ان مثل هذا المفهوم يتلاءم وحده مع الفكرة القائلة أن علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة ، الذي رأينا حسناته المنهجية . وسيكون في أساس هذا المؤلّف .

المنهج والمخطط

ينطلق هذا الكتاب من فكرة أن « المجتمع » (أو « المجموعة » ، و« الجماعة » و« المتحد » و« التجمع » ، هي عبارات اعتبرت هنا كمرادفات) ، غرض علم الاجتماع ، يتكوّن بشكل جوهري من نظام للأفعال المتبادلة . والأفعال المتبادلة هي أفعال شخص واحد (أو عدة أشخاص) تتعلق بشخص آخر (أو عدة أشخاص) أو متأثرين بنفوذهم . يتم التنسيق بين مختلف الأنظمة الأساسية والأدوار في نوع من السيناريوهات التي تكون في علاقة متبادلة ضمن سيناريو شامل ؛ هذا الأخير يشكل نظاماً من الأفعال المتبادلة .

يمكن أن يتم تحليل نظم الأفعال المتبادلة انطلاقاً من مقاربتين : إما أن ننطلق من الأفعال المتبادلة لنصل إلى تشكلها في نظم ؛ وإما أن ننطلق من النظام نفسه بدراسة أشكال شبكات الأفعال المتبادلة . سنتبنى هنا المقاربة الثانية ، بسبب تقديرنا أن الأفعال المتبادلة

الخاصة لا يمكن أن تفهم سوى في إطار النظام الذي تتولد فيه . ونستبعد عمداً الدراسة « العلائقية » التي تحلل أولاً الأفعال المتبادلة . فالمؤلف بكامله مركّز على أنظمة الأفعال المتبادلة .

سنحاول أولاً ، تحديد الأطر التي تتطور في داخلها أنظمة الأفعال المتبادلة ، أي المجموعات الاجتماعية التي تستخدم كأساس لها . كل نظام للأفعال المتبادلة يتطابق إلى حد ما مع مجموعة اجتماعية . ثمة بعض الأفعال المتبادلة للنظام تحصل بين أعضاء هذا النظام وأعضاء مجموعات أخرى ، لكن أغلبيتها تتطور داخل المجموع نفسه . إن المجموعات الاجتماعية تتعلق في آن واحد بمجموعات إنسانية ، متمركزة غالباً في إقليم محدد ، وفي نظم ثقافية تحدد المعايير والقواعد وسيناريوهات الأدوار التي يمثلها أعضاء المجموعة المعنية . سيتم بحث هذين الجانبين على التوالي . إنهما يسمحان بالانطلاق من المفهوم الشائع « للمجتمعات » و« المجموعات » و« الجماعات » و« التجمعات » و« المتحدات » لنصل تدريجياً إلى مفهوم أكثر علمية .

تشكل المجموعات الاجتماعية في شكل من الأشكال ، الأساس الإنساني والمادي والثقافي لنظم الأفعال المتبادلة . وثمة جانب آخر لها يتشكل بواسطة بنيتها . كل نظام يتضمن بالضرورة بنية ، أي تنسيقاً منظماً لمختلف عناصره إن وجود مثل هذا التنسيق المنظم هو أحد عناصر مفهوم النظام . وتشكل دراسة البنى الاجتماعية القسم الثاني من المؤلف . سنضطر إلى تحديد مبادىء التراتبية والطبقات والتنظيمات والوظائف . وسنتطرق هكذا إلى النقطة الأساسية في علم الاجتماع السياسي ، المتكوّنة من وجود السلطة والنفوذ والقدرة والقيادة والولاية في الأفعال المتبادلة ونظم الأفعال المتبادلة . تنبغي الإشارة إلى أن التمييز بين المجموعات الاجتماعية والبنى الاجتماعية ليس إلا تقريبياً : فالمجموعات البدائية مثلاً ، تشكل مجموعات اجتماعية عندما تدرس في حد ذاتها ، وتصبح عناصر لبنية اجتماعية عندما يتم بحثها باعتبارها جزءاً من مجموع أوسع يتضمنها ، ألا وهو المجتمع الشامل .

وفي قسم ثالث ، سنتطرق أخيراً إلى نظم الأفعال المتبادلة بمقدار ما تشكل نظماً . فالنظام ليس فقط جملة من العناصر ذات البنية ، فسمته الجوهرية هي أن عناصر بنيته كافة تكون مترابطة ، وتكون خاضعة إلى عملية تصويب متبادلة ، كما تكون موضوعاً لعملية ضبط مشتركة . ويعرّف النظام بكونه يتصرف كنوع من التنظيم الاجتماعي أو كآلة موجهة ، مشكلاً كياناً موحداً يتأثر بشكل إجمالي بالضغوطات الخارجية الآتية من البيئة ومن الأنظمة الأخرى ، وكذلك بتبدلات عناصره الخاصة .

هكذا ، نرى أن كل قسم من المؤلف لا يعالج ظاهرات مختلفة ، وإنما الظاهرات نفسها التي يتم بحثها من أوجه مختلفة . فنحن نعتبر أن غرض علم الاجتماع هو دراسة المجموعات الاجتماعية المتمتعة بالبنى والمتشكلة في أنظمة والتي تشكل ما اسميناه في البدء أنظمة الأفعال المتبادلة . ونشدد على التوالي في هذا الكتاب ، على الجوانب الثلاثة غير القابلة للانفصال ، متفحصين أولاً طبيعة المجموعات الإنسانية والثقافية ، ومن ثم خاصية البناء ، وأخيراً خاصية النظام .

المراجع العامة

بما أن هذا الكتاب يشكل دليلاً للتعلم ، فقد أعطينا لمراجعه سمة انتقائية بشكل صارم . لم يكن المقصود عرضاً للمعرفة عبر ذكر مجموعة كبيرة من المؤلفات تسحق القارىء ، وإنما ذكر بعض المؤلفات الأساسية التي تسمح له بتعميق القضايا المبحوثة ، مع الإشارة إلى تلك التي يمكنه أن يجد فيها مراجع أكثر تفصيلاً لمتابعة هذا التعمق عند الاقتضاء .

فمن أجل إكمال هذا الكتاب على صعيد علم الاجتماع العام ، ننصح أولاً بقوة ، بقراءة المؤلفات الثلاثة الصغيرة لمؤلفها «Guy Rocher» وهي :

Introduction à la sociologie générale, I: L'action sociale, II: L'organisation sociale, III: Le changement social, 1968 (coll. «Points») .

نجد فيها أبحاثاً تكمل أبحاثنا ، مقترنة بتوجيه مرجعي جيد . فحول نقاط كثيرة ، حيث لم نعط سوى نظرة مختصرة ، يسمح غي روشيه بإطالة التأمل . تهيمن عليه كثيراً مفاهيم علم الاجتماع الأميركي ، ولا سيما تأثير بارسونز (Parsons) . ولكنه يعرف جيداً الأدب السوسيولوجي باللغة الفرنسية . أما كتاب «Henri Mendras» ، «Eléments de sociologie» ، (Coll. 1976 «U») فأكثر إيجازاً .

ومن أجل إكمال هذا الكتاب على صعيد الظاهرات السياسية البحتة ، نقرأ أولاً «R. Dahl» في كتاب : L'analyse politique contemporaine, tr. fr., 1973; M. Duverger, Introduction à la politique, 1964 (coll. «Ideés»[9]), R. Aron, Démocratie et totalitarisme, 1965 (id); et G. Balandier, Anthropologie politique, 1967, من أجل المقارنة مع الظاهرات السياسية في المجتمعات القديمة . ونلجأ كذلك إلى الكتب الأخرى في علم الاجتماع السياسي الموجودة باللغة الفرنسية ، والتي توضع في نفس منظور المنشورات السابقة لهذا ، وبالتحديد لكتاب : R.- G. Sohwartzenberg, Sociologie politique, 1971 ، الذكي والغني

(9) إن الكتاب الموجز الذي يحل محل هذا المؤلف ، (M. Duverger. Sociologie politique 1°éd. 1966. 3°éd. 1968) يتبع هذا الكتاب عن قرب ، محدداً إياه حول بعض النقاط ومكملاً إياه بأداة نقدية .

بالمعلومات . وتعطي محاضرات «Jean-Pierre Mounier», «Jean-Pierre Cot» (Les Cours de Droit, 1972-1973) «Sociologie politique» تعليماً سوسيولوجياً أكثر صفاء .

ثمة أداة رائعة للعمل هي مجموعة النصوص التي جمعها وقدمها «Pierre Birnbaum» و«François Sociologie politique François Chazel» ، (Coll. «U2» ، 2 vol. 1971 .
إن نقصه الوحيد هو إهماله بشكل كامل تقريباً علم الاجتماع الماركسي . ولكي نسد هذه الثغرة ، نتناول بعد قراءة بيان الحزب الشيوعي لماركس وأنجلز والأيديولوجيا الألمانية لماركس (اللذين يشكلان مقدمة جيدة) ، مجموعة المختارات لبابايونو (K. Papaioannou) ، Les 2e éd. 1973 maristes, ، أو لمختارات «N. Guterman» و«H. Lefebvre» ، Karl marx œuvres choisies, 1963, 2 vol. (coll. «Ideés») .

القسم الأول

المجموعات الاجتماعية

إن كلمة « مجموعة » مأخوذة هنا بمعنى أضيق من تعريفها الرياضي . فالمجموعة الاجتماعية ليست تراكماً بسيطاً للناس الذين لهم سمة مشتركة ، كما هم طبقة من سن معينة ، أو جمهور متجمع في المكان نفسه ، أو أناس من الجنس نفسه أولهم لون الشعر نفسه ، الخ . تتكوّن المجموعة الاجتماعية من أناس لديهم علاقات في نطاق معيّن ، وعلاقات تكون بصورة عامة أكثر عدداً ووثيقة أكثر من تلك التي يقيمونها في هذا النطاق مع أناس ينتمون إلى مجموعة أخرى . فضلاً عن ذلك ، تكون العلاقات القائمة داخل المجموعة ذات بنية ومتشكلة في نظام ، وفقاً للتعريف الذي أعطيناه لهذه الكلمة أعلاه . أخيراً ، إن مجموعة الناس المتسمة بهذه الخصائص تتعلق كذلك بمجموعة ثقافية تحدد الأنظمة الأساسية لأعضائها وأدوارهم وتصرفاتهم .

هكذا ، يمكننا تفكيك مجموعة اجتماعية إلى عنصرين : العناصر الإنسانية التي سندرسها في الفصل الأول ، والعناصر الثقافية التي ستدرس في الفصل التالي . لا تشكل العناصر الأولى والثانية حقيقتين متميزتين ، وإنما مظهران لنفس الحقيقة . فكل جماعة وكل مجموعة وكل مجتمع لا يعرّف فقط بصفته مجموعة من الناس ذوي الأفعال المتبادلة ، وإنما كذلك بصفته مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والعادات والتقنيات والإيرادات والتصرفات التي تشكل بالتحديد ثقافة معينة . إن التضامن بين أعضاء المجموعة الإنسانية يرتبط كثيراً بشراكتهم الثقافية . و« المجتمعية » ، أي العملية التي ترمي إلى دمج كل فرد في الجماعات التي يشكل جزءاً منها ، تقوم أساساً على التدرب على قواعدها الثقافية وعلى استبطانها . وإذا كان مظهرا المجموعات الاجتماعية ـ مظهر المجموعات الإنسانية ومظهر المجموعات الثقافية ـ يدرسان منفصلين ، فذلك لسهولة العرض .

الفصل الأول

الجماعات

سندرس تحت هذا العنوان ـ الذي لم يستعمل قط من قبل علماء الاجتماع ـ الجانب الأول للمجموعات الاجتماعية كونها متكوّنة من أناس متحدين بنوع من التضامن والمتمركزين غالباً في إقليم معيّن . وهم ، من هذه الزاوية ، يرتبطون إلى حد ما بالمفهوم الساذج الخاص « بالجماعات و« المجتمعات » و« التجمعات » و« المتحدات » ، الخ . مع ذلك ، هذا المفهوم ليس عبثياً في البدء بما أنه كان مقبولاً من قبل علماء الاجتماع الكلاسيكيين (دوركهايم ، ماكس فيبر ـ M. Weber ـ تونّيز ـ Tönnies ـ ، الخ .) . فالأمر الجوهري هو ألا ننسى أن هذا الجانب المادي للمجموعات الاجتماعية لا ينفصل عن جانبها الثقافي . يرتبط تحديد الجماعات الإنسانية بصورة جوهرية بتحديد الثقافات ، والتضامن بين الأفراد الذين تتشكل منهم الجماعات يرتبط بصورة خاصة ، بشراكة المعتقدات والقيم ؛ والروابط مع الأرض والإقليم تتعلق هي نفسها بالتمثلات الجماعية .

سنقتصر على بحث جانبين من « الجماعات » كما تم تعريفها . أولاً ، سنذكر بالتصنيفية التقليدية بشأنها ، التي تميّز بين المجتمعات المسماة كلية وبين المجموعات . ليست دقيقة ولا علمية كثيراً ، لكنها تسمح بإلقاء نظرة أولية على مختلف فئات النظم الاجتماعية ، التي سنضطر إلى تدقيقها ومراجعتها على مدى البحث . مع ذلك ، تكمن قيمتها في أنها تعطي نظرة ملموسة لنطاق أبحاث علم الاجتماع ولا سيما علم الاجتماع السياسي . ثانياً ، سندرس الارتباط بالأرض للمجموعات الإنسانية ، أي مفهوم الاقليم . هكذا نرى أن هذا الفصل الأول يغطي جزئياً ما كان دوركايم يسميه المورفولوجيا الاجتماعية ، التي تدرس برأيه « كتلة الأفراد الذين يكوّنون المجتمع ، والطريقة التي ينتظمون فيها على الأرض ، وكذلك طبيعة وتمظهر كل أنواع الأشياء التي تؤثر

على العلاقات الجماعية »[1] . ولقد تبنى موس (Mauss) وهالبـواش (Halbwachs) هذا التعريف الذي يرتبط بعض الشيء بالمفهوم الأنجلو ـ سكسوني عن علم البيئة الاجتماعي .

I ـ المجتمعات الكلية والمجموعات

اعتمـد التمييز بـين المجتمعات الكليـة والمجموعـات ، تحت أشكال وتسميات مختلفة ، من قبل غالبية علماء الاجتماع الأوروبيين ، بوعي أو بدون وعي منهم ، رغم أنه لم يوضح بصورة دقيقة إلا نادراً . ونحن لا نجده أبداً عند علماء الاجتماع الأميركيين الذين ساهموا مع ذلك أكثر من البعض في تحليل المجمـوعات « الصغـيرة » ، أو المجموعـات « الضيقة » أو المجموعات « البدائية » التي تنطوي فكرتها عـلى وجود مجمـوعات أوسـع يشكلون جزءاً مكوناً منها ، إلا أن مفهوم « الثقافة » يتعلق إلى حد ما في الولايات المتحدة ، بمفهوم المجتمع الكلي . وتسمح الملاحظات التي أبداها في هذا الموضوع فرانسوا بوريكو (F. Bourricaud) عام 1952 بمقاربة أولية كافية للتمييز : لقد بدأ علماء الاجتماع الأميركيون يتعـرفون بـوضوح أكـبر على طبيعـة المجتمع الكـلي وصعوبـات دراستـه . فتحت اسم « الثقافة » ، راحوا يراقبون طرائف الاحساس والتحرك والتقدير التي تقـدم للأفـراد ، المختلفين بالطبع ، أرضية للوفاق ووسائل للاتصال . هكذا ، وفيما يتعدى الخصوصيات التي تتميز المجموعات بواسطتها وتتناقض ، فإن وحدة وجدان جماعي ووضعية مشتركة تميل إلى فرض نفسها على المراقب . فالدراسات حول « الثقافة » أو « الخاصية القومية » تذكّر من يحاول أن يتناسى ، أن المجتمع هو شيء آخر غير فسيفساء من العصابات أو النقابات أو النوادي »[2] .

أولاً : المجتمع الكلي

يمكن تعـريف مفهوم المجتمـع الكـلي بثـلاثـة عنـاصر . إنـه يفـترض أولاً : أن المجموعات الإنسانية المتعددة والمختلفة ـ العـائلات ، الـطوائف المحلية ، النقـابات ، الجمعيات ، الأحزاب ، الكنائس ، الزمر ، العصابات الخ ـ تترابط الواحدة مع الأخرى في مجموعات أوسع . ويفترض ثانياً : أن تكون هذه المجموعات مندمجة بقـوة ، بشكل يشعر فيه أعضاؤه بتضامن عميق بينهم ، يترجم نفسه بواسطة أفعال متبادلة مطابقة لتلك

---

(1) Note dans L'Année sociologique, t. II, 1897 - 1898, P. 520.

(2) حول هيمنة التحليـل المجهري في علم الاجتماع الأميركي المعـاصر : F. Bourricaud, Cahiers internationaux de sociologie XIII, 1952.

التي تحصل في إطار المجموعات الخاصة . وهو يفترض ثالثاً : أن يكون لهذا التضامن ولهذه العلاقات بين أعضاء المجتمع الكلي قوة أعلى من قوة تضامنهم وعلاقاتهم مع الخارج . كل هذه العناصر تنجم عن سمة أساسية تكون تلك من نتائجها ، فالمجتمع الكلي يشكل المجموع الثقافي الأساسي ، كما سنرى ذلك في الفصل الثاني (ص 88) .

لقد تم تكوين مفهوم المجتمع الكلي انطلاقاً من التحليل الملموس للأوضاع القائمة ، ويعتبر تعميماً لها . لكن هذه الأوضاع تنوعت عبر التاريخ . وهكذا تعاقبت عبر العصور ، أنماط عديدة من المجتمعات الكلية . ومن الضروري أن يكون لدينا فكرة عنها لكي نفهم المفهوم الحالي للمجتمع الكلي . هذا الوعي مهم بصورة خاصة في علم الاجتماع السياسي ، إذ ان المجتمع الكلي يشكل المركز الرئيسي للسلطة . من المؤكد أن ظاهرات السلطة تتنامى في المجموعات الإنسانية وفي أنظمة الفعل المتبادل كافة . لكن السلطة في المجموعات تميل إلى أن تكون خاضعة للسلطة في المجتمع الكلي .

أ ـ النماذج التاريخية للمجتمعات الكلية

من الملاحظ أن اتفاقاً واسعاً إلى حد ما قائم في هذا الصدد بين المفاهيم الغربية والمفاهيم الماركسية . من المؤكد أن الماركسيين والغربيين لا يفسرون بالطريقة نفسها تكوّن المجتمعات الكلية أو بنيتها أو تطورها . فماركس وأتباعه يعتبرون أن أنماط الانتاج ـ المتشكلة هي نفسها عبر الجمع بين تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج المتولدة عنها ـ تشكل أساساً لتطور المجتمعات وتحولاتها . أما العناصر السياسية والقانونية والثقافية والأيديولوجية ، الخ . ، فتشكل البنى الفوقية الناجمة عن هذا الأساس . هذه البنى الفوقية لها نوع من الاستقلال الذاتي وتساهم مباشرة في التطور الاجتماعي . ولكن ، في التحليل الأخير ، يكون نمط الانتاج جاسماً . أما الغربيون فيرفضون هذه المفاهيم ، رغم أنهم اقتربوا منها في العقود الأخيرة ، عبر اعترافهم بأن حالة التقنيات ـ أي قوى الانتاج في اللغة الماركسية ـ تلعب دوراً مهماً في تطور المجتمعات (إلا أنهم يستمرون في إنكار تأثير نظام ملكية وسائل الانتاج) . سنعود إلى هذه القضايا في الجزء الثالث من المؤلف . ويكفينا الآن التحقق من أن الغربيين والماركسيين يرسمون نفس اللوحة التاريخية تقريباً للمجتمعات الكلية .

إن الشكل الأول للمجتمع الكلي هو القبيلة . والمقصود هنا جماعة صغيرة الحجم ذات سمة ريفية ، والمدن لم تكن موجودة بعد . العلاقات العائلية مهمة جداً فيها ، إذ ان القبيلة تضم عدداً صغيراً من العائلات . تقنيات الانتاج فيها قديمة والمردود ضعيف .

تقسيم العمل محدود . والملكية جماعية . ليس ثمة طبقات اجتماعية ، ويتحدثون في هذا الصدد عن « شيوعية بدائية » . وإذا كان الماركسيون يشددون على هذه الخصائص الاقتصادية ، فإن علماء الاجتماع الغربيين يصفون بصورة خاصة الجوانب الثقافية ، انطلاقاً من الدراسات الاتنوغرافية لبعض القبائل المنعزلة التي ما تزال موجودة في عالمنا الحالي : شراكة وثيقة مع الطبيعة ، ذهنية دينية وسحرية ، السعي للبقاء وليس للانتاج المتنامي ، خضوع لعادات قائمة دون روح التغيير ، الخ . إلا أن انجازات تقنية حاسمة تمت ببطء وأدت إلى انتقال القبائل من مرحلة العيش على الثمار والصيد البري والبحري إلى الزراعة وتربية الدواجن .

تشكل المدنية القديمة الشكل الثاني للمجتمع الكلي ، المقبول بصورة عامة ، والتي بني نموذجها انطلاقاً من المدن اليونانية والرومانية . تجمع المدنية عدة قبائل بلغت الطور الزراعي . يكون تقسيم العمل أكثر تقدماً ويؤدي إلى تطور الحرف والتبادل . والتنظيم السياسي أكثر تعقيداً لأن السكان أكثر عدداً ، الأمر الذي يقتضي إدارة معينة . فالحرفيون والتجار والإداريون يتجمعون حول المعبد الذي يقع بجواره سوق ومركز للانتاج ومقر للحكومة . هكذا تولد المدينة التي يصبح الريف من الآن وصاعداً امتداداً لها أو ملحقاً بها ، رغم أنه يبقى دوماً أساساً اقتصادياً جوهرياً .

إن تطور الجيش هو عنصر جوهري آخر للمدنية ، فهو يسمح في الواقع بحماية الثروات المتمركزة في المدنية من الغير ، وبالحصول على أرض جديدة لتنمية الثروات ، وكذلك بتأمين أيدٍ عاملة إضافية عبر استعباد سكان المناطق المحتلة . إن الاستعباد الذي كان قد ظهر في القبائل ، « والكامن في العائلة » حسب ماركس ، يصبح عنصراً مهماً في المدنية . ففي أثينا القرن الخامس ، كان عشر السكان فقط من المواطنين والباقي من الأرقاء . والأرقاء بتأمينهم للقسم الأساسي من الانتاج ، يسمحون للمواطنين بأن يكوّونوا نخبة يتوفر لها الوقت لتطوير الثقافة والفلسفة والفن ، الخ .

يؤدي تطور المدن إلى تطور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . في الأصل تبقى الأراضي مشتركة، ورويداً رويداً يتلقى المواطنون بصفة فردية أراضٍ محتلّة ويتقاسمون قسماً من الأراضي العامة. وفي أي حال من الأحوال هم وحدهم الذين يستعملونها ، فالأرقاء لا يمكنهم ممارسة أي حق في الملكية . هكذا يستأثر بخيرات الانتاج قسم من السكان ، والقسم الآخر (الأرقاء) مستبعد عنها . يعتبر الماركسيون أن ذلك يؤدي إلى تكوّن الطبقات ، واحدة مستغلة وأخرى مستغلية ، تناضل الواحدة ضد الأخرى .

وتشكل الإقطاعية النمط الثالث من المجتمع الكلي المقبول بصورة عامة . لقد تم بناء هذا النموذج انطلاقاً من تطور أوروبا بعد سقوط الامبراطورية الرومانية . عرفت المدن حالة من الانحطاط وعاد النشاط الأساسي ريفياً ، ما عدا في بعض. المناطق الإيطالية . الأرض بين أيدي الملاكين الكبار الذين يزرعونها بواسطة الأقنان المرتبطين بالأرض ، وهؤلاء يدفعون عائدات كبيرة للملاكين . هؤلاء الملاكون الكبار هم كذلك قادة عسكريون يؤمنون حماية الناس والبيوت والمحاصيل الخاصة بإقطاعيتهم ، وقادة سياسيون يبسطون النظام العام ويقيمون العدل على الأراضي نفسها . ويرتبط الاقطاعيون ببعضهم البعض بواسطة تسلسلية معقدة من الاقطاعيين السادة ومن المقاطعجيين . وإن ما يشكل أساس نظام القيم في هذا المجتمع هو الإخلاص الشخصي وروابط الدم والشرف العسكري والدين .

وظهر نمط آخر من المجتمع الكلي مع الدولة ـ الأمة . في الحقيقة ، ولّد هذا النمط الأخير أشكالاً من المجتمعات المختلفة التي نرى أنه من المناسب التمييز بينها . ولقد وصف الماركسيون بدقة الدولة الليبرالية ـ الرأسمالية ، كما كانت تعمل بين عامي 1870 و1939 تقريباً . فهي تشكل متحداً أوسع من الاقطاعيات والمدن القديمة ، متضمنة مواطنين كثيرين يتواجدون على إقليم متسع . قامت على نمو الصناعة والتجارة وانبعاث حضارة مدينية . وباتت البورجوازية ، مالكة وسائل الانتاج الأساسية ، الطبقة المهيمنة ، فهي تشغّل طبقة من البروليتاريين الكثيري العدد ، الذين يستمرون في وضعهم الأدنى . يشكل السعي إلى الربح القيمة العليا . وهي التي تهيمن حتى على استغلال الأراضي الذي يأخذ طابعاً رأسمالياً ، في حين تتجه الأفكار الإقطاعية عن النفوذ والخدمة إلى الزوال .

في الوقت نفسه ، أسست الدولة على مبادىء الليبرالية . يتم انتخاب الحكام من قبل المواطنين والحريات العامة معترف بها . لكن قوة الرأسماليين الاقتصادية تسمح لهم بمراقبة الانتخابات والنواب والوزراء ووسائل الإعلام . إذن ، تبقى الديموقراطية السياسية شكلية . إلا أن تطور الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية يسمح للعمال بتنظيم بعض وسائل الضغط . لم توضع سلطة البورجوازية موضع البحث بصورة فعلية ولكنها تقلصت . ويؤكد الغربيون رغم كل شيء أن السلطة موزعة في الدولة الليبرالية الرأسمالية . ويعارضون في آن واحد كون البورجوازية تهيمن على الحكومة وكونها تستغل العمال . ويعتبرون أن الدولة القائمة متوازنة وقد حقق فيها كل من مستوى الحياة المادي والحريات العامة تطوراً كبيراً .

تعتبر الدول الاشتراكية شكلاً ثانياً من الدولة ـ الأمة ، والدول الغاشية شكلاً ثالثاً

والـدول الناميـة شكلاً رابعـاً يحتمل أنـواعاً عـديدة . هـذه الأنماط المختلفـة المعـاصرة للمجتمعات الكلية سيتم وصفها فيما بعد . ولكي نقتصر على الأنماط التاريخيـة ، علينا إكمال اللوحة السابقة ببعض الأنماط الأخرى التي كانت أكثر ندرة وأقصر عمراً ، ولكنها عرفت تطوراً مهماً . فالامبراطوريات الكبيرة القديمة تستحق أن تذكر في هذا الصدد ، رغم أنه من الصعب تعريف نموذج صحيح عنها ، ذلك أنها متنوعة جداً ، فمصر على سبيل المثـال التي تشكل المجتمـع الكلي الأكـثر ديمومـة في التـاريـخ ، لا يمكن مقـارنتهـا قط بامبراطوريات أخرى ؛ وكذلك الامبراطورية الرومانية . والماركسيون يناقشون دوماً حول المجتمع الأسيوي الذي يرتبط بالشرق القديم وببعض مناطق الهند والمجتمعات السابقة لكلومبوس وبالسلتيين القدماء ، إلا أن تصنيفها إلى نماذج عملية صعبة .

إن أسهل الأنماط للوصف هو نمط المجتمع الكلي الذي تطور في أوروبا بين الإقطاعية والدولة الليـبرالية الـرأسماليـة ، والتي شكلت الملكية المـطلقة . فـالماركسيـون يعتبرونها انتقالية ، وهي كذلك بشكل من الأشكال ، لكنها دامت فترة طويلة تكفي لاعتبارها نمطاً قائماً بذاته ، فهي تختص بانبعاث الصناعة والتجارة والمدن التي تحتل قطاعاً واسعاً وقوياً من الحياة الاجتماعية ، وتتطور في مدى اقليمي واسع بما فيه الكفاية (الأمة) ، في حين يبقى الاقتصاد تحت هيمنة الزراعة الاقطاعية إلى حد واسع ، وما تزال القيم الإقطاعية تشكل القسم الجوهري من الإطار الثقافي . فوضع الملك يعبر عن هذا الالتباس . إن ولايته التي تشمل مجمل الإقليم ودوره التنسيقي والمحرك يتعلقان بالمظاهر الجديدة للمجتمع أما سمته الوراثية والمقدسة ، ووضعه كإقطاعي أعلى تجعله مرتبطاً بتقاليد القرون الوسطى .

ب ـ الأنماط الحالية للمجتمعات الكلية

تبقى الدولة ـ الأمة النمط الأساسي للمجتمعات الكلية في عصرنا . وثمة بعض الأنماط القديمة التي ما تزال مستمرة مع ذلك إلى جـانبه ، لكنهـا نادرة . ففي الغـابات الاستوائية ، ما تزال تعيش قبائل أو اثنيات محكوم عليها بالزوال سريعاً عندما ستحتك بالحضارة الحديثة . وعلى الرغم من أنهم يرتبطون نظرياً بالدولة التي تتمتع بالصلاحيـة القانونية على إقليمهم ، فإنها لا تمارس أبداً أي سلطة عليهم وهم يتجاهلونهم بصورة تامة تقريباً . وفي بعض بلدان أفريقيا السوداء ، نرى الروابط والأفعال المتبادلة القبلية أو الاثنية أكثر تطوراً من الانتماء إلى الدولة والعلاقات معها ، ولكن الأمر يتعلق بصورة عـامة ، بمجموعات أوسع وأقل قدماً . إلا أن إمارات الخليج العربي تشبه بالأحرى الإقطاعيات ، ولكنها تتحول تدريجياً إلى دول صغيرة . إن غالبية أقاليم الأرض تعود إلى دول أعضاء في

منظمة الأمم المتحدة ، والباقي إلى دول لا تتمتع بالعضوية فيها لأسباب لها علاقة بالخصومات السياسية ، وليس لأنها لا تملك خصائص الدولة ـ الأمة .

رغم التكهنات التي أطلقت غداة الحرب العالمية الثانية حول التقليل من قيمة الدولة وبروز المجموعات التي تتعدى القوميات ، تبقى الدول هي المجتمعات الكلية الأساسية ولا توجد بعد أي مجموعة تتعدى القوميات حقاً . فالسوق الأوروبية المشتركة ليست سوى تحالف ذي نطاق محدود ، يتمتع ببعض الأجهزة التنفيذية . إن القرارات الرئيسية تتخذها حكومات الدول ، وليس لمنظمة الدول الأميركية أي سلطة حقيقية على الدول . وإذا كان لمجلس التعاضد بين الدول الاشتراكية (الكوميكون) حقيقة أكبر ، فذلك بمقدار ما يموّه الهيمنة السوفياتية على الديموقراطيات الشعبية . يمكننا الحديث في هذا الصدد عن امبراطورية أكثر من الحديث عن تجاوز القوميات ، كما بالنسبة لهيمنة واشنطن على أميركا اللاتينية . فكلاهما يقوم على القوة العظمى لدولة تلقي بثقلها على قرارات الدول الأخرى . فلا الامبراطورية السوفياتية ولا الامبراطورية الاميركية يمكن أن تشكل مع ذلك مجموعات إنسانية لها خاصية المجتمع الكلي . إن تفكك الامبراطوريات الاستعمارية الكبرى (وتحديداً الانكليزية والفرنسية) دعّم احتكار الدول باعتبارها نمطاً للمجتمع الكلي .

مع ذلك ، ثمة بعض المجموعات المنتشرة في عدة دول ـ أمم ، وهي منظمة وتتم قيادتها من خارج هذه الدول : لنذكر مثلاً ، المنظمات الدولية النقابية أو السياسية ، الشركات المتعددة الجنسيات والكنائس . الأولى ضعيفة بصورة عامة ونفوذها يتراجع . وحتى الشيوعية الدولية المتعاطفة مع السوفيات ، التي تبقى أقوى بكثير من المنظمات الأخرى ، تسير في خط تراجعي . لقد كان الكومنفورم أقل تسلطاً من الكومنترن ، وقد أدى زواله إلى انفصام الروابط بصورة أكبر بين الأحزاب الشيوعية ، التي تتبنى أكثر فأكثر سياسات قومية . أما الاشتراكية الدولية فلم يعد لها تأثير كبير منذ حرب 1914 ، وكذلك المنظمات النقابية الدولية .

على العكس ، تزداد الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات قوة . فهي تحد من سلطة القرار الخاص بالدولة في الشؤون الاقتصادية والمالية ، وتنزع إلى تغيير توزيع القوى داخل الأمم الغربية وبينها . مع ذلك ، يرتبط مسؤولوها حالياً بالدولة القومية التي يوجد فيها مركز الفرع ، أكثر من ارتباطها بالشركة المتعددة الجنسيات . نريد أن نقول بذلك أن الدولة ـ الأمة تشكل بالنسبة لموظفيها نظام الأفعال المتبادلة الأكثر اتساعاً والأكثر تكاملاً ، أي المجتمع الكلي . إلا أن ذلك لم يعد صحيحاً بالنسبة للأطر العليا ، التي فقدت ارتباطها

بجنسيتها تماماً ، فهم مواطنون لشركات «.I.B.M» وفورد وفيليبس أكثر من كونهم مواطنين للولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا أو غيرها . وتصبح الشركات المتعددة الجنسيات المجتمع الكلي بالنسبة لهم ، أكثر من بلدانهم .

هذه الظاهرة هي أيضاً أكثر بروزاً في بعض الكنائس . فهي تعبر عن إيديولوجيا ونظام من القيم وثقافة تشمل جوانب الحياة الإنسانية كافة وحتى امتدادها إلى ما بعد الموت . إنها تتطابق بدقة مع مفهوم المجتمع الكلي . لا تستطيع الشركة المتعددة الجنسيات أن تلعب هذا الدور إلا بالنسبة لأناس يبترون وجودهم ، مهملين الفن والثقافة الفكرية والتساؤل الفلسفي والنزاهة ، الخ . يمكن للدين أن يشمل كل ذلك وقد فعله في مجرى التاريخ ، إلا أن نمو الدولة ـ الأمة دفع الكنيسة بصورة عامة إلى دور تابع ، كما أن تراجع الشعور الديني نزع عنها خاصية المجتمعات الكلية . وهي تحتفظ بها رغم كل شيء بالنسبة لأعضاء بعض الهيئات الدينية والمنظمات الدينية ، وبالنسبة لبعض المواطنين الذين لم يندمجوا بشكل كاف ، حتى الآن ، في الدولة ـ القومية ، ولا سيما في البلدان النامية حيث التنمية حديثة العهد وقليلة الرسوخ .

ينبغي ألا ننسى أخيراً ، أننا نجد في جميع الدول حتى في تلك الأكثر نمواً ، مجموعات عاصية ترفض الذوبان في المجموعة القومية ولا تقبل نظام قيمها وتعارضها بثقافة مضادة ، وتقلص إلى الأدنى الأفعال المتبادلة مع مواطنيها الخارجيين . فالهيبون وعصابات المراهقين وعصابات الأشرار ، الخ . ، يشكلون في المجتمع الصناعي امتداداً لظاهرة نصادفها في مجرى التاريخ ، تطور مجتمعات كلية موجودة مادياً داخل مجتمعات كلية أوسع ، ولكنها في حال من القطيعة معها . وفي شتى الأحوال ، من الصعب رسم الحدود بين هذه المجموعات العاصية ومجموعات المعارضة الثورية ، التي تعترض على البنية الحالية للمجتمع الكلي ، ولكنها مندمجة فيه بشكل من الأشكال ، بما أنها تريد تغييره ، في حين أن الآخرين يهربون منه بنوع من المنفى الداخلي .

وينبغي أن نضيف أن الطائفة المحلية في كثير من البلدان وبخاصة في الأمم الكبيرة غير المصنعة ، غالباً ما تكون ذات أهمية أكبر في الواقع بالنسبة لأعضائها من الأمة . فالقرية أو المدينة الصغيرة تشكل نظام العلاقات المتبادلة الرئيسي ، الذي تتحكم معاييره وقيمه بحياة الناس . ولا يظهر ذلك في الأمم القديمة وحسب ، ولكن حتى في الولايات المتحدة ، حيث يشجع التراث الوطني هذه « التفريعية » . في الحقيقة ، ليس من السهل دوماً تحديد المجتمع الكلي ، في تداخل أنظمة الأفعال المتبادلة ، فهو ليس بالضرورة نفسه بالنسبة لكل

الناس الكائنين في الإطار القومي نفسه . إذا كان تطور الدول ـ الأمم وتعميمها على سطح الكرة الأرضية بكاملها ، والسيطرة المتنامية لكل واحدة منها على إقليمها الخاص تميل إلى أن تجعل منهم مجتمعات كلية بالنسبة لأغلب الناس ، بأن هذا التطور لم يكتمل بعد ويمكننا الشك بحصول ذلك ذات يوم .

من جهة أخرى ، إن الدول ـ الأمم القائمة حالياً مختلفة الواحدة عن الأخرى إلى حد يسمح لنا بالتساؤل عما إذا كانت تتطابق مع النمط نفسه من المجتمع الكلي . فهل يمكننا أن نضع في نفس الفئة السوسيولوجية أوغندا والولايات المتحدة الأميركية واللوكسمبورغ وفرنسا والاتحاد السوفياتي وهايتي والبرازيل والعربية السعودية والصين وليبيا والهند ؟ إن الفوارق بين هذه الدول جلية ومهمة وهي تبرر وضع تمييزات داخل مفهوم الدولة ـ الأمة . وهكذا يواجه الماركسيون بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية . أما الغربيون فيفضلون التمييز بين الدول الصناعية والدول النامية من جهة ، وبين الدول الليبرالية والدول التسلطية (الأمر الذي يسمح بوضع الدول الفاشية والدول الشيوعية في الفئة نفسها) من جهة أخرى . يمكن الجمع بين التصنيفين ليكوّنا أساساً لتصنيفية موضوعية نسبياً للدول ـ الأمم الحالية ، مواجهين على سبيل المثال بين النظم الغربية (الرأسمالية والليبرالية) ، والنظم الشيوعية (الاشتراكية والتسلطية) ، والنظم التسلطية الرأسمالية (مع التمييز فيها بين الفاشية والدكتاتوريات العسكرية والملكية القديمة) . يمكن أن يستخدم مثل هذا التصنيف أساساً لدراسة النظم السياسية[3] .

مع ذلك ، ثمة بين هذه الفئات المتنوعة جداً للدول ، سمات مشتركة مهمة ، تدفع إلى اعتبارها وكأنها نمط واحد من المجتمع الكلي . كل الدول تشكل أنظمة سياسية ذات استقلال ذاتي نسبي . وهي تتمتع بسيادة قانونية تعطيها حق مراقبة الناس المقيمين على إقليمها ، وحق منع الدخول إليه والخروج منه . ويمكنها أن تتحرك عملياً حسب رغبتها على هذه القطعة من الكرة الأرضية ، مع التحفظ إزاء بعض التحديدات الخاصة بالقانون الدولي ، وبخاصة الامكانية المادية لمقاومة ضغوط الدول الأخرى .

هكذا ، تكون هي إطار أغلب المجموعات وحدودها . إن المجموعات الدولية الواقعة بين عدة دول ، قليلة العدد وغالباً ما تكون ظاهرية ، أي أن العلاقات المتبادلة التي تكوّنها قليلة الأهمية . أما في داخل كل دولة ـ أمة ، فعلى العكس ، غالباً ما تكون

---

(3) راجع فيما يلي الفصل السادس ص (277 ـ 316) و- M. Duverger. Institutions polotiques et droit con-stitutionnel, t.I: Les grands systèmes politiques, 13e éd., 1973.

المجموعات كثيرة وتشكل أحياناً أنظمة للأفعال المتبادلة متطورة جداً ومتماسكة جداً . رغم كل شيء ، تحتفظ الدولة بالكلمة الأخيرة ، بصورة عامة ، إذا هي دخلت في صراع مع إحداها . فهي تمتلك بهذا الخصوص أكبر قوى الإكراه المادية : الجيش ، الشرطة ، والمحاكم . وهي تحتكر العنف الشرعي ، حسب ماكس فيبر (M. Weber) . هكذا ، تكون السلطة السياسية فيها الأكثر قوة والأفضل تنظيماً ، الأمر الذي دفع البعض إلى اعتبار السلطة في الدولة وكأن لها طبيعة خاصة وإلى حصر نطاق السوسيولوجيا السياسية فيها (راجع ص (17 ـ 20) .

إن الدول هي كذلك إطار لنظام القيم الأكمل ، الأمر الذي يشكل عنصراً أساسياً في مفهوم المجتمع الكلي . في هذا المعنى ، تعتبر مجموعات ثقافية متماسكة جداً . ومن المؤكد أن الكثير من الثقافات تتجاوز الحدود الدولية ، فثمة ثقافة غربية مشتركة بين أميركا الشمالية وأوروبا الغربية ، وثقافة شيوعية تنتشر في الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، وثقافة عربية تشمل الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية ، الخ . ولكن كل واحدة منها تتنوع تبعاً للدول ، فهي تتكوّن عبر خصائص مشتركة بين الثقافات الوطنية المختلفة ، التي تشكل الإطار الثقافي الأساسي . إن المعايير والقيم والإيديولوجيات والخرافيات والرموز والتصرفات الخاصة بمواطني كل أمة تكوّن مجموعة متماسكة جداً وذات بنى قوية ، يعونها ويدركونها بصفتها مختلفة عن معايير وقيم وإيديولوجيات وخرافات ورموز وتصرفات مواطني كل أمة أخرى من مجموعة الثقافات نفسها . فالثقافة « الغربية » هي بصورة خاصة جملة من الخصائص المشتركة بين الثقافات الانكليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية ، الخ . ، والناس يعون كونهم انكليز أو فرنسيون أو ألمان أو إيطاليون ، أكثر منهم غربيين ، وهم يتحركون إزاء بعضهم البعض تبعاً لذلك .

ثانياً : التجمعات

يتحرك كل فرد في إطار العديد من أنظمة التفاعل المتبادل ، فالواحد يكونٍ متزوجاً ومواطناً فرنسياً ونقابياً وعضواً في الحزب الشيوعي ومنتسباً إلى جمعية المحاربين القدامى وعاملاً في مصنع للأحذية ومرتبطاً بنادٍ رياضي ومشاركاً في حفل شعبي يوم السبت ، وعضواً في عصبة من الرفاق ، الخ . والآخر يكون طالباً ، إيطالياً ، نزيلاً في أحد بيوت المدنية الجامعية ، منخرطاً في بعض المغازلات ، ملتقياً مع أصدقاء العمل ومجموعة عشاق السينما ونادٍ للمتسلقين وحلقة كاثوليكية ، الخ . كل نظام من العلاقة المتبادلة يشمل مجموعة الناس الذين يشتركون فيه ويمكن أنْ يعرّف بواسطتها .

ثمة نظام واحد من بين هذه النظم للعلاقات المتبادلة وهذه المجموعات ، يشكل بالنسبة لكل شخص ، المجتمع الكلي الذي حاولنا تعريف خصائصه . إنه النظام الأوسع عبر تنوع العلاقات المتباعدة التي يشملها ، وهو ينطوي في التحليل الأخير على الإكراه الأشد وينتصر إذن ، بصورة عامة على الأنظمة الأخرى في حال النزاع بينها ، وهو يختص بالمجموعة الأكمل من المعايير والقيم التي تشكل ثقافة يعتبر اكتسابها الإطار الرئيسي لمجتمعية الأفراد . لقد تم تحليل بعض عناصر هذا المفهوم في الفقرة السابقة ، وسيتم تحليل عناصر أخرى في الفصل التالي . ولن ننسى من جهة أخرى أن فكرة « المجتمع الكلي » هي مفهوم عملاني بصورة خاصة ، الهدف منه السماح بتحليل علمي . في المحسوس ، إن أناساً غير اجتماعيين إلى حد ما أو منطوين على أنفسهم يمكن ألا يكون لهم أي علاقة متبادلة مع المجتمع الكلي الذين ينتمون إليه اسمياً ، وحتى عدم الارتباط بأي مجتمع كلي . ويمكن لآخرين أن يكونوا ممزقين بين عدة مجتمعات كلية ، مثل المؤمن بديانة مضطهدة من قبل أمته .

أ ـ تنوع التجمعات : التجمعات البدائية والوسيطة

نطلق تسمية « التجمعات » على كل الجماعات وكل المجموعات الإنسانية وكل أنظمة الأفعال المتبادلة غير المجتمع الكلي . ففي أغلب الأحيان ، تتطور الأفعال المتبادلة للمجموعات في نطاق اجتماعي معين ـ نقابي ، اقتصادي ، فني ، رياضي ، أدبي ، الخ . ـ في حين أن العلاقات المتبادلة للمجتمع الكلي يمكن أن تشمل سائر ميادين الوجود . إلا أن بعض التجمعات تكون ذات نزعة شمولية . على سبيل المثال، الأحزاب السياسية أو الأديان ، بمقدار ما تنزع إيديولوجيتها إلى تغطية مجمل النشاطات الإنسانية . نستعمل غالباً تعبير التجمعات « الأولية » للإشارة إلى أنها عناصر مكوّنة للمجتمع الكلي . إلا أن هذا الأخير لا يتكون فقط من العلاقات بين هذه التجمعات الأولية ، وإنما عبر العلاقات المتبادلة المباشرة بين الأفراد المتأثرين إلى حد ما بالعلاقات المتبادلة داخل المجموعات . هذا مع العلم أن التجمعات الأولية تشير بالأحرى إلى التجمعات الصغيرة جداً ، التي نسميها كذلك تجمعات « بدائية » ، في مقابل التجمعات الوسيطة بينها وبين المجتمع الكلي . هذه الأخيرة تتعلق بعض الشيء بالمنظمات التي ستدرس في الفصل الرابع .

إن التجمعات عديدة جداً ومتنوعة جداً ، ومن الصعب وضع تصنيفية صحيحة بخصوصها . والجهد الأكبر الذي أنجز في هذا الصدد كان جهد جورج غورفيتش (G. Gurvitch) ، الذي أعد عام 1950 مخططاً عاماً لتصنيف التجمعات متضمناً ثلاثة وستين

قسماً أساسياً تم جمعها حول خمسة عشر معياراً ، وهذه الأقسام تتقاطع . نقوم باختصار هذا التصنيف على سبيل التوثيق . فالمعيار الأول هو « المحتوى » ، الذي يواجه بين التجمعات الآحادية الوظيفة (الفرق الرياضية ، النقابات ، النوادي ، الجمعيات ، المؤسسات ، التعاونيات ، المرافق العامة ، التجمعات المهنية ، الخ .) ، والتجمعات المتعددة الوظيفة (تجمّعات محلية مثل البلدة والمحافظة والمنطقة والدولة ؛ تجمعات القرابة مثل العائلة ، تجمعات السن إذا كانت تشكل حقيقة مجموعة إنسانية) ، والتجمعات فوق ـ الوظيفية (الأقليات الأثنية ، الطوائف الروحانية ، الكنيسة القروسطية ، الطبقات الاجتماعية ، ونلاحظ أن غورفيتش وهو فدرالي لا يدخل في تصنيفه الدول ـ الأمم) .

والمعيار الثاني هو « الاتساع » ، أي عدد المشاركين الذي يؤدي إلى التمييز بين التجمعات الصغيرة والتجمعات المتوسطة والتجمعات الواسعة . والمعيار الثالث هو « المدة » التي تسمح بعزل التجمعات المؤقتة والتجمعات الدائمة والتجمعات الباقية باستمرار . والمعيار الرابع هو « الوتيرة » : فغورفيتش يقدر أنه يوجد العديد من الأزمنة الاجتماعية ، « وأن الزمن يمر في بعض التجمعات أسرع منه في بعضها الآخر ، وأن بعض التجمعات تملك تقريباً مبطئات للزمن ، في حين تملك أخرى مسرِّعات له »[4] ؛ وهو هكذا يميز بين التجمعات ذات الوتيرة البطيئة والتجمعات ذات الوتيرة المتوسطة والتجمعات ذات الوتيرة المتسارعة . والمعيار الخامس هو « مدى الانتشار » ، الذي يميّز بين التجمعات ذات المدى (الكنائس والدول والطبقات الاجتماعية والمهن) ، والتجمعات ذات الصلة المصطنعة (التي لا يمكن تمييزها كثيراً عن السابقة ، فغورفيتش يضع فيها المشتركين بالمجلة الدورية نفسها والمتأثرين بها ، وأعضاء الحزب الذين لا يحضرون الاجتماعات ، والنظّارة المختلفين ، الخ .) ، والتجمعات الملتقية دورياً (النقابات ، الأحزاب ، الشركات المساهمة ، الجمعيات ، المكاتب ، المصانع ، الصفوف المدرسية) ، والتجمعات الحميمة المجتمعة بصورة دائمة ومستمرة (العائلات ، القرية الصغيرة ، الطلاب الداخليون ، الأديرة ، السجون ، الوحدات العسكرية) .

أما المعيار السادس فهو « أساس التكوين » الذي يواجه بين التجمعات الواقعية التي يشترك فيها الأعضاء دون انتماء صريح ولا إلتزام محدد (يقول غورفيتش إننا نشارك فيها « كما كان السيد جوردان(*) يكتب النثر » مورداً كمثل : التجمعات الأثنية والمنتجين

---

(4) G. Gurvitch, La Vocation actuelle de la sociologie, I: Sociologie différentielle, 2e éd., 1957, P. 315.

(*) السيد جوردان هو الشخصية الرئيسية في مسرحية موليير «Le Bourgeois gentilhomme» .

والمستهلكين والطبقات الاجتماعية) ، والتجمعات الإرادية التي نشارك فيها بملء اختيارنا (أحزاب ، جمعيات ، نقابات ، الخ .) ، والتجمعات المفروضة تجمعات مهنية إلزامية ، دول ، كنائس) . والمعيار السابع هو « طريقة الدخول » التي تؤدي إلى التمييز بين التجمعات المغلقة (العشائر ، الفئات المغلقة ، الحلقات والنوادي المغلقة ، المؤامرات) ، والتجمعات المفتوحة (أفواج الجماهير ، المظاهرات ، الاجتماعات العامة ، العاميات ، المدارس الابتدائية) . والمعيار الثامن هو « درجة التجسد » ، التي تواجه بين التجمعات المنظمة التي ليس لها بنى (العاطلون عن العمل ، المستهلكون ، المنتجون ، مختلف النظّارة) ، والمجموعات ذات البنى ولكن غير المنظمة (التجمعات الأثنية ، الأقليات القومية ، الطبقات الاجتماعية ، المهن ، بمقدار ما تكون هذه التجمعات محرومة من التنظيم) ، والمجموعات ذات البنى والمنظمة بصورة غير كاملة (على سبيل المثال ، تجمعات القرابة والتعاطف الأخوي ، التي تنتظم بشكل أصعب من غيرها) ، وأخيراً التجمعات المنظمة بصورة كاملة .

أما المعيار التاسع فيتكوّن من « الوظائف » ويواجه بين تجمعات القرابة وتجمعات التعاطف الأخوي والتجمعات المحلية وتجمعات النشاط الاقتصادي والتجمعات الوسيطة بين التعاطف الأخوي والنشاط الاقتصادي (الفئات الثانوية ، حسب غورفيتش) وتجمعات النشاطات غير النفعية (الجمعيات الرياضية والثقافية ، الخ .) وبين التجمعات الصوفية ـ الذهولية . والمعيار العاشر المسمى « توجهاً » يميّز بين تجمعات الانقسام ذات التوجه الصراعي (الفئات الثانوية الاقتصادية ، الأحزاب ، نقابات العمال وأرباب العمل ، الرهبانيات) وتجمعات التوحيد ذات التوجه التوفيقي (المصانع ، المؤسسات التجارية ، التجمعات الخيرية ، التجمعات المحلية ، إلا أن بعضها يكون خاضعاً لتجمعات الانقسام) . والمعيار الحادي عشر هو « طريقة الاختراق » من قبل المجتمع الكلي ، فغورفيتش يميّز بين المجموعة الرافضة لهذا الاختراق (هؤلاء الذين يشعرون أنهم مستبعدون ، مثل الأقليات القومية وتجمعات المهاجرين أو العاطلين عن العمل والأقنان والأرقاء ؛ هؤلاء الذين يشعرون أنهم محرومون من الرتبة التي كانوا يحتلونها سابقاً ، مثل النبلاء بعد الثورة الفرنسية ، المهن المهجورة ، الأحزاب السياسية التي تجاوزهاالزمن ؛ هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم موهوبين بصفات خاصة ، مثل الكنائس العالمية ؛ هؤلاء الذين يهدفون إلى قلب المجتمع الكلي) ، والتجمعات التي تقبل إلى حد ما اختراق المجتمع الكلي (تجمعات القرابة والتعاطف الأخوي ، تجمعات اقتصادية ، تجمعات محلية) ، وأخيراً التجمعات الخاضعة كلياً للاختراق من قبل المجتمع الكلي

(جمعيات علمية وفنية وأدبية ؛ المعاهد ، المجامع العلمية ، الجامعات ، الثانويات ، المدارس) .

أما المعيار الثاني عشر فهو « درجة الملاءمة بين التجمعات » ، الذي يواجه بين خمس فئات : التجمعات المختلفة الأنواع التي تكون غالباً متلائمة فيما بينها ، التجمعات من النوع نفسه والمتلائمة تماماً فيما بينها (التي تكون قليلة الانتشار . مع ذلك يمكننا الانتساب في آن واحد إلى عدة شركات مغفلة وشركات علمية وتعاونيات وروابطات وجامعات ، الخ .) والتجمعات من النوع نفسه المتلائمة فيما بينها بصورة خاصة (المهن ، الحرف ، النقابات ، المصانع) ، والتجمعات من النوع نفسه غير المتلائمة فيما بينها (وهي الأكثر انتشاراً : تجمعات السن والجنس ، الفئات المغلقة ، الطوائف والمنظومات الدينية ، الأحزاب السياسية ، الدول ، الكنائس) ، وأخيراً التجمعات الحصرية التي تمنع على أعضائها المشاركة في أي تجمع آخر (الدول التوتاليتارية ، بعض المنظومات الرهبانية ، خلايا السجن) . والمعيار الثالث عشر هو « طريقة الإكراه » : فهو يميّز بين التجمعات التي تملك إكراهاً مشروطاً (تلك حال الأغلبية بينها ، والمشاركون يستطيعون الانسحاب للتخلص من الجزاءات) والتجمعات التي تملك إكراهاً غير مشروط (تجمعات محلية ، عائلة ، الخ . كل تلك التي لا تستطيع الخروج منها للتخلص من جزاءاتها) .

إن المعيار الرابع عشر هو « المبدأ الذي يحكم المنظمة » : فهو يميّز بين تجمعات التعاون ذات السمة الديموقراطية وتجمعات الهيمنة ذات السمة الاستبدادية . وأخيراً ، المعيار الخامس عشر ، وهو « درجة الوحدة » ، الذي يؤدي إلى التمييز بين التجمعات التوحيدية المتكوّنة « عبر تسلسلية مباشرة للأشكال المجتمعية أو عبر رجحان مجموعة مركزية على تجمعات ثانوية . . . لا تمثل سوى دور ثانوي » ، والتجمعات الفدرالية التي « يقوم تنظيمها على تركيب التجمعات الثانوية . . . المنظم بشكل يؤكد فيه التجمع المركزي مساواته مع التجمعات الثانوية في تكوين وحدتها » ، والتجمعات الفدرالية التي « يقوم تنظيمها على تركيب التجمعات الثانوية . . . المنظم بشكل تؤكد فيه التجمعات الثانوية هيمنتها على التجمع المركزي » .

مهما بدا التعداد السابق طويلاً ومملاً ، لا نعتقد أنه عديم الجدوى . وإن تصنيفات غورفيتش للتجمعات هي في الغالب قليلة الدقة وأحياناً مشوبة بالذاتية وليست واضحة دوماً . والجدول الذي قدمناه عنها ، له فضل التذكير بالعدد الكبير للعناصر الواجب

تفحصها إذا أردنا أن نعي تنوع التجمعات . إن مثل هذه الخلاصة ، رغم اتساعها ، هي أعجز من أن تضم سائر معايير التصنيف الممكنة ، ويمكننا تعريف معايير أخرى . إن أغلب المعايير المهمة الخاصة بالتجمعات تشكل تنظيمات تتوسط التسلسلية ، العلاقات بين أعضائها . يبدو أن الاستنتاج هو أن أي تصنيفية للتجمعات ليست ممكنة في المجتمعات الكلية الكبرى . من المرجح أن يكون الجهد غير متناسب مع النتائج ذلك أنه قد يؤدي إلى الوصف أكثر منه إلى التفسير .

مع ذلك ثمة فئة من التجمعات تستحق دراسة خاصة ، هي « التجمعات الابتدائية » . هذا المفهوم أعده عام 1909 عالم الاجتماع الأميركي كولي (Cooley) ولم يكن له سوى نفوذ قليل خلال ربع قرن من الزمن . أعيد تقديره اعتباراً من عام 1933 مع أعمال مايو (Mayo) ، وهو يستعمل حالياً تحت أشكال عديدة . يتميز التجمع الابتدائي بصورة جوهرية ، بعلاقات مباشرة ـ « حميمة » كما كان يقول كولي ـ أي بعلاقات شخصية في حضور متبادل ووجه لوجه ، بشكل متناقض للعلاقات التي تتوسطها التسلسلية ، التي تميّز التجمعات الوسيطة . يؤدي ذلك إلى شعور قوي جداً بوحدة الكل ، وبتضامن وثيق وعميق ، وتعاطف شديد وتماثل متبادل . لقد أمكن الحديث في هذا الصدد عن « ذوبان الأفراد في الكل العام » (F. Chazel) ، الذي يعبر عنه بكلمة « نحن » . إن عبارة « ابتدائي » توحي بخلفية فلسفية ، تفترض أن هذه التجمعات الصغيرة هي جوهر الحياة الاجتماعية والعنصر الأساسي الذي تتطور انطلاقاً منه .

فالعائلة وتجمعات اللعب أثناء الطفولة و« الزمر » وعصابات المراهقين وتجمعات الرفاق في الجيش وفي العمل ، والصداقات هي الأمثلة الرئيسية للتجمعات الابتدائية ينبغي أن نضيف إليها التجمعات المصطنعة ، المتكوّنة لدواع علاجية أو تنظيمية ، ستتم دراستها منفصلة في الفقرة التالية لأنها لا يمكن أن تخلط بالتجمعات العفوية التي تشكل البيئة الاجتماعية . انطلاقاً من هذه الخصائص ، تشكل التجمعات الابتدائية الحد الأدنى للتجمعات ، التي يعتبر المجتمع الكلي حدها الأعلى . إن الأبحاث الأهم في صددها تتعلق بعلاقاتها مع المركب الاجتماعي . وقد بينت تحليلات ستوفر (Stouffer) حول الجندي الأميركي أنه يقاتل أساساً ليدافع عن أصدقائه أو ليكون منسجماً مع توقعات مجموعة صغيرة من الرفاق أكثر مما يفعل ذلك كرهاً بالعدو ، أو لقناعة أيديولوجية أو لشعور وطني . وبينت أعمال شيلز (Shils) وجانوفيتز (Janowitz) حول تفكك جيش الدفاع الألماني بين 1944 و1945 ، أن دعاية الحلفاء المعادية للنازية لم يكن لها تقريباً أي أثر في هذا الخصوص ، وأن

المقاومة الألمانية انهارت بصورة خاصة عندما فقدت التجمعات الابتدائية تماسكها ولم يعد لديها الامكانية للعمل بطريقة مرضية .

أوضحت دراسات ليولد وارنر (Llyold Warner) حول مدينة أميركية متوسطة (Newburyport) المسماة في التحقيق مدينة أميركية ـ Yankee City) أوضحت أن الانتماء إلى هذه الزمر أو تلك ، له دور رئيسي حول التقدير الذي يتمتع به شخص معيّن لدى الجماعة ، وأن الحركية الاجتماعية تختصر في المرور من زمرة إلى زمرة بالنسبة لكثير من الناس . وتحقق كذلك لازارسفيلد (Lazarsfeld) وبرلسون (Berelson) أن الاقتراع في انتخابات الرئاسة متجانس جداً داخل التجمعات الابتدائية ، وأن التأثير على الرأي العام يرتبط بوسائل الإعلام أقل مما يرتبط بالأشخاص المنخرطين في مبادلات يومية مع أعضاء هذا التجمع . كما بيّن لوين (Lewin) أن التبدلات في التصرفات لا يمكن الحصول عليها إلا بواسطة شبكات اتصال خاصة بالتجمعات الابتدائية . وأثبت ليتون (Leighton) أن الاتصالات المنقولة بواسطة التسلسلية الرسمية تكون غير فعالة إذا لم يتم نقلها بواسطة التجمعات الابتدائية .

ينبغي عدم المغالاة في مكانة التجمعات الابتدائية في المجتمع الكلي . فأغلب التحليلات تتعلق بالمجتمع الأميركي الذي يختلف في إطاره الثقافي ، وبالتحديد ، فإن للأيديولوجيات وللوعي الاجتماعي أهمية أقل بكثير مما لهما في أوروبا . إذن ، لا يمكننا تعميم نتائجها . يبقى أن التجمعات الابتدائية هي مكان متميّز للتجذر الاجتماعي . يبدو أن هذه الخاصية تتطور في المجتمعات النامية جداً حيث ضخامة التنظيمات وبيروقراطيتها وتكنوقراطيتها تحيل إلى زيادة ما كان يسميه دوركهايم الارتباك الاجتماعي كان يشير بذلك إلى وضعية المجتمع الذي يؤدي فيه ضعف قواعد السلوك وأنظمة القيم إلى انحراف الأفراد وإلى تزايد عدم رضاهم . إن الانكفاء نحو التجمعات الابتدائية الذي يتطور حالياً في الأجيال الفتية يشكل على الأرجح وسيلة لحصر هذا الارتباك الاجتماعي .

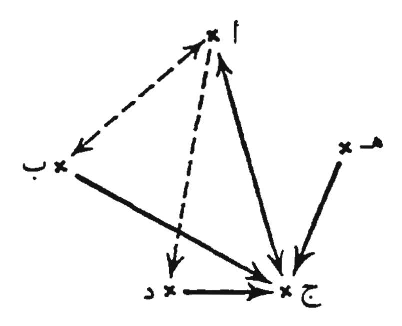
ب ـ التجمعات الاختبارية

ثمة الكثير من علماء الاجتماع وبصورة خاصة علماء النفس الاجتماعيون الذين يخلطون بين التجمعات الابتدائية (أو التجمعات الأولية) كما وصفناها مع تقنية تحليل للعلاقات الاجتماعية ، التي يمكن أن تشكل في الوقت نفسه علاجاً لبعض الحالات المرضية النفسية أو وسيلة لإصلاح العلاقات بين الناس . تستند هذه التقنية إلى اجتماع عدد صغير من الأفراد في تجمعات يتحرك أعضاؤها بحرية ، تبعاً لنوازعهم ، تحت إشراف مراقبين يدونون طوارىء التجربة ويتدخلون أحياناً في مجراها . سنسميها « تجمعات تجريبية » حتى

لا تخلط بين هذه التجمعات التي يشكلها اصطناعياً أحد علماء الاجتماع والتجمعات الابتدائية التي تتطور عفوياً . مع ذلك ، فقد ساهم استعمال التجمعات الاختبارية بإيقاظ الاهتمام بالتجمعات الابتدائية .

تم إعداد تقنية التجمعات الاختبارية بواسطة ثلاثة رجال هم : مايو (Mayo) ومورينو (Moreno) ولوين (Lewin) . الأول كان عالم نفس اجتماعياً متخصصاً في دراسة العلاقات الصناعية . أستشير من قبل شركة «Western Electric» التي كانت تريد دراسة الشروط الاجتماعية التي تسمح بزيادة الانتاج في معاملها ، فقرر اختبار مختلف التغييرات الممكنة على دوام العمل وأوقات الراحة وشروط العمل ، الخ . ، على مجموعة من ستة عمال متطوعين موضوعين في مكان خاص ، تحت إشراف اختصاصيين مختلفين خلال فترة التجربة بكاملها . فتحقق أن مختلف التغييرات على الدوام وأوقات الراحة وشروط العمل لم يكن لها تأثير قط على انتاجية هذه المجموعة ، ولكن انتاجية هذه المجموعة كانت أقوى بكثير من انتاجية سائر المصنع . ذلك يعني أن تكونهم في مجموعة خاصة ، مختارة ومتحررة من إكراهات مسؤولي العمال والمقيّمة بواسطة التجربة ، كانت العامل الأساسي في تقدم الانتاج . وهكذا فإن تكوّن المجموعات الصغيرة في القاعدة والعلاقات الجيدة داخل هذه المجموعات هي عنصر أساسي في حسن سير التنظيمات .

أما مورينو وهو طبيب نفساني نمساوي لاجىء إلى الولايات المتحدة ، فقد اكتشف علم مداواة المجموعة . جمع عدة أشخاص ، وجعلهم يمثلون أدواراً في لعبة درامية يؤلفونها هم أنفسهم انطلاقاً من موضوع موجز ، وبذلك أنجز تقنيات العلاج النفساني الجماعي ، الأكثر فعالية أحياناً من العلاقة الفردية بين المريض والمحلل النفسي ، وهي غالباً أكثر بساطة وأقل طولاً وهي « الدراما الاجتماعية » و« الدراما النفسية » . واكتشف من جهة ثانية طريقة تحليل وتمثل بياني للعلاقات داخل المجموعات الصغيرة ، التي نسميها « قياس العلاقات الاجتماعية » . ففي داخل مجموعة محددة ، يطلب من كل عضو أن يرسم هؤلاء الذين يفضلهم من الآخرين وهؤلاء الذين يحتقرهم ، أو هؤلاء الذين يفضل العمل معهم أو هؤلاء الذين يرفض ذلك معهم ، الخ . انطلاقاً من هذه الروائز يمكننا رسم « بيان اجتماعي » للمجموعة يتمثل كل عضو بدائرة ، ونمثل بسهم مكوّن من خط متواصل يصل بين نقطتين ميل الواحد نحو الآخر (يتمثل النفور بسهم مكوّن من النقاط . راجع الشكل رقم 1) . بناء لهذه الأسس تم إعداد التكوين الأفضل لبعض مجموعات العمل المشتركة ، وعلى سبيل المثال طواقم قاذفات القنابل .



الشكل رقم 1 ـ
مثل على البيان الاجتماعي

كان لوين في أساس الأبحاث المسماة « دينامية التجمعات » التي تطورت كثيراً في الوقت الحالي ولا سيما في المؤسسات . المقصود بذلك تقنية ، ليست لمعالجة الاضطرابات النفسانية مثل : الدراما الاجتماعية والدراما النفسانية ، وإنما للحصول على نتائج فعالة في إقناع الجمهور . فخلال الحرب العالمية الثانية سعى لوين على سبيل المثال إلى مساعدة حكومة الولايات المتحدة في إقناع الناس أن قطع اللحم الدنيا مغذّية كذلك مثل الأخرى . وفيما بعد كلف بمساعدة أطباء أحد دور التوليد على إقناع الأمهات الجدد بإعطاء أولادهن عصير الليمون اعتباراً من سن معينة ، الخ . وفي جميع هذه الحالات ، جمع مجموعات من المعنيات (مدبرات المنازل ، أمهات جدد) وجرب عليهم مختلف وسائل الدفاع . فقد تحقق أن النصائح والأوامر المعطاة من طرف واحد قليلة التأثير ، سواء أعطيت بشكل فردي بواسطة أحاديث خاصة ، أو بطريقة جماعية بواسطة المحاضرات أو البيانات ، الخ . على العكس ، إذا جمع الناس في مجموعات صغيرة ، تاركين لهم أن يطرحوا بأنفسهم أسئلة في هذا الإطار ، فهم يتدخلون رويداً رويداً ، وبصورة تدريجية ، تكوّن المجموعة لنفسها رأياً عاماً يستبطنه أعضاؤها بقوة . إن المجموعات الأساسية المجتمعة هكذا تعي أنها تشكل عناصر تقدم ، متقدمة على الأخرى ، وهي تنشر حينئذ إلى الخارج القناعة التي ترسخت فيها .

لقد تطورت دينامية المجموعة كثيراً منذ لوين المتوفي عام 1947 ، وعرفت انتشاراً واسعاً تحت شكل «Training Group» (أو T. Group) ، وتسمى في فرنسا إما مجموعة التأهيل وإما مجموعة التشخيص . يتعلق الأمر أساساً بالتجربة المعاشة والتي تناقش بصورة مشتركة ، بواسطة مجموعة متكونة اصطناعياً ، تحت قيادة مرشد ، أما المشاركون فلا يعرفون بعضهم . يجتمعون بصورة منتظمة ، أو يعيشون معاً خلال فترة التدرب . والمرشد ليس « موجهاً » (من هنا جاءت التسمية المستعملة كذلك وهي « المجموعات غير

الموجهة ») . فهو لا يعطي توجيهات ، ولا يعبر عن أحكام قيمية . يقوم فقط بمساعدة المجموعة على تفسير تجربتها الخاصة . إنه يعكسها مثل مرآة ذكية وتستعمل تقنية مجموعة التأهيل من قبل المؤسسات من أجل معرفة أفضل لملاكاتها الخاصة ، ومن قبل المدرسين لتعميق التربية ، ومن قبل الأشخاص الملزمين بالعمل كفريق ، من أجل قياس إمكانات تعاونهم وشروطه ، الخ . فهي تشكل نطاقاً مهماً مربحاً لعلم النفس الاجتماعي التطبيقي .

ثمة إيديولوجيا معينة تطورت حولها منذ عدة سنوات . في الأصل ، استخدمت المجموعات التجريبية لتحسين العلاقات الإنسانية في المؤسسات لمصلحة أرباب العمل ، أولاً في الولايات المتحدة ومن ثم في أوروبا . إذن ، كانت المجموعات التجريبية في خدمة الرأسمالية . لكن الأميركي كارل روجرز (Carl Rogers) استخدمها من ثم كطريقة للتعليم ، رابطاً إياها بمفهوم معيّن للعلاقة التربوية . فهو يعتبر أن « كل ما يمكن تعليمه إلى شخص آخر قليل الاستعمال نسبياً وليس له سوى تأثير ضئيل على تصرفه . . . ، والمعارف الوحيدة التي يمكن أن تؤثر على تصرف فرد معيّن هي تلك التي يكتشفها بنفسه والتي يمتلكها »[5] . إذن ، تصبح المجموعات غير الموجهة المكان الأساسي للتعليم والاتصال . ثمة حركة كاملة من الأفكار ـ كان أيار 1968 رمزاً لها وتعبيراً عنها ـ تنزع إلى تعميم مثل هذا المفهوم وإلى جعل المجموعات الصغيرة الإطار الجوهري للحياة الجماعية ، كردة فعل على نزعة المجتمعات الصناعية نحو تطوير التنظيمات الكبرى . وهكذا ، تنتقل تقنية المجموعات الاختبارية ، التي كانت في خدمة الرأسمالية في البدء ، إلى خدمة الثورة .

لقد تم تطوير مفهوم « المجموعات الاختبارية » بشيء من التفصيل ، لأنه يشوه حالياً نظرة علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي . وإذا كانت تشكل أدوات جيدة للتحليل ، وحتى لعلم المداواة فذلك لا يمكن النقاش فيه . ولكنها لا تحتل مكانة أضيق في المجتمعات الحالية ، بالنسبة للمجموعات الابتدائية غير التجريبية والتي تتسم باصطناع أقل . إن عدد الأشخاص الذين شاركوا في تجارب « مجموعات التأهيل » أو غيرها ضعيف جداً ، كما أن أهمية الأفعال المتبادلة المتطورة في هذه الجماعات محدودة جداً ، ما عدا في حالات استثنائية . وإن المجموعات الاختبارية بصورة خاصة هي مجموعات مزورة . فهي ترتبط بنوع من « اللعب » والمشاركون يعرفون ذلك . كما أن الالتزامات والأفعال المتبادلة

---

(5) Carl Rogers, Conférence de Harvard, dans L'Education nationale, 18 octobre 1962.

تنمو خارجها ، إلا في الحالات التي تصبح فيها عنصراً من عناصر الوجود الواقعي . على سبيل المثال ، عندما تعمل مدارس معينة وفقاً لهذه التقنية . تشكل المجموعات الأخرى الحقل الأساسي للعلاقات المتبادلة . إذن ، النطاق الرئيسي لعلم الاجتماع .

ج ـ أشكال المجتمعية

نقتبس هذا التعبير عن غورفيتش لنشير إلى أنماط الروابط الاجتماعية المختلفة ، التي تتطور داخل المجموعات والمجتمعات الكلية . لكننا نعود في هذا الصدد فقط إلى التصنيفين الأكثر شهرة : تمييز دوركهايم بين التضامن بواسطة التشابه والتضامن بواسطة تقسيم العمل ، وتمييز تونيز (Tönnies) بين الجماعة والمجتمع . لا يمكن تجاهل أي من التمييزين ، بسبب أهميتها في تطور علم الاجتماع والضوء الذي يلقيانه على طبيعة الروابط الاجتماعية . إلا أن كليهما مشوبان بالأيديولوجيا . فبالنسبة لدوركهايم كما بالنسبة لتونيز ، ان أحد النمطين الرئيسيين اللذين يصفانهما هو أعلى من الآخر ، الأمر الذي ينطوي على حكم قيمي . من جهة أخرى ، سواء بالنسبة إلى دوركهايم أو بالنسبة إلى تونيز ، فإن أحد النمطين أدنى من الآخر ، لذلك فإن التصنيفيتين هما تطوريتان . نشير إلى أن دوركهايم الليبرالي الذي يعتقد بالتقدم اعتبر أن الثاني هو النمط الأعلى ، في حين كان الأمر بالعكس بالنسبة لتونيز المحافظ .

يميّز دوركهايم بين المجموعات القائمة على التضامن بواسطة التشابه والمجموعات القائمة على التضامن بواسطة تقسيم العمل . يسمي الأول تضامناً آلياً . هكذا تقوم بعض التجمعات على التشابه الفيزيائي أو التشابه اللغوي أو التشابه في السن ، أو التشابه في الجنس أو التشابه في العادات أو التشابه في الإقامة المحلية أو التشابه في المعتقدات ، الخ . يعبر المثل عن هذه الظاهرة حين يقول « المتشابهون يترافقون » (Qui se ressemble s`assemble) . على العكس ، يؤدي تقسيم العمل إلى تضامن عقلاني قائم على الترابط المتبادل بين أشخاص المجموعة الواحدة ، الذين تكون مهامهم متكاملة . وهو يطلق تسمية « العضوي » على هذا الشكل من التضامن الذي يراه أعلى من السابق . في المجموعات ذات التضامن الآلي ، قليلاً ما يظهر الفرد من الجماعة . على العكس ، إنه يذوب فيها بشكل من الأشكال . إن التضامن العضوي ، على عكس السابق ، يوحد أشخاصاً يكون كل واحد منهم قد طوّر شخصيته وفرديته ، انهم يشعرون بالحاجة المتبادلة لبعضهم البعض ويعون عقلانياً هذه التبعية المتبادلة .

إن تمييز تونيز بين « الجماعة » و« المجتمع » ذائع الصيت كذلك مثل السابق . رغم أن واضع هذا التمييز كان متأثراً بماركس ، فإنه يستند جزئياً إلى نظرية سيكولوجية تميّز بين شكلين من الإرادة هما : الإرادة « العضوية » والإرادة المفكرة . تـولّد الأولى الأفعـال المستوحاة بواسطة القلب : الأهواء ، الحب أو الكراهية ، الجرأة أو الخوف ، حسن الطوية وسوء السريرة ، الخ . وتولّد الثانية الأفعال القائمة على العقل ، والتقدير والمصلحة : البحث عن المال ، والسلطة ، الخ . ترتبط « الجماعة » بالإرادة العضوية ، فهي تتطور بين أشخاص يوحد بينهم القلب . وهكذا ، يميّز تونيز بين جماعة الدم مثل : العائلة والقرابة والعشيرة ؛ وبين جماعة المكان ، القائمة على الجوار ؛ وبين الجماعة الفكرية القائمة على الصداقة ووحدة الفكر وتـوافق المشاعـر . على العكس ، يتكـوّن « المجتمع » بـواسطة العلاقات القائمة على المصالح : المشاريع الصناعية ، المؤسسات التجارية ، مجمـوعات الضغط ، جمعيات الدفاع ، الخ . يشكل تبادل المنـافع والخـدمات العـلاقة المجتمعيـة النمطية .

ليست تمييزات دوركهايم وتونيز تصنيفاً للمجموعات بحصر المعنى ، وإنما تصنيف للعلاقات الاجتماعية . علاقات التشابه أو علاقات تقسيم العمل ، العلاقات الطائفيـة والعلاقات المجمعيـة . من النادر تكـوّن مجموعـة ملموسـة بفئة واحـدة من العلاقـات الاجتماعية . لكن نسب هذا الخليط تتنوع وفقاً للمجموعات ، فكل واحد يعرّف حينئذ تبعاً للعلاقات المهيمنة . إن الجماعة هي مجموعة تسيـطر فيها العـلاقات الـطائفية عـلى العلاقات المجتمعية ، والمجتمع هو مجموعة تكون فيها نسب الفئتين مقلوبة . كذلك ، ثمة مجموعات تقوم أساساً على التضامن بواسطة التشابه ، وأخرى تقوم أساسـاً على تقسيم العمل .

بعد هذا التحديد ، لا يطبق التمييزان على المجموعات الخاصة وحسب ، وإنما على المجتمعات الكلية كذلك . كانت القبائل قائمة بصورة جوهرية على التشـابه ، وتقسيم العمل كان ضعيفاً فيها ؛ والأمم الصغيرة المتخلفة هي في الوضعية نفسها . على العكس ، إن الأمم الكبيرة الصناعية هي في الوضعية المعاكسة . تونيز يعتبرها بمثابة « مجتمعات » ، فالمدن الكبرى المتولّدة عن المبادلات التجارية والتـطور الصناعي هي بصـورة جوهـرية مجتمعية بالنسبة له ، كما أن الدول المتقـدمة التي تشملهـا ، التي تتعلق بهيمنة المصـالح الاقتصادية وببحث علمي عقلاني ، وبحضارة حسابية ومنطقية . وعلى العكس ، كانت إقطاعيات القرون الوسطى « جماعات » (طوائف) . بما أن الدول ـ الأمم الحديثة تنزع

جميعها نحو تقسيم العمل ونحو علاقات التبادل النفعية ، فإن المجتمعات الكلية الحالية تنتمي بصورة عامة إلى فئة واحدة في تصنيف دوركهايم كما في تصنيف تونيز ، اللذين يتعلقان إذن على الأخص بالمجموعات الخاصة .

إن التشابه بين التصنيفين كبير إلى حد ما . فالجماعة (الطائفة) هي مجموعة اجتماعية قائمة على التضامن بواسطة التشابه ، أما المجتمع فهو مجموعة اجتماعية قائمة على الجماعة بواسطة تقسيم العمل . مع ذلك ، بما أن معيار تونيز يغلب عليه الطابع النفساني ويغلب على معيار دوركهايم الطابع السوسيولوجي ، فإن فئات كليهما لا تتم تغطيتها بشكل كامل . إن العائلة التي تطبق تقسيم العمل بين الزوج والزوجة والأولاد والأجداد هي جماعة إذا لم تكن تستند إلى علاقات المصلحة وإنما على المحبة ، أي أن كل واحد يؤدي خدمة إلى الآخرين من أجل التطور الجماعي الأفضل . يمكننا القول تقريباً أن الصين الحالية تحلم بأن تصبح جماعة بالمعنى الذي يريده تونيز ، في حين أن الأمم الأخرى هي مجتمعات ، لكن من المدهش أنها تسعى من أجل ذلك إلى تضييق تقسيم العمل ، وبالتحديد عبر إلزامها المثقفين والملاكات على المشاركة في الأعمال اليدوية .

هذا السند الماوي يلوّن مفهوم « الجماعة » بتقدمية غريبة إلى حد ما عن واضعه . فتونيز وضعه بالأحرى انطلاقاً من حلم قروسطي وجرماني وريفي . وهو يعتبر أن الأمم الحديثة والقانون الروماني والمدنية والعلم والصناعة تقوم على علاقات مجتمعية وعقلانية وباردة وغير إنسانية ، في حين أن الإقطاعيات والقانون العرفي والجماعات الريفية والدين والزراعة تستند إلى علاقات جماعية يفضلها هو بشكل واضح . وليس دوركهايم بعيداً عن قبول التصنيف السابق عندما يعتبر أن الفئة الأولى من الجماعات قائمة على تقسيم العمل ، والفئة الثانية قائمة على التشابه . لكنه يعتبر أن الانتقال من الواحدة إلى الأخرى يشكل بالأحرى تقدماً ، في حين يعتبر تراجعاً بالنسبة لتونيز . مع ذلك ، ليست الأشياء واضحة بما فيه الكفاية لكليهما .

احتلت تصنيفات دوركهايم وتونيز مكانة كبيرة في تطور علم الاجتماع . فهي ترتبط رغم كل شيء بمرحلة لم يكن فيها علم الاجتماع قد نجح بعد في التخلص تماماً من مفاهيم الحس العام ، التي تشكل جزئياً نوعاً من العقلنة . ونجد خلفهما كليهما بعض الآثار لتصنيف عامي منتشر جداً . التمييز بين الجماعات « الطبيعية » مثل : العائلة والقرية والعرق والأمة ، وبين الجماعات « الإصطناعية » مثل الشركات التجارية والإدارات

ومجموعات الدفاع والنقابات والأحزاب السياسية . ثمة أيديولوجيا محافظة تمجد الأولى على حساب الثانية ، في حين أن أيديولوجيات تقدمية تميل إلى فعل العكس .

يقتضي بعالم الاجتماع أن يتحرر تماماً من مثل هذا المفهوم . فليس ثمة « طبيعة » في علم الإجتماع ، وإنما ثقافات . تبدو طبيعية أنظمة السلوك والمجموعات المرتبطة بها التي ترتكز إلى نماذج ثقافية قديمة وتقليدية . وتبدو اصطناعية أنظمة السلوك والمجموعات التي تستند إلى نماذج ثقافية جديدة وحديثة العهد . إذا تحدثنا عن الاصطناعي بخصوص المجموعات الاختبارية ، ففي معنى آخر أكثر صحة ، إنها حيل تقنية مستعملة لغايات علمية وعلاجية ، وليست أنظمة للعلاقات المتبادلة تتعلق بنماذج ثقافية معاشة . ولكن بقدر ما تتطور هي ، بقدر ما ترتبط النماذج الثقافية بها .

حول مفاهيم المجتمع الكلي والتجمعات . راجع : جورج غورفيتش الاطر الاجتماعية للمعرفة (صدرت ترجمته عن المؤسسة الجامعية للدراسات 1981) Traité de sociologie 1958 (حيث نجد كذلك تصنيف غورفيتش للتجمعات) وراجع أيضاً :

F . BOURRICAUD , Esquisse d'une théorie de l'autorité , Paris , 1961; M . CORNATION , Groupes et sociétés , initiation à la psychologie des groupes , Toulouse , 1969 .

إن الجدول التاريخي للمجتمعات الكلية يقتبس بشكل واسع من المخطط الماركسي دون أتباعه بدقة . وحول تطور الفكر الماركسي في هذا الموضوع تراجع مقدمة :

E . J . HOBSBAWN au recueil de textes de Marx , Precapitalist Economic Formation , Londres , 1964 .

من الأنماط الموصوفة ، نال نمط المجتمع الاسيوي الكثير من النقاشات بين الماركسيين . راجع حول هذه النقطة :

F . TOKEI , Sur le mode de production asiatique , Budapest , 1966; K .A . WITTFOGEL , Orienal despotism: A Comparative study of Total Power , Yale , 1957; (trad . franç . Le despotisme oriental , 1964); G . LICHTEIM , Marx and the Asiatic Mode of Production , in St Antony's Papers , n° 14 , Londres , 1963 .

حول التجمعات الابتدائية يراجع :

C . COOLEY , Social Organization: a Study of the Larger Mind , New York , 1909; A . LÉVY , Psychologie sociale , 1965; B . BERELSON , P . LAZARSFELD et W . MAC PHEE , Voting: a Study of Opinion Formation during a Presidential Campaign , Chicago , 1954; P . LAZARSFELD , B . BERELSON et H . GAUDET , The People's Choice , New York , 1948; A . LEIGHTON , The Governing of Men , Princeton , 1945; W . L . WARNER et P . LUNT , The Social Life of a Modern Community , vol . I , New Haven , 1941 .

حول التجمعات الاصطناعية يراجع :

D . ANZIEU et J .- Y . MARTIN , La dynamique des groupes restreints , 1968; J . MAISONNEUVE , La dynamique des groupes , 1968 ; M . PAGÈS , La vie affective des groupes , 1968 : A. ANCELIN-SCHUTZENBERGER , Vocabulaire des techniques de groupes , 1971 ; G . LAPASSADE , Groupes , organisations , institutions , 1967; W . R . BION , Recherches sur les petits groupes , 1965; M . PAGES , L'orientation non directive en psychothérapie et en psychologie sociale , Paris , 1965; C . FLAMENT , Résaux de communications et structures de groupes , 1965; G . FRIEDMANN , Problèmes humains du machinisme industriel , 1946; et les contributions de E . SHILS et A . BAVELAS , dans H . LASSWELL et D . LERNER , Les sciences de la politique aux Etats-Unis , 1951 (tr . fr .) .

حول نوعي التضامن عند دوركهايم يراجع :

E . DURKHEIM , Les règles de la méthode sociologique , 1re éd . 1895 , 11e éd . 1950 , et De la division du travail social , 1re éd . 1893 , 7e éd . 1960 .

حول مفهوم تونيز يراجع :

F . TÖNNIES , Communauté et société , 1887 , tr . fr . , 1944 , et J . LEIF , La sociologie de Tönnies , 1946 .

II ـ الأقاليم

تتمركز المجموعات الاجتماعية إلى حد ما على أقاليم . فالأمم والمجتمعات الكلية الحالية مستقرة كل منها على قطعة من الأرض التي تحدها حدود معينة ومعترف بها من الآخرين . كما أن أغلب المجموعات موزعة كذلك على مجالات جغرافية . فالمناطق والمقاطعات والوحدات الإدارية ترتبط بتقسيمات إقليمية وطنية . وتتحرك الجمعيات والنقابات والأحزاب في إطار هذه التقسيمات وتتضمن هي نفسها مجموعات محلية ثانوية . إذا كانت بعض المجموعات (الكنائس ، الدوليات ، الخ .) تؤكد توجهاً عالمياً ، فهي منزرعة في الواقع على أقاليم محددة وغائبة خارجها أو هي حاضرة بطريقة متفرقة جداً وحسب . وتقيم المؤسسات الاقتصادية علاقات متبادلة مع زبائنها ومقاوليها في مناطق قابلة للتعيين ، رغم أن حدود هذه المناطق ملتبسة ومتحركة .

يعتبر الحس العام أن الإقليم هو شيء محسوس . قطعة الأرض التي ينزرع عليها الناس الذين يكوّنون جماعة ، والذين يشكلون هكذا سكانها . بالنسبة لعالم الاجتماع ، لا تعرّف الجماعة باعتبارها مجموعة من الناس وإنما باعتبارها نظاماً من العلاقات المتبادلة . إذن ، يتطابق الإقليم مع المنطقة الجغرافية التي تتطور فيها العلاقات المتبادلة المذكورة . فلا

يمكننا بالتالي إعطاءها حدوداً معينة ، على سبيل المثال ، إن العلاقات بين الفرنسيين في الخارج ترتبط بالأمة الفرنسية ، رغم أنها تحصل خارج حدود فرنسا . من جهة أخرى ، يكون كل شخص منخرطاً في طائفة من أنظمة الأفعال المتبادلة التي لا تتطابق حدودها ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة عزل مجموعات السكان المتمركزة كل واحدة منها في إقليم معيّن ، عن بعضها البعض .

مع ذلك فإن مفهوم الحس العام ومفهوم علماء الاجتماع يغطيان بعضهما عملياً في نقاط عديدة . ففي حالات كثيرة ، تتطابق حدود نظام معيّن للأفعال المتبادلة بالاجمال مع الإقامة على الأرض لأناس منخرطين في هذه الأفعال المتبادلة أي مع السكان . وتتأثر تصرفات القوم في أفعالهم المتبادلة بالأوضاع الجغرافية للإقليم الذي يتمركزون فيه وبالبنية الديموغرافية للسكان الذين يتشكلون منهم ، وهذه العناصر تساهم في إعطاء نظام الأفعال المتبادلة مظهره الخارجي . فعلم البيئة هو جزء من علم الاجتماع ، العام والسياسي . والفرق الأساسي مع الحس العام هو أن عالم الاجتماع يعتبر الإقليم تمثلاً جماعياً ، وظاهرة ثقافية ، بمقدار « شيء » مادي ـ إذا لم يكن أكثر ـ .

أولاً : الأقليم بصفته عنصراً مادياً

للعلاقات المتبادلة التي هي موضوع دراسة علم الاجتماع أساسان ماديان رئيسيان . الأول بيولوجي : فعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأحياء تتداخل بشكل وثيق في هذا « الحيوان الاجتماعي » الذي هو الإنسان ، أما الأساس الثاني فإقليمي . وإذا كانت الفكرة التي لدينا عن الإقليم (الإقليم باعتباره تمثلاً جماعياً ، والإقليم باعتباره عنصراً ثقافياً) تحتل حيزاً كبيراً في التحليل السوسيولوجي ، فإن هذا التحليل ينبغي ألا يهمل الإقليم كبيئة مادية ، والإقليم « كشيء » . من المتفق عليه أن المظهرين لا ينفصلان ، كما الجسد والروح ، وكما علم الأحياء وعلم النفس . إنهما يتبادلان التأثير . ولكن ينبغي عدم إهمال أي منهما : إن إحدى نقاط ضعف علم الاجتماع المعاصر هي أنه لا يعير دوماً الاهتمام الكافي للإقليم المادي حيث تتطور نظم الأفعال المتبادلة . إلا أن سقوط علم الاجتماع السياسي في هذا الخطأ كان أقل ، لأن الإقليم يمثل فيه دوراً أهم مما يمثله خارجه .

أ ـ علم البيئة وعلم الاجتماع

إن علم البيئة هو علم العلاقات بين الناس وبيئتهم الجغرافية . يمكن دراسة هذه

العلاقات في عدة ميادين . فثمة علم بيئة بيولوجي وعلم بيئة سيكولوجي وعلم بيئة اجتماعي . ستفحص الأخير فقط ، مع العلم أن أياً منها لا يمكن فصله عن الأخرى . إن تأثير الشروط الجغرافية على الأفعال المتبادلة الاجتماعية أمر واضح . فغزارة الموارد الطبيعية أدت إلى نمو الجماعات في بعض المناطق ، في حين أن فقدانها جعل مناطق أخرى صحراوية ، فمظهر المجموعات البشرية واستقرارها وحجمها وكثافتها ، تنجم كلها إلى حد كبير عن هذا العامل ، على الأقل في البدء ، عندما كانت التقنيات بدائية . كما لعبت سهولة الاتصالات أو صعوبتها دوراً كبيراً جداً في اتصال المجموعات فيما بينها ، الأمر الذي أثر على حضارتها : فالعزلة في الغابة الأمازونية أو في الجزر النائية تفسر استمرار القبائل الموغلة في القدم ، حية على سبيل المثال .

وأعطى المناخ جزئياً قالباً معيناً للمجتمعات ، فالديموقراطية القديمة لا تنفصل عن الأغورا (l'Agora) أو الفوروم (Forum)[*] اللذين ما كان ليكونا ممكنين في البلدان الباردة .

لا ندرس هنا سوى علم بيئة الجماعات . ومن المفيد مع ذلك الإشارة إلى أن علاقات كل عضو من المجموعة مع الحيز المكاني ، ووضعه الإقليمي بالنسبة للآخرين لها كذلك أهمية على علاقاتهم المتبادلة . لقد بيّن بريست (Priest) وسوير (Sawyer) أن الطلاب المقيمين داخل السكن الجامعي يميلون بوضوح إلى إقامة علاقات صداقة مع رفاق تكون غرفهم قريبة من غرفهم ، وأن هذا القرب الجغرافي يؤدي كذلك إلى جعل روابط الصداقة أكثر دواماً[6] . وأثبت فستنجر (Festinger) وشاشتر (Sahachter) وبلاك (Black) أن الطلاب الأكثر شعبية في سكن جامعي آخر كانوا هم الذين تقع إقامتهم عند إحدى عقد تنقّل المقيمين (مثلاً القريبة من درج مشترك) أو التي توجد عند المدخل المباشر والأسهل[7] . يمكننا مقارنة هذه الظاهرات بمثيلاتها في العلاقات بين الجماعات (مجموعات ومجتمعات كلية) .

إن فعل العوامل الجغرافية على الجماعات ليس سهلاً بالمقدار الذي يظهر فيه لأول وهلة . ينبغي الحذر من الانطباعات السطحية بخصوصه . ثمة مثل جيد تقدمه النظرية

(*) الأغورا والفوروم هما ساحتان خارجيتان الأولى يونانية والثانية رومانية كانت تحصل فيهما الاجتماعات السياسية .

(6) Robert F. Priest et J. Sawyer. Proximity and Peership: Bases of Balance in Interpersonal Altraction, dans The American Journal of Sociology. 1967. P. 633-649.

(7) L. Festinger. S.Schachter. K.W. Black. Social Pressures in Informal Group. New York. 1950.

الشهيرة عن المناخات التي صاغها أرسطو بعد هيبوقراط وهيرودوت ، واستعيدت فيها بعد على ممر العصور ، ولا سيما من قبل جان بودان (Jean Bodin) ومونتسكيو (Montesquieu) . إن المناخ الحار المسبب للاسترخاء يؤدي إلى العبودية أما المناخ البارد المنشط فيساعد على الديموقراطية . في الواقع ، لم تتم الأشياء بهذا الشكل أبداً ، فقد كانت على الدوام أكثر تعقيداً من هذه الصورة السيكولوجية الموجزة . ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، عمد بعض الجغرافيين إلى دراسة علم البيئة الاجتماعي بصورة أكثر دقة ، ولكن شوهتهم نزعة الحتمية المفرطة . فالألماني راتزل (Ratzel) كان يقول « إن الأرض تتحكم في مصير الشعوب بفظاظة عمياء » ، مضيفاً : « والحرية الظاهرية للإنسان تبدو معدومة بفعل الأرض » . وكان الأميركي هانتينجتن (Huntington) يزعم أن « الإنسان ليس سوى صلصال بين يدي الطبيعة » . لم يعد أحد يقبل مثل هذه المفاهيم حالياً .

كانت مدرسة الجغرافيا البشرية الفرنسية أقرب إلى الأفكار الحالية ، عندما كانت تناقض الحتمية المتشددة « باحتمالية » ، لخصها فيدال دولا بلاش (Vidal de la Blache) هكذا : تقدم الطبيعة احتمالات ، على جميع الدرجات ، والإنسان يختار من بينها . فالجغرافيا تقدم شبكة يحيك عليها الإنسان رسمة » . وبعد فترة من الوقت ، أطلق المؤرخ الانكليزي أرنولد توينبي (Arnold J. Toynbee) الفكرة القائلة أن علاقات الإنسان مع بيئته لا تتطور وفقاً للمنحنى الطبيعي فقط ، حيث ينشأ هذا الإنسان ، وإنما على العكس ، عبر ردة الفعل . إنها نظرية « التحدي » . فتوينبي يعتبر أن السهولة مضرة بالحضارة التي تحفزها عدوانية الطبيعة . هذه الملاحظة مهمة وإنما ينبغي التدقيق فيها . إن الحتمية العكسية ، كرد على التحدي ، قابلة هي كذلك للنقد على غرار الحتمية المباشرة التي قال بها راتزل وهانتنجتون . كما أن الملاحظة التي أبداها الجغرافي الأميركي الكبير بومان (Bowman) في نهاية حياته ينبغي ألا ننساها أبداً ، كان يقول : « لقد ناضلت طوال حياتي لكي أشرح للناس أن البيئة الطبيعية لا تعني بالنسبة لهم إلا ما يريدون أن يرواهم فيها » . ويلتقي ذلك مع الفكرة المعاصرة القائلة ان التمثلات الجماعية للإقليم أهم من مظهرها المادي .

من جهة أخرى ، لا يمكن أن يفصل المعطى الجغرافي الطبيعي عن الأدوات والآلات والوسائل التقنية التي تتوفر للجماعات الإنسانية من أجل استعماله وتحويله . هكذا ، تقلصت أحجام المجتمعات الكلية طويلاً بسبب إمكانات الاتصال . فالقبائل والمدن ترتبط

بتقنيات بسيطة نسبياً ، لا تسمح بالانتقال السريع على مسافات واسعة ، وعلى الأخص بنقل كميات كبيرة جداً عليها . وفي وضع كهذا ، كانت الدول البحرية (الامبراطورية الرومانية) أو النهرية (مصر) وحدها القادرة على الاستمرار طويلاً . أدى اكتشاف طوق الجر وسكك الحديد والمحركات الانفجارية والطيران والهاتف والتلغراف إلى انقلاب المعطيات الجغرافية الطبيعية ، عبر تقليص المسافات . وهي تساعد على التوسع الجغرافي للجماعات ، في الوقت نفسه الذي تساعد فيه على التمركز وقلص التقدم التقني كذلك تأثير المناخ ، فالتدفئة الحديثة تسمح اليوم بالعمل ، بصورة طبيعية ، في الشتاء السيبيري ، كما يسمح تكييف الهواء بالعمل ، بصورة طبيعية ، في الصيف الصحراوي . وبصورة عامة ، يؤدي التطور التقني إلى تخفيف تأثير العوامل الجغرافية . لن ننسى مع ذلك أن هذه العوامل الجغرافية تؤدي دوماً إلى فوارق في المردودية ذات نتائج مهمة ، فتكييف الهواء يجعل العمل في البلدان الحارة جداً أو الباردة جداً مكلفاً ، والتنقل على مسافات طويلة غالباً وتحسين التربة غير المنتجة بصورة طبيعية ينطوي على مصاريف كبيرة ، الخ . يمكن تخفيف وطأة التفاوت الجغرافي بواسطة التطور التقني ، لكن لا يمكن إلغاءه .

أخيراً ، الجغرافية هي بنت التاريخ بمقدار ماهي أمه . نريد بذلك القول ان تطور المجتمعات إذا كان يرتبط بشروط بيئية ، فإنه يؤثر كذلك عليها . أولاً ، يختار التاريخ بصورة تدريجية بين كل « الإمكانات » التي تتيحها له الجغرافيا . إن الشروط الظرفية التي تحدث في فترة معينة ـ فعل إنسان معيّن ، ضغط مجموعة مجاورة ، الصدفة ، الخ .ـ وتتراكم عبر العصور ، تدفع بجماعة معينة نهائياً في طريق معيّن بدلاً من الطرق الأخرى التي سمحت بها الشروط البيئية سواء بسواء ولا يمكن التخلي عن هذا الطريق فيما بعد لأن الجماعة تكون قد نظمت بناء عليه ، ولأن التمثلات الجماعية تعتبره أمراً طبيعياً . تصادف مثل هذه العملية كذلك سواء بالنسبة لتطور الانتاج الزراعي أو المنجمي وتخطيط طرق المواصلات وتوجه المبادلات التجارية والبشرية ، وسواء بالنسبة لفصل الحيّز المكاني وتعيين الحدود الإقليمية لكل مجموعة .

من جهة أخرى ، غالباً ما تكون البيئة الجغرافية نتيجة لفعل الإنسان عبر العصور بمقدار ماهي نتيجة للشروط الفيزيائية الموجودة مسبقاً . ففي الصحراء الكبرى وفي صحارى أفريقيا الاستوائية ، ما نزال نجد أنفسنا إزاء بيئة طبيعية حقيقية . أما الطبيعة الحالية في أغلب البلدان المأهولة فهي على العكس من صنع الإنسان بمقدار ماهي من صنع الطبيعة . فثمة عدد كبير من الأشجار والأنواع النباتية والحيوانية ، الخ . ، تم إدخاله من

الخارج ؛ كما أن استصلاح أراضي الغابات الكبرى واجتثاث الأحراج والزراعة ، بدّلت المناخ وكذلك الطبيعة ، الأمر الذي أدى إلى تغيّرات أخرى متتالية . وهي ما نسميه « الطبيعة » ، أي الحيّز المكاني الموجود خارج المدن والأبنية والطرقات والقنوات ، الخ ، هي نتيجة للتاريخ بمقدار ماهي نتيجة للجغرافيا .

بعدما حددنا هكذا الآلية العامة للعلاقات بين الجماعات وبيئتها الجغرافية ، سنعطي بعض الأمثلة المشار إلى كل واحد منها بصورة موجزة جداً ، عن هذه العلاقات من المفيد أولاً التحقق من أن تطور الحضارات البشرية الكبرى الأولى يبدو أنه مرتبط بشروط جغرافية ملائمة بصورة خاصة . فحضارات سومر وأشور وكذلك التفتح المذهل للشرق الأدنى ، كلها قامت في البيئة نفسها . في منطقة حارة وجافة ، سمح الوادي الخاص بنهر كبير ، بري الأراضي الخصبة المعزولة بواسطة صحارٍ شاسعة . هكذا سمح المردود الزراعي المرتفع جداً بالنسبة لتلك الحقبة بتحقيق الفوائض ، المؤمنة لمعيشة طبقة من الحرفيين والتقنيين والمثقفين والإداريين المتحررين من العمل اليدوي . من جهة أخرى أمنت الصحاري العازلة حماية نسبية ضد غزوات البدو الفاتحين .

نجد شروطاً مماثلة في مصر ، التي جعلها الإخصاب المتجدد دوماً للأراضي بواسطة الطمي الغني جداً الذي تجلبه فيضانات النيل ، أكثر ملاءمة أيضاً . وقد سمحت الخاصية المنتظمة لهذه الفيضانات بتطور نسق جيد التنظيم للأقنية والنواعير وكانت توجهه في الوقت نفسه . كان هذا النسق نفسه يفترض تنظيماً إجتماعياً متقدماً جداً . من جهة أخرى ، سمحت سهولة المواصلات على طول النهر بشمول هذا التنظيم لحوضه بكامله ، الأمر الذي ضمن استخداماً أفضل للمياه من قبل الجميع . هكذا أدت البيئة إلى إمكانية بناء امبراطورية واسعة ومركزية ، ذات بنية زراعية ومنطقة إقليمية ثابتة ، مختلفة جداً عن الامبراطوريات الفاتحة البدوية إلى حد ما . من المؤكد ان للجغرافيا قسطاً مهماً في تطور أطول حضارة إنسانية وأكثرها ثباتاً (نحو أربعين قرناً) ، في حالة متقدمة كثيراً على الأخريات . مع ذلك فلنردد أنه من المناسب التحفظ حول أي حتمية .

إن العلاقات بين الجماعات الإنسانية وبيئتها ليس لها دور على مستوى المجتمعات الكلية وحسب ، وإنما على مستوى المجموعات الخاصة كذلك . فالبنى العائلية تبدو مرتبطة جداً بالعلاقات مع الأرض ، كون العائلة الأبوية موازية لنمو الزراعة الحضرية ، في حين تسوق القبائل المنصرفة إلى الصيد وجني الثمار ، وجوداً أكثر جماعية . مع ذلك ، فإن تنوع الأوضاع كبير جداً . نحن نعرف نظريات أتباع لو بلاي (Le Play) التي تنسب خصوصية

العائلات الزوجية وانطواءها على نفسها ، إلى احتجازها بواسطة الأحواض الجليدية ، فهي جبرية جداً ، ولكنها تتضمن على الأرجح قسطاً من الحقيقة . كما أن اللامركزية القصوى للجماعات المحلية في سويسرا وفي البلدان الأخرى ذات البنية الجغرافية المماثلة تعود دون ريب إلى فصل الوديان الجبلية بين بعضها البعض ، على الأقل جزئياً . مع ذلك ، علينا ألا ننسى أن شعوب الإنكا (les Incas) طورت امبراطورية مركزية وسط شروط مكانية أكثر ملاءمة للعزلة في طوائف صغيرة .

إن الظاهرة المدينية المهمة جداً في السياسة ، تبرز بوضوح تعقيد العلاقات بين الجغرافيا والحياة الاجتماعية . ومن الواضح أن الطبيعة هي التي تقرر مسبقاً موقع بعض المدن . فالمرافىء الطبيعية وملتقى الأنهار والجزر القريبة من الشاطىء أو الواقعة على الأنهار ومفاصل الوديان والدعامات الجبلية الأولى عند حدود السهول ، والتلال المحمية جيداً وقرب المناجم القابلة للاستغلال الخ ، كل ذلك كان يسهل المبادلات والصناعة والحماية ضد الغزوات ، التي كانت ضرورية للمدن ، التي أصبحت فيما بعد محاور للتنمية . مع ذلك ، فإن دراسة مدققة تبيّن أنه تم التخلي عن أماكن قريبة من المدن وأكثر ملاءمة أحياناً ، في حين استعملت أماكن غير مؤاتية تماماً . فعندما يتحقق السكن الأول تستمر المدينة بصورة طبيعية حوله ، وينتصر التاريخ على الجغرافيا ، وقد تستحق كذلك جماعات الأحياء داخل المدن دراسة بيئية ستبيّن على الأرجح الزئبقية نفسها للعلاقات مع الحيّز الإقليمي .

في النهاية ، يبدو أن الظاهرة البيئية الأكثر أهمية في علم الاجتماع السياسي ، تتكوّن من تفاوت الشروط الجغرافية للتطور الاقتصادي . إن المقاربة بين خارطتين تكون مذهلة في هذا الصدد من جهة ، خريطة مستويات التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي ؛ ومن جهة أخرى ، خريطة المناطق المناخية ـ النباتية الكبرى (الشكل 2) . إن أقصى حالات التخلف تشمل في آن واحد المناطق الجليدية الشمالية والجنوبية ، والمنطقة الاستوائية والمناطق الصحراوية شبه الاستوائية . ويشمل التقدم الأقصى المناطق المعتدلة (أميركا الشمالية وأوروبا وروسيا وقسماً من أفريقيا الشمالية ، في نصف الكرة الشمالي ؛ أستراليا وزيلندا الجديدة وأقساماً من التشيلي والأرجنتين وقطعة من أفريقيا الجنوبية ، في نصف الكرة الجنوبي) . أما مناطق السهوب فتؤدي إلى نوع من التقدم المتوسط ، فتتكوّن فيها مجتمعات أبوية تشكل نواة للشعوب الغازية . وثمة ظروف محلية تحسن الوضع المناخي ـ النباتي (أودية بعض الأنهار مثل النيل ودجلة والفرات ، ومنطقة الرياح الموسمية الأسيوية ؛ الارتفاع بالنسبة لامبراطوريتي الانكا والأزتيك) ، فتؤدي إلى مستوى من التقدم أعلى من مستوى المنطقة المعنية .

حالياً ، تعتبر هذه المؤثرات المناخية ـ النباتية ، ثانوية في المجتمعات المصنعة . ولكنها لعبت دوراً أساسياً خلال قرون طويلة . وهكذا ، سجلت بلدان المناطق الجليدية والاستوائية والمدارية تأخراً مهماً بسبب العائق الجغرافي ، الذي لا يمكننا تداركه إلا بصعوبة . فلو أنها صُنّعت لكان فعل المناخ والموارد الطبيعية أقل تأثيراً بكثير عليها لكنها لم تتمكن من تصنيع نفسها وذلك بسبب وضع مناخها ومواردها الطبيعية الموغل في القدم تحديداً . ذلك أن التقنية تسمح للأمم التي تمتلكها بتسريع وتيرة تطورها بشكل ملحوظ ، بشكل يتنامى فيه البون بصورة أسرع بينها وبين البلدان المتخلفة . إن لعنة الجغرافيا تلقي بثقلها الكبير دوماً على شعوب المناطق غير المعتدلة . وهي تفسر التفاوت بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية ، بطريقة أكثر جدية من النظريات العرقية ، فالتجارب أظهرت أن الأفارقة والآسيويين والهنود الأميركيين الذين وضعوا في شروط الحياة نفسها الموضوعة فيها شعوب العرق الأبيض ، لديهم القابليات نفسها والمستوى الثقافي نفسه .

ب ـ السكان والإقليم

يعتبر العالم السكاني أن السكان يتشكلون من مجموعة من الأفراد الذين يتحددون بخصائص مادية . يتكوّن أحد هذه المعايير بصورة عامة من الإقامة في إقليم محدد . ويتنوع التعريف في تفاصيله وفقاً لكل نمط من السكان قيد الدرس . يمكننا الاختيار حسب الحالات ، إما الولادة في الإقليم ، أو الإقامة الحالية لفترة معينة ، أو الارتباط الإداري ، الخ . ، والمهم هو اختيار المعيار المعتمد بوضوح . يمكننا كذلك أن نعزل « سكاناً » مختلفين بين مجموع الأفراد المستقرين في إقليم معيّن ، تكون كل فئة منها معرّفة بواسطة معيار دقيق : السن ، الجنس ، مستوى التعليم ، القامة ، لون الشعر ، الانتماء إلى تنظيم معيّن ، الانضواء في ظل دين معيّن ، ممارسة مهنة معينة ، ممارسة رياضة معينة ، الخ . نرى أن السكان يتميزون بشكل جوهري عن المجموعات الإنسانية المتشكلة بواسطة « الجماعات » (المجتمعات الكلية والمجموعات) ، التي يتم تعريفها بصفتها أنظمة أفعال متبادلة . مما لا ريب فيه أنَّ ثمة أناساً في أساس الجماعات يدخلون في علاقات ويكون لهم أفعال متبادلة ، وهذه العلاقات والأفعال المتبادلة تتطابق إلى حد ما مع مساحة إقليمية ، وفي هذا المعنى ، كل جماعة لها سكانها . ولكن العكس ليس صحيحاً بالضرورة . يمكن لسكان معينين ألا يرتبطوا بأية جماعة ، إذا كان الأفراد الذين يتكوّنون منهم لا يرتبطون بنظام للأفعال المتبادلة . وهكذا فإن مجموعة خاصة بسن معينة ـ الفرنسيون الذين هم في سن تتراوح بين 30 و40 سنة على سبيل المثال ـ يكوّنون « سكاناً » ولكنهم لا يشكلون جماعة .

مناطق ذات حرارت أعلى من 18° طوال السنة

بلدان متقدمة

بلدان متخلفة

الشكل 2 ـ مناطق مناخية نباتية ومناطق التطور.

إن التمييز بين المجموعات السكانية باعتبارها مجرد مجموعات مادية من الأفراد ، وبين الجماعات أمر أساسي بالنسبة لعالم الاجتماع . ولكنه غالباً ما يكون صعباً . يرتبط الغموض بالحس العام ، ويتم تعهده بواسطة تحقيقات علمية وبواسطة أفعال بعض المجموعات . فالعامة تعتبر « الشباب » و« النساء » و« المحاربين القدماء » و« المتقاعدين » جماعات في حين لا تعدو كونها مجموعات سكانية ، دون التمييز بينها . وفي استقصاءات الرأي ، غالباً ما تصنف الأجوبة بالطريقة نفسها ، تبعاً للجنس أو السن أو الفئات الاجتماعية ـ المهنية ، الخ . هذه الطريقة مفيدة إذ هي تسمح بإعطاء معلومات متنوعة ، ولكنها تدفع إلى الاعتقاد بأن كل واحدة من فئات السكان المعتمدة هكذا تشكل جماعة . ثمة بعض المجموعات التي ترعى هذا الالتباس ، بتوجهها بصورة جوهرية إلى فئة من السكان تسعى إلى دمجها ، فإحداها تريد أن تضم النساء ، وأخرى تريد أن تضم الطلاب ، وثالثة المحاربين القدماء ، الخ .

يمكننا التساؤل من جهة أخرى عما إذا كانت فكرة التضامن بواسطة التشابه التي أعدها دوركهايم ، لا تفترض أن كل مجموعة سكانية تنزع إلى أن تصبح جماعة . بما أن المجموعة السكانية تعرَّف بخاصية مشتركة بين مجموعة من الناس ، هل يمكن لهذا التشابه أن يطور بينهم تضامناً يولّد أفعالاً متبادلة ؟ نحن نرى في الواقع ، أن النساء تميل إلى علاقات أكبر مع النساء ، والطلاب مع الطلاب والمحاربين القدماء مع المحاربين القدماء ، الخ . لكن ثمة شيئين ينبغي عدم نسيانهما . من جهة أولى ، تبقى هذه العلاقات ظرفية وضيقة ولا تشكل نظاماً بصورة عامة . من جهة ثانية ، فهي لا توجد إلا إذا كان معيار السكان المعتمد يرتبط بقاسم مشترك واضح بما فيه الكفاية ، في النظام الثقافي والتمثلات الجماعية : النساء ، الطلاب ، قدماء المحاربين . وتختفي بصورة كاملة تقريباً إذا عُرِّفت المجموعة السكانية بواسطة معيار اعتباطي (لون الشعر ، القامة ، مجموعة السن ، الخ .) ، يمكن أن يكون مفيداً للعالم السكاني رغم كل شيء .

يمكن لمفهوم السكان أن يساعد من وجهات نظر عديدة على تحليل الجماعات (المجموعات والمجتمعات الكلية) المعرّفة بصفتها أنظمة للفعل المتبادل . أولاً : من الممكن غالباً تحديد سكان مجموعة معينة ، متشكلة من مجموعة الناس الذين يشتركون في نظام أفعالها المتبادلة . يكون التعريف أحياناً غامضاً جداً لا يسمح باستعماله ، إلا بصورة نادرة . فبالنسبة للمجتمعات الكلية ، تتضمن المجموعة السكانية كل الناس المتمركزين في الإقليم الذي يستقرون فيه . أما بالنسبة للمجموعات ، فتتعلق المجموعة السكانية بالناس المتمركزين في إطارهم الإقليمي الذي يرتبط بنظام الأفعال المتبادلة الذي تشكله .

وأحياناً ، ينبغي اعتماد عدة معايير في آن واحد ، تتعلق بأنماط للأفعال المتبادلة مختلفة إلى حد ما ، فبالنسبة للأحزاب السياسية مثلاً ، من المعروف تماماً التمييز بين الأعضاء المنتسبين والعاملين والمناصرين والناخبين . والمهم هو عدم الاقتصار على معايير شكلية ورسمية ، لا تغطي سائر الأفعال المتبادلة المرتبطة بالنظام .

إننا نستعيد في هذا الصدد التمييز المصاغ أعلاه بين المجموعات الاولية والمجموعات الوسيطة القائم على حجم سكانها . وعلى الرغم من السمة الغامضة لتعبيري « الأولية » «والوسيطة» ، فإن التعبير واضح نسبياً إذا اعتبرنا أن المقصود هو عزل نمطين من المجموعات : من جهة ، تلك التي يمكن فيها لجميع الأعضاء أن يتعارفوا شخصياً وأن يقميوا علاقات إنسانية مباشرة ، ومن جهة أخرى ، تلك التي يكون فيها هذا التعارف مستحيلاً وحيث يكون الأشخاص كذلك على صلة ببعضهم البعض عبر الوسائط (الصور ، التمثلات الجماعية ، المعتقدات الخرافية ، التنظيمات ، الخ .) . وهذا الفارق يكتسب أهمية خاصة في علم الاجتماع السياسي .

يكون القادة والزعماء على صلة شخصية في المجموعات الأولية مع جميع السكان ، الذين يقيمون معهم علاقات إنسانية مباشرة . أما في المجموعات الوسيطة والمجتمعات الكلية ، لا يقيم القادة والزعماء صلات مع السكان إلا بواسطة جهاز معقد وتسلسلي . لا يكون لدى المواطن في مدينة كبيرة جداً أية فرصة على الإطلاق من الناحية العملية لرؤية عمدته ، اللهم إلا خلال الاحتفالات التي يراه فيها « عبر الصورة » ، إذا جاز القول ، أو خلال لقاءات قصيرة تؤدي أبهتها والفوارق الاجتماعية إلى جعل العلاقات الإنسانية مصطنعة . أما مواطن بلدة صغيرة فيمكنه أن يرى العمدة وأن يناقشه وأن يتعرف عليه شخصياً وأن يطور معه علاقات تعاطف ، إلخ . عادة ، للمواطن في المدينة الكبيرة صلات مع الإدارة البلدية ، تكون مختلفة تماماً . كذلك الأمر بالنسبة لمواطن في أمة كبيرة ، حيث يكون رئيس الدولة شخصية محاطة بالأسطورة وأكثر بعداً أيضاً ، كما تكون العلاقات مع السلطة إدارية بحتة أيضاً .

إن التمييز بين « علم الاجتماع الواسع » و« علم الاجتماع الضيق » يمكن أن يستند إلى هذا الأساس . وفي نطاقنا الحالي ، يشبه ذلك ، التمييز بين السياسة الواسعة والسياسة الضيقة . فكلتاهما تتعلقان بالبنية الداخلية للمجموعات الإنسانية أكثر مما تتعلقان بكيفية تشكلها . إن تحليل الجماعات الكبرى (المجتمعات الكلية والمجموعات الكبرى) يقود إلى التعرف فيها على هرم عن الجماعات الثانوية المتداخلة الواحدة في الأخرى . يقتضي عدم الخلط بينها وبين الأقسام الثانوية التي يمكننا إقامتها داخل أناس الجماعة من أجل دراسة

تركيبها . إن « المجموعات السكانية الثانوية » المحددة هكـذا ـ بناء للسن أو الجنس أو مستوى التعليم أو الحالة الصحية ، الخ . ـ لا تتطابق مع أنظمة الأفعال المتبادلة ، مثل الجماعات الثانوية موضوع البحث .

بالطبع ، إن التمييز بين « الجماعات ـ الثانوية » و« المجموعات السكانية الثانوية » ليس سهلاً على الدوام ، بما أن مفهومي السكان والجماعة يتطابقان أحيـاناً . لكن يمكن التمييـز دوماً بـين المقاربتـين على المستوى المنهجي ، لا بل ينبغي ذلـك . إن تعـريف المجموعات السكانية الثانوية في سكان جماعة معينة هو عمل العالم السكاني ، الذي يتبنى معايير تسمح تحديداً بالمقارنات مع استقصاءات مماثلة . أما البحث عن الجماعات الثانوية المكوّنة لمجموعة إنسانية وعلاقاتها فيما بينها هو عمل عالم الاجتماع الذي يستند إلى طرائق مختلفة . وإن مواجهة التحليلين يمكن أن يكون موحياً وأن يقدم عناصر معرفية مهمة ، ولكن من السيء الخلط بينهما . وينبغي الاحتراس بصورة خاصة من تعريف مجموعة معينة بناء لمعيار تحليلي ديموغرافي ، ذلك يعني إهمال المقاربة السوسيولوجية . أما المسيرة المعاكسة فيمكن أن تكون على العكس مشروعة ، إذا كانت مجموعة سكانية من جماعة ثانوية يمكن أن تعزل عن سكان الجماعات الثانوية الأخرى ، فيمكن أن تعتمد شرعاً بـالنسبة لفئـة من التحليل الديموغرافي ، بما أن مثل هذه الفئة تكون مشروعة اعتباراً من لحظة تدقيقها بصورة كافية .

إن استعمالاً ثالثاً لمفهوم السكان من قبل علم الاجتماع يرتبط بصورة أكثر مباشرة بعـلافـات الجـماعـات مـع الاقليم الـذي استقـروا فيـه . إنـه يتعلق بتحليـل الضغط الديموغرافي . يمكننا تعريف هذا الضغط بأنه العلاقة بين حجم السكان وحجم الإقليم فكلما كان حجم الإقليم ضيقاً بالنسبة لحجم السكان ، كان الضغط الديموغرافي قوياً . إن الفكرة القائلة بأن الضغط الديموغرافي يمارس تأثيراً معيناً على تصرف الجماعات الإنسانية ، قديمة قدم العالم أو تكاد . وبصورة عامة ، تم تفحص هذا الضغط بشكله الديناميكي أكثر مما تم ذلك بشكله الثابت ، وقد لفت الانتباه نمو السكان أو تناقصهم أكثر من مستواهم في فترة معينة . من جهة أخرى ، ساد الحذر من النمو أكثر من التناقص ، فكل النظريات المصاغة منذ قرون عديدة مناهضة للتوسع ، وحتى أرسطو وأفلاطون كانا يعتقدان أن النمو المفرط للسكان يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية . ومونتيني (Montaigne) يربط بقوة ، في الفصل الثالث والعشرين من مؤلفه « محاولات » (Essais) ، النظرية الـديموغـرافية عن الحروب بنظرية الثورة ، معتبراً أن الحروب مثل « نزيف الثورة » ، الذي يطهر الجهـاز ويمنعه من أن يضطرب بفعل تدفق الدم (وفقاً لمعتقدات العصر الطبية) . وثمة الكثيرون

من مؤلفي عصر النهضة الذين كانوا يفسرون اضطرابات ذلك الزمن بالضغط السكاني .

استعيدت هذه الأفكار في الحقبة المعاصرة . فعلى سبيل المثال ، يدافع غاستون بوتول (Gaston Bouthoul) عن الأطروحة القائلة ان الحروب تقوم اليوم بوظيفة الضبط التي كانت تؤمنها فيما مضى الأمراض الوبائية الكبرى ، فهي تؤدي إلى « استرخاء ديموغرافي » . فتكون نوعان من صمام الأمان. تلك كانت إلى حد ما فكرة مونتيني . وهي تستند إلى عدد معيّن من الوقائع المدهشة . لقد تضاعف سكان أوروبا بين عام 1814 و1914 ؛ ثم انفجرت النزاعات الكبرى خلال النصف الأول من القرن العشرين . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت فرنسا تعاني على الأرجح من التضخم السكاني بالنسبة للموارد الطبيعية ولتقنيات تلك الحقبة في تلك الفترة برزت ثورة 1789 والحروب الكبرى بين أعوام 1792 و1815 . في البلدان المتخلفة حالياً ، يتوافق التضخم السكاني مع حركات ثورية عديدة ، ووضع صراعي غالباً . في سنوات الثلاثينات ، كانت المانيا في أوروبا واليابان في آسيا تشهدان بوضوح تضخماً سكانياً ، فكانت الحركة التوسعية والحروب التي أطلقتها تهدف إلى منح هذين البلدين المدى الحيوي الذي كان ينقصهما . وعلى العكس ، يبدو على الأرجح أن النقص السكاني في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر والامكانية المتاحة للمتذمرين بالتوجه نحو الغرب قد أضعفا التوترات الاجتماعية وخففا بالتحديد من صراع الطبقات .

تبقى نظريات الضغط الديموغرافي عرضة للانتقاد الشديد ، وبخاصة في مظهرها التبسيطي هذا . فالبلدان الأكثر سكاناً ليست الأكثر عدوانية ، وإلا لكانت هولندا الأمة الأكثر نزوعاً إلى الحرب في أوروبا بسبب كثافة سكانها . والصين الكثيرة السكان كانت سلمية جداً خلال قرون ، في حين كانت قبائل الهنود الحمر في أميركا الشمالية المنتشرة في أقاليم شاسعة ، منخرطة في نزاعات دائمة . ثمة عوامل أخرى كثيرة غير التضخم السكاني هي التي أطلقت الثورة الفرنسية عام 1789 . كما أن الثورتين الروسيتين عام 1905 و1917 انفجرتا في بلد يعاني من النقص السكاني ، حيث لم يكن ممكناً قط الحديث عن الضغط الديموغرافي . مع ذلك ، يبقى هذا المفهوم غامضاً جداً ، فهو يشتمل في الحقيقة على جوانب كثيرة مختلفة ، من المناسب التمييز بينها بعناية .

أولاً : يستند هذا المفهوم إلى الفكرة القائلة ان الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال في اقليم معين ليست بغير حدود وهي مهددة لأن تصبح غير كافية إذا ما تجاوز سكان هذا الاقليم مستوى معيّناً . فبهذا الشكل تكون نظرية الضغط السكاني هي نظرية الندرة ، فهي اقتصادية أكثر منها ديموغرافية . لقد عرض لها مالتوس (Malthus) تحت هذا المنظار ،

عندما صاغ عام 1798 القانون الشهير : « يميل السكان بصورة طبيعية إلى النمو بمعدل هندسي ، في حين تميل المواد الغذائية بصورة طبيعية إلى النمو بمعدل حسابي » . فالفارق بين الاثنين يصبح إذن كبيراً أكثر فأكثر ، إذ أن السكان يتطورون بناء لوتيرة 2 ، 4 ، 8 ، 16 ، 32 ، 64 ، 128 ، الخ . ، في حين تتطور المواد الغذائية حسب الوتيرة التالية : 4 ، 6 ، 8 ، 10 ـ 12 ـ 14 ، الخ . وهكذا تكون البشرية محكومة بالمجاعة ، إلا إذا حصل تضييق طوعي لعدد الولادات ، فهذه المجاعة تولّد نزاعات خطيرة جداً . إن قانون مالتوس بشكله الرياضي الذي أعطاه المؤلف لم يتم التحقق منه أبداً ، لا بل هو غير قابل للتحقق . ماذا يعني النمو « الطبيعي » للسكان أو للمواد الغذائية ؟ ولكن الفكرة نفسها التي تعتبر أن النمو السكاني أسرع من نمو المواد الغذائية بقيت منغرزة بعمق في ذهن الناس . وفي الحقبة المعاصرة أعطاها تسارع وتيرة التضخم الديموغرافي قيمة آنية وعرفت المالتوسية انبعاثاً حقيقياً .

تتعلق القضية بمجمل البشرية في مستقبل قريب جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار الوتيرة الحالية للنمو الديموغرافي على أثر تدني نسبة الوفيات لدى الأطفال ، وهي خطيرة بصورة خاصة في البلدان النامية . فإن ادخال بعض القواعد الصحية والطبية الأولية وبخاصة المعالجات السهلة والقليلة التكاليف في الكفاح ضد الأمراض الوبائية (الاستعمال الكثيف والمنتظم لمادة ال د . د . ت . ، على سبيل المثال) أسقط بسرعة الوفيات بنسبة كبيرة ، وبخاصة وفيات الأطفال الأكثر أهمية من ناحية النمو الديموغرافي (ان إطالة عمر الشيوخ ، بعد فقدان القدرة على الانجاب ليس له أهمية في هذا الصدد) . لكن الولادة تميل على العكس إلى البقاء طويلاً في المستوى نفسه ، أولاً : لأن نوعية الحياة والعادات الغذائية لا تتغير إلا قليلاً ولأن الخصوبة الطبيعية لم تتبدل ، ثم لأن الطباع التقليدية والتكوين العام يتطوران ببطء شديد ويتناقضان لمدة طويلة أيضاً مع الممارسة الشائعة لتقليص الولادات الطوعي . تكون النتيجة ان عدد السكان يميل إلى النمو بناء لوتيرة سريعة جداً ، أعلى بكثير من نمو المواد الغذائية بواسطة التقدم التقني . يمكن أن يؤدي ذلك إلى أوضاع متفجرة .

ثمة شكل آخر من الضغط الديموغرافي الذي يصادف في المدن وضواحيها حيث يتمركز عدد هائل وكثيف جداً من السكان . يبدو ان الملاحظات الحديثة حول التصرفات الحيوانية أظهرت ان مثل هذه الكثافة تطور الروح العدوانية . يستشهد كونراد لورنتز (Konrad Lorentz) في هذا الصدد بدراسة أجريت على مجتمع من قردة الماكاك (وهو قرد أسيوي) ، فيقول : « في الوضع الطبيعي يقيم الرؤساء الذين يحكمون هذا المجتمع من القرود أفضل علاقات الوئام فيما بينهم . ولكن عندما يحصر هذا المجتمع نفسه في قفص

ستلاحظ أن جميع أفراد هذا المجتمع يصبحون عصبيين وسريعي الانفعال وعدوانيين . وعندها يتناقص الوئام بين الرؤساء أكثر فأكثر . وعندما تبلغ عداوتهم حدها الأقصى ، يظهر نمط جديد من الرؤساء ، يكون حيواناً فظاً وغير اجتماعي ويأخذ السلطة » . ويضيف : « ذلك ما يحصل بالتحديد عندما تظهر ظروف عصبية ويظهر كذلك الخوف والضيق في المجتمع الإنساني » . هذا الاستنتاج قابل للنقاش ، لأن الضغط الديموغرافي في أمة معينة ليس له الخصائص نفسها التي تكون له في إطار مجموعة صغيرة ، ولكنه يبدو صحيحاً على الصعيد المديني . وقد أوحى الغموض نفسه بدراسات أميركية عديدة حول مخاطر النمو السكاني في الولايات المتحدة .

وأخيراً ، لا تكشف نظريات الضغط الديموغرافي وقائع مادية وحسب ، وإنما تكشف كذلك عن تمثلات جماعية . فهي تستند غالباً إلى الفكرة التي نكوّنها عن هذا الضغط ، بدلاً من الحقيقة الفيزيائية نفسها . يظهر ذلك حتى عند مالتوس ، الذي حاول مع ذلك قياس الضغط الديموغرافي . كان يخشى بصورة أساسية نمو عدد السكان الفقراء المحكومين بمزيد من الفقر بفعل هذا النمو نفسه ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم رغبتهم في أملاك الأغنياء وإلى تدمير النظام الاجتماعي . وحالياً ، يستند كذلك حذر الأمم الصناعية أمام النمو الديموغرافي الحقيقي في البلدان النامية ، إلى الخوف من رؤية بعض الشعوب الغنية التي تصبح أقل عدداً بصورة تدريجية ، تكتسحها شعوب فقيرة تتنامى كتلتها بسرعة كبيرة . إن « الخطر الأصفر » ، الذي كان شائعاً في نهاية القرن السابق والشائع مجدداً منذ عدة سنوات لا يستند إلى التحليل الواقعي لقدرة الأسيويين بمقدار ما يستند إلى الصورة الغامضة لتجمهر الحشد الهائل من ذوي العيون المغولية ولتدفقها على الأمم البيضاء .

ثانياً : الإقليم باعتباره تمثلاً جماعياً

إن الأمر الجوهري في علم الاجتماع ليس موجوداً في الأشياء ، وإنما في الفكرة التي نكوّنها عن الأشياء . وإن العناصر المادية للإقليم ذات أهمية خاصة ، لأن الإقليم هو أحد الأسس الرئيسة للعلاقات الإنسانية ، أما الأساس الآخر فهو بيولوجي . مع ذلك فإن الأفكار التي نكوّنها عن الإقليم تكون مهمة جداً ، وربما أكثر أهمية . سنعطي فيما يلي بعض التوجهات في هذا الموضوع . وبعملنا هذا ، نتعدى قليلاً على الفصل التالي ، بما أن التمثلات الجماعية للإقليم هي أحد عناصر النظام الثقافي ، ولكن تصاميم العرض ليست أبداً سوى اصطناع تربوي ، وأقسامها المختلفة هي فقط وجهات نظر مختلفة يمكننا انطلاقاً منها التصدي لحقيقة فريدة . إن التداخلات حتمية ودون أهمية .

أ ـ تعدد التمثلات الإقليمية

إننا نجد أشكالاً أولية من وعي الإقليم في المجتمعات الحيوانية ، لا بل لدى الحيوانات التي لا تعيش قطعاناً . إلا أن الحيوانات الفقرية وحدها هي التي يمكن مقارنتها بالإنسان في هذا الصدد . إن مجتمعات الحشرات هي بالأحرى « أجسام جماعية » تستند إلى آليات ضبط فيزيائية ، حيث تلعب كل حشرة دور الخلايا في الجسم الحي إلى حد ما ، وهي تتمتع مع ذلك بحركية ذاتية . نجد لديها أقاليم جماعية خاصة بالمجموعة وأقاليم فردية لكل حيوان أو لكل عائلة . هذه الأقاليم هي مناطق للصيد أو للمرور أو مناطق للسكن . تكون بصورة عامة محددة بدقة ، وحدودها معينة أحياناً بوسائل مختلفة . وغالباً ما يتم الدفاع عنها بشراسة من قبل المجموعة أو الفرد ضد الدخلاء من النوع نفسه ، وأحياناً (ولكن بصورة أقل) ضد الدخلاء من الأنواع الأخرى . إن تماثل التصرفات مع المجموعات الإنسانية أمر مدهش .

إلا أنه يقتضي عدم المبالغة في مداها . أولاً : إذا كان بالإمكان الحديث عن « وعي » الإقليم ، لأن التصرفات المنظورة يبدو أنها تفترض وجوده ، فمن المؤكد أن الأمر يتعلق بوعي ناقص وأولي وبعيد جداً عن التمثلات الجماعية التي يكونها الناس بالنسبة لإقليمهم . ثم لا شيء يثبت أن تقليد الحيوان هو في أساس التصرف الإقليمي للبشر ، فكل ما يمكننا معرفته عن علاقات الإنسان بالأرض في الأزمنة السابقة للتاريخ توحي لنا بأنها كانت ذات سمة سحرية ودينية لا صلة بينها وبين التصرفات الحيوانية . وأخيراً ، إن الفكرة القائلة ان مفهوم الإقليم « طبيعي » بما أننا نصادفه لدى أنواع حيوانية سابقة للإنسان تستند إلى مفاهيم الحس العام التي ينبغي بعالم الاجتماع التخلص منها . فلا شيء طبيعي في علم الاجتماع ، كل شيء هو ثقافي .

لقد قلنا للتو أن العلاقات الأولى بين الإنسان والبيئة الجغرافية كانت ذات سمة سحرية ودينية ، فالأرض والأشجار والنباتات والحيوانات والأنهار والبحيرات كانت تعتبر بمثابة قوى فائقة للطبيعة يقيمون معها علاقات شخصية ، يمكن التصالح معها بواسطة الشعائر أو امتلاكها بانتهاك الممنوعات . وهكذا تتم شخصنة الإقليم واستبطانه بشكل ما ، بدل أن يعتبر بمثابة شيء خارجي ، أو بمثابة شيء ما . إن التصرفات الإحيائية لبعض المجتمعات البشرية التي بقيت خارج الحضارة التقنية ، وبنية معتقداتها الخرافية ، تتقاطع في هذا الصدد مع المعطيات التي قدمتها دراسة الميثولوجيات القديمة والفولكلور ، الخ .

مع ذلك ، لا شيء يثبت أن هذا البناء للمعتقدات السحرية ـ الدينية لا يشكل ،

على الأقل جزئياً ، نقلاً للعلاقات العملية المخصصة لتأمين احترامها من قبل المجموعة ، وانتقالها إلى الأجيال القادمة . إن الاعتقاد بأن « العقلية البدائية » السحرية ـ الدينية ، تتناقض جذرياً مع العقلية الحديثة ، النفعية والعقلانية ، لم يعد مقبولاً من أحد اليوم ، ولكن بعض آثارها تبقى مستمرة على صعيد الأفكار المبطنة . وإن بناء سائر أنظمة القيم وسائر المعتقدات يستند إلى عملية نقل من النمط نفسه ، نصادفه كذلك في المجتمعات المعاصرة . إن التمثلات الجماعية التي يكوّنها الناس الحاليين عن « إقليمهم » وعن « بلدهم الأم » وعن « وطنهم » ـ الذي لا ينقل مع نعلة الحذاء ـ لها سمة سحرية ـ دينية بارزة جداً .

من المتفق عليه أن محتوى التمثلات الجماعية عن الإقليم قد تطور كثيراً عبر العصور . ويعتقد البعض أن الفرق الأهم في هذا الصدد ، لا يفصل بين المجتمعات السحرية ـ الدينية والمجتمعات النفعية والعقلانية ، وإنما بين المجتمعات التي تعيش على جني الثمار والصيد البري والبحري والمجتمعات الرعوية والمجتمعات الحضرية . ومع التطور الزراعي الذي اقتضى الثبات في الأرض ، اتخذ الإقليم بصورة طبيعية أهمية اجتماعية أكبر بكثير من السابق . وحينئذ أصبحت قضية الحدود التي استقرت فيها المجموعة والتي انتجت مفهوم الإقليم الوطني ، أمراً أساسياً . وبالطريقة نفسها ، أدى توزيع الأراضي بين أفراد المجموعة إلى توجيه ثروة كل فرد ونفوذه ، جاعلاً من الملكية الخاصة عنصراً جوهرياً . إن التحول الأكثر جذرية للتمثلات الجماعية عن الإقليم يكون قد حصل إذن في العصر النيوليتي ، مع ظهور الزراعة الحضرية .

ليست الأشياء بهذه البساطة ، حتى وإن بدت متفقة بالإجمال مع هذه الصورة . فالاستقرار الحضري والزراعة قد قلبا بالتأكيد التمثلات الجماعية عن الإقليم وأعطيا هذه التمثلات محتوى أساسياً يبقى مستمراً حتى الآن ، رغم أنه بدأ بالزوال تدريجياً في المجتمعات الصناعية . ولكن ثمة العديد من أشكال الزراعة والاستقرار الحضري ، المنطوية على تمثلات متنوعة جداً عن الإقليم الجماعي والملكية الخاصة . إن العائلة الأبوية الكبيرة التي تعيش في اقتصاد مغلق داخل ملكية واسعة ، تميل إلى دمج الملكية الخاصة والإقليم الجماعي في مفهوم للملكية العائلية المشتركة التي استمرت في المرحلة الأولى من الرأسمالية الصناعية . كما أن النظام القروسطي حيث تقترن عدة حقوق على الأرض نفسها ، وحيث الأرض هي مصدر للثروة وأساس للسلطة السياسية ، ينطوي على تمثلات خاصة كذلك للإقليم . ويمكننا مضاعفة الأمثلة المماثلة .

من جهة أخرى ، ثمة مجتمعات لا تقوم على الزراعة الحضريـة ، يمكن أن تطور تمثـلات عن الإقليم تنطوي عـلى روابط وثيقة بـين الناس والأرض . لن نتحـدث عن المجتمعات الصناعية والتجارية الحديثة ، حيث يعبر التعلق بالأرض غالباً عن استمرار المفاهيم الزراعية التقليدية ، وحتى عودة معينة إلى الجذور . كان التجار والمولون ينجحون بشكل أفضل بمقدار انفصالهم عن الأرض وعن الروابط بالتربة . كان اليهود واللومبارديون وفيما بعد الأقليات البروتستنتية ، المرفوضون من الجماعات الزراعية ، يستطيعون الانفصال ذهنياً بحرية أكبر عن عزلتهم وتطوير علاقات عبر الأقاليم . ولكن الكثيرين منهم ، كانوا ما يكادون يجمعون ثروتهم حتى يحلمون بالانخراط في الأطر التي كانت قد رفضتهم إلى حد ما ، بفضل الملكية العقارية واكتسابهم لصفة النبالة . وفي القرن العشرين يؤدي كذلك النجاح في الصناعة والأعمال المصرفية والتجارة الكـبرى والمضاربـة ، إلى شراء ملكيات عقارية كبيرة ، كدليل على المكانة أكثر منه على سبيل الاستثمار .

يصادف التعلق بالأرض بأشكال عديدة في مجتمعات لم تعرف الزراعة الحضرية . فالقبائل التي تعيش على الصيد وجني الثمار تتحرك بصورة عامة في منطقة جغرافية ضيقة نسبياً ، تجوبها دون أن تتعدى قط حدودها . تكون غالباً محددة بدقة ، في حين تقيم قبائل أخرى في مناطق مجاورة . كما أن القوم الذين يجوبون هذاالقطاع حتى وإن كان واسعاً جداً ـ في مناطق يسكنها عدد قليل جداً من الناس ـ لـديهم وعي بالارتبـاط بقطعـة معينة من الأرض ، مثل غابة كبيرة أو مجموعة من الوديان أو ضفاف نهر معيّن ، الخ . يؤدي ثبات السكن إلى التعلق بالمكان الذي حصلت فيه الإقامة . ومما لا ريب فيه أن مفهوم ملكية الأرض قد ظهر قبل الزراعة الحضرية ، من خلال المغارة والكوخ أو الخيمة التي كانت تستخدم كملجأ ، مثلما نراه يولد لدى الحيوانات في الدفاع عن العش والعرين والوكر . إن الحاجة إلى سقف وإلى زاويـة من الأرض حيث يتم اللجوء لاتقـاء المخاطـر ، دون أي مضايقة من الآخرين ، هي عنصر التمركز في الأرض وملكية السكن . وقـد أدت هي كذلك إلى بنيات سحرية ـ دينية ، فالآلهة البيتية موجودة في الكثير من الثقافات بشكل أو بآخر .

إن البدو الذين تكون الخيمة المتحركة بيتهم المتنقل دوماً لا يعـرفون هـذا التعلق بالأرض . كما أن هنالك أنماطاً كثيرة من البداوة ، فالقوافل المتنقلة تتبع مسالك منتظمة تحدد لها نمطاً من الإقليم الذي تتقاسمه دون حصرية مع آخرين . وإن الرعاة المتنقلين حسب الفصول الذين يشغلون مناطق معينة بالتعاقب ، هم أقرب إلى الحضرية منهم إلى البداوة . كما أن الذين يمارسون الزراعة في الأراضي المحروقة يشغلون لمدة طويلة منطقة

يستنفدونها رويداً رويداً ولا يتنقلون إلا في فترات متباعدة جداً . والرحالة الكبار وحدهم ، مثل رحالة سهوب آسيا الوسطى ، هم الذين يتنقلون باستمرار وليس لهم محل إقامة إقليمي محدد .

يمكننا نقل الأوضاع السابقة المختلفة إلى الحقبة المعاصرة وإقامة نوع من التصنيفية لأنماط إشغال الأرض ، يتعلق كل واحد منها بتمثلات جماعية خاصة . فالغجر والهيبون يقدمون أمثلة من البداوة ، كما أن مجموعات أخرى - مثل التجار والبحارة والباعة الجوالين - يظهرون نصف بداوة ونوعاً من الانتقال الموسمي ، الخ . بالطبع ، بما أن الأوضاع الثقافية تختلف عن أوضاع المجتمعات الغابرة ، فإن أسلوب وطرائق التمثلات الجماعية تعكس ذلك ، ففي الغرب ، حيث الرأسمالية تنطوي على علاقات اقتصادية صرفة مع الأرض ، فإن صورة هذه الأخيرة تميل بصورة طبيعية إلى الابتعاد عن الصورة التي كونها عنها المزارعون التقليديون الذين تكون روابطهم بالأرض عاطفية وجسدية ، وعن تلك التي كانت تصنعها القبائل القديمة التي كانت ترى في الطبيعة قوى حية يمكن التصالح معها بواسطة السحر .

ب - السياسة وتمثلات الأرض

تحتل التمثلات الجماعية عن الإقليم مكاناً مهماً بين المعتقدات الخرافية التي تستخدم لتعبئة القوم من أجل الوصول إلى الأغراض السياسية . فظهور الأساطير الوطنية وتطورها وتنوعها ، بمظهر التعلق بالإقليم ، من المفيد تفحصها من هذه الزاوية على سبيل المثال . تنطوي كلمة « الوطن » بحد ذاتها على تماثل غير واع إلى حد ما بين الروابط التي تجمع بالأب والأجداد وتلك التي تجمع بالأرض ، فالوطن هو أرض الأجداد ، في الوقت نفسه الذي هو فيه أم المواطنين - الأولاد . نجد هنا تمثلاً للإقليم مرتبطاً بتعلق المزارعين الحضريين بالأرض ، الذين يأخذون من الأرض قوام وجودهم ويوائمون حياتهم بكاملها معها في نوع من التعايش الوثيق . فالميل عندهم إلى جعل الأرض إلهة - أمّاً أمر طبيعي .

يتطور هذا الميل في أطر متعددة : العائلات الأبوية ، القبائل ، المدن ، الاقطاعيات ، الخ . أما مفهوم « الوطن » فيرتبط بظهور إطار جديد هو إطار الدولة - الأمة ، التي تصبح ضرورية لاستعمال تقنيات الانتاج الجديدة التي تولّد الرأسمالية . لكن الدولة - الأمة تستعمل أولاً تمثلات جماعية غير مرتبطة بالإقليم لكي تتطور ، فهي تستخدم أسطورة الملكية لكي تستقر فوق السادة الإقطاعيين الذين يفقدون أهميتهم تدريجياً . وهي تستفيد من ارتباطها المباشر بالوضع الثقافي للحقبة ، حيث تحتل الوراثة مكاناً مهماً وكذلك

الروابط الشخصية التسلسلية التي تجمع بين المقاطعجيين والاقطاعيين بصورة هـرمية . ومفهوم الملك يجمع الاثنين لمصلحة سيد أعلى ويتفق في الوقت نفسه مع التطور الديني نحو مركزية سلطوية ، فالملك هو صورة الله الذي يهبه الولاية والسلطة ، وتتطور الملكية المطلقة على أسسها . وهكذا يضرب الإيمان الملكي عزلة الإقطاعات ويقيم الجماعة الوطنية الواسعة التي يحتاجها الاقتصاد ، باعتبار أن جميع السكان يكونون مرتبطين بالولاء للسيد الأعلى .

لكن الملكية المطلقة لا يمكن أن تشكل سوى أسطورة انتقالية ، إذ انها معاكسة تماماً لجوانب أخرى من التطور الرأسمالي الذي يتطلب نظاماً سياسياً تنافسياً دون امتيازات مرتبطة بالولادة ، والذي ينتج إيديولوجيا سياسية تدعو إلى المساواة والليبرالية . إن نظاماً يتناقض بصورة مطلقة مع امتيازات الارستوقراطية لا يمكنه أن يحافظ على حكومة قائمة بكاملها على ملك وراثي . وعندما نعى الثوريون الأميركيون والفرنسيون الملكيات المطلقة ، كان لا بد من رابطة أخرى غير الولاء للملك لإقامة ارتباط المواطنين بالأمة . والتعلق بالأرض هو الذي سيخلق هذا الارتباط . وهكذا نشأ مفهوم الوطن من الاقتران بين ضرورة تطوير المجتمع الكلي في الإطار الوطني وإستحالة صنع ذلك حول الملك .

إن نشيد المارسلياز يغني « الحب المقدس للوطن . . . » في الوقت نفسه الذي يعلن فيه دانتون (Danton) متهكماً على الهجرة : « ليس بالإمكان نقل الوطن مع نعال الأحذية » . والاقتران ليس أمراً عارضاً ، « فأرض الأجداد » - كما تقول أناشيد وطنية أخرى - هي أساس فكرة الوطن . قد نستغرب كيف يمكن لارتباط الريفيين الحضريين بالأرض أن يستعيد هكذا قوة جديدة ، في الوقت نفسه الذي يميل فيه التقدم الرأسمالي الصناعي والتجاري إلى التقليل من قيمتها ، بتضييق أهمية الزراعة وبدفع هذه الأخيرة إلى اعتبار الأرض بمثابة مصدر للربح . لكن الزراعة تحتل أيضاً مكانة راجحة في الاقتصاد وسيحافظ السكان عليها طويلاً . والأسطورة الوطنية تحوّل بصورة خاصة التعلق بالأرض فتجعله يشمل حيزاً واسعاً وتعطيه سمة شبه صوفية .

مع ذلك ، فإن التمثلات الخاصة بالإقليم الوطني تتنوع حسب الشعوب . فلدى الشعوب التي تستند إلى تراث ريفي طويل وقوي ، يكون الوطن حيزاً محدداً بدقة يتم التحصن فيه ويتم الدفاع عنه ضد الغزاة . في هذه الحال ، تكون المعتقدات الأسطورية الوطنية دفاعية وغير غازية بصورة خاصة ، وتصبح فكرة الحدود جوهرية وتأخذ هي كذلك طابعاً صوفياً . هذا المفهوم ينطبق إلى حد ما على فرنسا وروسيا ، إلا أن التمثلات الإقليمية يمكن أن تأخذ طابعاً عدائياً وعدوانياً ، مع مفهوم الحدود « الطبيعية » أو « التاريخية » التي يقتضي استعادتها بواسطة طرد المحتل الذي استقر فيها .

ترتبط هذه المفاهيم بمعتقدات خرافية وليس بحقـائق . فليس ثمة أي بلد يمتلك حدوداً تاريخية يحاول حكامه أن يفرضوا عليه مثل هذه الحدود ، يفضّل دعاية بارعة إلى حد ما . فهم يختارونها من بين كل تلك التي كانت له عبر تاريخه ، وهي غالباً ما تكون عديدة جداً . كما أن لا شيء أقل طبيعية مثل الحدود المسماة طبيعية ، إلا في حالة الأمم المستقرة في جزيرة بكاملها . إن الأنهار هي وحدها خط يمكن توسمه على الأرض : لكن خطها وحده يكون طبيعياً ، وليس دورها الحدودي الذي ينسب إليها . وهي بالأحرى صلة وصل أكثر منها فواصل ، فثمة حضارة رينانيـة وحضارة دانـوبية . وإذا كـانت الجبال في الغـالب حواجز ، فهي كذلك أقطاب جذب ، فالباسـك والكتلان (Catalans) يشكلون شعبـاً واحداً على جانبي سلسلة الجبال ، وسويسرا نشأت من الجبل ، الخ .

ثمة شعوب أقل تأثراً بالتقاليد الريفية ، أكثر انفتاحاً على التجارة أي أكثر تحركاً ، أو هي تقع عند نقاط للعبور ، لا تتمثل إقليمها باعتباره نطاقاً ثابتاً ومحدداً ، ولكن نوعاً من منطقة مركزية يشعون منها على شعوب مجاورة تحددها خصائص غامضة إلى حد ما . يتعلق الأمر غالباً بشراكة لغوية أي أن شعباً يريد أن يضم كل الذين يتكلمون اللغة نفسها التي يتكلمها . وأحياناً ، يكون الإقليم الذي يتم السعي لاحتلاله محدداً بطريقة أكثر غموضاً . من المهم ذكر النظرية الألمانية عن « المدى الحيوي » في هذا الصدد ، لأنها تحدد تمثلاً للإقليم يمكن أن يتسع إلى ما لا نهاية . إن شعباً يكون في عز تفتحه يسعى لاحتلال كـل الحيّز الضروري لـه . وهنـا يتم الابتعـاد عن فكـرة الـوطن من أجـل الاتجـاه نحـو مفهـوم الامبراطورية ، حيث يعتبر الإقليم غنيمة : فهم يبتعدون كثيراً عن أرض الأجداد ، وعن الوطن الذي لا يحمل مع نعال الأحذية . وقد طور المفهوم البريطاني عن السيـطرة على البحار ، الذي يتضمن الإشراف على الممرات والموانىء ، وإقامـة نقاط دعم ووكـالات تجارية ، تمثلات جماعية أخرى للإقليم ، لم يكن مداها التوسعي أقل كبراً .

يمكننا التذكير كذلك بنظريات الجغرافي الفرنسي جان برون (Jean Brunhes) في بداية القرن الحالي ، الذي كان يرى في صورة الحيّز الذي كان يصنعه لأنفسهم رحالة آسيا الكبار أحد عنـاصر توسعيتهم . كـان يصوغهـا هكذا : « إن السهـوب المعشبة لآسيـا الوسطى ، ذات الشتاء القاسي ، لا تسمـح بالاستغـلال الكثيف ؛ والزراعـة موجـودة ومزدهرة عند حدود الجبال فقط ـ حيث تقوم واحات الري ـ . وفي سائر الأماكن ، يعتبر الإطار الطبيعي مهيئاً للفن الرعوي ، وكان ذلك النطاق الممتـاز للرعاة الخيـالة ، وهم مجموعة من الرجال المنتشرين مع قطعانهم في نطاق واسع جداً ، ولكنهم مضطرون للتنقل باستمرار ، وللتعرف بصورة مسبقة وعن بعد على المراعي المتـوفرة وعـلى موارد الميـاه ،

مكتسبين بذلك ، بفعل ضرورة عملهم نفسها ، حساً سلوكياً واستراتيجياً يهيئهم للسيادة على المكان وللسيطرة على أمثالهم . وقد خرج من هذه السهوب بعض أكبر الفاتحين في التاريخ وأكثرهم جرأة ، مثل حنكيزخان وتيمور وقوبلاي ؛ ويمكننا التأكيد أن هذه السهوب ، والقابليات الممنوحة لشعب من الرعاة ، والخضوع الجغرافي للبيئة ، هي التي تفسر جزئياً الصفات والقدرات التي صنعت سلطتهم . وبين هذا العدد الكبير من الرعاة والكثافة المحتشدة من الفلاحين الصغار المتكاثرين والمتجمعين في آسيا الجنوبية والشرقية بكاملها ، من هم الذين قادوا العالم ؟ إنهم الأولون . فقد أخضعت الصين والهند نفسها خلال عدة قرون ، للمغول أو للمندشو (Mandchous) ، أي للبدو الرحالة ، وللرعاة الكبار »[8] .

من المفيد الإشارة أخيراً إلى أن تقنية نقل المدى البسيطة في الخرائط الجغرافية تؤدي إلى تمثلات جماعية يمكن أن تدعم هذا الغرض السياسي أو ذاك . فنظريات ماكندر (Mackinder) الشهيرة عن « قلب العالم » التي عرفت نجاحاً كبيراً في فترة ما بين الحربين العالميتين ، تستند جزئياً إلى تشويه من هذا النوع ، فالتأكيد بأن أوروبا الوسطى وأوكرانيا تشكلان « قلب العالم » الذي يؤمن السيطرة عليه السيطرة على أوروبا ، الأمر الذي يؤمن السيطرة على العالم ، ينجم عن رؤية للكرة الأرضية ، راسخة في الأذهان بواسطة الخرائط المدرسية التي كانت منتشرة لدى الأوروبيين في تلك الحقبة الكرة الأرضية المركزة في آن واحد على خط الاستواء وعلى خط الهاجرة الواقع بين الدرجتين 30 و35 من خطوط الطول الشرقية بالنسبة لخط غرينيتش . في هذه الصورة للأرض ، دفعت القارة الأميركية إلى أطراف الخارطة ، التي تحتل مركزها كتلة أوروبا وأفريقيا وآسيا ، وروسيا الأوروبية تقع في قلب هذه الكتلة . كما أن مفهوم الجماعة الأطلسية يستند جزئياً إلى الوهم الجغرافي نفسه . إنه يتفق مع كرة أرضية قائمة على نظام الإسقاط الاستوائي التقليدي ، الذي يضع أوروبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ويجعل فكرة فك الارتباط الأوروبي عبثية . ولكن كرة أرضية مستعملة الإسقاط القطبي المعتمد منذ عشرين سنة ، تضع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وجهاً لوجه وقريبين جداً من جانبي القطب الشمالي ، في حين دفعت أوروبا إلى الجنب . حينئذ يبدو أن حياداً أوروبياً ليس عبثياً ، من الناحية الجغرافية .

(8) Jean Brunches, Géographie humaine, 1re éd., 1910, éd. abrégee, 1947.

المراجع

حول علم البيئة الاجتماعي راجع :

P . GEORGE , Sociologie et géographie , 1966 ; M . SORRE , Rencontre de la géographie et de la sociologie , 1957 , et Les fondements de la géographie humaine , 3 vol . , 1943-1952 ; A . LE LANNOU , La géographie humaine , 1949 ; J . BRUNHES , Géographie humaine , 3 vol . , 3e éd . , 1925 ; éd . abrégée , 1 vol . , 1947 ; M . DERRUAU , Nouveau précis de géographie humaine , 1969 ; H . et M . SPROUT , The écological perspective on human affairs , Princeton , 1965 .

حول الروابط بين الجغرافيا والتخلف راجع :

Y . LACOSTE , Géographie du sous-développement , 1965 ; P . GOUROU , Les pays tropicaux , 1966 , et l'essai de P . LAVIGNE , Climats et sociétés , 1966 .

حول مفاهيم المدرسة الفرنسية للجغرافيا البشرية راجع :

P . DIVAL DE LA BLACHE , Principes de géographie humaine , 1922 , et surtout L . FEBVRE , La terre et l'homme , 1922

وكذلك أعمال الجغرافي الاميركي I . BOWMAN , Geography in relation to the social sciences , 1914 ,
والمقالة المكرسة لـ : . Bowman par G . M . WRIGLEY , dans Geographical Review , 1951 , p . 7

وكمثال على حتمية مختصرة راجع :

E . C . SEMPLE , Influences of geographic environment , Londres et New York , 1911 .

ـ لقد عبّر عن نظريات أرنولد توينبي حول « التحدي » في مؤلفه الأساسي المكوّن من تسعة أجزاء «Study of History» الذي هو قيد الطبع منذ 1933 ، وقد تم تلخيص الأجزاء الستة الأولى منها من قبل «D .C . Somerwell» في كتاب واحد ، ترجم الى الفرنسية بعنوان :

A . J . TOYNBEE , L'histoire: un essai d'interprétation , 1951 (cf . surtout les p . 74- 182) .

حول نظريات هانتنغتون :

E . HUNTINGTON , The pulse of Asia , 1907 ; Palestine and its transformation , 1911 ; Civilization and climate , 1915 , et la critique de J . GOTTMANN , dans L'homme , la route et l'eau en Asie sud-occidentale (Annales de Géographie , 1938 , p . 575 et suiv .) .

حول نظريات ماكندر راجع :

H . MACKINDER , Democratic ideals and reality , Londres , 1919 , et son article «The geographical pivot of history» (Geographical Journal , 1907) .

لقد تم تفصيل نظريات راتزل حول معنى المدى الذي هو أساس النظرية الالمانية عن المدى الحيوي في : F . RATZEL , Politische Geographie , 1897 .

حول قضايا السكان راجع :

A . SAUVY , Théorie générale de la population , 2 vol . , 1956- 1959 ; L . TABAH et J . VIET , Démoraphie: tendances actuelles et organisation de la recherche , 1955- 1965 , 1966 ; J .

M . BESHERS , Population processes in social systems , New York , 1967 ; J . BEAUJEU-GARNIER , Trois milliard d'hommes , Traité de démographie , 1965 , et Géographie de la population , 2 vol . , 1958 ; P . FROMONT , Démographie économique , 1947 ; M . HALB-WACHS , Morphologie sociale , 1938 ; R . REINHARD , Histoire de la population mondiale , de 1700 à 1948 , 1949 ; P . ARIÈS , Histoire des populations françaises , 1948 .

حول تأثير السكان على قدرة الأمم راجع :

K . ORGANSKI et A . F . ORGANSKI , Population and World Power , New York , 1961 .

حول نظرية الضغط السكاني راجع : G . BOUTHOUL , La surpopulation , 1964 .

حول النظريات المالتوسية الجديدة راجع بالتحديد، M .G . SCHIMM (et autres) , Population con-trol: the imminent world crisis , New York , 1961 ، والعرض الموجز لـ G . Bouthoul ، Les guerres، 1951 حول النظرية الديموغرافية للحروب . ـ قبل عام 1939، على العكس، خلق النقص السكاني في فرنسا « قلقاً ديموغرافياً حقيقياً » (Louis Chevalier)، عبّر عنه بجلاء «Jean Giraudoux» : « إن الذعر الذي يتراكم حالياً في المخيّلة الفرنسية، يستوحى ، دون علم ، من الشعور نفسه : إن الفرنسي يصبح نادراً . هذه العزلة التي نشعر أنها مخيفة والتي نصر على الاعتقاد بأنها عزلة دولية ، هي عزلة داخلية . فعزلة أريافنا المهجورة ، وعائلاتنا المتقلصة ، ومستعمراتنا التي ألغينا فيها مرض النعاس ، ولكن لكي ندخل النوم نفسه ، وهذا الانطباع الجنائزي الذي يعطينا إياه حالياً إعلان أي حرب ، سواء كانت أوروبية أو أفريقية ، ليست قلقاً حول الأجيال الفرنسية الباقية بقدر ما هي نداء لاواعٍ لتلك التي لا تولد » (Pleins pouvoirs). بعد 1914 تم التعبير عن نظريات الولادة بأشكال جديدة، أكثر علمية، بواسطة «Alfred Sauvy» ، الذي يربط الدينامية العامة بالتصاعد الديموغرافي : راجع ، A. Sauvy, Richesse et population, 1944 .

حول السكان في البلدان التي هي في طريق النمو ، راجع :

J . de CASTRO , Géopolitique de la faim , 1955 ; également P . MOUSSA , Les nations prolétaires , 2e éd . , 1961 .

الفصل الثاني

الثقافات

لم يستعمل لا أوغست كونت ولا ماركس ولا ماكس فيبير (Weber) ولا دوركهايم ، تعبير الثقافة الذي لم يستعمله علماء الاجتماع الفرنسيون إلا قليلاً . ومن الملفت للنظر أن هنري ماندراس (H. Mendras) لم يستعمل هذا التعبير في كتابه المنشور عام 1967 تحت عنوان « عناصر علم الاجتماع » (Eléments de sociologie) ، سوى مرتين في قاموس المصطلحات المرفق بالكتاب ، وبتفسيرين مختلفين ، الأول : مأخوذ من اللغة الشائعة (« مثال الحياة الثقافية ») والثاني : منقول عن اللغة الانكليزية ، كمرادف للحضارة التي كانت تعرّف في حينه بأنها : « مجموعة قواعد السلوك والمعتقدات والتقنيات المادية والفكرية المميزة لكتلة اجتماعية معينة ، هذه المجموعة المفترض أنها متماسكة » . إن هذا التعريف يتطابق بدقة تقريباً مع المعنى الذي نعطيه لكلمة « ثقافة » في هذا الكتاب . تجدر الإشارة إلى أن دوركهايم إذا لم يستعمل هذا التعبير ، فقد حدد بشكل جيد الظواهر التي ندرجها نحن تحت هذه الكلمة ، عندما كتب أن النشاط الاجتماعي للناس يتجلى في « طرق السلوك والتفكير والشعور ، غير المرتبطة بالفرد ، والتي تتمتع بسلطة القهر التي تفرض نفسها عليه »[1] .

لقد كرّس كروبر (Krœber) وكلوكولن (Kluckholn) مؤلفاً كاملاً لدراسة مختلف التعاريف الخاصة بكلمة « ثقافة » . إن هذه الكلمة التي استخدمت أساساً للإشارة إلى عملية حرث الأرض ، استعملت كذلك للإشارة إلى تطور القدرات الفكرية بدءاً من القرن السابع عشر . وفي القرن الثامن عشر ، استخدمها المؤرخون الألمان الذين كانوا يسعون إلى إعادة بناء مراحل التطور الإنساني الذي اعتبروه محكوماً بالتقدم ، للإشارة إلى

---

(1) Les règles de la méthode sociologique, 1895

هذا التقدم الذي تحققه الجماعات . وهكذا كان لها مفهوم أخلاقي . فقد كانوا يتكلمون على الثقافة بدلاً من الحديث عن ثقافات ، رغم أنهم ميّزوا بين حقب تاريخية تتعلق كل واحدة منها بمرحلة معينة من التطور الثقافي .

وفي نهاية القرن التاسع عشر ، استخدم الانتروبولوجيون الإنكليز تعبير « الثقافة » للإشارة إلى أنماط التفكير والفعل ، والمعتقدات ، وأنظمة القيم ، والرموز ، والتقنيات ، التي تميّز بمجملها كل واحد من المجتمعات المدروسة من الناحية الإتنية . وفي الوقت نفسه ، أفرغ هؤلاء هذا التعبير من عناصره الأخلاقية أو الفلسفية ، ليعطوه مفهوماً موضوعياً ، فقد وصفوا الثقافات المختلفة ، دون أن يحاولوا تقييمها . وبهذا المضمون الجديد ، أصبح تعبير الثقافة ذا استعمال عام في علم الانتروبولوجيا الذي يعتبر حالياً إلى حد ما كعلم للثقافات رغم أنه يتم التمييز أحياناً بين الانتروبولوجيا الحيوية (البيولوجية) والانتروبولوجيا الثقافية . واستخدم علم الاجتماع بدوره مفهوم « الثقافة » الذي يسمح بأن نفهم بصورة أفضل آلية الأدوار والخطط التي توجه الأفعال المتبادلة .

إن الانتروبولوجي الانكليزي تيلور (E.B. Tylor) ، الذي كان أول من استخدم كلمة « ثقافة » بالمعنى الذي نتبناه نحن في هذا الكتاب ، أعطاها تعريفاً شهيراً ما زال مقبولاً حتى الآن . هو : « إن الثقافة أو الحضارة مأخوذة بمعناها الإتني الواسع . هي ذلك المجموع المعقد الذي يتضمن المعارف والمعتقدات والفن والحقوق والأخلاق والأعراف وسائر القابليات والعادات التي يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في مجتمع ما »[2] . يمكننا أن نجعل هذا التعريف أقرب إلى الذهن عبر إضافة مفهوم الدور إليه ، كما عرفناه أعلاه (ص 13)، ومن جهة أخرى ، عبر استعمال صيغة دوركهايم المذكورة سابقاً التي تعرّف بأفضل مما فعله تيلور (Tylor) مختلف العناصر الثقافية . وهكذا نصل إلى التعريف الآتي : « إن الثقافة هي مجموع متناسق من طرق السلوك والتفكير والشعور ، المشكلة للأدوار التي تعرّف السلوكيات المنتظرة من مجموعة من الأشخاص » . ويذكّر الانتروبولوجي الأميركي إدوارد سابير (E. Sapir) بهذا الصدد إن : « ثقافة مجموعة معينة ليست سوى جردة كاملة لجميع أنماط السلوك الظاهرة علناً من جميع أعضاء هذه المجموعة أو قسم منهم . إن محل هذه العملية التي يشكل مجملها الثقافة ليس الجماعة النظرية التي نسميها المجتمع ، وإنما هي الأفعال الفردية المتبادلة »[3] . إن تعبيري « المجموع » و« الجردة » عرضة للنقد ، ذلك

---

(2) E.B. Tylor, Primitive culture, Londres, 1871.

(3) E. Sapir, Essai sur les rapports entre l'anthropologie culturelle et la psychiatrie, Journal of abnormal and social psychologie, 1932: traduit dans E. Sapir, Anthropologie, 1967.

أن الثقافة ليست مسألة جمع ، وإنما هي مجمل متناسق سنعالجه بدقة فيما بعد .

قد يمكننا في هذا الصدد ، استخدام تعبير « الأطر الثقافية » للتعبير تقريباً عن نفس المعنى الذي يتحدث فيه فرانز بُوا (Franz Boas) عن « نطاقات » ثقافية ، إلا أنها تبدو أقل ارتباطاً بأطر إقليمية . ذلك يسمح بالإشارة إلى أن لوحة « الجماعات » (المجتمعات بصورة عامة والمجموعات التي رسمناها ترتبط بها لوحة من الأنظمة الثقافية ، طالما أن لكل جماعة ثقافتها . ويدل الحديث عن الارتباط بين ظاهرتين متميزتين ، يصبح المقصود وجهي الظاهرة نفسها . وعندما نتحدث عن « جماعات » ، فنحن نشدد على الناس الذين يلعبون الأدوار ، نشدد على الفاعلين . أما عندما نتحدث عن « الثقافات » ، فإننا نشدد على الأدوار نفسها وصفتها المنظمة .

I ـ مفهوم الثقافة

إن تعريف مفهوم « الثقافة » الذي اقترحناه ، القريب من التعاريف الأخرى التي أوردناها ، ينبغي تعميقه في نقطتين . من المناسب أولاً تحديد محتوى المفهوم . تيلور (Tylor) يدخل فيه « المعارف والمعتقدات والفن والحقوق والأخلاق والأعراف وسائر القابليات والعادات » . وقد فضلنا صيغة دوركهايم المتضمنة « طرائق التفكير والشعور والسلوك » لأنها تشكل تصنيفاً أكثر مما تشكل تعداداً بسيطاً . علينا أن نضمّن الثقافة (أو الحضارة) كذلك « التقنيات المادية والفكرية » : ينبغي القول بالأحرى « نماذج السلوك المتولدة عن التقنيات المادية والفكرية » . ولكن القول بأن الثقافة هي مجموعة من نماذج السلوك أو الأدوار تفترض أننا نحدد طبيعة هذه النماذج وهذه الأدوار ، أي الطريقة التي تؤثر فيها على السلوكيات الملموسة . تلك ستكون النقطة الأولى المدروسة .

من جهة ثانية ، من الضروري تمييز الأطر الثقافية الواحدة عن الأخرى . لقد تم الإيحاء بأن لكل « جماعة » « ثقافة » ترتبط بها . لكن ذلك ليس أكيداً ولا مقبولاً من الجميع ، وهو يطرح في كل الأحوال قضايا يقتضي أن نعيها ، فمفاهيم « الثقافة التحتية » و« الثقافة المضادة » المستخدمة غالباً هذه الأيام يمكن هكذا توضيحها . ومن ناحية أخرى ، هل ينبغي إدخال تصنيفات أخرى للأطر الثقافية ، والتمييز على سبيل المثال بين الثقافة الفنية والثقافة الدينية والثقافة الاقتصادية ، إلخ ؟ إن هذه المسألة مهمة في علم الاجتماع السياسي ، حيث رأينا الدراسات حول الثقافة المدنية أو السياسية تتوسع في هذه السنوات الأخيرة .

أولاً : محتوى الثقافة

إن القضية التي سندرسها تحت هذا العنوان مطروحة بشكل جيد في صيغة دوركهايم التي تتحدث عن طرائق السلوك والتفكير والشعور ، « غير المرتبطة بالفرد والتي تتمتع بسلطة القهر التي تفرض نفسها عليه » . فالأدوار الاجتماعية ونماذج السلوك التي يشكل مجموعها المنظم ثقافة ، تظهر في البدء وكأنها غير مرتبطة بهؤلاء الذين يقومون بها ، مثل الدور الموضوع من قبل كاتب مسرحي والذي يظهر في البدء غير مرتبط بالممثل الذي سيجسده . من هنا كانت نظرية دوركهايم حول الوعيين ، الوعي الفردي والوعي الجماعي ، علماً أن هذا الأخير هو الركيزة للنماذج الثقافية والأدوار الاجتماعية . وبعد الثورة الفرويدية ، سيكمل جونغ (Jung) هذا الوعي الجماعي باللاوعي الجماعي .

لن ندخل في النقاشات المعقدة التي أثارها مفهوم الوعي الجماعي ، لأنه ليس ضرورياً في هذا المجال . إن الأدوار أو النماذج الثقافية تسبق في الوجود هؤلاء الذين يستوحونها في سلوكهم وتعيش بعدهم ، وفي هذا المعنى تعتبر غير مرتبطة بهم . لكن ركائزها كافية في آليات مؤسساتية متنوعة (اللغة ، الثقافة ، وسائل الاتصال ، الخ) تؤمن حفظها دون الحاجة لاستعانة بوعي جماعي . إن مسألة صفتها القمعية أكثر تعقيداً ، فالثقافة تكون معيارية ، أي أنها تصنع جملة من قواعد السلوك يشعر الأشخاص أنهم ينبغي عليهم الامتثال لها إلى حد ما . لكن هذه الصفة المعيارية ليست بالضرورة قمعية ، فالقيم تفسر أكثر من الجزاء لماذا يمتثل أعضاء مجموعة ثقافية لقواعدها ؟

أ ـ القواعد، الجزاءات، القيم ، والطرائق

عندما يحيي شخصان بعضهما ، وعندما يترك الشخص الأصغر من يكبره سناً يتقدمه ، وعندما يضع الناخبون ورقة الاقتراع في الصندوق ، وعندما يذعن سائق السيارة لصفارة الشرطي ، وعندما يحضر شخص مسيحي القداس الإلهي أو يعيّد الفصح ، وعندما يدعو رجل امرأة إلى العشاء وهو يأمل بإغوائها ، فإن كل واحد من المشاركين في هذه الأفعال المتبادلة يعود إلى قواعد عامة ومقبولة من الجانبين ، ليطبقها في سلوكه . إن الأدوار الاجتماعية كما تم تعريفها ، النماذج الثقافية كما يقول الأنكلو ـ ساكسون ، تبدو هكذا كمجموعة من قواعد السلوك في الحياة الاجتماعية . قواعد السلوك الجماعية هذه تسمى « معايير » .

إن تعبير « المعيار » غامض ، لأنه يمكن أن يدل ، إما على قاعدة السلوك المتبعة فعلياً من قبل العدد الأكبر (عندما نقول عن سلوك معينّ أنه مطابق للمعيار) ، وإما على قاعدة

السلوك التي ينبغي أن تتبع بناء للنموذج الثقافي ولكنها ليست متبعة دوماً . في الحقيقة ، إذا كان المعيار ما زال مقبولاً في النظام الثقافي الذي يشكل جزءاً منه ، فهذا يعني في آن معاً بأنه (أي المعيار) موضوع لكي يتم الالتزام به وبأنه متبع فعلياً من قبل أكثرية الناس . وإذا كان الانحراف الواقعي كبيراً بالنسبة لمعيار نظري ، فهذا يعني أن هذا المعيار لم يعد معياراً أو أنه لم يصبح كذلك بعد . غير أن معظم الثقافات تنطوي على ما يمكن تسميته بالمعايير المثالية إلى جانب المعايير الفعلية ، وهذه الأخيرة تمثل القواعد التي تعتبر غالبية الناس أنها ينبغي أن تطبق وتقبل عدم تطبيقها بصورة عامة . إن كلمة الشاعر اللاتيني القائل : إني أرى الخير الذي أحب ، وأصنع الشر الذي أكره » تعبر تقريباً عن هذا الوضع . وفي هذه الفرضية ، فإن الثقافة ليست فقط مجمل النماذج الملموسة ، فهي تنطوي كذلك على نماذج مرغوبة ، معتبرة أنها أعلى من النماذج الملموسة ، التي يؤدي الابتعاد عنها إلى شعور ما بالذنب .

يستند مفهوم المعيار إلى مفهوم الموجب ، فنحن نطبق المعايير لأننا نشعر بأننا ملزمون بذلك . إلا أن الإلزام لا يعني الإكراه بواسطة حسم مادي . إن رجلاً يسقط من الطابق الثامن لا يمكن أن ينجو من قانون سقوط الأجسام . إن أحد أعضاء مجموعة تحرّم معاييرها القتل يمكن أن يقتل الآخرين إذا هو أراد ذلك ، ويضع نفسه في تناقض مع المعيار . إن ثقل الإكراهات الاجتماعية بكامله يدفعه في اتجاه مضاد ، لكن هذا الدفع ليس من النوع الذي لا يقهر . فالإلزام لا يستند فقط إلى الإكراهات الاجتماعية الخارجية ، وإنما بالأحرى إلى قبول داخلي بالمعيار لأنه يعتبر صحيحاً وقائماً . إن صيغة دوركهايم التي تشدد على « القهر » ليست مرضية كثيراً ، فالشعور بالالتزام الذي يفسر الخضوع للمعايير يستند إلى القيمة التي يعترف لها بها أكثر مما يستند إلى الجزاءات التي تقترن بها ، وهذه نفسها لا يمكن أن تُقتصر على الإكراه .

الجزاء هو النتيجة الناجمة عن الطاعة أو الرفض للمعيار . فرفض تطبيق هذا المعيار يولّد مضايقات : الشجب ، الكراهية ، التعب ، القصاص ، الخ . أما تطبيقها فيؤدي على العكس ، إلى المغانم : الاستحسان ، الود ، المكافآت . إذا تغلب المظهر الأول للجزاء ، وهو سلبي ، على مظهره الإيجابي ، فهو الدليل على أن مجتمعاً معيناً هو قمعي بصورة خاصة .

يبدو أن تأثير الحقوق كبير في هذا الصدد ، حيث يحتل القمع مكاناً كبيراً ، وسواء كانت الجزاءات إيجابية أم سلبية ، فإنها يمكن أن تتدخل في مجالات متنوعة وأن تتخذ أشكالاً مختلفة جداً . يمكننا أن نميّز أولاً الجزاءات الجسدية ، فهي بمظهرها القمعي ،

تستند إلى العنف : الإقامة الجبرية ، الاعتقال ، الحبس ، الفلق ، الصفعات ، الضرب بالعصي ، الجلد ، التعذيب ، الموت . أما في مظهرها الإيجابي فيمكننا أن نذكر المكافآت المتكونة من ولائم جيدة ، وحرية الخروج أو السفر ، والعطلات المدفوعة ، والملاطفة ، الخ . وتتضمن الجزاءات الاقتصادية على السواء الغرامات ، وتعويض العطل والضرر ، ومصادرة الأموال ، والمقاطعة الاقتصادية ووقف أجير عن العمل أو تنزيل درجته وكذلك المنح ، والعلاوات ، والجوائز الأدبية أو الرياضية والسلف ، الخ . وتتضمن الجزاءات الاجتماعية الصرفة من جهة أولى : الطرد من المجموعة أو النفي ، والحجر ، والشجب ، واللوم ، والسخرية ، ومن جهة ثانية . . النفوذ ، والأوسمة ، والشهرة ، والاعتبار أو الاحترام ، وصداقة الآخرين ، الخ . وتتضمن الجزاءات الدينية أو السحرية أخيراً ، قصاص الآلهة أو القوى فوق الطبيعية ، بشكل المرض أو الحظ السيء ، والموت ، والفناء أو عدم الإنبعاث ، والعقوبات الأبدية والتقمص بأشكال دنيا ، الخ . ، أو المكافأة يشكل الحياة السعيدة ، والحظ ، والشيخوخة الهادئة ، والصحة ، والانبعاث أو الحياة المستقبلية ، والسعادة الأبدية ، والتقمص بأشكال أعلى ، الخ .

إن التمييز بين الجزاءات بالنسبة لسيرورتها أهم من التمييز القائم على مضمونها . ففي هذا الصدد ، يمكن تحديد ثلاثة أنماط بدقة نسبية ، توضح طبيعة الجزاءات . الجزاءات المنظمة اجتماعياً ، الجزاءات الاجتماعية العامة ، الجزاءات النفسانية . يمكن تسمية الأولى بأنها الجزاءات القانونية ، لأنها تعرّف قواعد الحقوق بالنسبة للمعايير الأخرى ، ذلك أنَّ الحقوق تتشكل أولاً من جملة المعايير التي يؤدي تطبيقها أو خرقها إلى الجزاءات (المكافآت أو القصاص) المنظمة .

ويتجلى هذا التنظيم للجزاءات بفعل ما يتلقاه بعض الأشخاص من قبل المجموعة ، من سلطة التحقق من تطبيق أو خرق المعايير وتطبيق الجزاءات المناسبة ، عبر امتلاكها للوسائل التي تسمح لها بفرض احترام قراراتهم : المحاكم ، القضاة ، الشرطة ، الخ . إن سلطة إنزال الجزاء هي أحد أوجه السلطة بصورة عامة ، كما أن الأشخاص الذين منحوا هذه السلطة يشكلون جزءاً من سلطات المجموعة . وحول هذه النقطة ، كما حول نقاط كثيرة ، ثمة ترابط بين الحقوق والسياسة . فتطبيق الجزاءات المنظمة ليس سوى جزء من نطاق كل منهما الخاص .

أما الجزاءات الاجتماعية العامة فتطبق من قبل المجموعة نفسها ، بصورة شبه عفوية ، دون وساطة السلطات أو المؤسسات القائمة . إن ممارسات الإعدام الفوري

والمجازر والمبارزة والتأديب والطرد والحجر والمقاطعة الاقتصادية ، والازدراء والسخرية ، الخ . ، تشكل جزءاً من هذه الجزاءات ، وكذلك الهتاف والتهنئة والفوز والشعبية . كل هذه الجزاءات تستند إلى تدخل كثيف نسبياً من قبل أعضاء المجموعة الاجتماعية . إلا أن هذا العنصر غائب عن الجزاءات النفسانيـة الصرفة . وهي منـظمة وعفـوية عـلى غرار الجزاءات الاجتماعية العامة . ولكنها لا تطبق من قبل الآخرين على من يستحقها ، فهو يطبقها على نفسه بشكل من الأشكال . إن الشعور بالذنب والندم هما وجهها السلبي ، أما الـرضى عن النفس فهو وجههـا الإيجابي . ومـع ذلك ، تبقى هـذه الجـزاءات ظـاهـرة اجتماعية ، إذ أن هذا الشعور بالذنب ، وهذا الندم ، وهذا الرضى عن النفس تستند إلى الشعور بخرق أو تطبيق المعايير الاجتماعية الراسخة فينا والمقبولة لأننا نعترف بقيمتها .

تتضافر الجزاءات والقيم هنا فيما بينها ، حيث تبدو القيمة وكأنها مصدر الجزاء . في الحقيقة ، غالباً ما تكون الأشياء مختلفة ، والقيمة تستخدم بالأحرى كتبرير : إنها عقلنة السيرورة اللاواعية التي تكون مصادرها في مكان آخر . وفي شتى الأحوال ، تكون القيم حاضرة في كل أشكال الجزاءات . فالحقوق تستند أو تحاول أن تستند إلى شعور بما هو عادل وما هو غير عادل ، وليس فقط إلى المؤسسات القانونية المنظمة ووسائل الإكراه المادية المتوفرة لها . ويتعلق الأمر أحياناً بتبرير سطحي لظاهـرة تكون حـوافزهـا العميقة مختلفـة ، كما سنرى . أما في الجزاءات الاجتماعية العامة فعلى العكس ، تكون القيمة التي ينسبها أعضاء المجموعة لسلوك واحد منهم ، المصدر الجوهري لرد فعلهم إزاءه ، وهذا يشكل الجزاء نفسه .

سواء كانت القيم التبرير الظاهر فقط للجزاء أو مرتكزها الحقيقي ، فإنها تبدو هكذا بمثابة عنصر جوهري لمفهوم المعايير ، وبالتالي لمفهوم الثقافة . فالثقافات هي في التحليل الأخير أنظمة قيم . إن إعطاء قيمة لعمل ما ، يعني تصنيفه بالنسبة لفئات الخير والشر ، والحق والباطل ، والجميل والقبيح ، والمناسب وغير المناسب . إن مفاهيم الخير والشر ، والحق والباطل ، والجميل والقبيح ، والمناسب وغير المناسب تتغيّر من عصر لآخـر ومن جماعة لأخرى . ولكن كل جماعة تتخذ لنفسها في حقبة معينة ، مفهوماً معيناً للخير والشر ، والحق والبـاطل ، والجميـل والقبيح ، والمنـاسب وغير المنـاسب ، أي أنها تعرّف القيم المختلفة وتصنفها بالتسلسل الواحدة بالنسبة للأخرى . ومجموعها يشكل نظاماً من القيم . ثمة أفراد في المجموعة لا ينتمون إلى النظام بكامله ، لكن الأغلبية تنتمي إلى ما هو جوهري في هذا النظام . وإلا كانت المجموعة في طريق التفتت والتبدل . وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد .

ينبغي ألا ننسى من بين القيم ، تلك التي تتعلق بالفاعلية العملية : المنفقة ، عدم المنفعة ، وما هو ضار . وهي تستخدم كأساس لفئة خاصة من المعايير يمكن تسميتها بالطرائق ، التي تعتبر الترجمة الثقافية للتطور التقني . كيف نقطف الفاكهة ، وكيف نصطاد الطيور والأسماك ، أو نحضر الغذاء ، أو نرتدي الملابس ، أو نبني المنازل ، أو نشعل النار ، أو نحرث الأرض ، أو نصنع الأدوات ونستخدمها ، أو نبني الآلات والمصانع ، أو نعتني بالمرضى وبالجراح ، أو ندفن الأموات ، أو نراقب النجوم ونقيس الزمن أو نعدّ ونحسب ، الخ . : كل ذلك يتم بواسطة طرائق هي قواعد سلوك محددة للأدوار ولنماذج السلوك ، أي معايير . وإن عدم الالتزام بها يترافق أحياناً مع واحدة أو أكثر من الجزاءات المعددة أعلاه . وفي كل الأحوال ، فإن ذلك يؤدي إلى جزاءات واقعية خاصة ، تنجم عن الإخفاق المادي : البرد ، الجوع ، العجز ، الفقر ، الخ .

يمكن إذن ، تعريف محتوى الثقافة بثلاث طبقات مختلفة . فهو يتشكل أولاً من مجمل المعايير التي تعرّف الأدوار ونماذج السلوك . إن الامتثال لهذه المعايير يقترن بالجزاءات . ووجود هذه الجزاءات وتطبيقها تبرره القيمة التي نعلقها على احترام المعايير . إلا أن المراحل الثلاث لا تتطابق أبداً ، فالقيم ترتبط جزئياً بمثال ما ، نعرف أنه لا يمكن أن يطبق في الواقع بشكل كامل ، فالمعايير والأدوار لا تتطابق بدقة إذن مع القيم . ومن جهة أخرى ، فإن القيمة نفسها يمكن أن يتولد عنها ـ وهو يتولد في الغالب ـ عدة معايير وأدوار ، يكون الخيار فيها بينها ممكناً . وبالنسبة لنظام القيم ، فإن المعايير والأدوار التي تشكل نواته المركزية ، تكون في آن معاً أقل جوداً وأكثر تنوعاً .

من ناحية أخرى ، إذا كانت الجزاءات ترتبط بصورة عامة بالقيم التي تشكل لها تبريراً وأساساً ، يمكن مع ذلك ، أن تنشب النزاعات . فثمة بعض الجزاءات التي يحكم عليها من قبل المجموعة أو قسم كبير من أعضائها بأنها غير عادلة ، لأنها تبدو غير مطابقة للقيم المقبولة بصورة عامة . عندما يقدرون أن العقوبة التي حكم بها أحد المحكومين تشكو من المغالاة أو هي قاسية جداً ، أو أن عملية قمع من قبل الشرطة غير مقبولة بتاتاً ، أو أن مكافأة ما غير مستحقة ، الخ . إن البون القائم بين القانون الوضعي ، كما تقيمه القوانين وتطبقه المحاكم ، والعدالة كما تدركها المجموعة هي أحد أشكال هذا النزاع الأساسي . الأول : هو في جوهره نظام للجزاءات والثانية : هي نظام للقيم .

ب ـ التقاليد والتغييرات

إن النزاعات بين الجزاءات والقيم ، وبين القانون والعدالة ، ترتبط بصورة عامة ،

بتباينات التطور بين مختلف العناصر التي تشكل ثقافة معينة . وهذه النزعات تأتي بصورة خاصة من الماضي . فالمعايير والقيم والجزاءات والأدوار ونماذج السلوك تبلورت باضطراد في مجرى العصور . والثقافة هي بشكل ما ذاكرة المجتمعات ، الواعية وغير الواعية . وهي تختصر جملة التحولات والتقدم المنجز منذ البدء وهي التي تحول دون زوالها . إن المكتسبات التقنية والثقافية والخلقية والفنية ، منذ أن تحولت القرود العليا إلى إنسان ، ليست مدونة في البذرة الإرثية للإنسان وبالتالي فهي غير قابلة للانتقال وراثياً . إنها تتشكل في ثقافات هي التي تحفظها فقط وهي التي تؤمن انتقالها بعملية سيأتي وصفها فيما بعد .

لقد شدد الفلاسفة المحافظون على هذه السمة ، ليقولوا بأن الإنسان مدين للمجتمع أكثر مما يعطيه . كان شارل مورّا (Ch. Maurras) يقول : « عندما يقدم أحد الأفراد بعض الخدمات للجماعة ، يمكن أن يقدر من قبل خلفائه ، أي أنه يوضع في عداد علماء عرقه ، ولكن ، في النقطة التي وصلنا إليها ، لن يعني أبداً الذين سبقوه . إذا أنت اخترعت الحساب التفاضلي أو التلقيح ضد مرض الكلب ، أو كنت كلود برنار ، أو كوبر نيك أو ماركو باولو ، فأنت لن تفي أبداً ما أنت مدين به إلى الفلاح الأول ولا إلى الذي كان أول من انطلق بمركب شراعي . ومن باب أولى ، هل ينبغي أن يدعى الفرد الأول في العالم أكثر الكائنات إفلاساً »[4] .

إلا أن الثقافة هي كذلك بنت التقدم ، كما كان يؤكد ، في القرن الثامن عشر ، المؤرخون الألمان الذين كانوا أول من استخدم هذه الكلمة في العلوم الاجتماعية . هذه العناصر التقليدية وضعت باستمرار محل تساؤل عبر ظهور التقنيات والقيم والتمثلات الجديدة ، التي تتجسد في الكل . أحياناً ، يتعلق الأمر بعملية جمع بسيطة للعناصر ، بزيادة العناصر الجديدة على القديمة . وهكذا ، كل الثقافات هي في تطور مستمر . لكن وتيرة هذا التطور متنوعة جداً .

إن المجتمعات المسماة بدائية ، التي يدرسها الاتنيون ، تتطور ببطء شديد إلى حد تبدو فيه لنا جامدة ، لكن هذين البطء والجمود ، ربما كانا أقل مما نعتقد ، بسبب غياب الكتابات التي تسمح لها بتحديد تاريخ الظواهر . أما المجتمعات التاريخية فتتطور بسرعة أكبر . لكن سرعة تغيّرها ازدادت كثيراً في القرن العشرين . فيما مضى ، كان تطور الثقافات محدود الادراك خلال فترة الحياة البشرية ، إلا في حقب نادرة ، وعلى مستوى نخبة قائدة صغيرة . أما حالياً ، فعلى العكس ، كل الناس يشعرون خلال وجودهم اليومي

---

(4) Gazette de France, 9 septembre 1901

بـالتحولات الثقـافية الهـامة . وهكـذا ، أصبح التغـيّر الاجتماعي جـزءاً مهـماً من علم الاجتماع .

إن القانون مهم جداً للدراسة في هذا الصدد ، إذ أن آليات التطور فيه أكثر تقدماً مما هي عليه في العناصر الأخرى للثقافة . في الأصل ، كـان العرف هـو المصدر الـوحيد للقانون ، وكـان يحفظ في البدء شفهيـاً ، من خلال مجمـوعة من السحـرة أو الكهنة أو القضاة ، الذين كانوا يحفظون السر حوله بعناية كبرى . ثم دونت الأعراف ، فالقانون الروماني بألواحه الأثني عشر يرتبط بهذه المرحلة . وتم القبـول رويداً رويـداً بأن يضـع المشترعون قواعد جديدة بشكل مجموعات التشريع والقـوانين . وهـذا الحق أعطي إمـا للسلطات السياسية وإما « للحكماء » وإمـا للقضاة أنفسهم (القـوانين الـبريتوريـة) . وهكذا ، لم تعد الوظيفة القانونية تقوم على تفسير القانون القائم فقط ، وإنما على وضع معايير جديدة . وأصبح القانون والاجتهاد منشئين للمعايير جنباً إلى جنب مع العرف الذي أخذ يفقد بسرعة أهميته . مع ذلك ، شكلت القوانين القائمة والسوابق القضائية جوهرَ الحقوق لفترة طويلة ، فقد بقيت القوانين الجديدة وتغيرات الاجتهاد نادرة . لقد وجدت أدوات تطور المعايير ، لكنها كانت تعمل قليلاً لأن التطور بقي بطيئاً . أما الوضع حالياً فمختلف ، حيث أن تجديد المعايير أسرع بكثير وباتت القوانين الجديدة أكثر عدداً وتغيرات الاجتهاد أكثر حدوثاً .

إننا نصادف التطور الإجمالي نفسه في ميادين الثقافة كلها تقريباً ، لكن الآليات التي تسمح بخلق معايير جديدة وجعل المعايير القديمة باطلة ، ما زالت غالباً جنينية وليست دائماً . ففي المجال الديني ، نجد بصورة عامة تنظيماً تشريعياً وقضائياً مماثلاً لتنظيم الحقوق . في المجال الأدبي والفلسفي والفني ، تحاول المجامع العلمية والأجهزة المماثلة ، أن تلعب الدور نفسه ، لكن نفوذها أضعف . إن دور القادة العفويين ـ الكتاب والفنانين ـ وتأثيرهم على زملائهم وعلى الجمهور ، أكثر أهمية على الأرجح . يمكننا أن نقول الشيء نفسه في مجال الأزياء ، ففي الأنظمة الرأسمالية، يكون دور المؤسسات الخاصة أساسياً. يمكنها أن تطلق كاتباً أو رساماً معيناً لأسباب تجارية ، وهي التي تسيطر على تـطور الأزياء . وفي مجال الطرائق التقنية ، يندمج فعل العلماء الذين يكتشفون أساليب جديدة مع فعل الصناعيين الذين يستثمرونها ، ويكون تأثير الجمهور أكبر بمقدار ما تثمّن الفعالية العملية لطريقة ما أو أداة ما ، أفضل من قيمة طريقة جديدة للكتابة أو للرسم ، لكن تأثير الإعلان والصور التي تفرضها تؤثر أكثر فأكثر على هذا القرار العقلاني .

لا تتم هذه التغيرات كلها دون صعوبة . ولكي تفرض سلطة قائمة (مشرع أو مجمع علمي أو مجمع ديني أو مؤسسات) معايير جديدة ، ينبغي أن يقبل أعضاء المجموعة بالرضوخ لها . ومما لا شك فيه أن قوة الجزاءات تسمح للدولة بجعل المواطنين إلى حد ما يطيعون القوانين التي لا تروق لهم علماً أنه لا بد من جهود كبيرة لقهر حالات الرفض . أما في المجالات الثقافية الأخرى ، فإن المعايير الجديدة لا تطبق إذا لم يتقبلها الجمهور ، أي إذا لم يعترف لها بقيمة أعلى من تلك التي تتمتع بها المعايير القديمة . ذلك أن القيم القائمة تتداخل فينا بصورة عامة بواسطة التربية والعادة ، الأمر الذي يجعل تبديلها صعباً .

مع ذلك ، يمكن للعملية المعاكسة أن تحدث . إن تطور المشاعر الجماعية وتقدير القيم يكون أحياناً أسرع من فعل القوانين والسلطات ، بشكل يؤدي إلى بقاء القيم التقليدية معترفاً بها من قبل هذه القوانين والسلطات ، في حين يتجه قسم كبير من الناس نحو القيم الجديدة . يمكننا أن نذكر على سبيل المثال الآداب الخاصة في الغرب . فقد أقر قسم كبير من الرأي العام ، الحرية الجنسية ومنع الحمل وحق الإجهاض ، قبل المشترعين والسلطات الدينية والنخب الاجتماعية بكثير . لكن فعل القادة العفويين كان حاسماً في هذا الصدد . ويكون الأمر كذلك في جميع الحالات المشابهة .

لكي ينفصل أعضاء مجموعة معينة عن القيم الثقافية التقليدية ، ينبغي أن يعوا كون هذه القيم أصبحت باطلة وأن قيماً أخرى هي أعلى منها . إن عملية كهذه تكون معقدة ، ففي البدء ، نجد فيها غالباً دفع هؤلاء الذين دعوناهم « القادة العفويين » وهم : المثقفون ، الصحفيون ، الجامعيون ، السياسيون ، القادة النقابيون ، المحرضون ، الخ . وهؤلاء يتوصلون عبر المنظمات ووسائل الاتصال والدعاية إلى توسيع صلتهم بالجماهير وكسبهم إلى جانب تعريف جديد للقيم ، رغم مقاومة السلطات القائمة التي تستمر في تأكيد القيم القديمة ، في حين ينفصل عنها الرأي العام لمصلحة القيم الجديدة .

إن النزاعات بين الجزاءات والقيم ، التي تحدثنا عنها عبر إثارة التناقضات بين « الحقوق » و« العدالة » على سبيل المثال ، تتولد عن هذا التباعد في تطور المجموعات الثقافية ، كأن تطبق الجزاءات على القيم الجديدة التي تريد السلطات فرضها ، في حين يبقى الرأي العام متعلقاً بالقيم التقليدية ، أو كأن يتعلق الرأي العام بالقيم الجديدة ، في حين تستمر السلطات في تأكيد القيم القديمة التي تفضلها . وتكون النزاعات أكثر عدداً وأكثر حدة بقدر ما تكون سلطة الجزاء أكثر تطوراً وأكثر دقة . إلا أنها تتلاشى وتندر في المجالات التي لا تعود الجزاءات الرسمية والمنظمة موجودة فيها ، وحيث تطبق الجزاءات

من قبل المجموعة بصورة غامضة ، بفعل القيم التي تعتنقها ، ومن باب أولى ، إذا كانت الجزاءات تنطوي فقط على الندم لعدم احترام قيمة معينة أقرت صحتها .

ثانياً : المجموعات الثقافية

لقد قلنا إن مختلف العناصر التي تشكل ثقافة ما لا تضاف الواحدة إلى الأخرى مثل أعداد الجسع ، لكنها متناسقة ومنظمة . وهي ذات تنظيم معقد ، يتم على مستويات عدة وعلى محاور عدة . ليس من السهل إذن ، تحديد المجموعات الثقافية المختلفة . فمن ناحية أولى ، يرتبط هذا التعبير ببساطة ، بمفهوم الثقافة كما استعمل في هذا الكتاب .تتشكل الثقافة من جملة من النماذج تتحكم بالأفعال المتبادلة في جماعة من الناس ، تلك الجماعة التي يعرفها بالتحديد هذا التحكم . ولكن المجمل الثقافي المعرّف هكذا ينقسم دوماً إلى مجموعات ثانوية ، تتشكل كل واحدة منها من نماذج الأفعال المتبادلة المتناسقة . يمكن لهذا الانقسام أن يحصل بطرق عدة ، إلا أن خطين كبيرين يبرزان في هذا الصدد .

يحافظ الخط الأول على الصلة بين فكرة الثقافة وفكرة الجماعة . وترتبط المجموعات الثقافية الثانوية بجماعات خاصة داخل الجماعة التي تعرّفها ثقافتها ، فداخل الثقافة الفرنسية على سبيل المثال ، يتم التمييز بين ثقافة الشمال والثقافة المتوسطية وثقافة الألزاس - أو أيضاً بين الثقافة العمالية والثقافة البورجوازية والثقافة الريفية . ولكن يمكننا كذلك التعرف في ثقافة الجماعة على مجموعات من نماذج الأفعال المتبادلة المتكونة في بعض المجالات ، فنتحدث حينئذ عن الثقافة السياسية ، والثقافة الاقتصادية ، والثقافة الفنية ، والثقافة الدينية ، الخ . ويعتبر هذا التصنيف الثاني ملائماً للتمييز بين الجوانب المختلفة لثقافة معينة ، لكن التعابير المستعملة تفضي إلى الإلتباس . فليس ثمة ثقافة سياسية بالمعنى الدقيق للكلمة ، ولكن ثمة جوانب سياسية للثقافة . إلا أن هذه الجوانب السياسية يمكن أن تكوّن هي نفسها كلاً متناسقاً ومتماسكاً ، أي نظاماً ، الأمر الذي يبرر بشكل من الأشكال استعمال تعبير الثقافة بشأنها .

أ ـ الثقافات : الثقافات الثانوية والثقافات المضادة

ندرس هنا المجموعات الثقافية المرتبطة بجماعات تعرّف بواسطتها . والمسألة هي معرفة كيفية تحديد هذه المجموعات الواحدة بالنسبة للأخرى . نصادف هنا مسائل التصنيف التي تطرقنا إليها في الفصل السابق . التمييز بين المجتمعات الكلية والمجموعات ، والتمييز بين المجموعات . إن المجتمعات الكلية والمجموعات هي أساساً مجموعات ثقافية ، إلا أن مفهوم الثقافة بالمعنى الذي أعطيناها إياه في هذا الكتاب يرتبط إلى

حد ما بمفهوم المجتمع الكلي ، إذا كان ثمة مجموعة من الناس متمركزة إلى حد ما في إقليم معيّن ، تضم مجموعات أصغر وتقاوم الاندماج في مجموعات أوسع ، تكون ركيزة لثقافة ما . وكما يكوّن ممثلو إحدى المسرحيات مجموعة مرتبطة بالمسرحية التي تحدد أدوار كل واحد منهم وبيانهم ، كذلك يكوّن الأفراد جماعة لأنهم مرتبطون بنظام الأدوار الذي يشكل ثقافة . تكون العناصر المادية ـ الإقليم ، المؤسسات ، الخ . ـ ثانوية بالنسبة لهذه العناصر الثقافية ، أو أنها ، إذا كنا أكثر دقة ، مستبطنة تحت شكل العناصر الثقافية .

مع ذلك ، فإن التطابق بين مفاهيم الثقافة والمجتمع الكلي ليست مقبولة دوماً . فالبعض يعتبر أن الثقافات تضم مجموعات أوسع ، تجمع عدة مجتمعات كلية ذات ثقافات متقاربة جداً ، بشكل يمكن معه اعتبار هذه الثقافات تنويعات لصنف واحد . وهكذا تكون الثقافة الغربية مشتركة بين الولايات المتحدة وأمم أوروبا الغربية وكندا وأستراليا وزيلندا الجديدة ، الخ . وثقافة الشرق تنطبق على الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية الأوروبية . أما ثقافة أميركا اللاتينية فتغطي كامل المنطقة الواقعة جنوبي نهر الريو غرانده (Rio Grande) ، الخ . ويقترح الآخرون إطلاق تسمية « الحضارات » على هذه المجموعات الثقافية الواسعة ، محتفظين بتسمية « الثقافات » بالمعنى الضيق للكلمة ، بالنسبة للثقافات القومية .

إن كل ذلك ، هو بشكل من الأشكال ، مسألة اتفاق . يقتضي أن نحدد بوضوح ما نريد الإشارة إليه بكلمة « ثقافة » ، متحاشين الالتباسات التي تخفي إلى حد ما مواقف مسبقة لا تتسم بالعملية . فالقانوني المتعلق بالتقسيم الرسمي للعالم إلى دول ذات سيادة أو هي معلنة هكذا ، قد يميل إلى اعتبار « الثقافات » بأنها تدل على المجموعات القومية . أما الاقتصادي المأخوذ بنمو الشركات المتعددة الجنسية ، وتوحيد تقنيات الانتاج والبيع في العالم الغربي ، وكذلك بتقارب السلوكيات وأنظمة القيم سيميل بالأحرى إلى اعتبار «الثقافة» بأنها تدلّ على هذه العناصر المشتركة بين الأمم الصناعية الرأسمالية . في حين أن أحد دعاة الديغولية ، المعادي للنزعة العالمية والمؤيد للمحافظة على الأوطان ، سيجد تطابقاً بينها وبين الثقافات . الخ .

بالنسبة لعالم الاجتماع ، ليس ثمة تعريف آخر للمجتمع الكلي سوى التعريف بواسطة الثقافة . فهو الجماعة الأكثر تكاملاً والأقوى لأنه يمثل المجموعة الثقافية الأكثر كمالاً والأكثر قوة . وإذا كان ثمة مجموعات ثقافية أخرى تبدو أكثر كمالاً وأكثر قوة ، فذلك يعني أن المجتمع الذي كان يعتبر كلياً هو في طريقه لأن يفقد هذه الصفة . يمكننا التساؤل في هذا الصدد عما إذا كانت بعض النماذج التاريخية للمجتمعات الكلية التي وصفناها سابقاً

(ص 36 وما يليها) بشكل مطابق للتقاليد ، تملك حقاً هذه الصفة . ففي القرون الوسطى مثلاً ، هل كانت الاقطاعية هي المجتمع الكلي أم المسيحية ؟ يقتضي الحذر من نزعة معينة للخلط بين المجتمع الكلي والمجتمع السياسي الرئيسي ، أي المجتمع الذي تمتلك فيه السلطة الوسائل المادية الأقوى .

لنتذكر أولاً أن فوق الثقافات بالمعنى الحرفي للكلمة ، أي مجموعات المعايير والقيم والجزاءات الأكثر كمالاً والأكثر إكراهاً ، التي تعرّف المجتمعات الكلية في تعابيرنا ، نجد أنواعاً من الثقافات الفوقية المتشكلة من عناصر مشتركة بين عدة ثقافات . ولنتذكر من ثم أن هذه الثقافات الفوقية تنزع حالياً إلى دمج الثقافات المرتبطة بها ولتصبح هي نفسها ثقافات . وهذا يعني أن المجتمعات الكلية الحالية تتجه للذوبان في مجتمعات كلية أكثر اتساعاً ، يحصل إلا إذا تناول العناصر الثقافية الأساسية ، أي القيم . فالتكامل القانوني الذي يتم بواسطة إجراءات حكومية أو تشريعية لا يكفي لخلق مجتمع عام جديد ، طالما أنه لا يرتبط بتكامل القيم .

إن مسألة تمييز الثقافات الثانوية داخل الثقافة كما عُرّفت ، مختلفة بعض الشيء . هذه الثقافات الثانوية ترتبط بما سميناه « المجموعات » ، التي ذكرنا فقط بصددها ، بالتمايزات التي لم تكن واضحة جداً . فعلى غرار كل الجماعات ، بالمعنى الذي أعطيناه لهذه الكلمة ، تعرّف الجماعات بثقافتها : إنها مجموعات ثقافية . وفي النهاية ، إن التمييز بين المجتمعات العامة والمجموعات ، والتمييز بين الثقافات والثقافات الثانوية ليس سوى وجهين لقماشة واحدة . ويعبر الأسلوبان عن الحقيقة نفسها ، مشدداً كل واحد منهما على أحد الجوانب . فالأسلوب الأول ، يأخذ بعين الاعتبار المرتكزات الإنسانية بصورة خاصة ، منطلقاً هكذا من منظور المعنى المشترك ، في حين يشير الأسلوب الثاني إلى أنها ليست سوى أنظمة للأفعال المتبادلة ، مقسماً المجال لمنظور أقرب إلى علم الاجتماع .

ومع ذلك ، إذا كانت كل الجماعات أنظمة للأفعال المتبادلة ، فإن العكس ليس صحيحاً ، فكل أنظمة العلاقات المتبادلة لا تحدد الجماعات ، إذ أن الجماعة نفسها يمكن أن تتضمن عدة أنظمة للأفعال المتبادلة . وهكذا ، نلمس نقطة رئيسية في المقاربة السوسيولوجية . كنا قد تطرقنا إليها عندما أشرنا إلى أن القيمة نفسها يمكن أن ترتبط بعدة نماذج من السلوك وبعدة أدوار . هذا التنوع لا يوجد فقط على مستوى الأدوار ولكن بالطبع ، بالنسبة لنمط تنسيقها الذي يشكل بالتحديد نظاماً . فنظام القيم نفسه يرتبط هكذا بعدة أنظمة للأفعال المتبادلة ، التي ليست أنماطاً تقنيّة لتطبيقه . وهذا يعني أنه ينبغي

التمييز بين الثقافات الثانوية التي ترتبط بمفهوم المجموعات وبين مختلف الأنظمة التقنية في إطار ثقافة معينة بالذات أو ثقافة ثانوية . إن ثقافة ما (أو ثقافة ثانوية) هي نظام لأن جميع عناصرها تشكّل كلاًّ متناسقاً. ولكن مثل هذا النظام الثقافي، غالباً ما يكون في الحقيقة نظام أنظمة ، لا ترتبط جميعها بثقافة ثانوية لأنها تستند إلى نفس القيم . إن كتلة من الناس مرتبطة بنظام من الأفعال المتبادلة لا تشكل مجموعة إلا إذا كان هذا النظام مرتبطاً بقيم خاصة به ، أي إذا كان كتلة ثقافية .

إن مفهوم الثقافة الثانوية يوحي بأن الكتلة كما ذكرت تستند إلى القيم الرئيسية نفسها المستندة إليها الثقافة التي تشكل جزءاً منها ويتم تعريفها بقيم أكثر ثانوية . أما مفهوم الثقافة المضادة فيدل على ظاهرة مختلفة ، وهي كون مجموعة من الناس الموجودة داخل نظام ثقافي معيّن ترفض قيمه الأساسية وتجابهها بأخرى . مع ذلك ، فإن المفهومين ليسا متباعدين بالقدر الذي يظهران فيه . إذا كانت الثقافة المضادة مختلفة جذرياً عن الثقافة التي تواجهها ، وإذا لم يكن لديها أي نقطة مشتركة معها ، ألا يمكننا القول انها تقع خارج هذه الثقافة وتشكل في الحقيقة ثقافة مستقلة ؟ فلنتخيل جماعة من الهيبيين الذين يحيون في زاوية صحراوية من الغابة الكندية ، ليس لهم أي علاقة مع الكنديين الآخرين والسلطات الكندية . ألا ينطوي ذلك على مجتمع كلي مختلف جذرياً عن المجتمع الكلي الكندي ، مثل بعض القبائل الهندية الموجودة في الأمازون بالنسبة للمجتمع البرازيلي الكلي ؟

يكون الوضع مختلفاً قليلاً في الحقيقة ، إذ ان هؤلاء الهيبيين عاشوا أولاً في المجتمع الكندي قبل أن ينفصلوا عنه . وقد اكتسبوا جزءاً من نظام قيمه ، ولا يستطيعون نسيانه أبداً . إن معارضتهم نفسها لهذه القيم تأخذ غالباً شكل ردة الفعل العنيفة التي تترجم كونهم ما زالوا متعلقين بصورة لا واعية بالقيم التي يرفضونها . إن ولائم الجمعة العظيمة التي يأكل المشاركون فيها اللحم لا تدل على عدم الإيمان بالله ، وإنما على تحديه ، الأمر الذي يفترض الإيمان به في أعماق النفس . وكذلك ، تشهد انحرافات الإباحية المعاصرة على الإيمان بقيمة الفضيلة ـ بمعنى العفة الجنسية ـ وعلى أنه يتم التعويض عن هذا الاعتقاد بموقف عدواني . وهذه ليست سوى المرحلة الأولى من التحرر الجنسي .

إذن ، إن الثقافة المضادة هي في الحقيقة ثقافة ثانوية ترفض بقوة قيم الثقافة التي تضمها ، عبر الاستهزاء بها ومعارضتها بعنف ، مع الاستمرار بالاستناد إليها جزئياً . إن ثقافات ثانوية أخرى ترفض بطريقة أقل إثارة بعض قيم الثقافة الكلية ، في الوقت نفسه الذي تقبل فيه بعضها الآخر . إن تنوع الثقافات الثانوية يعكس اختلافات ، وحتى

تعارضات حول القيم . وإذا كانت كل ثقافة تفترض توافقاً عاماً حول نظام للقيم ، فإن هذا التوافق لا يشمل قيم هذا النظام بكاملها . سنرى هذه المسألة فيما بعد ، عند تحليل مفهوم الشرعية ومدى التعارضات داخل النظام السياسي نفسه .

ب ـ الثقافة السياسية

يعتبر البعض أن الأنظمة الخاصة بقطاعات خاصة داخل المجتمع الكلي هي بمثابة ثقافات ثانوية . وهكذا يتحدثون عن الثقافة (أو الثقافة الثانوية) السياسية وعن الثقافة الاقتصادية وعن الثقافة الفنية ، الخ . وذلك ليس صحيحاً إلا بالنسبة للقطاعات التي تملك قيماً خاصة ، مختلفة عن قيم القطاعات الأخرى . تلك هي حال بعض القطاعات الخاصة مثل الموسيقى والرسم والتسلية ، الخ . لكن القيم التي تهيمن على القطاعات الأساسية للسياسة والاقتصاد ، الخ . ، ليست شيئاً آخر غير القيم الأساسية للمجتمع الكلي المطبقة في نطاق خاص . ثمة أنظمة سياسية وأنظمة اقتصادية تتميّز بعناصر تقنية أصلية ، لكنها لا تشكل بالمعنى الحقيقي ثقافات أو ثقافات ثانوية ، لأن القيم التي تقوم عليها هي قيم المجتمع الكلي حيث تتنامى .

إلا أن الأمر يكون مختلفاً عندما ترفض مجموعات المعارضة قسماً مهماً جداً من هذه القيم وتستند إلى أخرى . حينئذ ، تشكل هذه المجموعات ثقافة ثانوية ، لا بل ثقافة مضادة . تلك كانت حال الديموقراطية الاجتماعية في الامبراطورية الألمانية ، والكثير من الحركات الاشتراكية في بداية القرن العشرين . وتلك هي حالياً ، حال الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الإيطالي . لكن كل هذه الأوضاع لا تتعلق بمفهوم الثقافة السياسية كما يستخدمها غالباً علماء الاجتماع . إن المقصود هنا ، ثقافات ثانوية متمحورة بصورة رئيسية على السياسة .

يقصد بالثقافة السياسية بصورة عامة ، الجوانب السياسية للثقافة ، معتبرين أنها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة . وعلى الرغم من أن هذا المفهوم لا علاقة له بمفهوم الثقافة المعتمد في هذا الكتاب ، فلا يمكننا اغفاله في مؤلف يدرس بصورة خاصة الجوانب السياسية لعلم الاجتماع . وعلى العكس ، من المفيد أن نصف باختصار الجوانب السياسية للثقافة ، لكي نكمل التفسيرات الخاصة بها ، حتى ولو اعتبرنا اننا نرتكب نوعاً من الخلط بوصفها « ثقافة سياسية » . فالكلمة غير مناسبة ، لكن الأمر قائم ، ومن المهم تحليله . وذلك يسمح كذلك بتدقيق مفهوم الثقافة ، ولا سيما العلاقات بين المجتمع الكلي والثقافات الثانوية للمجموعات التي تضمها .

سننطلق من التحقيق المقارن الكبير الذي قام به ألمون (Almond) وفيربا (Verba) من عام 1958 حتى 1963 في خمسة بلدان هي : الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك . ورغم أنها مستندة إلى وسائل تحقق علمية ، فإن لها جوانب خلقية ، لم يكن المقصود البحث فقط عن ماهية الثقافة السياسية لمختلف البلدان المعنية ، ولكن كيف تساهم في تطور الديموقراطية المفيدة المعتبرة مثالية ، يسعى المؤلفان إذن إلى تشجيع الفضيلة المدنية العزيزة على الفلاسفة اليونانيين . لم يكن غرض تحقيقهم الثقافة السياسية ، ولكن الثقافة المدنية ، أي الثقافة السياسية مقيّمة بالمقارنة مع القيم الديموقراطية . ومن الواضح أن ألمون وفيربا افترضا مسبقاً منذ البدء ، أن الولايات المتحدة وبريطانيا تؤمنان بشكل مناسب عمل الديموقراطية وتمتلكان ثقافة مدنية جيدة ، في حين أن البلدان الثلاثة الأخرى في مستوى أدنى .

لم يكن تحقيقهم قليل الأهمية . فهو يستعمل مفاهيم عرّفها غبريال ألمون (Gabriel Almond) ، ويعتبر أن الثقافة تحتوي على ثلاثة جوانب : جانب قمعي متكوّن من المعارف حول النظام السياسي وجانب عاطفي قائم على التعلق الشخصي بالزعماء والمؤسسات وجانب تقييمي يتضمن الأحكام القيمية بشأن الظواهر السياسية . وهذا التصنيف قابل للتطبيق على جميع ميادين الثقافة وليس فقط على الميدان السياسي . إذا دمجنا هذه الجوانب الثلاثة ، يمكننا أن نقيم تصنيفاً من ثلاثة أنماط كبيرة للثقافة السياسية : الثقافة « الرعائية » ، ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة . وعلى الصعيد الوطني ، ليست الثقافة السياسية من النمط الرعائي سوى تجميع للثقافات السياسية المحلية المستندة إلى القرية والعشيرة والعرف والدين ، الخ . ، الأمر الذي يعني عدم وجود ثقافة سياسية وطنية بالمعنى الصحيح للكلمة . وهذا هو وضع الكثير من الدول الجديدة التي تضم جماعات غير متجانسة . كما نصادف ذلك في بعض الدول القديمة والمتقدمة . إن النزعة المحلية الأميركية تتخذ غالباً شكل الثقافات الرعائية . يذكر ألمون (Almond) مثال الموقف الذي اتخذه بيض الميسيسيبي بالنسبة للدمج المدرسي .

أما ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة فهما على العكس شكلان لثقافة وطنية حقة . فالمعارف والأحاسيس وأحكام القيم تتعلق بالنظام السياسي بكامله ، بدل أن تكون موجهة نحو أنظمة ثانوية محلية . وفي ثقافة الخضوع يعرف أعضاء النظام وجوده ، ولكنهم يبقون سلبيين إزاءه . فهو خارجهم بشكل من الأشكال . ينتظرون منه الخدمات أو يخافون التجاوزات ، لكن دون أن يعتقدوا بإمكانية تغيير سيرورة النظام بصورة محسوسة . أما في ثقافة المشاركة فعلى العكس ، يعتقد المواطنون أنهم قادرون على تحويل مسيرة النظام

بوسائل متنوعة : الانتخابات ، المظاهرات ، العرائض ، تنظيم مجموعات الضغط ، الخ .

إن كل نمط ثقافي هو على علاقة مع نمط بنية سياسية . فالثقافة الرعائية ترتبط ببنية تقليدية غير مركزية إلى حد كبير . أما ثقافة الخضوع فتتعلق ببنية سلطوية وممركزة ، في حين تتعلق ثقافة المشاركة ببنية ديموقراطية ، باعتبار أن المشاركة هي عنصر جوهري من المواطنية . ويرى « ألمون » و« ڤيربا » أن التطابق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استقرار النظام . وإذا كان ثمة تباعد بين الاثنين ، يعمل النظام بشكل سيء ويصبح مهدداً . هذا مع العلم أن التطابق لا يكون تاماً أبداً لأن التجانس ليس موجوداً في أي ثقافة سياسية . إن الثقافة القديمة لا تندثر تماماً أبداً ولا تحل محلها الجديدة بشكل كامل ، وكل ثقافة قائمة هي خليط من ثلاثة أنماط مجردة . فنجد فيها عناصر من ثقافة رعائية وعناصر من ثقافة الخضوع وعناصر من ثقافة المشاركة ، وذلك بنسب متنوعة . وهذه النسب تكون بصورة عامة مختلفة تبعاً لعناصر السكان في البلد الواحد ، فأبناء الريف أكثر تأثراً بالثقافة الرعائية على سبيل المثال .

يعتقد « ألمون » و« ڤيربا » أن السمة المختلطة للثقافة السياسية ، وكونها تتضمن عناصر تعود إلى أنماط ثقافية عدة متناقضة ، هما عاملان لتطور الديموقراطية . وهكذا تكون الثقافة « المدنية » ثقافة سياسية تقيم التوازن بشكل متناسق بين العناصر « الرعائية » وعناصر الخضوع وعناصر المشاركة . نصادف هنا ، بصورة جديدة ، فكرة النظام المتوازن القديمة التي سبق وعالجها أرسطو . وتكون كذلك ثقافة منفتحة ، بمعنى أن القيم والسلوكيات السياسية لا تكون منفصلة عن القيم والسلوكيات في الميادين الأخرى للمجتمع . إن التطابق مع الثقافة الاجتماعية الكلية هو عنصر مهم من الثقافة السياسية . ففي بريطانيا والولايات المتحدة ، هذا التطابق موجود (حسب ألمون وڤيربا) وهو يؤمن اندماجاً جيداً للنظام السياسي في النظام الاجتماعي العام ، أي في المجتمع بكامله . أما في ألمانيا وإيطاليا والمكسيك ، فإن السياسة تشكل على العكس ، نطاقاً مستقلاً ، حيث ثمة فجوة بين السلوكيات السياسية والسلوكيات الاجتماعية الأخرى .

لقد سمح تحقيق ألمون وڤيربا لمؤلفيه برسم صورة إجمالية لكل ثقافة سياسية وطنية ، فسّراها بتكونها التاريخي . فالتطور المتناسق للديموقراطية أدى ببريطانيا إلى دمج أنماط الثقافة السياسية الثلاثة : تقوم المشاركة على مشاعر رعائية قديمة ، تم تلطيفها بالاحترام إزاء التاج والدولة ، وهو شكل مخفف من الخضوع . في الولايات المتحدة ، المشاركة قوية

جداً والخضوع ضعيف جداً ، والريبة كبيرة جداً إزاء الإدارة والشرطة. يفسر ذلك الثورة الأصلية للمستوطنين ضد الموطن الأصلي البريطاني وإدارته .

في ألمانيا ، يعتبر الإعلام السياسي جيداً والمشاركة متقدمة على الصعيد الإداري ، لكن الانفصال والسلبية كبيران إزاء النظام السياسي نفسه .قد يكون ذلك ناجماً في آن معاً عن التقليد البروسي في الخضوع للسلطة وعن المرارة المتولدة عن النظام الاشتراكي الوطني . في إيطاليا ، حالت قرون من الانقسام والنزاعات والطغيان المحلي ، دون تطور المشاركة وتطور مشاعر الولاء ، على السواء . والديموقراطية المسيحية تتعهد ثقافة رعائية للخضوع ، غير ملائمة كثيراً لعمل النظام الديموقراطي .

إلا أنه توجد عناصر مشاركة ، ضعيفة في كل الأحوال ، لدى المعارضين ، ولا سيما الشيوعيين . في المكسيك ، تعتبر الثقافة رعائية بصورة أساسية ، والمشاركة لا تتطور أبداً إلا على هذا الصعيد المحلي ، والخضوع إزاء السلطات الوطنية ضعيف ، والإعلام السياسي غير كافٍ . إن التباس ثورة 1910 يفسر التباعد بين اللغة والوقائع .

لقد وجه النقد إلى أعمال ألمون وفيربا من وجهات نظر عديدة . إن اللامبالاة إزاء خصوصيات البنى السياسية ، تجعل المقارنات وهمية وعبثية أحياناً . وإهمال كون المكسيك هي بلد حزب مهيمن جداً ، له سمة الحزب الوحيد تقريباً ، في حين أن البلدان الأخرى هي ديموقراطيات تعددية ، يعني نزع أي معنى عن قسم مهم من الاستقصاء . فاعتبار الحزب الجمهوري المكسيكي (P.R.I) كحزب يساري ، استناداً إلى خطابه وذكريات التأميمات ، يعني الجهل بالوضع . ووضع صورة عن الدمج المثالي في الثقافة السياسية الأميركية ، يعني تناسي عوامل النزاع الخطيرة التي ستتكشف في السنوات التالية وحتى في فترة الاستقصاء ، لم يكن ممكناً الحديث عن دمج السود .

وقد وجه مأخذ أخطر لتحقيق ألمون وفيربا ، يضع موضع التساؤل مفهوم الثقافة الوطنية نفسه ، التي تم إدراكها باعتبارها كلاً مستقلاً عن انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية . إن عدم المبالاة بفروقاتها ، الذي تتسم به أعمال ألمون وفيربا ، يهمل كون الفئات الاجتماعية من أمة واحدة ، تقيم علاقات مختلفة مع الثقافة الوطنية المفروضة من قبل الطبقة الحاكمة . ويقوم هذا النقد على أساس الوجود المؤكد لثقافات ثانوية مرتبطة بالطبقات ، وتسعى الطبقات الحاكمة إلى دمجها بثقافتها والثقافة الكلية وفرض هذه الأخيرة ، وأن تحقيق ألمون وفيربا بقي سطحياً لأنه يتجاهل الطبقات وثقافاتها الثانوية .

رغم ذلك ، إن وجود ثقافة وطنية تندمج فيها جزئياً الثقافات الثانوية للطبقات ، هو

أمر واقع ، وإن كان ذلك أمراً مؤسفاً . فللعامل الفرنسي قيم ومعتقدات ومعايير ونماذج من السلوك ، وأدوار مشتركة مع البورجوازي الفرنسي أو مع الفلاح الفرنسي ، يشكل مجموعها الثقافة الفرنسية التي تحدد الجماعة الفرنسية باعتبارها مجتمعاً كلياً ، وينبغي ألا ننسى التناقضات بين الثقافة والثقافات الثانوية للطبقات ، وجهود الطبقات الحاكمة لتضع في خدمتها الثقافة الكلية ، ونضال الطبقات المقهورة ضد هذه الهيمنة الثقافية التي تدعم المحافظة على الهيمنة المادية . ولكن ذلك ليس سوى وجه واحد للحقيقة ، في حين يتشكل الوجه الآخر من وجود ثقافة اجتماعية كلية ، تكبح نضال الطلقات وتعطيه شكله الملموس . إن عدم التقييم الصحيح للثقافات الوطنية هو أحد نقاط الضعف في علم الاجتماع الماركسي . على العكس ، إن إيضاح علاقاتها مع الطبقات المهيمنة وأثرها في المحافظة على الهيمنات يفتح أفاقاً جديدة في تحليل الثقافات ، كما سنرى فيما بعد .

المراجع

حول الثقافة العامة راجع :

A . L . KRŒBER et C . KLUCKHON , Culture: A Critical Review of Concepts and Definitions , Cambridge , 1951 ; E . SAPIR . Anthropologie . tr . fr . , 1967 ; A . KARDINER et E . PREBLE , Introduction à l'ethnologie , tr . fr . , 1966 ; A . KARDINER , L'individu dans la société , tr . fr . , 1969 ; C . CLUCKHOHN , Initiation à l'anthropologie , tr . fr . , Bruxelles ; C . LÉVI-STRAUSS , Anthropologie structurale , 1958 ; R . LINTON , Les fondements culturels de la personnalité , tr . fr . , 1959 ; Mikel DUFRENNE , La personnalité de base , 1963 ; E .E . EVANS-PRITCHARD , Anthropologie sociale , 1969 ; M . J . HERSKOVITZ , Les bases de l'anthropologie culturelle , 1967 ; P . SOROKIN , Society , Culture and Personality: Their Structure and Dynamics , New York , 1947 .

حول المعايير ، تراجع بصورة خاصة المؤلفات المكرسة للمعايير القانونية ، التي تطرح عادة القضايا على صعيد عام . من أجل مقاربة اجتماعية راجع :

M . et R . WEYL , La part du droit dans la réalité et dans l'action , 1968 ; H . LÉVY-BRUHL , Aspects sociologiques du droit , 1955 ; COLLOQUE DE STRASBOURG , Méthode sociologique et droit , 1958 ; G . GURVITCH , Eléments de sociologie juridique , 1940 ; N .S . TIMASHEFF , Introduction à la sociologie juridique , 1939 ; Colloque de Toulouse sur «Droit , économie et sociologie» , dans Archives de la Faculté de Droit de Toulouse , 1959 , t . VII ; VIII[e] CONGRÈS INTERNATIONAL DE SOCIOLOGIE , Sociologia del derecho , Mexico , 1957 : G . NIRCHIO , Introduzione alla sociologie giuridica et diritto , Milan , 1946 ; F .W . JERUSALEM , Sociologie des Rechts , t . I , 1925 ; E . EHRLICH , Grundlegung der Soziologie des Rechts , Munich , 2[e] éd . , 1929 .

علينا الرجوع كذلك الى مؤلفات أكثر قانونية ، قبل كل شيء إلى . . . .

F . GÉNY , Science et technique en droit privé positif , 4 vol . , 1914- 1924 ; L . DUGUIT , Traité de droit constitutionnel , 3e éd . , 1927 , t . I ; M . HAURIOU , Théorie de l'institution , dans Archives de philosophie du droit , 1930 ; nos 1 et 2 ; G . RIPERT , La règle morale dans les obligations civiles , 3e éd . , 1936) ; cf . aussi M . RÉGLADE , La coutume en droit public interne , 1919 , et les ouvrages plus généraux de L . JULLIOT DE LA MORANDIÈRE , P . EMEIN , H . LÉVY-BRUHL et G . SCELLE , Introduction à l'étude du droit , t . I , 1951 ; J . BRÊTHE DE LA GRESSAYE et M . LABORDE-LACOSTE , Introduction générale à l'étude du droit , 1947 ; C . du PASQUIER , Introduction à la théorie générale et à la philosophie du droit , Paris et Neuchâtel , 2e éd . , 1942 .

حول القيم راجع :

F . R .KLUCKHOHN et F .L . STRODTBECK ,Variations in Value Orientation , Evanston (Ill .) , 1961 ; G . MYRDAL , Value in social theory , Londres , 1958 ; L . R . WARD , Ethics and the social sciences , Notes-Dame (indiana) , 1959 ; E . DURKHEIM , Jugements de réalité et jugements de valeur , dans Rev . de Métaph . , 1911 , p . 437 (reproduit dans le recueil Solciologie et philosophie , 1924) ; F . ADLER , The values concept in sociology . dans Americ . Journal of Sociology , 1959 , p . 272 ; A . M . ROSE , Sociology and the study of valus , dans The British Journal of Sociology , 1956 , n° 1 ; B . M . ANDERSON , Social values , Boston , 1911 .

حول مفهوم القيمة بصورة عامة راجع :

J . PIAGET , Le jugement moral chez l'enfant , 1932 ; S . C . PEPPER , The sources of value , Califor . , 1958 ; A . STERN , La philosophie des valeurs , 2 vol . , 1936 ; R . LE SENNE , Obstacle et valeur , 1934 , et Qu'est-ce que la valeur? (dans le Bulletin de la Soc . franç . de Philos . , séances des 28 avril et 28 mai 1945) ; E . DUPRÉEL , Esquisse d'une philosophie des valeurs , 1939 ; D . PARODI , La conduite humaine et les valeurs idéales , 1939 ; R . RUYER , Le monde des valeurs , 1948 ; et les travaux du IXe Congrès intern . de Philosoph . (1937) et du IIIe Congrès des Sociétés philosoph . de Langue franç . (1947) .

حول مختلف الثقافات راجع أولاً :

G .ALMOND et S . VERBA , The civic cultures: Political attitudes and democracy in five nations , Princeton , 1963 , وهو محاولة تحليل مقارن لثقافات الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، على قاعدة الاستقصاءات (طرحت الأسئلة على 5000 فرد) ؛ وكذلك : R . BENEDICT , Echantillons de civilisations , 1950 ; G . GORER , Les Américains , 1949 .

بالنسبة لفرنسا راجع الكتاب المثير للجدل لـ :

R . MÉTRAUX et M . MEAD , Thèmes de culture de la France , 1957 , édité par l'Institut havrais de Sociologie des Peuples , et les ouvrages plus sérieux de L . BERNOT et R . BLANCARD , Nouville , un village français , 1953 ; L . WYLIE , Un village de Vaucluse , 1968 ; cf . aussi N . LEITES , Du malaise politique en France , 1958 .

توجد بعض الدراسات المفيدة والمراجع في عدد من

Bulletin international des Sciences sociales, sur les «Stéréotypes nationaux et compréhension internationale», n°3, 1951 ; dans H.C.S. DUIJKER et N.H. FRIJDA, National character and national stereotypes, Amsterdam, 1960 («trend report» et bibliographie), et dans O. KLINEBERG, Etats de tension et compréhension internationale, 1951.

حول دور التاريخ في تكوين الثقافات راجع :

R. RÉMOND, Les tempéraments nationaux, produits de l'histoire, dans la Revue économique, 1956, p. 439.

تظهر مفاهيم عرقية حول الثقافة في المدرسة الفرنسية المعاصرة عن « علم نفس الشعوب ». من جهة أولى، تبحث هذه المدرسة في العناصر الاجتماعية ـ الثقافية عن تفسير الخصائص النفسانية التي تعتقد أنها تصادفها لدى كل أمة : وهكذا فهي تستعمل مفاهيم « الشخصية الأساس » و« السلوكيات الوطنية العامة »، غالباً بطريقة تقريبية. ولكنها من جهة ثانية، تميل الى ربط الخصائص النفسانية بعناصر بيولوجية. وتعتبر استناداً إلى « السمات العرقية الخاصة »، الأمر غير المقبول بتاتاً، أن هيمنة مجموعة دم معينة في الأمة تؤدي الى هيمنة خاصية نفسانية معينة. وهكذا يمكن تفسير الديموقراطية في أوروبا بهيمنة فئة الدم أ، والدكتاتورية في أوروبا الوسطى بهيمنة فئة الدم ب ! ـ راجع :

G. HÉRAUD, L'Europe des ethnies, 1963 ; A. MIROGLIO, La psychologie des peuples, 1958, et les critiques de P. LAVIGNE dans Climats et sociétés, 1965.

II ـ التثقف

تهدف كل ثقافة إلى التوافق الجماعي، أي إلى قبول مجمل أعضاء الجماعة لمعايير وقيم تؤسس للأدوار ولنماذج السلوك. ومن النادر أن يكون التوافق كاملاً. وعندما يرفض الناس بكاملهم نظاماً ثقافياً، يمكننا أن نتساءل ما إذا كانوا حقاً أعضاء الجماعة المعنية، رغم أنهم ينتسبون إليها شكلياً. يكون الجواب سلبياً بالنسبة لعالم الاجتماع، حتى ولو كانت قوانين الجنسية تقرر خلاف ذلك. لكن الانفصام الكامل ليس في الغالب سوى ظاهري، هو كذلك. إن رفضاً معيناً يتحدى المعايير والقيم هو شكل من الاعتراف بنفوذها، مثلما هي وليمة الجمعة العظيمة تسبيح للألوهة. والكراهية هي شكل من أشكال الحب.

لكن الكثيرين من أعضاء جماعة معينة (المجتمع الكلي أو المجموعة) يرفضون قسماً من هذه المعايير والقيم مع قبولهم القسم الآخر، الأمر الذي يكفي لإقامة انتساب لا يتخلون عنه أبداً. إلى أين يمكن أن يصل مثل هذا الانحراف ؟ إن ذلك يختلف تبعاً لأنماط الثقافات، فبعضها يسمح ببعد كبير بالنسبة للمعايير التي تطرحها، أما البعض الآخر فلا

يسمح بذلك . أحياناً ، تكون المعايير نفسها غير محددة بطريقة جامدة ، ولكنها تنطوي على عدة خيارات ممكنة ، وعدة بدائل . حينئذ ، لا يعود الأمر ينطوي على انحراف ، أي ابتعاد عن معيار معيّن ، ولكن مجرد بدائل ، أي معايير تقدم مجموعة من نماذج السلوك للوضعية نفسها .

كل الثقافات تقبل عملياً درجة معينة من الانحراف وتقدم حداً أدنى من البدائل ، ولكن هذا الانحراف وهذه البدائل تقع في مستويات مختلفة جداً . يمكن أن نسمي الثقافة آحادية عندما تسمح بقليل من الانحراف وتنطوي على قليل من البدائل ، وتكون الثقافات الأخرى تعددية . مع ذلك ، تكون الأحادية والتعددية الحقيقيتان غالباً مختلفتين عن الآحادية والتعددية الظاهريتين.ثمة ثقافة معينة تقبل مزيداً من الانحراف وتقدم مزيداً من البدائل نظرياً وحسب ، وثمة ثقافة أخرى تكون في وضع معاكس . سنرى على سبيل المثال كيف تتوصل ثقافات تعددية إلى المحافظة على آحادية قوية نسبياً . وتعاني الثقافة الديموقراطية دوماً من صعوبة كبيرة في التوفيق بين احترام القيم المتناقضة معها ، الأمر الذي ترغمها مبادئها على القيام به ، وبين المحافظة على توافق جماعي لا بد منه لوجود الثقافة .

يقوم التوافق الجماعي ويحافظ عليه بعمليه التثقف التي يكون غرضها جعل أعضاء الجماعة يقبلون ويستبطنون المعايير والطرائق والقيم والأدوار . هكذا يكتسب كل واحد منهم « شخصية أساس » ، حسب تعبير كاردينر (Kardiner) ، تحددها الثقافة التي استبطنها.هذه الشخصية الأساس تكون بمثابة ركيزة للشخصيات الفردية ، التي تضيف هي نفسها ، عناصر إلى الشخصية الأساس ، أو ترفض بعض عناصر هذه الأخيرة في أطر الانحراف والبدائل المقبولة من النظام الثقافي المعني . يتطور التثقف في مرحلتين ، الأولى خلال السنوات السابقة لسن الرشد وهي الأكثف ، والثانية خلال السنوات التالية وهي أقل كثافة . تسمى الأولى غالباً « جعل الأولاد مجتمعيين » (Socialisation des enfants) ، رغم أن التعبير الفرنسي مثير للالتباس ، إذ ان كلمة «Socialisation» تدل كذلك على إقامة نظام اشتراكي . وسنطلق على المرحلة الثانية « التثقف الدائم » ، لأنها تطيل الفترة الأولى كما يطيل التأهيل الدائم التدرب المدرسي والجامعي .

سندرس هنا بصورة أساسية التثقف في المجتمعات الكلية ـ وحتى مجتمعات كلية حديثة ـ حيث يكون أفضل تنظيماً وحيث ينمو هكذا خلال مرحلتين . ثمة القليل من المجموعات التي تؤطر الناس طوال حياتهم ، سواء قبل سن الرشد أو بعده . الكنائس وحدها تقريباً تفعل ذلك ، بحيث أن المؤمنين لا ينفصلون عنها بعد الطفولة ، فهي إذن

بصورة عامة ، مرتبطة جداً بالمجتمع الكلي . يحصل التثقف في المجموعات بأساليب مشتقة بصورة عامة إلى حد ما من تلك التي تستعملها المجتمعات الكلية ، لكنها تكون مبسطة ومنعزلة .

أولاً : جعل الأولاد مجتمعيين

إن المعايير والقيم والأدوار ونماذج السلوك التي يشكل مجموعها المنظم ثقافة ، لا تنتقل بالوراثة . ومهما تغلغلت عميقاً في وعي الأفراد ، وأحياناً في أجسادهم (فالحركات ، والصوت ، واللباس ، وشكل الجسد تكون متأثرة بالعادات الثقافية) ، فهي لا تندرج في ما نحمله وراثياً ، فكل الصفات المكتسبة في مجرى المياه هي هكذا ، على عكس ما كان يعتقد ليسينكو (Lyssenko) . وبالتالي ، فإن انتقال العناصر الثقافية يحصل أساساً بواسطة تربية الأولاد ، في حين أن تعلم البالغين ليس له سوى صفة التعهد والإكمال والتصحيح .

أ ـ التثقف واللغة

تنتقل الثقافة بصورة أساسية بواسطة اللغة ، التي تعتبر الأداة الرئيسية لتطورها والمحافظة عليها . واللغة هي السمة المميزة الرئيسية للمجتمعات البشرية وللإنسان نفسه : وإذا كان ثمة لغة حيوانية ، فهي أقل تعقيداً وأقل كمالاً بما لا يقاس . إن المعايير والطرائق والقيم والجزاءات والأدوار ونماذج السلوك ، يتم تحديدها والتعبير عنها بواسطة الكلمات ، التي تحفظها وتجعلها تنتقل من إنسان إلى آخر ، ومن جيل إلى آخر . ومن المؤكد ، أن رموزاً أخرى وإشارات أخرى وأدوات وأغراضاً ورسوماً ولوحات وصروحاً وتماثيل ، تساهم كذلك في نقل الثقافة والمحافظة عليها . وبواسطتها نتوصل إلى التعرف على بعض عناصر الثقافات البائدة دون أن تترك أثاراً مكتوبة ومقروءة ، لكنها ليست سوى نتف . عندما غارت اللغة الهيروغليفية المصرية في الظلام خلال القرن الرابع الميلادي ، على أثر الاضطهاد المسيحي ، لم نعد نعرف بشكل كامل تقريباً إحدى أقوى الثقافات التي ظهرت في التاريخ وأطولها . ولكي نجدها مجدداً ، كان لا بد من أن يسمح شامبليون بقراءة تدوينات الهياكل والبردي من جديد .

لا تفسَّر حتى المرتكزات الأخرى للثقافة بشكل جيد إلا بواسطة الكلمات ، وبدونها يبقى معناها غامضاً ، ربما باستثناء الأغراض والآلات والأدوات التي يتم تعلم استخدامها بواسطة الحركة . إن الاعلام والبزات ومحابس الزواج وقوس النصر والأهرامات والكابيتول في واشنطن ووستمنستر ، الخ . ، هي بحاجة إلى اللغة لكي لا تكون غير مفهومة مثل

تماثيل جزيرة الفصح (îls de[*] Paques) أو لوحات لاسكو (Lascaux)[**] . وهي لا تسمح بتحديد معنى كل عنصر ثقافي وحسب ، وإنما بكشف الروابط التي تجمعها والتي تشكل منها نظاماً . ينبغي ألا نخدع بالتطور المعاصر للصورة من خلال السينما والتلفاز . فالصور المجردة نادرة ، إذ ان أغلبها ترافقها الكلمات التي تجعلها مفهومة . وحتى الأفلام الصامتة لها حواشٍ ، وبخاصة أن الصور التي تظهرها تستثير أخرى تم تفسير معناها لنا بواسطة اللغة .

إذا كانت الثقافة قد نشأت مع اللغة ، فقد أغنتها كثيراً الكتابة التي تسمح بالمحافظة على مجموعة أكبر وأكثر تعقيداً من المعايير والطرائق والقيم . فالنقل الشفهي يبقى محدوداً لأن كل شخص يملك طاقة محدودة من الحفظ . إذن ، لا يشمل انتقال العناصر الثقافية من فرد لآخر سوى مجموعة ضعيفة جداً . مما لا ريب فيه أنه يمكن تكليف بعض الاختصاصيين استيعاب ونقل العناصر الثقافية لقطاع خاص ، مثل : العرافين والكهنة والمشترعين والسحرة والأطباء والزارعين والحرفيين ، الخ . ، لكن لا يستطيع كل واحد منهم سوى تجميع ونشر عدد محدود نسبياً من المعلومات . إذن ينبغي أن تكون الثقافة الشفهية بسيطة نسبياً .

إن الخرافة التي تربط وتنقل بطريقة مصورة ورمزية مجموعة كاملة من العناصر الثقافية ، يمكن أن تكون أسلوباً مرتبطاً بالذاكرة يسمح بحفظ هذه المجموعة ونقلها ، كما بالنسبة إلى انعكاس فكرة متأثرة جداً بالسحر ، حيث يكون المرئي إشارة إلى ما هو غير مرئي ، وحيث يختلط المدنس بالمقدس بصورة حميمة . وفي كل الأحوال ، تشكل عنصراً متميّزاً لتنظيم الثقافات الشفهية ، في حين يمكن أن يحصل تنظيم الثقافات المكتوبة بطريقة أكثر عقلانية ، متخذة شكل الإيديولوجيات . مع ذلك ، علينا ألا ننسى أن الثقافات المكتوبة حافظت على الخرافات ونحن نصادفها حتى داخل الإيديولوجيات . فهي أكثر بكثير من مجرد أساليب مرتبطة بالذاكرة . ان لها على الأرجح ، مصادر غير واعية ، ساهم علم النفس التحليلي بإلقاء الضوء عليها ، دون الحديث عن نظريات جونغ (Jung) حول اللاواعي الجماعي الذي يعتبر ركيزة هذه الأنماط المثالية .

من جهة أخرى ، كشفت الألسنية أن اللغة هي مجمل منظم يملك بنى شكلية مستقلة

(*) جزيرة الفصح : تقع في المحيط الهادىء ، غرب التشيلي وضمن سيادتها ، تحتوي على تماثيل حجرية ضخمة ربما تعود إلى مواطنين من أصل بولينيزي .

(**) لاسكو هي مغارة في فرنسا تحتوي على رسوم ونقوش تعود إلى نحو 15000 سنة قبل المسيح .

عن معنى الكلمات ، وهذه البنى الشكلية تتحكم بالفكرة وبالاتصال . وهكذا فإنها تشكل عنصراً من عناصر الثقافة . ولا ترتبط الثقافة باللغة فقط لأنها تسمح بالمحافظة عليها عبر معاني الكلمات ، ولكن لأنها تساهم كذلك في إعطائها شكلاً وتركيبها في نظام من خلال البنية اللغوية . ومع ذلك ، ينبغي عدم الخلط بين نظام اللغة والنظام الثقافي ، فالأول هو عنصر من الثاني ، الذي يكون أكثر اتساعاً وأكثر تعقيداً .

مع الكتابة ، لا يعود حفظ الثقافة ونقلها يعرف مصاعب تقنية . فكل المكتسبات التقنية لجماعة ما ، يمكن أن تحفر على الحجر أو تكتب على البردي أو على الرقّ ، أو تطبع في الكتب ، وتشكل كلها نوعاً من الذاكرة الجماعية ، يمكن لكل واحد أن يلج إليها . إلا أن الدخول المباشر إليها كان مقتصراً طوال قرون ، على قلة صغيرة كانت تعرف القراءة . وأحياناً ، كان ثمة نخبة أضيق داخل هذه القلة يمكنها أن تعرف ما هو جوهري ، ففي مصر على سبيل المثال ، كانت الهيروغليفية تشكل كتابة مقدسة متميّزة عن الكتابة الدنيوية ، ومفهومة فقط من قبل الكهنة . وفي ثقافات أخرى ، كان هؤلاء وحدهم (أو نخبة أخرى) يستطيعون قراءة بعض الكتب . في شتى الأحوال ، يمكن للمجموعة التي لها حق الوصول إلى الثقافة المكتوبة أن تنشرها فيمابعد ، لدى الأعضاء الآخرين من الجماعة كلهم أوبعضهم ، دون أن تشلها حدود الذاكرة .

ب ـ العائلة ، المدرسة ، مجموعات السن

لم يلغ تطور الكتابة النقل الشفهي ، الذي بقي ذات أهمية أولية في جعل الأولاد مجتمعيين من خلال العائلة . وتبقى هذه الأخيرة مع المدرسة ومجموعات السن أحد الأدوات الرئيسية للنقل الثقافي ، رغم أن تأثيرها يتضاءل بقوة في المجتمعات المصنعة ، وهي بطبيعتها تنزع إلى المحافظة . فالأهل يميلون إلى نقل الثقافة التي تلقوها هم أنفسهم عن أهلهم إلى أبنائهم . إنهم يخضعون بالطبع لتأثير البيئة وتحولاتها التي تتعرض دوماً إلى التغيّر عبر الآليات التي سنصفها فيما بعد ، ولكنها لا تكفي بصورة عامة لمحو أثر التربية وللحؤول دون أن يكون التأثير العائلي محافظاً .

ينطوي هذا التأثير على قسط مهم من الظواهر اللاوعية . فقد بيّن التحليل النفسي أن الأهل يؤثرون أولاً على أولادهم خلال سنواتهم الأولى . إن عملية التكيف مع المجتمع تبدأ منذ الولادة ، عندما يكون صغير الإنسان أضعف جسدياً من صغير الثدييات الأخرى ، ولكنه أكثر تطوراً من الناحية الثقافية . وهذا التناقض الجسدي سيكون مصدر التضارب الأساسي في التطور النفسي البشري . وبما أن الولد يكون ارتباطه بأهله أشد وثوقاً

من أي حيوان فتي ، فإنه يكون متعلقاً بهم تعلقاً شديداً . إن الصفة الأولى تجعل منه الحيوان الأكثر اجتماعية ، أي الأكثر ارتباطاً بسلالته . تكون التبعية والعلاقات الاجتماعية محسوسة أولاً إزاء الأهل بشكل تكون معه العلاقات اللاحقة مبنية إلى حد ما على صور العلاقات الأهلية .

ثمة الكثير من نظريات التحليل النفسي قابلة للجدل ، سواء نظريات فرويد (Freud) أو اتباعه المتزمتين ، وسواء المعارضين . لكن التأثير المهم للعلاقات مع الأهل في السنوات الأولى بخصوص جعل الأولاد مجتمعين لا يقبل الجدل . فهو يلقي بثقله على تكوّن الثقافات كما يلقيها على عملية نقلها . لقد عرض جيرار ماندل (Gérard Mendel) في هذا الصدد أطروحة عظيمة ـ وغير قابلة للتحقق ـ ترى بأن الطفل يكون محكوماً على التوالي بصور الأمومة ثم بصور الأبوة قبل أن يكتسب هويته . هذا التطور الشخصي لكل فرد ينسخ التطور التاريخي للبشرية ، التي مرّت أولاً في مرحلة الثقافة « الأمومية » ، أي العصر الحجري القديم ، ثم دخلت في مرحلة الثقافة « الأبوية » مع تقدم الزراعة اعتباراً من العصر النيوليتي (العصر الحجري الأخير) .

لقد وصف الانتروبولوجيون ، دون الرجوع إلى التحليل النفسي ، التأثير الذي يتركه مثل هذا السلوك المحسوس للأهل إزاء الأولاد الصغار على المواقف الاجتماعية للناس والمعايير التي تنجم عن ذلك . وهكذا يفسر جوفري غورير (Geoffrey Gorer) تناوب حقب السلبية وحقب التفجر الكبير جداً في الشخصية الروسية بواسطة حياة الأطفال الرضع ، الذين تتركهم أمهاتهم الريفيات في البيت للذهاب إلى العمل بعد أن تقمطهم بشدة حتى لا يقوموا بحماقات ، وعند عودتهن ، يفككن قماطهم ، وينظفنهم ، ويعطينهم ليأكلوا ، ويداعبنهم في الحركة والفرح . هذا التناوب بين الجمود في الوحدة والفرح الكبير في الحركة ينطبع بقوة في الذاكرة اللاواعية ويتكرر هكذا في حياتهم المقبلة .

وينتهي آخرون إلى استنتاجات مماثلة من دراسة مقارنة للعلاقات بين الأم والطفل في الولايات المتحدة وفي رومانيا . تبدي الأم الأميركية مظاهر الحنان تجاه الطفل إذا تصرف بشكل جيد ، وتظهر له وجهاً قاسياً إذا تصرف بشكل سيء . وهكذا يدرك الولد أنه يستطيع التأثير على أمه والحصول على حبها بناء لسلوكه الحسن . فهو يكتسب شعوراً بالفعالية في الفعل وبالسيطرة على مصيره ، وبالتالي شعوراً بالتفاؤل . أما الأم الرومانية ، فعلى العكس ، تظهر عطفها على طفلها في كل الحالات ، سواء تصرف بشكل جيد أو بشكل سيء . وهذا يجعل الطفل يخرج بانطباع أن صفة الجيد أو السيء في أفعاله لا أهمية

لها ، حتى أنه يشعر بأنه إذا كان سلوكه جيداً فإنه يثير الانتباه أقل مما لو ارتكب حماقات ، مثيراً الاهتمام به . إن كون حنان أمه لا يرتبط بموقفه يجعله يعتقد أنه لا يستطيع التأثير في مصيره ويدفعه نحو القدرية . يمكننا مناقشة هذه التحليلات ، لكن يبقى من المفيد معرفتها .

لا ينبغي أن يجعلنا تأثير العائلة على التطور اللاواعي للأولاد ، نهمل أهميته على الفعل المجتمعي الواعي . فهو يعلم المعايير الأخلاقية الأساسية والآداب المعمول بها في المجتمع . إن الولد « الجيد التربية » هو الذي استفاد من تدرب صحيح في هذا الصدد . إنه ولد « جيد التثقف » في نطاق الحياة الخاصة ، والعلاقات بين الأهل والأولاد ، والزوج والزوجة ، والعلاقات مع سائر أفراد العائلة ، والرفاق ، والأصدقاء ، الخ . إنه كذلك ولد مطيع ، ليس فقط لأهله ، وإنما للسلطات القائمة ، وهذه العلاقة سيبنيها على صورة العلاقة مع الأهل إلى حد ما . كما يحصل انتقال القيم بصورة عامة تحت تأثير العائلة وتحت إشرافها .

تعتبر المدرسة الأداة الرئيسية الثانية لنقل الثقافات . وهي مؤسسة قائمة لهذا الهدف بالتحديد . إن « مجتمعاً دون مدرسة » ، كما يحلم بعض الفوضويين المعاصرين الجدد ، يكون مجتمعاً لا يحصل فيه نقل الثقافات إلا بواسطة الأهل ، إذا لم يكن بطريقة غامضة وجزئية . وفي هذا المجتمع سيشعر الناس على الأرجح بالاضطراب أكثر من شعورهم بالسعادة . إلا أن المدرسة ليست بالضرورة امتثالية على غرار العائلة في جعل الأولاد مجتمعيين . ففي البلدان الغربية ، نجدها تنزع حالياً إلى « إعادة انتاج نظام الانتاج » ، حسب التعبير الدارج . لكنها كانت في مجتمعات أخرى وفي فترات أخرى ، وسيلة لنشر الثقافة الجديدة ، التقدمية ، لكي تحل محل الثقافة التقليدية والمحافظة التي كانت تريد العائلات الاستمرار في فرضها . كانت المدرسة « المحرِّرة » في الجمهورة الفرنسية بداية القرن العشرين ، تريد أن تكون مدرسة «محرِّرة» مثل مدرسة سان جوست (Saint-Just) ، ومثل المدرسة الثورية الروسية بعد 1911 . سنرى هذا الموضوع فيما بعد ، عند درس الفعل الاجتماعي السياسي .

إذا كانت العائلة والمدرسة الوسيطين الثقافيين الأكبر ، أي الأداتين الأساسيتين اللتين يحصل بواسطتهما نقل الثقافات ، إلا أنهما ليستا الوحيدتين . إن قسطاً مهماً من عملية جعل الولد مجتمعياً يحصل خارج العائلة والمدرسة . أولاً ، ثمة عملية مجتمعية غامضة تتم عبر الاحتكاك بالبيئة والقرية والشارع والحي ؛ وبواسطة الكتب والصحف والمجلات

والرسوم المتحركة ؛ وبخاصة عبر السينما والتلفاز في عصرنا الحالي . ثمة أيضاً عملية مجتمعية عبر المجموعات العفوية مثل : زمر زملاء الدراسة أو رفاق الحي والقرية والمدرسة . تحتل هذه المجموعات مكاناً هاماً جداً في حياة الولد ، فهي تشكل جماعات حقيقية مستندة إلى معايير وقيم وأدوار خاصة .

إنها في آن معاً عوامل تثقف وعوائق للتثقيف بالنسبة للمجتمعات الكلية . وفي داخل هذه المجموعات ، ينقل الولد الأدوار التي تعلمها في العائلة أو المدرسة أو البيئة . وهو يلعب لعبة المجتمع بشكل من الأشكال ، عبر لعبة تم إدراكها هكذا وهي تكف في الوقت نفسه عن أن تكون لعبة . وغالباً ما تظهر مجموعات السن في أعين أعضائها بمثابة المجتمع الحقيقي الذي يعيشون فيه بطريقة صحيحة وصادقة ، باعتبار أن المدرسة والعائلة تتخذان صفة الفرض والتزييف والتظاهر . في أغلب الأحيان ، تتعايش الصفتان وتظهر مجموعات السن التباساً عميقاً . فالطفل يعرف أنه عليه أن يخرج من هذه الجماعة الدافئة والأخوية لمواجهة العالم ، تلك الجماعة التي تكون في آن واحد صحيحة لأنها معاشة بعمق أكثر من أي مجموعة أخرى ، وباطلة لأنها تقع في عالم غير راشد تنبغي مغادرته بالتأكيد في يوم آت قريب . تكون قيمة متناقضة مع ثقافة عالم الراشدين ؛ ولكنها تساعد بشكل من الأشكال في العبور نحوه ، وكأنها نوع من الطقس التدريبي .

مع ذلك ، ثمة بعض المجموعات التي ترفض بالكامل الاندماج في المجتمع الكلي وتنتصب في وجهه بتنمية ثقافة مضادة متناقضة جذرياً مع ثقافته . تلك على سبيل المثال مجموعات المراهقين المنحرفين ، وجماعات الهيبيين والخلايا المتطرفة من نمط عصابة بادر (Bader) ، الخ . إنهم يبقون بصورة عامة هامشيين جداً ، إلا في بعض الفترات الاستثنائية حيث يترجمون ضعف الثقافة القائمة وتبدلها . ويستعيد المجتمع الكلي الكثير من أعضائها نهائياً ، بعد أزمة الفرادة الصبيانية العنيفة بصورة خاصة . هذه الاستعادة الفردية أقل أهمية من الاستعادة الجماعية من قبل المجتمع الكلي لنزعة الأولاد نحو تشكيل مجموعات السن . وهو ينظم بنفسه مثل هذه المجموعات التي يؤطرها بشكل سري إلى حد ما : مجموعات الكشافة ، « رواد » الأحزاب السياسية ، الشبيبة الكاثوليكية أو البروتستنتية ، الخ . لمنظمات الفتوة هذه أهمية كبرى في مسيرة التثقف ، وتشهد على ذلك الصراعات التي تدور بشأنها بين الحكومات والكنائس والأحزاب السياسية ومجموعات الضغط والعائلات .

ج - المجتمعية السياسية

تطورت الدراسات حول المجتمعية السياسية للأولاد منذ 1959 ، عندما قدّم

هربرت هيمان (Herbert H. Hyman) أول محصلة للأعمال السابقة ، التي نمت من خلال فروع علمية متعددة : علم النفس ، علم الاجتماع ، التربية ، الخ . وهو يعتبر أن « الأفراد يتعلمون المواقف السياسية باكراً في حياتهم وبطريقة كاملة ، ثم يستمرون بإظهارها » . وهكذا لا يعود ممكناً تغيير السلوكيات السياسية لدى الراشدين ، ما عدا الحالات الاستثنائية . إذا كان هذا الزعم دقيقاً ، فهذا يعني أن المجتمعية السياسية للأولاد أهم من الدعاية لدى الراشدين ، وأن هذه الدعاية يمكن أن لا تحصل سوى على نتائج محدودة رغم الجهود المبذولة من أجلها من قبل الحكومات والأحزاب ومجموعات الضغط الخ .

وقد استمر عالم السياسة الأميركي دافيد إيستون (D. Easton) في النهج الذي اختطه هيمان ، وأجرى عدة استقصاءات بالتعاون مع علماء نفس أمثال هس (Hess) ثم دنيس (Dennis) . وهكذا وضع نموذجاً نظرياً للمجتمعية السياسية للأولاد . ويعتبر أنها تتم على أربع مراحل . في المرحلة الأولى يكون الطفل مرهفاً في المجال السياسي . يسمي إيستون هذه المرحلة « التسييس » . تتبعها مرحلة « التشخص » ، عندما يبدأ الطفل الاحتكاك بالنظام السياسي من خلال بعض أشكال السلطة . ثم تصبح هذه الأشكال غرضاً للأحكام القيمية ، عندما تدرك السلطة المشخصنة بطريقة مثالية ، سواء خيّرة أو سيئة ، الأمر الذي يحدد حب الطفل أو كرهه لها ؛ إنها مرحلة « الأمثلة » (idéalisation) . وأخيراً يمر الولد بمرحلة « المأسسة » (institutionnalisation) ، بدلاً من إدراك بعض الأشكال المنعزلة للسلطة السياسية فقط ، يدرك مجمل السلطات التي تشكلت في نظام .

هل من المؤكد أن المجتمعية تتبع هكذا نظاماً عقلانياً ، بتقدم الولد من البسيط إلى المعقد ، ومن إدراك شخص وحيد إلى فهم الكل ؟ هل أن « الأمثلة » والمواقف العاطفية مرتبطة بنمو الإدراك للظواهر السياسية ؟ لقد تم الاعتراض على هاتين النقطتين ، ولا سيما في الدراسات التي أجريت في فرنسا . ربما تكونان صحيحتين في الولايات المتحدة فقط ، علماً أن نموذج إيستون هو نموذج أميركي في الأساس . إن فكرة التدرب على النظام السياسي تحصل أولاً بواسطة التعرف على بعض الشخصيات الأساسية وإضفاء المثالية عليها ، والرئيس الذي يعتبر الشخص الرئيسي بينهم لا علاقة له بالاستقصاءات الجارية مع الأولاد الفرنسيين .

إن الاستقصاءات الرئيسية التي قام بها في باريس أنيك برشرون (Annick Percheron) ، وفي غرينوبل شارل روا (Charles Roig) ، تميل إلى البرهنة أولاً أن

التشخص ضعيف نسبياً . فحتى أيام الجنرال ديغول ، كان الأطفال الفرنسيون الذين يعرفون اسمه ليس لديهم عنه سوى رؤية مجردة . كان إدراكهم له كذلك أنه بعيد جداً ، دون التمكن من تمييز جذاب فعلي أو نفور فعلي نحوه . تبقى « الأمثلة » بالمعنى الايستوني ضعيفة جداً . وأخيراً ، بدا أن التشخص يقوى كلما كبر الأولاد الخاضعون للاستقصاء ، بدل أن يخلي المكان للمأسسة . كانت السلطة الرئاسية تبدو لهم أقوى بمقدار ما يكبرون في السن . من الصحيح أنهم كانوا حينذاك تحت حكم ديغول ، الذي كان يتمتع بنفوذ وسلطان شخصيين كبيرين . وفي نهاية الأمر ، كان الطفل الفرنسي يدرك السلطة السياسية على أنها « سلطة قوية ولكنها بعيدة ومجردة ، يلاحظ بصددها نوعاً من البعد عن الناس ونوعاً من الانفصال العاطفي » .

يربط أنيك برشرون (A. Percheron) وشارل روا (Ch. Roig) هذه الخصائص المتعلقة بجعل الأولاد الفرنسيين مجتمعيين بالثقافة الوطنية . وهما يستندان هنا إلى السمات التي ينسبها ميشال كروزييه (Michel Crozier) إلى هذه الثقافة . فقد أشار بالتحديد إلى « رغبة الفرنسيين بالسلطات البعيدة والغامضة » ، و« بحثهم عن قواعد غير شخصية تؤمن استقلال الجميع مع حماية كل واحد من تعسف هذه السلطات نفسها » . يبدو مرجحاً أن تشكل هذه السمات جزءاً من الثقافة الوطنية الفرنسية ، ولكن يبقى أن نعرف كيف يمكن أن توجد لدى أولاد ، يكون غرض المجتمعية بالتحديد قد نقلها إليهم . يدفعنا ذلك إلى وضع مفهوم المجتمعية السياسية موضع التساؤل . إذا كانت السمات التي ينسبها الأطفال الفرنسيون إلى السلطات السياسية ترتبط بنموذج الثقافة الوطنية ، فهذا يعني أن هذه الثقافة الوطنية نقلتها إليهم بالاجمال ، وأن المجتمعية السياسية ليست سوى مظهر من المجتمعية الاجمالية وليس غملية خاصة .

لقد جرت الدراسات السابقة بمقاربة سيكولوجية اجتماعية ، طرحت الأسئلة على الأولاد بسن الدراسة على قاعدة الاستفتاء (لائحة الأسئلة) . بينما تستخدم دراسات أخرى حول المجتمعية السياسية للأولاد مقاربات مختلفة ، أكثر سوسيولوجية . فبعضها يحلل الكتب المدرسية للبحث عن انتقال الإيديولوجيات الكامنة في الثقافة . وهكذا ، حدد كريستيان بودلو (Ch. Baudelot) وروجيه إستبليه (Roger Establet) في مؤلف لهما ملتزم جداً[5] ، شبكتين للتعليم في فرنسا : الشبكة « الابتدائية ـ المهنية » والشبكة « الثانوية ـ العليا » . وكلاهما لا ينقلان ثقافات مختلفة ، ولكن مستويين مختلفين من الثقافة

(5) Christian Baudelot et Roger Establet, L'école capitaliste, en France, 1971.

البورجوازية نفسها . أما تلك التي ترسخها الشبكة الابتدائية المهنية فهي صورة هزيلة ومبتذلة ومسطحة للثقافة التي ترسخها الشبكة « الثانوية ـ العليا » . ويعتبر المؤلفان أن « بروليتاريي الغد يصفعون بجسم ضعيف من الأفكار البورجوازية البسيطة من جهة أولى ؛ ومن جهة ثانية ، يتعلم بورجوازيو الغد سلسلة كاملة من التدريبات الخاصة ، لكي يصبحوا (في أدنى السلم الاجتماعي أو في أعلاه) مترجمين وممثلين أو مرتجلين للإيديولوجيا البورجوازية » .

وتذهب دراسات بورديو (Bourdieu) وباسورون (Passeron) حول البيئة المدرسية أبعد من ذلك بكثير . يعتقد المؤلفان أن تعلم العقيدة الإيديولوجية المباشر ـ كما يحللها بودلو وإستبليه ـ تبقى محدودة بصورة عامة لأن التربية تحيّد دوماً محتوى التعليم إلى حد ما . فالنظام التعليمي يمتلك استقلالاً نسبياً ، بفضل خلق هيئة مهنية متخصصة منحت احتكار الوظيفة التعليمية إلى حد كبير . لكن هذه الاستقلالية تسمح فقط بإخفاء كون النظام يخدم الاتجاه الاجتماعي المحافظ ، تحت مظاهر الحياد والموضوعية . وبما أن المعلمين يتحدرون من البورجوازية الصغيرة التي تتناقض في آن معاً مع الطبقات الشعبية ومع الطبقات المسيطرة ، فإنهم يجدون أنفسهم معدين سلفاً لخدمة النظام الثقافي البورجوازي ، ناكرين أمام أنفسهم وأمام الآخرين أنهم يفعلون ذلك . وإن تعلقهم المزدوج بحياد المدرسة وبالقيم الأساسية للثقافة البورجوازية يجعل منهم أفضل المساعدين لإعادة انتاج هذه الثقافة من خلال التعليم .

لا يحصل نقل الإيديولوجيا بطريقة مباشرة ، ولكن بترسيخ تصورات لا واعية من الفعل الذي يهيىء للتحرك باتجاه الإيديولوجيا . يقول بورديو وباسورون ، مقتبسين مقارنة من الألسنية ، ان المدرسة لا تعلم لغة ، وإنما قواعد مولدة لسلوكيات سياسية . وهكذا ، يمكن أن تؤدي إلى عدة آراء سياسية مختلفة ، لا بل متناقضة ، نجد خلفها تماثلاً من الناحية العملية . إذن ، يطلق هذان المؤلفان تسمية « العنف الرمزي » على ما تتوصل إليه من فرض للمدلولات ، وفرضها على أنها مشروعة ، بإخفاء علاقات القوة التي تقوم عليها قدرتها[6] . وحتى لو كنا لا نتفق تماماً مع التحليل الذي أجرياه حول النظام المدرسي ، يمكننا القبول بمفهوم العنف الرمزي الذي يساعد على تدقيق بعض وجوه الاندماج الثقافي ويسمح بالتحديد بإيضاح قضايا الشرعية والمعارضة ، التي ستعالج فيما بعد .

لا يمكننا إهمالها تماماً هنا . إن جعل الأولاد مجتمعين يهدف إلى نقل الثقافة القائمة ،

(6) Bourdieu et J.-C. Passeron, La reproduction, 1970.

ولا سيما القيم التي تقوم عليها السلطات والسلطة والتراتبية . تعني صفة الشرعية أن السلطة والسلطات والتراتبية تعتبر شرعية ـ أي متوافقة مع نظام القيم ـ من قبل القسم الأكبر من أعضاء جماعة معينة . فعلى سبيل المثال ، يكون الملك شرعياً إذا كان أغلب الرعايا يعتقدون أن الملكية هي النظام الشرعي وأن صاحب التاج هو الذي ينبغي أن يحمله استناداً إلى المعايير المقبولة من قبل الجماعة . سنعود لهذا المفهوم ، الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية للسلطة ، وسنقتصر هنا على تعريفه باختصار . هذا التعريف البسيط يجعلنا نفهم أن للتثقف السياسي بصورة أساسية هدف المحافظة على نظام الشرعية القائم .

لكن أنظمة الحكم الغربية الحديثة تظهر صفة خاصة بهذا الصدد ، التعددية هي أحد عناصر نظام شرعيتها . لكي تكون الديموقراطية شرعية ، بالنسبة لقيمها الخاصة ، يقتضي أن تقبل ببعض المعارضة لقيمها . فالديموقراطية دون معارضة ، الديموقراطية الأحادية ، ليست ديموقراطية . مع ذلك لا يمكن للمعارضة والتعددية أن تتجاوز حدوداً معينة ، وإلا لا يعود للشرعية من وجود ، عندما لا يعود ثمة قيم تشكل موضوع قبول عام تقريباً . هذا الموضوع سيدرس فيما بعد . مع ذلك ، تقتضي إثارته هنا ، لأن نظريات بورديو وباسورون تهدف إلى كيفية توافق الوحدة والتعددية في نظام ديموقراطي للقيم . إن تنوع الآراء الواعية يرتبط بتماثل الممارسات الأساسية ، الناجمة عن « القواعد المولدة » الثقافية التي يتم تعليمها بواسطة النظام المدرسي . سنعود للموضوع على صعيد التثقف المستمر .

ثانياً : التثقف المستمر

بات من المقبول حالياً أن التأهيل المستمر ينبغي أن يطبق على الراشدين من أجل إطالة التدرب التقني والعلمي الخاص بالسنوات الدراسية ، مدى الحياة . وعلى المنوال نفسه ، إن جعل الأولاد مجتمعيين يتبعه تثقف مستمر . والفكرة القائلة أن السلوكيات السياسية المكتسبة باكراً جداً لا تتغيّر في ما بعد أبداً ، أمر مشكوك فيه . فهي لا تتغيّر بمقدار ما تبقى ثقافة المجتمع المكتسبة أثناء الطفولة ثابتة وحيث يستمر الضغط على أعضاء المجموعة . إن وسائل التأطير والاتصالات الحديثة قادرة جداً إلى حد يسمح لها بالتأثير بقوة على الناس دون أن يدركوا ذلك ، في « عنف رمزي » أكثر فعالية من عنف النظام المدرسي .

سنركز دراسة التثقف المستمر على وجوهه السياسية ، عبر المواجهة بين نظامين متناقضين : نظام الدكتاتوريات من النمط الأحادي ، ونظام الديموقراطيات الغربية من

النمط التعددي . وكلاهما لا يتعلقان سوى بمجتمعات صناعية متقدمة . إذن ، لن ، ندرس التثقف المستمر في المجتمعات التقليدية . فهو يعمل فيها بأشكال مختلفة ، يمثل الدين في هذا الصدد دوراً رئيسياً . وبما أن المجتمعات التقليدية أقل حركة ، تصبح المحافظة لدى أعضائها على التثقف الذي تلقاه الأولاد أكثر سهولة ، لأن العالم الذي يحيا فيه الراشدون لا يختلف أبداً عن العوالم التي صورت لهم في سنواتهم الأولى . أما في المجتمعات الحديثة الأكثر حركة ، فإن تكيّف الثقافة مع الأشكال المتغيّرة باستمرار ، على الأقل ظاهرياً ، يجعل مكانة المجتمعية المستمرة أكثر أهمية .

إن التمييز بين التثقف الأحادي والتثقف التعددي لا يتطابق تماماً مع التمييز بين الثقافة الأحادية والثقافة التعددية ، الذي عرضنا له أعلاه (ص 98) . فهذه الأخيرة ترتكز إلى درجة الانحراف والبدائل التي تتسامح بها ثقافة معينة بالنسبة لمعاييرها الخاصة . بينما يتم تعريف تلك بطبيعة الوسائل المستخدمة لكي تتغلغل هذه المعايير وهذه القيم في أعضاء المجموعة . يكون التثقف آحادياً إذا كانت هذه الوسائل مركزة في نفس اليد ، التي تكون بصورة عامة يد السلطة القائمة (سيحدد مفهوم هذه السلطة فيما بعد) . ويكون التثقف تعددياً إذا نجم عن وسائل موزعة بين إيد متنوعة . لن ننسى أن ثقافة تعلن عن نفسها أنها تعددية يمكن أن تنتشر بواسطة التثقف الآحادي ، إذا كانت جديدة وكانت تصطدم بعناصر ثقافية قديمة . ذلك كان المفهوم اليعقوبي للارهاب الذي أرادوا بواسطته أن يرسخوا في الناس فضيلة المواطنية الضرورية للديموقراطية ؛ وذلك هو مفهوم الماركسية لدكتاتورية البروليتاريا ، ثمة من يشك بفعالية مثل هذه الأساليب بالنسبة لأغراضها ، معتبرين أن وسائل التثقف تطبع جزئياً محتوى الثقافة التي تنشرها .

أ ـ التثقف الآحادي

يعمل التثقف الآحادي حالياً في الأنظمة الشيوعية والأنظمة الغاشية أو المحافظة ففي الأنظمة الثانية يتطابق التثقف مع ثقافة آحادية حيث تكون درجة الانحراف والبدائل ضعيفة جداً . أما في الأولى ، فإنه يتطور في إطار من الثقافة التي تعلن أنها تعددية ، بما أنها تميل إلى إقامة ديموقراطية صحيحة ، لا تعود الحريات فيها شكلية وتصبح حقيقية ، فالديموقراطية والحرية تعتبران بمثابة القيم الأساسية ، تهدف جميع المعايير والطرائق إلى تشييدها . ولكنهم يعتقدون أن الديموقراط ية والحرية لا يمكن أن يتطورا إلا في مجتمع تخضع فيه وسائل الانتاج للملكية الجماعية ، وحيث تكون مرتكزات الرأسمالية قد دمرت ، وحيث تصبح عودتها مستحيلة . بالنسبة لهذه المعايير لا يعود أي انحراف مقبولاً وتصبح

البدائل ضعيفة . إذن ، إن ثقافة الديموقراطية التعددية هي ثقافة مجتمع المستقبل ، الذي لا يمكن أن يؤدي إليه سوى مجتمع انتقالي قائم على ثقافة آحادية تكون الثقافة الآحادية جامدة ، ولكنها تنطوي على التباس أساسي يضعفها .

ينزع نمط هذه الأنظمة كلاهما إلى احتكار وسائل التثقف ، التي ترتبط بفئتين رئيسيتين هما : تقنيات التأطير ووسائل الاتصال الجماهيرية . تقضي تقنيات التأطير بتطوير مجموعات منظمة يضم مجموعها المواطنين في حزمة من العلاقات يتم عبرها دمجهم في ثقافة المجتمع الكلي . ومن أشكال التأطير : الأحزاب والنقابات والجمعيات الوطنية والاتحادات النسائية وحركات الشبيبة والنوادي الرياضية أو الأدبية ومجموعات هواة السينما أو أصدقاء المسرح ومنظمات اللهو . كل واحدة من هذه المجموعات تحصر جزءاً من حياة الناس ، سامحة هكذا بتعليمهم العقيدة وبربطهم بالجماعة عبر تجربة معاشة . وهذا يسمح كذلك بمراقبتهم ، ولكن هذه الوظيفة ثانوية تماماً . فالمجموعات المنظمة تكون قبل كل شيء أدوات للتثقف . إن النزعة التعاونية العفوية لدى الشعوب الانكلو - ساكسونية نقلت هنا إلى إطار إقامته الدولة ، والانتماء إلى المجموعات المختلفة يبقى حراً ، حتى ولو أن ضغط البيئة والخوف (الحقيقي أو المفترض) من الجزاءات يضعف هذه الحرية .

إن بنية التنظيمات الحديثة تجعل النظام فعالاً جداً . لقد برهن تحليل الأحزاب كيف أن مضاعفة مجموعات الأساس ، التي تضم كل واحدة منها عدداً صغيراً من المنتسبين الذين يعرفون بعضهم جيداً بسبب قربهم الشديد وشراكتهم في العمل ، مضافاً إليها تمفصل تراتبية هذه المجموعات مع نظام من العلاقات العمودية ، كيف يسمح في آن واحد بتطوير تضامن قوي جداً والمحافظة على وحدة كبيرة جداً في الرؤية حول القواعد المطروحة من قبل الإدارة المركزية . سنعالج هذه الصورة فيما بعد . وتسمح بنى التنظيمات الأخرى بالحصول على نتائج مشابهة .

وفي شتى الأحوال ، تظهر المقارنة بين الأنظمة الشيوعية والأنظمة الغاشية أن فعالية هذه البنى ترتبط كذلك بالإيديولوجيا المعممة بواسطتها . إذا كانت الإيديولوجيا تشكل كلاً متماسكاً ودقيقاً وكاملاً ، وعلى الأخص متكيفاً مع القضايا المعاصرة ، مثل الإيديولوجيا الماركسية ، فإنها تشكل قاعدة أساسية للتماسك الداخلي في كل مجموعة ، وفي الوقت نفسه لخضوع الجميع إلى واحد من بينهم ، الحزب الوحيد ، حارس سلامة العقيدة والمعبر الرسمي عنها . في المقابل ، يؤمن الجهاز الإجمالي المتكوّن هكذا من كل هذه المجموعات وتناسقها حول الحزب ، نشر الإيديولوجيا لدى المواطنين وتغلغلها فيهم . إن فعالية التأطير

الجماعي الأقل شمولاً في الأنظمة المحافظة أو الفاشية تعود بجزء منها إلى كون إيديولوجيتها أكثر إيجازاً ، وأقل سهولة في قبولها بشكل مبادىء بسيطة ، وهي بصورة خاصة أقل انسجاماً مع بنى العالم المعاصر . مع ذلك ، يمكن التعويض عن هذا الضعف باللجوء إلى الأوهام التقليدية مثل : (الأمة والدم والعرف والعزة ، الخ .) .

إن احتكار المجموعات الخاصة من قبل القادة في المجتمعات العامة ـ ولا سيما الدولة ـ يكون أقل كمالاً في الأنظمة المحافظة والفاشية بسبب بنيتها الرأسمالية . وتشكل المؤسسات الخاصة نفسها تنظيمات تؤطر عدداً كبيراً من الناس خارج إشراف السلطات العامة . ويكون لتجمعات أصحاب المهن استقلال مماثل ، حتى ولو فرضت عليها الحكومة بنية رسمية تضعها نظرياً تحت إشرافها . فالاستقلال المالي للبورجوزاية يسمح لها بمساندة مجموعات أخرى لا تكون لديها الوسائل المادية للتحرك خارج الدولة في الأنظمة الاشتراكية : المدارس الخاصة ، الجمعيات العائلية ، الجامعات ، الخ . في هذه المجتمعات تلقى الكنائس كذلك المساندة ، وفي الوقت نفسه ، يعطيها سلطان الدين امكانات الاستقلال ـ أقل ، ولكن أحياناً أهم ـ في البلدان الاشتراكية .

تطبق الفوارق نفسها على وسائل الاتصالات الجماهيرية . في البلدان الاشتراكية تكون بكاملها بين أيدي السلطات العامة أو مجموعات خاصة تحت إشراف السلطات ، فالكتب والصحف والمسارح والسينما والإذاعة والتلفاز ترتبط كلها بالدولة أو بتنظيمات رسمية . أما في الأنظمة الفاشية ، فيكون قسم منها مؤسسات خاصة ، يملكها رأسماليون يسيطرون عليها . لكن هذه التعددية الظاهرية للمجموعات المنظمة أو لوسائل الاتصال لا تؤدي دوماً إلى تعددية حقيقية . وهنا نلامس أحد حدود التفكير لدى المنظرين المعاصرين لليبرالية الجديدة ، الخاص بتعددية مراكز القرار في الرأسمالية .

وبما أن الأغراض الجوهرية للرأسماليين تكمن في تحقيق الأرباح والمحافظة على النظام الذي يسمح لهم بذلك ، يمكنهم القبول بشكل كامل ، بالسيطرة التامة للدولة على المجموعات المنظمة وعلى وسائل الاتصالات . فلماذا القيام بمساندة المدارس الخاصة والجمعيات العائلية الخاصة والجامعات الخاصة ، وحتى الكنائس ، إذا كانت السلطات العامة تؤمن بشكل جيد انتشار الثقافة التي تنطوي على احترام الملكية والمؤسسة الحرة والفوائد التي تحصل عليها من ذلك ؟ يمكن أن يستخدم ذلك كتأمين مضاد في حالة ضعف النظام أو وسائل الضغط عليه ، ولكن إذا كان قوياً بما فيه الكفاية إلى حد فرض إلغاء هذه الأجهزة الخاصة وإذا كانت المحافظة عليها تنطوي عندها على المتاعب أكثر من الفوائد ،

فلا شيء جوهرياً يفرض الإبقاء عليها .

إن وضع ناشري الكتب والأسطوانات ومؤسسات الصحافة أو الإذاعة والتلفاز ، مختلف بعض الشيء في طرائقه ولكنه متشابه في الجوهر . يسعى الجميع قبل كل شيء إلى تحقيق الربح . من المؤكد أنها إذا كانت تستطيع نشر المؤلفات والأغاني والصحف الخاصة بالمعارضة ، أو أن تعطي هذه الأخيرة الكلام في الإذاعة والتلفاز ، فإنها تحقق نجاحاً مهماً وأرباحاً أكبر مما لو رضخت بطواعية إلى التوجيهات الحكومية . ولكنها لا تستطيع ذلك ، إلا إذا قبلت التعرض للسجن والحجز مؤسساتها . من الأفضل تحقيق أرباح أقل مع المحافظة على الحرية من عدم تحقيق الأرباح بالمرة وخسارة الحرية . وبالتالي ، يقبل رأسماليو النشر والصحافة والإذاعة والتلفاز بسهولة ، الالتزام بتوجيهات الدعاية الحكومية التي تتصرف بهم تصرفاً كاملاً كما لو كانت تؤمن هي نفسها نشر الكتب والصحف وتمتلك محطات الارسال . يبيِّن مثل المانيا الوطنية الاشتراكية (النازية) أن هذا الإشراف غير المباشر على وسائل الاتصالات الجماهيرية يؤمن آحادية صارمة بمقدار الإشراف المباشر عليها .

إن آحادية وسائل التثقف تحددها عوامل أخرى ، تنجم أساساً من صعوبة عزل أي بلد عن البلدان الأخرى عزلاً تاماً ، في الحقبة المعاصرة . فعلى الرغم من الاختلافات اللغوية ، يقيم السياح علاقات مع السكان المحليين وتظهر تصرفاتهم نفسها لهؤلاء وجود فوارق . وتغطي محطات الارسال الإذاعية إلى حد ما إقليم البلدان الآحادية ، التي لا تستطيع التشويش عليها جميعها . كما أن ضرورة بقاء التقنيين والعلماء والجامعيين على اتصال بالتقدم الذي تحقق في الخارج يفرض الحصول على مجلات وكتب وصحف تأتي من هناك . ويمكن أن يسمح استعمال الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات للبث التلفازي بأن يعم قريباً العالم بأسره ، الأمر الذي يجعل من انعزال أمة أو مجموعة من الأمم أكثر صعوبة (تجدر الإشارة مع ذلك إلى أن جميع الدول تقريباً ، حتى الديموقراطية منها ، تحاول منع نتائج هذا التطور التقني بواسطة تنظيمات قانونية مقيدة) . إذا كان يمكن للصين أن تبقى معزولة جداً حتى الآن ، فذلك ليس ممكناً بالنسبة للاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية في أوروبا (دول أوروبا الشرقية) واسبانيا والبرتغال واليونان .

مما لا ريب فيه ، أن تعددية معينة تنمو في أنظمة التثقف الآحادية . وعدد المستفيدين منها ضيقاً . ففي البلدان الشيوعية ، تستفيد منها فقط حلقة داخلية تتشكل بصورة خاصة من العلماء والتقنيين والجامعيين والكتّاب والفنانين ، الذين يرتبطون بمجملهم تقريباً بمفهوم

« أهل الفكر » . فيها تبرز حركات المعارضة ضد الملاحقات والاعتقالات التعسفية ، وفيها تكتب الاعتراضات الموجهة إلى السلطات الرسمية أو التقارير النقدية المرسلة إلى الخارج والمنشورة فيه ، وفيها تنشر المطبوعات السرية ويتم تداولها بواسطة الساميزدا (Samidzat)(*) وهكذا تسمح السلطات لنخبة ثقافية وعلمية معينة بالتمتع أكثر من غيرها بحرية يبدو أنها بحاجة إليها أكثر من غيرها لأنها تكافح أكثر من غيرها للحصول عليها . وعلى العكس ، لا يمارس العمال ومعهم الجماهير الشعبية سوى ضغط قليل في هذا الصدد ، إلا إذا كان مصيرهم المادي وعملهم النقابي موضوعي خلاف ، كما رأينا ذلك في بولندا عام 1971 .

يكون الوضع مشابهاً في البلدان الفاشية ، إلى حد أن بعضها ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الضغوطات العمالية ، لأن بنيتها الرأسمالية تخلق تناقضاً بين النظام والبروليتاريا حول المصالح المادية ، هذا التناقض الذي لا يعود موجوداً في البلدان الاشتراكية . وهكذا يمكن أن ينشأ تحالف ما بين شريحة من الجماهير الشعبية وأهل الفكر (l'intelligentsia) ، يجبر النظام على التضحية لتجنب الإخفاق ، أي ليكون أقل آحادية . وتقدم إسبانيا مثالاً بارزاً في هذا الصدد ، وهي تبرهن في الوقت نفسه أن مثل هذا التحالف يفترض أن يصبح التقدم الاقتصادي كافياً لأن تأخذ الطبقة العاملة أهمية معينة تعطيها وزناً معيناً . أما في البرتغال وفي اليونان ، حيث التصنيع أقل تقدماً ، فإن مثل هذا التحالف يمكن أن يعاق . ومن الصعوبة بمكان حصوله في البرازيل ، حيث التصنيع أقل تقدماً وكذلك حديث العهد ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الدكتاتورية .

إن تطور الدكتاتورية الغرانكية منذ عشرين عاماً ، يدفع إلى طرح قضية أخرى . لقد تضاءلت آحادية التثقف على مستوى أهل الفكر ، ولا سيما لأن مؤلفات أجنبية ذات ميول ليبرالية ، مرتبطة بدرجة معينة من التكون الثقافي ، تترجم الآن وتباع بحرية . لكنها لا تهم سوى شريحة صغيرة من المواطنين ، وذلك على غرار الصحف والمجلات والمؤلفات الأجنبية المتوافرة في كل مكان من البلاد . فالجماهير الشعبية تبقى مستبعدة تماماً عن هذه النزعة التحررية . وهكذا نصل إلى تعايش ثقافتين : الأولى تعددية ، على مستوى النخبة المثقفة ؛ والثانية آحادية ، على المستوى الشعبي . إن وضعاً كهذا أقل بعداً مما نعتقد عن وضع الأنظمة الديموقراطية .

(*) هي مجموعة الوسائل المستخدمة في الاتحاد السوفياتي لنشر وتوزيع المؤلفات الممنوعة من قبل الرقابة ، وذلك بصورة سرية .

لكن هذا التعايش يفترض أن الثقافة المنتشرة وسط الجماهير تبعدها بعداً كافياً عن التعددية ، لتضعها في منأى من عدوى الثقافة المنتشرة لدى النخبة . في هذا الصدد ، يكون الفرق كبيراً بين الثقافات الفاشية والثقافة الشيوعية . إن التباس هذه الأخيرة فيما يتعلق بالتعددية ، يسمح للذين ينتمون إليها بالاستناد عليها لإعلان مطاليبهم . إذا كانت الثقافة التعددية لأهل الفكر في الاتحاد السوفياتي ، أكثر عرضة للإساءة منها في اسبانيا ، ذلك أن الحاجة الملحة إلى التعددية يمكن أن تعتبر من أغراض الاشتراكية ومن النص نفسه لإعلان الحقوق والدستور السوفياتي . وإن خطر العدوى الذي تمثله التعددية يفسر بذل الجهود كافة لتضييق نطاقها ، بمعزل عن عوامل أخرى لها علاقة بالنزعة الاستبدادية الروسية التقليدية .

ب - التثقف التعددي

تعطي الأمم الغربية (الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، اليابان ، كندا ، أوستراليا ، زيلندا الجديدة) المثل عن التثقف المستمر ذي النمط التعددي ، وهي تبيّن في الوقت نفسه حدوده . فوسائل الاتصال الجماهيرية ليست مركزة في نفس اليد - يد السلطات العامة - ولكنها موزعة في عدد كبير من الأيدي : المؤسسات الرأسمالية ، النقابات ، الأحزاب ، السلطات الإقليمية ، المؤسسات العامة المستقلة ذاتياً (BBC ، الإذاعة البريطانية) ، الحكام . ينجم عن ذلك تنوع b ، ليس فقط في تقديم المعلومات ، وإنما في الإيديولوجيات الكامنة وراء هذا التقديم كذلك . فقارىء جريدة الأومانيتيه (L'Humanité) لا يتلقى الصورة نفسها عن العالم ، ولا المفهوم نفسه عن الحياة ، ولا نظام القيم نفسه ولا الثقافة نفسها التي يتلقاها قارىء جريدة الأرور (L'Aurore) أو الباريزيان ليبيريه (Parisien libéré) . وإذا افترضنا أن عملية جعل الأطفال مجتمعيين كانت موحدة من خلال المؤسسات المدرسية ، فإن تثقف الراشدين يكون تعددياً .

مع ذلك ، لا تؤدي وسائل الإعلام إلى تعددية التثقف إلا إذا ارتبطت ارتباطاً حقيقياً بثقافات مختلفة ، وليس بتنوعات سطحية للثقافة نفسها . إن حرية الصحف والإذاعات والتلفاز في أميركا إزاء الحكومة والإدارة والقضاة والسلطات المحلية والكونغرس ، لا تحول دون استناد الجميع إلى المخطط الثقافي نفسه ، باستثناء بعض الأوراق السرية النادرة أو بعض المجلات القليلة الانتشار . تعتبر الثقافة الغربية تعددية من الناحية النظرية ، كونها تقبل رسمياً كل الآراء وكل المعتقدات وكل الإيديولوجيات . ولكنها لا يمكن أن تكون ثقافة حقيقية إذا لم تتضمن مجموعة من المعايير والقيم المشتركة بين جميع الناس ، فتعدديتها تكون دوماً ضيقة .

إنها كبيرة في الولايات المتحدة ، من الناحية العملية ، حيث الانحراف ضعيف جداً بالنسبة لإيديولوجيا أساسية واحدة . يتناول التوافق العام هناك وفي آن واحد ، الليبرالية السياسية والرأسمالية وإجلال الأمة والموقف إزاء الدين (فيما عدا تنوع الشيع) ، الخ . وحرية معارضة السلطات القائمة كبيرة جداً ، لكن الامتثالية الثقافية كبيرة جداً هي كذلك . إلا أن نطاق التعددية يعتبر أكثر انفتاحاً في أوروبا الغربية ، إذ ان الإيديولوجيا الاشتراكية لها بعض النفوذ ، فالإيمان بالرأسمالية أضعف وأضيق رغم أنه يبقى مهيمناً جداً . ففي بعض البلدان النادرة فقط (فرنسا ، إيطاليا ، فنلندا) أدخل تعلق قسم من المواطنين بالإيديولوجيا الشيوعية المختلفة جداً عن الإيديولوجيا الليبرالية ، تعددية أكثر جذرية . إلا أنها تبقى مخففة كون الشيوعية القريبة متأثرة بالليبرالية.يظهر ذلك جلياً من تطور الحزب الشيوعي الإيطالي وحتى تطور الحزب الشيوعي الفرنسي .

إلا أنه ينبغي عدم المغالاة فيما يتعلق بالمكانة التي تحتلها الإيديولوجيا في النظام الثقافي . تكون هذه المكانة كبيرة عندما يتعلق الأمر بإحلال ثقافة جديدة محل ثقافة قائمة ، فالثقافة الجديدة لا يمكن أن تقوم إلا على عقلنة المعايير والقيم والأدوار التي تعتنقها حول بعض المبادىء الأساس التي تعطي تفسيراً للعالم وتبريراً للتحولات التي يراد إدخالها . ذلك بالضبط هو تعريف الإيديولوجيا . ولكن عندما تكون الثقافة قائمة منذ أمد طويل ، يكون لبنيتها التحتية الإيديولوجية أهمية أقل من جملة العادات والسلوكيات المعاشة ، التي تبتعد غالباً عن الإيديولوجيا التي ولّدتها . فهي لا تمحوها وحسب ، وإنما تساهم كذلك إلى حد ما في تغيير الإيديولوجيات المناقضة التي تعرض ثقافة مضادة . إن الاعتقاد مثلاً بأن الشيوعيين الفرنسيين والإيطاليين إذا وصلوا إلى السلطة ، حتى ولو كانوا متحررين من حركاتهم ، سيقيمون مجتمعاً مشابهاً للديموقراطيات الشعبية الشرقية ، أمر عبثي ، فهم متأثرون جداً بالثقافة الغربية والفرنسية ، وكذلك إيديولوجيتهم .

من المؤكد أن المجتمعات الليبرالية الحالية ليست غير مسيّسة ، كما أعتقد البعض في فرنسا خلال سنوات الستينات . لكنها تبدو إلى حد واسع تقريباً « غير مؤدلجة » (استعملت هذه الكلمة على سبيل السخرية أو كتمرين على اللفظ ، désidéologisé) . إن تنوع الإيديولوجيات لا يؤدي إذن إلا إلى تنوع ثقافي محدود جداً . ففيما يتعدى الثقافات الرسمية المعترف بها والمعلنة ، التي تكون تعددية إلى حد ما ، فإن وسائل الاتصال الحديثة والنظام الاقتصادي ، تفرض أكثر فأكثر تماثلاً ثقافياً كبيراً جداً . وهكذا تحتجز الجماهير الشعبية في نوع من الثقافة الثانوية الكامنة المتجانسة جداً والقوية جداً ، التي تقلل في الواقع من قيمة الثقافات الظاهرة ، غير المعاشة إلا من قبل عدد من الناس .

توجد في أساس هذه الثقافية الثانوية متطلبات الانتاج الحديث في النظام الرأسمالي . لم يعد المقصود صنع بضاعة قادرة على نيل إعجاب الزبائن الذين يختارون من بينها في إطار المنافسة الحرة ، تاركين لقوانين السوق أن تؤمن انتصار الصانع الأفضل ودمار الآخرين . وعلى افتراض أن هذه الآلية المثالية قد عملت في أي وقت ، إلا أنه لم يعد لها علاقة قط مع العمليات الحقيقية . فالمنتجات تصنع حالياً على نطاق واسع جداً ، الأمر الذي يسمح بتخفيض سعرها تخفيضاً كبيراً ورفع مستوى استهلاكها العام . يفترض ذلك تمركزاً قوياً جداً للمؤسسات ، بحيث تحل بعض المؤسسات الكبيرة جداً في وضع احتكار الأقلية محل المصانع والمخازن والمحلات العديدة المعروفة في الحقبة السابقة ، إلا في بعض القطاعات الضيقة جداً (الحرف والخدمات والمنتجات الكمالية) .

لم يعد للمنافسة نفس المعنى على هذا المستوى ، فإما أنها تقلصت بفعل الاتفاقات . وإما أنها تأخذ شكل المعركة الدعائية على نطاق واسع . وفي شتى الأحوال ، سواء كان ثمة منافسة أم لا ، فقد أصبحت الدعاية الوسيلة الأساسية لبيع انتاج معين ـ يقال حالياً تشجيع «Promouvoir» ـ. فهي ضرورية لتنشيط الاستهلاك بصورة مستمرة ، الأمر الذي يسمح بتشغيل جهاز الانتاج الضخم الذي يستند إليه البناء الاجتماعي بكامله ، وبالمحافظة على الأرباح التي تعتبر المحرك لهذه العملية ، إذا لم يكن تنميتها . إن أدوات الاتصال الجماهيرية (mass media) تسمح بفعل ذلك ، وهذا الفعل يصبح أكثر فأكثر وظيفتها الأساسية وسبب وجودها .

لم يعد الغرض الحقيقي للصحافة والإذاعة والتلفاز إعلام الناس ولا نقل دعاية حكومية إليهم . يمكن أن يكون ذلك غرض جريدة ما أو بث إذاعي أو تلفازي معيّن . لكن الغاية الرئيسية لجهاز تشكل من الصحف أو محطات الإذاعة والتلفاز هي بيع الحد الأقصى من المنتجات بفضل الإعلان الذي أصبح المصدر الأساسي لتمويلها (من 50٪ إلى 90٪ بالنسبة للصحافة غير المدعومة من حزب أو من الأموال العامة ، و100٪ بالنسبة لمحطات الإذاعة والتلفاز الخاصة) . إن ذلك بغرض الوصول قبل كل شيء إلى الحد الأقصى من القراء والمستمعين والمشاهدين ، لكي يتلقوا الرسائل الإعلانية . إذن ، ينبغي استبعاد كل ما يمكن يصدم أو يقسّم ، وكل ما يمكن أن يسبب ضيقاً أو يكون صعباً .

وهكذا فإن الامتثالية السياسية والاجتماعية والدينية ، والبحث عن المثير والرائع في الإعلام ، والألعاب الولادية والسهلة التي أصبح غي لوكس (Guy Lux) رمزها (لكن الأخرى ليست أقل ضعفاً ولا أقل ابتذالاً) ، والجرائم الجميلة والفتيات الجميلات ،

أصبحت كلها أحد أسس التثقف المستمر في الغرب . ويتشكل الأساس الثاني من الأناشيد اليومية حول مزيلات الرائحة الجسدية ، ومستحضرات غسيل الشعر ، وعلاجات النحافة ، ومساحيق الغسيل مع (ثم دون) مواد كيماوية ، والبرادات ، والحلوى الطبيعية أو الصناعية ، والترانزستور وأجهزة التلفاز والسيارات ، المتقاطعة مع الملحمة الدائمة للموضة النسائية ، المتجددة من أغنية إلى أغنية والتي أضيفت إليها الموضة الرجالية ، الممتدة هي كذلك من الثياب الخارجية إلى الثياب الداخلية ، من الرأس إلى الأقدام مروراً في ما بينهما .

إن الإعلانات التي هي الأرضية الثابتة الوحيدة في بريق الأخبار اليومية المقدمة بناء لدرجة المشاعر المفترض أن تثيرها ، دون أن تكون مترابطة فيما بينها وبالنظام الاجتماعي الذي تشكل ظواهر عارضة فيه ، هذه الإعلانات تصبح المحور الفكري للتثقف الذي يعتبر أنه وظيفتها الأساسية . ينجم عن ذلك أن الرابط الوحيد للثقافة المنقولة بهذه الطريقة هو الاستهلاك المكرر إلى ما لا نهاية ، والذي يفترض دخلاً متزايداً باستمرار ، يتطلب جهداً مستمراً في العمل والتكيف مع شروط المؤسسة ، في مناخ من الاستقرار السياسي والمالي الضروري للتوسع الاقتصادي . لقد نجح الإعلان في الديموقراطيات الصناعية ، أكثر مما نجحت الدعاية في الدكتاتوريات ، في فرض ثقافة جديدة ، تحتل مكان الثقافات التقليدية دون صدامات ولا نزاعات . وهذه الثقافة الجديدة تحظى بتوافق شبه عام ، لا تعكره قط اعتراضات بعض الهامشيين ضد « مجتمع الاستهلاك » علماً أنهم هم أيضاً يشاركون فيه في أغلب الأحيان .

مع ذلك ، ثمة شكل آخر من التثقف يتطور من خلال الكتب والمجلات والمعارض الفنية والعروض السينمائية للصالات المتخصصة والمؤتمرات والندوات والصحف من نمط جريد في اللوموند «Le Monde» أو نيويورك تايمز «New York Times» ، وبعض البرامج التلفزيونية في ساعات متأخرة ، الخ . فهي تثبت ثقافة متقدمة ومتطورة جداً إلى نخبة ضيقة نسبياً آخذة في التميّز عن الجماهير أكثر فأكثر . وهكذا تعود الديموقراطيات لتجد بشكل آخر الثقافتين اللتين عرفناهما في الأنظمة الاستبدادية . فثقافتها الشعبية متجانسة وهي لا تظهر فقط تعددية حقيقية رغم الإيديولوجيا الليبرالية . وهذه التعددية تظهر فقط على مستوى ثقافة « النخبة » ، حيث توجد فوارق مهمة . ويبدو أن النخبة أوسع في المديموقراطيات الغربية ، وتعدديتها أكبر ، وقلما تصطدم بمعارضة السلطة .

ثمة تعددية معينة تنمو مع ذلك على مستوى الثقافة الشعبية ، في المجتمعات الليبرالية ، حيث تمكنت إيديولوجيا معارضة حقاً للإيديولوجيا الرسمية من مد نفوذها إلى

أبعد من أهل الفكر والطبقات القائدة . والمثل الأبرز في هذا المجال هو مثل الشيوعية في فرنسا وإيطاليا . فمن خلال الحزب ، تتلقى النقابات وسائر التنظيمات المرتبطة به ، وكذلك شريحة من الطبقات الشعبية والوسطى ، ثقافة مختلفة جداً في مضمونها عن تلك التي تعممها الأجهزة الإعلانية الرأسمالية ، وأعلى كثيراً في مستواها الفكري . فهي أقرب من ثقافة النخبة التي تبثها المجموعة المتقدمة التي وصفناها سابقاً . هذا مع العلم ، أن تحليلات ألمون (Almond) وفيربا (Verba) قد بينت ، أنها أدت لدى الذين تلقوها ، في إيطاليا ، إلى سلوكيات أكثر تطابقاً مع معايير الثقافة الغربية وقيمها ، من سلوكيات المواطنين الآخرين . وبتعابير أخرى ، للشيوعيين موقف مدني (مواطني) أكثر صلة بتصورات الديموقراطية الليبرالية من الإيطاليين الآخرين . ولا يبدو الموقف مختلفاً كثيراً في فرنسا . ومثل هذه الظاهرة تستحق دراسة معمقة .

المراجع

حول جعل الأطفال مجتمعين راجع :

G . ROHEIM . Psychanalyse et anthropologie . 1967 ; R . BASTIDE , Sociologie et psychanalyse , 1972: L . MALSON , Les enfants sauvages , mythes et réalités , 1964 ; T . PARSONS , Family , Socialization and Interaction Process , Glencoë (Ill .) , 1955 ; H .H . HYMAN , Political Socialization: a Study in the Psytchlogy , Glencoç (Ill .) , 1959 ; D . EASTON et J .DENNIS , Children in the Political System , New York , 1969 ; F . GREENSTEIN , Children and Politics , New Haven , 1969 ; R . HESS et J . TORNEY , The development of political attitudes in children , Chicago , 1967 ; D . EASTON , The Child's Acquisition of Regime Norms: Political Efficay , American Polit . Sc . Review , 1967 , p . 25 ; J . PIAGET et A .M . WEIL , Le développement chez l'enfant de l'idée de patrie et des relations avec l'étranger , Bull . Internat . des Sc . sociales , 1961 , p . 605 et suiv . ; R .INGLEHART et P . ABRAMSON , The development of systemic support in four Western democracies , Comparative Political Studies , 1970 , p . 419 .

من المفيد الرجوع كذلك الى :

C.J .PIAGET , Le jugement et le raisonnement chez l'enfant , Neufchâtel , 1969 .

حول جعل الأطفال مجتمعين في فرنسا راجع :

P .BOURDIEU et J .-C . PASSERON , La reproduction , 1970 , et Les héritiers , 1964 ; C . BAUDELOT et R . ESTABLIT , L'école capitaliste en France , 1971 (deux critiques opposées de cet ouvrage ont été faites par M . AMIOT et J .-R . TREANTON , dans la Revue française de Sociologie , 1972 , p . 399- 436) ; C . ROIG et F . BILLON-GRAND , La socialisation politique des enfants , 1968 ; C . CHILAND , L'enfant de six ans et son avenir , 1970 ; J .-W . LAPIERRE et G . NOIZET , Recherche sur le civisme des jeunes à la fin de la IVe République . Aix-en-Provence , 1961 ; A . PERCHERON , La conception de l'autorité chez les enfants

français . Rev . franç . de Sc . polit . . 1971 , p . 103 et suiv . ; F . GREENSTEIN et TARROW . The study of French political socialization: toward the revocation of paradox , Worl Politics , 1968 , p . 95 .

حول التثقف المستمر :

L . ALTHUSER , Idéologies et appareils idéologiques d'Etat , La Pensée , juin 1970 , et la tentative de synthèse de M . DUVERGER , Janus: Les deux faces de l'Occident , 1972 .

حول الدعاية في الأنظمة الاحادية بصورة خاصة راجع :

J . ELLUL , Propagandes , 1962 ; J . DOMENACH , La propagande politique , 1950 ; S . TCHAKHOTINE , Le viol des foules par la propagande politique , 2e éd . , 1952 ; J .A . C . BROWN , Techniques of persuasion , Londres , 1963 ; H . EULAU , The behavioral persuasion in politics , 2e éd . , New York , 1962 ; L . FRASER , Propaganda , Londres , 1957 .

حول الاعلام في الأنظمة الليبرالية راجع :

J .-C . SERVAN SCHEREIBER Le pouvoir d'informer , 1972 ; R . CAYROL , La presse écrite et audio-visuelle , 1973 ; J KAYSER , Mort d'une liberté: technique et politique de l'information , 1955 ; R . CLAUSE Les nouvelles , Bruxelles , 1963 ; et l'ouvrage collectif Les techniques de diffusion dans la civilisation contemporaine (Chroniques sociales de France) , 1955 .

حول تجاوزات الاعلان راجع :

V . PACKARD , La persuasion clandestine , 1958 .

حول ثقافة الجماهير أي الثقافة التي تنشرها وسائل الاعلام ، راجع :

R . BARTHES , Mythologies , 1967 ; B . BOSENBERG et D . M . WHITE , Mass Culture , Glencoë , 1957 ; H .M . ENZENSBERGER , Culture ou mise en condition , 1965 ; E . MORIN , L'esprit du temps , 1961 ; M . MAC LUHAN , Pour comprendre les media , tr . fr . , 1968 .

القسم الثاني

البنى الاجتماعية

إن عبارة البنى شائعة في علم الاجتماع منذ أكثر من عشر سنوات . وقد كتب الانتروبولوجي كروبير (Krœbert) حول هذا الموضوع ما يلي : « إن مفهوم البنية ليس على الأرجح سوى تنازل مطابق لذوق العصر . . . أي شيء ـ شرط ألا يكون دون شكل تماماً ـ يملك بنية.هكذا يبدو أن تعبير البنية لا يضيف شيئاً على الإطلاق إلى ما في فكرنا عندما نستعمله ، سوى شيء مستحب يعجبنا »[1] . لكن النقد السابق قصير بعض الشيء ، أولاً : لأن عالم الاجتماع لا يمكن أن يتجاهل ذوق العصر ، الذي يترجم توجهاً معيناً للبحث . ثم لأن كروبير يأخذ عبارة « البنية » في معناها الشائع وإن نجاحها المعاصر الرئيسي يتعلق بمعنى آخر مختلف جداً ، المعنى الذي يعطيها إياه البنيويون . وإدراك الفرق بين هذين المعنيين لعبارة « البنية » يوضح المسيرة السوسيولوجية ويدققها .

إذا لم تكن ثمة إشارة مخالفة ، فإننا نأخذ كلمة « بنية » هنا بمعناها الشائع ، كما يفعل علم الأحياء . لقد كتب إتيان ولف (Etienne Wolff) في هذا الصدد بأنه لن يخطر ببال مجموعة من علماء الأحياء تنظيم ندوة حول معنى كلمة « بنية » مضيفاً : يكفي القول !ن هذه العبارة واضحة تماماً وبأنها غير قابلة للنقاش . وهي تحتفظ في مجالنا العلمي بمعناها الحرفي ، بمعناها العادي ، معناها الذي نصادفه في قاموس اللغة ، الطريقة التي بني بها بناء ما . ونجد أيضاً ما يلي : الطريقة التي رتبت بها أجزاء الكل فيما بينها ، بنية جسم ما . . . البنية هي مفهوم بسيط ، فهي ترتبط بشيء ما معطى ، ليس فقط بشيء عقلي . إن مفهوم البنية يتعلق بمفهوم التنظيم بفارق بسيط »[2] .

---

(1) وردت في : Claude Levi-Strauss, Anthropologie structurale, 1958, P. 304.

(2) Dans le livre collectif sons la direction de Roger Bastide, Sens et usages du mot «structure» dans les sciences humaines et sociales, La Haye, 1962.

إلا أننا سنميّز في هذا الكتاب بين البنية والتنظيم ، مستخدمين الكلمة الثانية بصيغة الجمع . تعتبر البنية الاجتماعية بالنسبة لنا ، ترتيب أجزاء الجماعة فيما بينها (المجتمع الكلي أو المجموعة) مثل : بنية الجسم . وستحتل التنظيمات مكاناً كبيراً بين هذه الأجزاء ، باعتبارها ترتيبات للدور المتعلق بفئة من أعضاء الجماعة ومستندة إلى جوهر مادي (أنظمة ، تجهيزات تقنية ، مكاتب ، الخ .) . إن التنظيمات هي عناصر البنية الاجتماعية ، التي تتشكل عناصرها الأخرى من المراتب وظواهر السلطة .

يستخدم البنيويون عبارة « البنية» في معنى آخر ، ليس مشتقاً من علم الأحياء وإنما من الألسنية . فعلى أثر فردينان دو سوسور (Ferdinand de Saussure) ـ الذي نشرت محاضراته «Cours de linguistique générale» عام 1916 ، بعد وفاته ، ويؤكد فيها أن اللغة هي نظام ينبغي أن تعتبر جميع عناصره في آن واحد بمثابة كلٍ ـ طور جاكوبسون (R. Jakobson) وتروبتزكوا (N. Troubetzkoi) ما سمي « الألسنية البنيوية » . ونقل شتراوس (Claude Levi-Strauss) هذا المنهج إلى تحليل المجتمعات ، عندما أنشأ ما سماه هو بنفسه « الانتروبولوجيا البنيوية » . فعندما درس نظم القرابة ، اعتبرها وكأنها ممثلة لبنية معادلة لبنية اللغة ، التي تقوم على تركيب رياضي يسمح بفهم مجمل الأوضاع . لكن البنية التي يبحث عنها ليست الترتيب الملموس والوصفي ، كما يمكن تعريفه بواسطة الملاحظة ، فهي تشكل بالأحرى نموذجاً نظرياً مبنياً من قبل الباحث لكي تصبح الوقائع الملاحظة مفهومة ، مثل آلية غير واعية متخفية وراء الظواهر الواعية[3] .

لا يخلو مثل هذا التصور من الالتباس . إذا شددنا على السمة الكامنة للنموذج في الحقيقة ، فإننا نقترب من المفهوم التقليدي للبنية.يقتضي فقط البحث عن البنية الحقيقية خلف البنية الظاهرة ، كما يفعل المحلل النفساني الذي يفتش عن الدوافع اللاواعية خلف السلوكيات الواعية . وعلى العكس ، إذا أشرنا إلى السمة النظرية للنموذج ، تصبح البنية شكلاً مجرداً تماماً يسمح بجعل الواقع مفهوماً ، ولكن بعيداً جداً عن ترتيبه المحسوس . ليس ثمة تناقض بين المدلولين ، إذ ان الأشكال التي تجعل الواقع الحقيقي مفهوماً وتؤثر فيه ، لها بالضرورة صلة معينة به . إننا نصادف هنا نقاشاً أساسياً يتعلق بمنهج علم الاجتماع ، سبق وأوردناه . يبدو أنه لا يمكن حسمه أبداً ، والأمر الجوهري هو أن نأخذه بعين الاعتبار .

---

(3) حول مفهوم البنيوية راجع : R. Boudon, Aquoi sert la notion de structure?, 1968, et la bibliographie sur le structuralisme de la P. 405.

الفصل الثالث

المراتب والسلطات

إن العنصر الأول للبنية الاجتماعية هو التفاوت . وهو يظهر بشكلين مختلفين جداً هما : التفاوت الفردي بين الزعماء أو الرؤساء وأعضاء المجموعة ، والتفاوت الاجتماعي بين الطبقات أو الفئات . لا تعرف المجتمعات الحيوانية التفاوت الأول.يتحدثون على أية حال عن مجتمعات الفقريات العليا ، وهي الوحيدة التي يمكن مقارنتها بشكل ما بالمجتمعات الإنسانية . ففي كثير منها ، نجد المراتب الشخصية الصارمة إلى حد ما : الرقم 1 له سلطة على الجميع ، والرقم 2 له سلطة على الجميع دون الرقم 1 ، والرقم 3 له سلطة على الجميع دون الرقم 1 و2 ، الخ . وتعبّر هذه « السلطة » عن نفسها بمحل خاص في المكان فلدى بعض الديوك ، يحتل الرقم 1 قمة المجثم ، والرقم 2 مكاناً أدنى ، وهكذا دواليك . وعند بعض الأسماك ، يحتل الرقم 1 حيزاً محدداً من الحوض ، أكبر بكثير من حيّز الآخرين . تعطي السلطة كذلك حقاً أولياً في الغذاء . وأحياناً ، تنطوي على امتيازات جنسية ، فالرقم 1 تتوفر له أعداد أكبر من الإناث مما يتوفر للآخرين . ويمكن أن تنطوي كذلك على حق « العقاب » ، فالرقم 1 يمكن أن يضرب الآخرين دون أن يضربوه بالمثل ، والرقم 2 يمكن أن يفعل الشيء نفسه إلا فيما يتعلق بالرقم 1 ، الخ .

ونجد خصائص مماثلة في المراتب البشرية : المقام ، الثروة ، النساء ، وإمكانية إشعار الآخرين بالتفوق عليهم هي الوجوه الأساسية للتفاوت . لكن التفاوت عند الحيوانات يبقى شخصياً محضاً . فسلالة الرقم واحد لا تخلف والدها في هذا المركز السامي ، الذي يكون موضع نزاع دوماً . أما في المجتمعات البشرية فعلى العكس ، تنجم حالات التفاوت الفردية عن حالات التفاوت الجماعية إلى حد ما . فالناس الموجودون في أعلى السلم يصلون إلى هناك جزئياً لأن أهلهم كانوا هم أنفسهم في أعلى السلم . وهم ينجحون بصورة عامة في إبقاء أبنائهم في أعلى السلم أو في الحؤول دون نزولهم كثيراً إلى

الأدنى . وعلى العكس ، يجد الناس الذين يقع أهلهم في أسفل السلم الاجتماعي ، صعوبة أكبر بكثير ، في التوصل إلى وضع متقدم . هكذا تتشكل الطبقات أو الفئات ، أي المراتب الوراثية .

I ـ السلطة والحكام

سندرس أولاً حالات التفاوت الفردية ، التي تتلخص كلها في التحليل الأخير بالامكانية التي يتمتع بها إنسان ما على إلزام شخص آخر بأن يفعل أمراً معيناً أو لا يفعله . فالشرطي يلزم سائق السيارة بالسير أو بالتوقف ، والمالك يلزم الآخرين باحترام ملكيته ، وصاحب العمل يلزم العامل باتباع توجيهاته ، والضابط يلزم الجندي بإجراء التمرين ، والثري يلزم الفقراء بحرمان أنفسهم لمصلحته بواسطة لعبة المال ، والزبون يلزم المومس بالرضوخ لرغباته ، الخ . تصادف حالات التفاوت الفردية في كل المجموعات البشرية ، سواء تعلق الأمر بالمجتمعات الكلية أو بالمجموعات المختلفة : تفاوت الأهل والأولاد في العائلة ، الرئيس (أو الرؤساء) والأعضاء في القبائل ، الإقطاعي ورجاله في الإقطاعية ، الحكام ومساعديهم بالنسبة للمواطنين في الدولة الحديثة ، القادة والأعضاء في الأحزاب والجمعيات ، أصحاب العمل والمستخدمين أو العمال في المؤسسة . إن الجماعات التي تريد أن تتسم بأكبر قدر من المساواة يكون لها دوماً زعيم واقعي واحد أو أكثر ، كما نرى ذلك في المجموعات المصطنعة .

أولاً : التفاوت والسلطة

لكي نحدد مفهوم السلطة ، يمكننا الانطلاق من فكرة النفوذ كما يستعملها علماء الاجتماع وعلماء السياسة الأميركيون . ثمة تعريف جيد هو تعريف روبير داهل (Robert Dahl) الذي يعتبر النفوذ « علاقة بين فاعلين يتمكن بواسطتها أحدهم من دفع الآخرين إلى التصرف بطريقة مختلفة عما كانوا قد يفعلونه دون هذه العلاقة »[1] .

في هذا المعنى ، يكون النفوذ مرادفاً للتفاوت.إن كون أ يدفع ب للتحرك بشكل مغاير لما كان قد يفعله دون هذا التدخل يظهر أن أ أقدر من ب . ويقوم ذلك على قدرة واقعية وتفاوت واقعي . وليس مهماً أن يكون الأول مساوياً للثاني من الناحية القانونية.المهم هو أن هذه المساواة ليست موجودة في الممارسة ، طالما أن الثاني يخضع للأول . وهنا يتكرس التفاوت الواقعي رغم المساواة القانونية . ويحصل العكس عندما لا يتوصل الرئيس ،

---

(1) R. Dahl, L'analyse politique contemporaine, tr. fr. 1973, P. 53

الأعلى قانونياً ، إلى دفع مرؤوسيه لطاعته . فيما يلي من هذا البحث ، سنستخدم غالباً « النفوذ » و« القدرة » كمرادفين ، مستخدمين في أغلب الأحيان التعبير الأخير الذي يدل بالنسبة لنا على صفة من يستطيع دفع شخص أو أكثر إلى التصرف بشكل مغاير لما كان سيفعله دون هذا التدخل .

يتخذ النفوذ ـ أو القدرة ـ أشكالاً متنوعة جداً : وقد عدد روبير داهل 14000 حالة ! وهي تستند إلى عوامل مختلفة : القوة المادية ، وإمكانية انزال العقوبات ، والثروة ، والمكانة ، والمودة ، والمعايير والقيم ، الخ . لن ندخل هنا في تحليل هذه الأشكال وهذه العوامل ، إلا لنميّز نمطاً خاصاً من النفوذ الذي هو السلطة عن غيره من الأنماط . يعرّفه المؤلفون الأميركيون بأنه الإكراه بصورة عامة ، الذي يفهم بمعنى الإمكانية على إنزال الجزاء القادر على إخضاع إرادة الذين يتهددهم هذا الجزاء . وهكذا يقول داهل (Dahl) عن السلطة بأنها « حالة خاصة من النفوذ تنطوي على خسائر قاسية بالنسبة لمن يرفض الامتثال »[2] . ويعبر لاسويل (Lasswell) وكابلان (Kaplan) عن الشيء نفسه تقريباً بتعابير مختلفة : « إن التهديد بالعقوبات هو الذي يفرق السلطة عن النفوذ بصورة عامة . فالسلطة تشكل حالة خاصة من ممارسة النفوذ . نقصد بذلك العملية التي تؤثر في سياسات الآخرين بواسطة التهديد أو الاستخدام العقلي للحرمان القاسي إثر عدم الامتثال للسياسات المقررة »[3] . سنستخدم في هذا الكتاب ، عبارة « السلطة » في معنى مختلف تماماً . يبدو لنا أن شكل النفوذ (أو القدرة) الذي يسميه داهل ولا سويل وكابلان سلطة يمكن أن يسمى بشكل أدق « الإكراه » ، ولجوء السلطة إليه أمر لا يقبل النقاش . ولكنها نادراً ما تلجأ إليه في الواقع ، والخوف من العقوبة لا يمثل سوى دور استثنائي في طاعة السلطة . تقتضي هنا الإشارة إلى مقارنة تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) ، الذي يعتبر أن الإكراه هو بالنسبة للسلطة مثلما هو الذهب بالنسبة للنقد . فلا يتم اللجوء إلى المعيار المعدني إلا في الأزمات ، إذ ان قيمة النقد تستند عادة إلى أسس أخرى ، منها الثقة كأساس رئيسي . كما أن السلطة لا تلجأ إلى الإكراه إلا في حالات استثنائية ، فهي تستند في الحياة اليومية إلى أسس مختلفة جداً . عندما اعتمد لاسويل وكابلان على لوك (Locke) ، الذي يسمي السلطة السياسية بأنها « حق التشريع ، والحكم بالإعدام ، وبالتالي تطبيق عقوبات صغيرة » ، فقد نسيا القسم الأول من التعريف ، الأهم من القسم الثاني : فكلمتا

---

(2) R. Dahl, L'analyse politique contemporaine, tr. fr. 1973, P.84.

(3) D. Lasswell et A. Kaplan, Power and society, NewYork, 1950, P. 74.

« الحق » و« التشريع » جوهريتان لتعريف السلطة .

نطلق هنا اسم « السلطة » على ما يسميه الآخرون « سلطاناً » . والسلطة هي هذا الشكل من النفوذ (أو القدرة) الذي تقيمه معايير معتقدات وقيم المجتمع الذي تمارس فيه . ويستند وجودها إلى كون المجموعات الاجتماعية كافة تقبل صراحة أو ضمناً رؤساء وحكاماً وقادة ـ ليس مهماً كثيراً الاسم الرسمي ـ يتم الاعتراف لهم بحق إعطاء الأوامر إلى أعضاء المجموعة الآخرين لدفعهم إلى عمل ما لم يكونوا ليفعلوه دون ذلك . يرضخ أعضاء المجموعة لهذا النفوذ لأنهم يعتبرونه شرعياً ، أي مطابقاً لنظام معايير المجتمع وقيمه . هكذا تكون السلطة نفوذاً (أو قدرة) شرعية ، أما أشكال النفوذ الأخرى فليس لها هذه الصفة . في شتى الأحوال ، سنرى أن التمييز ليس بهذه البساطة ، وأنه ثمة أوضاع وسيطة .

أ ـ علاقات المساواة وعلاقات التفاوت

إذا كانت العائلة هي الجماعة الأولى ، الأمر الذي يبقى فرضياً على صعيد التاريخ الإنساني ، ولكنه مؤكد على صعيد تطور كل إنسان ، فإن العلاقات القائمة على التفاوت تسبق علاقات المساواة . إن العائلة هي نموذج للتفاوت . فسلطان الأهل يكون محسوساً منذ السنوات الأولى ومتغلغلاً بقوة . ويكون سلطان الأعمام والأجداد والأشخاص الآخرين من الأجيال السابقة أقل ، لكنه غير قابل للنقاش كثيراً . فبالنسبة للأولاد البكر ، الأقوى والأكثر تقدماً ، يشعر الأخوة الأصغر كذلك بأنهم أدنى من هؤلاء . كما أن اختلاف الجنس ، الأكيد من الناحية الطبيعية والذي تدعمه الثقافة ، ينطوي على التفاوت.يتجلى ذلك بصورة عامة في تفوّق الرجل ، الأقوى جسدياً ؛ وأحياناً في السيطرة على المرأة ، الولود التي تؤمن استمرار النوع ، والإلهة ـ الأم التي نميل ميلاً طبيعياً إلى تكريمها ، والحبيبة التي تثير أشد الرغبات .

تظهر المساواة فيما يتعدى العائلات ، في العلاقات بين أفراد العائلات المختلفة التي يكون لكل منها النظام نفسه بين أرباب الأسر ، وبين السيدات ، وبين الأعضاء من نفس فئة السن . وكذلك بين العائلات أو الأنساب المعتبرة مجموعات تتعامل تعامل الند للند . إن الثأر هو على الأرجح أحد الأشكال الأولى للمساواة الصارمة ، إذ ان عائلة المعتدي على شخص آخر من عائلة أخرى ، يمكن أن تلقى قصاصاً مساوياً من عائلة المعتدى عليه . فقاعدة « العين بالعين والسن بالسن » هي تعبير عنيف ولكنها تعبير دقيق عن المساواة ، التي تمارس بين الأفراد أو المجموعات . واستبدال التعويض الجسدي بالتعويض المادي نقل

هذه المساواة إلى الحقوق الحديثة . والأصول المعقدة للمصالحة والتسوية والتوفيق والوساطة التي نجدها في المجتمعات القديمة ، هي كذلك تطبيقات لآلية مساواتية . إلا أنها تميل إلى خلق نوع من السلطة غير المساواتية ، لمصلحة الوسطاء والمصلحين ، فهم يكونون أولاً وكلاء الفرقاء ، يساعدونهم فقط على التفاهم ، ثم يصبحون شيئاً فشيئاً حكاماً ، ثم قضاة ، أي سلطات عامة مكلفة بفرض التسويات والجزاءات .

تتطور بين العائلات والأنساب والعشائر والقبائل ، أشكال أخرى من علاقات المساواة غير تلك المرتبطة بالتعويض عن الخسائر . إن ضرورة التفاهم على توزيع الأموال والمكاسب المشتركة بالضرورة تؤدي إلى اكتشاف طرق شبيهة تقريباً بالاتفاقات والمعاهدات المعروفة في القانون الدولي الحالي ، والتي تشبهها كذلك آليات التوفيق والتحكيم السابقة . تشكل الاتفاقات بين قرى البربر الواقعة في نفس الوادي ، لاستعمال المياه للري ، أمثلة جيدة في هذا الصدد . نصادف مثيلاً لها في حضارات وعصور وبيئات مختلفة جداً . ربما كان بإمكاننا في هذا المجال تعريف نماذج بنائية ذات قواعد ، مماثلة لتلك التي أقامها ليفي شتراوس لبنى القرابة .

تكشف هذه الأخيرة عن طرائق تعاقدية بين العائلات والأنساب والعشائر ، الخ . ، لتنظيم « انتقال النساء » ، المرتبط هو نفسه بواسطة آليات البائنة أو شراء الزوجة بانتقال الأموال . تفسح هذه الأخيرة في المجال ، بمعزل عن روابط القرابة والمصاهرة ، لعلاقات مساواة أخرى ، لا تكف عن التطور مع نمو الانتاج . فالمجتمعات التجارية تؤمن لآليات العقد تطورها الكبير ، بإدخالها فيها رويداً رويداً أقصى درجات التعقيد والإتقان . وهي تساهم كذلك في تقدم فكرة المساواة . ويشجعها من جهة أخرى الضعف المضطرد للبنى العائلية ، عبر وضع الأفراد وجهاً لوجه ، وليس الناس المشدودين إلى حلقات الجماعة العائلية القائمة على التفاوت .

نصل هنا إلى اكتشاف شكلين كبيرين من علاقات المساواة هما : تلك التي تنجم عن التعويض عن الخسارة أو عن الاعتداء ، وتلك التي تنجم عن تبادل الأموال أو الخدمات . يتوافق ذلك مع تصنيف القانونيين الذين يميزون بين مصدرين أساسيين للموجبات في العلاقات بين أعضاء مجموعة ما : المسؤولية والعقد . تقتضي إضافة نمط ثالث على الأقل من علاقات المساواة ، تلك التي تستند إلى تبادل العطاء . فالذي يتلقى هدية أو يقبل دعوة يرد بدوره إلى الواهب بصورة عامة ، في مناسبة مماثلة ، إلا إذا كان أدنى منه بكثير أو أرفع منه بكثير . يشعر أنه مرتبط بموجب في هذا الصدد . فلكي تكون الأشياء واضحة ، ولكي

يشعر الموهوب له بأنه حر إزاء الواهب ، ولكي لا يعـود « مدينـاً له » ، عليـه أن يعيد التوازن ، بأن يرد الدعوة أو الهدية .

وسواء تعلق الأمر بالتعويض عن خسارة ، أو باتمام عقد ، أو بالرد على عطاء ، فإن الفكرة الجوهرية نفسها تسيطر على العلاقـة الناجمـة عن ذلك.فكـرة المساواة التي ينبغي المحافظة عليها أو إعادتها . ولكن يتعلق الأمر بمساواة محددة بشكل ما ، تثير الالتباس ، وهذا الالتباس يكون أحياناً شكلاً من أشكال التمويه الاجتماعي . هذا التمويه هو على غرار العنف ، إحدى الوسائل التي تقنّع بواسطتها الطبقات الحاكمـة للجماعـة هيمنتها وامتيازاتها . إن مفهوم علاقات المساواة أكثر غموضاً مما يظهر للوهلة الأولى . ينبغي أن يحدد تحديداً أفضل مما فعلناه حتى الآن . إن تحليل الأساليب التعاقدية يقدم في هذا الصدد مقاربة فعالة .

يشكل القانون الخاص للأمم الصناعية الحديثة مجموعة استثنائية غنية بنـماذج من علاقات المساواة الشكلية . مع ذلك ينبغي الاتفاق بوضوح حول درجة المساواة الحقيقية التي تقدمها العلاقات المحسوسة القائمة . لا يملك أي من المتعاقدين سلطة قانونية على الآخرين.بهذا المعنى ، يكونون جميعاً متساوين . إلا أنه في أغلب الأحيان ، يكون لواحد منهم أو أكثر قدرة (أو نفوذاً) أكبر من شركائهم ويتوصلون إلى فرض وجهة نظرهم . وهذا الأمر يصح في العقود الخاصة كما في الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، التي تعقد كذلك بين فرقاء متساوين قانونياً ولكنهم غير متساوين عملياً .

يقتضي إذن التمييز بين ثلاثة أنماط من العلاقات ، وليس اثنين : علاقات المساواة في القانون وفي الواقع ، وعلاقات التفاوت في القانون وفي الواقـع ، وعلاقـات المساواة في القانون واللامساواة في الواقع . إن تعبير « في القانون » ليس مأخوذاً هنا في معناه الدقيق ، فهو لا يعني فقط « بالنسبة للقانون » ، أي بالنسبة للمعايير القانونية ، وإنما بصورة أشمل « بالنسبة للمعايير والقيم المقبولة من قبل الجماعة » سواء كانت قانونية أم لا . تكون العلاقة غير متساوية في الواقع إذا كان لأحد الفرقاء قدرة أكبر (أو « نفوذ ») من الآخر ، وهذه القدرة لا يكون معترفاً بها كسلطة من قبل نظام القيم . وتكون العلاقة غير متساوية « في القانون » إذا كان أحد الفرقاء يملك سلطة أكثر من الآخر ، أي إذا كانت تتوفر له إزاءه قدرة شرِّعت بمثابة سلطة من قبل نظام القيم الجماعي .

إن الأمور هي أكثر تعقيداً أيضاً . يمكن لنظام القيم الاجتماعي أن يعترف بالقدرة (أو « النفوذ ») باعتبارها مقبولة إلى حد ما ، ولكنها لم تكتسب الشرعية باعتبارها سلطة ،

أي أن نظام القيم يقبل بتفاوت واقعي ، دون أن يربطه بسلطة حقيقية . ثمة درجات لهذا الاعتراف بالقدرة باعتبارها قدرة ، وبالنفوذ باعتباره نفوذاً . فإذا قام لص بسرقة منزل ، فذلك أمر غير مشروع بنظر الجماعة . وأن يقوم رجل ثري بشراء منزل أحد الفقراء المحتاجين بسعر زهيد ، فذلك يصدم الجماعة ، ولكن الصدمة تكون أضعف بكثير ، فهي تعرف ، وتقر أن علاقة المساواة النظرية في العقد ، هي علاقة غير متساوية في أغلب الأحيان ، لأن للفرقاء قدرات مختلفة . لندفع التحليل إلى الأمام . إذا حصل المشتري على سعرٍ جيد بواسطة الضغط المعنوي أو بواسطة التهديد المادي ، فإن ذلك يصدم أكثر مما لو تم التوصل إلى النتيجة نفسها بفعل عدم المساواة في الثروة ، لأن المال في النظام الرأسمالي ، هو قيمة معترف بها وهذه القيمة تتداخل في هذه الحالة مع قيمة أخرى هي مبدأ المساواة في العقود . مع ذلك ، فإن قدرة الثري في عقد حاصل مع شخص أقل غنى ، تبقى قدرة ، وليس سلطة ، لأنها غير معترف بها كذلك . إن مشروعية السلطة ، التي تعترف بها اعتبارها سلطة ، ينبغي ألا تدمج مع القيمة التي يعترف بها النظام الثقافي لهذا الشكل من القدرة أو ذاك (أو« النفوذ ») . إن الاعتراف الواقعي بقدرة معينة ، والقبول بالتفاوت الذي ينجم عنها ، لا يحولها إلى سلطة . يمكننا الحديث هنا عن إضفاء الشرعية على قدرة معينة باعتبارها قدرة وليس باعتبارها سلطة . ولكن من الأفضل الاحتفاظ بتعابير إضفاء الشرعية والشرعية للاعتراف بقدرة معينة باعتبارها سلطة ، والذي يعرّف السلطة باعتبارها كذلك . وهكذا ترتبط الشرعية بفئة معينة من القيم ، التي سنحاول تحديد صفتها فيما بعد ، يمكن تشبيهها بأي قيمة وضعية . إن القدرة المقبولة ، والقدرة الجيدة ، والقدرة المناسبة ، والقدرة المبررة ، ليست كلها بالضرورة قدرات شرعية ، أي معترف بها على أنها سلطة .

إذا كان نظام القيم يعترف بقدرة معينة باعتبارها قدرة ، أو بنفوذ معيّن باعتباره نفوذاً ، دون إضفاء الشرعية عليها وتحويلها إلى سلطة ، فإن ذلك يدعو إلى جعل الجماعة تقبل بأن تصبح علاقة المساواة في القانون متفاوتة في الواقع . وهكذا يدخل في نظام القيم تناقض يساعد على إخفاء اللامساواة الواقعية وراء مظاهر المساواة في القانون.تتم المحافظة على مبدأ كون العلاقة علاقة مس..اواة ، لكن اللامساواة الكامنة تكون أقل وضوحاً وهكذا يتم تشجيعها . إن المبدأ القانوني للمساواة بين المتعاقدين في القانون الليبرالي ، ليس فقط قاعدة تقنية لتفسير العقود . وهو كذلك مظهر سياسي مصطنع يخفي حالات اللامساواة الواقعية خلف تمويه مساواتي . إن القانون الخاص للأمم الرأسمالية يستخدم جزئياً لإخفاء مجابهات اللامساواة الواقعية خلف وهم المساواة الديموقراطية .

ب ـ مفهوم السلطة

يختلف مفهوم السلطة اختلافاً تاماً في البدء عن مفهوم القدرة أو النفوذ (تعتبر هاتان الكلمتان مرادفتين هنا) كما سبق وعرّفناه . القدرة (أو النفوذ) هي وضع واقعي.الوضع الذي يوجد فيه من يمكنه أن يفرض على الأقل جزئياً وجهة نظره على الآخر (أو على الآخرين) في علاقة معينة أو في فعل اجتماعي متبادل . وحيث يمكن لهذه العلاقة أو الفعل المتبادل أن يصل إلى تسوية بين المشاركين ، ينبغي أن يرضخ واحد أو أكثر لإرادة الآخر (أو الآخرين) ، وأن يخضع لها . وحتى لو كانت العلاقة علاقة مساواة في القانون ، وتتخذ مثلاً شكل العقد أو المعاهدة فهي علاقة غير متساوية في الواقع . السلطة هي مفهوم معياري ، فهي تحدد وضع من يحق له الطلب من الآخرين الامتثال إلى توجيهاته في علاقة اجتماعية معينة ، لأن نظام المعايير والقيم لدى الجماعة التي تنمو فيها هذه العلاقة يقيم هذا القانون وينسبه لمن يفيد منه[4] . يقترن هذا الحق بالأمر ، بصورة عامة ، بالوسائل الضرورية لكي يمارس بفعالية ، أي أن السلطة تقترن بالقدرة . لكن ذلك ليس موجوداً دوماً . ثمة الكثير من القدرات دون سلطة ، ويمكن أن يكون ثمة سلطات دون قدرة .

لماذا يحصل شخص ما على خضوع شخص آخر ، إذا لم يعترف له نظام المعايير والقيم الاجتماعية بالسلطة ؟ توحي الأمثلة المختصرة التي أعطيناها سابقاً أن السؤال لا ينطوي على جواب واحد وإنما على عدة أجوبة . تظهر القدرة (أو النفوذ) بعدد كبير من الأنواع وثمة تصنيفات عديدة ممكنة بخصوصها ، يجب عدم الخلط بينها . يمكننا أن نواجه أولاً القدرة القائمة على الإكراه أو العنف ، بالقدرة القائمة على المكانة . ويمكننا أن نواجه كذلك ، كما فعلنا أعلاه ، القدرة المناقضة لنظام قيم الجماعة بالقدرة المطابقة له .

عندما يكره إنسان شخصاً آخر على توقيع عقد ما بتهديده بواسطة مسدس ، أو بضربه ، أو حتى بتعذيبه ، يكون ثمة إكراه بشكله الأعنف . وعندما يلزم صاحب عمل مستخدماً على انجاز عمل ما حتى لا يفقد المكان الذي يرتبط به وجوده ، يكون العنف أقل بروزاً ، لكن الإكراه ليس أقل من السابق .

وعندما ينهك جهاز بيروقراطي مقاومة المواطنين الذين ينتهون بالاستسلام له بعد

---

(4) يفضل بعض علماء الاجتماع استخدام كلمة سلطان (autorité) في هذه المعنى بدلاً من سلطة (pouvoir) . يبدو أن هذه الأخيرة أفضل ، لأنها ترتبط ارتباطاً أفضل باللغة المستعملة من قبل علماء السياسة . سنحتفظ بتعبير سلطان (autorités, au pluriel) ، للإشارة إلى أصحاب السلطة : راجع ص 136 . (أما نحن فنفضل استعمال كلمة « الحكام » بدل سلطان بسبب الغموض الذي يتسم به هذا التعبير المترجم) .

نفاد الصبر ، في حين يكون لديهم الحق بالرفض ، فإننا نصادف إكراهاً بتميز بالعنف الخفي ولكنه حقيقي . وعندما يدخل تنظيم دعـائي بمهارة ، في النفـوس والقلوب أن مقاومـة الأقوياء ، حتى وإن كانت تستند إلى القانون ، حتى وإن كانت شرعية ، تهدد بالتسبب بأضرار أسوأ من أضرار الخضوع ، يكون ثمة إكراه دوماً ، رغم أن العنف بالمعنى الحصري للكلمة يختفي اختفاء تاماً تقريباً ، مثل الألم تحت تأثير المخدّر .

ينتفي الإكراه في سلسلة أخرى من الأوضاع ، حتى بشكله المموّه عنـدما تستنـد القدرة إلى النفوذ أو إلى الرفعة ، أي إلى نوع من السمو المعنوي ، المقبول طوعاً من قبل الذي يخضع لها . يكون معروفاً أن من يطلب ليس له الحق بذلك وبأنه لا يملك سلطة معينة ، ولكننا نمتثل لطلباته لأننا نعترف له بالقدرة على الحكم أفضل منا ، وبالقدرة على الفهم الأفضل وعلى الإيضاح الأفضل . وهكذا يمتثل التابع لتوجيهات السيد أو الشيخ الروحي ، والمعجب يطيع الشخص المعجب به ، والعاشق يستسلم لمن يحب ، والجاهل يتبع العالم الذي يقدر معرفته . ترتبط فكرة « القائد » أو « الزعيم » بهذا الوضع تقريباً . فالزعيم مطاع بسبب مكانته وليس بسبب سلطة تعترف له بها الجماعة رسمياً . لقد بينت تقنية المجموعات التجريبية أهمية مثل هذه الظواهر ، التي يمكن إدراكها كذلك بالتجربة المألوفة .

إن التمييز بين القدرة (أو النفوذ) القائمة على الاكراه ، والقدرة القائمة على المكانة لا يرتبط ارتباطاً دقيقاً بالتمييز المشار إليه أعلاه بين القدرة المضادة لنظام القيم الاجتماعية والقدرة المطابقة له . على سبيل المثـال ، لا يكون إكـراه صاحب العمـل الممارس عـلى المستخدم ، مضاداً لقيم المجتمعات الرأسمالية ، في حين أن مكانة المحرض الثوري لدى المعجبين به تكون مناقضة لهذه القيم . مع ذلك ، فإن الجماعات تمنع بصـورة عامـة ، استخدام العنف إلا في مصلحة السلطات القائمة ، فبقدر ما تكون القدرة قـائمة عـلى العنف المباشر والمرئي ، يكون مضاداً لنظام القيم . في المقابل ، تكون المكانة محاطة بصورة عامة من قبل هذا النظام بحكم مسبق إيجابي .

يبقى التمييز الرئيسي هو ذلك التمييز بين القدرة القائمة على القيم السلبيـة وبين القدرة القائمة على القيم الإيجابية : إن الأهمية المعطاة للتمييز بين الإكراه والمكانة تأتي في الواقع من كوننا نخلط بصورة عامة بين هاتين القدرتين . تعتبر القدرة القائمة على العنف الجسدي أو على التهديد أو على التعذيب سيئة في أغلب أنظمة القيم . أما القدرة القائمة على الأجهزة البيروقراطية والتي تنهك المقاومة الشرعية للمواطنين ، فتعتبر سيئة ، ولكن

بدرجة أقل . وتلك القائمة على الإقناع المخالف للقانون بواسطة الدعاية أو العنف الرمزي ، تعتبر سيئة ، ولكن بدرجة أقل أيضاً (لأنها غير ملموسة بصورة عامة) . ويحكم على القدرة القائمة على تأثير المال بصورة ملتبسة في المجتمعات الديموقراطية ـ الرأسمالية ، فهي سيئة من وجهة النظر الديموقراطية ، وحسنة من وجهة النظر الرأسمالية ، شرط ألا يتعلق الأمر بأموال مسروقة . في حين أن القدرة القائمة على المكان يحكم عليها بصورة عامة بأنها أقل سوءاً أو أفضل من تلك القائمة على الإكراه . مع ذلك ، فإن أنظمة القيم كافة تستنكر ، أحياناً بقسوة ، المكانة المزيفة والزعماء المزيفين والأنبياء المزيفين ، وتؤدي بالتالي إلى اعتبار قدرتهم سيئة .

تتداخل الصفة السلبية أو الإيجابية المنسوبة إلى القدرة مع كونها معروفة كقدرة وليس كسلطة ، أي أننا نعرف أن صاحبها لا يملك أي حق بأن يطالب بالطاعة ، وأن العلاقة التي يكون جزءاً منها هي قطعاً علاقة مساواة بالنسبة لمعايير الجماعة وقيمها . إن مجيء قدرة واقعية لتدمر صفة المساواة هذه يكون بالطبع أمراً مزعجاً . إذا تعلق الأمر بقدرة ذات قيمة سلبية ، يصبح الوضع أشد إزعاجاً ويستثير رفضاً أعمق . أما إذا تعلق الأمر بقدرة ذات قيمة إيجابية فإن القبول الذي يعطى لها يأتي ، على العكس ، ليخفف من كونها مناقضة للمساواة الصريحة التي تميز العلاقة التي اشتركت فيها . ثمة نزاع بين القيم والمعايير ، بين تلك التي تقود إلى قبول هذا النمط من القدرة وتلك التي ترفض إضفاء شرعية السلطة عليها وتقضي بوجود علاقة مساواة . يمكن للأولى أن تمحو تماماً الثانية وتنتهي بجعلنا نخلط تقريباً بين القدرة والسلطة . وتؤدي الزعامة بصورة عامة إلى وضع ملتبس يجعلنا نعتبرها أحياناً سلطة حقيقية .

مع ذلك ، يبقى خط الفصل بين السلطة وبين القدرة ذات القيمة الإيجابية قابلاً للتمييز . إننا نطيع الثانية لأننا نريد ذلك حقاً ، بسبب المكانة التي نوليها للشخصية ، أو لنفوذها ، أو موهبتها ، أو مالها ، الخ . ، ولكننا نعلم أننا لسنا ملزمين بالطاعة قانوناً ، أي طبقاً للمعايير والقيم القائمة . فنحن نعلم أن الزعيم ليس سلطة شرعية ، أي ليس له سلطة . يكون ثمة سلطة فقط ، إذا كان لصاحبها الحق بأن يطلب الطاعة ، وأن يعطي توجيهات وأن يأمر . ويفترض وجود السلطة أن يرسي النظام الثقافي لجماعة معينة علاقات رسمية متفاوتة ، تعطي لبعض الأشخاص (الموصوفين بأنهم « سلطان ») الحق بتوجيه الأوامر للآخرين وتفرض على هؤلاء موجب الطاعة للأولين . إن السلطان هو صفة الذين منحوا السلطة ؛ وبشكل أبسط ، ندعو « سلطاناً » من منح سلطة .

إن شرعية السلطة ليست سوى كونها معترف بها بمثابة سلطة من قبل أعضاء الجماعة ، أو على الأقل من قبل أغلبيتهم . تكون السلطة شرعية عندما يكون ثمة إجماع ضمني حولها فيما يتعلق بمشروعيتها . والسلطة غير الشرعية لا تعود سلطة ؛ فهي ليست سوى قدرة ، وأيضاً بالقدر الذي تطاع فيه . إن ما نسميه أحياناً « أسس » الشرعية - التقاليد ، الريادة ، القانون - ليس عقلنة أو تبريرات . والأساس الوحيد ، والمصدر الوحيد لشرعية سلطة معينة ، هو أنها مطابقة لصورة المشروعية التي يحددها نظام القيم والمعايير الخاص بالجماعة التي تمارس فيها ، وأن ثمة إجماعاً ضمنياً داخل هذه الجماعة حول هذه الصورة . من المتفق عليه أن أغلب الجماعات تشيّد في المطلق نظام شرعيتها ، مؤكدة أن أي سلطة ، في أي مكان وزمان ، يجب أن تأتي من الله (أو الشعب ، أو الدم الملكي ، أو أي شيء آخر) . لا يؤخذ عالم الاجتماع بالنزعة الموجودة لدى المجتمعات في تحويل نظام قيمها الخاص إلى نظام كوني للقيم ، أي تحويل مفهومها النسبي عن الشرعية إلى شرعية مطلقة .

ج - السلطة السياسية

هل يقتضي أن نميّز داخل السلطة كما تم تعريفها ، بين سلطة سياسية وسلطات غير سياسية ، مثل السلطة الاقتصادية والسلطة الدينية ، والسلطة العائلية ، الخ . ؟ - يظهر مثل هذا التمييز في اللغة الشائعة والملاحظة المألوفة ، وهو مقبول لدى عدد كبير من علماء الاجتماع . فهو إذن ، موجود بشكل من الأشكال . إلا أن المسألة هي معرفة ما إذا كان مفيداً للتحليل العلمي للمجتمعات . الجواب ليس واضحاً . يعتبر مفهوم السلطة السياسية مفيداً في بعض المجالات وبعض المقاربات ، لكنه من جهة أخرى ، ساهم غالباً في جعل الأسئلة غامضة ، وفي استمرار المفاهيم المثالية والأخلاقية التي تجعل من الدولة المجتمع الكامل الذي لا تشكل الجماعات الأخرى فيه سوى أشكال أولية .

في النهاية ، يعتبر الأمر الجوهري هو تحاشي الغموض بالنسبة لتعبير « السلطة السياسية » ، وإدراك كونه يحتمل تفسيرات مختلفة جداً تبعاً لمن يستخدمه . ثمة بالإجمال فئتان كبيرتان من المفاهيم ، تتواجهان بهذا الصدد . بالنسبة للأولى ، تعرَّف السمة السياسية لسلطة ما ، عبر نموذج الجماعة التي تمارَس فيها ، فتكون سياسية تلك السلطة التي تمارَس في المجتمع الكلي ، بمواجهة السلطات الممارسة في المجموعات الخاصة . يعتبر زعماء القبائل وحكام المدنية القديمة والسادة الإقطاعيون وحكام الأمم الحديثة أصحاب سلطة سياسية ، بمواجهة قادة النقابات والجمعيات والمؤسسات والإدارات ، الذين لا تكون سلطتهم سياسية .

ثمة من يعتنقون مفهوماً أضيف ، إذ يعتبرون أن الدولة ـ الأمة وحدها يمكن أن تكون مركزاً للسلطة السياسية ، نجد هنا أن فكرة علم الاجتماع السياسي يتم تعريفها على أنها علم الدولة . لكن الفرق بين هذا التعريف الضيق والتعريف السابق يكون أحياناً لفظياً فقط ، فالبعض يطلق اسم « الدولة » على ما يسميه الآخرون « المجتمع الكلي » ، ويعتبرون الاقطاعيات والمدن والقبائل بمثابة دول ، أقل تقدماً من الدول الحديثة ، لكنها من الطبيعة نفسها . تنجم هذه « الطبيعة » عن كون الدولة (أو المجتمع الكلي) هي الجماعة الأعلى ، التي لا ترتبط بأي جماعة أخرى .

إن المفهوم الأول للسلطة السياسية ، الذي يتم تعريفه بواسطة نموذج الجماعة التي تمارَس فيها ، يحيل كذلك إلى المفهوم الثاني ، الذي يعرَّف بواسطة خاصية السلطة الممارَسة . فالقول بأن المجتمع الكلي أو الدولة هي الجماعة الأعلى ، التي لا ترتبط بأي جماعة أخرى ، يعني أن حكام هذه الجماعة هم سلطات عليا ، لا ترتبط بأي سلطة أخرى . بهذا المعنى ، تكون السلطة السياسية هي السلطة السيدة ، في المعنى الذي يعطيه الفلاسفة ورجال القانون لهذه الكلمة . وهذا يعني أولاً أن السلطة السياسية هي تلك التي تقرر في التحليل الأخير ، دون أن تكون خاضعة لسلطة أخرى ، إذن دون أن تحدها سلطة أعلى . ويمكن أن يأتي التحديد الوحيد من الاتفاقات والتسويات التي تجريها مع السلطات السياسية لمجتمعات كلية أخرى لحل خلافاتها ونزاعاتها ، وتحديد الصلاحيات الخاصة بكل منها . على العكس ، تضع السلطة السياسية حدوداً للسلطات التي تمارَس في المجموعات الخاصة ، هذه السلطات التي تعتبر لذلك سلطات غير سياسية .

يعتبر مثل هذا المفهوم قانونياً أو فلسفياً أكثر منه سوسيولوجياً ، مثل مفهوم السيادة الذي يقوم عليه . من المؤكد ، أن سلطات الدولة وحدها ـ الدولة الأمة أو المجتمعات العامة السابقة ـ لها صفة السيادة في القانون . هذا يعني أولاً : أن لها صلاحية حصرية على قطعة من الإقليم العالمي ، وينبغي على جميع المجموعات الأخرى التي تمارس نشاطها على هذه النقطة من الكره أن تخضع لها . وهذا يعني ثانياً : أن العلاقات بين الدول تستند إلى تسويات ومعاهدات ، تتم عن طريق علاقات المساواة الصريحة ، علماً أن السلطات الدولية (أي الأعلى من الدول) نادرة وتنحصر صلاحيتها في قطاعات ضيقة جداً . وهذا يعني أخيراً أن حكام الدولة يملكون القوة العامة المهيمنة ، القادرة على فرض احترام قراراتها داخل حدود الدولة .

مع ذلك ، فإن البابا يعتبر بالنسبة لشخص كاثوليكي تقليدي ، سلطة سيدة في إطار

الجماعة التي تشكلها الكنيسة ، يستمر المؤمنون غالباً باتباع توجيهاته ، حتى ولو كانت مناقضة لتوجيهات الدولة . كما يعتبر عضو النقابة غالباً ، أن قرار الإضراب المتخذ من قبل النقابة أسمى من الأوامر المعطاة من قبل الحكومة ، أي أنه يعترف للقادة النقابيين بسلطة أعلى من سلطة حكام الدولة . وفي الحالين ، يتعلق الأمر بوضوح ، بسلطة وليس بنفوذ أو قدرة ، لأن شرعيتها معترف بها من أعضاء الجماعة المعنية (الكنيسة ، النقابة) . والتذرع بقانون الدولة ضد هؤلاء ليس له معنى ، بما أنهم يرجعون بهذا الخصوص إلى معايير يعتبرونها أعلى منه . ينبغي عدم الخلط بين الشرعية (légitémité) والقانونية (légalité) .

من جهة أخرى ، إذا كان يتم تعريف السلطة السياسية بأنها سيدة ، فإن السلطات الأعلى للدولة وحدها لها هذه السمة ، وكل السلطات الأخرى تكون خاضعة لسلطتها . يعتبر البعض أن هذه السلطات الأخيرة تمارَس بالتفويض من الأولى ، وهذا تفسير منظّري السيادة . لكن ذلك يطرح قضايا متعلقة ببعض السلطات التي نريد أحياناً إبعادها عن هيمنة الحكام الأعلى ، مثل : سلطة القضاة والحكام المحليين . وإذا كان تعريف السلطة السياسية بأنها سلطة سيدة ، أمراً بسيطاً نسبياً بالنسبة لرجل القانون أو الفيلسوف ، فإن تطبيقه يثير صعوبات كبيرة لعالم الاجتماع . إن سلطات بعض الوزراء أو مديري المصالح المستقلة ذات صفة تقنية ومتخصصة ، تجعلها أقرب إلى سلطات رؤساء المؤسسات الخاصة والنقابات والجمعيات ، منها إلى مفهوم السلطة السياسية ، رغم أنها تمارَس ممارسة شبه سيدة .

وقد يكون بالامكان التفكير في تغيير التعريف السابق للسلطة السياسية ، وعدم اعتبارها كسلطة ممارسة في المجتمع الكلي ، وإنما مثل السلطة العامة الممارسة في أي جماعة (مجموعة أو مجتمع كلي) ، أي سلطة تنظيم هذه الجماعة والمحافظة عليها وتطويرها وحمايتها ضد الآخرين ، بمواجهة السلطات المرتبطة بكل واحد من القطاعات الخاصة التي تظهر فيها الجماعة المعينة . وهكذا فإن المدير العام لمؤسسة ما والجمعية العامة ، والأمين العام لنقابة ما ولجنة إدارتها يكونون سلطات سياسية ، بمواجهة المدير الإداري ومدير شؤون الموظفين والمدير التقني وأمين الصندوق والمكلف بالعلاقات الخارجية ، الخ . نحن في العمق ، إزاء الفكرة نفسها في الصيغتين ، أن السياسة تقع على مستوى العمومية والقرارات العامة والتوجيهات الاجمالية .

يلتقي مفهوم السلطة السياسية مثل السلطة الشاملة الممارسة في مجتمع أو مجموعة ما ، مع مفهوم بارسونز (Parsons) ، عندما يعرّف السلطة بأنها « القدرة المعممة التي تتيح

للوحدات المنتمية إلى نسق للتنظيم الجماعي القيام بموجباتها ، عندما يتم إضفاء الشرعيه عليها بما تقدمه للأهداف الجماعية »[5] ، علماً أن نظرية بارسونز أكثر تعقيداً بكثير كما سنرى فيما بعد (ص 209) . وهكذا من المفيد التمييز بين نمطين من السلطات ، الأول يميل إلى التنظيم والضبط الإجمالي للحياة الجماعية ، والآخر يهتم بترتيب هذا القطاع الخاص أو ذاك . لكن التمييز يتناول وظائف السلطة أكثر من مفهومها نفسه . والأمر الجوهري في هذا الصدد هو أن أعضاء مجتمع أو مجموعة ما يعترفون للبعض منهم بحق إعطاء الأوامر والتوجيهات إلى الآخرين ، وأن نظام القيم يحدد هكذا أدواراً وأنظمة للسلطة ، تنطوي على علاقات متفاوتة ومقبولة كما هي . وبتعابير أخرى ، يكون الأمر الجوهري هو وجود سلطات تتمتع بالشرعية ، وتميّزها عن القدرة (أو النفوذ) ، وأن يتم تقييم هذه الأخيرة إيجاباً أو سلباً . وعلى العكس ، تبدو الجهود المبذولة لتعريف سلطة سياسية متميّزة عن السلطات غير السياسية غير متناسية مع نتائجها العملانية .

ثانياً : الحكام

نحن نعتبر أن الحكام (les autorités) هم أصحاب السلطة كما تم تعريف ذلك في الصفحات السابقة ، علماً أن كلمة (autorité بالمفرد) هي مرادف لكملة السلطة (pouvoir) نفسها . ويتبنى آخرون مصطلحاً مختلفاً فيطلقون اسم «autorité» على ما نسميه نحن سلطة (pouvoir) (أي القدرة أو النفوذ عندما يعتبران شرعيين) ، وكلمة «pouvoir» على قدرة شخص ما على إكراه الآخرين بالامتثال لإرادته بواسطة التهديد بالعقوبات القاسية (ما نسميه نحن الإكراه «Coercition») . ليست المفردات ذات أهمية كبيرة ، فالأمر الجوهري هو معرفة عن ماذا نتكلم . إلا أننا نشير إلى أن عدم دقة المصطلحات في هذا النطاق يعبر على الأرجح عن ميل علم الاجتماع الغربي المعاصر إلى إهمال مفهوم السلطة (pouvoir) ، عبر هيمنة المقاربات الوظيفية والمنهجية . وربما لم تكن غريبة عن هذا الموقف مسلمات إيديولوجية غير واعية إن تسمية القمع (Coercition) بالسلطة (pouvoir) يعني التقليل من قيمة السلطة ؛ وتسمية القدرة الواقعية بالنفوذ يعني تقييمها .

إن العلاقة بين « الحكام » ، كما تم تعريفهم ، وأصحاب الأدوار الاجتماعية الآخرين ليست بهذه البساطة التي يوحي مفهوم السلطة للوهلة الأولى . ترتبط بعض الأوضاع بصورة العلاقة غير المتساوية كما وصفناها ، فالسلطة تفرض إرادتها على أعضاء الجماعة الآخرين ، الذين يطيعون لأنهم يقدرون أن سلطتها شرعية . ثمة أوضاع أخرى

(5) T. Parsons, Politics and Social Structure, New York, 1969, P. 364.

أكثر تعقيداً بكثير ، عندما لا يكون قرار السلطة مظهراً لإرادتها فقط وإنما نتيجة لعملية طويلة إلى حد ما ، يتدخل فيها مشاركون كثر إلى حد ما ، حيث يلقي كل واحد بوزنه في اتجاه أو في آخر لكي يحصل على قرار مناسب له . يميل علماء الاجتماع حالياً إلى توجيه أبحاثهم نحو مسيرة القرار هذه بدل أن يركزونها على الحكام وعلى السلطة . وهذه المقاربة تسمح بتقدير أفضل ، للمدى الذي تمارس فيه السلطة فعلياً سلطتها التي منحت إياها .

أ ـ الحكام والزعماء

لقد عرّفنا أعلاه الزعماء : هؤلاء الذين يطاعون بسبب مكانتهم وسموهم وهيبتهم الشخصية . ثمة هنا تصور مناقض لتصور الحكام ، وهم هؤلاء الذين يطاعون بسبب السلطة التي تعترف لهم بها الجماعة رسمياً . ورغم كل شيء ، يتداخل الفريقان في بعض الأوضاع . فمن جهة أولى ، يصبح الزعيم سلطة في بعض المجموعات البدائية القليلة التنظيم من نمط الزمر والعصابات أو المجموعات التجريبية ، بقدر ما يؤكد زعامته ، في غياب أي دور آخر لسلطة قائمة مسبقاً . إن كونه زعيماً مقبولاً ومتبوعاً يعطيه الشرعية في نظر أعضاء المجموعة .

وبصورة أعم ، تقوم الفئة الثالثة من الأنماط المثالية للشرعية كما عرّفها ماكس فيبر M. Weber ـ الشرعية الكاريزمية (الريادية) ـ على الاعتراف بالزعيم كزعيم بصفة شخصية ، عندما تصبح مكانته وهيبته مصدراً للسلطة.يقصد بالإجمال إضفاء الشرعية على الزعامة ، الأمر الذي يجعل منها سلطة ، ويعمم الوضع السابق . هذا مع العلم أن ماكس فيبر يعتقد أن السلطة أيا تكن لا تقوم على نمط واحد من الشرعية ، وبالتالي يمكن للنمطين المثاليين الآخرين اللذين يميزهما ـ الشرعية القانونية ـ العقلانية والشرعية التقليدية (التي سنعرفها فيما بعد) ـ أن يمتزجا بالريادة ، فالسلطات القانونية ـ العقلانية والسلطات التقليدية يمكن إذن أن تكون كذلك زعماء ، ولو جزئياً .

هذه التقاطعات بين مفاهيم السلطة والزعامة لا تلغي الفائدة من التمييز بينهما ، ولكن على العكس تماماً . يبرز تصور السلطة عنصراً جوهرياً من البنية الاجتماعية بصورة عامة ، وجود أنظمة للأدوار في جماعة معينة ترتبط بأوضاع تعطي أصحابها حق الحصول على طاعة أصحاب أنظمة أخرى ، لاعتبارهم إياها شرعية . وفي هذا المعنى ، تكون كل سلطة مؤسساتية . نريد من ذلك القول أنها ترتبط بنظام يتعدى الشخص الذي يمارسها ، وأنها تطبق على من سبقوه وعلى من سيخلفونه في هذا النظام ، باعتبار أن آليات الوراثة هي عنصر من النظام المقصود . وحتى السلطات التي توصف بأنها شخصية تكون مؤسساتية في

هذا المعنى ، كما هي الحال في نموذج الخلط الأول بين الزعامة والسلطة ، المذكور أعلاه ، فالعصبة والعصابة والزمرة المتشكلة حول زعيم ، هو الذي يوحدها ، وتتحلل إذا هو زال .

غالباً ما يستخدم تعبير السلطة الشخصية في معنى مختلف . فهو يشير إلى وضع تمارَس فيه السلطة من قبل صاحبها كما لو كانت ملكاً خاصاً يمكنه أن يستعمله ويسيء استعماله . إرادته هي القانون ، الذي لا يحده شيء . يرتبط أتباعه به بروابط الإخلاص الفردي . يتعلق الأمر في الحقيقة بسلطة مطلقة أو تعسفية . وينسب ماكس فيبر الصفات السابقة للسلطة المستندة إلى شرعية تقليدية تقوم على العادة الطويلة.تعتبر مثل هذه السلطة طبيعية بسبب أقدميّها بالذات ، لكن صاحبها مطاع في النهاية بسبب وظيفته ـ لأنه ملك أو نبيل أو شخصية عريقة أو ملاّك ، الخ . ـ أكثر من مكانته الشخصية . فالتاج والصولجان والنياشين ، وسائر مستلزمات السلطة تبرز هذه الصفة نحن بعيدون جداً عن السلطة الشخصية للديكتاتور ، القائمة على الريادة . يتعلق الأمر بسلطة قائمة على المؤسسات .

يعتبر بعض علماء الاجتماع أن السلطة القائمة على المؤسسات ، بالمقارنة مع السلطة الفردية أو الشخصية ، هي في الحقيقة سلطة تحددها القواعد القانونية والأصول المرعية ، التي تمنع صاحبها من التحرك على هواه . لكن سلطة الملك في ملكية مطلقة هي سلطة مأسسة بشكل آخر ؛ فهي بالنمط الثالث من الشرعية التي يصفها ماكس فيبر الشرعية « القانونية ـ العقلانية » . فهي تقوم على مجموعة من قواعد الحقوق المجمعة منطقياً والحائزة على الإجماع الضمني . يكمن مصدر السلطة في النظام القانوني ، ولكل صاحب سلطة حيّز محدد من الصلاحيات ، يكون خارجها شخصاً عادياً ليس له علينا حق الطاعة . ومجموع السلطات يكوّن هرماً تراتبياً بشكل بيروقراطية .

ترتبط الأنماط الثلاثة للسلطة التي حللها ماكس فيبر بالأشكال الرئيسية للأنظمة السياسية الكلاسيكية . تصادف السلطة التقليدية في الإقطاع والملكيات ذات النظام القديم . والسلطة الثانونية ـ العقلانية هي سلطة الدول الديموقراطية الليبرالية القائمة في الغرب بعد الثورتين الأميركية والفرنسية ، والتي تصادفها كذلك في الدول الشيوعية الحالية ، أما السلطة الكاريزمية (الريادية) فتظهر في الدكتاتوريات القائمة على صوفية الزعيم الشخصي ، التي تصادفها في الأنظمة الفاشية المعاصرة . إلاّ أن فيبر يشدد بقوة على كون هذه الأنماط من السلطة تتحد دوماً تقريباً . تتضمن الأنظمة ذات السلطات التقليدية عناصر « قانونية ـ عقلانية » (القوانين الأساسية للمملكة ، فقهاء القانون والمظفون ،

الخ .) . وتميل الأنظمة ذات الأساس القانوني ـ العقلاني إلى خلق تقاليد تدعمها وإلى الدخول في إطار التقاليد القائمة.المثل الأفضل على ذلك هو استخدام أشكال ملكية من قبل الديموقراطية الانكليزية . أما الأنظمة الريادية (الكاريزمية) فإنها تبذل جهدها لاكتساب الصفة القانونية من خلال الطرائق القانونية ـ العقلانية أو الاندماج في نظام تقليـدي ، المؤسسات التي أقامها نابليون الأول كانت معبّرة في هذا الصدد .

يمكن نقل تصور فيبر (Weber) خارج المجتمعات الكلية التي يطبقه عليها بصورة أساسية . فكل المجموعات تكون إما « تقليدية » وإما « قانونية ـ عقلانيـة » . وبصورة أدق ، إن هذين الشكلين للشرعية يسيطران فيها ، حيث نجد الاثنين ممتزجين بصـورة عامة . تكون المجموعات العابرة فقط ، المرتبـطة بفرد مـا ـ الزمـر ومجموعـات الأشرار والعصابات والمجموعات الاختبارية ـ تحت هيمنة الريادة ، الأمر الذي يؤدي حينئذ إلى اندماج مفهومي الزعامة والسلطة . كما تحاول غالباً الاستمرار بعد غياب الزعيم ، عبر إقامة المؤسسات لسلطتها بواسطة قواعد وآليات الإرث التي تديم الصورة الأولى (شرعية تقليدية) وعبر تقنينها (شرعية قانونية ـ عقلانية) .

من ناحية أخرى ، أياً يكن عمق الصفة المؤسساتية للسلطة ، فإننا لا نستطيع منع أعضاء الجماعة الذين يخضعون لسلطتها من اعتبار مكانتها الفردية كذلك . وسواء تعلّق الأمر بملكيات تقليدية ذات سلطات مطلقة أو بحكام ـ موظفين في الأنظمة الديموقراطية ، فإن رعاياهم يميزون بين الذين يتمتعون بنفوذ شخصي وبين الذين لا يملكون هذا النفوذ ، وذلك خلف التاج والقواعد القانونية . تتم طاعة الأولين بصورة أسهل من طاعة الفئـة الثانية ، ويمكنهم أن يطالبوا بتضحيات أكبر . كذلك يحاول الحكام بصورة عامة أن يضيفوا إلى سلطتهم الشرعية مكانة الزعامة ، التي تدعم وضعهم . لكن ذلك لا يمر دون خطر ، فالسلطة التي تتخذ صفة الزعيم المتشددة ، يمكن أن تتجاوز حدود سلطتها ـ سواء كانت تقليدية أم قانونية ـ عقلانية .

هذا الميل لدى الحكام إلى إضافة المكانة والمهابة الفرديتين المرتبطتين بالزعامـة إلى سلطتهم بالمعنى الحصري للكلمة ، يدعى « شخصنة السلطة » . وهو يتخذ في الجماعات الضيقـة شكل الـروابط المباشرة بـين السلطات وأعضاء المجمـوعة ، فـالرفـاقية والـود والإعجاب يأتي هكذا ليدعم السلطة الرسمية . أما في الأمم الكبرى الحديثة فتعطي وسائل الاتصالات الجماهيرية للشخصنة سمة أخرى . يمكننا إطلاق رجل سياسي أو إداري كبير مثل نجم سينمائي أو غنائي . يتم ذلك بشكل أسهل أيضاً ، إذ ان الجمهور يدرك بسرعة

إذا كان النجم يمثل أو يعي بشكل سيء ، في حين أن تقييم المؤهلات السياسية يكون أصعب بكثير ، حتى لا نقول مستحيلاً ، على المدى القصير . وهكذا نصل إلى شخصنة كاذبة ، إذ ان الصورة الدعائية للرجل السياسي لا علاقة لها البتة بشخصيته الحقيقية .

ب ـ تعيين الحكام

إن تعيين الحكام هو عمل مهم جداً لأنه يضع أفراداً يقبضون على السلطة ويمتلكون هكذا تأثيراً كبيراً على تطور الأفعال الاجتماعية المتبادلة وتوجيهها . مما شك فيه أن السلطة لا تمارس أبداً ممارسة بسيطة ، إذ ان العلاقات الحقيقية لا ترتبط ارتباطاً دقيقاً بالعلاقات الشكلية كما نلحظها المعايير والأدوار . فكل قرار هو نتيجة عملية معقدة تتداخل فيها عناصر كثيرة ، حيث تلقي عوامل كثيرة بثقلها على السلطات التي تملك سلطة اتخاذه في نهاية المطاف . ذلك لا ينفي أن هذه السلطات تلعب دوراً أساسياً في هذا الصدد .

إن تقنيات تعيين الحكام عددها قليل . لقد تم اكتشافها باكراً جداً ، وإننا نجدها كلها تقريباً في المجتمعات القديمة ، بأساليب وطرائق متنوعة . يمكننا تصنيفها في فئتين كبيرتين ، تبعاً لتطبيقها على السلطات العليا أو على السلطات الخاضعة لتلك . في الواقع ، لا نجد في المجموعات القليلة التعقيد سلطة واحدة أو فئة واحدة من السلطات وإنما عدة سلطات ، موضوعة الواحدة فوق الأخرى ، تشكل في مجموعها تراتبية معينة . من الممكن ، داخل هذه التراتبية ، تعيين السلطات الأدنى من قبل السلطات الأعلى ، أو جمع هذا التعيين من قبل السلطة العليا مع تقدم مرشح واحد أو أكثر ، يمكنها رفض تعيين الذي أو الذين يقدمون إليها ، لكنها لا تستطيع تسمية واحد لم يقدم إليها . يمكن أن يحصل التقديم نفسه بأشكال متنوعة ، سواء بالتعيين من قبل المتساوين في السلطة (نصف اختيار) ، سواء من قبل رعاياه (نصف انتخاب) ، سواء من قبل شخصيات مستقلة (حكام المباراة ، خبراء) مستشارون ، الخ .) .

عندما يتعلق الأمر بتعيين السلطة العليا أو السلطات العليا ، أي تلك الكائنة في قمة التسلسل التراتبي (الملك ـ الرئيس ، الوزير الأول ، الحكومة ، اللجنة القيادية ، الخ .) ، لا يمكن لأي سلطة أخرى أن تقدم على التعيين ، إذ ان من يعيِّن يكون أعلى ممن يعيَّن . مع ذلك ، تعين أحياناً بعض السلطات الدينية أو المعنوية ، الكائنة خارج التراتبية السياسية ، السلطات العليا لجماعة معينة . يمكننا أن نذكر على سبيل المثال الملكية المغربية ، حيث كان العلماء يختارون الملك من بين أعضاء العائلة العلوية . وفي العصر

الوسيط المسيحي تدخل الباباوات أحيانا بالطريقة نفسها ليحكموا بين عدة مطالبين بالعرش نفسه .

إذا وضعنا هذه الاستثناءات جانباً ، ثمة أربع تقنيات مستخدمة لتعيين السلطات العليا : الوراثة ، الاختيار ، الانتخاب ، الاستيلاء . وثمة تقنية خامسة أقل انتشاراً هي القرعة . وهذه التقنيات لا تبدو متتالية ، كما يعتقد أحياناً ، فإننا نجد أساليب الانتخاب إلى جانب آليات الوراثة في عدد كبير من المجتمعات القديمة . وتستمر الوراثة في المجتمعات الأكثر حداثة ، مثل وراثة ملكية المؤسسات الرأسمالية ، التي تمنح فيها السلطة الاقتصادية العليا . كما نصادف الاختيار والاستيلاء في جميع العصور بأشكال متنوعة . من جهة أخرى ، غالباً ما تجتمع هذه التقنيات المختلفة ، فالاختيار والانتخاب أو الاستيلاء تمارس داخل عائلة ملكية أو إقطاعية واحدة .

عندما نتحدث عن الاستيلاء على السلطة ، نريد القول أن صاحب السلطة يستولي عليها بالقوة . ولكن المقصود استيلاء منظم ، مطابق للمعايير المرعية ، والتي تعطي للغالب شرعية ما . على سبيل المثال ، يصل الموغاب ، سيد إقليم أنكوليه (Ankolé) في أفريقيا ، إلى السلطة على أثر حرب أهلية طقوسية بين جميع أبناء الموغاب المتوفي ، يمكن أن تدوم عدة أشهر ، والذي يخرج منتصراً بعد قتل جميع إخوته ينادى به موغاباً . أما في بوغاندا ، فالعملية ملطفة يعيّن الكاباكا خليفته بموجب وصية سرية من بين أمراء سلالته ، ويكشف عن اسمه بواسطة زعماء المناطق ، الذين يختارون في الواقع الخليفة المقصود ؛ ولكن يمكن لأمير غير معيّن أن يتحداه فتفتح المعركة بين عشائر القبيلة ، ليعلن الفائز بعدها كابكا . ونصادف آليات مماثلة في الواقع ، أقل تنظيماً ولكن قريبة جداً ، في العصر الوسيط المتأخر الأوروبي . تفتح أنظمة الوراثة كلها الطريق بصورة طبيعية أمام مثل هذه النزاعات ، فقواعد البكورية الدقيقة لا تحول دون أن يصبح الإبن الأصغر الذي يقتل البكر ، الوريث الشرعي ؛ وكذلك إذا قتل أحد الأقارب الأقربين جميع الأبناء . يبرز ريتشارد الثالث في قصة شكسبير بشكل رائع هذه العملية التي تنقل ببساطة الوقائع الشائعة في تلك الحقبة ، إلى المسرح .

إن الاستيلاء على السلطة من قبل مغتصب ، بعد انقلاب أو ثورة ، هو ظاهرة مختلفة . يمكن أن يكون للمغتصب مكانة الزعيم ، ولكن ليس له سلطة شرعية في البدء . عليه إذن أن يكتسب شرعية ما . ففي نظام الانتقال الوراثي ، تكون أفضل وسيلة هي القضاء على جميع الخلفاء الذكور والاقتران بأقرب أنثى من السلالة ، هذا ما كان شائعاً جداً

في العصر الوسيط الأوروبي . ويمكن كذلك اللجوء إلى السلطة الدينية التي تعتبر حكماً . فقد اكتسبت سلالة الكارولنجيين الشرعية في فرنسا بهذه الطريقة ، عندما حصل ببان الصغير (Pépin le Bref) على التكريس من قبل البابا بعد اغتصابه السلطة ، هذا التكريس الذي أصبح فيما بعد رمز الشرعية وعلامتها . سيتمسك به نابليون الأول بعد عدة قرون . وفي نظام التعيين الحديث للسلطات عبر الانتخاب ، يكتسب المغتصب الشرعية بواسطة اقتراع المواطنين الذين يحرمهم من إمكانية عدم الموافقة .

تجتمع الوراثة غالباً مع الانتخاب . ففي الكثير من الملكيات الإقطاعية ، في أوروبا كما في المجتمعات القديمة ، ينتخب الملك بواسطة النبلاء ومن بينهم ، أو حتى بطريقة أضيق داخل عائلة مالكة . كان هذا النظام الأخير متبعاً لدى قبائل الفرانك وقبائل جرمانية أخرى . استخدم الأول في الامبراطورية المقدسة ، وفي الملكية البولونية ، الخ . تمتزج الوراثة أحياناً بالتعيين من قبل سلطة معنوية أو دينية ، كما رأينا ذلك في الملكية المغربية التقليدية . ويحصل كذلك أن تمتزج بالاختيار ، عندما يمكن للملك أن يعيّن خليفته من بين أبنائه أو في عائلته.هذا النظام يعمل في بعض المؤسسات الرأسمالية .

أما الاختيار ، وهو تقنية التعيين الثالثة للسلطات العليا ، فيقضي بأن يعيّن السلف خلفه (الاختيار الفردي) أو أن يعيّن الأحياء من بعده خليفة العضو المتوفي من لجنة أو من جمعية (الاختيار الجماعي) . عمل نظام الاختيار الفردي في الواقع خلال حقبة طويلة من حياة الامبراطورية الرومانية ، حيث كان الامبراطور يعيّن خلفه.تلك كانت الحال مثلاً في ظل سلالة الأنطونيين ، وقد أحيا بونابرت هذا النظام في القنصلية مدى الحياة ، ونصادف الاختيار الجماعي حالياً في الأكاديميات.هذا وقد مورس في جمعيات سياسية مختلفة . وثمة نمط من الاختيار الوسيط نراه في تعيين البابا ، الذي يتم من قبل مجمع الكرادلة المقدس ، الذي يتم تعيين أعضائه لمدى الحياة من قبل البابوات السابقين . يحصل الوصول إلى السلطة العليا في الاتحاد السوفياتي بالطريقة نفسها تقريباً ، حيث يلعب المكتب السياسي دور المجمع المقدس ، لكن أعضاءه جاؤوا بالانتخاب ، شكلياً .

أحياناً ، يختلط الانتخاب والتعيين عندما يكون الناخبون سلطات عليا وقليلي العدد تلك حال انتخابات الامبراطور الروماني الجرماني وملك بولونيا . وفي الغالب ، ليس ثمة مزيج وإنما خليط من التقنيتين ، حيث تعيّن السلطة القائمة مرشحاً لخلافتها . إذا كان المرشح وحيداً ، فالانتخاب ليس سوى مظهر ، ونكون في الحقيقة إزاء تعيين . ويكون الأمر كذلك إذا كان المرشح يملك حظوظاً كبيرة في الانتخاب ، في حين أن منافسيه لا

يملكون أي حظ .تلك هي الحال في كثير من الانتخابات التعددية نظرياً . هذا ، مع العلم أن تعيين مرشح في الانتخابات السياسية ينطوي غالباً على عنصر الاختيار من قبل الهيئات القيادية للأحزاب ، فحتى نظام « المندوبتين » الأميركي أو نظام مؤتمرات الأحزاب الأوروبي لا يلغيان تماماً هذا العنصر .

إن الانتخاب والقرعة يشتركان في كونهما أسلوبين ديموقراطيين ومتسمين بالمساواة ، يمكن تشويههما عبر حصرهما ببعض الأشخاص المختارين بسبب ثرائهم أو مكانتهم . وإذا كانا مطبقين على جميع أعضاء الجماعة ، فإنهما يعطيان لكل واحد منهم إمكانية ممارسة السلطة ، بدل أن تكون حكراً على المميزين وراثياً . لقد كان للقرعة في البدء سمة شبه دينية،كان يترك للآلهة حرية اختيار الأكثر جدارة بممارسة السلطة . ومما لا ريب فيه أن بعض آثار هذه الذهنية ما تزال حية في عصرنا الحالي ، لكن القرعة وجدت لها أساساً عقلانياً ورياضياً مع نظرية الألعاب . فكما كان يسود الحذر من مخاطر تعيين شخص غير جدير أو خطر ، فإنه يتم اليوم حصر القرعة بالوظائف غير السياسية . لم يعد الزمن ذلك الذي كان يتم فيه اختيار أعضاء الجمعية السياسية ـ مجلس شيوخ أثينا ـ بهذه الطريقة . إن القرعة الخاصة بالسلطات محصورة بصورة خاصة بمحلفي بعض المحاكم .

حالياً ، أصبحت الانتخابات هي وسيلة تعيين السلطات العليا الأكثر انتشاراً ، فهي تقوم على تعيين أصحاب السلطة من قبل كامل أعضاء الجماعة . وقد تقلصت ، على مستوى الدول إلى مسألة شكلية في أنظمة الحزب الواحد . أما في الأنظمة التعددية ، فهي حقيقية أكثر ، رغم أنه يتم تضييقها عادة بوسائل مختلفة . والوسيلة الأكثر انتشاراً والأكثر فاعلية ، تكمن في قدرة وسائل الاتصالات الحديثة ذات التأثير الكبير على المواطنين والتي تكلف غالباً . ثمة وسائل أخرى تتعلق بالأصول الانتخابية : الاستفتاء غير المباشر ، عدم المساواة في التمثيل ، الخ . أما على مستوى الجماعات ، فإنها تتقلص غالباً إلى قضية شكلية ، عبر موافقة الأعضاء على اقتراحات القادة ، الأمر الذي يؤدي إلى الاختيار .

عادة ، يرتبط الاختيار بين هذه التقنيات المختلفة بصورة وثيقة ، بالنسق الثقافي للجماعة المعنية . إن الاستيلاء بواسطة القوة هو طريقة حاسمة بقيت قليلة الانتشار كتقنية شرعية لتعيين السلطات . أما الوراثة والاختيار فإنهما يرتبطان بثقافة تقوم على عدم المساواة والمحافظة ، تهدف إلى عزل السلطات عن سائر أعضاء الجماعة وإلى إدامة هذه الفئة القائدة . لكن الاختيار يمكن أن يتطور كذلك في ثقافة تكنوقراطية ، مستندة إلى نخب المعرفة ، ذلك هو تفسيرها في المجامع العلمية . وهي تتطور بسرعة كبيرة في الشركات

الصناعية الحديثة ، على مستوى السلطات الواقعة ظاهرياً في الدرجة الثانية ، لكنها تمتلك في الحقيقة سلطة أساسية ، وهي تشكل « البنية التقنية » الثانية ، (Technostructure) ، سنراها فيما بعد ، (ص 185) .

ترتبط الانتخابات بالإيديولوجيا الديموقراطية والمساواتية ، التي تستخدم كأساس رسمي للشرعية في جميع الأنظمة الثقافية الحالية تقريباً . إلا أنها تقلصت في الواقع إلى مجرد مظهر في الكثير منها . وبصورة أدق ، فهي تمثل فيها دور حفلة الإجماع التي تعبر رمزياً عن أن الجماعة تتعرف على نفسها في السلطات التي تقود وهي تهبها الشرعية ، كما كان يحصل إلى حد ما في الهتافات التقليدية (المبايعة) يوم التكريس الملكي أو تتويج ملك جديد على العرش . في البلدان ذات الأنظمة التعددية ، تكون الانتخابات حقيقية أكثر ، في الحدود التي ذكرناها . إن التعميم النظري للانتخابات جعل منها نظام التشريع (إضفاء الشرعية) العادي ، بالنسبة لمغتصبي السلطة في زمننا المعاصر . فيما مضى ، كان الدكتاتور الذي يصل إلى السلطة بواسطة القوة ، يضفي الشرعية على نفسه إما بواسطة التكريس الديني ، أو بواسطة الزواج من أميرة عريقة . أما اليوم ، فهو يلجأ إلى الاستفتاء أو إلى انتخابات موجهة .

المراجع

حول مفهوم السلطة والسلطات راجع :

J .- W . LAPIERRE . Essai sur le fondement du pouvoir politique . 1968; B . de JOUVENEL . Du pouvoir . Genève . 1945 . et Le pouvoir politique . 1953; R . DAHL . Qui gouverne? . tr . fr . . 1971; P . BLAU . Power and exchange in social life . 1969; T . PARSONS . Le concept de pouvoir . dans P . BIRNBAUM et F . CHAZEL . Sociologie politique . 1971; R . ARON . Macht . pouvoir . puissance . dans les Archives européennes de Sociologie . 1964; F . BOURRICAUD . Esquisse d'une théorie de l'autorité . 1961; J . LHOMME . Pouvoir et société économique . 1966; J . GAUDEMET . Esquisse d'une sociologie historique du pouvoir . dans Politique . juillet-décembre 1962; Ch . E . MERRIAM . Political power . New York . 1934 . et Systematic politics . Chicago . 1945; H . D . LASSWELL . Politics . New York . 1936; Power and personality . New York . 1948; H . D . LASSWELL et A . KAPLAN . Power and society . Londres . 1952; l'ouvrave collectif de l'Institut international de Philosophie du droit . Le pouvoir . 2 vol . . 1956- 1957 .

حول تنظيم السلطة السياسية راجع :

M . DUVERGER , Institutions politiques et droit constitutionnel , I: Les grands systèmes politiques , 13e éd . , 1973 , avec bibliographies .

فيما يتعلق بفكرة السلطة يمكن أن نقارب « الرقابة الاجتماعية » أو « الإكراه الاجتماعي » ، راجع حول هذه

النقطة : E. Durkheim, Les règles de la méthode sociologique. 1re éd., 1895 ؛ الاستقصاء الكبير الذي قاده من 1926 إلى 1930 «G.-L. Duprat» حول مختلف أشكال الإكراه ، والذي نشرت نتائجه في Revue internationale de Sociologie, 1927-1930 : وضع جدول إجمالي غريب لكل أشكال الإكراه في عدد كانون الثاني 1928 من قبل «G.-L. Dupart» ؛ راجع كذلك الأعمال الأميركية الخاصة بفكرة الرقابة الاجتماعية ، القريبة جداً من فكرة الإكراه الاجتماعي وبالتحديد :

J. S. ROUCEK (et autres), Social Control, 2e éd., Princeton, 1956; T. T. SEGERSTEDT, Social control as sociological concept, Upsala, 1948; L. L. BERNARD, Social control and its sociological aspects, New York, 1901; l'ouvrage collectif publié par l'Americ. Sociolog. Society, Social control (Papers and proceedings, t. XII, Chicago, 1930).

حول فكرة الزعيم راجع :

F. BOURRICAUD, Esquisse d'une théorie de l'autorité, 1961, et La sociologie du leadership, dans la Revue franç. de Science politique, 1953, p. 445; J. MAISONNEUVE, L'étude psychologique des petits groupes, dans l'Année sociologique, 1951; D. CARTWRIGHT et A. ZANDER, Group dynamics, Evanston, 1953; P. MORRE, E. F. BORGATA et R. F. BALES, Small groups, New York, 1955 (morceaux choisis). A. W. GOULDNER, Studies in leadership, New York, 1950; J. KLEIN, The study of group, Londres, 1956; G. J. HOMANS, The human group, Londres, 1951

II ـ الطبقات الاجتماعية

يؤكد كتاب فرنسي حول مبادىء علم الاجتماع نشر عام 1967 أن « فكرة الطبقة الاجتماعية لم تعد فكرة مركزية في التحليل السوسيولوجي الحديث ، وإنما هي شكل مرجعي ليس أكثر » ، لكنه يضيف أن « هذا الاستنتاج لا يتبناه جميع علماء النفس »[6] . في الواقع ، يرتبط موقف علماء الاجتماع في هذا الصدد بموقف الجمهور تقريباً ، الأمر الذي يظهر الصعوبة التي يواجهونها للتخلص من الحس العام وبخاصة من الأيديولوجيات . وبصورة عامة ، يعارض المحافظون فكرة الطبقة الاجتماعية ويعملون على إبعادها عن أبحاثهم ، وذلك بوعي منهم أو بغير وعي ؛ في حين يشدد على هذه الفكرة ويعطيها مكانة كبيرة في أبحاثهم هؤلاء الذين يميلون نحو اليسار ، بوعي منهم أو بغير وعي ، ماركسيين كانوا أم لا .

إذا كان مفهوم الطبقة عرضة للاعتراض أكثر من غيره ، فذلك لأنه يتعلق بنقطة

(6) Henri Mendras, Eléments de sociologie, 1967, P. 217.

جوهرية في بنية الجماعات وبالتحديد المجتمعات العامة . إن وجود السلطات المعترف بها للحكام الذين منحت لهم رسمياً أمر مقبول من الجميع ، أو تقريباً ، لأنه ضروري لعمل المجموعات الاجتماعية . لكن الأيديولوجيا الديموقراطية التي تشكل الأساس لمعظم الأنظمة الثقافية المعاصرة ، على الأقل ظاهرياً ، لا تقبل إلا بهذا النمط من التراتبية . وهي تعارض بالتحديد وجود التراتبيات الجماعية ذات السمة الوراثية إلى حد ما ، وتداخلها مع تراتبية السلطات . تلك هي بالتحديد الطبقات الاجتماعية .

يمكننا اعتماد عنصرين لمقاربة أولى لمفهوم الطبقة الاجتماعية.أولاً : وجود حالات تفاوت جماعية في مجتمع معيّن ، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع الأفراد إلى فئات ليس لها الوضع القانوني نفسه ولا الامتيازات نفسها ؛ ثانياً : كون التفاوت بين هذه المجموعات يتداخل مع تراتبية السلطة ، حيث يتحدر أصحاب السلطة من الطبقات العليا أكثر بكثير من تحدرهم من الطبقات الدنيا ، على الرغم من روح المساواة الظاهرية في طرق التعيين الرسمية . وبناء عليه ، تكون فكرة الطبقة مستقلة عن أية ايديولوجيا ، وعامة بما لا يكفي لتأطيرها مع أي منها . فهي عملانية يمكن استخدامها كأساس للأبحاث حول عدم المساواة الجماعية . سنحاول تحديدها قبل أن نعطي بعض الإشارات حول استعمالها الممكن في علم الاجتماع السياسي .

أولاً : الطبقات والجماعات المغلقة

لقد تم تعريف الطبقات الاجتماعية بطرق عديدة جداً ، بعض هذه التعاريف كان متناقضاً ، وبعضها الآخر مرتبط بوجوه مختلفة لنفس الظاهرة . وقبل تفحصها ، يبدو من المناسب أولاً عزل مفهوم الطبقة الاجتماعية ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، عن مفاهيم قريبة يتم خلطها معها أحياناً : مفهوم الفئة المنغلقة ، مفهوم المنظومة أو « المجلس » (بالمعنى الذي اتخذه هذا الأخير في تعبير « المجالس العامة » ـ Etats généraux ـ) ، الخ . إن الفكرة الأساس هي كون الطبقات تشكل تراتبية جماعية واقعية ، في حين أن الفئات المنغلقة والمنظومات أو المجالس هي تراتبيات جماعية قانونية . يفهم بالتراتبية الاجتماعية في آن معاً ، أن الطبقات (والفئات المنغلقة والمنظومات والعشائر) هي مجموعات إنسانية مدركة ومعاشة بحد ذاتها ، وأن لها شيئاً من الديمومة ، أي أننا ننتسب إلى طبقة بفعل الولادة الصعوبة بمكان الخروج منها . هذا العنصر الأخير سيدرس بصورة خاصة في الفقرة التالية .

أ ـ الفئات المنغلقة ، المنظومات ، والعشائر

من المناسب أولاً ، أن نحدد التمييز بين التراتبيات الجماعية القانونية ، مثل الفئات المنغلقة والمنظومات والعشائر ، وبين التراتبيات الجماعية الواقعية التي تشكل وحدها طبقات ، بالمعنى الذي نعطيه لهذه الكلمة . إن الملكية الخاصة لأدوات الانتاج ، التي تعرّف الطبقة البورجوازية في النظرية الماركسية ، هي مجموعة من القواعد القانونية ، لكن هذه القواعد لا تعرّف نظاماً قانونياً شخصياً . فأي شخص كان ، أياً يكن منشأه ـ نبيل أو عامي ، أبيض أو أسود ، الخ ـ يمكن أن يصبح مالكاً بصورة قانونية لمصنع أو لمخزن أو لاستثمار زراعي ، شرط أن تكون لديه الوسائل المالية الضرورية لاكتسابها أو لوراثتها من الذين يملكونها . إن التفاوت بين الرأسمالي والبروليتاري ليس تراتبية قانونية لأن لكليهما الوضع القانوني نفسه ؛ فالإثنان لهما نفس الحقوق ونفس الواجبات . لكن أحدهما ليس لديه الوسائل المادية التي تسمح له بممارسة بعض هذه الحقوق ، في حين أن الآخر يملكها . فالأمر يتعلق بتراتبية واقعية . أما الفئات المنغلقة والمنظومات أو « المجالس » والعشائر فتقوم على فوارق في الأنظمة القانونية الشخصية ، إذ ان بعض الناس لديهم حقوق وواجبات لا يملكها الآخرون .

يظهر نظام الفئات المنغلقة في الهند أن مثل هذا التفاوت في الأنظمة القانونية الشخصية له وجوه وتفسيرات متنوعة جداً . فهو يستند في البدء إلى التناقض الرئيسي بين « النقي » و« غير النقي » ، وهو تناقض ذو طبيعة دينية في الجوهر . يتم التمييز بين الفئات المنغلقة أولاً ، انطلاقاً مما يمكن أن تفعله كل منها فيما يتعلق بالغذاء والاغتسال (التوضؤ) والعلاقات والزواج ، الخ . وتتسلسل السلوكيات بالنسبة للتمييز بين النقي وغير النقي في كل حالة على حدة . وهكذا يعتبر الغذاء النباتي أنقى من الغذاء القائم على اللحم ويعتبر لحم الحيوان النباتي أكثر نقاء من لحم الحيوان اللاحم ، ولحم الطرائد أكثر نقاء من لحم الحيوانات الداجنة التي تربيها الطبقات الدنيا . كما أن تضحية الأرامل بالنار بعد موت الزوج هي قمة الطهارة ، وبقاءهن دون الزواج من جديد يأتي في المرتبة الثانية ، ومن ثم يأتي تزوجهن من جديد . إن الطريقة التي تضع فيها طبقة ما نفسها في هذه الدرجات من الطهارة تحدد تراتبيتها بالنسبة للأخريات .

تتضمن تراتبية النقي وغير النقي عدداً كبيراً جداً من الفئات المنغلقة (نحو مئتين ، متفرعة إلى فئات ثانوية) التي تشكل مجموعات منغلقة بما فيه الكفاية . لا يمكن لعناصر الفئات المختلفة أن تأكل معاً بعض الأطعمة ، أو تشرب معاً بعض المشروبات ، أو تدخن

معا، الخ . ثمة كذلك محظورات عامة في العلاقات، مثل تلك التي تتعلق بالمنبوذين(*)، الذين يعتبر اسمهم معبراً . وبصورة عامة، تمارس الفئات المنغلقة كذلك الزواج الداخلي، الذي يكون غالباً أقل صرامة بين الفئات الثانوية.يشكل ذلك جانباً من التناقض بين النقي وغير النقي، كما يشكل أحد وجوه التراتبية التي تنجم عنه، لكن التمييز بين الفئات، القائم على التناقض بين النقي وغير النقي يلتقي مع تمييز آخر وتراتبية أخرى، تتعلق بالفارنا «Varnas» أو « الألوان الأربعة » . ثمة اختلاف كبير بين الاثنين، رغم أنه يتم غالباً الخلط بينهما في اللغة الشائعة .

يتكوّن « الفارنا » الأربعة من : البراهمة (الكهنة »، والكشاستريا (القادة والمحاربون)، والفاشيا (Vaishyas) (الرعاة ـ المزارعون فيما مضى، وهم في الغالب تجار حالياً »، والشودرا (الخدم أو الناس ذوو الظروف المتواضعة) ؛ وينبغي إضافة المنبوذين أو الباريا (Parias) « الخارجين على الفارنا » . ترتبط الفئات الثلاث الأولى بالمفاهيم الاجتماعية ـ الدينية الهندو ـ أوروبية الجوهرية، حسب دوميزيل (Dumézil) : الكاهن، الملك المحارب، الفلاحون . حينئذ، يمكن اعتبار « الشودرا » سكاناً سابقين اندمجوا في المجتمع بصفة خدم . ويمكن أن يكون للمنبوذين أصل مماثل، بحيث يعودون إلى قبائل بدائية أصيلة تم حصر أعضائها في المهام الأكثر دنساً . وهكذا، يرتبط الفارنا بوظائف اجتماعية رئيسية أكثر من ارتباطهم بتقسيم العمل الصرف . يُعثر على هذا الأخير في نظام الفئات المنغلقة، إذ ترتبط كل واحد منها إلى حد ما بحرفة معينة، فالعمل الذي يعرّف هذه المهنة يحدد موقعه بنفسه بالنسبة لسلّم الطهارة والدنس، الذي يستخدم كأساس للمجموع .

إن نظام « المنظومات » أو « المجالس » أبسط بكثير . فقد تطور في أوروبا خلال القرون الوسطى، ولكننا نصادفه في أنظمة إقطاعية أخرى . كان يتم التمييز عامة بين ثلاث منظومات : النبلاء، والكهنة، وعامة الشعب الذين كانوا يضمون كل الذين لا ينتسبون إلى النبلاء والكهنة . مع ذلك، كان بعض البلدان، ولاسيما الاسكندنافية، تقسم عامة الشعب إلى « بورجوازيين » أو سكان المدن و« فلاحين » . ومن المتفق عليه أنه ينبغي التمييز كذلك في هؤلاء الأخيرين بين الفلاحين الأحرار وبين الأقنان . كما كانت توجد كذلك تقسيمات ثانوية داخل المنظومتين الأوليين : الفئة العليا والفئة الدنيا من الكهنة، نبالة الثوب ونبالة السيف، الخ .

(*) طبقة في الهند كانت تعتبر دون سواها ويحظّر التعاطي معها .

تتضمن كل منظومة مجموعة من الحقوق والواجبات الخاصة ، يتم تعريفها بواسطة نظام قانوني مميّز ، الأمر الذي يؤدي إذن إلى مساواة قانونية . كان الكهنة والنبلاء يشكلون منظومات متميّزة ، في حين كانت العامة منظومة دون امتيازات . إلا أن سكان المدن الذين يتمتعون بحقوق البورجوازية كانوا مميزين بالنسبة للآخرين ، وكذلك الفلاحين الأحرار بالنسبة للأقنان . هذه الامتيازات كانت ترتبط نظرياً بالخدمات . أما بالنسبة للنبلاء ، فقد تطابقت النظرية فيما مضى مع الحقيقة عندما كانوا يؤمّنون حماية السكان في عصر مضطرب وتنظيم الاقتصاد في إطار الاقطاعيات . ومع إقرار النظام العام وتوسع المدى الاقتصادي اختفى هذا التطابق ، ولم تعد تبدو امتيازات مبررة بواسطة خدمات ملازمة .

كانت الامتيازات أو الدونية وراثية . كان الناس يولدون نبلاء أو عاميين ولم يكن ممكناً الخروج من المنظومة إلا بصعوبة ، كما كانوا يولدون أرقاء ويتم تحريرهم بصعوبة . مع ذلك ، كان يمكن لبعض الأقنان أن يصبحوا فلاحين أحراراً ، وكان يمكن لبعض البورجوازيين شراء تكليف يتضمن نبالة ، من هنا أصل نبالة الثوب . أخيراً ثمة منظومة كانت خارج آليات الوراثة ألا وهي الأكليروس . فقد كانت في القرون الوسطى ، أداة الترقي الاجتماعي التي تحد من صرامة النظام . إلا أن النبلاء انتهوا إلى تحويله إلى مناطق كاثوليكية ، عبر احتكارهم لأنفسهم المناصب العليا (المطارنة ورؤساء الأديرة) التي أصبحت ملحقاً لهم ، تاركين للعامة المراكز الدنيا في الاكليروس (الكهنة والوكلاء) . وبدل أن تكون إزاء ثلاث منظومات ، تصبح إزاء اثنتين ، إذ تفجر الاكليروس إلى منظومتين ثانويتين ، واحدة مرتبطة في الواقع بالنبلاء وأخرى مرتبطة بالعامة .

إن وضع الأقنان ، الذين كانوا يشكلون في الواقع فئة منفصلة ـ وتقريباً خارجية ـ من العاميين ، يشبه بعض الشيء وضع الباريا (Parias) (أي الخارجين على الفارنا Varnas) في نظام الفئات المنغلقة . يمكن مقارنة وضعهم بالوضع القانوني للعبيد في العصور القديمة ، حيث كنا نجد عملياً منظومتين هما الأحرار والعبيد ، دون أن تأخذ بالحسبان الرحّل والموالي والمعتقين ، الخ . يستند هذا التقسيم في الواقع إلى درجة كبيرة من الاندماج إلى حد ما في الجماعة : فالموالي والرحّل هم أجانب أحرار ، والعبيد أجانب أخضعوا للعبودية . يعطي البعض أصلاً مماثلاً لتقسيم المنظومات والفئات المنغلقة . فمنذ القرن التاسع عشر ، أخذ بعض المؤرخين الفرنسيين يفسرون صراع النبلاء والعامة باعتباره استمراراً لنزاع بين عرقين : العرق الجرماني الفاتح في أزمنة الغزوات البربرية ، أجداد النبلاء ، والعرق الغالي ـ الروماني الذي كان يحتل الأرض سابقاً ، أجداد العامة

لقد تم الدفاع عن نظرية من النوع نفسه بالنسبة للفئات المنغلقة في الهند . يعتبر الباريا (Parias) من سلالة السكان الأصليين البدائيين ؛ ويتحدر البراهمة والكشاستريا (القادة والمحاربون) والفاشيا (التجار حالياً) من الفاتحين الآريين ؛ أما فئة الشودرا الوسيطة (العامة الوضيعة) فيتحدرون من السكان الدراويديين الذين طردوا السكان الأصليين واحتلوا البلد قبل الفتح الآري . إن لون البشرة الأكثر بياضاً في الفئات العليا ، والذي يصبح داكناً بقدر ما ننزل إلى الفئات الدنيا ، يشكل اثباتاً على ذلك . هذه الأطروحات عرضة لنقاش كبير ، لكننا نجد في المجتمعات الأفريقية أو الأميركية بعض الحالات المشابهة للفئات المنغلقة أو المنظومات التي يبدو أنها تعود إلى اثنيات مختلفة تسيطر بعضها على الأخرى . فقد كتب جورج بلانديه (G. Balandier) يقول . إن : « بعض المجتمعات ولا سيما في السنغال أو في مالي تجمع بين نسق المنظومات (ارستوقراطيون ، أناس أحرار ، أناس مستعبدون) وبين نسق الفئات المهنية المنغلقة.لكل منهم فرعه الخاص وتراتبيته المحددة . . . وما يفسر هذه البنية ، عدم تجانس الاثنيات والدرجة العالية من الفوارق في الوظائف الاقتصادية والاجتماعية وتأثير الفتح من قبل مجموعة حصلت بواسطته على احتكار السلطة »[7] .

ثمة مجتمعات قديمة أخرى تقدم أمثلة عن تراتبية جماعية رسمية ذات طبيعة مختلفة ، تراتبية العشائر أو الأنساب . إن الوحدات الاجتماعية المتشكلة هكذا ليست متساوية ، ولكنها تتضمن أنظمة متفاوتة ومشاركة غير متساوية في السلطة . يبدو أن التفاوت يتحدد هنا عبر القرب أو البعد عن الجد المشترك ، الحقيقي أو الوهمي . يذكر بلاندييه (Balandier) مثال البامبا (Bembas) في زامبيا حيث يتحدد نظام الأنساب والعشائر بالنسبة للفاتح أتيموكولو (Atimukulu) ، فنسبه يحتكر السلطة السياسية وعشيرته هي الأرفع في المقام أما العشائر والأنساب الأخرى فتنتظم تبعاً لوصول مؤسسها في نفس الوقت الذي وصل فيه البطل أو متأخراً عنه . وكذلك الأمر عند السوازي (Swazi) في أفريقيا الجنوبية ، حيث أسس الملك الأول المعروف العشيرة الأعلى التي يؤخذ منها الحكام ، وتراتب الأنساب التي تتشكل منها تبعاً لعلاقاتها بالسلالة الأولية .

تقدم بعض المجتمعات الأفريقية نمطاً من التراتبيات الجماعية الرسمية المختلفة جذرياً عن السابقة ، لأنها ليست وراثية ولا حتى دائمة مدى الحياة ، ولكنها مؤقتة تماماً ، ولأن جميع السكان يمرون عبرها بطريقة آلية في فترة معينة من حياتهم ألا وهي مجموعات السن .

---

(7) Georges Balandier, Anthropologie politique, 1967 P. 100.

وهي تتشكل في آن واحد على أساس السن وأصول المسارة الطقوسية التي تتيح الدخول إلى هذا السن والدخول إلى الجماعة في الوقت نفسه . ولمجموعات السن أحياناً وظائف اجتماعية محددة بدقة ـ عسكرية ، اقتصادية ، سياسية ـ ذات أهمية كبيرة . وعلى الرغم من أنها تستتبع أنظمة قانونية مختلفة ومتفاوتة ، فهي ترتبط في الحقيقة بنظام يقوم على المساواة ، باعتبار أن كل الناس يمرون فيه تبعاً للعمر . إن حكومة الشيوخ أو سيطرة الشبان العسكريين في أوقات الحرب هي مؤسسات تقوم على المساواة.ذلك شبيه بعض الشيء بالقرعة بالنسبة لتعيين أصحاب السلطة .

ب ـ الطبقات الاجتماعية

إن الطبقات الاجتماعية هي تراتبيات جماعية واقعية بمواجهة الفئات المنغلقة والمنظومات والعشائر التي تعتبر تراتبيات جماعية قانونية . فمسألة الطبقات هي إذن مسألة وجود حالات التفاوت الجماعية الواقعية حتى في المجتمعات التي تعتبر مجتمعات تقوم على المساواة رسمياً . هكذا نفهم حدة المعارضات بشأنها ، وبخاصة مذ جعل ماركس من صراع الطبقات المحرك الأساسي للتاريخ ، وكل من يتكلم على الطبقة الاجتماعية اليوم يستند إليه ، بوعي منه أو بغير وعي . ومع ذلك فإنه لم يقدم عرضاً منسقاً لنظريته عن الطبقات ، التي تظهر بعض الالتباسات . هذا العرض كان ينبغي أن يتضمنه الفصل الثاني من الكتاب الثالث والأخير « لرأس المال » ، تحت عنوان « الطبقات » . لكن الفصل المذكور لم يكتمل ولم يتضمن قط إلا صفحة واحدة . فضلاً عن ذلك ، يمكن أن تظهر متناقضة مع كتابات سابقة ، كونها تعرّف ثلاث طبقات وليس اثنتين كما تفعل المقدمة الشهيرة للبيان الشيوعي : « لم يكن تاريخ المجتمعات حتى أيامنا هذه سوى تاريخ صراع الطبقات . فالناس الأحرار والعبيد ، أشراف الرومان والعامة ، النبلاء والأقنان ، السادة الحرفيون وعمالهم ، وبكلمة واحدة ، الظالمون والمظلومون ، الذين كانوا في تناقض دائم ، قادوا حرباً متواصلة تارة مكشوفة وطوراً مقنعة ؛ حرباً كانت تنتهي دوماً ، إما بتحول ثوري للمجتمع بأسره ، وإما بتدمير الطبقتين المتصارعتين » .

أما الفصل غير المكتمل من « رأس المال » فيبدأ هكذا : « إن الذين لا يملكون سوى قوة عملهم ، والذين يملكون رأس المال والذين يملكون الأرض ـ مصدر عائداتهم هو بالتالي الأجر والربح والريع العقاري ـ ، وبتعابير أخرى ، إن الشغيلة المأجورين والرأسماليين والملاّك العقاريين ، يشكلون الطبقات الثلاث الكبرى في المجتمع الحديث القائم على نمط الانتاج الرأسمالي » . لكن المفهوم الماركسي للطبقة أكثر دقة أيضاً ، بما أن

ماركس يضيف بعد ذلك بعض الأسطر : « ها هي ثلاث مجموعات اجتماعية كبرى يعيش أفرادها بالتتالي من الأجر ومن الربح ومن الريع ، أي من استثمار قوة عملهم ورأسمالهم وأرضهم . مع ذلك ، ومن خلال وجهة النظر هذه ، فإن الأطباء والموظفين مثلاً ، يشكلون كذلك طبقتين ، إذ انهم ينتسبون إلى مجموعتين اجتماعيتين متميزتين ، يحصل أعضاؤها على دخلهم من المصدر نفسه . يمكن تطبيق التفكير نفسه على التفتيت اللانهائي للمصالح والأوضاع التي يستثيرها تقسيم العمل الاجتماعي بين الشغيلة كما بين الرأسماليين والملاّك العقاريين ، فهؤلاء الأخيرون ، على سبيل المثال ينقسمون إلى أصحاب كروم ، ومالكي مزارع ، وغابات ومناجم ، وصيد » .

إن فكرة وجود أكثر من طبقتين بكثير توجد في الحقيقة ، في عدد كبير من النصوص العائدة لماركس . ثمة مكان لأصحاب المصارف وأصحاب المحلات والبروليتاريا الدنيا في كتاب « صراعات الطبقات في فرنسا » (Les luttes de classes en France) . وقد تم تمييز العمال الزراعيين عن عمال المصانع في كتاب « الثورة والثورة المضادة في ألمانيا » (Ré-volution et contre révolution en Allemagne) . ونصادف في « البيان الشيوعي » مباشرة بعد الجملة الأولى ـ المذكورة أعلاه ـ الصيغة الآتية : « في العصور التاريخية الأولى ، نتحقق في كل مكان تقريباً من وجود انقسام تراتبي للمجتمع ، ومن سلم مندرج للأوضاع الاجتماعية . ففي روما القديمة نجد الأشراف والخيالة والعامة والعبيد ؛ وفي القرون الوسطى نجد الاقطاعيين والمقاطعجيين وأرباب العمل والتابعين لهم والأقنان ؛ وفي كل واحدة من هذه الطبقات تدرج خاص » . وبعد عدة أسطر من عرض السلم المتدرج للمواقع الاجتماعية ، يحدد « البيان الشيوعي » مع ذلك أن « السمة المميّزة لعصرنا ، عصر البورجوازية » ، هي أنه بسّط تناقضات الطبقات . وأصبح المجتمع بأسره ينقسم أكثر فأكثر ، إلى ساحتين عدوتين كبيرتين ، وإلى طبقتين كبيرتين متناقضتين مباشرة هما : البورجوازية والبروليتاريا .

هكذا ، يظهر التناقض الثنائي التفرع على أنه تبسيط للتمايزات الكامنة الأكثر تعقيداً ، بحيث تتخثر الطبقات المختلفة حول قطبين يعتبر العداء بينهما المحرك الرئيسي للحياة السياسية ولتطور المجتمعات . وقبل ذلك بثلاث سنوات ، فسر أنجلز الشاب ، في كتابه « وضع الطبقات العاملة في انكلترا » (1845) (La situation des classes labor-ieuses en Angleterre) الانتقال من السلم المتدرج إلى العداء الثنائي ، بكون الاستغلال يخفي عن الطبقة المعرضة له تنوع الطبقات التي تستغلها : « كان يقول أن الارستوقراطية

هي الارستوقراطية ، وليس لها امتيازات سوى بالنسبة للبورجوازية ، وليس بالنسبة للبروليتاريا . ولا يرى البروليتاري في هاتين الفئتين من الأشخاص إلا المالك ، وكل الامتيازات الأخرى تمحى » . كما أن المجتمع الإقطاعي كان يتكوّن بصورة أساسية من الإقطاعيين والفلاحين بالنسبة للأقنان ، والمجتمع القديم كان يتكون من السادة والعبيد بالنسبة لهؤلاء الأخيرين ، الخ .

إن التناقض بين النماذج ذات التفرع الثنائي وبين نماذج التدرج لا تعني فقط الماركسية ، ولكن كل نظريات الطبقات الاجتماعية . فالبعض يميل بالأحرى نحو الأولى ، ويميل البعض الآخر نحو الثانية ، وثمة البعض الذي يحاول التوفيق بينها ، مثل ماركس وأنجلز في المقاطع السابقة . من المتفق عليه أن المسألة ليست محض علمية . إن تبسيط تمايزات الطبقات وجعلها قاصرة على مبارزة بين أصحاب الامتيازات والمحرومين منها ، بين الأغنياء والفقراء ، بين الأقوياء والضعفاء ، بين العاطلين عن العمل والعاملين ، يعني التشديد على الوضع الأدنى للفئة الثانية ، ووضعها بمواجهة الأولى بشكل أقوى والسعي إلى الانقلاب الإجتماعي . وإذا شددنا ، على العكس ، على تعددية الأوضاع ، وعلى العدد الكبير من الدرجات التراتبية وتشابكها ، فذلك يعني التخفيف من حدة التفاوت وتشجيع المحافظة على النظام القائم . وإذا كان لنا أن نبسّط الأمور ، يمكننا القول ، ان نماذج التفرع الثنائي ثورية ، في حين أن نماذج التدرج محافظة .

مع ذلك ، ثمة بعض الطبقات المهيمنة التي تدافع كذلك عن مفهوم التفرع الثنائي ، لكي تبرر هيمنتها أو توسعها . ففي القرن الثامن عشر ، طوّر النبلاء الأوروبيون أطروحات من هذا النوع لمصلحتهم ، مدعمة أحياناً بحجج غريبة في عام 1727 ، وضع هنري دو بولا فيليه (Henri de Boulainvilliers) الفكرة القائلة ان التناقض بين طبقتي النبلاء والعامة في فرنسا هو تناقض عرقي بين الفاتحين الجرمان والسكان الغاليين ـ الرومان[8] . وبعد فترة ، دافع هاملتون (Hamilton) في الولايات المتحدة عن أطروحة مؤداها أن المجتمع ينقسم بين عدد صغير من الناس « أغنياء وكرماء النسب » وبين الكتلة الشعبية « التي نادراً ما يكون لها أحكام وقرارات صائبة » ، ويطالب بمجلس شيوخ ارستوقراطي ، قائم على الثروة ، لكي يمثل الأوائل .

---

(8) H. de Boulainvilliers, Histoire du gouvernement de la France, La Haye, 1727 (œuvre posthume: Boulinvilliersné en 1658, est mort en 1722). ستستخدم أطروحته لمصلحة الليبراليين ، بعد ذلك بقرنين من قبل Augustin Thierry .

يمكن بناء نماذج التفرع الثنائي ونماذج التدرج انطلاقاً من الأسس نفسها ، التي ترتبط بالفئات المختلفة من الامتيازات وعدم المساواة . وهكذا يميّز أوسوسكي (Ossowski) بين ثلاثة أنماط من التناقض : التناقض القائم بين الناس الذين يأمرون وبين الناس الذين عليهم أن يطيعوا (الحكام والمحكومون) ، والناقض بين الأغنياء والفقراء (المالكون وغير المالكين) ، والتناقض القائم بين المستفيدين من عمل الآخرين والعمال (المستغِلون والمستغَلون) . ويعتبر هذا التمييز بمثابة أساس لنماذج التفرع الثنائي ، ولكنه يطبق كذلك على نماذج التدرج . ثمة تراتبية معقدة للحكام ، ودرجات عديدة من الثروة والفقر ، وأوضاع وسيطة بين أوضاع المستغِلين والمستغَلين (على سبيل المثال ، وضع الملاكات التي تعمل ولكنها تستفيد من جزء من فائض القيمة الذي ينتجه العمال اليدويون ، حسب الماركسيين) .

يمكننا الانطلاق من تمييزات أوسوسكي لتعريف مفهوم الطبقة ، شرط ان تستكمل وأن تدقق.ثمة أسس أخرى للتعريف غير الثلاثة المذكورة ، يحتوي كل منها على عدة مفاهيم مختلفة . إن التمييز الأول ـ بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة ، وقد عرّفت كل منها بدرجة السلطة على الآخرين والطاعة عند هؤلاء ـ يبقى غامضاً جداً . فهو يفترض أن « السلطات » ، أي أصحاب السلطة ، ينتقون من فئة أو فئات اجتماعية خاصة ، وليس بالتساوي من جميع الفئات الاجتماعية . ولكن كيف تعرّف الفئات الاجتماعية التي تقدم الحكام ، أي الطبقات الحاكمة ؟ إذا تم ذلك بواسطة امتيازات قانونية مكتسبة بالولادة (مثل النبالة) يتعلق الأمر بمنظومات وليس بطبقات . وإذا تم ذلك بواسطة الثروة ، فالتناقض الحقيقي يكون بين الأغنياء والفقراء ، المالكين وغير المالكين ، حيث تتيح الثروة والملكية ولوج السلطة خلف مظاهر المساواة في أصول تعيين أصحاب السلطة.تلك هي الفكرة الأساسية لنظرية الطبقات الماركسية . إن ملكية أدوات الانتاج تؤمن للرأسماليين السلطة الحقيقية ، في حين تبقى الأصول الديموقراطية لانتخاب الحكام « شكلية » .

يظهر التناقض بين طبقات حاكمة حقيقية وطبقات محكومة حقيقية ، عندما تكون ممارسة السلطة مصدراً لعدم المساواة الجماعية . لا يكفي أن يصبح امتلاك السلطة مصدراً للثروات ، حسب رأي ابن خلدون ، (أي اننا نكون إزاء وضع مغاير للسابق ، حيث يكون تملك الثروة مصدراً للسلطة) . يقتضي أن تنزع السلطات إلى الاستمرار في السلطة ، هي نفسها والمحيطون بها ، على الرغم من طرائق التكليف المتسمة بالمساواة إذا وجدت ، سواء عبر تسليم أصدقائهم عن طريق الاختيار ، وسواء عبر إدخال عائلاتهم

بالوراثة أو بالمحاباة . وفي هذا المعنى ، يتحدثون عن « طبقة جديدة » مميّزة في البلدان الشيوعية ، تكونت بواسطة بيروقراطية القادة في الدولة والحزب . سنعالج هذا الموضوع فيما بعد .

إن التمييز بين طبقات ثرية وطبقات فقيرة ، وبين طبقات مالكة وطبقات غير مالكة يكون أوضح في البدء ، لكنه يخلط في الحقيقة بين معايير مختلفة جداً . يكمن المعيار الأول ببساطة في مستوى الموارد ، الذي يعرّف درجة الغنى أو الفقر . وفي المعنى الدقيق للكلمة ، يعتبر من الفقراء هؤلاء الذين تكون مواردهم تحت الحد الأدنى الحيوي ، أما الأغنياء فيكونون فوقه ، ويتكوّن الوسط من هؤلاء « الذين يتوصلون تماماً إلى ملامسة الطرفين » . إن الطبقات الموجودة فعلياً أكثر عدداً عملياً في المجتمعات المعقدة ، مع العلم أن الأمر لا يتعلق فقط بالفئات المعرّفة بواسطة مستوى المداخيل ، ولكن بمجموعات تتميّز كل واحدة منها بنوع من الحياة والسلوكيات والأوضاع ، والتي يتم إدراكها كذلك . ويشكل تمييز الطبقات الست من المواطنين في الجمهورية الرومانية ، المتميّزين بمستوى مداخيلهم ، أفضل مثال عن تقسيم الطبقات القائم على الثروة . نشير إلى أن كلمة بروليتاريا جاءت من هنا ، حيث كانت تدل على أدنى طبقة من الناس (prolitarii) .

يستبعد ماركس استبعاداً مطلقاً هذا الشكل الأول من التمييز الاقتصادي للطبقات . وقد كتب في مؤلف « العائلة المقدسة » (La Sainte Famille) : إن العقل السليم البدائي يحوّل تمييز الطبقات إلى مدى ضخامة محفظة النقد . إن مقياس محفظة النقد هو فارق كمي محض ، يمكننا دوماً بواسطته إطلاق فرد ضد آخر من الطبقة نفسها » . إن المفهوم الماركسي يقترب أكثر من التمييز بين الطبقة المالكة والطبقة غير المالكة ، أو بدقة أكبر بين طبقة المالكين وطبقة غير المالكين . لكن لا يأخذ بعين الاعتبار سوى ملكية وسائل الانتاج ، التي تسمح لصاحبها باستغلال عمل الآخرين ، عبر اقتطاع قسم من فائض القيمة التي ينتجونها . سندرس فيما بعد هذه الآلية . فلنذكر هنا فقط أنها تؤدي إلى العثور بشكل ما على التمييز بين الأغنياء والفقراء . ويؤدي تملك فائض القيمة بالفعل إلى تضخم موارد المستفيدين منه وتدني موارد ضحاياه . وهكذا تمكن لينين أن يكتب في كتاب « المبادرة الكبرى » (La grande initiative) أن أبناء كل طبقة يتميّزون « بحجم الحصة التي تتوفر لهم من الثروات الاجتماعية » .

يتوافق التمييز بين طبقة العاطلين وطبقة الشغيلة بشكل من الأشكال مع التمييز السابق . كان جان كريزوستوم (Jean Chrysostome) يعتقد أنه إذا لم يكن موجوداً سوى

أغنياء « فلن يكون ثمة عمال وبناؤون وسكافون وخبازون ومزارعون وبيطريون وصانعو حبال ، ولا حتى حرفيون من أي نوع كان » ، لأن أحداً لا يريد عندها ممارسة هذه المهن . وهكذا نصل إلى تناقض بين طبقة الذين يكونون أحراراً في اختيار عملهم وبين طبقة الذين يكونون مكرهين على قبول عمل معين عبر لعبة الإكراه الاقتصادي . وقد كان أرسطو يبرر العبودية بالطريقة نفسها التي كان يبرر فيها سان جان كريزوستوم الفقر : ضرورة توفر أناس ينجزون مهاماً كريهة لكنها ضرورية . فالعمال الأجانب المهاجرون يقومون حالياً بالوظيفة نفسها عند كثير من الأمم الصناعية .

إلا أن التناقض السابق صيغ غالباً بطريقة مختلفة ، لا بل متعارضة . ففي تمييزه الشهير بين النحل والزنابير ، يدخل سان سيمون في الفئة الأولى ليس فقط العمال الفقراء الذين يمارسون مهناً يدوية ، ولكن كذلك المصرفيين والصناعيين والتجار والمستثمرين الزراعيين الكبار ، أي الشغيلة الأغنياء . تميل الطبقات المهيمنة غالباً إلى تفسير الفقر بالبطالة (« أم العيوب كافة ») وإلى جعل العمل والتوفير مصدر الثروة . إن الفكرة القائلة ان العمال والموظفين والخدم ، والفقراء بصورة عامة هم خاملون يقتضي حثهم دوماً على العمل ، في حين أن الصناعيين والتجار والحرفيين نشطون تشكل جزءاً من الأيديولوجيا المحافظة . وتفسر الأيديولوجيا الليبرالية هذا التمييز بكون هؤلاء الأخيرين أكثر اهتماماً من الأولين : وهي تستنتج من ذلك سمو المبادرة الفردية لتنمية الانتاج .

لقد ميّز ماركس نفسه في الطبقات الحاكمة بين العاطلين والعاملين . ويواجه البيان الشيوعي ، في هذا الصدد وبطريقة حادة ، بين النبلاء والبورجوازية : « كشفت البورجوازية كيف وجد التعبير الفظ عن القوة ، التي كانت تعجب الرجعية اعجاباً شديداً في القرون الوسطى ، قرينها الطبيعي في الخمول الأكثر قذارة . فهي كانت أول من برهن عما يمكن أن ينجزه النشاط الإنساني . لقد حققت روائع أخرى غير اهرامات مصر والقنوات الرومانية والكاتدرائيات الغوطية ؛ وقد قامت بانجازات أخرى غير الغزوات والفتوحات الصليبية . . . لقد خلقت البورجوازية ، خلال هيمنتها الطبقية التي لم تتعدَ القرن ، وسائل انتاج أكثر كثافة وأكثر ضخامة من كل الأجيال السابقة مجتمعة . فالقوى الطبيعية تحت السيطرة ، والمكننة ، وتطبيق الكيمياء في الصناعة وفي الزراعة ، والملاحة البخارية ، والسكك الحديدية ، والتلغراف الكهربائي ، والقارات المكتشفة بكاملها ، والأنهار باتت صالحة للملاحة ، وجموع كاملة من السكان انبثقت من الأرض أي قرن سابق كان يستشعر مثل هذه القوى الانتاجية الراقدة في أحشاء العمل الاجتماعي ؟ » .

هل أن طبيعة العمل هي أساس آخر للانقسام إلى طبقات ؟ هذا السؤال يطرح على مستويين مختلفين جداً . يمكننا أولاً أن نفهم « بطبيعة العمل » كون بعض الأعمال الأكثر ارهاقاً والأكثر بشاعة والأكثر احتقاراً ، تضع الذين يمارسونها في وضع أدنى من حيث المكانة وتشكل منهم فئة اجتماعية خاصة . نلاحظ وجود تهرب في المجتمعات الصناعية من هذه المهن ، التي تزداد ممارستها من قبل الأجانب ، المهاجرين المؤقتين أو المهاجرين نهائياً ، أو من قبل مواطنين ملونين ، فالسود والفيليبينيون يشكلون في الولايات المتحدة طبقات أكثر منهم أعراقاً ، مثل العرب والاسبان والبرتغاليين والأتراك في أوروبا الغربية . يعتقد الماركسيون أن هذه الأشكال من العرقية والاستعمار الجديد هي نتيجة الانقسام إلى طبقات ، الناجم عن الرأسمالية ، أكثر من كونه الأساس الحقيقي للفئات الاجتماعية التي تعرّفها . يقتضي إذن اعتبار أن الأميركيين البيض بالنسبة للسود ، ومواطني الدول الأوروبية بالنسبة للعمال الأجانب ، يشكلون إلى حد ما مجموعة متضامنة مع نواة الرأسماليين الموجودين هناك ، في استغلال أبناء البشرة الملونة والمهاجرين .

يمكننا استخدام تعبير « طبيعة العمل » في معنى مختلف قليلاً ، للإشارة إلى الشروط التقنية للعمل ، بمعزل عن صفتها الشاقة أو المحتقرة . يستند مفهوم الطبقة الفلاحية إلى مثل هذا الأساس . وقد استعمله ماركس نفسه ، وبالتحديد في نص مهم جداً من كتاب « الايديولوجيا الألمانية » إذ قال : « إن أكبر تقسيم للعمل المادي والعمل الروحي هو الفصل بين المدينة والريف . فقد بدأ التناقض بين المدينة والريف مع الانتقال من البربرية إلى الحضارة ، من نظام القبائل إلى الدولة ، ومن المحلة إلى الأمة ، ونحن نعثر عليه في تاريخ الحضارة بكامله حتى أيامنا هذه . . . وهنا ظهر لأول مرة انقسام السكان إلى طبقتين كبيرتين ، مستندتين مباشرة إلى تقسيم العمل وأدوات الانتاج » . مع ذلك ، يحدد بعد عدة أسطر أن « التناقض بين المدينة والريف لا يمكن أن يوجد إلا في إطار الملكية الخاصة لأدوات الانتاج » .

حتى ولو اعتمدنا ذلك الأساس الرئيسي لتقسيم العمل ، يمكننا الاعتراف بأن الشروط التقنية للعمل ولنمط الانتاج الذي ينجم عنها داخل كل واحدة مع الطبقتين الكبيرتين المكونتين من الملاّك وغير الملاّك ، تؤدي إلى تشكيل فئات اجتماعية مختلفة هي : الملاّك العقاريون والصناعيون ، الشغيلة الزراعيون والعمال ، المستخدمون والعمال ، أجراء المصانع المؤللة وأجراء المصانع التقليدية ، الخ . هذه الفئات تشكل طبقات بالمعنى الذي نعطيه لهذه الكلمة ، وهو أوسع من المعنى الماركسي ، حيث يتم تعريف الطبقة عبر

العلاقة مع الملكية الخاصة لأدوات الانتاج .

ج ـ الوعي الطبقي

إن جميع عناصر الانقسام إلى طبقات ، التي تفحصناها حتى الآن هي عناصر مادية ، موضوعية . ولكن ثمة عنصراً آخر جوهرياً تشكل علاقاته مع العناصر السابقة مسألة جوهرية ألا وهو العنصر الذاتي المتكوّن من الشعور بالانتماء إلى طبقة معينة وبعدم الارتباط بالطبقات الأخرى . سمّى الماركسيون ذلك « الوعي الطبقي » وقد عمم هذا التعبير إلى حد كبير . فليس ثمة طبقات دون وعي طبقي . إن وجود أو غياب هذا الوعي يميّز الطبقات عن « الكتل » (strates) . « فالكتلة » هي فئة اجتماعية تم تعريفها بواسطة خصائص موضوعية فقط (مستوى المداخيل ، السن ، المكانة ، الخ .) ، دون أن يكون لدى الناس الداخلين في هذه الفئة وعي بتضامنهم ، ولا بالفرق بينهم وبين الذين ينتمون إلى فئات أخرى . وفي هذا المعنى ، يرتبط تعبير الكتلة بما يسميه علماء اجتماع آخرون ، « طبقات يتم إدراكها كفئات اسمية » وليس كفئات حقيقية . يتعلق الأمر بأداة تحليل فقط ، وليس بعنصر معيّن في نظام اجتماعي ملموس .

يمكن تنمية الوعي الاجتماعي إلى حد ما . فالطبقات المهيمنة والمميّزة تحاول بصورة عامة إضعافه ، ولا سيما في الطبقات التي تهيمن عليها وتستغلها ، لكي تحافظ على النظام القائم . على العكس ، تنزع الأحزاب الثورية إلى تنمية الوعي الطبقي في الطبقات الخاضعة والمستغلة ، من أجل تعزيز إرادتها في وضع حد لهذه الهيمنة ولهذا الاستغلال . وقد أثار تكوين الوعي الطبقي ونموه لدى البروليتاريا الكثير من القضايا والخلافات بين الماركسيين . ثمة نزعتان أساسيتان متناقضتان إلى حد ما ، فالبعض يعتبر أن الوعي الطبقي يولد ويقوى عفوياً داخل العمال ؛ بينما يعتبر آخرون أنه ينمو بصورة خاصة بفضل عمل حزب ثوري ، يساعد الجماهير على وعي وضعها ومصالحها الطبقية . من المتفق عليه أن التناقض ليس واضحاً جداً ، فالجميع يقر أن العنصرين ينبغي أن يجتمعا : يتناول النقاش المكان الذي ينسب إلى كل منهما .

كان ماركس يعتقد أن أفكار الطبقة المهيمنة تفرض نفسها على الجميع ، وهي أفكار الجميع ، الأمر الذي يكبح نمو الوعي الاجتماعي للطبقة المظلومة . وشدد لينين بقوة على الدور الرئيسي للحزب في جعل البروليتاريا تكتسب وعياً طبقياً . ففي كتابه « ما العمل ؟ » يشجب « عبادة العفوي » التي تؤدي « إلى سحق الوعي الطبقي بالكامل بواسطة العفوية » . تقود العفوية إلى صراعات جزئية فقط ، ذات طبيعة اقتصادية أساساً . « لا

يمكن أن يجلب الوعي الطبقي إلى العامل إلا من الخارج[9] ، أي من خارج الصراع الاقتصادي ، من خارج فلك العلاقات بين أصحاب العمل والعمال » . تلك هي المهمة الجوهرية للحزب ، التي يفصل نظريتها في كتاب « ما العمل ؟ » ، سواء لجهة الوظائف أو لجهة التنظيم . يتكوّن الحزب ، وهو طليعة البروليتاريا من أناس تعمقوا في علم الاشتراكية ليقوموا بنشره بين الجماهير ، من أجل تنمية وعيهم الطبقي .

لقد نشب خلاف شهير حول هذه النقطة بين لينين وروزا لوكسمبورغ ، التي كانت تعتقد أن « اللاوعي يسبق الوعي وأن منطق السيرورة التاريخية الموضوعية يسبق المنطق الذاتي لمحركيه » . وهي تعتبر أن الوسيلة الوحيدة لدى البروليتاريا لاكتساب وعي طبقي هي الفعل المباشر للجماهير ، « من أصغر الصراعات الجزئية بين العمال وأصحاب العمل إلى أبسط المعارك الانتخابية » . وتضيف أن « الطبقة العاملة . . . تطالب بحزم بحقها في ارتكاب الأخطاء وبحقها في التعلم من جدلية التاريخ . . . فالأخطاء المرتكبة من قبل الحركة العمالية الثورية حقاً تكون أكثر خصباً وأكثر قيمة بكثير تاريخياً من عصمة أفضل لجنة مركزية » .

أما الكتّاب الماركسيون اللاحقون ، ولا سيما لوكاش (Lukaès) وغرامشي (Gramsci) ، فقد شددوا على أهمية دور الوعي الطبقي أكثر مما فعله ماركس وأنجلز ولينين . يعتبر جورج لوكاش أن البروليتاريا باعتبارها طبقة منتجة ليست سوى غرض للتاريخ ، وهي تصبح كياناً فاعلاً فقط عندما تكتسب وعياً طبقياً من خلال الحزب . أخذ على هذا المفهوم سوء تقديره للعوامل الموضوعية ، وقد رفضت من الاتجاه الماركسي الارثوذكسي عام 1924[10] . أما أنطونيو غرامشي فقد فصّل فكرة ماركس القائلة ان الطبقة المسيطرة تفرض أيديولوجيتها على المجتمع بكامله . هكذا تمارس البورجوازية هيمنة ثقافية تضعف الوعي الطبقي للبروليتاريا . وهذه الأخيرة لا يمكنها السيطرة على السلطة إلا إذا حققت « إصلاحاً ثقافياً » ، عبر خلف طليعتها من المنظرين الذين يسميهم غرامشي « المثقفين العضويين » . فهم يساعدون البروليتاريا على تنمية وعيها الطبقي وإحلال هيمنتها الثقافية محل الهيمنة الثقافية البورجوازية

أياً تكن المواقف المتبناة ـ من قبل الماركسيين أو المعتنقين لنظريات أخرى ـ حول

---

(9) التشديد للينين .

(10) أدين كتاب جورج لوكاس « التاريخ والوعي الطبقي ، فينا ، «1923» ، من قبل الأممية . ثم كتب مؤلفه محاولات في النقد الأدبي والجماليات . وساهم في أحداث المجر عام 1956 .

العلاقات بين العناصر الموضوعية للانقسام إلى طبقات والوعي الطبقي ، ينبغي جمع الاثنين لكي نتمكن فعلياً من الحديث عن طبقات اجتماعية . لن نأخذ هنا بمفهوم الطبقات عند بعض علماء الاجتماع الأميركيين ، الذين يعتبرونها بمثابة مجموعات معرّفة ذاتياً بواسطة الوعي الذي يكون لدينا بالانتساب إليها[11] . يقتضي في شتى الأحوال عدم خلط هذه المفاهيم مع الاستقصاءات التجريبية التي تأخذ الشعور بالانتماء على أنه المعيار الذي يسمح بتحديد الطبقات المختلفة الواحدة تجاه الأخرى . كان أشهر هذه التحقيقات ذلك الذي أجراه لويد وورنر (Lloyd Warner) ومساعدوه حول مدينة أميركية متوسطة أطلقوا عليها اسم مدينة اليانكي (Yankee City) ، تلك المدينة التي سمحت بتحديد ست طبقات استناداً إلى عناصر ذاتية لدى السكان : « العليا ـ العليا » ، « العليا ـ الدنيا » ، « الوسطى ـ العليا » ، « الوسطى ـ الدنيا » ، « الدنيا ـ العليا » ، « الدنيا ـ الدنيا » . وهكذا يمكن للوعي الطبقي أن يستخدم في تحليل الطبقات ، لكن الطبقات ليست ظاهرات وعي فقط ، إنها كذلك مجموعات إنسانية قائمة على عناصر موضوعية .

ثانياً : الحركية الاجتماعية والطبقات

سندرس تحت هذا العنوان عنصراً آخر لمفهوم الطبقة ، كما اعتمدناه في هذا الكتاب ، ألا وهو ديمومة الطبقات . إذا كان امتلاك المداخيل المرتفعة ، والمكانة والنفوذ والامتيازات المختلفة ، تتعلق فقط بكون المستفيدين منها ، أكثر ذكاء وأكثر موهبة وأكثر دينامية وأكثر عملاً من الآخرين ، فلا يمكننا التكلم على الطبقة بالمعنى المحدد الذي نعطيه لهذه الكلمة . فكل مجتمع معقد يكون متفرعاً دوماً إلى حد ما . والهبات الطبيعية ليست متساوية ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في الثروة والمكانة والترف ، الخ . وإنشاء السلطات يفرض نفسه ، هذه السلطات التي تستفيد بالضرورة من مزايا مماثلة . وينطوي تقسيم العمل كذلك على قيام البعض بمهام أكثر تشويقاً من الأخرى ، وأكثر كسباً ، وأكثر مكانة .

إن الدرجات المختلفة من السلطة والغنى والترف والمكانة كما تم تعريفها ، لا تشكل بصورة عامة مجموعة اتصالية . يمكننا أن نميّز فيها ـ تبعاً لمعايير متنوعة ـ حدوداً تحدد فئات موضوعية وذاتية في آن واحد ، مثل الطبقات . لكن الأمر لا يتعلق بطبقات في المعنى الحرفي للكلمة ، إذا كان يمكن لكل فرد أن يخرج بسهولة نسبية من فئة دنيا لكي يصعد إلى فئة أعلى . فالطبقات هي في مفهومنا ، مجموعات بشرية وراثية أو دائمة مدى الحياة على

---

(11) راجع تحديداً: R. Centers, The psychology of social class, Princeton, 1949.

الأقل ، ليس بالإمكان التخلص منها إلا بصعوبة .

إذن ، فالمجتمع الخالي من الطبقات ليس مجتمع المساواة المطلقة ، الأمر المستحيل في مجتمعات معقدة . إنه مجتمع يتميّز بحركية اجتماعية كبيرة جداً ، حيث ميزات الثروة والنفوذ والمكانة بصورة خاصة بالصفات الشخصية والعمل الشخصي . وهكذا تزعم المجتمعات الصناعية الرأسمالية أنها أقرّت المساواة في الفرص ، التي تتحقق عبر المنافسة الاقتصادية والمزاحمة المدرسية والجامعية والصراعات الانتخابية والبرلمانية ، الخ . وبالتالي ، فإن تراتبيات السلطة والنفوذ والثروة والملكية والمكانة والمجد تنجم فيها بصورة جوهرية عن التفاوت في القابليات وفي جهود الأفراد ، فهي لا تكون لا وراثية ولا دائمة مدى الحياة ، وهي على العكس ، تترافق بدوران دائم « للنخب » . تؤكد المجتمعات الاشتراكية كذلك ، أنها مجتمعات خالية من الطبقات ، لأنها ألغت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، التي تشكل بنظرها الأساس لكل انقسام إلى طبقات .

في الواقع ، ليست لا هذه ولا تلك ، مجتمعات دون طبقات حقاً . فالنظرية الماركسية تفتح الطريق إلى تحليل للمجتمعات الغربية يظهر استمرار التراتبيات الجماعية الدائمة فيها . أما نظريات البيروقراطية والتفاوت في التعليم ، فتفتح الطريق إلى تحليل للمجتمعات الاشتراكية يظهر استمراراً مماثلاً ، على الرغم من أن الطبقات فيها تكون ذات طبيعة مختلفة وتبدو ديمومتها أقل قوة . سندرس هاتين الفئتين من النظريات ، بعد عرض نظرية دوران النخب ، الشائعة جداً في المجتمعات الغربية التي تستخدمها كأيديولوجيا تبريرية تهدف إلى الإقرار بأن التنافس الفردي الدائم حلّ عندها محل التراتب الجماعي للطبقات .

أ ـ نظرية النخب

وضعت نظريات « النخب » و« دوران النخب » من قبل منظرين ليبراليين لمواجهة المفهوم الماركسي عن الطبقات . وهم يهدفون إلى إظهار أن المجتمعات الرأسمالية لا تعرف طبقات حقيقية تتسم بالديمومة أو الوراثية ، وإنما تفرعات يتم الدخول إليها أو الخروج منها بسهولة نسبية . ترتبط الطبقات بجمود المجتمعات الزراعية ، التي تعكس اقتصاداً ثابتاً أو شبه ثابت . أما المجتمعات الصناعية ، القائمة على التنافس والمزاحمة والتجديد والتغيير ، فتكون عرضة لحركية كبيرة جداً . فالأفراد العاملون والأذكياء والمهرة والخلاقون ـ الذين يشكلون « النخب » ـ يمكنهم الارتفاع في درجات السلم الاجتماعي ، حتى ولو كانوا يحتلون فيه مكانة متدنية جداً في بدء حياتهم . وعلى العكس ، فإن الذين يستفيدون من

وضع رفيع منذ ولادتهم يخاطرون باستمرار في الهبوط في حالة الخمول أو البلاهة أو الرعونة أو الترهل .

لقد أدخل باريتو (Vilfredo Pareto) مفهوم النخب إلى علم الاجتماع ، ولكن مع بعض الالتباس . فهو يعرّف النخبة أولاً ، في كتابه عن علم الاجتماع العام (Traité de sociologie générale) ، بأنها مجموع الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات،فهو يقول ، لنفترض أننا نعطي لكل فرد ، في جميع حقول النشاط الإنساني ، علامة تدل على مهاراته بالطريقة نفسها تقريباً التي تعطي فيها علامات في الامتحانات . وعلى سبيل المثال ، نعطي من يبرّز في مهنته عشرة . ونعطي من لا ينجح في الحصول على زبون واحد علامة واحدة ، بشكل نستطيع معه إعطاء صفر لمن يكون غبياً حقاً . ونعطي عشرة لمن عرف أن يربح الملايين ، سواء كان جيداً أو سيئاً . ومن يربح ألوف الليرات (الفرنكات) نعطيه ست علامات . ومن يتوصل إلى عدم الموت جوعاً فقط نعطيه علامة واحدة . ومن يعالج في مأوى المعوزين نعطيه صفراً . . . وهكذا دواليك بالنسبة لجميع حقول النشاط الإنساني . . . ولننشىء إذن طبقة من هؤلاء الذين ينالون أعلى العلامات في الحقل الذي يبذلون فيه نشاطهم ، ولنعط لهذه الطبقة اسم النخبة »[12] .

لكن باريتو يضيف بعد قليل ما يأتي : « بالنسبة للدراسة التي نقوم بها ، وهي دراسة التوازن الاجتماعي ، من المستحسن أيضاً تقسيم هذه الطبقة إلى اثنتين . نضع على حدة هؤلاء الذين يمثلون ، مباشرة أو غير مباشرة ، دوراً بارزاً في الحكومة ؛ فهم يشكلون النخبة الحكومية . والباقون يشكلون النخبة غير الحكومية . . . تكون لدينا إذن فئتان من السكان ، الأولى : وهي الفئة الدنيا ، أو الطبقة الغريبة عن النخبة ، ولن نبحث حالياً التأثير الذين يمكن أن تمارسه في الحكومة ؛ الثانية : وهي الفئة العليا ، أو النخبة التي تقسم إلى قسمين : أ ـ النخبة الحكومية ؛ ب ـ النخبة غير الحكومية »[1] . يشير تعبير النخبة الحكومية إلى جميع الذين يشاركون في السلطة ، والذين سيسميهم فيما بعد رايت ميلز (Wright Mills) نخبة السلطة ، وموسكا (Mosca) النخبة السياسية.إذن ، يتم تعريف النخبة الحكومية عبر طبيعة الأدوار الاجتماعية للذين يشكلون جزءاً منها . وعلى عكس ذلك ، يعرف باريتو النخبة ، في المقطع السابق ، بواسطة العلامة المرتفعة للمؤهلات الفردية لأعضائها ، وهذا يعتبر مختلفاً تماماً . هذا الخلط يؤدي ، بوعي أو بغير وعي ، إلى

(21) V. Pareto. Traité de sociologie générale 1919. P. 1296 et suiv.

جعلنا نعتقد أن أصحاب الأدوار القائدة والحكام والزعماء هم الأفراد الأكثر كفاءة . إن مفهوم النخب يكون في هذا المعنى متناقضاً تناقضاً مباشـراً مع مفهـوم الطبقـات بالمعنى الماركسي للكلمة .

يظهر هذا التناقض بوضوح في فكرة « دوران النخب » ، التي تعتبر النقطة المركزية في نظرية النخب . وبما أن الانتماء إلى النخبة قائم على الصفات الفردية ، فهو ليس وراثياً من الناحية المبدئية ، باعتبار أن الأولاد لا تكون لديهم بالضرورة صفات أهلهم . يتم إذن استبدال مستمر للنخب القديمة بالنخب الجديدة التي تأتي من الفئات الدنيا من السكان . يقول باريتو : إن ذلك هو « دوران الأفراد بين مجموعتين ، والنخبة وسائر السكان »[13] . وهو يعتبر أنه « يتم تعهد الطبقة الحاكمة ، ليس فقط في العدد ، ولكن ، وهذا مـا هو أهم ، بالنوعية ، بواسطة العائلات التي تأتي من الطبقات الدنيا . وهكذا ، تضعف بقايا الطبقة الثانية رويداً رويداً في الفئة العليا إلى أن تأتي موجة صاعدة من الفئة الدنيا لتعزيزها من وقت لآخر »[14] .

إن الدوران الفردي للنخب هو عامل أساسي في التوازن الاجتماعي . وإذا لم يحصل ذلك بصورة منتظمة وكافية ، يعمل المجتمع بشكل شيء وتنمو فيه حالة ثورية ، ستستبدل الدوران الفردي بالدوران الجماعي للنخب . « إن تأخراً بسيطاً في هذه الدورة يمكن أن يؤدي إلى زيادة مهمة في عدد العناصر المنحطة التي تحتويها الطبقات التي ما تـزال تملك السلطة ، ومن جهة أخرى إلى زيادة عدد العناصر ذات الصفة العالية التي تحتويها الطبقات الخاضعة . وفي هذه الحال ، يصبح التوازن الاجتـماعي غير مستقـر وأقل صـدمة . . . تدمره . ويأتي اجتياح أو تأتي ثورة لتقلب كل شيء ، فتحمل إلى السلطة نخبة جديدة وتقيم توازناً جديداً »[15] .

استعـاد مـوسكـا (Gaetano Mosca) نـظريـة دوران النخـب الـذي ميّـز بـين المجتمعات الجامدة ، حيث لا تحصل دورة النخب أو هي تحصـل بشكل سيء ، وبـين المجتمعـات المتحركـة حيث تتم الدورة بصـورة طبيعية . وفي هـذا الصدد ، تبـدو لـه المجتمعات الديموقراطية الحديثة متحركة جداً ، وهذا لم يكن رأي باريتو بصورة دقيقة ،

---

(13) V. Pareto, Traité de sociologie générale, P. 1304.

(14) V. Pareto, Traité de sociologie générale, P. 1427.

(15) V. Traité de sociologie générale, P. 11.

فهي ، بالنسب له ، تتسم بحركة مهمة بين الفئات الاجتماعية المختلفة . وقد كتب قائلاً : « بقيت صفوف الطبقات الحاكمة مفتوحة ، والحواجز التي تمنع أفراد الطبقات الدنيا من الدخول إليها تم إلغاؤها أو خفضت على الأقل ، وسمح تحويل الدولة الاستبدادية القديمة إلى دولة تمثيلية حديثة ، لجميع القوى السياسية تقريباً ، ولجميع القيم الاجتماعية تقريباً ، بالمشاركة في الإدارة السياسية للمجتمع »[16] . تعبر صيغ موسكا هذه ، تعبيراً دقيقاً عن الصورة التي تصنعها لنفسها المجتمعات الغربية وتضعها في مواجهة المفاهيم الماركسية عن الطبقات الاجتماعية . ولا ينكر منظرو دوران النخب أن واقعة الولادة في النخبة ـ سواء تعلق الأمر بالنخبة الحكومية ، أو بالنخبة الاقتصادية ، أو بالنخبة الثقافية ـ يشكل ميزة أولية ، تجعل من الأسهل على الذين يستفيدون منها ، جعل أنفسهم جزءاً من النخبة . لكنهم يزعمون أن هذه الميّزة الأولية لا تصمد نهائياً أمام المنافسة الفردية ، التي تلفظ من النخبة أولئك الذين ولدوا فيها ولكنهم لا يملكون الصفات الضرورية للبقاء فيها ، والتي تدفع إلى النخبة هؤلاء الذين لم يولدوا فيها ولكنهم يمتلكون الصفات الضرورية للدخول إليها . فهم لا ينكرون وجود التفاوت الجماعي الوراثي ، أي وجود الطبقات . لكنهم يقدرون أن هذه الأخيرة تبقى ثانوية لأنها لا تكبح إلا قليلاً ، دوران النخب ، الذي يبقى الظاهرة المهيمنة بالنسبة لهم .

لقد أجريت دراسات حسية للتحقق من تطابق هذه الصورة الإدراكية مع الوقائع . فمنذ عام 1912 درست إحدى تلميذات باريتو (Pareto) ، ماري كولابنسكا (Marie Kolabinska) ، دوران النخب في المجتمع الفرنسي قبل عام 1789 ، لكن عملها يفتقد إلى الدقة . وفي فترة أقرب إلينا ، تضاعفت الأبحاث حول الحركية الاجتماعية ، إلا أنها لا تؤكد بشكل صارخ نظريات دوران النخب . وقد بيّن وليام ميلز (W. Miller) أن المؤرخين الأميركيين ضخموا نسبة رجال الأعمال الكبار المتحدرين من الفئات الدنيا للسكان[17] . وأثبت رايت ميلز (C. Wright Mills) أن الوضع لم يتغير بصورة محسوسة في الحقبة الحالية ، فهو يرى ، في عام 1950 ، أن 57٪ من كبار أصحاب العمل في الولايات المتحدة كانوا أبناء لرجال أعمال ، مقابل 14٪ هم أبناء لأشخاص يتعاطون المهن الحرة و15٪ هم أبناء مزارعين[18] وتبيّن في بريطانيا أن 50 إلى 60٪ من مدراء المشاريع العامة لهم روابط عائلية

---

(16) Gaetano Mosca, Elémenti di scienzia politica, t. II, P. 211.

(17) W. Miller, American historians and business elite, in W. Miller (et autres), Men and the Business: an Essay on the Historical Role of the Entreprenor, NewYork, 1962.

(18) C. Wright Mills, The Power Elite, P. 119.

مع أوساط الأعمال . كما تبيّن ، في هذا البلد نفسه ، أن نطاق التوظيف للفئات العليا من الموظفين توسع قليلاً بين عامي 1929 و1950 ، ولكنه ما زال ضيق الانفتاح أمام العمال المؤهلين أو نصف المؤهلين ، الذين يمثلون 30٪ من السكان.وعلى عكس ذلك ، فهو يتضمن 30٪ من أبناء مالكي الأراضي وأعضاء المهن الحرة ، الذين لا يشكلون سوى 3٪ من السكان(19) .

وتبيّن الدراسات المقارنة التي قام بها س . م . ميلر (S.M. Miller) عام 1960 في أربعة عشر بلداً أن الحركية الاجتماعية شديدة نسبياً بصورة عامة بين الفئات الدنيا والمتوسطة ، وبالتحديد بين المهن اليدوية والمهن غير اليدوية (موظفون ، الخ .) . يتم ذلك في الاتجاهين ، مع حالات تفاوت كبيرة ، فعلى سبيل المثال ، في فرنسا ثمة حركية صاعدة قوية وحركية تنازلية ضعيفة بالنسبة للولايات المتحدة . والحركية أضعف بكثير بين الطبقات الوسطى و« النخبة » بالمعنى الذي يقصده باريتو (Pareto) ، مع فوارق محسوسة حسب البلدان (فهي ضعيفة في فرنسا ، على سبيل المثال) . وأخيراً ، لا نجد في أي من البلدان الأربعة عشر التي أجريت عليها الدراسة ، حركة ملموسة للفئات اليدوية من السكان باتجاه الفئات العليا . فالأبحاث السوسيولوجية لا تدعم إذن ، نظرية دوران النخب ، إلا بصورة ضيقة جداً .

إنها تكشف بالأحرى عن وجود الطبقات الاجتماعية بالمعنى الذي أعطيناه لهذا التعبير ، أي التراتبيات الجماعية التي يصعب الخروج منها . إن الأفراد الموهوبين بشكل خاص من الطبقات الدنيا . يمكنهم الخروج منها لقاء جهد كبير جداً ، لكنهم لا يستطيعون الصعود عالياً جداً في السلم الاجتماعي ، فالصعود نحو القمة يحتاج بصورة عامة إلى عدة أجيال ويبقى استثنائياً إلى حد كبير ، والهبوط من الطبقات العليا نحو الطبقات الدنيا ليس مستحيلاً هو كذلك ، لكنه كذلك أكثر ندرة وأكثر حصراً . يمكننا أن نجد بعض آثار قانون الأجيال الثلاثة الذي لمح إليه ابن خلدون : يرتفع إنسان بقوة قبضته ؛ فيستفيد ابنه من الوضع دون تحسينه أبداً ؛ أما حفيده الذي تربى في حال من اليسر ، فيعود ليهبط درجات السلم . إن تاريخ بعض السلالات الصناعية أو التجارية يقترب من هذه الصورة ، فضلاً عن ذلك يكون السقوط أكثر بطئاً ويبقى محدوداً بصورة عامة .

---

(19) R.K. Kelsall, Higher civil servants in Britain, P. 153.

ب ـ استقرار الطبقات

تقدم النظرية الماركسية صورة تحليلية جيدة نسبياً لتفسير ديمومة الطبقات الفعلية في المجتمعات الغربية ، على الرغم من دوران النخب الذي يحصل فيها . إن الطبقات في هذه المجتمعات أقل جموداً وأقل استقراراً مما تزعمه ، ولكنها أكثر مما تزعمه نظرية النخب . بالمقابل ، يبدو من المشكوك فيه أكثر اعتبار النموذج الماركسي بمثابة صورة عامة ، قابلة للتطبيق على جميع المجتمعات الإنسانية . وهي بصورة عامة ، غير مرضية كثيراً في تحليل المجتمعات الاشتراكية الحالية . فهي تعتبرها بمثابة مجتمعات دون طبقات لأن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج قد زالت فيها ، كونها تجعل منها الأساس الوحيد لأي تطور للطبقات الاجتماعية . في الواقع ، تقدم هذه المجتمعات انماطاً من الطبقات الجديدة ـ التي نجد كذلك أشكالاً منها في المجتمعات الغربية ـ المستقلة عن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

يتعلق الأمر ، بشكل من الأشكال ، بمسألة المصطلح . فالماركسيون يسمون « طبقات » فقط التراتبيات الجماعية المستقرة المتولدة عن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، في حين نقصد بهذه الكلمة جميع التراتبيات الجماعية المستقرة . إذا أطلقنا تسمية « الفئات » على تلك المتولدة عن عوامل أخرى غير الملكية الرأسمالية ، يمكن أن يوافق الجميع على ذلك . إن مثل هذا التمييز يمكن أن يكون مبرراً ، إذ ان « الفئات » غير الطبقات تظهر أقل ديمومة واستقراراً من الطبقات . إلا أنها تحمل خطأ الإيحاء بأن هذه الفئات ليس لها سوى أهمية ثانوية . وعندما نطلق تسمية « الطبقات » على جميع التراتبيات الجماعية المستقرة ، نتحاشى التبرير المسبق لحالات التفاوت في نمط معين من المجتمع عبر الإشارة فقط إلى حالات التفاوت في نمط معينّ آخر . فالمقارنة بينها جميعاً تظهر أقل تشوهاً بتصور مسبق ، وأكثر موضوعية إن المفهوم الماركسي للطبقات له فضل إظهار السمة الوهمية إلى حد كبير للمساواة الرسمية في المجتمعات الغربية ، المستندة إلى القانون العام والمنافسة الاقتصادية وحرية المشروع في آن معاً . فالتملك الخاص لوسائل الانتاج ـ الذي يعرّف « الرأسمالية » ـ يدخل وراء هذه المساواة الشكلية تفاوتاً حقيقياً تنجم عنه تراتبيات جماعية مستقرة ، أي طبقات . إن الذين لا يملكون سوى قوة عملهم لكي يعيشوا ، ملزمون ببيعها من مالكي وسائل الانتاج ـ أي مالكي الأراضي الزراعية والقطعان والبواخر وأدوات الصيد والمصانع والآلات والمعدات والمخازن ، الخ . ذلك أن أي عمل غير ممكن بدونهم : لمالك وسائل الانتاج ـ أو « الرأسمالي » ـ إمكانية استغلال عمل الآخر ، بواسطة الأفضلية التي تعطيها له ملكيته . وهكذا ، فإنه يسرق من العامل « القيمة الفائضة » لعمله ، ولا يترك له إلا ما

يحتاجه تماماً لكي يعيش.في ذلك ، يكمن « استغلال » العامل . إن « فائض القيمة » هو أساس تكوّن الطبقات والصراع الأساسي فيما بينها .

لن نعطي عنها هنا سوى فكرة تقريبية وعامة جداً . يعتقد ماركس أن العمل الإنساني يتضمن سمة خلاقة ، فالإنسان يضيف بعمله شيئاً ما على ما هو موجود . عندما ننزع من شيء مصنوع كل ما استخدم لصنعه (المادة الأولية ، تلف الآلات والمواد ، وسائل ديمومة الذي صنعه ، بما فيها « تلف » شبابه وشيخوخته وتسليته ومخاطر الحوادث أو المرض ، الخ .) ، يبقى ثمة شيء ما وبالتحديد ، ما خلقه الإنسان بفضل عمله . هذا الشيء ما يمثل تقريباً مفهوم « فائض القيمة » الماركسي ، ولكننا نكرر ، تقريباً فقط ، إذ ان مفهوم « فائض القيمة » أكثر تعقيداً وأكثر دقة . إن التقريب السابق كافٍ مع ذلك لفهم نظرية ماركس عن الطبقات ، فهي تبيّن السمة العميقة ـ نكاد نقول الحيوية ـ لصراع الطبقات ، بشكل « فائض القيمة » الذي يتملكه الرأسمالي العنصر الخلاق للعمل ؛ إنه ، بشكل من الأشكال ، جزء من العامل نفسه .

يعتقد الماركسيون أن الإنسانية عرفت في البدء شيوعية بدائية ، حيث كانت كل الأموال ملكية جماعية وحيث لم تكن الطبقات موجودة تلك هي حال الأقوام الذين يعيشون من الصيد البري أو جني الثمار أو الصيد البحري . ومع نشوء التقنيات الزراعية الأولى ، ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بشكل ملكية الأرض ، ثم أخذت أشكالاً مختلفة عبر التاريخ . وتبعاً لطبيعة « القوى المنتجة » ، أي تبعاً لحالة التطور التقني ، يكون لأدوات الانتاج شكل وقوام مختلفان ، يتولد عنهما نظام مختلف للملكية إذ « ان العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوى المنتجة » ، كما سنرى ذلك فيما بعد (ص245 وما يليها) . وهكذا يميّز الماركسيون عبر التاريخ بين نظام الملكية القديم ونظام الملكية الاقطاعية ونظام الملكية الرأسمالية . يتضمن نظام لملكية وسائل الانتاج نمطين من الطبقات المتصارعة : السادة والعبيد في المجتمع القديم ، الاقطاعيون (مالكو الأرض) والأقنان في المجتمع الاقطاعي ، البورجوازيون (مالكو المصانع والمشاريع) والبروليتاريا في المجتمع الرأسمالي .

إذا كانت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تؤدي دوماً إلى تشكل طبقتين كبيرتين رئيسيتين ، طبقة المالكين وطبقة غير المالكين ، فإن التحليل الماركسي للطبقات يتجاوز هذا الانقسام الأساس كما قلنا . أولاً ، إن نظاماً معيناً للانتاج ونظام الملكية الذي يرتبط به لا يظهران ولا يختفيان جملة ومرة واحدة . تنمو الأنظمة الجديدة رويداً رويداً في إطار النظم

القائمة ، فهذه الأخيرة تموت ببطء وتستمر طويلاً إلى جانب النظم التي تحل محلها . وهكذا ، تتعايش في وقت معينّ عدة نظم للطبقات المتصارعة . يكون أحدها في الغالب مسيطراً . ولكن ثمة إلى جانب هذه الطبقات الرئيسية ، طبقات ثانوية هي إما في طريق النشوء (البورجوازية والبروليتاريا في المجتمع الإقطاعي) وإما في طريق الزوال (الاقطاعيون أو الفلاحون في المجتمع الصناعي) .

من جهة أخرى ، تكون أنماط الملكية لوسائل الانتاج ، في نظام معينّ للقوى المنتجة ، مختلفة في الغالب ، وكذلك أنماط العلاقات بين المالكين والشغيلة الذين يستغلونهم . فأصحاب المصارف والصناعيون والملاّك العقاريون والتجار ليسوا في الوضعية نفسها تماماً ، على الرغم من أنهم جميعاً رأسماليون . يمكننا قول الشيء نفسه بالنسبة لعمال الصناعة وموظفي المخازن والموظفين الرسميين والأطر والعمال المهرة ، على الرغم من أنهم جميعاً شغيلة . كما أن مستوى المداخيل ونوع الحياة يرسيان كذلك فوارق معينة ، على سبيل المثال بين الملاّك العقاريين والمستثمرين الزراعين الصغار ، بين أصحاب المحال الصغيرة ومالكي المخازن الكبرى ، بين الأطر العليا والأجراء المتواضعين ، الخ . وللرأسماليين مصلحة ، على سبيل المثال في التنويع الكبير للأجور لكي يكسبوا إلى جانبهم التقنيين والإداريين . ويمكن للشغيلة بالمقابل الاقتراب من الحرفيين والتجار الصغار وأعضاء بعض المهن الحرة ، ضد المشاريع الكبرى .

مع ذلك تبقى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الأساس لكل تمايز بين الطبقات . فتنوع الطبقات الذي أشرنا إليه ينجم عن أشكال هذا التملك أو عن أشكال ممارسة قوة العمل . تنقسم الطبقات المتكونة هكذا إلى مجموعتين كبيرتين متصارعتين كون بعضها تستغل الأخرى وتسرق منها فائض القيمة . وهي تشكل مجموعات مستقرة ، طالما أن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تنتقل بواسطة الإرث . مما لا شك فيه أن العمال يمكنهم نظرياً أن يصبحوا مالكين بواسطة التوفير من ثمار عملهم ، الأمر الذي كان يعبر عنه غيزو (Guizot) بقوله لهم : « اغتنوا ! » ، ولكن ذلك مجرد وهم في أغلب الأحيان . بما أن الأجر يميل إلى أن يكون محدوداً بالحد الأدنى المعيشي ، الأمر الذي يجعل من المستحيل تحقيق أي ادخار يسمح بالاستثمار ، إذن تنزع الطبقات إلى أن تكون وراثية وجامدة بقدر « منظومات » النظام القديم ، التي تعيد بناءه تحت مظهر المساواة .

يعتبر الماركسيون أن هذه التراتبية للطبقات تشكل البنية الحقيقية للمجتمع ، خلف البنى الديموقرطية والمساواتية التي تبقى محض شكلية . إن كل مواطني الغرب يولدون « متساوين في القانون » ، لكن بعضهم يكونون محكومين ببيع قوة عملهم إلى الآخرين ،

مع إمكانيات ضئيلة جداً للخروج من هذا الوضع . جميعهم يولدون أحراراً في القانون ، لكن هذه الحرية لا يمكن أن تمارس فعلياً إلا من قبل الذين يملكون الوسائل المادية ، وهم أساساً مالكو وسائل الانتاج . والحكام يستندون رسمياً إلى الانتخابات التي تعطي السلطة لبرلمان سيد ، لكن الناخبين تم التلاعب بهم بواسطة دعاية يسيطر عليها المال ، أي بواسطة الرأسماليين الذين يضعون النواب كذلك تحت رحمتهم .

وهكذا تقدم النظرية الماركسية حول الطبقات نفسها كمبددة للأوهام . فهي تسعى لكي تبيّن أن البنى الرسمية للمجتمع الرأسمالي هي ثانوية وأنها بنىً فوقية ناجمة عن القوى المنتجة ، وعلاقات الملكية المبنية حولها والطبقات التي تتولد عنها . تهدف المعايير والقيم والقواعد وأنماط السلوك للمحافظة على هذه الطبقات وعلاقات الملكية هذه ، عبر إخفائها وراء المظاهر التي تجعلها أكثر قبولاً . فالقادة الرسميون والحكام والهيئات الدستورية ونظام الشرعية ، كلهم يموهون الهيمنة الحقيقية لمالكي أدوات الانتاج ، هذه الهيمنة التي يهدف جهاز الدولة بكامله إلى المحافظة عليها .

لقد تظاهرت الديموقراطية الليبرالية بإقامة المساواة عبر إلغاء المنظومات و« المجالس » ، ولكنها رسخت ديمومتها بشكل الطبقات ، التي تولّد عدم المساواة الجماعية كما في السابق . وبصورة أدق ، كان وجود الطبقات في ظل الأنظمة الملكية القديمة معترفاً به قانونياً تحت شكل المنظومات والمجالس ، الأمر الذي كان يساهم في المحافظة على هيمنة النبلاء ، مالكي الأراضي التي كانت في حينه وسيلة الانتاج الرئيسية . وبما أن الرأسمالية تتطلب المنافسة وإلغاء التنظيمات القمعية ، والايديولوجيا الليبرالية ، لم يكن ممكناً الاعتراف كذلك مباشرة بوجود البورجوازية والبروليتاريا باعطائهما أوضاعاً قانونية مماثلة لأوضاع النبلاء والفئة الثالثة(*) في المجتمع الفرنسي القديم . لكن إلغاء عدم المساواة على صعيد القانون العام والمعايير السياسية لم يغيّر شيئاً في جوهر الهيمنة على الدولة من قبل مالكي أدوات الانتاج .

تعتبر نظرية الطبقات في الماركسية العنصر الأساسي لكل النظم السياسية ، إذ تفسر أصلها وبنيتها وتطورها . وبهذا المعنى سنصادفها فيما بعد (ص 255 وما يليها) . سنتعاطى معها هنا عبر أحد وجوهها فقط ، بالمقدار الذي توضح فيه المسافة التي تفصل البنى الحقيقية عن البنى الشكلية للمجتمعات الرأسمالية الحديثة ، في ما يتعلق بمساواة

(*) الفئة الثالثة «Tiers état» تمثل المواطنين الذين لا ينتمون إلى النبلاء أو الاكليروس في فرنسا ، في ظل النظام القديم (المترجم) .

المواطنين والسمة الديموقراطية للحكام . يصف تحليل ماركس بشكل جيد تقريباً وضع النظم الليبرالية في مرحلة تطورها الأولى ، في القرن التاسع عشر ، الذي استمر ممتداً في بعضها . عندها ، كانت كل وسائل الإعلام والثقافة والدعاية ترتبط بمالكي أدوات الانتاج ، الذين كانوا يشرفون كذلك على البرلمانيين والوزراء وكبار الموظفين ، الخ .

سمح نمو النقابات والأحزاب العمالية بخلق حالات الثقل المضاد ، التي تعطي قدراً أكبر من الواقعية لمعايير المساواة والديموقراطية ، التي لم تعد شكلية فقط ، فالتحليل الماركسي حول هذه النقطة بات بحاجة إلى التدقيق .. مع ذلك ، تبقى قدرة الرأسماليين مهيمنة هيمنة واسعة في الأمم الغربية ، بمقدار ما تتوصل إلى دمج بعض النقابات أو الأحزاب العمالية في نظامها ، فالنقابات الأميركية على سبيل المثال ، تعطي العمال وسائل استرجاع جزء من فائض القيمة ، دون أن تغيّر شيئاً في عدم المساواة الجوهرية بينهم وبين مالكي أدوات الانتاج ، وعلى العكس ، يقبل العمال بالمقابل ، بالاعتراف بشرعية النظام . إن رفع مستوى المعيشة العام يسمح بجعل وضع العمال أكثر قبولاً ، لكن « حصتهم من الثروة الاجتماعية » لم تكبر بشكل محسوس ، وكذلك حصتهم في السلطة .

إلا أن التقدم التقني والارتفاع العام لمستوى المعيشة أضعفا استقرار الطبقات في المجتمعات الغربية . ودوران النخب فيها ليس كاملاً كما يزعم الليبراليون الجدد ، لكنها مع ذلك تتنامى فيها . إن مجانية التعليم وسهولة الولوج إلى الدراسات العليا وإلى المدارس الكبرى سمح لأبناء العمال باكتساب تأهيل تقني ومستوى ثقافي ، جعلا منهم قادرين على أن يصبحوا من كبار الموظفين والأطر العليا وحتى مدراء عامين للمؤسسات . والبنية الجماعية للمؤسسات تسهل هذا الصعود ، عبر الحد من تأثير الوراثة ، فالملكية الخاصة لوسائل الانتاج تنتقل بواسطة « البنية التقنية » (راجع ص 227) التي تشكلها الشركات المالية والصناعية الكبرى أكثر مما تنتقل بواسطة الارث الفردي . وينزع الانتاج الكبير المتكرر إلى تعميم الاستهلاك ، وتنزع وسائل الاعلام إلى توحيد أنماط الحياة والسلوك ، ومجموعها يدفع نحو تعميم « الطبقة الوسطى » .

على الرغم من كل شيء تستمر الحواجز بين الطبقات ، مثلها مثل الفوارق في المستوى بينها . وتستمر ملكية وسائل الانتاج بترسيخ المحافظة عليها . أن تولد رأسمالياً أو أن تولد مع قوة عملك فقط ، يشكل عدم مساواة أساسية منذ البدء ، لا يمكن تعويضها بالكامل ، إلا في حالات استثنائية جداً . ويبقى منها بعض الشيء بصورة عامة إلى الجيل التالي . يبقى دوران النخب بطيئاً وناقصاً . ومن جهة أخرى ، تظهر حالات عدم مساواة

مرتبطة بالولادة ، وأقل ارتباطاً بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج . إن ابن العامل أو الفلاح الذي تمكن من أن يصبح مفتشاً مالياً أو مستشار دولة أو محامياً شهيراً أو طبيباً كبيراً أو مديراً عاماً لمؤسسة خاصة يضع أولاده في وضع متميّز منذ بدء وجودهم .

إن الأفضلية التي لدى هؤلاء للحصول على تربية أولية بواسطة التأثير المتبادل في بيئة ثقافية عالية ، وكون النظام المدرسي منسوخاً إلى حد ما عن ثقافة النخبة ويؤمن تفوقاً للذين يتلقونها في بيوتهم ، والامكانات المتاحة لفتيان الفئات الميسورة للقيام بدراسات أطول واكتساب تجربة أكثر تنوعاً ، وتدخل أهلهم وأصدقائهم للحصول على مراكز أفضل لهم منذ البدء ، والمساعدة المادية والأمن اللذان توفرهما لهم الموارد العائلية (الإقامة في بيوت ثانوية ، المساندة خلال الحقبات الصعبة ، الهبات ، تركات الأموال) ، كل ذلك يمنح الأفراد المولودين في بيئة اجتماعية عالية أفضليات مهمة . إن النجاح الفردي « للنخب » ، ينزع نحو الديمومة إلى ما بعدها ، ففي العائلات الرأسمالية ، يضاف هذا الإرث إلى إرث ملكية أدوات الانتاج ، وفي العائلات الأخرى حيث يوجد هذا الإرث وحده ، يكفي ليولّد الطبقات ، بالمعنى الذي تستخدم فيه هذه الكلمة .

تقترن هذه الطبقات الجديدة في المجتمعات الغربية مع الطبقات التقليدية القائمة على التملك الخاص لوسائل الانتاج . أما في المجتمعات الاشتراكية ، حيث لا توجد هذه الطبقات الأخيرة ، فإنها توجد وحدها ، لكننا لا نستطيع الكلام على مجتمعات دون طبقات . فالرجال الذين يشرفون على جهاز الحزب والمنظمات الجماهيرية والدولة والمشاريع العامة والجامعات وأجهزة الأبحاث والتخطيط ، تنزع إلى الديمومة عن طريق الوراثة ، مثل الشرائح الاجتماعية المماثلة في المجتمعات الغربية . لا يمكننا إطلاقاً إيراد احصاءات تسمح بقياس هذه الظاهرة بسبب عدم وجود الاستقصاءات المتقدمة ، لكن تقاطعات مختلفة تسمح بالاعتقاد أن وجودها غير قابل للجدل . فالروابط العائلية بين بعض القادة ، والتسهيلات الكبرى المتوفرة لنخبة السلطة لتأمين التعليم لأولادها وأهمية شبكة العلاقات الشخصية في كل النظم البيروقراطية ، كل هذه الوقائع ترسي نوعاً من عدم المساواة الوراثية في المجتمعات الاشتراكية .

إن نزعة القادة لجعل أبنائهم يستفيدون من الافضليات والامتيازات التي يستفيدون منها هم أنفسهم هي ظاهرة طبيعية ، تتجه نحو النمو في أي نظام اجتماعي . وخطأ الماركسية اعتقادها بأنها تنمو في إطار الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فقط ، وأن إلغاء هذه الملكية يكفي لإلغائها . فأي بيروقراطية وأي شريحة قائدة وأي فئة أكثر ثراء أو أكثر مكانة

وأي مجموعة متميّزة ، وأي نخبة تحاول أن تديم نفسها وراثياً . ولكي لا يتمكنوا من تحقيق ذلـك ، ينبغي وجود آليـات دستوريـة تمنعهم من ذلك . علماً أن هـذه الآليات صعبـة التطبيق ، لأنها مكونة غالباً من هؤلاء الذين تهدف إلى تحديد ديمومتهم . ونتيجة اعتقاد الماركسيين أن الطبقات تزول مع الرأسمالية ، أهملوا اتخاذ الاحتيـاطات الضروريـة بهذا الصدد في البلدان الاشتراكية ، والاحتفاظ باليقظة الدائمة التي تفرض نفسها .

مع ذلك ، إن الطبقات التي لا تستند إلى ملكية وسائل الانتاج ـ سواء تعلق الأمر بالبيروقراطية الاشتراكية ، أو « النخب » الغربية أو أي شريحة متميّزة تحاول إدامة نفسها وراثياً ـ هي أقل جموداً بكثير من الطبقات الرأسمالية . فمالك المؤسسة ينقلها بالكامل إلى ابنه ، على غرار النبيل الذي كان ينقل صفة النبالة بالكامل . أما الشخص الذي يكون من الأطر العليا أو من كبار الموظفين أو جامعياً أو قائداً سياسياً ، فإنه ينقل إلى أولاده إمكانيات تعليم أفضل ودعامات اجتماعية وبعض أفضليات الانطلاق الأخرى ، التي تدعم المحافظة على المستوى الاجتماعي نفسه ولكنها لا تضمنه . للرعاية والمحـاباة تـأثير أقـل دوماً من الانتقال الوراثي للقدرة الاقتصادية ، كما أن آثارهما بالامكان تحديدهما بصورة أسهل . إن ظواهر الطبقات التي تنمو خارج التملك الخاص لوسائل الانتاج تكون أقل حدة وأقل قوة من تلك التي تنجم عن هذا التملك .

المراجع

حول الفئات الاجتماعية راجع :

L . DUMONT , Homo hierarchicus: essai sur le système des castes , 1966; M .N . SRINIVAS , Y .B . DAMLE , S . SHAHABI et A . BETEILE , Caste: a trend report and bibliography , Current Sociology , 1959 , p . 135- 183; C . BOUGLÉ , Essai sur le système des castes , 1935 .

حول الترتيب الاجتماعي راجع :

R . MOUSNIER , Les hiérarchies sociales de 1450 à nos jours , 1969; H . SÉE , Les classes sociales en Bretagne , du XVI[e] siècle à la Révolution , 1906 .

حول الطبقات بصورة عامة راجع أولاً :

S . OSSOWSKI , La structure de classes dans la conscience sociale , tr . fr . ,1971; également G . GURVITCH , Etudes sur les classes sociales: l'idée de classe sociale de Marx à nos jours , 1966; M . HALBWACHS , Esquisse d'une psychologie des classes sociales , 1964; C . WRIGHT MILLS , Les cols blancs: essai sur les classes moyennes aux Etats-Unis , 1966; L . REISSMANN , Les classes sociales aux U .S .A . , 1963; S . M . LIPSET et R . RENDIX , Class , Status and Power , Glencoë , 1953 .

حول النظريات الماركسية عن الطبقات راجع :

K . MARX et F . ENGELS , Manifeste du Parti communiste , 1848; K . MARX , La lutte des classes en France (1848- 1850) , 1850; Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte , 1852; N . POULANTZAS , Pouvoir politique et classes sociales , 1966 .

ضد النظريات الماركسية راجع :

R . ARON , La lutte des classes: nouvelles leçons sur la société industrielle , 1964 , et R . DAHRENDORF , classes et conflits de classes dans la société industrielle , 1972 (traduit de l'allemand) .

حول نظرية النخب راجع :

La bonne mise au point de T .B . BOTTOMORE , Elites et sociétés , 1967; C . WRIGHT MILLS , L'élite du pouvoir , 1968; James H . MEISEL , The myth of the Ruling class: Gaetano Mosca and the Elite , Ann Arbor , 1958; V . PARETO , Traité de sociologie générale , 2 vol . , 1929; R . MILIBAND , The State in Capitalist Society , Londres , 1969 .

حول الحركة الاجتماعية راجع :

S . M . MILLER , Comparative Social Mobility , dans Current Sociology , 1960 , p . 1- 8; A . GIRARD , La mobilité sociale en France , 1961; J . MEYNAUD , Rapport sur la classe dirigeante italienne , Montréal , 1964; P . BIRNBAUM , La structure du pouvoir aux Etats-Unis , 1971; W . L . GUTTSMAN , The Britsh Political Elite , Londres , 1963; S . KELLER , Beyond the Ruling Class , New York , 1963; D . MARVICK , Political decision makers , Glencoë , 1961; S . M . LIPSET et R . BENDIX , Social mobility in industrial society , Berkeley , 1949; W . MILLER , Men in business: essay on the historical role of the entreprenor , New York , 1962; E . D . BALTZELL , An american business aristocracy , New York , 1962; G . H . COPEMAN , Leaders of British industry: a study of the careers of more than a thousand public company drectors , Londres , 1955; Lloyd WARNER et James W . ABEGGLEN , Big business leaders in America , New York , 1955; R . K . KELSALL , Higher civil servants in Britain , Londres , 1955; J . A . ARMSTRONG , The soviet bureaucratic elite: a case study of the Ukrainian apparatus , Londres , 1959 .

الفصل الرابع

المنظمات والوظائف

لقد ميزنا من أجل التحليل بين عنصرين للبنى الاجتماعية من جهة أولى التراتبيات وظواهر السلطة ، التي درسناها في الفصل السابق ؛ ومن جهة أخرى ، التنظيمات التي سندرسها فيما يلي . وتم تعريف هذه الأخيرة باختصار باعتبارها ترتيباً للأدوار المتعلقة بفئة من أعضاء الجماعة ومستندة إلى جوهر مادي (أنظمة ، تجهيزات ، تقنيات ، مكاتب ، الخ .) . وتدخل ضمن هذا التعريف ، النقابات و« الحركات الاجتماعية » ومجموعات الضغط والإدارات والمشاريع العامة والمختلطة ، الخ .

لا تنفصل المنظمات عن الوظائف التي تقوم بها . ويعتقد البعض أن هذه وتلك ليست سوى الوجه والقفا لمفهوم واحد ، فنظريات بارسونز (Parsons) توصف غالباً بأنها « بنيوية - وظيفية » ، والتعبير الأول يستند إلى فكرة التنظيم . إن مثل هذا المفهوم قابل للنقاش.يمكن للمنظمة نفسها أن تقوم بعدة وظائف معاً ، وأن لا تقوم بصورة خاصة بالوظائف نفسها في ظروف مختلفة . فعلى سبيل المثال ، تعتبر الأحزاب الشيوعية منظمة بالطريقة نفسها تقريباً في كل مكان ، ومع ذلك ، فهي لا تقوم بالوظيفة نفسها في أنظمة الحزب الواحد حيث تمارس السلطة ، أو في الأنظمة التعددية حيث هي ضعيفة (بريطانيا ، سكندينافيا) ، أو في الأنظمة التعددية حيث هي قوية نسبياً (فرنسا ، إيطاليا ، فنلندا) ، الخ . فالمنظمات تكون غالباً متعددة الوظائف .

I - المنظمات

تطورت سوسيولوجية المنظمات في نفس الوقت الذي تطورت فيه الشركات الصناعية ، في بداية القرن . ففي عام 1911 ، ظهر في الوقت نفسه مؤلفان أساسيان في هذا النطاق هما :

1 - The Principles of Scientific Management de Frederick Witaylor.
2 - Les partis politiques: essai sur les tendances digarchiques des democraties de Roberto Michels.

يتعلق الأول بتنظيم العمل في المؤسسات الصناعية، ويتناول الثاني بنية الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية . في عام 1922 نشر ماكس فيبر (M. Weber) نظريته الشهيرة عن البيروقراطية . بناها استناداً إلى تحليل الإدارة بصورة خاصة ، ولكنها ذات بعد عام . ومنذ عام 1945 ، اتسع تحليل المنظمات اتساعاً كبيراً ، على الرغم من رواج المقاربة الوظيفية . ويحتل البحث المتعلق بالمنظمات 46 صفحة في الموسوعة الدولية الكبرى لعلم الاجتماع المنشورة عام 1968 (International Encyelopaedia of the Social Sciences) .

نجد فيها التعريف الآتي لمفهوم المنظمة من وضع بيتر بلو (PaterM. Blau) : «تولد المنظمة عندما ترسى أصول صريحة لتنسيق نشاطات مجموعة معينة من أجل بلوغ أغراض محددة » . هذا التعريف لا يتناقض مع التعريف المعطى سابقاً للمنظمة : ترتيب الأدوار المتعلقة بفئة معينة من أعضاء الجماعة ومستندة إلى جوهر مادي (أنظمة ، تجهيزات ، تقنيات ، مكاتب ، الخ .) . فما نسميه أدواراً يرتبط « بالأصول الصريحة » حسب تعبير بلو ؛ وترتيب الأدوار (أو تنظيمها يرتبط بتنسيق هذه الأصول . أما « الأغراض المحددة » « لمجموعة » معينة ، فإنها تحدد ما نسميه « فئة من أعضاء الجماعة » .

تشير هذه الصيغة الأخيرة إلى أن المنظمات هي عنصر من كل أكثر اتساعاً ، يمكن أن يكون المجتمع الكلي أو نمطاً آخر عن الجماعة . فثمة بعض الالتباس الذي يبقى قائماً في هذا الصدد ، فكل منظمة تشكل هي نفسها مجموعة ، أي جماعة . ولكي نشير إلى ترتيب الأدوار (أو تنسيق الأصول الصريحة) لجماعة معينة بحد ذاتها ، نستخدم في هذا الكتاب كلمة البنية . أما كلمة « منظمات » فهي تعني لنا المجموعات المتكوّنة بواسطة ترتيب الأدوار (أو تنسيق الأصول الصريحة) داخل جماعة معينة أكثر اتساعاً ، تشكل هذه المجموعات عنصراً من بنيتها بالمعنى السابق . ومن المتفق عليه أنه ، إذ أخذت كل واحدة منها على حدة فإنها تكوّن جماعة يمكن أن تضم هي نفسها عدة منظمات .

أولاً : النظرية العامة للمنظمات

لا يمكن اعتبار جميع المجموعات بمثابة منظمات ، حسب بيتر بلو (P.M. Blau) ،

وإنما فقط تلك التي تمنح أصولاً راسخة شكلياً ، مقابل تلك المتكوّنة بصورة عفوية . في الواقع ، إن أي مجموعة تنزع إلى اعطاء نفسها أصولاً منظمة إلى حد ما ، والفرق بين النوعين السابقين يبقى غامضاً . لنقل ببساطة أننا عندما نتكلم على المنظمات نقصد أولاً المجموعات الاجتماعية على قاعدة بنيتها ، في حين نشدد على الناس الذين تتألف منهم عندما نتكلم على الجماعات ، وعلى الأدوار ونماذج السلوك عندما نتكلم على الثقافة . يقصد بذلك مقاربات مختلفة لنفس الظاهرة الاجمالية المنظور إليها من جوانبها المختلفة .

من المتفق عليه ، أننا عندما نشير إلى مجموعة بعبارة المنظمة بدل الجماعة والثقافة فذلك يعني أننا نعلق أهمية أكبر على جوانبها البنوية ، لأنها تكون متطورة بصورة خاصة . ففي تطور الأحزاب السياسية على سبيل المثال ، لم تظهر عبارة « المنظمة » (أو أيضاً « الجهاز ») للإشارة إلى الحزب إلا في الفترة التي حلت فيها الأحزاب المنظمة تنظيماً قوياً في القرن العشرين ، محل الأحزاب الغامضة والقليلة التنظيم في القرن التاسع عشر . ويتطابق تطور علم اجتماع المنظمات مع ارتقاء الشركات الصناعية ، التي تتميّز بتأطير جماعي لمواطنيها داخل منظمات كبرى قوية البنية : المؤسسات الاقتصادية ، الإدارات ، الأحزاب ، النقابات ، مجموعات الضغط ، الخ .

مع ذلك ، ثمة منظمات قوية جداً نمت سابقاً ، ووصلت إلى درجة عالية من الاتقان في التأطير الجماعي . يمكن أن نذكر في هذا الصدد بعض الجمعيات السرية ، وبعض المنظومات الدينية وبعض الجيوش ، دون الحديث عن التجمعات العائلية أو السلالية في المجتمعات المسماة قديمة والمجموعات القائمة على الروابط الإقطاعية . لقد بالغوا على الأرجح في الحديث عن نفوذ اليسوعيين والماسونيين والجيش البروسي ، لكن هذه المبالغة تبيّن أن أهمية المنظمات تم إدراكها منذ زمن طويل . وفي القرن العشرين تضاعفت المنظمات في المجتمعات الصناعية ، وأخذ الناس هكذا في عملية تأطير جماعية متعددة ، تعطيهم أحياناً الانطباع بأنهم يختنقون . وليس مؤكداً ، على عكس الرأي السائد ، أننا إزاء ظاهرة جديدة ، فالمجتمعات القديمة تستند كذلك إلى عمليات تأطير متعددة بواسطة المنظمات . والتجديد يكمن في بعض خصائص المنظمات الحديثة التي ستدرس فيما بعد ، أكثر مما يكمن في تعدد المنظمات .

أ ـ القانون الحدي للأوليغارشية

تتشكل أي منظمة وفقاً لنموذج تراتبي إلى حد ما ، تتوزع فيها السلطة بشكل معقد بين مختلف المشاركين ، هرماً ذا درجات عمودية متقاطعة مع توزيعات أفقية . تعني دراسة

المنظمات العودة بشكل ما إلى دراسة السلطة والتراتبيات ، ولكن بدلاً من الأخذ بعين الاعتبار علاقات عدم المساواة والأسس الثقافية وارتباطاتها بحالات عدم المساواة الجماعية المرتبطة بالولادة ، يتم السعي لإيضاح ترتيب هذه العلاقات بناء لبنية معينة تمارس في الواقع داخل المنظمات السلطة التي تعتبر أحد عناصر هذه المنظمات . إن التمييز بين القادة والأعضاء في جماعة معينة ، بين « حكامها » و« محكوميها » ، يتعقد ويتنوع تبعاً لهيكلية ، يكون الكثيرون فيها ، في آن واحد ، حكاماً بالنسبة للدرجات الأدنى ومحكومين بالنسبة للدرجات الأعلى ومتساوين على صعيد العلاقات الأفقية .

يتم تعيين القادة في مختلف مستويات الهيكلية ، بناء لأصول متنوعة عرّفنا بها أعلاه : التعيين من قبل الأعلى ، الانتخاب ، الاختيار ، الولادة ، الخ . ثمة منظمات أوتوقراطية ، مثل المؤسسات الصناعية الخاصة ، التي يكون قادتها مالكي رأسمالها الذي ينقلونه إلى خلفهم بالوراثة . وثمة منظمات ديموقراطية ، حيث يتم انتخاب القادة على جميع المستويات مثل : النقابات والكثير من الأحزاب السياسية ، وعدد كبير من الجمعيات في الأمم العربية ، الخ . وثمة منظمات مختلطة ، حيث تختلط الطريقتان ، يمتزج الاختيار والانتخاب في كثير من الأحزاب والجمعيات أو النقابات ، التي يعرض قادتها الموجودون خلفاءهم على تصويت الأعضاء .

عام 1911 ، عرض روبيرتو ميشلز (Roberto Michels) في هذا الصدد نظرية شهيرة ، إثر تحليل للأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية في أوروبا وبصورة خاصة في ألمانيا . أياً تكن أصول تعيين السلطات ـ حتى ولو كان المقصود انتخابات مفتوحة وحرة ، وحتى لو كانت تتجدد على فترات منتظمة ـ يميل القادة على مختلف المستويات إلى الاستمرار في السلطة ، أو تعيين خلفهم فيها بنوع من الاختيار ، والانتخابات الشكلية لا تعود سوى عملية تصديق . وهكذا ، تكون جميع التنظيمات محكومة بالقانون الحدي الذي ينزع إلى إعطائها بنية أوليغارشية في الواقع ، حتى ولو كانت بنيتها الرسمية ديموقراطية .

إن الصورة التي يعرضها ميشلز تتصل جزئياً بالحقيقة . فالذين يمارسون سلطة ما يحاولون بصورة عامة المحافظة عليها وإحاطة أنفسهم بأناس يكونون أمناء لهم ، ووضعهم مكانهم عندما ينبغي عليهم الانسحاب . من جهة أخرى ، تؤدي ممارسة السلطة بالقادة إلى تكوين نظرة مشتركة للأشياء ، تختلف إلى حد ما عن نظرة سائر أعضاء المجموعة . كان روبير دوجوفنل (Robert de Jouvenel) يقول : « إن الفارق بين نائبين من حزبين متعارضين أقل منه بين نائب وعضو عادي في الحزب نفسه » . ويميل المسؤولون في جميع

« المنظمات » إلى مواجهة المنتسبين ، وإلى تشكيل دائرة داخلية مغلقة إلى حد ما ، وإلى تأمين ديمومتهم بطرق استبدادية . إن كونهم يشكلون هرماً ذا درجات متعددة ومتقاطعة لا يغيّر شيئاً في ذلك ينمو بصورة عامة ، تضامن بين القادة من مختلف الرتب ، أقوى من الذي يجمعهم إلى « القاعدة » . تظهر نزعة أوليغارشية في أغلب التنظيمات ، حتى الديموقراطية .

لكنها لا تظهر بالقوة نفسها في كل مكان ، كما أن المنظمات الديموقراطية تصمد بوجهها أفضل من الأخرى . إن روبيرتو ميشلز المحافظ (R. Michels) بتسليطه ضوءاً قوياً على النزعة الأوليغارشية في الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية ، جعل البعض ينسى أنها أقوى بكثير في المنظمات غير الديموقراطية . يعود هذا أولاً إلى الطرائق الشكلية للتولية ولإشراف القادة ، فانتخاب القادة من قبل أعضاء المنظمة وسرية الاقتراع والتجديد المنتظم للمندوبين واجتماعات الجمعيات العامة أو المؤتمر لمراقبة قرارات « الدائرة الداخلية » ، كل ذلك يضع حدوداً لتطور الأوليغارشية .

من المؤكد أن القادة القيمين ـ يحاولون الإشراف على الانتخابات لكي يستمروا أو لكي يؤمنوا فوز الخلفاء الذين يختارونهم . ومن المؤكد أيضاً ، أنهم يبذلون جهدهم للتلاعب بالجمعيات العامة والمؤتمرات للحصول على قرارات ملائمة لرؤيتهم أو الحصول على اقتراحات غامضة ، « أسود ـ وأبيض » ، تضايقهم بأقل قدر ممكن . ومن المؤكد أنهم يحققون ذلك غالباً ، لكن ليس دوماً وينتهي الأمر بإزالة القادة غير الشعبيين . والمرشحون الذين يقترحونهم لخلافتهم يصلون بصعوبة إذا لم يكونوا حائزين على الإعجاب ، وأحياناً تمارس رقابة الجمعيات والمؤتمرات ممارسة فعالة . والزعماء الجدد يمكنهم من خلال الأساليب الديموقراطية ، تأكيد أنفسهم والوصول إلى السلطة ، مستندين إلى كتلة المنتسبين لأنهم يعبرون إلى حد ما عن تطلعاتها . لا نجد شيئاً من ذلك في المنظمات غير الديموقراطية .

يدخل في الحسبان عنصر آخر أهمله روبيرتو ميشلز (R. Michels) . وهو يتعلق بطبيعة الأغراض التي يسعى إليها على التوالي القادة وأعضاء المنظمة . وإن إنشاء أي منظمة يتم بغية تحقيق بعض الأغراض الجماعية ، لكن انتماء أعضائها إلى هذه الأغراض يكون مختلفاً كثيراً تبعاً للحالات . يمكننا في هذا الصدد التمييز بين نمطين أساسيين من المنظمات ، في الأول ، يسعى جميع أعضاء المنظمة ، سواء كانوا قادة أو أعضاء أو أنصاراً ، إلى نفس الأغراض الأساسية . يدخل ضمن هذه الفئة الأحزاب والنقابات ومجموعات الضغط والكنائس والجمعيات . ليس للقادة المصالح نفسها تماماً التي للأعضاء وهم يخفون غالباً إرادة القوة خلف ملاحقة أغراض المنظمة . ومع ذلك ، فإنهم ينتمون إليها رغم كل

شيء . ويعملون على الدمج بين مصالحهم الشخصية وهذه الأغراض الجماعية ، لكن هذه الأخيرة تكون فعلياً مشتركة بين الأعضاء العاديين في المنظمة وبينهم .

بالمقابل ، ثمة نمط ثان من المنظمات يتميّز بالتباعد الجذري بين أغراض القادة ومساعديهم وبين أغراض الأعضاء العاديين ، الأمر الذي ينمي بينهم خصومة جوهرية .

تتجه هذه الخصومة في الاتجاه نفسه « للقانون الحدي » للأوليغارشية الذي وصفه روبيرتو ميشلز ، وينجم عنها بنية مختلفة تماماً عن بنية المنظمات السابقة . يكون الأمر هكذا أولاً في المؤسسات الاقتصادية الخاصة ، وحتى لو استبعدنا أطروحة التناقض الذي يمكن تجاوزه بين الرأسماليين « المستغِلين » والعمال « المستغَلين » ، فإن المواجهة بين الفئتين شريرة جداً إلى حد أنها تولد صراعات متعددة ، وأساليب لتحديدها ومعالجتها (تكون في الغالب مماثلة لتلك المتبعة في القانون الدولي لتحجيم النزاعات بين الدول) ، ومنظمات للدفاع عن كل فئة ضد الأخرى (نقابات أصحاب العمل ونقابات العمال) .

حقاً إن أصحاب العمل المالكين والمستخدمين والزبائن لهم جميعاً مصلحة في المحافظة على المؤسسة ، التي بدونها يفقد الأولون ماهم ويفقد المستخدمون وظائفهم ولا يعود الثالثون يجدون المنتجات . لكن أصحاب العمل المالكين يفتشون عن الربح الأقصى من الزبون ، الأمر الذي يدفعهم إلى ضغط الأجور وإهمال نوعية المنتجات ، بالقدر الذي يستطيعون ذلك دون صعوبات اجتماعية أو تدن في المبيعات . ويسعى المستخدمون إلى أجور أعلى وإلى شروط أفضل للعمل ، دون أن تكون لهم مصلحة في زيادة الأرباح وفي نوعية الانتاج ، إلا في الحدود الضرورية للمحافظة على عملهم . أما الزبائن فهم يسعون قبل كل شيء إلى منتجات أفضل لجهة السعر والنوعية ، دون الاهتمام بأرباح الرأسماليين ولا بأجور المستخدمين وشروط عملهم ، إلا بشكل غير مباشر جداً .

تظهر بعض التنظيمات غير الرأسمالية خصومة داخلية كبيرة بالمقدار نفسه ـ وحتى أكبر بكثير ـ بين أغراض القادة ومساعديهم من جهة ، وبين أغراض الأعضاء الآخرين من جهة أخرى . تلك هي حال السجون والجيوش والمدارس ، وبصورة عامة جميع المنظمات ذات المشاركة القسرية . فالسجناء هم أعضاء هذه المجموعة المنظمة التي تعرف بالسجن ؛ وجنود الوحدة ، أعضاء المجموعة المنظمة التي تعرف بالجيش ؛ والتلاميذ ، أعضاء المجموعة المنظمة التي تعرف بالمدرسة الإلزامية ، الخ . لكن الأعضاء المذكورين يكونون مكرهين على الدخول في المنظمة والخضوع فيها إلى قادتها ومساعديهم . تكون أغراض الفئتين أكثر مواجهة أيضاً مما هي عليه في المشاريع الرأسمالية .

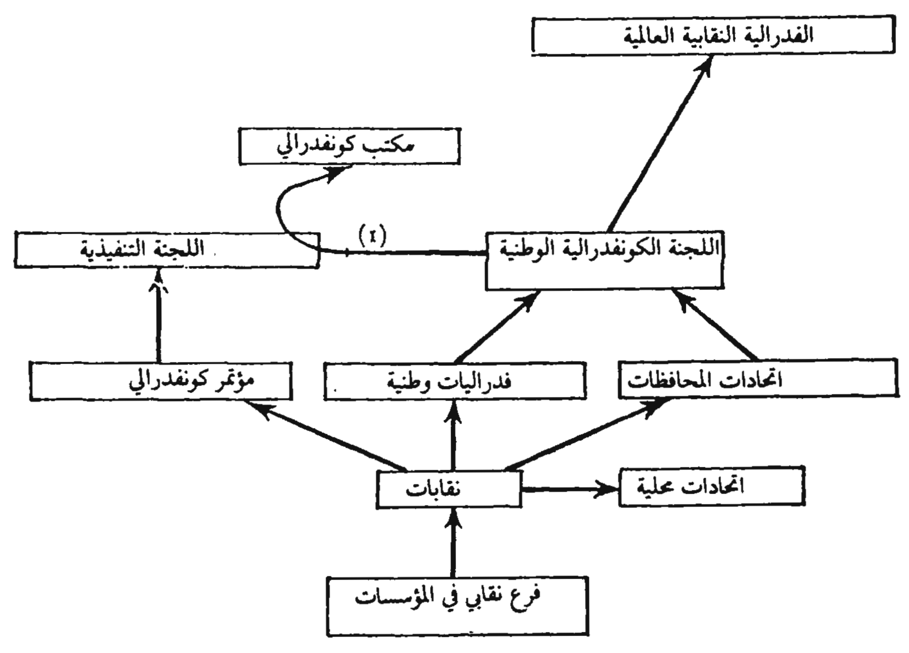
هكذا ، يمكننا إجراء تمييز بين المنظمات الطوعية ، حيث تكون المشاركة حرة ، وبين المنظمات القسرية ، حيث نكون ملزمين بالمشاركة فيها . لكن يقتضينا هنا التقريب بين القوة المموهة والقوة المكشوفة . يكون المرء ملزماً رسمياً وبشكل مكشوف بإداء الخدمة العسكرية إذا تبيّن أنه صالح للخدمة ، والذهاب إلى المدرسة عندما يبلغ السن المدرسي ، والدخول إلى السجن عندما يحكم عليه بذلك . ويكون حراً من الناحية الرسمية بالدخول أو عدم الدخول كأجير في مؤسسة ، لكن الضرورة في كسب العيش تلزمه عملياً بعمل ذلك في أغلب الحالات . هذا مع العلم أن المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة أو الإدارات لا تختلف اختلافاً جوهرياً حول هذه النقطة ، فكلتاهما تعتبران بالنسبة للعمال منظمات نصف قسرية ، حيث يسعى القادة والمستخدمون إلى أغراض مختلفة . مع ذلك ، فإن الخصومة تكون أصغر في المرافق أو المؤسسات العامة ، حيث لا يسعى القادة إلى فائدتهم الشخصية ، في حين أن هذا السعي يكون جوهرياً في المؤسسات الرأسمالية . سنعود إلى هذه المسألة فيما بعد عند تحليلنا لفكرة البيروقراطية .

ب ـ الهيكليات والبنى الظاهرية

يمكن التعبير عن بنية المنظمات بمصور يسمى هيكلية . يتم إبراز العناصر للمستوى التسلسلي نفسه على الخط الأفقي نفسه على سبيل المثال ، المديرية الإدارية والمديرية المالية والمديرية التقنية ومديرية المستخدمين ، إذا كانت موضوعة على قدم المساواة في المؤسسة ؛ أو في حزب ما أيضاً ، فدراليات المناطق ، الخ . يتم تمثيل مختلف المستويات التراتبية بطريقة عمودية ، الواحدة فوق الأخرى ، على أن تكون المديرية العليا في القمة ، والمنتسبون العاديون أو المستخدمون في الأسفل . يتم ربط العناصر المختلفة بواسطة أسهم تشير إلى كيفية تعيين القادة ، بالانتخاب من قبل العناصر الدنيا ، بالتعيين من قبل العناصر العليا ، وبالاختيار ، الخ . وبالإمكان كذلك تمثيل المنظمات القريبة ، مرتبطة بنجمة في المنظمة المعنية . (راجع المصور رقم 3 كمثال على الهيكلية) .

ترتبط الهيكلية بالبنية الرسمية للمنظمة ، التي لا تكون أبداً مطابقة بدقة للحقيقة . وهي تقع ، من جهة أخرى ، في مستوى سطحي نسبياً .

فوراءها ، تتطور البنى الكامنة ، الأعمق والمختلفة جزئياً ، والتي يشكل البحث فيها وتحليلها أحد المجالات الجوهرية لعلم اجتماع المنظمات . مع ذلك ، ينبغي عليه عدم إهمال البنى الرسمية التي تبقى عنصراً مهماً في البنى الفعلية . فقد عرّفت الدراسات التي قمنا بها على الأحزاب السياسية (1951) ودراسات جان مينو (Jean Meynaud) على مجموعات



مصور رقم 3 ـ هيكلية الكونفدرالية العامة للعمل

Comfédération Générale du Travail (C.G.T.)

الضغط (1958) ، رسوماً بيانية يمكن نقلها إلى أغلب أنماط المنظمات ، متيحة تحليل بناها الرسمية بطريقة مقارنة .

يرتبط سير العمل الفعلي للأحزاب الشيوعية ونقابات العمال وسلك اليسوعيين والكنيسة الكاثوليكية والجيوش وبعض الإدارات والمشاريع ، ارتباطاً واسعاً بهيكليتها . فتنظيم خلايا القاعدة الصغرى ، لنظام الارتباطات العمودية والمركزية الديموقراطية ، هو أحد العناصر الجوهرية لصلابة الأحزاب الشيوعية ومقاومتها للانشقاقات وقوة تأطيرها . كما أن هيكل الكنيسة الكاثوليكية المركزي جداً واللامركزي جداً في آن معاً والعدد الصغير جداً للدرجات التسلسلية يفسر كونها في آن واحد ، موحدة بقوة ، على الرغم من انتشارها الجغرافي الهائل ، ومتنوعة تنوعاً كبيراً بسبب ضرورات الانتشار . فلا يوجد بين المؤمن والبابا سوى وسيطين : الكاهن والمطران . يحق لهذا الأخير الوصول مباشرة إلى الحبر الأعظم (ليس دون صعوبات عملية) . لكن مثل هذه الهيكلية تضاعف مهام البابا وتفرض عليه أن يحيط نفسه بعدد كبير من المعاونين الذين يتمكن من الإشراف عليهم بصعوبة ، الأمر الذي يميل إلى شل الجهاز المركزي .

من خلال هذين المثلين ، نرى أن الهيكلية لا يمكن فصلها عن العناصر الثقافية ، ولا سيما الايديولوجية . إن تماسك الماركسية وقوتها ونفوذها ، تجعل منها عنصراً أساسياً في وحدة الأحزاب الشيوعية ، إذ هي تدعم بنيتها وفي الوقت نفسه تتدعم بهذه البنية . كما أن تماسك الكنيسة الكاثوليكية على الرغم من تفتت السلطة في أكثر من ثلاثة آلاف أبرشية ، هي في الواقع بعيدة جداً عن البابا ، يستند أساساً إلى انتماء الجميع للمجموعة نفسها من العقائد الدينية الرئيسية ، التي لا توضع موضع الشك بشكل جدي حتى عندما تطرح فكرة تحديث هذه النقطة أو تلك فيها .

يبقى أن تحليلاً مقارناً ومعمقاً للهيكليات يسمح بإلقاء الضوء على بعض الثوابت الرئيسية القابلة لتحسين عمل المنظمات من الناحية العملية . سنذكر مثلين في هذا الصدد . إن انتشار المنتسبين في عناصر قاعدية صغيرة وعديدة ، على نمط الخلايا الشيوعية ، الذي يؤمن أفضل تأطير (إذ ان كل واحد من هذه العناصر الصغيرة يملك تضامناً قوياً واحتكاكاً وثيقاً بالقضايا اليومية) ، ليس ممكناً إلا إذا كانت المنظمة ممركزة جداً ، من أجل المحافظة على وحدة المجموع . وقد نجحت الأحزاب الشيوعية وحركات المقاومة وبعض الأحزاب الفاشية في المحافظة على مثل هذه البنية ، التي فشلت عند الآخرين ، ولا سيما في الأحزاب الاشتراكية واليسارية ، حيث أدى ضعف السلطة المركزية إلى انكفاء الخلايا على نفسها وإلى انفجار المنظمة .

لا يمكن لنمط بنيوي آخر أن يعمل إلا في شروط محددة ، تعدد الدرجات التسلسلية ، كما نصادف ذلك في الجيوش والأحزاب الفاشية ، حيث تجتمع مجموعات أخرى ، وهكذا دواليك ، من الفصيلة إلى مجموعة الجيوش . ولكي لا يؤدي مثل هذا الدمج المعقد جداً إلى فوضى كبيرة ، ولكي لا تتوزع السلطة على الدرجات المتتالية العديدة ، يقتضي أن تكون المنظمة ممركزة جداً ومنضبطة جداً ، وكل قائد ، على كل المستويات ، يمارس طاعة عمياء للقائد الذي يكون في المستوى الأعلى . إن مثل هذا الرسم البياني يميّز بصورة جوهرية بنى الأنماط العسكرية ، على الرغم من أننا نصادفها كذلك في بعض البيروقراطيات .

ج ـ البنى الخفية

إذا كان ينبغي عدم إهمال تحليل البنى الرسمية الظاهرة في الهيكليات ـ كما يحاول أن يفعل حالياً بعض علماء الاجتماع ـ فإنه ينبغي دوماً تجاوزها بالبحث عن البنى الخفية ،

الأعمق والأقـرب إلى الحقيقة . إن دراسـة القرارات تقـدم في هذا الصـدد وسيلة أولى للاستقصاء . إذا حللنا تحليلاً دقيقاً العملية التي يتخذ بها القرار في إطار منظمة معينة ، نرى بوضوح التأثير الفعلي لكل واحد من عناصر التسلسلية الرسمية في الحالة المقصودة . وإذا ضاعفنا الدراسات من هذا النوع في المنظمة نفسهـا ، نستبعد العنـاصر العارضـة ونتوصل إلى صورة دقيقة بما فيه الكفاية للبنية الحقيقية للمنظمة .

إن القضية الأساسية هي تحديد العوامل التي انتجت القرار وراء البنية الرسمية . فنظريات ميشلز حول الميول الأوليغـارشية لا تقـدم إشارات حـول هذا المـوضوع عـلى الإطلاق . ليس المقصود معرفة ما إذا كانت الدائرة الداخلية تمارس استقلالاً ذاتياً إلى حد ما عن أعضاء المنظمة ، ولكن تحديد ما يعطي هذه الفئة أو تلك من القادة داخل الدائرة وضعاً مهيمناً ، في الصراع الذي يضعها في مواجهة الفئات الأخرى . ثمة فرضية هامة جداً ألمح إليها في هذا الصدد بيرو (Perrow) عام 1963 ، نذكرها على سبيل المثال . فهو يرى أن الفئة القائدة الفعلية في حقبة معينة ، هي تلك التي توجد في وضع يتيح لها القيام بالمهام الأكثر أهمية في الحقبة المعينة .

لقد صاغ هذه الفكرة بعـد ما درس تـطور الإدارة الفعلية لمستشفى أمـيركي منذ تأسيسه . فمن عام 1885 حتى عام 1929 ، عرف هذا المستشفى هيمنة مقدمي الهبات من القطاع الخاص ، لأن الأمر الجوهري في حينه كان تقديم العناية المجردة في إطار الطب الليبرالي ، ولأن أعمال الإحسان من هذا النوع كانت تمنح صاحبها مكانة عالية . ومن عام 1929 حتى عام 1942 ، انتقلت الهيمنة على المنظمة إلى الأطباء ، بسبب التقدم العلمي الذي كان يقتضي تطبيقاً سريعاً للتقنيات الجديدة ، واتساع الفئات الاجتماعية الميسورة ، القادرة على دفع بدل العناية الطبية التي تنالها . ومن 1942 حتى 1952 ، كافح الإداريون ضد الأطباء مستندين إلى الواهبين ـ المؤسسين ، من أجل ترشيد هذه المنظمة التي أصبحت مهمة ، والأكلاف المتزايدة باستمرار . من 1952 حتى 1958 ، حصلت فيها نزاعات دائمة بين الأطباء والإداريين والواهبين والاختصاصيين والباحثين والممرضين ، كـانت تعبيـراً عن عدم استقـرار الأغراض وتعقيـدها . يمكن اعتـماد أبحـاث ممـاثلة في أغلب المنظمات .

وعلى الرغم من كل شيء ، ما زالت في مستوى غير كاف . فوراء البنية الشكلية والتبدلات الواقعية التي تخضع لها تبعاً لتحولات الأغراض ، يمكننا أن نجد بصورة عامة بنيـة خفية أكـثر عمقاً هي التي تفسر عمـل المنظمـة . ذلك يفـترض بناء نموذج نظري

متماسك ، قابل للتطبيق على أي فئة من المنظمات . ينطلق تعريف مثل هذا النموذج من ملاحظة الوقائع ، ولكنه يستند أساساً إلى بنية فكرية ذات سمة مجردة ، تسمح بتفسير ما يجري تجريبياً . وهو ينطوي بالضرورة على قدر من الاعتباط ، كون عالم الاجتماع يختار عمداً نمطاً معيناً من النماذج يعتبره عملياً (راجع فيما يلي ص 219) .

تعطينا دراسة غوفمن (Goffmann) على مستشفيات الأمراض النفسية مثلاً نموذجياً على هذه العملية . يرى المؤلف فيها نمطاً معيناً من المنظمات ، يسميه « المؤسسات الشمولية ، مع اعتبار السجون ومعسكرات الاعتقال والثكنات والأديرة نوعاً آخر . من المؤكد أن الايديولوجيا ليست غائبة عن مثل هذا المفهوم . لكن أي بحث سوسيولوجي لا يمكن أن ينفصل انفصالاً تاماً عن الخلفيات الأيديولوجية . وبالمناسبة ، إذا كانت الأيديولوجيا تؤدي إلى تضخيم بعض السمات وتعميمها ، فهي لا تحول دون أن يساعد النموذج المقترح على الفهم العميق لعمل المنظمات التي يطبق عليها . مع ذلك ، يبدو أن تعبير « منظمة سجن » قد يكون أكثر دقة من « مؤسسة شمولية » ، فلا الجنود ولا المساجين ولا المعتقلون ينتمون إلى أيديولوجيا المنظمة التي حبسوا فيها ، الأمر الذي يميّز الشمولية .

يمكن تعريف المنظمة السجن أساساً بانقطاعين : انقطاع عن العالم الخارجي وانقطاع في الداخل بين « المسجونين » وبين الذين يحافظون عليهم في السجن (الحراس والضباط والنظار والأطباء والممرضون) . لقد أشرنا أعلاه إلى الثانية ، التي توجد في منظمات أخرى قائمة على الإكراه . تنتشر في كل منظمات السجون سلوكيات مماثلة ، على سبيل المثال، «النية السيئة» تجاه القادة وحراسهم والمنظمة نفسها، الانطواء على الذات ورفض التحدث إلى الحراس أو القادة وحتى إلى المسجونين الآخرين ؛ الكذب والتمويه ، التفتيش في النفايات بحثاً عن بعض الفضلات القابلة للاستعمال ؛ الاشتراك في اجتماعات (حوارات مع الأطباء أو المرضى الآخرين ، الصلوات أو العظات ، الخ .) لأنهم يجدون فيها حريات مرفوضة خارجاً ، مثل حرية التدخين ؛ الخ .

إن فائدة هذا البحث مؤكدة . يمكن أن تمنع طبيعة بعض الأمراض العقلية معاملتهم بشكل مختلف عن المعاملة في منظمات السجن . في هذه الحال ، على الطبيب أن يعرف أن بعض سلوكيات مرضاه لا تتعلق بمرضهم ، ولكنها ردود فعل على نمط الوجود المفروض عليهم ، نصادفها لدى جميع المسجونين . فهي تشكل تكيفاً عقلانياً مع الوسط الذي أكره المسجون على العيش فيه ، بدل أن تكون مرضية . والمرضى ينظمون حياتهم حول نوع من « الرد على الوضع السجوني الذي فرض عليهم » مثل المساجين والمعتقلين والجنود .

تشكل الطريقة البنيوية نموذجاً آخر لتحليل البنى الاجتماعية الخفية . فهي تسعى

للوصول ، خلف البنى الرسمية ، إلى البنى النظرية ذات الصفة الشكلية ، وليس إلى البنى الحقيقية التي يمكن أن تظهر بعد ملاحظة أكثر تقدماً . لقد قيل أن البنيوية نقلت إلى علم الاجتماع تقنيات الألسنية الحديثة التي تستند إلى ثلاثة إجراءات :

1 ـ إنها تعالج عناصر اللغة باعتبارها أجزاء من نظام تسعى إلى تحديد بناه، وليس بمثابة كيانات منفصلة .

2 ـ ان البنى المقصودة ليست بمتناول المراقب ، ولكنها مستترة خلف الظواهر ؛ كما يقول تروبتزكوا (Troubetzkoi) ، « ينتقل علم الأصوات الكلامية من دراسة الظواهر اللغوية الواعية إلى دراسة بنيتها التحتية غير الواعية » .

3 ـ يتم تحليل هذه البنى الخفية بواسطة الطرائق الرياضية المسماة حديثة (وبالتحديد نظرية المجموعات) . فقد بيّن شومسكي (Chomsky) وميلر (Miller) على سبيل المثال ، أن قواعد التحريك في اللغة الانكليزية تنجم عن عدد ضئيل من المسلمات العامة المحددة هكذا .

لقد درس كلود ليفي شتراوس (C. L-Strauss) بهذه الطريقة بنى القرابة ، التي فسرها على أنها نظام رمزي للتبادل وانتقال النساء ، يؤدي إلى مجموعة معقدة من علاقات الزواج التي تشكل قاعدة أساسية لتنظيم المجتمعات غير الصناعية . لم يأخذ بعين الاعتبار البنى الرسمية ، كما تنتج مثلاً من معايير الزواج القائم في المجتمع المعني ، إذ ان تلك المعايير لا تطبق دوماً . بحث عن البنى المستترة ، بإرسائه أولاً جدولاً بكل علاقات الزواج الفعلية ، كما تنتج عن الملاحظة ، ومن ثم إخضاع نتائج هذه الملاحظة للمعالجة الرياضية .

وهكذا حصل على نموذج إدراكي للبنية التي ينبغي أن تسمح بالتعرف على جميع الوقائع الملاحظة وبتوقيع كل الأوضاع الممكنة . إن مثل هذا النموذج يسمح كذلك بتوقع الطريقة التي سيستجيب فيها لتبدل أحد عناصره ، فكل نموذج يمكن هكذا أن يولّد نماذج أخرى بواسطة تحولات ملائمة . هكذا ، تميل الطريقة البنيوية إلى إدخال دقة الرياضيات في علم الاجتماع ، ليس عبر الكمي والاحصائي ، وإنما عبر التفكير الجبري ، بمعنى الجبر في نظرية المجموعات . والهدف « هو بناء نماذج تكون خصائصها الشكلية ، من الناحية المقارنة والتفسيرية ، قابلة للتحول إلى خصائص نماذج أخرى مرتبطة هي نفسها بمستويات استراتيجية مختلفة » (ليفي شتراوس) . مع ذلك ، فإن البنيوية ترفض الطموح لدمج المستويات المختلفة . فبعد ما حلل شتراوس الخرافات بالطرائق البنيوية ، وبالتحديد عبر البحث فيها عن « الأسس الخرافية » التي تربط بينها ـ كما يعرّف اللغويون « عناصر

الصوت » ـ يحدد ما يلي : « يمكن اعتبار كل ثقافة بمثابة مجموعة من النظم الرمزية . . . ، لكن أنظمة الرموز المختلفة ، التي يشكل مجموعها الثقافة ، تبقى غير قابلة للتحويل فيما بينها » .

أعطت الطريقة البنيوية نتائج مهمة في تحليل المجتمعات التي لم تعرف الكتابة . واستطاع أ . ڤيل (A. Weil) وج . ت . غيلبو (G.Th. Guilbaud) دراسة بعض بنى القرابة بواسطة علم الجبر ، واستطاعا هكذا تأكيد نتائج ليڤي شتراوس . فاكتشاف الرابطة السلالية الثامنة لدى المورجان (Murgin) قدم التحقق التجريبي لإحدى فرضياته ، كما أثبتت الأبحاث على الأرض اقتراحه بتقليص نظام قرابتهم إلى السلالة الرابعة ، الذي صاغه على أساس استنتاجي محض . إلا أن التحليل البنيوي يبدو أقل فعالية بالنسبة للمجتمعات التي عرفت الكتابة ، التي تعتبر كذلك مجتمعات ذات تاريخ . ومع ذلك ، اقترح لوروا ـ لا دوري (Emmanuel Leroy-Ladurie) تطبيقه على دراسة العائلة في ظل النظام القديم في فرنسا ؛ ومن الممكن تصور تطبيقات كثيرة له . لا ينبغي لانحرافات الطريقة البنيوية خلال الستينات ـ والتي أدانها ليڤي شتراوس دوماً ـ أن تنسب إلى الطريقة نفسها وأن تجعلنا ننسى قيمتها .

ثانياً : البيروقراطية والبنية التقنية

تميل المنظمات في المجتمعات الصناعية المعاصرة لاتخاذ مميزات خاصة ، يعبر عنها بواسطة كلمتين مستخدمتين كثيراً ولكنهما ليستا معرّفتين دوماً بوضوح كبير هما : البيروقراطية والتكنوقراطية . أثارت الأولى أدباً سوسيولوجياً هاماً منذ ماكس فيبر الذي جعل منها مركز نظريته عن تنظيم الدولة ، منذ خمسين سنة . وهي « إحدى التعابير الرئيسية في العلوم الاجتماعية المعاصرة » حسب ميشيل كروزيه (Michel Crozier) . أما الثانية فأقل استعمالاً في البحث العلمي وتتعلق بالأحرى بالجدل السياسي . يقول ألفرد سوڤي (Alfred Sauvy) « يدعى تكنوقراطي التقني الذي لا نحبه » . إلا أن جايمس غالبريت (James K. Galbraith) وصف تحت عبارة « البنية التقنية » (Technostructure) شكلاً من التنظيم التكنوقراطي للمجتمعات الأكثر تقدماً ، يستحق الدراسة .

أ ـ البيروقراطية

يعتبر ميشيل كروزيه أن لكلمة بيروقراطية ثلاثة معان . في الأصل كانت تشير إلى الحكومة بواسطة « المكاتب » ، أي بواسطة منظمات الدولة المتكونة من الموظفين المعنيين والمتسلسلين ، المرتبطين بسلطة مركزية كلية القدرة . وعندما اتجهت هذه الآلية للانتشار

خارج الحقل السياسي والإداري في المجتمعات الصناعية الحديثة ، بسبب الضغوطات التقنية ، أخذت البيروقراطية تشير إلى نمط من البنية مطبق على جميع المنظمات ، المتسمة بترداد (روتين) المهام والطرائق ، وعدم شخصية السلطة ، والتسلسلية . وأخيراً ، اتخذت الكلمة في اللغة المتداولة معنى يتضمن الذم ، فهي توصي بالبطء والترداد والتعقيد واللاإنسانية وعدم ملاءمة الحاجات ، مؤدية إلى حالات كبت خطيرة لدى المستخدمين والتابعين والزبائن . ليس المقصود في الحقيقة معنى ثالثاً لهذه الكلمة ، ولكن مفهوماً يتضمن الذم مضافاً إلى المعنيين السابقين .

لقد صيغت نظرية البيروقراطية أولاً من قبل ماكس فيبر عام 1922 ، انطلاقاً من تحليل للإدارة البروسية التي كان شديد الاعجاب بها . وهي ترتبط بالتمييز الأساسي للمؤلف بين ثلاثة أنماط من السلطة : السلطة التقليدية المستندة إلى العادة ، والسلطة الريادية القائمة على المكانة الشخصية لزعيم ما ، والسلطة القانونية ـ العقلانية المستندة إلى هيكل من القواعد القانونية المنظمة منطقياً . والبيروقراطية هي الشكل الأكثر تقدماً للسلطة القانونية ـ العقلانية . فهي تتميّز بسمات محددة . أولاً ، ليس للسلطات والوظائف فيها السمة الارثية ، فصاحب مركز معينَ ليس مالكه ، ولا يستطيع نقله إلي ورثته ، وعليه التخلي عنه عندما تنتهي خدمته . إن الفرق جوهري مع السلطة التقليدية ، ذات النمط العائلي أو الإقطاعي أو الرأسمالي ، حيث السلطة والتملك أمران مرتبطان .

من جهة أخرى ، تكون السلطة والوظائف غير شخصية . فهي لا ترتبط بمكانة الذين يقومون بها ، وليس لها أي سمة ريادية . نطيع رئيس الخدمة لأنه رئيس الخدمة ، والقائد لأنه قائد ، أياً يكن نفوذ رئيس الخدمة أو القائد . ويبذل التنظيم الديموقراطي جهده لتطوير هذه الموضوعية إلى حدها الأقصى ، فالألقاب واللباس وقواعد السلوك تسير كلها في هذا الاتجاه . وبالتالي ، يتم تحديد صلاحيات كل مركز تحديداً دقيقاً ، عبر تحاشي التجاوزات المتبادلة ؛ ولا يحق لأحد أن يتصرف خارج الصلاحيات المحددة له . وبتعابير أخرى ، ثمة توزيع دقيق جداً لأدوار محددة تماماً .

تكون الأدوار المذكورة مرتبة بطريقة تسلسلية . على كل واحد أن يخضع للعنصر الموضوع مباشرة فوقه ويمكنه أن يأمر هؤلاء الموضوعين مباشرة تحته . ومن الناحية المبدئية ، لا يحق لأي واحد أن يجتاز درجة تسلسلية في هذا الاتجاه أو الآخر . وهكذا يتم تقاسم السلطة على طول السلم . وذلك لا يضعفها من الناحية المبدئية ، بما أنه ينبغي الخضوع لها في كل سلّم ، حيث تتحدد وتتنوع أكثر قليلاً . ولا تعرّف المراكز بدرجة سلطتها فقط ،

ولكن بواسطة تخصصها التقني ، فكل مهمة ينبغي أن تدرك من قبل فرد مؤهل لاتمامها ، على أن تكون هي مهنته . ومع ذلك ، يمكننا الصعود في السلم التسلسلي داخل كل اختصاص ، بناء لمهنة محددة .

وهكذا ، تتكون البيروقراطية من موظفين مهنيين ، يقومون بمهنة ذات مظهر خاص . ويتم تنظيم الدخول والتدرج والانضباط والتعويضات والمخالفات والخروج تنظيماً دقيقاً . وتكون المنافسات ذات الصفة الشخصية محدودة جداً فيها قدر الإمكان . كما تكون الكفاءات محددة في كل الدرجات بتعابير موضوعية ، بواسطة الشهادات والمباراة والامتحانات ، الخ . وفي ما عدا ذلك ، تشكل الأقدمية وسيلة أخرى للتدرج نحو أعلى السلم التسلسلي . وتكون ضمانة الوظيفة أكبر منها في أماكن أخرى . وبصورة عامة ، يعمل التنظيم البيروقراطي بكامله ، وفقاً لقواعد محددة تحديداً دقيقاً ومسبقاً ، تكون موضوعية قدر الإمكان ، سواء تعلق الأمر بالعلاقات السلطوية الداخلية ، أو بالعلاقات مع الموظفين أو الصلات مع المتعاملين .

يمكن للبيروقراطية ، كما سبق ووصفناها ، أن تنطوي على عناصر ديموقراطية عندما تتخذ القرارات في القمة أو في بعض الدرجات الوسيطة من قبل مجالس منتخبة أو تحت مراقبتها . إلا أن ماكس ڤيبر يؤمن بسمو النمط الأتوقراطي الصافي ، الذي يراه « الوسيلة الأكثر عقلانية التي نعرفها لممارسة رقابة إلزامية على كائنات بشرية » . وهو يعتقد أن نجاحه محتوم بمقدار نجاح الآلات الدقيقة في الانتاج المتسلسل وأن البيروقراطية ستمتد هكذا إلى جميع المنظمات . وبعدما تم بناؤها أولاً في إطار الجيش البروسي ، ثم انتشارها في الإدارات العامة ، ستفرض نفسها على المستشفيات والمؤسسات الخاصة ومجموعات الضغط والنقابات والأحزاب السياسية والكنائس والمدارس والجامعات ، الخ .

لقد تأكدت نظريات ماكس ڤيبر بشكل واسع عبر تطور المجتمعات الصناعية في السنوات الخمسين التي تلت . وقد استعملت في اتجاهات مختلفة جداً . فطوّر الماركسيون بعد لينين وبعد التجربة السوفياتية حزباً سياسياً ومنظمة جماهيرية من نمط جديد ، نصادف فيه جوانب من نموذج ڤيبر . من جهة أخرى ، حاول بعض المدافعين عن المشروع الحر أي يبينوا أن هذا المشروع يفقد مميزاته الوراثية أكثر فأكثر لمصلحة قيادته من قبل رؤساء لا علاقة شخصية بينهم ، ذوي طبيعة بيروقراطية هم ، « المدراء » أو « المنظمون » . حاول جيمس بورنهام (James Burnham) اثبات أن منظمات الدول الشيوعية والرأسمالية على السواء ، تميل هكذا إلى أن تتشابه أكثر فأكثر . وبالتالي ، اعتقد عقائديون من اليسار (تروتسكي ،

ميلز ـ C.Wright Mills ـ وماركيوز ـ H.Marcuse ـ الخ) أو من اليمين (H.Whyte Jr.) أن البيروقراطية والمنظمات الكبرى تصبح العدو رقم واحد الذي تقتضي محاربته وتدميره قبل كل شيء .

مع ذلك ، فإن التطور العام للمنظمات الكبرى لا يتطابق تماماً مع البيروقراطية كما أدركها ماكس ڤيبر . واعتباراً من سنوات الثلاثينات رفض علم الاجتماع الأميركي فعاليتها . فقد أثبتت تجارب مايو (Mayo) أن العلاقات غير الشخصية والتسلسلية تؤدي إلى ردود فعل نفسانية مضرة بحسن سير المؤسسات . كما انتقد مرتون (R.W. Merton) وسلزنيك (P. Selznick) وغودنر (A.W. Gouldner) بطريقة أعمق نموذج ماكس ڤيبر مبيّنين أن العرض الآلي للسلوك الإنساني ، الذي يشكل قاعدة البيروقراطية ، يؤدي إلى خلل وظيفي خطير . ويشيرون إلى أن بنية المنظمة تؤدي إلى إشراف متزايد من قبل القادة على انتظام سلوكيات المرؤوسين . يقود ذلك ، حسب مرتون ، نحو حالة طقوسية تتخذ القرارات بالنسبة لفئات مجردة ، وتصبح قواعد المنظمة هي الأساس ، والعلاقات تتضاءل فرديتها . ويعتبر سلزنيك أن ضرورة الإشراف الذي يظهره النظام التسلسلي يضاعف حالات تفويض السلطات ، ويزيد الاختلاف في المصالح بين المجموعات الثانوية في المنظمة ، التي تميل إلى تمييز مصالحها الخاصة بالنسبة لأهداف المنظمة وإلى الدخول في صراعات ، الواحدة مع الأخرى . أما غودنر فيشدد على تطور إشراف فوقي متزايد الدقة وعلى تدني الصفة الواضحة لعلاقات السلطة ، وقد تمت معالجة هذه النقطة معالجة واسعة فيما بعد من قبل كروزيه (Michel Crozier) .

لوحظ من جهة أخرى أن النموذج البيروقراطي يخلق جموداً لا يسمح له بالتكيّف مع القضايا الجديدة إلا بصعوبة . ويثير كذلك نزاعات بين الرؤساء والمنفذين ، والمنفذين والجمهور ، تؤدي إلى تبديد كبير للطاقة ، تتآكل المنظمة في العمل على معالجتها بدلاً من متابعة أغراضها . زعم بعضهم أن هذه العيوب لا يمكن تصحيحها بصورة حقيقية ، إذ ان الوسائل المستخدمة لذلك تؤدي في نهاية المطاف أيضاً إلى تعزيز السمات البيروقراطية للمنظمة . فالنزاعات الداخلية والنزاعات مع الجمهور ستقود إلى تطوير الرقابات ووضع التنظيمات الجديدة ، التي تثقل على النظام .

إن تطور الجيوش والإدارات والمنظمات من النوع نفسه يؤكد جزئياً هذا التشخيص . إلا أن ضرورة اكتساب الزبائن والحفاظ على العلاقة معهم ، كبح توسع الظواهر السابقة في المؤسسات الخاصة . كذلك ، دفعت أسباب عقائدية ودوافع عملية إلى فعل ذلك في بعض

المرافق أو المؤسسات العامة ، في يوغوسلافيا مثلاً ، أو في مؤسسات وطنية في حالة منافسة مع القطاع الخاص . إن تقسيم بعض المنظمات الكبرى إلى وحدات لامركزية إلى حد ما ، مع استفادة كل منها من استقلال ذاتي نسبي في اتخاذ المبادرات والقرارات والمسؤوليات أبعدها عن البنية البيروقراطية .

ذلك ، ليس مرضياً بالضرورة لكل الناس . فإذا كانت المنظمة البيروقراطية جامدة ، وإذا لم تتكيف إلا بصعوبة مع تبدلات البيئة ، وإذا كانت قدرتها على التجديد والتصحيح ضعيفة ، فهي لا تقدم فائدة كبرى حتى للذين يشكلون جزءاً منها . إن استقرار الوظيفة وانتظام عملها والتحديد الدقيق لواجبات كل واحد وحقوقه والضمانات ضد التعسف ، تعطي المستخدمين شعوراً بالأمن والكرامة لا تصادفه بالدرجة نفسها في أشكال أخرى من المنظمات ، ولا سيما في المؤسسات الخاصة حيث الحركية كبيرة ، بفعل المنافسة التي لا تتوقف من أجل الصعود في السلم التسلسلي ، والاستقلال القوي جداً إزاء الإدارة . إن قدرة أي منظمة لتحقيق أغراضها ، الأمر الذي يحدد فعاليتها ، ليس متناسياً دوماً مع قدرتها على الاستجابة لمصالح أعضائها ، عندما لا يكون هؤلاء مستفيدين مباشرة من الأغراض الجماعية .

عرض كروزيه (M. Crozier) بعض جوانب البيروقراطية التي أشرنا إليها . وهو يعود إلى فكرة كونها تضعف عدم المساواة والتبعية والهيمنة ، التي تنجم عن ممارسة السلطة . فيرى على سبيل المثال أن الإدارة الفرنسية تستند أساساً إلى رفض أي علاقة مباشرة بين الذي يمارس السلطة والذي عليه أن يخضع لها . ورئيس المرفق ليس على صلة مباشرة أبداً مع مرؤوسيه الذين عليهم تطبيق قراراته . تقف بينهم وبينه شخصيات بديلة لا يمكن للمنفذين مهاجمتها بما أنهم هم أنفسهم خاضعون للرؤساء من المستوى الأعلى وهم أحرار في إلقاء مسؤولية القرارات الواجب تطبيقها عليهم . وتنحل السلطة عبر جهاز يجعلها أكثر قبولاً لأنه يلغي إذلال المرؤوس بمواجهة رئيسه ، إذ لا تقوم أي صلة بين الاثنين أبداً .

يعتبر كروزيه أن هذا الخوف من العلاقات وجهاً لوجه يميّز فرنسا بصورة خاصة ، حيث ذكر سمات خاصة أخرى في المنظمات : عزلة الأفراد والفئات ، الموقف المتناقض إزاء السلطة ، الخ . وهكذا ، فهو يلفت الانتباه إلى تنوع البيروقراطيات ، معتبراً أن كل واحدة منها مطبوعة بقوة ببيئتها الثقافية . مع ذلك ، فهو يواجه هذه الأخيرة بطريقة تتسم بالعمومية إلى حد كبير . فهو لا يحلل تحليلاً كافياً المؤسسات التي تندرج فيها المنظمات ،

هذه المؤسسات التي لا تؤثر في بنيتها فقط ، ولكن في نظام قيمها ومعاييرها كذلك .

يبقى له الفضل بأنه أشار إلى تأثير الثقافة على البيروقراطية . لقد سبق وأشرنا إلى ذلك بالنسبة لنموذج ماكس ڤيبر ، المستوحى بصورة خاصة من المنظمات البروسية ، إن عيب تحليلات روبيرتو ميشيلز (R. Michells) يكمن في كونها لم تأخذ قط هذا البعد بعين الاعتبار . تقدم الاشتراكية الديموقراطية الألمانية التي درسها ، سمات مبتكرة في هذا الصدد . كانت تريد لنفسها أن تكون بأغراضها وقيمها ، مجتمعاً مضاداً بالنسبة للمجتمع البروسي القائم ، لكن هذا المجتمع المضاد نسخ بطريقة ما ، عبر نقله ، النموذج البيزوقراطي للمجتمع الذي كان يحاربه . لقد خلقت معادلها بالنسبة للعمال الذين كان يرفضهم هذا المجتمع ، متيحة لهم هكذا الاندماج فيه . هكذا نلمس فائدة الأبحاث المتعلقة بالعلاقات بين بنية التنظيمات والنظام الثقافي المحيط بها .

ب ـ البنية ـ التقنية

غداة ثورة عام 1848[1] ، كتب أرنست رينان (Ernest Renan) متنبئاً بظهور التنوقراطية بالمعنى الحرفي للكلمة ، قائلاً : « في المجتمعات البدائية ، كانت جماعة الكهنة تحكم باسم الآلهة ؛ أما في مجتمعات المستقبل ، فسيحكم العلماء باسم البحث العقلاني عن الأفضل » . والفكرة منتشرة إلى حد ما حالياً ، كون العلماء والتقنيين ، الذين يقبضون على الأسرار الجديدة التي تسمح بإمرة الطبيعة والتعامل مع الآلات ، يقبضون كذلك على موارد القدرة الأساسية في العالم المعاصر . ومن الأمور ذات الدلالة ، الاحترام الذي تحيطهم به الدول ذات الأنظمة الاستبدادية ، عندما يعملون في مجتمعات متطورة جداً . فالفيزيائي اندره زخاروف (Andreï Sakharov) أب القنبلة الهيدروجينية الروسية ، يتمتع بحرية أكبر بكثير من سائر المواطنين في الاتحاد السوفياتي ؛ كما أن أمثاله يتمتعون بامتيازات من النوع نفسه ، رغم أنهم لا يعاملون مثله .

مع ذلك ، لا يملك العلماء والتقنيون سلطة سياسية مهمة في أي مكان . فالتكنوقراطية التي حلم بها رينان تبقى بعيدة جداً ولا شيء يثبت أنها ستتوصل إلى توطيد نفسها يوماً ما . يشار حالياً تحت نفس الاسم إلى شيء ما مختلف قليلاً ، واقع أن الاختصاصيين في الإدارة العامة والمؤسسات الخاصة والجيش والجامعات والمنظمات بصورة عامة ، هم وحدهم القادرون على جمع المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار ، وبالتالي فإنهم

---

(1) The principles of Scientific Management de Frederick W. Taylor.

يمارسون النفوذ عليه . لهذه الكلمة من جهة أخرى مفهوم يتضمن الذم . لقد تم التذكير بألفرد سوفي (Alfred Sauvy) الذي أشار إلى أن « التكنوقراطيين » هم التقنيون الذين لا نحبهم . يطلق هذا الاسم في الأنظمة الرأسمالية على التقنيين العاملين في خدمة الإدارة والمشاريع العامة ، الذين يسمحون للأمة بالتعرف على عمل الاقتصاد والمؤسسات الخاصة معرفة أفضل ، وبالتالي الإشراف عليها بطريقة أفضل .

في عام 1967 ، وضع الاقتصادي الأميركي غالبريت (John Kenneth Galbraith) مفهوماً أدق وأكثر عملانية ، هو « البنية ـ التقنية » ، ليصف دور التقنيين في الصناعات الكبرى وفي الإدارة الأميركية ، مبيناً أنهم يطورون نوعاً من التداخل بين هاتين الفئتين من المنظمات . وفي عام 1972 ، استعملنا هذا المفهوم في التحليل المقارن للنظم الغربية ، حيث بدا لنا أنه يمكن تطبيقه على المنظمات السياسية كذلك . ليس المقصود بعد ، سوى رسم بياني على أساس تجريبي ، باعتباره « نمطاً مثالياً » ، يبقى غير دقيق بما فيه الكفاية . قد يكون من الضروري إجراء أبحاث أكثر تعمقاً للتوصل إلى درجة أعلى من الدقة والتجري . مع ذلك ، من المفيد تحليل مفهوم البنية ـ التقنية ، إذ انه يوضح جانباً من تطور المنظمات في المجتمعات الصناعية .

ينبغي التمييز أولاً بين طريقة غالبريت وبين طريقة بورنهام (Burnham) ، الذي ذكرنا أعلاه نظريته عن « المدراء » و« المنظمين » . تبقى الطريقة الثانية ضمن المفهوم التقليدي الأميركي ، الذي يعتبر أن المؤسسات الخاصة والإدارات والجمعيات تحركها بشكل أساسي الدينامية الشخصية للمقاولين . وهي تؤكد ببساطة أن حركة المؤسسات الخاصة لم تعد من الآن وصاعداً ، من صنع المقاولين الرأسماليين ولكن من صنع المقاولين التكنوقراطيين ، على غرار سائر المنظمات . أما غالبريت فيطرح المسألة بشكل آخر ، فهو يعتبر أن الأمر الأساسي هو أن المؤسسات الكبرى الصناعية لا يمكن أن تقاد إلا جماعياً ، لأن قيادتها تتطلب مجموعة من المعلومات المعقدة ، الخاصة بتقنيات الانتاج ، وبقضايا التوقع والتخطيط ، وبالعلاقات الاجتماعية في المؤسسة ، وبالتمويل وبالتسويق . ولا يستطيع أي فرد أن يجمع وحده كامل المعلومات التي ترتبط بها القرارات الجوهرية .

ترتكز « البنية ـ التقنية » قبل كل شيء ، على قاعدة أن المؤسسات الكبرى تتم قيادتها من قبل مجموعة ، وليس من قبل مقاول أو مدير . تضم هذه المجموعة جميع الاختصاصيين الذين يملك كل واحد منهم جزءاً من المعلومات التي يكون مجموعها ضرورياً لاتخاذ القرارات . إن مواجهتها في المجموعة القائدة هي الوسيلة الوحيدة لتقدير ملاءمة كل

مساهمة خاصة ، ودرجة الثقة التي يمكن أن نوليها إياها ، وبالتالي اتخاذ الخيارات الضرورية . لا يشكل الرأسماليون جزءاً من هذه المجموعة القائدة ، بالنسبة لغالبريت . وجمعيات المساهمين ليست سوى غرف لتسجيل التقارير التي تحضرها البنية ـ التقنية ، التي تبقى حرة في التصرف طالما أنها تقدم عائداً معقولاً .

إن هذا الجانب الأخير من نظريات غالبريت موضع شك كبير . فهو يقول أن سلطة البنية ـ التقنية تكون « مطلقة طالما أن المؤسسة تحقق حداً أدنى من الأرباح » . ذلك يعني الاعتراف بأن هذه السلطة تتضاءل عندما لا يتم تحقيق هذا الحد الأدنى من الأرباح.عندها ، يستعيد المساهمون سلطاتهم ، عبر إزاحة الأعضاء الموجودين من البنية ـ التقنية وإحلال آخرين محلهم . إذا كان الملك يترك وزيره الرئيسي يحكم كما كان يفعل لويس الثالث عشر مع ريشيليو (Richelieu) ، ويسمح له حتى بتقديم خلفه ، كما فعل ريشيليو بالنسبة لمازاران (Mazarin) ، فإن ذلك لا يلغي السلطة الملكية ، التي تستطيع التخلص في كل لحظة من الوزير الرئيسي واستبداله بآخر على هواها . والرأسماليون يتمتعون بسلطة مماثلة على البنية ـ التقنية . إن أعضاء هذه الأخيرة ينتخبون فيما بينهم في الأوقات العادية ، عبر إلغاء الذين يصبحون أقل أهلية ، محققين بذلك نوعاً من « النخبة المستحقة » . لكنهم يبقون تحت رحمة مالكي رأس المال . إلا أن هؤلاء لم يعودوا قادرين على قيادة أنفسهم . يمكنهم استبدال أعضاء داخل البنية ـ التقنية ، ولكنهم لا يستطيعون التخلي عن البنية ـ التقنية نفسها .

من جهة أخرى ، لم يتفحص غالبريت البنية ـ التقنية سوى في إطار المشاريع . فالبنية ـ التقنية في هذا المستوى الأول يتم تنسيقها وترشيدها إلى حد ما في مستوى ثان ، بنوع من البنية ـ التقنية العليا ، المتكونة من المجموعات القائدة في المؤسسات الضخمة والشركات القابضة (holdings) والشركات المالية ومصارف الأعمال ، التي تشرف على أغلب المشاريع المهمة . حتى أنه يوجد مستوى ثالث ، متكوّن من المساهمين الرئيسيين لمجموعة من المؤسسات الضخمة والشركات المالية ومصارف الأعمال ، الذين يعاونهم خبراؤهم ومستشاروهم وإداريوهم . وأخيراً ، تميل البنى ـ التقنية العاملة في المؤسسات الخاصة إلى الارتباط بالبنى ـ التقنية في القطاع العام ، التي تنمو من جهتها في إطار الإدارات والمرافق . وقد وصف غالبريت بوضوح التداخل الذي قام في الولايات المتحدة بين المؤسسات والجيش ووكالة الفضاء الأميركية (N.A.S.A.) ، حول طلبيات الدولة .

تؤمن الطلبيات المقصودة وجود واتساع الأعمال التي لن تتمكن من العيش دونها .

وتشجع البنية ـ التقنية المتكونة حول هذه الأعمال ، تعاونها مع الإدارة العامة ، التي تنمو فيها بنية ـ تقنية مماثلة ، وذلك للأسباب نفسها . يكون لأعضاء هاتين البنيتين التأهيل نفسه واللغة نفسها وغالباً الأصل نفسه . وهم ينتقلون من الواحدة إلى الأخرى بفعل التأثير المتبادل المتزايد الانتشار . ولهم كذلك المصالح نفسها إذ يسعى تقنيو القطاع الخاص وتقنيو القطاع العام على السواء إلى زيادة قدرتهم ، الأمر الذي يرفع مكانتهم وأحياناً أجورهم ، علماً أن المكانة تصبح هي الأساس ، اعتباراً من مستوى معيّن للدخل والوضع الاجتماعي . لوكالة الفضاء والمؤسسات الخاصة التي تعمل معها مصلحة مشتركة في رؤية برنامج الفضاء يتطور ؛ فسلاح الجو ومصانع الطائرات لها المصلحة نفسها في رؤية الطائرات المقاتلة والقاذفة تتضاعف بدلاً من الغواصات ، الخ . وهكذا ، ثمة تكافل يجمع بين المؤسسات الخاصة والإدارات ، التي تشكل كتلة من مجموعات الضغط الجديدة المتمتعة بسلطة هامة . فمع الستين مليار دولار من المشتريات السنوية للجيش الأميركي ، شكل « المجمّع العسكري ـ الصناعي » الذي تحدث عنه أيزنهاور في أحد أيام اليقظة ، التجمع المنظم الأكثر تطوراً في العالم الصناعي .

ثمة ظواهر مماثلة في البلدان الصناعية كافة ، مع فوارق تتعلق بمستوى التطور التكنولوجي والخصائص الثقافية . ففي فرنسا وإيطاليا مثلاً ، انتج التطور المديني العديد من « المجمعات الإدارية ـ العقارية » على مستوى البلديات والمناطق والأمة ، أظهرت بعض الأفلام الإيطالية آلياتها . بالنسبة للطرقات المزدوجة ووسائل الاتصالات بصورة عامة والكهرباء والهاتف ووسائل النقل والأبنية الإدارية والانشاءات المدرسية ، توجد « مجمعات أشغال عامة ـ خاصة » مرتبطة غالباً بالسابقة . ومن المرجح أن المجمعات المالية تعتبر أكثر أهمية أيضاً ، إذ انها تشرف على اتجاه الاقتصاد وتطوره من خلال المال والاستثمارات ، فوزارة المالية وخزينة الدولة ومؤسسة الإصدار والمصارف الخاصة والشركات المالية الرأسمالية والمصارف المؤممة (إذا وجدت) والوكالات والمرافق الحكومية ، تشكل في كل بلد مجموعة قوية جداً تتداخل فيها البنيات ـ التقنية السياسية والاقتصادية تداخلاً كبيراً إلى حد أننا لم نعد نميّز بينها .

لكن البنية ـ التقنية لا تتطور فقط في هذه الميادين الوسيطة بين القطاع العام والقطاع الخاص . فعلى المستوى السياسي ، كما على مستوى الشركات الكبرى والإدارات يحول تعقيد القضايا وتقنيها دون أن يهيمن رجل واحد فيها على جميع الجوانب ودون أن تتمكن جمعية واسعة من معالجتها معالجة جدية . فهي تقضي بتفحص المسائل داخل مجموعات

صغيرة تجمع كل الذين يعرفون العناصر المختلفة المطروحة والذين يقتضي بالضرورة أن يشاركوا في القرار . وهكذا تتشكل بنية ـ تقنية سياسية صرفة . إذا نظرنا إلى تنظيم الأحزاب من خلال القادة الداخليين أو اللجان التقليدية ، وتنظيم البرلمانات من خلال اللجان والمجموعات البرلمانية ، وتنظيم الحكومات من خلال اللجان الوزارية ، واللجان التقنية واجتماعات العمل ، نرى أنها تقدم الصورة نفسها .

تتخذ القرارات بصورة جماعية داخل مجموعة صغيرة ، وقد أصبحت القرارات المتخذة من قبل شخص واحد (رئيس ، مجلس وزراء ، زعيم ريادي) أو من قبل جمعية موسعة (برلمان ، مؤتمر الحزب) أكثر ندرة . وأغلب مجموعات القرار هذه تتداخل فيها التمايزات الشكلية بين الشأن التشريعي والشأن التنفيذي ، وبين المؤسسات العامة والمنظمات الخاصة . وهي تجمع وزراء ، وموظفين كباراً ، وبرلمانيين ، وزعماء أحزاب ، وقادة نقابات ومجموعات ضغط ، وخبراء ، وتقنيين ، وحتى « حكماء » ، أي شخصيات مستقلة نسبياً .

لا يلغي تطور البنية ـ التقنية كل ديموقراطية في المنظمات السياسية . وكما أن الرأسماليين يلعبون في النهاية دوراً رئيسياً في البنى ـ التقنية الاقتصادية ، كذلك يشارك المنتخبون من قبل المواطنين البنى ـ التقنية السياسية ، حيث يستطيعون الحسم في نهاية المطاف . يمثل المواطنين في مجموعات القرارات الرؤساء المنتخبون ، ورؤساء الوزراء ، وقادة أحزاب الأكثرية ، وممثلو المعارضة البرلمانية ، وقادة النقابات ، ومندوبو المنظمات النقابية ومجموعات الضغط . والفرق كبير في هذا الصدد مع البنى ـ التقنية الخاصة ، حيث لا يستطيع المستهلكون اسماع صوتهم أبداً . مع ذلك ، فإن تواطؤ البنى ـ التقنية في الاثنين يساعد على هيمنة الرأسمالية على الدولة ، التي تتخذ هكذا أشكالاً جديدة . ويمكن للاستقصاءات الدقيقة وحدها ، وإن كانت صعبة في الغالب ، أن تسمح بقياس نفوذ هذه العناصر المختلفة والتأكد من دقة عمل البنى ـ التقنية المختلفة . نكرر أن الوصف السابق يبقى بيانياً جداً وتجريبياً جداً .

المراجع

حول المنظمات بصورة عامة راجع :

J . MARCH et H . SIMON . Les organisations . 1964; D ZILVERMAN . The theory of organisations: a sociological framework . Londres . 1970; O . GRUSKY et G . A . MILLER . The sociology of organisations . New York . 1970; P M . BLAU et W . Richard SCOTT . Formal Organisations: a comparative approach . San Fransisco . 1962; A . ETZIONI . Les orga-

nisations modernes, tr. fr., Gembloux (Belgique) 1972: A comparative analysis of complex organisations, New York, 1961; Roberto MICHELS, Les partis politiques: essai sur les tendances oligarchiques des démocraties, r. fr., 1914 (réédité en 1971 avec une préface de René RÉMOND); M. DUVERGER, Les partis politiques, 1re éd., 1951, 8e éd., 1973; M. WEBER, Economie et société, t. I, 1971 (tr. fr. de la première partie de Wirtschaft und Gesellschaft, 1re éd., 1921, 4e éd., 1 56).

كمثال عن الهيكلية راجع : G. DUPUIS (et autres), Organigrammes des institutions françaises, 1971.

حول البنيوية راجع :

La bibliographie des œuvres de C. LÉVI-STRAUSS, p. 405, et: J. PIAGET, Le structuralisme, 1968; O. DUCROT, T. TODOROV et D. SPERBER, Qu'est-ce que le structuralisme?, 1969; L. SEBAG, Marxisme et sructuralisme, 1967; Les numéros spéciaux d'Esprit de novembre 1963 et mai 1967.

راجع كذلك : J. VIET, Les méthodes structuralistes dans les sciences sociales, 1965.

حول الأحزاب والنقابات ومجموعات الضغط علينا العودة الى كتاب M. Duverger ، المنظمات السياسية : الأحزاب ومجموعات الضغط ، قيد الطبع ، الذي يشكل تكملة للكتاب الحالي ، نجد فيه مراجع مفصلة .

حول الإدارات راجع :

P. LE BRETON, Comparative administrative theory, Seattle, 1968; H. SIMON, Administrative behavior, New York, 1947; P. SELZNICK, Leadership in Administration, Evanston (Ill.), 1957; S. DILLICK et E.H. VAN NESS, Concepts and issues in Adminisrative Behavior, Englewood Cliffs (N.J.), 1962; B. GOURNAY, J.F. KESTLER et J. SIWEK-POUYDESSEAU, Administration publique, 1967; G. VEDEL, Traité de science administrative, Paris-La Haye, 1966.

حول الشركات الخاصة راجع :

R. CYERT et J. MARCH, A Behavioral Theory of the Firm, Englewood Cliffs (N.J.), 1963 (tr. fr., 1972); E. S. MASON, The Corporation in Modern Society, Cambridge (Mass.), 1966; R.A. GORDON, Business Leadership in the Large Corporation, Berkeley, 1945; C. P. KINDLEBERGER, The International Corporation, Cambridge (Mass.), 1970.

إن الدراسة التي حللناها، التي حللناها، توجد لدى : «C. Perrow».

F. Freidson et autres, The Hospital in Modern Society, Chicago, 1962.

تحت دراسة بنيوية المستشفيات النفسانية وفقاً للمخطط الذي درسناه لدى : E. Goffmann, Asiles, 1968.

ـ حول النظرية العامة لبيئة المنظمات راجع :

R. R. Lawrrence et JW LARSH, Organisation and environment, Boston, 1966.

Michel CROZIER, Le phénomène bureaucratique, 1963; A. DOWNS, Inside bureaucracy, Boston, 1967; W. H. WHITE, L'homme de l'organisation, 1959; R. K. MERTON, Readers in Bureaucracy, Glencoe (Ill.), 1952; P. M. BLAU, Bureaucracy in Modern Society, New York, 1956; G. TULLOCK, The Politics of Bureaucracy, Washington, 1965; A. SAUVY, La bureaucratie, 1967, coll. «Que sais-je?»; Léon TROTSKY, La Révolution trahie, 1936 et De la bureaucratie, 1971.

حول البنية التقنية راجع :

J. K. GALBRAITH. Le nouvel Etat indusriel, 1968; حول البنية التقنية السياسية cf. M. DUVERGER, Janus: Les deux faces de l'Occident, 1972.

II ـ الـوظائف

يحتل مفهوم الوظيفة مكاناً كبيراً في علم الاجتماع المعاصر . استخدم أولاً من قبل الانتروبولوجيين إثر مالينوفسكي (Malinovski) ، من أجل تحليل المجتمعات التي لم تعرف الكتابة ، المسماة « بدائيـة » . ثم عمم فيها بعـد بواسـطة مرتـون (Merton) وبارسـونز (Parsons) . واتبع استعماله في علم الاجتماع السياسي التطور نفسه . فبعد أن استعمل أولاً من قبل ألمون (Almond) للدراسة المقارنة للبلدان التي تكون في طريق النمو ، حيث تبيّن أن المقاربة من خلال التنظيمات مخيبة للآمال ، تم تطبيق التحليل الوظيفي فيما بعد على جميع النظم السياسية . وهو يتخذ في هذا المجال شكل الطريقة الحديثة المنسجمة مع الزي والتيار . بالنسبة للتحليل المنظماتي ، كان له الفضل في تقديم القضايا بوضوح جديد ، يسمح بتصحيح الأخطاء وملء الفراغات (يلعب التحليل المنظماتي هذا الدور في المجالات التي لم يدخل فيها إلا قليلاً في السابق ، على سبيل المثال ، في دراسة الشركات الصناعية ، والمستشفيات ، الخ .) .

إن مفهومي الوظيفة والتنظيم لا ينفصلان في الواقع . وإذا لم يكونا وجهين لحقيقة واحدة بالضبط ، بما أن المنظمة نفسها يمكن أن تمارس عدة وظائف والوظيفة الواحدة يمكن أ ن تقوم بها عدة تنظيمات ، فإنهما غير قابلين للعزل ، الواحد عن الآخر أبداً ، إلا بواسطة عملية ذهنية . تقوم كل منظمة بوظيفة أو أكثر تشكل سبب وجودها ، علماً أن الوظائف الحقيقية لا علاقة لها دوماً بالوظائف المعلنة . وكل وظيفة تحتاج لمنظمة أو أكثر لتأمينها . يعتبر غالباً أن الوظائف هي أهداف المنظمات . يمكن أن تكون هذه الصيغة مقبولة ، شرط عدم المزج بين الأهداف الموضوعية والدوافع الذاتية التي تفسر الاشتراك في المنظمات.لقد سنحت لنا الفرصة سابقاً لمعالجة هذه النقطة (راجع أعلاه ص 211 ـ 212) .

أولاً : مفهوم الوظيفة في علم الاجتماع

اقتبس علم الاجتماع مفهوم الوظيفة من حقول علمية أخرى استعملته سابقاً في مجالات مختلفة جداً . لا بد أولاً من مواجهة المعنى الجديد الذي أخذه هكذا ، مع المعاني التي حملها سابقاً ، لتحاشي الغموض . يقتضي من ثم عرض تطور مفهوم الوظيفة داخل علم الاجتماع ، حيث لم يعد له حالياً التفسير نفسه تماماً الذي أعطاه إياه الذين أدخلوه إلى هذا العلم .

أ ـ أصل مفهوم الوظيفة

كان لمفهوم الوظيفة أربع استعمالات رئيسية ، قبل أن يستخدمه علماء الاجتماع . فقد عنى أولاً وما زال يعني « ما ينبغي على المرء أن ينجزه لكي يمثل دوره في المجتمع أو في مجموعة اجتماعية » ، وفقاً لصيغة قاموس روبير (Robert) . يطبق عملياً في آن واحد على الدور نفسه وعلى مجمل المهام والنشاطات والمسؤوليات التي ترتبط به . يتعلق التعريف السابق بالمعنى الأعم ، المعروف في اللغة المتداولة ، لكلمة « وظيفة » . وهو مطابق تقريباً لكلمة «Functio» التي تعني باللاتيني « انجاز » في اللغة الشائعة و« خدمة عامة » في اللغة القانونية . أما التعاريف الأخرى ، فترتبط بمعان خاصة ذات صفة تقنية أدق ولكنها أضيق .

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، استعمل القانونيون تعبير الوظيفة لتصنيف نشاطات الدولة . وبعد أن استخدمها أولاً لوك (Locke) ثم مونتسكيو (Montesquieu) ستعرف هذه الكلمة نجاحاً مهماً ودائماً في هذا النطاق . أصبح التمييز بين الوظائف الثلاث التشريعية والتنفيذية أو الإدارية والقضائية أساس القانون الدستوري في الغرب ، ثم تعمم رسمياً إلى حد ما . يرتبط هذا النجاح بكونها تضمنت طويلاً معنى سياسياً جوهرياً ـ وما تزال تحتفظ به بشكل من الأشكال ـ إن الفكرة الأساس هي أن كل وظيفة يجب أن يضطلع بها أحد أجهزة الدولة المميّز والمنفصل عن الأجهزة الأخرى . إن الغرض من التمييز بين الوظائف هو التبرير بصورة عقلانية لانفصال « السلطات » ، باعتبار أن السلطة هي هيئة منحت الوظيفة الملائمة .

إن هذا الفهم للتمييز بين الوظائف والفصل بين السلطات جعل منها سلاحاً فعالاً جداً لمحاربة الاستبداد الملكي . ففي الوقت الذي كان فيه لوك يبلور مفاهيمه ، وفي الوقت الذي كان فيه مونتسكيو يستعيدها عنه ، لم يكن أحد يحلم بقلب الأنظمة الملكية القائمة في أوروبا . ولكن الكثيرين أرادوا تغييرها عبر تقليص السلطة الملكية ، فنظرية الوظيفة

التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية كلها ، تتجه نحو هذا الغرض . ستوكل الثانية فقط إلى الملك ، باعتبار أن الأولى يضطلع بها البرلمان المنتخب ، والثالثة قضاة مستقلون . إن مجرد تقسيم الوظائف يضعف السلطة الملكية ، إذ ان السلطتين البرلمانية والقضائية تنزعان جزءاً من امتيازاتها ، كما يقول مونتسكيو : « السلطة توقف السلطة » .

إن تعريف الوظائف الثلاث يزيد في تضييق صلاحيات الملك . كانت وظيفته تقوم على « تنفيذ » القوانين التي يصوّت عليها البرلمان ، الذي يضع الحدود التي يمكن للملك أن يتحرك داخلها ، ويحدد المبادىء والتوجهات العامة لعمله داخل هذه الحدود . وإذا تجاوزها الملك ، وإذا اعترض على ما كان ينبغي تنفيذه ، يمكن للقضاة ، الذين تكون مهمتهم مراقبة تطبيق القوانين ، التدخل لإلزامه باحترامها . بهذا المعنى ، تجاوز فصل السلطات إطار الأنظمة الخاصة التي ولد فيها ، وهو أداة تسمح بكبح التطور ، أيا كان نوعه ، نحو الاستبدادية ، سواء كانت ملكية أو غيرها . إن تمركز السلطات ، وهو الأمر النقيض ، تتميّز به الأنظمة التسلطية .

تشكل نظرية الفصل بين السلطات أول تطبيق لمفهوم الوظائف في النطاق السياسي . هذه النظرية ليست مقاربة سوسيولوجية ، ولكنها مقاربة أيديولوجية . هذا البناء الفكري ليس له غرض التحليل بطريقة علمية للظواهر الاجتماعية وإنما تنفيذ نمط معين من النظام ، الذي يعتبر أسمى من غيره . مع ذلك ، يعتبر هؤلاء الذين أعدوه ـ أو يتظاهرون بأنهم يعتبرون ـ أن وظائف الدولة ، كما وضعوها ، هي الوظائف الحقيقية التي تقوم بها في الواقع أي دولة ، لكي توجد وتبقى بمثابة دولة .

ليس مؤكداً أن هذا الزعم أقل تبريراً من زعم الوظائفيين المحدثين ، أي أن الوظائف الاجتماعية التي يعرّفونها هي أقل تعسفاً وأقل بعداً الواقع من الوظائف الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . إن خلق المعايير العامة ، والتطبيق الملموس لهذه المعايير على أصحاب الأدوار التي تعرّفها ، والتحقق من أن هذا التطبيق لا يشوّه المعايير المقصودة ، تعرّف بطريقة مجردة ثلاثة أنماط من الوظائف التي نجدها لدى جميع الجماعات المنظمة ، في كل النظم الاجتماعية . والصفة القانونية تحديداً للتعريف الكلاسيكي لوظائف الدولة أعطتها مظهراً شكلياً يبعدها عن التحلسل السوسيولوجي : قد يكون بالإمكان نقلها إليه .

من الناحية الثالثة ، يستعمل مفهوم الوظيفة من قبل الرياضيين للدلالة على كون قيمة المتغيّر x ترتبط بقيمة متغيّر آخر هو y تكون الوظيفة متماثلة إذا كانت القيمة الوحيدة

لـ x تطابق قيمة y ، وتكون متعددة الأشكال إذا كانت عدة قيم ل x ترتبط بقيمة وحيدة ل y . لا يقضي مفهوم الوظيفة بأن تكون المتغيّرات ذات طبيعة كمية. يمكن إذن نقلها إلى الصعيد المنطقي ، حيث يتم تعريفها باعتبارها علاقة تبعية بين ظاهرتين . وبهذا الشكل ، يستعمل بصورة شائعة في علم الاجتماع ، كما في العلوم الأخرى ، حيث حلّ محل فكرة السبب كما كان يعرفها ستيورات ميل (J. Stuart Mill) : « السابق (السبب) أو مجموعة السوابق التي تكون ظاهرتها المسماة الأثر ، النتيجة بصورة غير قابلة للتغيير وبصورة حتمية » .

إن العلاقة السببية هي علاقة في اتجاه واحد ، فالنتيجة تنجم عن السابق ، والأثر ينجم عن السبب ، دون علاقة جدلية . ثمة علاقات قليلة جداً من هذا النمط في علم الاجتماع ، حيث يكون للعلاقات صفة وظيفية بصورة عامة ، بالمعنى الرياضي للكلمة فالتبعية بين قيمة x وقيمة y هي تبعية ذات اتجاه مزدوج ، يكون موجوداً سواء أعطيت y أولاً أو أعطيت x أولاً . ذلك ، لا يمنع أن يكون بالإمكان الانطلاق من متغيّر للبحث عن تابعه بالنسبة لمتغيّر آخر (أو عدة متغيّرات) ، عبر عزل التبعية العكسية لضرورات التحليل . إن المتغيّر الذي نسعى إلى تفسيره هو إذن متغيّر تابع ، والمتغيرات التفسيرية تعتبر وكأنها مستقلة . يمكننا السعي لتعيين الأهم بينها ، أي تلك التي يكون تأثيرها هو الأقوى على المتغير التابع . التحليل العاملي (factorielle) هو مثال على مثل هذه الطريقة ، المتبعة غالباً بواسطة طرائق أقل تشدداً .

من الناحية الرابعة ، يستعمل مفهوم الوظيفة في علم الأحياء ، حيث يدل ، حسب قاموس روبير ، على « مجموع الخصائص النشطة الساعية إلى نفس الهدف لدى الكائن الحي » . ويمكننا القول ، بشكل أدق ، أن الوظيفة هي المساهمة التي يقدمها عنصر معين إلى الجهاز الذي يشكل جزءاً منه . وهكذا نتحدث عن وظيفة الانجاب ، وعن وظيفة التنظيم ، وعن وظيفة الهضم ، وعن وظيفة التنفس وعن وظيفة التمثيل الكلوروفيلي ، الخ . وبهذا المعنى ، أعطى بيشا (Bichat) الحياة تعريفاً شهيراً : « الحياة هي مجمل الوظائف التي تقاوم الموت » . كانت نظرية التحول التدريجي للإمارات (Lamarck) تؤكد أن الوظيفة تخلف العضو ، الأمر الذي تبيّن أنه خاطىء ، كما بينت نظرية التطور (mutationnisme) .

من الأمور الجوهرية الإشارة إلى أن ثمة فكرتين مختلفتين يتم الخلط بينهما بصورة عامة في علم الأحياء بناء لمفهوم الوظيفة . يشير هذا الأخير أحياناً إلى الخصائص المحددة للعضو

أو المجموعة من الأعضاء ، التي تكون مساهمتها في الجهاز محددة بدقة ومن السهل التعرف عليها ؛ وتعريفها مستند إلى عناصر مادية محددة بوضوح . تلك هي الحال عندما نتكلم على وظيفة الغليكوجين (تكوّن السكر في الكبد) ، ووظيفة التمثيل الكلوروفيلي ، ووظيفة التنفس ، ووظيفة الهضم . لكنه يدل مرات أخرى على مجموعة من الخصائص الأوسع والمحددة بدقة أقل ، التي يتم تحديدها بغائيتها العامة بدلاً من تحديدها بواسطة عناصر ملموسة يتم الكلام هكذا على وظيفة التنظيم ، ووظيفة الحفظ ، ووظيفة الدفاع ضد الإصابات الخارجية ، الخ . سنجد مثل هذا التمييز في تطبيق مفهوم الوظيفة على علم الاجتماع .

وبالفعل ، حصل هذا التطبيق انطلاقاً من علم الأحياء أساساً . فقد طبق علماء الاجتماع على الجماعات والمجموعات مفهوم الوظيفة الذي عرفه علماء الأحياء في إطار الأجسام . كان تأثير هربرت سبنسر (Herbert Spencer) حاسماً في هذا الصدد ، عندما قال في كتابه (Descriptive Sociology) (1873) ، ان علم الاجتماع يميل إلى تقديم « معطيات تدعَم مع استنتاجاته العلاقة نفسها التي تدعَمها شروحات البنى والوظائف لمختلف أنماط الحيوانات مع استنتاجات عالم الأحياء . لم يستطيع علم الحياة تحقيق أي تقديم حتى سمحت مثل هذه الشروحات المنظمة لمختلف أنواع المنظمات ، مقارنة العلاقات والأشكال والأفعال والأشكال الأصلية لأجزائها .

نشير إلى أن النص السابق يبيّن بوضوح أن الوظائف لا تنفصل عن المنظمات ، ولكنها مدروسة معاً ، كعنصرين للحقيقة نفسها ، بما أن الغرض الأساسي كان إقامة تصنيفية « للبنى والوظائف » . إن مقاربة سبنسر منظماتية أكثر منها وظيفية في النهاية ، الأمر الذي أدى إلى وصفها « بالعضوانية » (organicisme) . يبقى أنها تستند إلى فكرة رئيسية مؤداها أن الجسم يفسر بواسطة الوظائف التي يمارسها . هذا المفهوم الذي جعل علم الأحياء يحقق تقدماً حاسماً ، نقل كما هو إلى علم الاجتماع . ففكرة بيشا (Bichat) القائلة ان الغرض الأساسي للوظائف الحيوية هو المحافظة على الجسم حياً ، و« مقاومة الموت » ، طبقت على الوظائف الاجتماعية بشكل يكاد لا يكون مختلفاً.سيكون هدفها المحافظة على الجسم الاجتماعي ، الذي يؤمن للإنسان « البحث عن سعادة أكبر » .

ب ـ الوظائف الاجتماعية

تم إذن تطبيق مفهوم الوظيفة على علم الاجتماع أساساً ، عبر اعتماده بالمعنى الذي أعطاه إياه علماء الأحياء . وهو يقوم على عملية تمثل بين فكرة الجهاز الحي والمنظمة

الاجتماعية . تم اعتبار الاثنين بمثابة مجموعات تكون أجزاؤها كلها متناسقة وذات تبعية متبادلة ، تستجيب إجمالاً لمتطلبات البيئة ، وتميل إلى المحافظة على وجود كل شيء وتوازنه . لا يمكن تعريف أي وظيفة إلا بالنسبة إلى مثل هذه المجموعة ، التي تساهم في حركتها (أن تجعلها تعمل) ، وفي المحافظة عليها وفي تحويلها . إلا أن دقة التعبير أمر مهم في هذا الصدد . يميل علماء الاجتماع حالياً إلى تسمية المجموعات الاجتماعية المنسقة المشبهة بنماذج الأجهزة الحية ، « بالنظم » وليس « بالمنظمات » ، إذ تم حصر تعبير المنظمات بفئة معينة من النظم ، كما فعلنا في القسم الأول من هذا الفصل .

عندما كتب غودنر (Alvin Gouldner) إن « الأساس الفكري للتحليل الوظيفي في علم الاجتماع هو مفهوم النظام (Système)»[1] ، كان يريد أن يقول ، كما سبق وذكرنا ، أنه لا يمكن وجود وظائف إلا في إطار مجموعة منسقة تساهم جميع عناصرها بأشكال متنوعة في الهدف نفسه وتكون ذات تبعية متبادلة ، وهذا ما يشكل التعريف الحالي للنظام . وعلى هذا الأساس ، تكون المنظمة ، بالمعنى الذي أعطيناه لهذه الكلمة ، هي نفسها نظام ، أو بشكل أدق « نظاماً ثانوياً » في لغة التحليل النظمي . يمكن للنظام الاجمالي أن يتكون من مجموعات ثانوية تشكل هي نفسها نظماً ، يتخذ بعضها بنية المنظمات .

ليس كل نظام ثانوي منظمة لنذكر. مثلاً النظام الثانوي الثقافي. ولكن كل منظمة هي نظام ثانوي إذا نظرنا إليها بالنسبة للمجموعة الأوسع التي تتحرك فيها ، أو نظاماً إذا نظر إليها على حدة . هكذا ، تكون العلاقة بين مفهومي الوظيفة والمنظمة مزدوجة . من جهة أولى ، يمكننا النظر إلى الوظائف التي تمارسها المنظمة (باعتبارها نظاماً ثانوياً) في النظام الأوسع الذي تشكل أحد عناصره ، كما فعلنا في القسم الأول من هذا الفصل . ندرس على سبيل المثال وظائف الأحزاب ، ومجموعات الضغط ، والمؤسسات الصحفية ، في النظام السياسي . ومن جهة ثانية ، يمكننا النظر إلى الوظائف المختلفة داخل منظمة معينة ، تؤمن لها هذه الوظائف العمل ، والمحافظة عليها وتطورها باعتبارها نظاماً ثانوياً .

إذا كان ادخال مفهوم الوظيفة كما حددناه ، إلى علم الاجتماع ، عائد إلى هربرت سبنسر (H. Spencer) ، فإن استعماله المنظم كأداة للتحليل يعود أولاً إلى اثنين من الأنتروبولوجيين هما : ب . مالينوفسكي (1884-1942) (Bronislaw Malinowvski) وأ . رادكليف ـ براون (Alfred. R. Radcliffe-Brown) (1881-1955) . يعود الفضل

(1) E. Renan, L'avenir de la science, 1890 لم يطبع الكتاب إلا بعد اثنتين وأربعين سنة من كتابته .

لكليهما بدراسة المجتمعات القديمة التي تحدثا عنها ، على الطبيعة ، على خلاف أغلب سابقيهما الذين وصفوها استناداً إلى روايات المبشرين والمستكشفين . قادهما ذلك بالطبع إلى دراسة كل مجتمع باعتباره كلاً قائماً بحد ذاته ، متميّز بالتنظيم الفريد لأجزائه المختلفة ، والذي يقتضي شرحه في مجمله من أجل فهم كل عنصر خاص . وهكذا اضطرا إلى القيام بعمليات تركيب منسوخة عن المجتمعات المدروسة ، التي درست باعتبارها مجموعات من البنى والوظائف .

بالمقابل ، كان الأنتروبولوجيون السابقون ، الذين كانوا يعرفون المجتمعات بشكل جزئي ، من خلال الملاحظات غير المباشرة والمتقطعة ، يميلون بالأحرى إلى بناء تركيبات تطورية واسعة عن التطور الاجتماعي في مجمله ، استناداً إلى الخصائص الثقافية أو الأنماط المؤسساتية المأخوذة من مجتمعات مختلفة . وهكذا ، قطعت المقاربة الوظيفية ـ مثل المقاربة البنيوية ـ مع هذه النظرة التعاقبية لتنتقل إلى النظرة المتزامنة . فهي ترى أن الخيط الرئيسي الذي يسمح بربط كل عنصر خاص ، وكل نمط من التصرف ، وكل سمة ثقافية ، وكل مؤسسة ، إلى النظام الاجتماعي ، يتشكل بواسطة وظيفة هذا التصرف ، وهذه السمة الثقافية ، وهذه المؤسسة .

هكذا يؤكد مالينوفسكي أن كل شيء مادي مستعمل من قبل مجتمع معيّن مثل كل عنصر ثقافي (سواء تعلق الأمر بالعادات أو الحقوق أو الدين أو السحر أو الايديولوجيات أو الفن أو الخرافات) تستجيب لحاجات تكون وظيفتها ارضاء الحاجات الفيزيولوجية والتقنية والاجتماعية والثقافية ، الخ . لتأخذ مثلاً شهيراً في هذا الصدد ، مستعاراً من دراسة حول الشعوب الأصلية في جزر توبريان (Tobriand) . يمارس هؤلاء نوعين من الصيد : الأول في البحيرة الشاطئية وهو سهل وغير خطر ، ويعطي نتائج منتظمة ؛ والآخر في أعالي البحار ، وهو صعب وخطر ، ونتائجه محكومة بالصدفة ، إذ انها مرتبطة بوجود أسراب السمك . يخضع الثاني لطقوس سحرية ، في حين لا يتضمن الأول شيئاً من ذلك . يعتقد مالينوفسكي أن وظيفة هذه الطقوس إعطاء الثقة والسماح بتجاوز القلق ، عندما لم يكن ثمة وسيلة أخرى لذلك .

يلخص مالينوفسكي مفهومه هكذا : « ينطلق التحليل الوظيفي للثقافة من المبدأ القائل : ان كل عرف وكل شيء مادي وكل فكرة وكل معتقد يقوم بوظيفة حيوية ، له في

---

(2) Alvin W. Gouldner, Reciprocity and Autonomy in Functional Theory, dans L. Gross, Symposium on a Sociological Theory, New York, 1959.

جميع أنماط الحضارات مهمة ينجزها ، ويمثل جزءاً لا غنى عنه في كل عضوي »[3] . وهكذا يقوم كل عنصر من عناصر النظام بوظيفة إزاء النظام بكامله . فكل نظام هو وحده وظيفية ، وكل عنصر من النظام يؤدي وظيفة ، وكل الوظائف ضرورية للنظام . ويتبنى رادكليف ـ براون موقفاً مماثلاً تقريباً لموقف مالينوفسكي ، بتشديده كذلك على الجوانب البنيوية ، ويربطها ربطاً وثيقاً بالجوانب الوظيفية (وهو ما يسميه « الوظيفية ـ البنيوية » . وهو يشدد على أن لمجمل الوظائف هدف تأمين المحافظة على النظام فيقول : « ان وظيفة أي نشاط هي الدور الذي يلعبه في الحياة الاجتماعية بكليتها ، وبالتالي المساهمة التي يمارسها في المحافظة على استمرارية البنية » .

مع ذلك ، تعتبر وظيفية رادكليف ـ براون أقل جزماً من وظيفية مالينوفسكي . وقد تبنى خلفاؤها موقفاً أكثر دقة ، يتعلق الأمر بوظيفية نسبية رسم مرتون (R.K. Merton) نطاقها . فهذا الأخير يتحقق أولاً ، أننا لا نستطيع التأكيد أن كل عنصر من عناصر النظام الاجتماعي يؤدي وظيفة ، مسجلاً التفسيرات الكيفية والشاذة ، التي تقود إليها هذه الوظيفية الشاملة . ولنذكر على سبيل المثال مقطعاً لكلوكوهن (Kluckhohn) يزعم فيه أن « الأزرار الموضوعة على أكمام البدلات الأوروبية ، العديمة الجدوى حالياً ، تقوم بوظيفة المحافظة على العادات والإبقاء على التقاليد » . إن بعض عناصر النظام الاجتماعي لا لزوم لها في الحقيقة ، كونها فقدت أي وظيفة لها أو لم يكن لها أبداً أي وظيفة . وعلماء الأحياء يتحققون من الوقائع نفسها في الأجسام الحية .

من جهة أخرى ، يقدم مرتون (Merton) « هذه النظرية الأساس في التحليل الوظيفي ، كما يمكن أن يكون لعنصر واحد عدة وظائف ، كذلك يمكن أن تؤدي وظيفة واحدة من قبل عناصر قابلة للتبادل » . ذلك يحدد مفهوم المعادل الوظيفي ، ويرتبط ذلك أيضاً بالمفاهيم الحالية لعلماء الأحياء الذين يؤكدون أن وظيفة معينة يمكن تأديتها بواسطة عناصر مختلفة ، عندما يحل الواحد محل الآخر عند الضرورة . يذكر مرتون حالة الطقوس أو الممارسات الدينية التي تعطي الأمان للمؤمنين ـ مثل طقوس السكان الأصليين في جزر توبريان (Tobriand) للصيد في البحر ـ ولكنها يمكن أن تستبدل بتقنيات دنيوية أكثر فعالية .

من جهة ثالثة ، يميّز مرتون بين الوظائف الظاهرة والوظائف المستترة ، فهو يقول : « ان الوظائف الظاهرة هي النتائج الموضوعية التي تكون ، عبر مساهمتها في تصويب النظام

---

(3) B. Malinowski, article «Anthropologye» dans Encyclopaedia Britannica.

أو تكيفه ، مفهومة ومرادة من قبل المشاركين في النظام .

أما الوظائف المستترة فهي ، بالتلازم ، تلك التي لا تكون مفهومة ولا مرادة . لا ينطبق ذلك بدقة على التمييز بين الوظائف الجلية والوظائف الخفية ، بما أن الوظائف الظاهرة هي هنا « نتائج موضوعية » ، إذن حقيقية ، لا يقول عنها مرتون أنها أقل أهمية من الوظائف المستترة . يتعلق الأمر بالأحرى ، بوظائف معينة كما يدركها أعضاء المجموعة الاجتماعية الفاعلون من جهة ، وبوظائف كما يدركها المراقبون الخارجيون من جهة أخرى .

وأخيراً ، يصحح مرتون (Merton) الرؤية التفاؤلية وشبه السماوية لمالينوفسكي ، عبر إكمال مفهوم الوظائف بمفهوم « الخلل الوظيفي » . ففي حين تكون الوظائف « من بين النتائج المرئية ، تلك التي تساهم في تكييف أو تصويب نظام معيّن » ، فإن حالات الخلل الوظيفي تكون « تلك التي تعيق تكيّف النظام أو تصويبه » . إن الطقوسية الدينية المتعلقة بالبقر والقرود في الهند على سبيل المثال ، هي حالات خلل وظيفي أكثر منها وظائف ، إذ انها تؤدي إلى أضرار اقتصادية ، متناقضة مع تكيف النظام وتصويبه . لكن ، ألا يستند التمييز على حكم قيمي من قبل من يطبق ؟ هنا نلمس أحد ثغرات التحليل الوظيفي ، الأمر الذي سنعود إليه فيما بعد .

عرف مفهوم الوظائف ، بفضل مراجعة مرتون ، انطلاقة كبرى ، متجاوزاً إطار الأنتروبولوجيا حيث استخدم أولاً ، لكي يطغى على علم الاجتماع بمجمله . فجعل منه تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) عنصراً من النظام المجرد الذي اقترحه كأساس للتحليل العلمي للظواهر الاجتماعية . وهو يعتبر أن أي نظام اجتماعي ينبغي أن يستجيب لأربعة مقتضيات وظيفية هي : التكيف مع البيئة المحيطة ، متابعة الأهداف ، اندماج الأعضاء ، استقرار المعايير . وهكذا ، تشكل الوظائف عنصراً ظاهراً أو كامناً لأي تحليل نظامي . وبات الجميع يستندون ضمنياً إلى هذا المفهوم ، حتى الذين لا يصرون عليه ، مثل إيستون (Easton) .

مع ذلك ، لا تنفصل الوظائف انفصالاً كاملاً عن البنى . وقد استعيدت بالنسبة لبارسونز لغة رادكليف ـ براون ، التي تتحدث عن « الوظيفية ـ البنيوية » مع شيء من التبديل . يستعمل البنيويون العريقون من جهتهم مفهوم الوظائف ، فتحليل ليفي شتراوس للخرافات واضح جداً في هذا الصدد . إلا أنه يتم التشديد تارة على الوظائف ، وطوراً على البنى والمنظمات . تمتزج المقاربتان إلى حد ما دوماً ، وأحياناً تختلطان ، لكنهما

تتمايزان دوماً ، في البدء على الأقل . هذا مع العلم أن المقاربة الوظيفية تؤدي غالباً إلى بناء البنى استناداً إلى الوظائف ، الأمر الذي كان الطريقة الطبيعية للأنتروبولوجيين الذي ينظرون إلى مجتمعات كانت غريبة عنهم تماماً ولم يكن بإمكانهم ادراك بنى أخرى فيها .

ثانياً : التحليل الوظيفي في علم الاجتماع السياسي

تطور التحليل الوظيفي في علم الاجتماع السياسي في وقت متأخر عن المجالات الأخرى ، لأن حقل الدراسات في هذا العلم كان يسمح له بأن يطور طرائق أخرى أكثر من العلوم الأخرى ، ولا سيما التحليل التاريخي وتحليل المؤسسات أو المنظمات . إن دراسة المجتمعات التي لم تعرف الكتابة ، والمجموعات الصغيرة ، والعلاقات بين الأشخاص لم تكن تتلاءم مع هذه الاستقصاءات الأخيرة ، في حين كانت تتلاءم معها بشكل جيد دراسة المجتمعات الكلية (الدول ـ الأمم) أو المجموعات الخاصة المتصلة بممارسة السلطة في المجتمعات الكلية (أحزاب ، نقابات ، كنائس ، مجموعات الضغط) . علماً أن المقاربة التاريخية أو المقاربة المؤسساتية لهذه الفئة الثانية من الجماعات ، استخدمت منذ أمد طويل . وقد تمت ملاءمة الاثنتين مع علم الاجتماع ، حل التاريخ البنيوي والمقارن محل التاريخ الوقائعي ، وتحليل العمل الحقيقي للمؤسسات والمنظمات الواقعية حل محل تحليل الدساتير والبنى القانونية .

إلا أن التحليل الوظيفي حقق منذ عدة سنوات ، انطلاقة كبرى في علم الاجتماع السياسي ، الأمر الذي سنعالجه فيما يلي . وقد أثار كذلك انتقادات ، كانت موجهة في أغلب الأحيان ضد الطريقة نفسها أكثر مما وجهت ضد تطبيقها الخاص على الظواهر السياسية . علماً أن عيوب التحليل الوظيفي تظهر في هذا المجال أكثر وضوحاً من المجالات الأخرى . يرتبط نقد الوظائفية بسمة أساسية في السياسة ، تضع موضوع الشك المفاهيم نفسها للوظيفة وللاندماج الاجتماعي . سنكرس لذلك بحثاً خاصاً .

أ ـ الوظائف السياسية

يتم تعريف الوظائف السياسية دوماً ، بصراحة أو ضمناً ، بالنسبة لحاجات النظام الاجتماعي بمجمله . تكون هذه الوظائف خاضعة إذن لما نسميه « مقتضيات وظيفية » ، علماً أن هذا التعبير يشير إلى الوظائف الأساسية التي ينبغي القيام بها لكي يتمكن مجتمع معينّ من الوجود والمحافظة على نفسه . يميّز تالكوت بارسونز بين أربع وظائف ، أولاً ، على كل نظام أن يتكيّف مع البيئة المحيطة به ، أي مع النظم الخارجية . ثانياً ، على النظام أن يتّبع أهدافاً خاصة به أي تعريفها ، وتعبئة الموارد والطاقات الضرورية من أجل

تحقيقها . ثالثاً ، على كل نظام أن يضمن اندماج أعضائه ، لكي يحافظ على نفسه في حال من الانسجام والتضامن . رابعاً وأخيراً ، على كل نظام أن يحافظ على اهتمام أعضائه في أهدافه ، أي التعلق بمعاييره وقيمه ، وهذا ما يسميه بارسونز « حالة الكمون » . سنرى هذه المقتضيات الوظيفية عند وصفنا فيما بعد لنظرية بارسونز حول النظام الاجتماعي ، علماً بأنها تشكل أحد عناصره .

وضع علماء اجتماع آخرون لائحة أطول وأدق بالمقتضيات الوظيفية . فقد حدد أبرل (Aberle) وكوهين (Cohen) ودايفز (Daves) وليڤي (Levy) وساتون (Sutton) معاً ، تسعة مقتضيات . فهم يعتبرون أن أي منظمة ، وأي نظام اجتماعي بصورة عامة ، ينبغي أن يتضمن أولاً ، وسائل إقامة العلاقة مع البيئة المادية والاجتماعية وتناسل أعضائه ؛ ثانياً ، وسائل تفريق الأدوار وإسنادها ؛ ثالثاً ، وسائل اتصال ؛ رابعاً ، توجهات معرفية مشتركة ؛ خامساً ، جملة من الأهداف المشتركة المتواصلة ؛ سادساً ، آليات ضبط الوسائل ؛ سابعاً ، آليات ضبط التعبير العاطفي ؛ ثامناً ، وسائل التكيّف الاجتماعي ؛ تاسعاً ، رقابة فعالة على الانحراف في السلوك . ثم أضاف أحدهم ، وهوماريوج . ليڤي (Marion J. L'evy) ، حالة عاشرة هي : إقامة المؤسسات الكفوءة . ونجد في كل مكان تقريباً ، وبأشكال مختلفة ، مفاهيم مماثلة فيما يتعلق بالمقتضيات الضرورية لتأمين وجود نظام اجتماعي معيّن والمحافظة عليه .

تؤمن الوظائف السياسية إرضاء بعض هذه الحاجات الرئيسية ، بواسطة آليات السلطة والحكم . وكما أن المقتضيات الوظيفية العامة معرّفة دوماً تقريباً بالطريقة نفسها ، بواسطة تعابير مختلفة ، كذلك تتم تسمية الوظائف السياسية بطريقة متنوعة تبعاً للمؤلفين ، ولكننا نجد عند الجميع تقريباً وظائف مماثلة في العمق . تتناول الفوارق الرئيسية التعريف الواسع إلى حد ما لكل وظيفة ، علماً أن البعض يفضل تعريف عدد صغير من الوظائف المحدودة الاتساع ، في حين يفضل البعض الآخر عدداً كبيراً من الوظائف المتخصصة جداً ، لكن الفئة الثانية تشكل عادة تقسيمات للأولى .

سنصف هنا ، على سبيل التوثيق ، الوظائف السياسية فقط ، كما يعرفها عالمان اجتماعيان ، حققا نفوذاً كبيراً في هذا الميدان خلال السنوات الأخيرة : دايفيد أيستون (David Easton) وغبريال ألمون (Gabriel Almond) لا يرتبط الأول بالوظيفية ارتباطاً مباشراً . يقوم مفهومه السياسي على نموذج آلات التوجيه ، أكثر مما يقوم على نموذج الأجسام الحية ، لكن الاثنين يلتقيان إلى حد ما . فهو يعتبر أن السياسة تقوم أساساً على الصلاحية

السلطوية لأشياء لها قيمة . يصنع هذه السلطة النظام السياسي استناداً إلى لعبة معقدة للدخول والخروج . سنعرض فيما بعد لنظام أيستون (راجع ص 263) . سنقتصر هنا على الإشارة إلى العناصر الضرورية لفهم الوظائف السياسية ، كما يدركها مؤلفها .

يتضمن النظام الاجتماعي لايستون سلسلتين من حالات الدخول : المطالبات والمساندة . تقضي « المطالبات » بالمطالبة في المخصص السلطوي لشيء قيمي ، تطالب النقابة العمالية بتوسيع الحريات النقابية ، وبزيادة الأجور ، الخ . يؤدي كل طلب إلى عبء بالنسبة للنظام ، الذي لا يملك القدرة على الاستجابة له إلا داخل حدود معينة . عليه إذن إما إرضاء الطلب ، وإما تقليصه وإما التعويض عنه ، وإما التكيّف مع الوضع الناشيء . وفي هذا الفعل ، يتم تدعيمه بواسطة « المساندة » ، التي تتشكل من المظاهرات المؤيدة للنظام ، والشعور بشرعيته ، والتعاطف الذي يكنه له المواطنون ، الخ . وبناء للطلبات والمساندات ، يستجيب النظام بواسطة حالات الخروج : تشريعات جديدة ، حملة إعلامية ، تدابير قمعية ، إلخ .

إننا نرى ، بالنسبة لهذه الصورة العامة ، أن كل نظام اجتماعي ، عليه أن يقوم بعدد معيّن من الوظائف الأساسية . أولاً ، وظيفة التعبير عن المطالب ، التي تسمح لهذه الأخيرة بان تصاغ بطريقة ملائمة ، ترتبط بها مجموعات الضغط والحملات الإعلامية والاستجوابات البرلمانية ، الخ . ولكن إذا عبّرت جميع المطالب عن نفسها ، أي أن جميع الحاجات تحولت إلى مطالب ، اكتسح النظام بسرعة . من هنا ، تظهر الحاجة إلى ضبط المطالب . يميّز أيستون بين الضبط البنيوي عبر تحديد الأدوار المتخصصة في صياغة المطالب ، والضبط الثقافي بواسطة المحرمات والمحظورات التي تمنع بعض الحاجات من التحول إلى مطالب . ثمة وظيفة ثالثة جوهرية هي وظيفة تقليص أو « دمج » المطالب . وهي تقوم على توجيه المطالب ، وجمع مجمل المطالب المتماثلة ، وتحويل المطالب المتخصصة إلى مطالب عامة . تلك هي على سبيل المثال إحدى الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية ، بخلاف مجموعات الضغط التي لها أساساً وظيفة التعبير عن المطالب .

تتعلق الوظائف السابقة بالمطالب . وثمة مطالب أخرى تتعلق « بالمساندة » . وفيما يتعلق بهذه الأخيرة ، لا يميّز إيستون بوضوح بين البنى والوظائف . فهو يرصد ثلاثة أنماط من المساندة : المساندة للجماعة السياسية ؛ والمساندة للنظام ، باعتبارها قواعد اللعبة ، والمعايير وتوزيع الأدوار بمجملها ؛ وأخيراً ، مساندة السلطات ، أي أصحاب الأدوار . تؤدي المجتمعية السياسية وظيفة أساسية في هذا الصدد ، عبر تنمية التعلق بالوطن ،

والشعور بشرعية النظام ، واحترام المؤسسات . وهنا نجد وظائف الدمج و« الكمون » ، بالمعنى الذي أراده بارسونز . كما أن العديد من الوظائف التسع (أو العشر) التي تحدث عنها أبرل (Aberle) وكوهين (Cohen) ودايفز (Daves) وليفي (Levy) وساتون (Sutton) تتقاطع مع وظائف تدعيم المساندة ، بالمعنى الذي أراده إيستون .

يجب معرفة الخطوط العامة لنظام إيستون لنتمكن من فهم نظريات غبريال ألمون (G. Almond) ، ذات البعد النفعي ، بخلاف إيستون . لقد صاغها مؤلفها بطريقة مختلفة بعض الشيء في مؤلفاته المتتابعة . سنعرّفها من خلال كتاب « السياسات المقارنة » (Com-parative Politics) ، المنشور عام 1966 ، والذي وضع بالتعاون مع بوال (G. Bingham Powel) . يتناول تحليل ألمون وباول ثلاثة مستويات مختلفة . فهو يتفحص أولاً ما يسميانه « القدرات » . يعتبر ألمون أن النظام عليه أن يملك أولاً قدرة « منظِّمة » ، تسمح بتنسيق التصرفات الفردية أو الجماعية ، وبالتحديد بواسطة المعايير . ثم عليه أن يملك قدرة « استخراجية » ، تسمح له باستخراج الموارد الضرورية من الوسط الداخلي أو الخارجي : الوسائل الاقتصادية والمالية ، والدعم السياسي وغيره . وعليه أن يملك كذلك قدرة « توزيعية » ، يوزع بواسطتها الموارد التي استخرجها ، بين الأفراد والمجموعات . وأخيراً ، عليه أن يملك قدرة « الاستجابة » ، التي يستجيب بواسطتها لمطالب البيئة وضغوطها . تصادف هنا ، بطريقة ما ، آلية إيستون عن المطالب والاستجابات ، الدخول والخروج . في الحقيقة ، تشير القدرات المختلفة التي ذكرناها إلى الوظائف .

وفي مستوى ثان من التحليل ، يتفحص ألمون ما يسميه وظائف التحول ، التي تتعلق بالوسائل الضرورية المختلفة التي ذكرناها لتحويل المطالب إلى إجابات ، حالات الدخول إلى حالات خروج . ثمة اثنتان تتعلقان بالمطالب : وظيفة « تفصل » المصالح التي تنطوي على التعبير عن المطالب ، ووظيفة تجميع المصالح ، التي تقوم على فرزها وتبسيطها ، وتسلسلها ، وتجانسها . نصادف فيها اثنين بالذات تقريباً من الوظائف التي تحدث عنها إيستون : فألمون يقدر ، على غراره ، أن الوظيفة الأولى تؤمنها بالأحرى مجموعات الضغط ، والثانية الأحزاب السياسية ، علماً أن كليهما تتم ممارستهما بوسائل أخرى .

تتعلق الوظائف الأربع الأخرى « بالإجابات » ، بالخروج ، يسميها ألمون (Almond) وبوال (Powel) الوظائف الحكومية . ثلاث منها تتعلق تقريباً بالوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما وصفها لوك ومونتسكيو . تسمى الوظيفة التشريعية

وظيفة إعداد القواعد ، وتسمى الوظيفة التنفيذية وظيفة تطبيق القواعد ، والوظيفة القضائية تسمى وظيفة تلزيم القواعد . تضاف وظيفة رابعة هي وظيفة الاتصال ، التي تطبق سواء على الاتصال بين الحكام والمحكومين أو الاتصال بين مختلف عناصر النظام السياسي .

يتعلق المستوى الثالث من التحليل بوظائف المحافظة على النظام وتكيفه . يضع ألمون وباول تحت هذا العنوان أولاً ، وظيفة الاختيار السياسي التي تتضمن بالنسبة لهما تأهيل أصحاب الأدوار السياسية واختيارهم.يمكننا الاعتقاد بأنها تتجاوز مفهوم المحافظة على النظام وتكيفه ، وبأنها تتعلق كذلك بمستويات التحليل الأخرى . وعلى العكس ، تبدو وظيفة المجتمعية السياسية التي يضعانها تحت نفس العنوان ، في مكانها بشكل أفضل ، فهي تتعلق بنقل الثقافة السياسية ، باعتبار أن هذه الأخيرة هي العملية التي ترسخ بواسطتها المواقف السياسية ، أي الاستعدادات أو التحضيرات للتحرك بطريقة ما دون الأخرى . تتحقق هذه العملية بوسائل مختلفة ـ العائلة ، المدرسة ، الحياة المهنية ، المجموعات ، الاعلام ، الخ . ـ وتستمر خلال الحياة بكاملها . وهي تؤدي إلى تأمين العمل المنتظم للنظام وبقائه .

تشكل نظريات ألمون (Almond) وڤربا (Verba) المقاربة الوظائفية الأكمل في علم الاجتماع السياسي . يمكننا أن نضيف إلى اللوحة الاجمالية التي رسماها ، المتضمنة للوظائف التي ينبغي أن تؤمن في جميع النظم ، وظائف تم وصفها من قبل هذا المؤلف أو ذاك ، تتعلق بقطاع خاص أو بأوضاع خاصة . هكذا ، اقترح جورج لاڤو (Georges Lavau) أن تطلق تسمية « الوظيفة المنبرية » على الوظيفة التي تمارسها بعض الأحزاب المدافعة عن الأقليات ، والمناهضة للنظام السياسي القائم دون السعي إلى الإطاحة به بواسطة العنف . وهي تفترض اجتماع ثلاثة شروط :

1 ـ لا تعود الأحزاب المنبرية ثورية .

2 ـ تكون قوية بما فيه الكفاية بما يمكنها من تجميد النظام ، دون أن يتمكن هذا الأخير من إلغائها .

3 ـ يكون لها ما يكفي من السلطة على المجموعات التي تمثلها لكي تمنعها من تجميد النظام هي نفسها بواسطة المقاطعة أو العنف . وضعت هذه الصورة استناداً إلى وضع الحزب الشيوعي الفرنسي خلال سنوات الستينات . نشير إلى أن الوظيفة المنبرية تم تعريفها في الواقع بواسطة عناصر بنيوية أكثر منها وظيفية .

اقترح تيودور لوڤي (Théodore Lovi) التميز بين وظيفتين للأحزاب السياسية : الوظيفة التأسيسية والوظفية البراجية . تنطوي الأولى على الاشتراك بعمل النظام السياسي الذي تشكل أحد عناصره.يقع دورها « على مستوى السلطة وليس على مستوى سياستها » . فهي على سبيل المثال عناصر الاختيار الانتخابي ، والتأطير البرلماني ، والصلة بين السلطات والمواطنين ، الخ . أما الوظيفة البراجية فتقوم بالمقابل على التعبير عن أيديولوجيا ، وبرنامج عمل ، وحلول إجمالية للقضايا المطروحة والتغييرات التي تفرضها . يعتبر لوڤي (Lovi) أن الأحزاب الأميركية تقوم بالوظيفة التأسيسية فقط . أما أحزاب أوروبا الغربية فهي ، على العكس ، ذات وظيفة مزدوجة فهي تأسيسية وبراجية في آن معاً .

ب ـ نقد الوظائفية

جدد التحليل الوظيفي دراسة المنظمات والنظم ، سواء في علم الاجتماع العام أم في علم الاجتماع السياسي . ليس بالامكان الاستغناء عنها ، إذ تسمح بإيضاح جوانب الظواهر الاجتماعية التي لا يمكن الإحاطة بها بغير ذلك . فهي تشكل ، في هذا الصدد ، جزءاً متمماً ضرورياً للتحليل التنظيمي . والمسألة هي معرفة ما إذا كان ينبغي أن تأخذ أولوية بارزة على هذا الأخير ، لا بل الحلول محله استناداً إلى النزعة التي تتطور منذ عدة سنوات . وقد أثارت الوظائفية منذ مالينوفسكي ، الكثير من النقد ، الذي لم يكن كله مستنداً إلى أساس . مع ذلك ، فهي توضح حدود النظام والافتراضات الأيديولوجية ، التي يقتضي التعرف عليها .

أخذ أولاً على التحليل الوظيفي ، إدخال الغائية في دراسة الظواهر الاجتماعية . فقد كتب غونار ميردال (Gunnar Myrdal) قائلاً : « ان وصف المؤسسات استناداً إلى وظائفها ينبغي أن يقود إلى غائية محافظة » . وكان دوركهايم (Durkheim) يذكّر حول هذا الموضوع ، في الوقت المناسب ، بأن « الظواهر الاجتماعية لا توجد بصورة عامة من أجل النتائج المفيدة التي تنجم عنها » . بالطبع ، يبذل الوظائفيون ودوركهايم نفسه ، جهدهم بصورة عامة لاستبعاد الغائية المعترف بها ، التي دفعت ميشلي (Michelet) ليقول أن الطبيعة توقعت كل شيء ، بما أن الولد يجد أماً لتهتم به منذ ولادته . وبرندان دوسان بيار (Bernardin de Saint Pierre) ليقول كذلك بأن للبطيخة أضلاعاً لأنها هيئت لتؤكل عائلياً ، لكن غائية كامنة تخفي المقاربة الوظيفية .

عندما قال دوركهايم : « ان ما نحتاج إليه هو تحديد ما إذا كان ثمة ترابط بين الواقعة المدروسة والحاجات العامة للجسم الاجتماعي ، وعلام ينطوي هذا الترابط ، دون الاهتمام

بما إذا كان مقصوداً أم لا » ، فهو يقـرر أن الجسم الاجتماعي وجـد ليفي « بالحـاجات العامة » . ويعترف مرتون (R.K. Merton) أن « التحليل الوظيفي مهدد بالاستحالة ما إن يتبنى المسلمة القائلة ان البنى الاجتماعية القائمة لا غنى عنها لارضاء الحاجات الوظيفية التي تظهر » . ويرى أن فكرته عن الخلل الوظيفي تسمح بتصحيح هذا الخطأ في التوجه ، لكن فكرة الحاجات العامة أو الحاجات الوظيفية هي نفسها عرضة للنقد الشديد . علينا أن نتذكر دوماً ملاحظة توكفيل (Tocqueville) : « إن ما نسميه مؤسسات ضرورية ليس غالباً سوى مؤسسات اعتدنا عليها » . إن تعريف الحاجات الاجتماعية الذي يستخدم أساساً لتحديد الوظائف يستند بصورة عامة إلى غموض من هذا النوع ، يتعلق الأمر بالحاجات كما ندركها في النظام الثقافي القائم . نرى هنا بزوغ الجانب المحافظ للتحليل الوظيفي .

يظهر في إحدى المسلمات الضمنية لهذا التحليل ، وبوضوح كامل ، « أن كل نظام أو كل تنظيم اجتماعي يميل إلى تعاون منسق بين جميع العناصر التي يتكون منها » . ويعرفه رادكليف ـ براون (Radcliffe-Brown) بوضوح تام في صيغته التاليـة : « إن وظيفة أي عادة اجتماعية خاصة ، هي المساهمة التي تقدمها للحياة الاجتماعية المعنية مثل عمل النظام الاجتماعي بمجمله . هذا التعريف يفترض أن نظاماً اجتـماعياً معينـاً (المجمل البنيـوي لمجتمع معيّن مع عاداته التي تشكل مظاهر للبنية وضماناً للاستمرار) له نوع من الوحدة ، يمكن أن نسميها وحدة وظيفية ، وأن تعرفها بأنها حالة من التماسك أو التعاون المنسق بين عناصر النظام الاجتماعي كافة ، الأمر الـذي يستبعد النـزاعات المستمـرة . والمستحيلة الحل »[4] .

لكن إذا كانت هذه النزاعات المستمرة تشكل العنصر الأساسي لكل مجتمع ، كما يعتقد الماركسيـون وكثيرون غـيرهم ، إنها مسألـة جوهـرية وبخـاصة في علم الاجتـماع السياسي . فمنذ أن بدأ الناس يفكرون في حياتهم المشتركة ، يتواجه مفهـومان بـالنسبة للسلطة . يعتقد البعض أن هدفها تشجيع وتطوير التوازن والانسجام والنظام من أجل إقامة المدينة العادلة التي تكلم عنها أرسطو . بينما يرى البعض الآخر أن هدفها المحافظة على امتيازات عدد صغير من الناس على جموع الآخرين ، فبفضل الجهاز القضائي والقمعي الذي تشكله ، تتمكن الأقلية القابضة عـلى السلطة من أن تبقي قمعها لـلأكثريـة التي تستغلها لمصلحتها . وهذه الأكثريـة تجاهـد بكل الـوسائـل للتحرر . وهكـذا ، تشكل « النزاعات المستمرة » نسيج النظام الاجتماعي بالذات ، عنصره الأساسي الذي لا يمكن لا

(4) Dans Structure et fonction dans la société primitive, tr. fr., 1969.

استبعاده ولا إبعاده إلى المرتبة الثانية .

لا يمكننا استبعاد هذا المفهوم بشكل مسبق ، حتى ولو اعتقدنا بأنه مبالغ فيه . إن نزوع النظم الاجتماعية إلى الاندماج والتوازن والانسجام أمر ممكن وقد يكون مرجحاً في بعض الحالات . لكن من الممكن كذلك والمرجح كذلك أن يبقى هذا الاندماج جزئياً ، وهذا التوازن هشاً ، وهذا الانسجام سطحياً . إذا فضلنا المظهر الأول على حساب الثاني ، فإننا نبني نموذجاً غير مطابق للنظام الاجتماعي . وهكذا نفهم كلمة روجيه باستيد (Roger Bastide) : « تفسر الوظائفية بوضوح لماذا تستمر الأشياء ، ولكنها لا تفسر لماذا تتغيّر » .

إن مفهوم « الخلل الوظيفي » الذي أدخله مرتون (Merton) ، يصحح جزئياً العيوب السابقة . إذا كانت دراسة الوظائف محافظة ، فإن دراسة حالات الخلل الوظيفي تكون ثورية ، بما أن هذه الأخيرة تترجم حاجات التغيّر وتساعد على الاستجابة لها . إن تمييز المؤلف نفسه بين الوظائف الظاهرة والوظائف المستترة ، يسمح من جهة أخرى بالكشف عن الوظائف المزيفة والانسجام المزيف والاندماج المزيّف . لكن تعبير « الخلل الوظيفي » نفسه بالنسبة « للوظائف » ، يفترض ضمناً أن الأول يتسم بالشواذ بالنسبة للثاني . وإن تعبير « الخلل الوظيفي » لا يحول دون أن تستند المقاربة الوظيفية دوماً على حالات التكيف والاندماج ، فهي تبيّن فقط أن التكيف والاندماج ليسا كاملين ، مع بقائهما العنصر الجوهري الذي يوجه العناصر الأخرى .

مع ذلك ، نحن نرى أن العيب الرئيسي للتحليل الوظيفي يكمن في مكان آخر . فهو يتعلق بالصفة التعسفية للوظائف الاجتماعية ، كما يعرّفها علماء الاجتماع . لقد سبق وأشرنا إلى إجتماع فكرتين مختلفتين إلى حد ما في هذا التعبير . عندما نتحدث عن الوظائف الانتخابية للأحزاب السياسية ، فإننا نشير إلى حاجة محددة لبعض أنماط المجتمعات ، التي نستطيع أن ندرس طرائق استجابتها من قبل هذا العضو أو ذاك (وبالمناسبة الأحزاب) . هكذا ، يتحدث علماء الأحياء عن وظيفة الهضم ووظيفة التحويل الكلوروفيلي ووظيفة التنفس . عندما نتحدث في المقابل عن وظائف التكيّف ووظائف الضبط ووظائف الدمج ، فإننا نعبر عن أفكار عامة جداً ، واسعة وغامضة جداً ، ترتبط دون شك بحاجات ملموسة ـ إذ ان أي منظمة أو نظام اجتماعي لا يمكنهما الاستمرار بالتأكيد إذا لم يكونا متكيفين ومندمجين بالمرة ـ ولكن بحاجات غير محددة وغامضة . يمكننا أن نجد في كل عنصر من النظام أو المنظمة بعض المظاهر التي تنزع إلى الضبط أو التكيّف كما تم تعريفهما . لكن هذا لا يقودنا بعيداً جداً .

يلجأ علماء الأحياء كذلك إلى وظائف معرّفة تعريفاً واسعاً ، لكن تعريفها يبقى محدداً . لنأخذ مثلاً : إن تحليل وظيفة الضبط للوسط الداخلي للإنسان أدى في هذه السنوات الأخيرة إلى تقدم طبي كبير ، عبر تطوير تقنيات الانعاش الطبي تحديداً بالمعنى الذي استخدمه جان هامبرغر (Jean Hamburger) ، لكن مفهوم الضبط محدد . يقصد بذلك المحافظة على تركيب الوسط الداخلي الضروري للحياة : 200 مليغرام من البوتاسيوم في ليتر من الماء ، وكمية مماثلة من الصوديوم والكالسيوم والغلوكوز ، الخ . وهكذا تم تحديد ما يقرب من عشرين عنصراً ، تم التمكن من قياس حدود تغيّرها المقبول بالنسبة للجسم . وتم تحديد الآليات الطبيعية للضبط بالنسبة لكل واحد (دور الخلايا المتخصصة ، ودور الكلية ، ودور الخلايا الكظرية (فوق الكلية) ، الخ .) والمعادلات الوظيفية الممكنة .

ليست العناصر السابقة تعسفية ، وحصة خيال المراقب فيها متدنية إلى حدها الأدنى . وعلى عكس ذلك ، فإن وظائف التعبير عن المطالب أو ضبط المطالب التي عرّفها إيستون ، ووظائف التحول لدى ألمون (Almond) ، والخلل الوظيفي لدى بارسونز ، هي قبل كل شيء بناء فكري وصور إدراكية حيث يعتبر الرأي المسبق للمؤلف أساسياً . لكل تحليل وظيفي في علم الاجتماع ، الصفة نفسها بالضرورة ، لأننا لا نستطيع إيجاد وعزل الوظائف الاجتماعية الموضوعية المحددة بوضوح ، بشكل دقيق . تعتبر مثل هذه الصور الادراكية مفيدة لتصنيف وتنظيم وتقديم الظواهر الاجتماعية وصياغة الفرضيات التفسيرية . لكنها أيديولوجية إلى حد كبير ، بالطبيعة نفسها .

يبدو إذن أن الأولوية التي تعطى حالياً للتحليل الوظيفي قابلة للنقاش . فالمقاربة المنظماتية أضمن ، لأنها تنطلق من عناصر أكثر موضوعية ، حيث يكون دور المراقب أصغر . مما لا شك فيه أن مفاهيم أحزاب الأطر والأحزاب الجماهيرية ، والأحزاب الجامدة أوالأحزاب المرنة ، والثنائية الحزبية أو التعددية الحزبية هي نفسها فئات فكرية تتضمن قسطاً من التعسف . لكن هذا القسط يبقى محدوداً أكثر بكثير مما هو عليه في مفاهيم التجميع والتحول والتكيّف . يمكننا أن نكتشف ، فيما يتعدى البنى الرسمية والخطط العضوية ، البنى الكامنة بواسطة وسائل خاصة . هكذا تتوفر لنا أسس صلبة نسبياً ، أو نوع من الحواجز ، من أجل دراسة الوظائف .

إذا كان كل تحليل للجماعات والمجموعات والنظم يفترض أن نضع أنفسنا في الموقع التنظيمي وفي الموقع الوظيفي في آن واحد ، يبدو أن المقاربة ينبغي أن تنطلق من المنظمات

لتصل إلى الوظائف ، وليس العمل وفقاً للطريقة المعاكسة ، كما يفعلون اليوم . وذلك ليس لأن الأولى أهم من الثانية في السيرورة الاجتماعية ، ولكن لأن تحديدها موضوعياً أسهل ، ولأنها أقدر على مقاومة التلاعب الأيديولوجي . يرتبط تطور التحليل الوظيفي في الواقع بإيديولوجيا محددة بما فيه الكفاية ، حتى ولو كان دعاة الأيديولوجيا المناقضة يستخدمون كذلك الطريقة نفسها .

المراجع

حول فكرة الوظيفة استناداً الى مالينوفسكي وردكليف براون راجع :

B . MALINOWSKI . Une théorie scientifique de la culture , 1944 . tr . fr . , 1968; Les Argonautes du Pacifique occidental , 1922 , tr . fr . , 1963; A . R . RADCLIFFE-BROWN . Structure et fonction dans la société primitive , 1923- 1949 . tr . fr . , 1969 .

حول نقد مرتون Merton راجع :

R . K . MERTON . Eléments de méthode sociologique , 1953 (tirés de Social Theory and Social structure , 1944) .

حول مختلف الوظائف راجع :

D .F . ABERLE , A .K . COHEN , A .K . DAVIS , M . J . LEVY et F . X . SUTTON , The Functional Perequisites of a Society dans Ethics , 1950 , p . 100- 111 , complété par M . J . LEVY , The Structure of Society , Princeton , 1952 .

حول التحليل الوظيفي في السياسة : R . E . JONES , The Functional Analysis of Politics , Londres , 1967 .

حول تالكوت بارسونز ودافيد إيستون راجع فيما يلي 93 و128 من الكتاب) والمراجع في الصفحة (942 و250 من الكتاب) .

حول غابريال الموند (G . Almond) راجع :

G . ALMOND et G . BINGHAM POWELL . Comparative Politics : a Developmental Approach , Boston , 1966; G . Almond et James S . COLEMAN , The Politics of the Developing Area , Princeton , 1960; le recueil de ses essais de 1956-1968 rassemblés sous le titre: G . ALMOND , Political Development: essays in Heuristic Theory , Boston , 1970; et aussi G . ALMOND et S . VERBA , The Civic Culture , Princeton , 1963 , analysé plus haut .

حول التحليل النقدي لمفهوم الوظيفة راجع :

K . DAVIS , Le mythe de l'analyse fonctionnelle , dans l'American sociol . Rev . , 1959 (traduit dans H . MENDRAS , Eléments de sociologie: Textes , p . 93- 128); W . GOLDSCHMIDT , Comparative Functionalism . Los Angeles , 1966 .

القسم الثالث

النظم الاجتماعية

إن تحليل النظم اجتماعية بحد ذاتها هو غاية هذا الكتاب ، بما أننا ركزناه على فكرة أن غرض علم الاجتماع هو دراسة نظم الأفعال المتبادلة ، فكل « مجتمع » أو « مجموعة » أو « جماعة » أو « طائفة » أو « تجمع » ، تشكل بالنسبة لنا نظاماً للأفعال المتبادلة . لقد بدأنا الكلام على النظم الاجتماعية منذ الصفحة الأولى في هذا المؤلف ، لكننا لم نتطرق حتى الآن إلا لبعض جوانب النظم ، من أجل وضوح العرض . وصفنا أولاً الشكل الخارجي لمختلف النظم ووضعها الخاص . ثم درسنا العناصر المكوّنة وترتيب بنيتها . سنتناول الآن تحليل النظام باعتباره نظاماً ، أي بمقدار ما تكوّن العناصر موضوع البحث وتنظيمها والشكل الخارجي الإجمالي ، كياناً موحداً .

إن مفهوم النظام ، كما نستخدمه في هذا الكتاب ، دقيق نسبياً . فالقول بأن جملة الأفعال المتبادلة الإنسانية تشكل نظاماً يعني : أ ـ ان العناصر المكوّنة لهذا الكل تكون مترابطة ، ب ـ وأن هذه العناصر تكون منظمة وفقاً لترتيب منسّق ؛ ج ـ وأن هذا الكيان المتكون من هذه العناصر بكاملها لا يختصر إلى مجموعها ؛ د ـ وأن هذا الكيان يستجيب بكامله ، ككل ، للضغوطات الخارجية ولردود فعل عناصره الداخلية . مع ذلك ، تبقى حالتان من الالتباس ، تحافظان على نوع من الغموض عندما نتحدث عن النظام . تتعلق الأولى بحجم مجموعات الأفعال المتبادلة التي تشكل نظاماً . نضع أنفسنا في هذا الصدد ، في ثلاثة مستويات مختلفة ، من المناسب عدم الخلط بينها .

أولاً ، يمكن أن تستخدم كلمة النظام للإشارة إلى مجمل متكوّن من الأفعال المتبادلة الإنسانية بكاملها . هكذا نقرر أن جميع عناصر العالم الاجتماعي تكون مترابطة وتشكل كياناً ، كما يقرر ذلك المؤلفون حول نشأة الكون بالنسبة لجميع عناصر العالم المادي . نتحدث عن نظام أرسطو أو نظام ماركس ، كما نتحدث عن نظام نيوتن أو نظام كوبرنيك .

وبالمعنى الأوسع ، ينبغي أن يدمج النظام الاجتماعي العناصر المتتابعة ، كما العناصر المتزامنة ، أي تفسير أصل المجتمعات وكذلك عملها الحالي ، كما يفسر علماء نشأة الكون أصل الكون وكذلك حالته الحاضرة . فالألسنية التطورية هي مع ذلك ، عنصر أكثر قرباً وأكثر آنية ـ إذا جاز لنا القول ـ في النطاق الاجتماعي والإنساني منه في النطاق الفيزيائي ، بسبب المدة المختلفة للتغيرات ولتجسدها في الحاضر في الذاكرة الفردية وفي الثقافة الجماعية .

ثانياً ، يمكن أن تستخدم كلمة النظام للإشارة إلى جملة من الأفعال المتبادلة المتميّزة بتجانس ثقافي نسبي . إذن ، يرتبط النظام إما بمجتمع كلي وإما بجملة من المجتمعات الكلية القريبة إلى بعضها ، أي المنتمية إلى ما نسميه « حضارة » بصورة عامة . هذا الاستعمال شائع في علم الاجتماع السياسي . سنتحدث على سبيل المثال عن نظام تعددي غربي ، وعن نظام اشتراكي من النمط السوفياتي ، وعن نظام قبلي ، وعن نظام الملكيات القديمة ، وأيضاً عن نظام أميركي ، ونظام فرنسي ، ونظام إيطالي ، الخ .

أخيراً ، يمكن تطبيق كلمة نظام كذلك ، على مجموعات اجتماعية تتميّز بالصفات التي تم تعريفها سابقاً ، أياً يكن حجمها ، ولا سيما على تلك التي سميناها « مجموعات » في القسم الأول من هذا الكتاب . هذا الاستعمال للكلمة هو الأكثر شيوعاً حالياً . وهو لا يناقض الاستعمالين السابقين ، ولكنه ، على العكس ، يدمجهما في مفهوم عام . إلا أننا نشير إلى أنه ثمة ميل في اللغة الحالية لعلماء الاجتماع ، لإطلاق تسمية « النظم الثانوية » على النظم المرتبطة بمجموعات خاصة تتشكل داخل نظام مرتبط إلى حد ما بالمجتمع الكلي .

فلنلاحظ مع ذلك ، أن كلمة « نظم ثانوية » تكون مناسبة بصورة خاصة عندما نحلل علاقاتها مع النظام الذي تشكل مجموعة عناصره . وتكون أقل ملاءمة عندما ندرسها منعزلة .

إذا كان الالتباس الأول سهل التبديد نسبياً ، فإن الالتباس الثاني أصعب بكثير ، لأنه أعمق بكثير ، فهو يتعلق بالمفهوم نفسه للنظام ، في حين أن الأخر يتعلق بالأحرى في تطبيقه . تقتضي معرفة ما إذا كان مجمل الأفعال المتبادلة التي تشكل نظاماً ترتبط بكيان ملموس وتجريبي وحقيقي ، أم أن الأمر يتعلق ببناء فكري فقط . نصادف هنا قضية أساسية ، رأيناها تبرز أمامنا في كل مراحل تحليلنا . لقد سبق وقلنا أن الفكرتين كليهما تشكلان قطبين متطرفين ، نجد أنفسنا بينهما إلى حد ما عندما نتكلم على النظم والبنى والمنظمات والوظائف والنماذج ، الخ . (راجع أعلاه ص 14) . بات من الضروري الآن تناول المسألة بطريقة أكثر تعمقاً .

الفصل الخامس

نماذج النظم

يقتضي التمييز بين النظم المحسوسة ، مثل النظام السياسي ، ونظام الكنيسة الكاثوليكية ، والنظام السياسي الغربي ، ونظام الحزبين ، وبين النظم المجردة التي تسمح بتصنيف ودراسة النظم النموذج الماركسي ، والنموذج الليبرالي ، ونموذج بارسونز . إن بناء النماذج ـ أي التصاميم المخصصة لتفسير الظواهر والتأثير عليها ـ ليس محدوداً في نطاق النظم . ثمة نماذج للوظائف ونماذج للمنظمات ونماذج ثقافية ، مثلما ثمة نماذج للنظم ، لكن هذه الأخيرة هي الأكمل ، وبما أن النظام هو بالتعريف ، جملة الأفعال المتبادلة الاجتماعية المبنية والمنسقة ، التي تتحرك باعتبارها كياناً ، من الطبيعي أن تبنى النماذج أصلاً في إطارها .

إن نماذج النظم هي ، على غرار سائر النماذج ، فئتان سنسميهما على التوالي ، نماذج شكلية ونماذج نظرية . تعتبر الأولى أشكالاً اصطلاحية ليس لها علاقة مباشرة مع العناصر المحسوسة التي تسعى إلى تفسيرها . يمكن لبعضها أن تقارن بجداول التصنيف ، .إذا لم يتعلق الأمر بأشكال حيوية تسعى إلى الإحاطة بالتطورات والتغيرات . وهي تعد غالباً بناء على نماذج علم التوجيه . وثمة نماذج أخرى تبنى استناداً إلى التفكير الرياضي ، فهي ذات صفة منطقية ورمزية . وعلى العكس ، تشكل النماذج النظرية تعميماً ، انطلاقاً من مراقبة العناصر الملموسة بواسطة النماذج التجريبية ، التي تستخدم كأساس للتجريد . وهي تتعلق تقريباً ، بما يسميه ماكس فيبر (Max Weber) « بالأنماط المثالية » .

ليس التمييز دقيقاً . فكل نموذج شكلي له بالضرورة ، كما قلنا ، صلات بالحقيقة ، بما أنه بني من أجل تفسيرها والتأثير عليها . كيف يمكن التوصل إلى ذلك إذا كان يرتبط بالتخيل المحض فقط ؟ في المقابل ، يتضمن كل نموذج نظري درجة من التعميم والتجريد

تبعده عن الحقيقة الملموسة وتؤدي به إلى نوع من البناء القائم على القواعد . كما أن النموذج الماركسي والنموذج « التطوري » هما بناءان فكريان ، وكل واحد من هذين النمطين للنماذج ، يتضمن عناصر من الآخر . واختلافهما يرتبط بالاختلاف النسبي بين هذه العناصر . فالنماذج التي نسميها شكلية هي أكثر بعداً عن التجربة وأكثر خضوعاً للتفكير النظري ؛ أما النماذج التي نسميها نظرية مستندة أساساً إلى التجربة ، وبناؤها القواعدي أقل تقدماً وأقل ارتباطاً بالمصطلحات القائمة .

I ـ النماذج الشكلية

إن تقريب التعريفين ، الواحد قديم والآخر حديث ، سيجلعنا نفهم التباس مفهوم النظام فيما يتعلق بدرجة التقعيد (Formalisation) . كان بوفون (Buffon) يقول ، في القرن الثامن عشر ، ان النظام هو « تركيب فكري ، وترتيب للأشياء والأفكار التي تمثلها » : يرتبط ذلك بمفهوم النموذج النظري تقريباً . وفي عام 1954 ، عرّف روزنبلوت (Rosenbluth) ووينر (Wienner) مفهوم النموذج الشكلي هكذا : إن النموذج الشكلي هو بناء رمزي ومنطقي لوضع بسيط نسبياً ، تم اعداده عقلياً وهو يمتلك نفس الخصائص البنيوية التي يمتلكها النظام الواقعي الأصلي »[1] . يمكننا الانطلاق من التعريفين السابقين لكي نحاول تحديد فكرة النموذج الشكلي .

أولاً : مفهوم النموذج الشكلي

إن النقطة المشتركة للتعريفين اللذين ذكرناهما ، هي أنهما يبرزان في آن واحد السمة الادراكية لنموذج النظام وعلاقاته مع معطيات التجربة . يشدد بوفّون (Buffon) على التدخل الأولي للإنسان الذي يصنف ويرتب ويجمع وينظم الأشياء أو الأفكار التي تمثّلها ، بطريقة عقلية ، ولكنه يعتبر أن هذه الأخيرة هي أساس هذا الدمج وهذا التنظيم ، الأمر الذي يتعلق بمفهوم النموذج التاريخي . وعلى العكس ، يطرح روزنبلوت ووينر قضية ، عبر التأكيد في آن واحد على الطبيعة الرمزية والمنطقية للنموذج الشكلي ولتماثله مع « النظام الواقعي »الأصلي . إلى ماذا يستند هذا التماثل ، طالما أن مثل هذا النموذج لا يبنى انطلاقاً من الملاحظات التجريبية ، وإنما من عملية فكرية ؟ يدعو ذلك إلى طرح السؤال عن العلاقات التي تجمع نموذجاً شكلياً إلى الوقائع التي ينظمها ؟ في الحقيقة ، لا يكون النموذج الشكلي

---

(1) A. Rosenbluth et Norbert Wiener, The Role of Models in Science, in Philosophy of Science, vol. 12 (janv. 1954), P. 317.

بالضرورة ، نموذجاً لنظام قد يكون موجوداً في الوقائع ، فالتنظيم يمكن ألا يوجد إلا على مستوى النموذج ، دون أن يرتبط بالضرورة بأنظمة تجريبية .

أ ـ درجات التقعيد

إن العلاقة بين التجربة والتقعيد ، وبين النظم التجريبية والأنظمة الشكلية ، يمكن أن تكون موضع بحث ، فالنظرية المسماة « نظرية النظم العامة » التي فصّلها برتالانفي (Luduring von Bertalanffy) ، تسعى إلى إعداد نظام قابل للتطبيق على فئات النظم كافة ـ الفيزيائية والآلية ، والبيولوجية ، والاجتماعية ـ المتشكلة بواسطة منطق رياضي شكلي تماماً ، على الرغم من أن لها تطبيقات عملية . وهي تتضمن مثلاً دراسة الاحتمالات والمجموعات المنظمة . ويمكن أن نستنتج من دراسة النظم العامة ، مبادىء أو قوانين مستقلة عن محتواها الفعلي . يقول برتالانفي (Bertalanffy) حول هذا الموضوع : « ثمة بعض قوانين الطبيعة التي يمكن اكتشافها بواسطة التفكير الشكلي المحض وليس على أساس تجريبي فقط . والمعادلات التي تناقش لا تعني شيئاً أكثر من كونها تطويراً متسلسلاً قام به تايلور (Taylor) لنظام خاص بالمعادلات هو عام بالأحرى ، ولتعريف الشروط الخاصة . بهذا المعنى ، يكون لمثل هذه القوانين سمة مسبقة ، مستقلة عن تفسيرها الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي أو السوسيولوجي . وبتعابير أخرى ، يظهر ذلك وجود نظرية للنظم العامة تعالج المميزات الشكلية للنظم »[2] .

يمكننا أن نقرب من وجهات النظر السابقة الملاحظات التي أداها أرثور مارك (Arthur March) بالنسبة للانتقال من الفيزياء الكلاسيكية إلى الفيزياء الحديثة ، التي أوحت بوضوح محاولات علماء الاجتماع للانتقال من النماذج النظرية إلى النماذج الشكلية ، فالفيزيائيون القدامى كانوا يتعاطون مع عالم هو بمتناول حواسنا في التجربة اليومية مباشرة . ومنذ بداية هذا القرن ، اتجه البحث نحو عالم يشكل الأساس غير المنظور للكون والذي يتكوّن من جزئيات المادة . . . وتطورت الفيزياء الكمية باتجاه التجريد المتنامي الأمر الذي جعل فهمها حاداً إلى أقصى الحدود . وبالتالي من المستحيل إعطاء صورة حسية لما يجري في العالم الصغير . يكمن سبب هذه الاستحالة في كون المفاهيم التي نلجأ إليها للتحدث عن الكون الأكبر المعروف لا تأخذ بالحسبان نطاق العالم الصغير للجزئيات البدائية وهي بالتالي لا تعود مناسبة لوصفه . كان ذلك هو الذي أكره الفيزياء الحديثة لتغيير فكرها جذرياً

(2) L. Von Bertalanffy, General System Theory: Fondation, Development, Applications, New York, 1968.

ولاستعمال المفاهيم التي إذا كان لها معنى محدد بتعابير الرموز الرياضية ، فهي ليست قابلة لأن تترجم إلى تعابير ملموسة ، فالفيزياء الحديثة تكون إذن غير مفهومة من قبل من يتناولها من الخارج ، ليس لأن الفيزيائيين لا يتحرجون من التصورات المفهومة ، ولكن لأن غرابتها تتعلق بفرض البحث نفسه الذي لا تنقصه التصورات المحسوسة »[3] .

تبيّن بعض النصوص التي ذكرناها أن مفهوم النموذج الشكلي يبقى غامضاً إلى حد ما . فهو لا يفهم بشكل جيد إلا إذا وضع ضمن التطور العام لاستعمال مفهوم النظام في العلوم الاجتماعية . وهذا التطور يوضح تنوع أنماط التقعيد ودرجاتها . وهو يبيّن الفرق بين التقعيد والتنظير . ويسمح كذلك بالتمييز بينهما في إجراء قياسي بسيط . تنطوي عملية التنظير على إعداد رسم بياني مجرد انطلاقاً من النظم المدروسة على سبيل التجربة ، أما عملية التقعيد فتقوم على بناء نظام اصطلاحي على قاعدة بديهية . يقتصر الإجراء المماثل على ابراز وتقديم نظام ما بواسطة صورة مأخوذة من مجال مختلف ، فهو يشكل نوعاً من التوضيح أكثر منه تفسيراً .

يمكننا إعطاء بعض الأمثلة النموذجية على هذه العملية القياسية . استخدم هرم مصر لابراز تراتبية اجتماعية ؛ وهو يسمح حالياً باظهار طبقات السن لمجموعة من السكان . ويمثل السلّم تفريغ السكان أو قياساً للقيم . فالميزان يمثل القانون والعدل والانصاف ، الخ . إن السمة التوضيحية الصرفة في جميع الحالات السابقة ، مؤكدة ، ولا يعود ممكناً قط الخلط بين الصورة والشيء الذي تبرزه . ولكنها تصبح كذلك مع أشكالاً أكثر تعقيداً . عندما نقارن نظاماً تجريبياً مع ساعة حائط أو جسم حي ، فإن الأمر يتعلق دوماً بصورة قياسية . مع ذلك ، ثمة الكثير من النماذج الشكلية المبنية على عملية من هذا النوع ، يكون تقعيدها وهمياً ، لكنها تخلق وهماً .

لقد تطور التنظير والتقعيد في علم الاجتماع بصورة دائمة تقريباً عبر نقل التنظير والتقعيد في علوم الطبيعة . وعندما أصبحت العملية الثانية نفسها حقيقة ، وصحيحة ، أمكن للأولى أن تصبح كذلك . ولكنها لم تصبح كذلك بالضرورة ، لأن التماثل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الفيزيائية أو البيولوجية ليست كاملة ، ففي مرحلة أولى ، كانت النظم الاجتماعية بنى فلسفية مصبوغة بقوة بالأيديولوجيا ، مثل النظم الفيزيائية أو البيولوجية . ولم تتوصل لا هذه ولا تلك إلى ما دعاه أوغست كونت (Auguste Conte)

(3) Arthur March, La physique moderne et ses théories, tr.fr., 1965.

بالعصر الإيجابي . إن الكوزمولوجيا (علم الكونيات) الاجتماعية ـ السياسية عند أفلاطون ـ وحتى عند أرسطو ـ مثل الكوزمولوجيا المادية عند ديموقريط هي فلسفات قائمة على الحدس وعلى الأخلاق في آن واحد . وهذه النظريات تتضمن عناصر تجريبية ، ولكنها قليلة نسبياً ، بالنسبة لأهمية البناء المشاد . فهي تستند إلى مفاهيم مسبقة لجوهر الإنسان والمجتمع .

ثم حصل الانتقال من النظريات القائمة على أساس فلسفي إلى نظريات قائمة على أساس تجريبي ، حيث أصبحت حصة العناصر التجريبية غالبة ، على الرغم من أنها تتضمن كذلك عناصر أيديولوجية لكي تسد ثغرات المعارف التجريبية . يبدو أن ذلك حصل على مرحلتين . إن تقدم الفيزياء خلال عصر النهضة وتطور الآلات الذي استتبعه ، أثار بالنسبة لها شغفاً ، ترجمه نموذج الإنسان الآلي الذي تطور فيما بعد . إذن ، سيتم تخيّل النظم الاجتماعية بناء للنموذج الآلي . فالساعات أو الآلات من النوع نفسه باتت الشكل غير الواعي إلى حد ما ، الذي تتكتل حوله الظواهر التي تنكشف أمام المراقبة ، من أجل إيجاد معنى لها وتبعية متبادلة . وتم السعي لاكتشاف رافعات التوجيه التي تسمح بالاشراف على آلية الآلة الاجتماعية . إن تحليل مكيافيلي (Machiavel) الذي أظهر المحركات الخفية للسياسة ، يقوم على مقاربة من هذا النوع .

ومع التقدم البيولوجي ، أخذت الأجسام الحية مكان الآلات كنماذج لبناء النظم الاجتماعية . والفكرة قديمة جداً ، إذ قارن أرسطو بعد أيزوب (Esope) التبعية المتبادلة بين الفقراء والأغنياء بتلك القائمة بين عناصر الجسم البشري ، حيث تقود الأجهزة الأقدر الأجهزة الأخرى ، وهذه الصورة القديمة سيستعيدها المحافظون عبر العصور . لكن هذه القياسات المختصرة ستخلي المكان لمقارنات أكثر تقدماً اعتباراً من القرن التاسع عشر . فمن سبنسر (Spencer) إلى الكثير من الوظائفيين الحاليين ، ستبنى النظم الاجتماعية بناء لنموذج الأجسام الحية ، التي يزداد ظهورها للإحيائيين بمثابة نظم للأفعال المتبادلة . وتبقى المقاربة العضوانية مهمة جداً في علم الاجتماع على الرغم من أن هذا العلم لا يعي ذلك دوماً . إن أغلب نماذج النظم الاجتماعية التي ندعوها نظرية تستند إليها على الأقل جزئياً .

يشكل تقدم الفيزياء الحديثة والرياضيات أساساً لمرحلة ثالثة في طريق التقعيد ، التي تنزع إلى احلال النماذج الشكلية محل النماذج النظرية . وقد دفعت الانتصارات التي حققتها الفيزياء المعاصرة ، بانفصالها عن الأشكال الحسية والمفهومة التي أشار إليها أرثور مارك (A. March) (راجع أعلاه ص 258) علم الاجتماع إلى الانخراط في الطريق نفسه . وفي

الوقت نفسه ، إن بناء الآلات ذاتية الحركة ، الذي أدى إلى تطور علم التوجيه (الذي يمثل « بالنسبة للآلة الحقيقية ـ الكترونية ، آلية ، سريعة الاستجابة ، اقتصادية ـ ما تمثله الرياضيات بالنسبة للأغراض الحقيقية لمجالنا الأرضي » إذا كان لنا أن نصدق أشبي) (Ashby)[4] ، قدم صورة إدراكية جديدة متكيفة مع بناء النماذج للنظم الاجتماعية ، التي سنرى خصوبتها فيما بعد .

يقدم تطور الرياضيات أشكالاً أخرى ، لها فضل تجاوز المقاربة القياسية وفتح الطريق أمام المسلمات . وهكذا يمكننا الابتعاد عن الفكرة القائلة ان النماذج الشكلية ممثلة للحقيقة الملموسة وتحافظ على روابط معها ، للوصول إلى مفهوم النماذج الشكلية تماماً ، المستقلة عن كل حقيقة ملموسة ، وذات طبيعة اتفاقية محضة . مما لا شك فيه أن هذه النماذج لها علاقة بالحقيقة التجريبية ، بما أنها تسمح بالتأثير عليها . لكننا لا نهتم بهذه العلاقات ، مكتفين بالتحقق مما يسمه روبير بلانشيه (Robert Blanché) « الانشطار البديهي » ، الذي يقوم على وجود « قطيعة بين العقلاني والتجريبي ، المنطقي والحدسي » . وهكذا ، سيكون لكل علم « امكانية القراءة المزدوجة : مجردة ، عقلانية وشكلية ، أو حسية ، تجريبية ومادية »[5] .

لا يمكن تمييز العلوم الاجتماعية عن الأخرى في هذا الصدد إلا بكونها أقل تقدماً . لكنها تتبع في النهاية الطريق نفسها ، بناء لقانون التطور المشترك بين العلوم كافة . « لكأن ثمة قانوناً لتطور العلوم يجعلها تمر بانتظام حتمي ، وكل واحد بدوره حسب الرتبة التي يحتلها في التراتبية ، بأربع مراحل متتابعة : وصفية ، استقرائية ، استنتاجية ، وقائمة على المسلمات . إن نظرية قائمة على المسلمات . تبقى دون جدوى إلى حد ما إذا لم تبنى على نظرية استنتاجية سابقة ، لا يكون لها قيمة علمية إلا إذا نظمت جملة واسعة من القوانين المكتسبة استقرائياً ، إثر استكشاف طويل للظواهر »[6] . وهكذا تنزع النماذج الشكلية للحلول تدريجياً محل النماذج النظرية ، في علم الاجتماع كما في غيره ، حتى ولو كانت الأول أقل أهمية من الثانية حالياً .

ب ـ حدود التقعيد

إذن لن يكون ثمة حدود للتقعيد . يمكن لهذا الفهم أن يكون له أساس بمنظور

(4) Ross Ashby, Introduction à la cybernétique, tr.fr., 1956.

(5) R. Blanché, l'axiomatique, 1967.

مستقبلي . وفي كل الأحوال ، من المرجح جداً أن يزداد انخراط العلوم الاجتماعية في طريق التحليل الرياضي والتقعيد في العقود القادمة ، علماً أن هذا التوجه يتحكم جزئياً بتقدمها . مع ذلك ، ينبغي ألا يجعلنا ذلك نتجاهل أن الظواهر الاجتماعية والإنسانية تظهر سمات خاصة تجعل من تقعيدها أصعب مما هو في غيرها وتحصرها حالياً في مجالات ضيقة إلى حد ما . إن انجاز النماذج الشكلية الذي يشهد مزيداً من الاتقان لا يرتبط دوماً بتطور مواز في التفسير ، ويهمل غالباً القضايا الأهم ، ولا سيما في علم الاجتماع السياسي .

تتعلق العقبة الأولى بتحديد المعطيات التي يمكن الاستناد إليها لبناء نموذج شكلي . لقد تم وصف ذلك بشكل ممتاز من قبل أناتول رابوبور (Anatol Rapoport) في النص التالي : « عندما نتجاوز حدود النظم البسيطة أو السطحية نسبياً ، التي تـدرسها العلوم الفيزيائية والتقنية ، لا نعود نعرف تماماً ما هي المتغيرات الأفضل لوصف حالة نظام معيّن . لا يعود الأمر يتعلق بمتغيرات فيزيائية ، مثل الكتل والطاقة الكهربائية ، وحالات التكثيف ، الخ . وحتى لو عرفنا بعض المتغيرات التي تبدو مهمة جداً ، لا نعود نعرف ما هي وقوانين الفعل المتبادل التي تحكم معدل تغيرها ، بما أن هذه المتغيرات لا تخضع لقوانين بسيطة ومعروغة تماماً مثلما هي في الفيزياء »[7] .

لكن رابوبور يضيف : « مع ذلك ، يمكن الاستفادة من تحليل بعض أجزاء الحقيقة غير الفيزيائية من وجهة النظر الرياضية لنظرية النظم » ، ويذكر على سبيل المثال النظام الاقتصادي الذي يمكن أن نعرّف بالنسبة له متغيّرات محددة : الأثمان ، كميات الأموال المنتجة وعدد الساعات المطلوبة لانتاجها ، استثمارات الرساميل ، معدل الفائدة ، الرسوم والضرائب ، حجم التجارة العالمية ، احتياط الذهب ، كمية النقود المتداولة ، الخ . إلا أنه « وبعكس المتغيّرات الفيزيائية المدروسة في المختبر (على سبيل المثال ، نظام رد الفعل الكيميائي) ، لا يمكن إخضاع متغيرات نظام اقتصادي معيّن لمراقبة دقيقة . فضلاً عن ذلك ، إن اختيار الاقتصاديين لبعض المتغيّرات باعتبارها ملائمة للاقتصاد لا يعني أن المقصود هنا المتغيرات الملائمة وحدها . إن الوقائع التي يدرسها الاقتصادي تتعلق بالسلوكيات البشرية الخاضعة لمتغيرات ترتبط بعوامل سياسية وثقافية وتاريخية ونفسانية » .

في الختام ، يقدر رابوبور أن بناء نظام شكلي خاص بمجموعة بشرية ممكن فقط « إذا

---

(7) A. Rapoport, dans Analyse de systèmes en sciences sociales, numéro special de la Revue française de socialogie, 1970, P.33

كان يمكن دراسة عدد كاف من المتغيرات الملائمة وكذلك أفعالها المتبادلة » . يتحقق هذا الشرط في بعض قطاعات العلوم الاجتماعية ـ مثلاً الاقتصاد وعلم السكان ـ أفضل مما يتحقق في غيرها . ويتحقق كذلك بشكل أفضل إذا تعلق الأمر بنموذج قابل للتطبيق « على وضع بسيط نسبياً » ، كما يعتبر روزنبلوت (Rosenbluth) ووينر (Wiener) (راجع أعلاه ص 257) . وقد تم نسيان المطلبين السابقين في الكثير من النماذج الشكلية التي تم اعدادها هذه السنوات الأخيرة ، ولا سيما في النظم الواسعة من نمط ايستون (Easton) أو بارسونز (Parsons) .

ان ما ينسى غالباً في صيغة رابوبور ، هو تعبير « كاف » . والصعوبة ليست في إيجاد متغيرات ملائمة قابلة لأن تستعمل في نموذج وضعت قواعده ، ولكن في عدم ترك متغيرات جوهرية خارج النموذج ، لأنها متمردة على عملية إرساء القواعد (أو التقعيد) . فعندما نطبق ، على سبيل المثال ، نظرية الألعاب على التحالفات بين الأحزاب أو بين الدول ، نكون ملزمين بتبسيط شروط الجولة ورهاناتها إلى حد إهمال العناصر الأساسية . إن الاستناد إلى « فرضية التسامح السياسي ، التي تؤدي إلى اعتبار جميع التحالفات معقولة وممكنة » ، يعني وضع النفس بعيداً جداً عن الأوضاع الملموسة بشكل تصبح معه السمة العملانية للنموذج ضعيفة جداً .

لكن إعطاء نموذج شكلي في علم الاقتصاد يمثل مساوىء عديدة . وقد انتقد جاك أتالي (Jacques Attali) بشدة ، على الرغم من أنه مؤيد متحمس للنماذج القائمة على المسلمات ، نظرية التوازن العام على سبيل المثال ، على الرغم من أن مؤلفيها الرئيسيين هيكز (Hicks) وأرو (Arrow) ، استحقا عليها جائزة نوبل للاقتصاد عام 1972 . عندما استعرض الفرضيات التي تقوم عليها ، دهش من « سذاجتها » ، فهي تفترض أن الاقتصاد يعمل دون دولة ودون مجموعة ضغط ، دون تقدم تقني وبطريقة عقلانية » . وهو يضيف أن : « مثل هذه الفرضيات بعيدة جداً عن الحياة الاقتصادية الحقيقية التي تجعل دراستها مفيدة . في الواقع ، تشكل خروقاتها التحدي الحقيقي الذي يواجه العلم الاقتصادي . والنظرية لا تعطيها سوى قضاياها الخاصة وتخلق عالماً مقفلاً ومعقداً ، حيث يطمئن الاختصاصيون في بعدهم عن الصعوبات الملموسة »[8] .

تلتقي هذه الانتقادات مع المرافعة القاسية التي أدلى بها فاسيلي ليونتيف (Vassili

---

(8) Le Figaro, 2-3 décembre. 1972.

Léontief) في خطابه الرئاسي بتاريخ 29 كانون الأول 1970 ، خلال المؤتمر السنوي للجمعية الاقتصادية الأميركية (American Economic Association) « لم يستخدم في أي مجال آخر للبحث التجريبي جهاز إحصائي بهذه الكثافة والدقة من أجل نتائج هزيلة إلى هذا الحد . ومع ذلك ، يستمر المنظرون بتقديم النموذج بعد النموذج ، كما يستمر الاحصائيون بإعداد سلسلة من العمليات الرياضية المعقدة . إن القسم الأكبر من هذا الانتاج أبعد إلى الاحتياطات ، دون أي تطبيق عملي على الإطلاق أو بعد برهنة بسيطة ، شكلياً على الأقل . لكن ما استعمل لفترة يفقد حظوته ، ليس لأن الطرائق التي تحل محله هي أفضل منه ، ولكن فقط لأنه جديد ومختلف . . . إن إنجاز طريقة إحصائية جديدة ، مهما تكن دقيقة ، تسمح باستخراج ثابتة (Paramètre) إضافية غير معروفة من سلسلة من المعطيات ، يعتبر بمثابة إنجاز علمي أهم من من الانتصارات المتحققة في البحث عن المعلومات الإضافية التي تسمح بقياس هذه الثابتة نفسها بصورة أقل براعة ولكنها أكثر ثقة . وكل ذلك بمعزل عن كوننا نحقق غالباً جداً تحليلاً إحصائياً مرهفاً بناء على سلسلة من المعطيات التي يجهل مؤلفها معناها وصحتها » .

نستعيد خلاصة جاك أتالي (J. Attali) الذي يقول : « من المؤكد أنه لن يحصل تقدم في علم الإنسان دون استعمال نماذج رياضية . مع ذلك ينبغي ألا يختصر التقدم المزعوم في صنع النماذج إلى نظرية مسلمات تزداد بعداً عن الحقيقة وتزداد تبعية للتقدم الذاتي للنظرية الرياضية » . وهي تقود إلى التفكير بأن النماذج الشكلية في العلوم الاجتماعية لا يمكنها أن تتجاوز أبداً إطار النظم الخاصة « البسيطة نسبياً » . تهمل النماذج الشكلية للنظم العامة قدراً من المتغيرات الملائمة التي لا تستطيع إنجاز شروط صحتها التي ذكرناها . إن النقد الموجه إلى نظرية التوازن الاقتصادي العام يكون أكثر صحة أيضاً بالنسبة للنماذج الواسعة الاجتماعية أو السياسية مثل نماذج بارسونز وإيستون ، حيث تكون العناصر القابلة للقياس وللعد أكثر ندرة والوصول إليها أصعب مما هو في نطاق الانتاج والتوزيع والأسعار والأثمان والاستثمارات . مع ذلك ، ليس هنا عيبها الأساسي . وحتى عندما تبقى البديهية بيانية ، هزيلة وغير واقعية ، لأنها تأخذ بالحسبان القليل من المتغيرات الملائمة ، يمكنها توضيح بعض الآليات الهامة للنظم الاجتماعية .

فعلى سبيل المثال ، ليس دون فائدة على الاطلاق بناء نموذج رياضي لتحالفات الأحزاب في الإطار الذي تصبح فيه جميعها ممكنة ومعقولة كذلك ، على الرغم من أن الوضع الحقيقي يكون دوماً مختلفاً جداً ، يسمح النموذج المذكور بإدراك بعض المعطيات العقلية لكل تحالف . كما أن نظرية أرو (Arrow) الشهيرة التي تبرهن عدم عقلانية

الخيارات الجماعية توضح جانباً من الأصول الديموقراطية ، حتى ولو كانت ثانوية . وإن كون الاقتصاد الحديث لا يعمل دون دولة ولا مجموعات ضغط ولا تقدم تقني ولا بطريقة عقلانية تماماً ، لا يلغي بالضرورة كل فائدة لنظرية التوازن الاقتصادي العام .

لكن النماذج الشكلية التي تتضمن مجمل النظام الاجتماعي أو النظام السياسي الشامل ليست من الطبيعة نفسها ، فهي في الغالب ، ليست قائمة على المسلمات ، ولكنها قياسية . وهي لا تلجأ إلى الرياضيات ولكن إلى الشكل المرسوم ، المستوحى من نظام مقتبس من نطاق مختلف تماماً . هكذا يتم بناء نموذجي إيستون (Easton) ودوتش (Deutsch) حول مخطط توجيهي خاص بالضبط الذاتي ، الذي نجد بعض عناصره في نموذج بارسونز (Parsons) . إن المخطط التوجيهي وبنية الأجسام الحية ، وآلية التبادل الاقتصادي وبصورة خاصة اللوحة المربعة لليونتيف (Léontief) ، هي بوعي أو دون وعي ، في أساس كل النماذج الاجتماعية أو السياسية الواسعة المبنية منذ عشرين عاماً .

إن مثل هذه النماذج ليست دون فائدة لتصنيف الظواهر . وعبر استبدال التصنيفات القديمة القائمة على التنظيم والأطر التأسيسية ، بالتصنيفات الجديدة ، سمحت هذه النماذج بفهم أفضل لبعض جوانب الحقيقة وبإيضاح الأفعال المتبادلة التي لا تظهر بطريقة أخرى . .

وليس سيان أبداً استبدال نظام للترتيب بنظام آخر أو لخزانة ذات جوارير بخزانة ذات جوارير مختلفة . لكن ينبغي عدم إعطاء مثل هذا المشروع بعداً لا يملكه ، ونسيان الحكمة الأساسية وهي أن « المقارنة ليست حجة » . إن حكم شارل روا (Charles Roig) حول نموذج ايستون صحيح بالنسبة لغالبية النماذج الشكلية العامة ، في النطاق السياسي والاجتماعي ، « فنظرية إيستون تتجه نحو علم التصنيف أكثر منها نحو الاستكشاف ، وهي تسمح بتصنيف الأغراض والأوضاع في فئات مرتبطة بعلم التوجيه أكثر من الدراسة الحقيقية لسلوكية هذه الأغراض والأوضاع عبر تحولات المتغيرات التفسيرية ، وتلك هي إشكالية تحليل النظم »[10] .

وأخيراً ، وجه اللوم للنماذج السوسيولوجية الشكلية لكونها تخفي أيديولوجيا تحت مظهر موضوعي . سيكون لها التوجه المحافظ نفسه كما للتحليل الوظيفي الذي تعتبر

---

(10) Charles Roig, dans Analyse des systèmes en sciences sociales, numéro spécial de la Revue française de socialogie, 1970, P.60.

افتراضاته المجتمع بمثابة مجموعة مدعوة للمحافظة على نفسها في حالة جيدة . ويستند المخطط التوجيهي إلى رؤية مماثلة ، من خلال الضبط الذاتي الذي يشكل عنصره الجوهري . استطاع كلود بولان (Claude Polin) أن يكتب أن « المخطط الايستوني ليس في النهاية إلا تمثيلاً بتعابير حديثة وحتى وفقاً للطراز ، للرؤية الليبرالية الكلاسيكية القديمة »[11] المستوحاة بصورة وثيقة من التجربة السياسية الأميركية . هذا الحكم مختصر ، لكنه لا يخلو من الحقيقة . مع ذلك ، فإن نماذج علم التوجيه ، أي نماذج أيستون وبارسونز وكثيرين غيرهما ، حيوية ، الأمر الذي يعني أنها تسعى إلى دمج التغيير . وهي تنجح أحياناً أفضل من النماذج التأسيسية القائمة على أساس تجريبي .

تتعلق السمة المحافظة للنماذج الشكلية في علم الاجتماع ، ولا سيما في علم الاجتماع السياسي ، بتطورها نفسه أكثر من بنيتها . ولأن التحليل التجريبي في العلوم الاجتماعية الحالية « لا يحصل سوى على تصنيف أدنى بالنسبة للتفكير الرياضي الشكلي الصرف » ، الأمر الذي يأسف له ليونتيف (Léontief) ، ولأن هذا الأخير لم يعط حتى الآن سوى نتائج ضعيفة ، فقد أدى ذلك إلى تحوير الأبحاث نحو مجالات لا فائدة ولا خطر منها ، عبر نسيان القضايا الأساسية : توزيع الثروات والسلطة ، نزعة هذه الأخيرة نحو القهر ، الخ . وفي هذا المعنى ، يعتبر التقعيد أيديولوجيا التمويه وأفيون علماء الاجتماع .

ثانياً : أمثلة على النماذج الشكلية

تم إعداد عدد كبير من النماذج الشكلية خلال سنوات الستينات ، والأغلبية منها أميركية . كانت الولايات المتحدة قد اجتازت مرحلة من « الواقعية المفرطة » خلال العقدين السابقين ، بعد انجاز تقنيات جديدة للأبحاث (استقصاءات الرأي ، درجات المواقف ، تحليل المضون ، تحقيقات مكثفة ، الخ .) ، الأمر الذي دفع دايفد أيستون (D. Easton) إلى القول ان « العلوم السياسية تتقهقر على صعيد علم الاجتماع الوصفي ، ثم دخل علماء الاجتماع وعلماء السياسة مرحلة متناقضة على غرار الاقتصاديين ، بنفس القوة والوسائل . ويعتبر ليونتيف (Léontief) أن الحركة أدت إلى انحراف في السلم شبه الرسمي للقيم ، الذي كان مستخدماً في الوسط الجامعي من أجل تقييم الأعمال العلمية لأعضائه . لا يحصل التحليل التجريبي حسب هذا السلم إلا على تصنيف أدنى بالنسبة للتفكير الرياضي المحض » .

---

(11) Claude Polin, numéro special de 1970 de la Revue française de socialogie, P. 193.

اقتفى الأوروبيون الحركة مع بعض الفارق . فاكتفت أغلبيتهم بتطبيق النماذج الأميركية ، عبر تكييفها أو تحسينها . إلا أن بعضهم بدأ ببناء نماذج مبتكرة . إن الهوس بوضع النماذج الذي تطور هكذا في علم الاجتماع الغربي أعطى بعض النتائج الطيبة ، لكنها تبقى هزيلة بالنسبة للاستثمار الفكري . كانت أغلب النماذج قياسية ، كلياً أو جزئياً . ولم يتضمن الكثير منها سوى متغيرات غير كافية وغير ملائمة أحياناً . والمعطيات القائمة عليها كانت بصورة عامة قليلة جداً وغير ثابتة بما فيه الكفاية . إن موقف جاك أتالي (J. Attali) حول النماذج السياسية يطبق بالتساوي على مجمل النماذج السوسيولوجية : « كان استعمال النماذج في علم السياسة ، في أغلب الحالات ، اقتباساً من النظرية الاقتصادية . . . إن التطور المفرط لاستعمال هذه الطرائق ، المرتبط بالجهد العلمي والارهاب الفكري والاعجاب الميثولوجي في آن معاً ، ينبغي أن يثير قلق كل الذين يعتقدون بدور مهم ، ولكن ليس امبريالياً ، يمكن أن يلعبوه في التحليل السياسي الحديث . ولكي تكون النماذج مفيدة ، يقتضي أكثر فأكثر أن تكون ذات طبيعة عملانية حقاً .

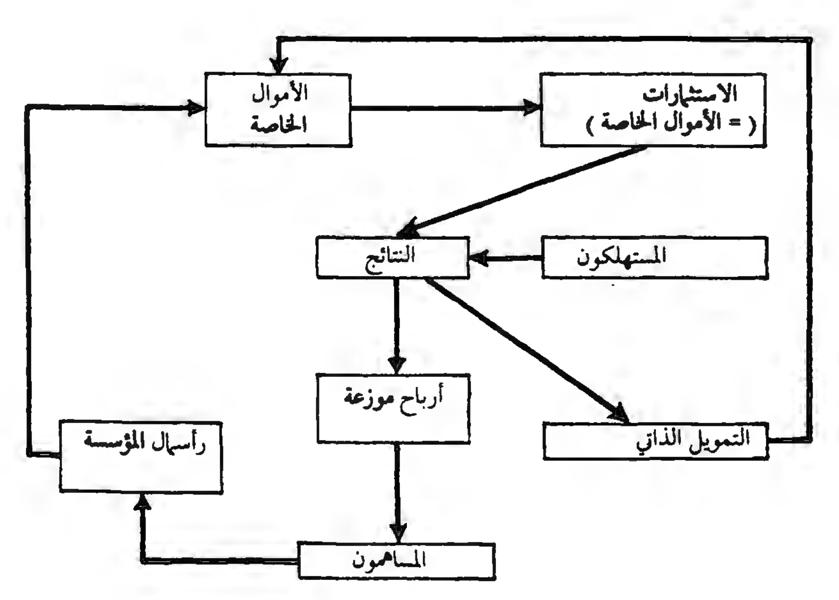
أ ـ النماذج الجزئية

تدعى نماذج جزئية تلك التي تطبق على بعض فئات الأفعال المتبادلة ، بمواجهة النماذج العامة التي تحيط بمجمل الأفعال المتبادلة وتشكل أنواعاً من علوم نشأة الكون . تكون النماذج الجزئية واسعة إلى حد ما بمقدار ما تتعلق بنطاق متسع إلى حد ما من العلاقات الاجتماعية . أما النماذج الأضيق فتكون أكثر جدية بصورة عامة لأن الأحجام المحدودة لحقلها العملاني تتيح تمييزاً أفضل للمتغيرات الملائمة والإبقاء على ما هو رئيسي بينها . لقد سبق وتحدثنا عن النماذج الانتروبولوجية المتعلقة بعلاقات القرابة المبنية على أساس التحليل البنيوي (ص P. 249) . نذكر هنا فقط ، على سبيل المثال ، بعض النماذج الكائنة على حدود السياسة والاقتصاد ، حيث نستطيع قياس المتغيرات العديدة بدقة نسبية .

هكذا كانت أولاً نماذج ترشيد الخيارات المتعلقة بالميزانية ، علماً أن هذه الخيارات تشكل قرارات سياسية جوهرية . والخيار الأكثر تبلوراً كان « البرنامج التخطيطي لنظام الميزانية » الأميركي (planning programming budgeting system وP.P.B.S.) الذي أعدته وزارة الدفاع عام 1961 . كانت الفكرة الأساس هي تعريف الأغراض المحددة لكل إدارة ، واعداد المهام والبرامج التي تستدعيها هذه الأغراض ، وتوزيع اعتمادات الميزانية بين هذه المهام بناء لبرامج تتناول مجموع عدة ميزانيات . يفترض تعريف الأغراض أن نقيم بينها أولويات ، وأن نحسب كلفة الميزانية والفوائد المنتظرة من كل تنظيم للوسائل

التي تسمح بتلبيتها خلال مدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة ، وأن نواجه مجمل النتائج التي نحصل عليها لكي نظهر التنظيم الأكثر عقلانية . ويتم تطوير الفرضيات الممكنة المختلفة بناء للنموذج نفسه ، من أجل مقارنتها .

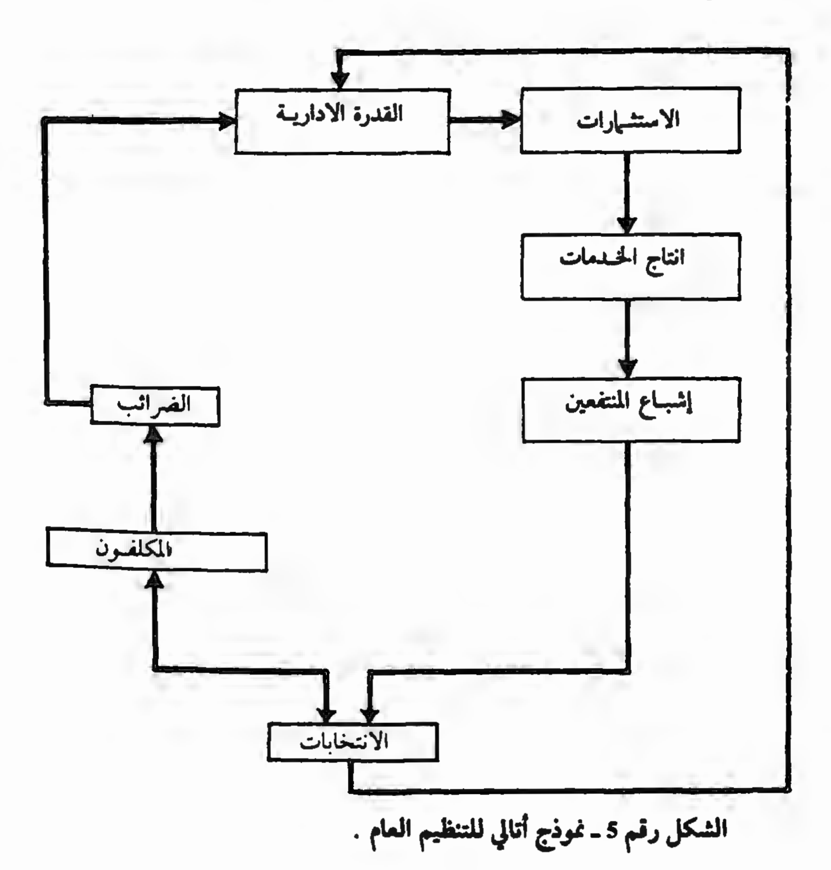
وبعد هذا التعريف للأغراض وتحديد كمياتها بتعابير فيزيائية ومالية ، يبنى لكل واحد منها برنامج يقسم إلى برامج ثانوية ، ومكوّن من جملة الوسائل المتماسكة والعاملة خلال حقبة معينة . يوضع المخصص السنوي لاعتمادات الميزانية على أساس هذا البرنامج . لقد تم نقل البرنامج التخطيطي لنظام الميزانية الأميركي إلى فرنسا تحت شكل « ترشيد خيارات الميزانية » (Rationalisation des choix budgétaires ., R.C.B.) . حدد استعمال الطريقة أولاً ببعض التجارب الرائدة ، التي تتناول قضايا ضيقة ومحددة : التوزيع الأمثل لقوى الشرطة (وزارة الداخلية) ، سياسة الاتصالات البعيدة (وزارة البريد والبرق) ، الكفاح ضد حوادث الطرق (وزارة التجهيز) . من ثم كان ينبغي أن تعمم بعد إعادة تنظيم وزارة المالية استناداً إلى ذلك ، كما تقرر عام 1968 ، لكن مقاومة البنى الإدارية ستجعل مثل هذا التحول صعباً .



الشكل رقم 4 ـ نموذج غوردون (Gordon) للتنظيم الخاص .

تم نقـل البرنـامجين الأمـيركي والفـرنسي إلى إدارة نمـاذج القـرارات المستعملة في الشركات الخاصة . وهكذا شكلا نمطين لنظم التنظيم العديدة . يمكننا ذكر نموذج غوردون الذي يصف باختصار الحركات المالية للمؤسسات في المصور أعلاه (الشكل رقم 4) . واقترح جاك أتالي نموذجاً للتنظيم العام بني على مبادىء مماثلة لنموذج غوروف للتنظيمات الخاصة . تتعلق الفوارق الجوهرية بكون المنظمات العامة لا تخضـع لإكراه المستهلكـين والمساهمين المزدوج ، وتكون مسؤوليتها مطروحة بصورة أكثر غموضاً . لا يمكن تحديـد كمية أغراضها بدقة مساوية لدقة المؤسسة الخاصة ، لا على صعيد الناخبين الذين يحلون محل المساهمين ولا على صعيد المنتفعين (طلاباً ومرضى ومعانين ، الخ .) الذين يحلون محل المستهلكين . فطبيعة النظام مختلفة جداً إذن ، كما نرى ذلك في مصور النموذج (الشكل رقم 5) .

إن النموذجين السابقين مختصران جداً . عرض لـوسيان مـاهل (Lucien Mehl)

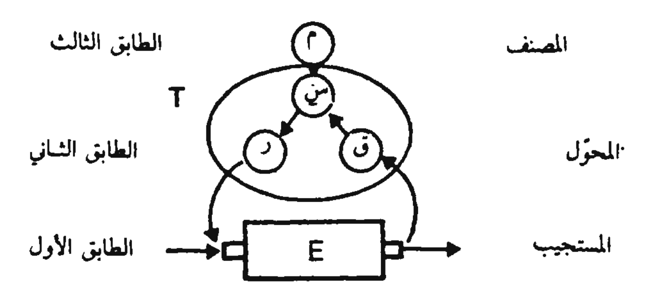


الشكل رقم 5 ـ نموذج أتالي للتنظيم العام .

نموذجاً أكثر تقدماً وأكثر تعقيداً ، على قاعدة نموذج علم التوجيه لوحدات الانتاج المؤللة . يتضمن أولاً « مصنفاً » ، يمارس النشاطات القيمية التي تتناول معرفة القيم وتحديد الأهداف » . ويتشكل المصنِّف بهذا الخصوص ، من الأجهزة السياسية : البرلمان والحكومة . ثم يتضمن « محولات » تكون بمثابة أجهزة محسنة جداً مماثلة لأجهزة الحواس لدى الإنسان ، التي تنطوي وظائفها على ملاحظة إحدى النقاط الاستراتيجية وحالة الانتاج أو السلوك المحلي للآليات ، ثم على ترجمة هذه المعلومة إلى لغة معلوماتية »[12] . ويميز ماهل (Mehl) بهذا الخصوص ، ثلاث عمليات للمحول : قياس الأثر الحاصل (ق : يؤمنها الجهاز الإداري للمعلومات والادراك) ، تحديد الفارق بالنسبة للأثر المطلوب (س : تؤمنه هذه الأجهزة السياسية ـ الإدارية ، أي الوزراء) ، الضبط (ر : يؤمنه الجهاز الإداري للسلطة والتطبيق) . وأخيراً « المستجيب » وهو جهاز تحقيق أهداف الجسم ، وهو يتكون هنا ، حسب ماهل (Mehl) من المجتمع بمجمله .

إن نموذج ماهل (Mehl) ليس نموذجاً للتنظيمات الإدارية المختلفة بالمعنى الدقيق للكلمة ، لكنه نموذج التنظيم والفعل الإداري بكامله (الشكل رقم 6) .

يعيب شارل روا (Ch. Roig) على نموذج ماهل كونه تحصيل ما حصل ، فعلم



الشكل رقم 6 ـ نموذج ماهل (Mehl) للادارة

التوجيه ليس بعد كل شيء ، سوى عملية وضع القواعد للأجسام ، أياً تكن طبيعتها ، وبالتالي لا يمكننا أن نندهش من كون النماذج الأعم التي تنجزها يمكن أن تطبق بشكل عام على جسم إداري . وهذه العملية لا يمكن أن تضيف شيئاً إلى الفهم الذي لدينا

(12) Robert J. Van Egten, Automation et cybernétique, dans Le dossier de la cybernétique, 1968 (Marabout-Université), P. 130.

عنه »[13] . وهو يشك بأن يسمح النموذج بضم العوامل النفسانية ـ السوسيولوجية التي تعتبر جوهرية . ويشير إلى نوربير وينر (Norbert Wiener) وهو أحد مؤسسي علم التوجيه ، إذا كان قد ذكر التماثل بين نظرية الاتصالات ونظرية التنظيمات التراتبية ـ سواء تعلق الأمر بالدولة أو الجامعة أو الكنيسة ـ فقد امتنع عن الذهاب أبعد من ذلك ، مكتفياً بالإشارة إلى أن « نماذج الاتصالات في المجتمعات البشرية هي من الأكثر تنوعاً » . قلنا إن هذه الانتقادات تصح كذلك بالنسبة للنماذج العامة المنسوخة عن مخططات علم التوجيه .

ثمة نماذج شكلية أخرى مبنية اعتماداً على نظرية الألعاب . يتعلق الأمر بنماذج أوسع ، قابلة للتطبيق على عدد كبير من الأوضاع . وتبقى نماذج جزئية لأنها لا تطبق سوى على فئات من الأفعال المتبادلة الاجتماعية ، وليس عليها كلها . لقد تم ، على سبيل المثال تطوير نماذج كثيرة للتحالفات بين الأحزاب . ويؤكد فون نيومن (Von Neumann) ومورغنسترن (Morgenstern) أن التحالف لا يضم أي حزب لا يكون ضرورياً من أجل الغلبة ، بما أن الغالبين لا يتمنون توزيع الغنائم بين أحزاب أكثر من اللازم . يطوّر ريكر (Riker) هذه الفكرة متكهناً أن التحالفات الوحيدة التي تتكوّن هي تحالفات الحد الأدنى وآخذاً بعين الاعتبار درجة المعلومات ، ففي حال وجود معلومات ناقصة ، يكون الحد الأدنى المقرر ذاتياً باعتباره ضرورياً لكي يصل تحالف معيّن إلى السلطة أكبر قليلاً من الحد الأدنى الضروري المطلوب .

يكمن خطأه في كونه لم يدخل في الاعتبار أية حدود لإمكانية التحالف ، كما لو كان بالإمكان قيام تحالف بين الشيوعيين والمحافظين المتشددين ، على سبيل المثال . فقد أدخل أكسلرود(Axelrod) في هذا الصدد فكرة الترابط بين الأحزاب ، التي عرّفها بكونها قابلة للتحالف بسهولة . يعتقد البعض أن نماذج التحالف القائمة على هذه الأسس يمكنها أن تلبي الكثير من الحالات المحسوسة . هكذا ، كانت ثلاثة أرباع التحالفات الإيطالية التي تحققت خلال عشرين سنة تتميّز بحد أدنى من الترابط . من جهة أخرى ، يؤدي مفهوم التحالف القائم على الحد الأدنى من الترابط ، بالأحزاب السياسية « إلى بلوغ أحجام يكون معها كل تحالف بينها معقول أيديولوجياً ، في حده الأدنى »[14] . لذلك ، لا نرى أبداً تقريباً أنظمة ثنائية الحزبية يتعدى الفارق فيها بين الحزبين العشرة في المئة أو أنظمة قائمة على

---

(13) C. Roig, dans le numéro spécial de le Revue française de Sociologie de 1971, consacré à l'«Analyse des systèmes en sciences sociales», P. 57.

(14) Jacques Attali, les modèles politiques, 1972, P. 101.

أحزاب ثلاثة متساوية بشكل ظاهر .

لكن هل يكون المواطنون الذين يقترعون للأحزاب ويحددون قوتها واعين لمقتضيات اللعب ويأخذونها بالحسبان ؟

تم بناء نموذج لاستراتيجية الأحزاب أكثر تعقيداً وأكثر تطوراً من قبل أنطوني دوانز (Anthony Downs) ، بالقياس مع نموذج تبادل الأموال والخدمات في اقتصاد السوق . يقدم المنتجون منتجات ويتنافسون لبيعها . وتقدم الحكومة أموالاً جماعية للمواطنين ؛ وتتنافس الأحزاب المختلفة لإدارة الدولة وهي تسعى للحصول على دعم الناخبين . يكون عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب معادلاً للثمن في النظرية الاقتصادية . يجازي الحزب الذي يكون في السلطة بارتفاع عدد أصوات الناخبين أو انخفاضها ، تبعاً للفائدة التي يقدر المواطنون أنهم حصلوا عليها منه . أما أحزاب المعارضة فتحصل على أصوات بمقدار الفائدة التي يؤمل المواطنون الحصول عليها منها إذا هي وصلت إلى السلطة .

يسعى المواطنون في نموذج داونز ، إلى الفائدة القصوى في السياسة ، كما يفعل المستهلكون في الاقتصاد . وهكذا ، تختار الحكومة من جهتها والأحزاب من جهتها برنامجاً (أي توزيعاً للنفقات العامة) وسياسة ضريبية ، بالشكل الذي يربحها آخر قرش من النفقات العامة أصواتاً أكثر مما يفقدها من الأصوات آخر قرش من الضريبة الموازية . يجب أن تعود السياسة المعتمدة بالحد الأقصى من الأصوات بالحد الأدنى من الكلفة . إذن ، يتقلص الجدل بين الناخبين والأحزاب إلى معيار وحيد ، بالنسبة للأحزاب ، يكون المقصود حصولها على أكبر عدد ممكن من المنخبين ؛ أما بالنسبة للناخبين ، فيكون المقصود اختيار الحزب الذي سيعطيهم المنفعة القصوى ، مع تقلص هذه الأخيرة إلى الفوائد الجماعية التي سيحصل عليها من الدولة .

أعاد داونز (Downs) إدخال الأيديولوجيات في نموذجه بالطريقة الآتية . عندما لا تكون معلومات الناخبين كاملة ، يساعدهم كل حزب باقتراحه عليهم صوراً لمجتمع مثالي يعد بإقامته ، مجتمع يقدم لهم أفضل المنافع بالكلفة الدنيا . من خلال هذا المفهوم ، تشكل الأيديولوجيات أساساً وسائل إقناع تتسم بأنها نصف خرافية ونصف واقعية ، مثل الطرائق الإعلانية التي تؤمن انتشار المنتجات . هذا التدني للأيديولوجيا إلى دور التسويق يرتبط جزئياً بالتقليد الأميركي ، لكنه يتجاهل بالتأكيد الحياة الحقيقية لأغلب المجتمعات . مع العلم أن السياسة في الولايات المتحدة نفسها لا يمكن أن تتقلص إلى صورة « شراء الخدمات ـ والسياسة الضرائبية » . لقد أمكن القول ان « نموذج داونز هو تعبير بارز عن

الرفاهية الفلسفية التي ارتضتها الولايات المتحدة طويلاً » . مع ذلك ، لا يمكن إهمال النتائج التي توصلت إليها .

ب ـ نماذج النظم السياسية الكلية

تعتبر نماذج دافيد إيستون (David Easton) وكارل دوتش (Karl Deutsch) التي سنصفها الآن نماذج جزئية دوماً ، إذ انها لا تتعلق سوى بفئة معينة من الأفعال المتبادلة ، هي تلك التي ترتبط بالسياسة ، لكنها تطبق على مجمل هذه الأفعال المتبادلة ، أي على النظام السياسي من خلال نظرة شاملة . فهي على هذا الأساس أوسع من النماذج السابقة وتشكل تقريباً فئة وسيطة بينها وبين النموذج العام لبارسونز ، الذي يطبق على الظواهر الاجتماعية كافة وليس على النظم السياسية فقط . ونجد كذلك نماذج تطبق على النظام الاقتصادي بمجمله ، مثل النموذج المسمى نموذج التوازن العام . هذه النماذج الوسيطة تطرح المصاعب نفسها تقريباً التي يطرحها نموذج بارسونز ، فاتساعها نفسه يحول دون الاعتداد كفاية بمتغيرات ملائمة ، ودون امكانية قياس هذه الأخيرة بدقة (راجع ص 227) .

إنهما يهملان على غراره تقريباً أحد العناصر الجوهرية لتعريف النماذج الشكلية التي اقترحها روزنبلوت (Rosenbluth) ووينر (Wiener) ، الذي يعتبر أن النموذج هو بناء رمزي ومنطقي « لوضع بسيط نسبياً » . وبما أنها لم تستطع الاعتداد إلا ببعض المتغيرات المختارة اعتباطياً وسط عدد كبير منها ، لم تكن بحد ذاتها عملانية أبداً . مع ذلك ، كان لها الفضل في عرض رؤية جديدة للعالم السياسي ، ومتقاربات جديدة لبعض القضايا التي يمكن أن تؤدي إلى تقدم الأبحاث التجريبية ، ويكون ذلك صحيحاً بخاصة عندما ننزلها من مستوى العمومية الذي توجد فيه وننقلها إلى مجالات ضيقة نسبياً . ولن ننسى أخيراً أنها كلها نماذج قياسية تشكل مقارنات أكثر منها شروحات .

بني نموذج دافيد إيستون للنظام السياسي قياساً مع نظام علم التوجيه الذي يعمل في حلقة مغلقة . كانت نقطة الانطلاق القطيعة مع الموقف التقليدي لعلماء السياسة الذين يدرسون أساساً بنية النظام وآلياته لاتخاذ القرار . يعتبر إيستون في البدء أن النظام السياسي هو مثل « العلبة السوداء » ، مع الجهل لما يحدث في الداخل . ويحلل أساساً علاقات النظام مع « بيئته » . تتضمن البيئة أولاً النظم الأخرى المدرجة في المجتمع العام المدروس : النظام الاقتصادي ، النظام الثقافي ، النظام الديني ، الخ . ثم يتضمن الجوانب الأخرى غير الاجتماعية لهذا المجتمع العام : النظام البيئي ، النظام البيولوجي ، النظم النفسانية ،

الخ . ويتضمن أخيراً النظم الخارجية بالنسبة للمجتمع العام : النظم الدولية (الاقتصادية ، والسياسية ، والبيئية والنفسانية والبيولوجية) .

يتم تعريف العلاقات بين النظام السياسي المدروس ومحيطه بواسطة نوعين من العناصر : « الداخلية » التي تصدر عن المحيط وتعطي دفعاً للنظام ، و« الخارجية » التي تترجم رد فعل النظام على المحيط ، كردٍ على العناصر « الداخلية » . تثير العناصر الخارجية فعلاً ارتجاعياً من قبل المحيط ، يولّد منه عناصر داخلية جديدة ، تستجيب لها عناصر خارجية جديدة للنظام ، الخ . بناء لمبدأ حلقة علم التوجيه . يشكل المجموع حلقة مغلقة ، دون بداية أو نهاية ، وفي حركة دائمة . ورداً على المتحمسين لهذا المخطط القائم على علم التوجيه ، الذي يعتبر بمثابة قطع مع التحليل الثابت القائم على منطق أرسطو ، أجاب البعض أن ذلك هو « شكل مشوّه وحيادي » الجدلية هيغل وماكرس ، التي تكمل منطق هيراقليط .

لقد رأينا (ص 209) أن إيستون يميّز بين نوعين من العناصر الداخلية : المطالب والمساندة . تقوم الأولى على الطلب من النظام لمخصص ذي قيمة ، وهذا هو غرضه الجوهري ، علماً أن السياسة تعرّف بأنها التخصيص السلطوي للقيم . وعلى سبيل المثال ، يطالب الأجراء بزيادة الحد الأدنى للأجور ، ويطالب صغار التجار بتخفيض معدل الضريبة ، ويطالب الطلاب أو الأساتذة بزيادة الاعتمادات للجامعة . يؤدي كل طلب إلى إضعاف النظام ، عبر خلق أعباء إضافية عليه لا يستطيع أن يلبيها إلا في حدود معينة . يمكن أن يكون العبء الإضافي كمياً إذا كانت المطالب كثيرة ، بما أن البرلمان لا يستطيع دراسة كل مشاريع القوانين ، والحكومة لا تستطيع دراسة جميع المطالب ، مثل برج المراقبة الذي لا يتمكن من تنظيم هبوط الطائرات الكثيرة العدد . يكون العبء الإضافي نوعياً إذا كانت الطلبات معقدة جداً .

يتعلق القسم الأكثر تطوراً من نظام إيستون بمطابقة الطلبات مع قدرة النظام . وهو يميّز في هذا الصدد بين ثلاث وظائف جوهرية (انظر أعلاه ص 209) : وظيفة التعبير عن المطالب ، وظيفة ضبط المطالب ووظيفة تقليص أو « دمج » المطالب . تؤمن وظيفة التعبير عن المطالب مجموعات الضغط بصورة أساسية ، سواء تعلق الأمر بمنظمات مشكلة لهذا الغرض تحديداً (اللوبي ، جمعيات الدفاع ، الخ .) أو بمنظمات لها أغراض اجتماعية أخرى تتدخل في لحظة أو أخرى لصياغة طلبات معينة (النقابة المهنية المكونة للتأثير على أصحاب العمل والتي تعبر عن مطالب العمال إزاء السلطات العامة ، جمعية المحاربين

القدامى المتكونة للحفاظ على رفاقية الحرب والتي تتدخل لدى الحكومة للدفاع عن المصالح المادية أو المعنوية لأعضائها ، الخ .) .

تقوم بوظيفة الضبط سلسلتان من الآليات المختلفة ، التي يسميها إيستون الضبط البنيوي والضبط الثقافي . يؤمن الضبط البنيوي بواسطة أنواع من الحجّاب والأبواب الصغيرة التي تسرّب الطلبات. يتضاعف عدد الحجاب والأبواب ويتعقّد بمقدار ما تتطور المجتمعات وهكذا يشكل النوّاب والأعيان والأحزاب أجهزة الضبط للطلبات . تكون بعض أجهزة التعبير عن الطلبات أجهزة للضبط كذلك ، مثلاً نقابات العمال التي ترشح منها طلبات الجماهير وتراقبها . يمكن للسلطات السياسية نفسها أن تقرر القيام بنوع من التغذية الذاتية للطلب لترضي جماعتها وتحسّن صورتها ، هكذا ثمة عناصر داخلية في النظام إلى جانب العناصر الداخلية الآتية من المحيط .

يتعلق الضبط الثقافي بكون نظام القيم والمعايير والمعتقدات يحول دون صياغة بعض الطلبات أو يؤدي إلى تحديدها . إن أهمية المحرمات في المجتمعات البدائية تهدف إلى تأمين ضبط وثيق للمطالب التي لا يمكن إرضاء سوى القليل منها . كل نظام سياسي يمنع إلى حد ما التشكيك بأسسه الخاصة . كذلك ، يهدف النظام الثقافي بصورة عامة ، إلى تحديد العنف في التعبير عن المطالب ، وبخاصة في المجتمعات الصناعية . إن تطور العنف في المجتمعات الغربية يشير في هذا الصدد إلى تقهقر هذا الكبح الثقافي . من المتفق عليه أن الضبط البنيوي والضبط الثقافي يتحدان : إذا لم تسمح البنى بتسريب تدفق الطلبات بصورة مناسبة ، مع تمكنها من التعبير عن نفسها ، تميل الكوابح الثقافية لأن تصبح غير كافية .

إن وظيفة تقليص أو جمع المطالب هي أحد أشكال ضبطها بمعنى ما . فهي تقوم أولاً على جمع المطالب المتشابهة وتكثيفها وترتيبها في طلب إجمالي . على سبيل المثال ، يقلص اتحاد نقابي المطالب المطروحة في مناطق مختلفة وقطاعات مختلفة حول سن التقاعد ، إلى مطلب عام . ثم تقضي بتركيب المطالب الخاصة والمحددة في مطلب عام متماسك ومنظم ، هذه العملية تبرزها برامج الأحزاب السياسية . هذا مع العلم أن إيستون يعتبر أن الأحزاب السياسية هي بنى التقليص الأساسية للمطالب في الديموقراطيات الغربية .

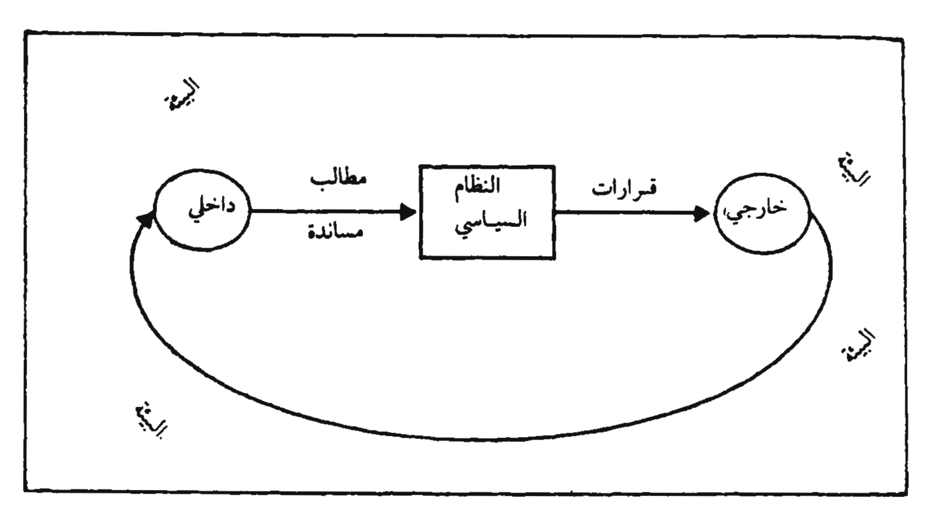
يعتبر إيستون أن الفئة الثانية من العناصر الداخلية ـ المساندة ـ هي كذلك جوهرية بمقدار الأولى . فبدون المساندة ينهار النظام عند أقل عبء إضافي في المطالب . لقد رأينا أنه ينبغي التمييز بين المساندة للجماعة والمساندة للنظام والمساندة للسلطة . إن وطنياً فرنسياً يحتقر الجمهورية الخامسة سيساند مع ذلك النظام السياسي بالمعنى الإيستوني ، عبر مساندته

للجماعة التي تعتبر عنصراً جوهرياً . فمساندة النظام تتجاوز الموافقة البسيطة على القواعد الدستورية إذ هي تتضمن كذلك الانتماء إلى القيم التي يقوم عليها (مثلاً ، حرية الرأي ، التعددية السياسية ، الخ .) . إن المساندة التي نمحضها للسلطات هي تلك التي نعطيها لأصحاب الأدوار ، إذ بالإمكان مساندة نظام الولايات المتحدة رغم احتقار السيد نيكسون ، أو مساندة الجنرال ديغول رغم احتقار مؤسسات الجمهورية الخامسة . إن ظهور القادة الرياديين يترجم غالباً ضعف المساندة للنظام . وهو يرتبط في بعض الأمم الجديدة بالضعف الذي تتسم به مساندة الجماعة .

إن قرارات النظام السياسي ، على أثر المطالب التي تمكن من تصفيتها بفضل أجهزة الضبط والتقليص وبفضل دعم المساندة ، هي العوامل الخارجية للنظام . فهي تشكل جواباً على المطالب والمساندة ، وكذلك مصدراً للمطالب الجديدة ومتغيرات مساندة احتمالية في آن معاً . ويرتبط اتساع ومحتوى هذه المطالب الجديدة ومتغيرات المساندة بصورة أساسية ، بآلية الفعل الارتجاعي . فلنتخيل طلباً بزيادة الأجور من قبل النقابات العمالية . يمكن أن يستجيب النظام بإعطاء زيادة أقل ، تخفض قوة المطالبات . إذا اعتبرت هذه الزيادة غير كافية ، لا يحصل هذا التخفيض أو حتى أنه يخلي المكان لمطالبات متزايدة بفعل الغضب . أما إذا كانت كافية تماماً ، حتى أنها تستبق مطالبات لاحقة ، فيمكنها على العكس أن تجعل المطالب الجديدة مستحيلة لمدة طويلة .

يمكن أن يستجيب النظام بطريقة أخرى ، عبر تخفيض الأثمان مثلاً ، الأمر الذي يسمح سواء بالتخفيضات أو بزوال المطالب (في حال النجاح) ، وسواء بتفاقم الوضع (في حال الإخفاق) . وهكذا يقوم الفعل الارتجاعي على آلية الضبط للنظام بواسطة الخطأ . إذا لم تكن العوامل الخارجية متكيفة تماماً مع العوامل الداخلية ، فهي تثير عوامل داخلية جديدة يتولد عنها عوامل خارجية جديدة ، يمكن أن تقترب من التكيف أو تبتعد عنه . يرتبط العمل الثابت للنظام بكون التوازن التام لا يمكن أن يتحقق أبداً ، أولاً لأن الضبط الدقيق مستحيل ، ثم لأن بيئة النظام تتغيّر باستمرار . لقد لخص إيستون كل ذلك في الشكل التالي (الشكل رقم 7) .

مع ذلك ، يقر إيستون أن السلطات السياسية يمكن أن تستبق المطالب التي تتوقعها ، خارج أي تعبير آخر لهذه المطالب ، لكي يتم تعطيلها بشكل من الأشكال . وهكذا نصل إلى التغذية الذاتية بالمطالب ، الأمر الذي يستثير عوامل داخلية من قلب النظام (ص 238) . وفي هذه الحال ، يكون القرار نفسه الناجم عن ذلك ـ الذي يشكل



الشكل رقم 7 ـ نموذج إيستون المبسط .

عاملاً خارجياً ـ من داخل النظام . إذن مهما قال إيستون عن ذلك ، فهو لا يقتصر على اعتبار النظام السياسي بمثابة « علبة سوداء » يقوم بدراسة علاقاتها مع المحيط فقط . إنه يدخل في الواقع إلى داخل العلبة ويبذل جهده ليلقي بعض الضوء عليها . لذلك ، فهو يستعيد في آن معاً المفاهيم الوظيفية والمفاهيم المؤسساتية ، ذات الصبغة الكلاسيكية في العمق إلى حد كبير . إن الأفكار الخاصة بالتعبير عن المطالب وضبطها وتجميعها ، والخاصة بالمساندة والاستجابة تعبّر بأسماء جديدة عن وظائف معترف بها بصورة عامة بما فيه الكفاية (راجع ص 207) . كما أن التمييز بين الجماعة والنظام والسلطات ، وتحليل الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط ليس جديداً . هذا مع العلم أن العلاقات بين مختلف هذه العناصر داخل النظام ليست دقيقة . في هذا المعنى يمكننا الحديث عن العلبة السوداء . وتظهر فرادة إيستون في وصفه للعلاقات بين النظام السياسي وبيئته بواسطة تصميم قائم على علم التوجيه .

لقد تم نقل آلية علم التوجيه في المراقبة بواسطة الخطأ بصورة أدق في النموذج الذي أعده كارل دوتش (Karl Deutsch) . تماثل فيه نظام القرار السياسي بآلية مؤازرة (Servomécanisme) من النمط الذي يقود قذيفة موجهة ذاتياً نحو هدفها ، وذلك بهذه العبارات : « يبدو لنا ، أنه يوجد تشابه مدهش بين عمليات القيادة والبحث عن الهدف والمراقبة الذاتية هذه وبين بعض العمليات التي نراها في السياسة . يمكن للحكومات أن تسعى للوصول إلى أهداف سياسية داخلية أو خارجية . عليها أن توجه سلوكها بفعل حزمة

من المعلومات الخاصة حول وضعها بالنسبة لهذه الأهداف ، وبفعل النتائج الحقيقية (بالنسبة للنتائج المرجوة) لأقرب تدابيرها أو محاولاتها التي تمت لتحقيق هذه الأهداف »[15] .

ترتبط فعالية النظام السياسي ، الذي تم ادراكه على أنه نظام الفعل الارتجاعي ، بأربعة عناصر حسب دوتش (Deutsch) . العنصر الأول : هو وزن المعلومات التي تلقاها النظام . يكون الوزن في آلية التوجيه الذاتي المادية ، أكثر ثقلاً بمقدار ما تكون سرعة انتقال الهدف وتغيّرات وضعه أسرع ، أما في النظام السياسي ، فيكون أكثر ثقلاً بمقدار ما تكون التغيرات الحاصلة في الوضع الداخلي والدولي التي يكون على الحكومة مواجهتها أكثر اتساعاً وأكثر شيوعاً ، الأمر الذي يجعل تحملها من قبل النظام أصعب ، حيث يتم اعداد قرارات المنظمات السياسية والمجموعات الخاصة والطبقات .

العنصر الثاني : هو تأخر الاستجابة . ويمكن تعريفه بأنه الزمن الفاصل بين تلقي المعلومة السابقة وبين تنفيذ الوسائل التصحيحية الخاصة بواسطة آلية التوجيه الذاتي ، وهي بالمناسبة القرارات المتخذة من قبل النظام السياسي من أجل الوصول إلى الأهداف . هكذا يمكننا تناول قضايا التأخير التي تمارسها الحكومة للاستجابة إلى وضع جديد ، والزمن الذي يأخذه المسؤولون السياسيون لادراكها ، والمهلة الضرورية لكي يأخذوا القرار الملائم ولكي يذاع ويطبق ، الخ .

العنصر الثالث : هو التغيّرات في السلوكيات الحقيقية التي تؤدي إليها ، وهو ربح عالٍ جداً يمكن أن يتجاوز المرمى أو الأهداف . لم يكن الفرق بين التأخير والربح واضحاً جداً بصورة دائمة في ، ذهن دوتش ، بما أنه يسمي ربح الاستجابة « سرعة وأهمية رد فعل النظام السياسي على الوقائع الجديدة التي أدركها » .

أما العنصر الرابع : الذي يسمى الفارق بين الوضع الذي يحتله المرمى المتحرك عندما تصل القذيفة إليه والوضع الذي قد يحتله في لحظة تلقي آخر المعلومات منه ، لكي يأخذ الصياد ذلك بالحسبان فإنه يطلق أمام العصفور الطائر . في النظام السياسي ، يحدد الفارق قدره الحكومة على توقع القضايا الجديدة التي ستظهر واستباقها . تهدف مرافق الاعلام والاستقصاء والتوقع إلى تحسين نسبة الفارق . يعتبر دوتش أن حظوظ النجاح في الوصول إلى الهدف تكون دوماً في اتجاه معاكس « للوزن » و« للتأخير » . وتكون مرتبطة مباشرة إلى حد معيّن بأهمية « الربح » ، مع ذلك ، يمكن لهذه العلاقة أن تنقلب إذا كان

(15) K.Deutsch, The Nerves of Government, New York, 1963, P. 183.

الربح مهماً جداً . وتكون دوماً على علاقة إيجابية بأهمية « الفارق » .

بني نموذج دوتش بناء لمخطط قائم على علم التوجيه ، أدق من نموذج إيستـون . فالمفاهيم الوظيفية المستخدمة من قبل هذا الأخير ولا سيما فكرة « المساندة » تدخل تمثلات جماعية للقيم والمعتقدات التي لا محل لها في العالم الآلي الذي يطبق عليه علم التوجيه . كما أن نموذج دوتش يطرح مسألة التماثل بين السلوكيات الاجتماعية وسلوكيات الآلات بوضوح أكبر . وليس مؤكداً أن ردود فعل الحكام على مطالب المواطنين وردود فعل المواطنين على القـرارات الحكوميـة متماثلة مـع « الفعل الارتجـاعي » لنظام القيـادة الذاتيـة . في شتى الأحوال ، من المفيد الإشارة إلى أن ثمة نماذج آلية تستخدم هكذا من جديد لتحليل النظم الاجتماعية .

لم تعد تتعلق بالبنى ولكن بالقرارات ، التي تسمح بتحليلها خارج التنظيم الذي تصدر عنه . وفي هذا الصدد ، تقدم نماذج دوتش وإيستون شبكة من التحليلات المهمة ، التي تظهر مجالات كانت مهملة في السابق . لكنهما لا يهتمان سوى بجانب واحد من النظام السياسي ، الذي لا يمكن تقليصه إلى هذا الجانب فقط . تعتبر علاقات « العلبة السوداء » مع بيئتها وعملية الاستجابة للعوامل الداخلية أو التغيرات ، مهمة . أو ليست معرفة داخل هذه العلبة السوداء هي الغرض الأساسي لعلم الاجتماعي السياسي ؟ إن اعتبار النماذج الشكلية لإيستون ودوتش بمثابة نقل نظري للإيديولوجيا الليبرالية الكلاسيكية التي تميل إلى تحويل الدولة والسلطات العامة إلى العدم ، يعني تقليص مداها بغير حق . مع ذلك لا يمكننا أن نتجاهل أنها تبرز هذا الجانب كذلك .

ج ـ النموذج العام لتالكوت بارسونز

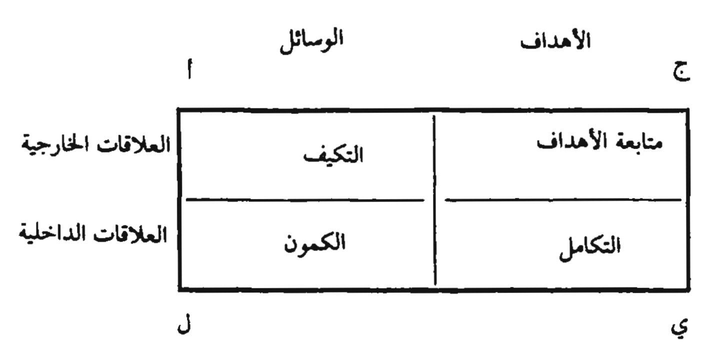
يهدف نموذج تالكوت بارسونز إلى احتضان جميع الظواهر الاجتماعيـة ، كما تنـزع صيغة أنشتاين $E = MC^2$ إلى تفسير العالم الفيزيائي تقريباً . وقد مارس تأثيراً قوياً على علم الاجتماع الأميركي المعاصر ، ومن خلاله على علم الاجتماع الغربي بكامله . ليس ممكناً تجاهل ذلك . ولا يمكننا أن نعطي هنا سوى نظرة مبسطة جداً . على القارىء أن يعود إلى الكتاب الصغير الصادر مؤخراً ، الذي كرسه غي روشيه (Guy Rocher) لتالكوت بارسونز (أنظر المراجع في ص 249 ـ 250) : فقد استخدمناه كثيراً في العرض الذي يلي . يتكوّن الإطار العام للنموذج مما سماه بارسونز النظرية العامة للفعل . يعتبر بارسونـز أن الفعل الاجتماعي « هو كل سلوك إنساني تحركه وتقوده التفسيرات التي يكتشفها الفاعل في العالم الخارجي ، هذه التفسيرات التي يأخذها بالحسبان ويستجيب لها » (غي روشيه) . ليس

المقصود بالضرورة سلوكاً فردياً ، فالفاعل يمكن أن يكون مجموعة أو منظمة أو مجتمعاً أو حضارة . من جهة أخرى ، كل فعل إجتماعي هو فعل متبادل بين فاعلين أو أكثر . وهو ينمو في إطار قواعد السلوك والمعايير والقيم ، التي يشكل مجموعها ثقافة معينة ، هذه القواعد والمعايير والقيم تحدد إشارات ورموزاً تربط الفاعلين الواحد بالآخر .

كل فعل هو عنصر من نظام للأفعال ، يأخذ مكانه فيه . يميّز بارسونز بين أربعة أطر أساسية : الإطار البيولوجي الخاص بفيزيولوجية الجهاز العصبي ؛ والإطار الفيزيائي الخاص بالشخصية ؛ والإطار الاجتماعي الخاص بالأفعال المتبادلة بين الفاعلين والمجموعات ؛ والإطار الثقافي الخاص بالمعايير والنماذج والقيم والإيديولوجيات والمعارف ، الخ . تشكل هذه الأطر الأربعة في الحقيقة أربعة أنظمة ثانوية لنظام عام يتعلق بالفعل ، علماً أن المجموع يخضع للتراتبية . يعتبر بارسونز أن هذه التراتبية ذات طبيعة مرتبطة بعلم التوجيه ، إذ ان العناصر المتمتعة بثروة إعلامية أكبر ، أي بامكانية أكبر للتوجيه والمراقبة ، تقع في أعلى السلم . فالتراتبية إذن هي عكس النظام المذكور أعلاه .النظام الثقافي هو في أعلى السلم ، يأتي بعده النظام الاجتماعي ، ثم نظام الشخصية ، والنظام البيولوجي في أسفل السلم . هكذا يقتبس نظام الفعل الاجتماعي بنيته أساساً من النظام الثقافي ، فالنماذج الثقافية هي العناصر البنيوية لنظام الفعل .

ينطوي مفهوم النظام ـ كما رأينا سابقاً ـ على مفهوم الوظائف . وقلنا ان تالكوت بارسونز عرّف في هذا الصدد أربعة « مقتضيات » وظيفية لكل نظام للفعل ، تشكل نواة نموذجه . يقوم « التكيّف » بالنسبة للنظام على اقتباس الموارد التي يحتاجها من الأنظمة الغريبة عنه ، وعلى تنظيمها لاستعمالاته الخاصة ، وتقديم منتجاته الخاصة إلى النظم الأخرى . وتقوم « متابعة الأهداف » على تعريف أغراض النظام وتعبئة الموارد والطاقات من أجل التوصل إليها . ويقوم « التكامل » على حماية النظام ضد التغيرات المفاجئة والاضطرابات الخطيرة ، أي المحافظة عليه في حال من التوازن تسمح له بالبقاء . وأخيراً ، يحتاج النظام لأن يتوفر له دوماً نوع من المخزن للحوافز التي تعطي الدفع الضروري للحركة : هذا ما يسميه بارسونز « الكمون » .

لقد صنف بارسونز هذه المقتضيات الوظيفية بناء لمحورين اثنين : محور الوسائل (التكيف ـ الكمون) والأهداف (متابعة الأهداف ـ التكامل) ومحور العلاقات الخارجية (التكيّف ـ متابعة الأهداف) والعناصر الداخلية (الكمون ـ التكامل) . وهكذا نحصل على الشكل (أ ج ي ل) الذي يستند إليه غالباً والذي يقرأ باتجاه عقارب الساعة (الشكل رقم 8) .



الشكل 8 ـ لوحة أ ج ي ل (المستوى الأول) .

من جهة أخرى ، يقدر بارسونز أنه بالإمكان ، على الصعيد العام ، مماثلة كل واحد بن النظم الثانوية الأربعة المشار إليها أعلاه بـواحد من المقتضيـات الوظيفيـة الأربعة . فالجسم البيولوجي يرتبط بـوظيفة التكيّف ، لأن الاحتكـاك بالعـالم الفيزيـائي لمعالجته واستغلاله وتحويله يحصل بواسطة الحواس . وترتبط الشخصية النفسانية بوظيفة متابعة الأهداف ، لأن الأغراض يتم تحديدهـا بواسـطة النظام النفسي ولأنـه يعبىء الطاقـات للتوصل إليها . ويرتبط النظام الاجتماعي بوظيفة التكامل لأنه ينمي التضامن ويفـرض الإلـزامات وينسق الـطاقات الفـردية . وتـرتبط الثقافـة بالكـون ، لأنها تحدد المعـايـير والإيديولوجيات ونظم القيم والمعتقدات التي تعتبر مصدراً للحوافز وتبريرات للفعـل . عندها تأخذ لوحة أ ج ي ل الشكل التالي (رقم 9) .

ج   أ

الشخصيـة (متـابعـة الأهـداف)	الجسم البيـولـوجي (التكيـف)
النـظام الاجتـماعي (التكامل)	الثقافة (الكمون)

ي   ل

الشكل رقم 9 ـ لوحة أ ج ي ل (المستوى الثاني)

بعدما تم هكذا تعريف كل واحد من النظم الثانوية ، يمكن اعتباره هو نفسه بمثابة نظام وتفكيكه إلى أنظمة ثانوية بناء للوظائف الأربع الأساسية . وكما يقول غي روشيـه

(Guy Rocher) فإن : « نظام برسونز يشبه الدمى الروسية التي نجد فيها عندما نفتحها دمية أصغر ، تحتوي هي على دمية أصغر منها وهكذا دواليك » . يمكننا أن نأخذ أياً من النظم الثانوية كنقطة انطلاق ، تبعاً لمستوى التحليل الذي نضع أنفسنا فيه . لكن ذلك ينبغي ألا ينسينا أن الأنظمة الثانوية الأربعة تقوم بينها علاقات وثيقة ومعقدة . ثمة تبادل لا ينقطع « للمنتجات » بين النظام والآخر . تحتل هذه العلاقات المتبادلة مكاناً مركزياً في نموذج برسونز .

لنتفحص الآن غرض علم الاجتماع ، وهو النظام الاجتماعي . يمكننا تحليله في مستويين اثنين . إذا ركزنا التحليل عليه ، في إطار النظم الثانوية الأربعة للفعل ، تعتبر الأنظمة الثلاثة الأخرى بمثابة « بيئته » ، بالنسبة لكل نظام ثانوي ، تشكل الأخرى بيئته في مستوى معيّن . مع ذلك لن ننسى أن النظام الثقافي الثانوي يقع في الدرجة الأعلى في تراتبية علم التوجيه وهو بذلك يوجه بشكل من الأشكال النظام الاجتماعي . لكن يمكننا كذلك أن نأخذ هذا الأخير كنظام مرجعي ، منقسم حينئذ إلى أربعة نظم ثانوية ، بدرجة أقل من التجريد ، بناء لنموذج بارسونز العام . يطلق بارسونز اسم « المجتمع » على النظام الاجتماعي عندما يدرس هكذا ، فهو يعتبر أن الأنظمة الثانوية الأربعة « للمجتمع » هي أقرب إذن إلى الحقائق المحسوسة من النظم الثانوية الأربعة للفعل .

في هذا المستوى من التحليل يتعلق التكيّف بمجمل النشاطات المتعلقة بإنتاج الأموال الاستهلاكية وتداولها ، أي الاقتصاد . تتكوّن متابعة الأهداف من البحث عن الأغراض الجماعية والتعبئة من أجل تحقيقها ، وذلك يشكل بالنسبة لبارسونز السياسة. يمكن أن نصادف هذه الأخيرة على مستوى المؤسسة والمنظمة والجمعية كما على مستوى الدولة نفسها . يقوم « الكمون » هنا بنقل الثقافة إلى الفاعلين ، يجعلها جزءاً منهم ، ويجعلها عنصراً أساسياً من حوافز سلوكهم الاجتماعي : يرتبط ذلك بإشاعة المجتمعية . وأخيراً ، يشمل التكامل مجمل المؤسسات التي تكون وظيفتها إرساء التضامن الداخلي للمجتمع والمحافظة عليه (المؤسسات القانونية وغيرها) ، ذلك ما يسميه بارسونز « الجماعة المجتمعية » . وفي هذا المستوى يصبح نموذج « أ ج ي ل » كما يظهر في الشكل 10 .

سنتفحص الآن واحداً من النظم الثانوية الأربعة للمجتمع لكي ننزل إلى مستوى رابع من التحليل ، الحسي بصورة أكبر ، السياسة . في هذا الإطار ، تشكل هي نفسها نظاماً . لم يذهب بارسونز بتحليله ، بالنسبة لها ، إلى حد نقل النظم الثانوية إلى هذا المستوى ، إلا أنه فعل ذلك في الاقتصاد ، وهذا ما أعطى لوحة « أ ج ي ل » التالية ، في

ج أ

السياسة	الاقتصاد
الجماعة المجتمعية	إشاعة المجتمعية

ي ل

الشكل رقم 10 ـ لوحة أ ج ي ل (المستوى الثالث) .

المستوى الرابع (الشكل رقم 11) .

ج أ

انتاج وتوزيع (متابعة الأهداف)	رسملة واستثمار (تكيّف)
المنظمات الاقتصادية (التكامل)	التزام اقتصادي : الموارد الفيزيائية والموارد التقنية والثقافية (الكمون)

ي ل

الشكل رقم 11 ـ لوحة أ ج ي ل (المستوى الرابع) .

لم يستطع بارسونز أن يضع اللوحة الخاصة بالسياسة . حدد فقط الخطوط الكبرى لبنية النظام السياسي وحلل بصورة خاصة علاقاته مع النظم الثانوية الأخرى للمجتمع ، التي تشكل بيئته . يتحكم بكامل مفهومه للنظام السياسي توجه أساسي هو نسخ الأفكار الرئيسية من الاقتصاد .

في البدء ، يعتبر السلطة ، وهي قاعدة السياسة ، بمثابة وسيلة تبادل ورمز للقيمة داخل النظام ، ممثلة هكذا دوراً مماثلاً لدور النقد في النظام الاقتصادي . يحصل صاحب السلطة على سلطته مما يشبه الخزان ، فيبادلها بالمقابل بالأموال والخدمات التي تحتاجها الجماعة التي يقودها . فالسلطة ليست إذن كتلة ثابتة ومحددة مثل كمية النقد ، إذ إن كمية السلطة المتداولة يمكن أن تنمو أو تتناقص . يمكن أن يحصل تضخم أو انكماش للسلطة في

النظام السياسي ، كما يمكن أن يحصل تضخم أو انكماش نقدي في النظام الاقتصادي . عندما يستولي قائد ريادي على الحكومة فإنه يخلق كمية إضافية من السلطة القائمة على الإيمان به ، وهذا ما يشكل ائتمان سلطوي في شكل من الأشكال .

إن السلطة ، على غرار النقد ، ليست شيئاً بحد ذاتها وقيمتها رمزية فهي لا تساوي في الحقيقة إلا ما تسمح بالحصول عليه . إنها في الجوهر ، أداة للبحث عن الأغراض الجماعية وتحديدها والوصل إليها . ومعيار قيمتها هي فعاليتها في هذا النطاق . ومن خلال هذه النظرة ، يمثل اللجوء إلى الإكراه الجسدي بالنسبة للسلطة ما يمثله الذهب بالنسبة إلى النقد ، الوسيلة الأخيرة لتأكيد قيمته خلال الأزمات . لا نلجأ إلى عيار الذهب إلا في وضع من هذا النوع ، في الأوقات العادية ، تتحدد قيمة العملة بقدرتها على التبادل دون التفكير بالعيار . كذلك السلطة ، فهي لا تلجأ إلى القوة إلا إذا لم يقبل معها أعضاء الجماعة بالتحرك باتجاه الأغراض الجماعية ، الأمر الذي يفعلونه في الأوقات العادية .

يميز بارسونز بين الحكم والسلطة . فالحكم هو المكان الذي تتجمع فيه السلطة مثل : الخزنات أو المستودعات في المصرف ، حيث يتجمع النقد . يمكن تعريفه بأنه القدرة التي يملكها صاحب نظام لاتخاذ ثلاثة أنواع من القرارات :

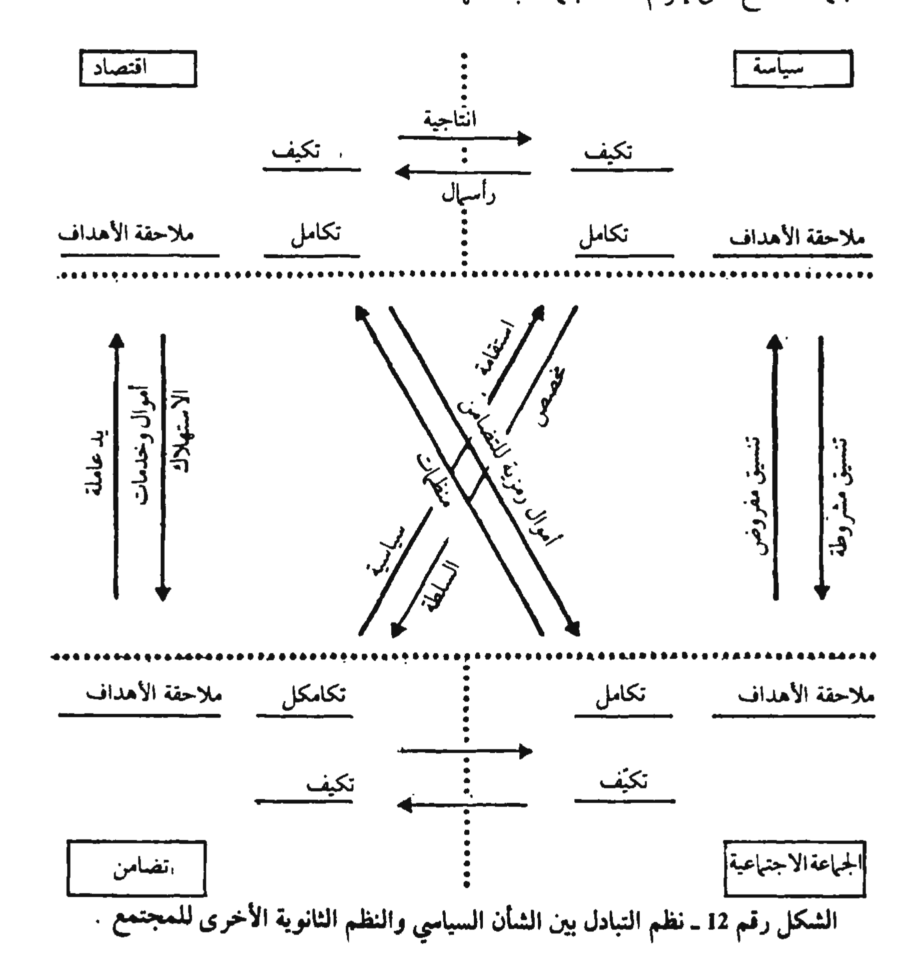
أ ـ قرارات تلزم أعضاء الجماعة في التصرف بشكل معيّن .

ب ـ قرارات توزع مسؤوليات على أعضاء هذه الجماعة وتراقب ممارستها .

ج ـ قرارات تعطي تسهيلات في الإشراف على العقارات والأموال مثلاً . يرتبط ذلك بثلاثة أنماط من الحكم المتسلسل على قاعدة علم التوجيه . فالحكم الذي يملك سلطة اتخاذ قرارات من النوع الأول ، يملك من باب أولي سلطة اتخاذ قرارات من النوعين الأخريين ؛ ومن يستطيع اتخاذ قرارات من النوع الثاني يمكنه كذلك اتخاذ قرارات من النوع الثالث ؛ أما الأخير فلا يمكنه اتخاذ قرارات إلا من النوع الثالث .

يعزل بارسونز عن هذا التعريف للحكم ، التنظيم الذي يقوم على وضع القواعد والمعايير التي تحدد أطر الحكم والرقابة الاجتماعية القانون بحد ذاته ، تنظيمات المنظمات ، أصول البحث ومقاييسه ، الشرائع الأخلاقية ، القواعد المهنية ، أنظمة الأحزاب وقوانينها ، كلها تدخل في هذه الفئة . ويميّز كذلك عن الحكم والسلطة ما يسميه هو الزعامة التي اكتسبت صفة المؤسسة ، التي يرى فيها مؤسسة أساسية في النظام السياسي ويعتبر أن هذه الزعامة هي المعادل للعقد في النظام الاقتصادي . هذا التعريف ليس واضحاً وهو يختلط قليلاً مع تعريف الحكم . يقول بارسونز ، « انه يفهم بتأسس الزعامة ، النموذج

المعياري الذي تتمتع بواسطته بعض المجموعات الثانوية بحق وحتى واجب اتخاذ المبادرات والقرارت ، استناداً إلى الموقع الذي تحتله في جماعة معينة ، من أجل الحصول على أهداف الجماعة ، مع حق إلزام هذه الجماعة بكاملها(16)



الشكل رقم 12 ـ نظم التبادل بين الشأن السياسي والنظم الثانوية الأخرى للمجتمع .

لن نصف بالتفصيل العلاقات بين النظام السياسي كما تم تعريفه والأنظمة السياسية الأخرى للمجتمع . فقد تم تلخيصها في اللوحتين رقم 12 و13 ، التي شرحها غي روشيه (G. Rocher) بشكل جيد . تجمع الأولى في شكل بياني واحد ، المبادلات بين النظم الثانوية الأخرى للمجتمع والشأن السياسي من جهة ، وبين الشأن الاقتصادي من جهة

(16) Talcott Parsons, Structure and Process in Modern Societies, P. 149-150.



الشكل رقم 13 -

شبكة المبادلات المزدوجة بين الشأن السياسي والأنظمة الثانوية الأخرى في المجتمع .

أخرى . ونشير إلى التلازم الدقيق الذي يقيمه بارسونز هنا بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي ، فقد أراد أن يجد للنظام السياسي في جميع الحالات نمط التبادل نفسه للعوامل والمنتجات التي وضعها في النظام الاقتصادي .

المراجع

حول النماذج الشكلية للنظام راجع :

Revue française de Sociologie: «Analyse de systèmes en sciences sociales» , 1971 , avec une orientation bibliographique à laquelle on se contentera de renvoyer (P . 214- 239) .

تعتبر مساهمة (شارل روا C . Rog) مفيدة بصورة خاصة .

حول نماذج النظم السياسية راجع :

O .R . YOUNG , Systems of political science . Englewood Cliffs , 1968; J . C . CHARLESWORTH (et autres) , Contemporary political analysis , New York , 1967; H . V . WISEMAN , Political systems: some sociological approaches , New York , 1967; L . Dion , Méthode d'analyse pour l'étude de la dynamique et l'évolution des sociétés , Recherches sociographi-

ques , 1969 , p . 102- 115; S . BERNARD , Esquisse d'une théorie structurelle-fonctionnelle du système politique , Revue de l'Institut de Sociologie , Bruxelles , 1963 , p . 515; G . BERGERON , Le fonctionnement de l'Etat , 1965 .

حول النماذج الضيقة راجع :

J . ATTALI , Les modèles politiques , 1972 , et Analyse économique de la vie politique , 1972 , auquel on a emprunté beaucoup des exemples cités au texte; L . DION , A la recherche d'une méthode d'analyse des partis et des groupes d'intérêt , Canadian Journal of Political Science-Revue canadienne de Science politique , 1969 , p . 45; A . DOWNS , An economic Theory of Democracy , New York , 1957 (dont les conclusions sont rapportées en détail par J . ATTALI , Analyse économique de la vie politique , p . 161- 164); J . MELÈSE , La gestion par les systèmes (essai de praxéologie) , 1968; J . A . SEILER , Systems Analysis in Organizational Behavior , Homewood (Ill .) , 1967; H . LÉVY-LAMBERT et H . GUILLAUME , La rationalisation des choix budgétaires , 1971; J . AGARD , Rationalisation des choix budgétaires , 1970 . Egalement: H . A . SIMON , Models of Man , Social and Rational , New York , 1957 , et J . S . COLEMAN , Introduction to Mathematical Sociology , Glencoe , 1964 .

حول نموذج إيستون (Eston) وتطبيقه راجع :

D . EASTON , The Political System , 1953; A Framework for Political analysis , Englewood Cliffs , 1965; A System of Political Life , New York , 1965 , et en collaboration Variations of Political Theory , Englewood Cliffs , 1966 .

حول تطبيق نموذج إيستون على الحزب الشيوعي الفرنسي راجع مقالة :

G . LAVAU dans la Revue française de Science politique , 1968 , p . 445- 466 , et la critique d'A . PERCHERON , ibid . , 1970 , p . 75- 92 .

حول نموذج دوتش (Deutsch) راجع: Karl DEUTSCH , The Nerves of Government , New York , 1963 .

حول نموذج آخر للتحليل المقارن للنظم السياسية منقول عن المخطط التوجيهي عرضه J . T . Dorsey تحت عنوان :

«An Information-Energy Model » , dans F . HEADEY et S . L . STOKES (et autres) , Papers in Comparative Public administration , Ann Arbor , 1962 .

حول نموذج بارسونز راجع كتاب : G . Rocher , Talcott Parsons et la sociologie américaine , 1972 .

مع ثبت مفصل بالمراجع ، الذي يشكل أفضل تدقيق حول الموضوع ، ينصح بالرجوع إليه .

حول تطبيق نموذج بارسونز على المجتمعات السياسية راجع :

W . C . MITCHELL , The American Policy , New York , 1962; Mitchell prend plus de liberté à l'égard de Parsons , dans J . L . et W . C . Mitchell , Political Analysis and Public Policy , Chicago , 1969 .

إن تأثير بارسونز ملموس في S . N . EISENSTADT , The Political Systems of Empires , New York , 1963 , وفي مقدمة S . M . LIPSET et S . ROKKAN , Party Systems and Voter Alignments , New York , 1967 .

ثمة نماذج عامة، أقل شهرة من نموذج بارسونز ، لم نتكلم عليها. على سبيل المثال ، راجع النموذج التوجيهي للمجتمع الشامل المطروح في A . KUHN , The Study of Society: an unified approach , Homewood (Ill .) , 1965 .

II ـ النماذج النظرية

تبنى النماذج النظرية انطلاقاً من تحليل مقارن للنظم السياسية المحسوسة التي تظهر قريبة نسبياً ، من أجل استخراج العناصر المشتركة الأكثر دلالة ، وعلاقات هذه العناصر فيما بينها ومع الخارج ، وأصلها التاريخي وتطورها . وبمقدار ما تمثل العناصر التي تم تحليلها هكذا ، الشكل الخارجي لنظام معين ، بالمعنى الدقيق للكلمة كما تم تعريفه أعلاه ، فإن هذا الأخير يشكل النموذج النظري للنظم المحسوسة التي بني على أساسها ولجميع النظم الأخرى المماثلة . يكون النموذج الذي يبنى هكذا تفسيرياً قبل كل شيء ، بشكل يأخذ في الحسبان عمل النظم التي تشتق منه بطريقة أعمق وأدق عن دراسة كل واحد على حدة . يمكن أن يسمح كذلك بتوقع احتمال التطور لهذا النظام المحسوس أو ذاك ، بالقدر الذي يكون فيه مرتبطاً بالتطور العام للنظام تحت ضغط العوامل الاجمالية .

إذا كانت النماذج النظرية مبنية بناء للنظم المحسوسة ، فهي ترتبط مع ذلك ، نتيجة لعملية ثقافية تجريدية ، بمفهوم النظرية بصورة خاصة . علماً أن فكرة النظام المحسوس نفسها تنطوي على عملية من هذا النوع . ومن خلال تعدد العناصر الواقعية وتكاثرها وتشابكها ، يقرر المراقب انتقاء معيناً ونظاماً معيناً وتصنيفاً معيناً . مما لا ريب فيه أن عناصر هذا الانتقاء وهذا النظام وهذا التصنيف توحي بها التجربة ، لكن العملية تتضمن قسطاً مهماً من الاختيار المقصود ، الذي ينطوي على قدر من التعسف . ثم تتدخل السمات نفسها في مستوى ثان ، عندما نقوم بتقريب النظم التي تم تعريفها كما سبق لكي نتوصل إلى نموذج عام ومجرد . هنا أيضاً ، ثمة الكثير من الأشكال الممكنة ، دون أن تفرض أي منها نفسها . وما يتم اختياره في النهاية يحصل بسبب قدرته المفترضة على التفسير .

إن النماذج النظرية ، كما تم تعريفها ، ترتبط تقريباً بفكرة « النمط المثالي » لماكس فيبر (Max Weber) . من جهة أخرى ، يمكن لوصف البيروقراطية أن يقدم مثلاً على نماذج من هذا النوع . وتقدم نماذج النظم الخاصة بالأحزاب السياسية التي أعددناها عام 1951 ، ونماذج مجموعات الضغط التي بناها جان ماينو (Jean Meynaud) ، ونموذج

البيروقراطية الذي اقترحه ميشال كروزيه (Michel Crozier) ، أمثلة أخرى . يتعلق الأمر بنماذج بنيوية في جميع الحالات السابقة ، لكن تم كذلك بناء نماذج علائقية ، ولا سيما انطلاقاً من بيانات اجتماعية وضعت على طريقة مورينو (Moreno) ، وكذلك نماذج تقريرية . يمكن أن تقوم النماذج النظرية على أية قاعدة كانت ، أن تبنى النماذج النظرية ، على غرار النماذج الشكلية ، في جميع المستويات ، في مستوى النظام الخاص بالمجتمع العام ، في المستويات الضيقة المتعلقة بنظم الأفعال المتبادلة الخاصة ، وفي المستويات الوسيطة . والأمثلة التي أوردناها تتعلق بالنماذج الجزئية . وعلى عكس ذلك ، سنصف في هذا الفصل النماذج النظرية العامة فقط ، التي تقدم أداة التحليل التي سيتم بموجبها ، في الفصل الثاني ، تصنيف النظم السياسية المحسوسة . لهذه النماذج النظرية الخاصة بالمجتمع العام شيء من الإيديولوجيا بالضرورة ، في هذا المستوى ، يكون الخيار بين عناصر النظم المحسوسة والخطوط الكبرى لتنظيمها في نماذج مستوحاة إلى حد كبير من الأفكار التي يتصورها سلفاً إلى حد ما المراقب . وتظهر موضوعيته في تصحيح النموذج مع تطبيقه أولاً بأول . لكنه لا يكون أبداً موضوعياً بالكامل . إذن ، تكون النماذج النظرية المختلفة مشتقة إلى حد ما من المذاهب الاجتماعية الكبرى .

أولاً : النماذج النظرية المختلفة

يتم تعريف النماذج النظرية المستعملة حالياً ، بوعي أو بغير وعي ، بالنسبة للماركسية ، التي تبدو النظرية المهيمنة إلى حد ما . لا نريد القول بأنها الأكثر انتشاراً أو أنها الأصح ، لكنها النظرية ذات النفوذ الفكري الأكبر ، الذي يلزم الآخرين باقتباس طريقتها إلى حد ما في مقاربة المسائل ، والذي يستثير تحولاتها وتكيفها . وإذا كان الفكر السوسيولوجي الأميركي ما زال خارج هذا النفوذ إلى حد كبير ، فذلك لأنه لا يستعمل نماذج نظرية عامة أبداً ، وإنما نماذج شكلية يستخدمها غالباً لإخفاء الأيديولوجيا الليبرالية التقليدية القديمة ، التي تعفيهم من إعادة النظر فيها استناداً إلى معطيات التجربة الجديدة . مع ذلك ، تستعمل أيديولوجيا التنمية التي تنتشر في الغرب عامة ، بما فيها الولايات المتحدة ، مقاربة ماركسية تميل إلى الاندماج في النموذج الليبرالي .

أ ـ النموذج الماركسي الكلاسيكي

ليس مطروحاً اختصار النظرية الماركسية في عدة صفحات ، الأمر الذي يعني تشويهها بواسطة هذا التبسيط الكبير . نريد هنا أن نعرض فقط الخطوط الكبرى للنموذج الماركسي الخاص بالنظام العام للأفعال المتبادلة الاجتماعية ، الذي لا يشكل سوى جزء من

النظرية التي نتفحصها من خلال تطبيقها المحسوس . لم يتم بناؤه بالطريقة الفلسفية فقط ، ولكن بواسطة المراقبة الواسعة والمعمقة للظواهر الاجتماعية . ويشكل تحليل ماركس قبل كل شيء محاولة تفسير عامة للنظم الاجتماعية في عصره وللنظم السابقة ، أي الصنع الواعي للنماذج . وسيان في النهاية ، إذا كان هذا الصنع للنماذج دفعت إليه إرادة تغيير العالم وليس فقط فهمه . بما أن ماركس كان يرى أنه ليس بالإمكان تغييره إلا بعد فهمه .

يظهر النموذج الماركسي أولاً باعتباره نموذجاً تطورياً ، فهو لا يطبق فقط على النظم الاجتماعية القائمة التي ينظر إلى بنيتها في حقبة معينة ، ولكنه يطبق أيضاً وبصورة خاصة على التغيّرات التي تحصل عليها باستمرار . إن التفكير بإمكانية التمييز بين نظام « قائم » ونظام « متغيّر » يتناقض مع النظرية الماركسية . يمكننا القول انها تطبق حكمة هيراقليط : «كل شيء يجري » . إن فلسفة هيغل التي تشكل أساساً لها ، هي هيرقليطية في الجوهر ؛ فهي ترفض كل رؤية ثابتة للكون . فالعالم في حركة دائمة ، تجري وفقاً لمخطط جدلي ، علماً أن هذه الكلمة لها معنى خاص في لغة هيغل وماركس .

في الأصل ، كانت الجدلية تعني فن الحوار ، الذي يتضمن مجمل الوسائل التي نحاول بواسطتها إقناع محاورنا . بما أن الحوار يهدف إلى تجاوز التناقضات بين المتحاورين ، فقد طبق هيغل كلمة الجدلية على طريقة التفكير التي تنزع إلى تكامل المتناقضات . كان المقصود مواجهة منطق أرسطو القائم على مبدأ الهوية (إن شيئاً ما هو شيء ما ولا يمكن أن يكون نقيضه) بمنطق مناقض له جذرياً ، قائم على اعتبار أن كل شيء يتضمن في ذاته عناصر متناقضة . منطق أرسطو جامد ، لكن منطق هيغل يريد أن يأخذ الحركة في الحسبان . فكل ظاهرة تجمع جوانب متناقضة يمكن اختصارها شكلياً إلى اثنين : القضية ونقيضها . هذا الصراع بين الأضداد يدمر الظاهرة الأولية ويولّد ظاهرة جديدة يسميها هيغل المحصلة . وهذه الظاهرة الجديدة ليست نتيجة جمع القضية ونقيضها المتناقضين ، ولكن نفيهما ، بما أنه ينفي تناقضهما . ويتولد في قلب الظاهرة الجديدة زوج متناقض جديد ، بقضية ونقيضها ، ينجم عنه محصلة جديدة ، وهكذا دواليك .

إن الصيغة الهيغلية هي نموذج للمنطق الشكلي . استخدمه الماركسيون كأساس لنموذجهم النظري عن النظام الاجتماعي عبر نقله . يعتبر هيغل أن الحركة الجدلية للأفكار هي الأساس نفسه للعالم الواقعي . وفي فلسفته المثالية ، الفكرة سابقة للعالم ، الذي هو عملية تحقيق للأفكار . أما ماركس وأتباعه فقد تبنوا موقفاً فلسفياً مادياً ، أي مناقضاً تماماً : العالم يسبق الأفكار ، التي تأخذ نماذجه وليس العكس . والنمو الجدلي للتناقضات ليس حركة آلية للفكر ، ولكنه نسيج الظواهر الواقعية ، التي يعيدالفكر انتاجها . نحن

نعرف الجملة الشهيرة حول هذا الموضوع في مؤلف « رأس المال » ، حيث يقول ماركس : « إن طريقتي الجدلية لا تختلف فقط في الأساس مع الطريقة الهيغلية ، لكنه النقيض تماماً بالذات . . . وبالنسبة لي ، ليست حركة الفكر سوى انعكاس لحركة الواقع ، المنقولة إلى دماغ الإنسان . . . لقد وضع هيغل الجدلية على رأسها وأنا وضعتها على قدميها » .

هكذا تجد النظرية الاحتكاك بالتجربة . فتفسرها . يقوم إذن النموذج الماركسي على التمييز الجوهري بين فئتين من عناصر الواقع الاجتماعي ، بعضها يشكل الأساس ، الذي يولّد الأخرى ، التي تكوّن البنى الفوقية . مما لا ريب فيه أن البنى الفوقية تعود فتؤثر على الأساس ، كما سنرى ذلك فيما بعد . لكن النظم الاجتماعية يحددها على المدى الطويل وفي التحليل الأخير ، أساسها . يعتبر الماركسيون أن أساس النظم الاجتماعية يتكون من « القوى المنتجة » ، أي من أدوات الانتاج والتقنيات بمجملها من جهة ، ومن المواد التي تستعمل في الانتاج من جهة أخرى ، وأخيراً من قوة عمل الإنسان وتنجم عن قوى الانتاج هذه انماط معينة للانتاج وعلاقات اجتماعية معينة مرتبطة بالانتاج ، وهذه كلها تحدد جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى .

يعتبر البعض أن قوى الانتاج وحدها تشكل بحد ذاتها الأساس ، الأمر الذي يقرّب النموذج الماركسي من النماذج « التنموية » الغربية التي سندرسها فيما بعد . ويقدر آخرون أن الأساس يتكوّن في آن واحد من قوى الانتاج والعلاقات التي يقيمها الناس فيما بينهم بمناسبة الانتاج ، والعنصران يشكلان معاً نمط الانتاج . إن الخلاف شكلي بعض الشيء . فماركس لم يضع حدوداً جامدة بين الأساس والبنى الفوقية ، لكنه رسم بوضوح نوعاً من الهرم ذي الدرجات ، تتحدد فيه علاقات كل درجة بعلاقات الدرجات الأدنى ، تتولّد عن قوى الانتاج العلاقات الاجتماعية للانتاج ، ويتولد عن العنصرين المتحدين (نمط الانتاج) مجمل التنظيم الاجتماعي والنظام السياسي والأفكار والقيم والحقوق والثقافات والأشكال الفنية ، الخ .

إن النصوص الثلاثة التالية واضحة بما فيه الكفاية في هذا الصدد . فقد كتب ماركس في مؤلفه « بؤس الفلسفة » (Misère de la philosophie) ما يلي : « ترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بقوى الانتاج مع حصول الناس على قوى انتاجية جديدة ، يغيّرون نمط انتاجهم ، ومع تغييرهم لنمط الانتاج وطريقة كسبهم لمعاشهم ، يغيّرون علاقاتهم الاجتماعية بكاملها . فالطاحونة الهوائية تعطيك المجتمع الاقطاعي ، والطاحونة البخارية تعطيك المجتمع الرأسمالي الصناعي . . . والناس أنفسهم الذين يقيمون العلاقات

الاجتماعية وفقاً لانتاجيتهم المادية ينتجون كذلك المبادىء والأفكار والفئات ، وفقاً لعلاقاتهم الاجتماعية » .

ويقول بالطريقة نفسها في الجزء الأول من « رأس المال » : « لفت داروين الانتباه إلى تاريخ التقنية الطبيعية ، أي إلى تكوين أعضاء النبات والحيوان التي تعتبر وسائل انتاج لعيشها . ألا يكون تاريخ الأعضاء الانتاجية لدى الإنسان الاجتماعي ، وهي الأساس المادي لكل تنظيم اجتماعي ، جديراً بأبحاث مشابهة ؟ . . . تعري التكنولوجيا طريقة فعل الإنسان إزاء الطبيعة ، وعملية انتاج حياته المادية ، وبالتالي منشأ العلاقات الاجتماعية والأفكار أو المفاهيم الفكرية التي تنجم عنها » . ونجد هذه الفكرة بصورة أدق في هذا المقطع من كتاب « العمل المأجور ورأس المال » في عملية الانتاج ، لا يؤثر الناس على الطبيعة فقط ولكنهم يؤثرون كذلك على بعضهم البعض . فهم لا ينتجون إلا بالتعاون فيما بينهم بطريقة محددة وبتبادل نشاطهم فيما بينهم . ولكي ينتجوا ، يدخلون في علاقات محددة فيما بينهم ، ولا يستقر فعلهم في الانتاج ، ولا يتم الانتاج إلا في حدود هذه العلاقات » .

إذا كان يتم توجيه علاقات الانتاج هكذا بواسطة القوى المنتجة ، فيمكن أن تنشأ تناقضات بين هذين العنصرين لطريقة الإنتاج . إن القوى المنتجة هي عنصر ديناميكي ، في تغيّر دائم ، كما يظهر ذلك تاريخ الاختراعات والتطور التقني . على العكس من ذلك ، تعتبر علاقات الانتاج أكثر استقراراً ، فهي لا تتبع بسهولة تطور القوى المنتجة . وهكذا تحصل تناقضات ينجم عنها وضع ثوري . لقد أشار ماركس إلى هذه العملية بوضوح تام في النص التالي : « تدخل القوى المنتجة المادية في المجتمع ، في مرحلة معينة من تطورها ، في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة أو مع علاقات الملكية ، وهي التعبير القانوني عنها ، التي كانت تتحرك فيها حتى ذلك الحين . وبعدما كانت هذه العلاقات أشكالاً لتطور القوى المنتجة ، تصبح عقبات أمامها . وحينئذ تفتح حقبة من الثورة الاجتماعية »[18] .

ينبغي عدم خلط هذا التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج مع تناقض الطبقات ، الذي يوجد في جميع طرق الانتاج غير الاشتراكية ، أي أنها تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . يكون الحائزون على هذه الملكية في وضع يسمّح لهم باستغلال الذين ليس لديهم للعيش سوى قوة عملهم عبر استيلائهم على جزء من هذه الأخيرة . فهم يدفعون مقابل قوة العمل هذه بناء للحد الأدنى الضروري لوجود العامل ، مع الاحتفاظ لهم بالقيمة الفائضة التي أنتجتها . من هنا ، ينشأ التناقض الجذري بين طبقتين رئيسيتين ،

---

(18) La contribution à la critique de l'économie politique, 1859.

في كل مرحلة من التاريخ . «فقد قام تناقض مستمر بين الإنسان الحر والرقيق ، بين النبلاء والعامة في روما القديمة ، بين الأعيان والأقنان ، بين السادة والخدم » ، كما يقول « البيان الشيوعي » ، قبل التناقض المعاصر بين البورجوازيين والبروليتاريين . مع ذلك ، فإن هذه الثنائية تعقدها دوماً انقسامات ثانوية داخل كل طبقة ، وكذلك اقتران الثنائية الخاصة بنظام الانتاج القديم بالثنائية الخاصة بنظام الانتاج الحديث ، الخ . (راجع ص 151) .

إن صراع الطبقات هو في قلب النموذج الماركسي للنظم الاجتماعية وفي إطار هذا الصراع تتطور الدولة والإدارة والشرطة والقضاء والجيش ، وبالاجمال السلطة السياسية ومؤسساتها . فهي تشكل أساساً جملة من الوسائل يحافظ مالكو وسائل الانتاج بواسطتها على تسلطهم على الشغيلة . وهكذا قال لينين عن الدولة بأنها « آلة صنعت للمحافظة على تسلط طبقة على أخرى » . إلا أن هذه الآلة تستخدم كذلك لتلطيف صراع الطبقات ، والحؤول دون تجاوزه حدوداً معينة ، والسماح بأن يتم ذلك في إطار اجتماعي منظم .

يقول أنجلز بهذا الخصوص : « لكي لا تستنفد الطبقات المتصارعة ذات المصالح الاقتصادية المتناقضة ، نفسها والمجتمع معها ، في صراعات عقيمة ، بات من الضروري أن تتولى سلطة موضوعة ظاهرياً فوق المجتمع ، تلطيف الصراع بإبقائه في حدود « النظام » : هذه السلطة المنبثقة عن المجتمع ، والتي تريد وضع نفسها فوقه والتملص منه أكثر فأكثر ، هي الدولة » . فهو يقر أن الدولة تستطيع تأمين توازن ظاهري بين الطبقات إذ يقول : « بصورة استثنائية ، تمر فترات تكون فيها الطبقات المتصارعة قريبة من التوازن ، الأمر الذي يجعل الدولة تكتسب ، باعتبارها وسيطاً في الظاهر ، استقلالاً معيناً إزاء كل من الطبقتين »[19] .

يكون لمجمل العناصر الثقافية للمجتمع ، كما وصفناها ـ المعايير ، نظم القيم ، نماذج السلوك ـ الطبيعة نفسها والوظائف نفسها التي للدولة . فهي تشكل « أيديولوجيات » بالمعنى الماركسي للكلمة ، أي نظماً للمفاهيم والقيم يكون هدفها تبرير بنى المجتمع ، وبالتحديد هيمنة مالكي وسائل الانتاج . وهكذا يقول انجلز حول الاصلاح البروتستنتي : « تستجيب العقيدة الكالفينية لحاجات البورجوازية الأكثر تقدماً في تلك المرحلة وكانت نظريته حول الجبرية التعبير الديني عن كون النجاح والاخفات في عالم المنافسة التجارية لا يرتبطان لا بنشاط الإنسان ولا بمهارته ، ولكن بظروف ليس له سلطة

(19) F. Engels, L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat. 1884

عليها ، هي تحت رحمة القوى الاقتصادية العليا وغير المعروفة »[20] . ويقول كـذلك ، بصدد النظريات الفلسفية في القرن الثامن عشر : « نحن نعرف اليوم أن سلطان العقل هذا لم يكن غير سلطان البورجوازية الذي أضفيت عليه المثالية »[21] .

وكما يمكن أن يكون ثمة فارق بين تطور القوى الانتاجية وتطور علاقات الانتاج ، يمكن كذلك أن يكون ثمة فارق بين تطور هذه العلاقات وتطور البنى الفوقية التي تتكوّن من الدولة والمؤسسات السياسية والأيديولوجيات ، الخ . ، وينشأ عن التناقضات الناجمة عن ذلك أوضاع ثورية إلى حد ما . تتميّز العلاقات الاجتماعية والتمثلات الجماعية وأنماط السلوك بحالة من الجمود أكبر من التحولات التقنية . والعلاقات الاجتماعية الأبعد عن عملية الانتاج ، وبالتالي الأقل تأثراً بالقوى الانتاجية ، تتميّز بجمود أكبر من علاقات الانتاج . والتمييز بين مستويين من النظام الاجتماعي ـ القاعدة والبنى الفوقية ـ هو في الحقيقة أكثر تعقيداً . إن التمييز القائم على ثلاثة مستويات يوضح بشكل أفضل النموذج الماركسي للنظم الاجتماعية : القوى الانتاجية ، علاقات الانتاج ، العلاقات الاجتماعية الأخرى (تشكل هذه الأخيرة البنى الفوقية) .

إذا كانت بنية المستويات العليا ، وكذلك تطورها ، محكومين ببنية المستويات الدنيا وتطورها ، فإن ذلك لا يقوم إلا في التحليل الأخير وعلى المدى الطويل . للمستويات العليا نوع من الاستقلال الذاتي ، يتأتى أولاً من جمودها الأشد ، ويمكنها إذن التأثير في المستويات الدنيا وكبح التطور الذي تقضي به هذه الأخيرة . لكن استقلالها الذاتي يرتبط كذلك بكونها تعطي التطور الذي تقضي به المستويات العليا شكلاً خاصاً ، ويمكننا القول نمطاً خاصاً يمكن أن يستمر دوماً .

ب ـ التصحيحات على النموذج الماركسي الكلاسيكي

شددت الماركسية بقوة على أولوية البنية التحتية (أو القاعدة) بالنسبة للبنى الفوقية . ويؤكد « البيان الشيوعي » أن تاريخ البشرية حتى أيامنا هذه هو تاريخ الصراع بين الطبقات ، الذي تحدده العلاقات الاجتماعية الناجمة عن القوى الانتاجية . كان ماركس محكوماً بهم ربط ظواهر الحياة السياسية بأساسها الاقتصادي . وهو يعتبر الأيديولوجيا « نوعاً من الانعكاس » . يشير النموذج الماركسي إلى تبعية المستويات العليا الوثيقة بالنسبة إلى المستويات الدنيا ، في المخطط الذي رسمناه سابقاً . أدى ذلك بالاجتماعيين ـ

---

(20) Dans Etudes philosophiques

(21) Dans l'Anti-Dühring

الديموقراطيين الألمان ، في نهاية القرن التاسع عشر ، إلى انتظار تطورات القوى الانتاجية لكي تؤدي إلى الثورة الاشتراكية بواسطة حركة حتمية .

كان أنجلز يرثي مثل هذا التطور ويعتبر أنه يستند إلى تفسير سيء للماركسية ، آخذاً بعين الاعتبار الإطار العام لتطورها . وكتب في رسالة بتاريخ 21 أيلول 1890 قائلاً : « علينا ، ماركس وأنا نفسي جزئياً ، أن نتحمل المسؤولية عن إعطاء الشباب أحياناً وزناً أكثر مما هو مطلوب للجانب الاقتصادي . كان ينبغي الإشارة ، بمواجهة أخصامنا ، إلى المبدأ الجوهري الذي يفكرونه ، ولم نكن نجد الوقت والمكان والمناسبة لإعطاء العوامل الأخرى التي تساهم في الفعل المتبادل مكانها » . ويضيف : « إن الوضع الاقتصادي هو الأساس ، لكن العناصر المختلفة للبنية الفوقية ، والأشكال السياسية لصراع الطبقات ونتائجه ـ الدساتير الموضوعة بعد أن تربح الطبقة المنتصرة معركتها ، إلخ . ـ ، والأشكال القانونية ، وحتى انعكاسات كل هذه الصراعات الحقيقية في رأس المشاركين ، والنظريات السياسية والقانونية والفلسفية ، والمفاهيم الدينية وتطورها اللاحق إلى نظم عقائدية ، تمارس هي كذلك فعلها في الصراعات التاريخية وتحدد في كثير من الحالات شكلها بصورة مرجحة » .

دفع المنظرون الماركسيون في القرن العشرين تحليلاتهم في هذا الاتجاه بصورة رئيسية . فقد سعوا إلى تحديد درجة الاستقلال الذاتي للبنى الفوقية بالنسبة للبنية التحتية ، ودورها في تكوين وتطوير النظم الاجتماعية ، دون التشكيك بالفكرة الأساسية التي تعتبر أن قوى الانتاج هي ، في النهاية وعلى المدى الطويل ، العامل الجوهري للتطور التاريخي . سنعرض هنا باختصار المساهمتين اللتين تبدوان الأهم في هذا الصدد وهما : مفهوم « الكتلة التاريخية » التي أعدها غرامشي (Gramsci) ومفهوم « التحدد التضافري » (surdétermination) الذي عرضه ألتوسر (Altusser) .

كتب أنطونيو غرامشي ، الأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي ، القسم الأساسي من عمله في سجون موسوليني ، التي قضى فيها أحد عشر عاماً (1926-1937) ، وتوفي فيها . كان غرضه الرئيسي هو تحديد شروط الانتقال إلى الاشتراكية في الديموقراطيات الغربية ، حيث تحقق أن البورجوازيات صمدت بوجه الضغط الذي مارسه تطور القوى المنتجة . فهو يرى أن هذا الصمود نجم عن الطريقة التي تطورت فيها البنى الفوقية للمجتمع الرأسمالي ، التي اتخذت سمة « الكتلة التاريخية » ، حيث تمكنت الطبقة البورجوازية أن تقيم في داخلها هيمنة حقيقية على الطبقات الأخرى ، بما فيها البروليتاريا .

يميّز غرامشي بين عنصرين في البنى الفوقية : « المجتمع المدني » و« المجتمع السياسي » . يتعلق المجتمع المدني بالأيديولوجيا في جميع تشعباتها (العلوم ، الاقتصاد ، الحقوق ، الفن ، الفلسفة ، الدين ، الثقافة ، الفولكلور ، الخ .) وفي جميع أشكالها ، بما فيها المنظمات التي تنشئها وتنشرها (المدارس ، المكتبات ، وسائل الإعلام ، الخ .) . ويتشكل المجتمع السياسي من جهاز الأمر والقمع ، أي من الدولة أو الحكومة بالمعنى الواسع للكلمة . يتم استخدام الاثنين من قبل الطبقة المسيطرة لتأمين سيطرتها . وإذا كان المجتمع المدني « بدائياً وهلامياً » ، كما هي الحال في الدول القمعية ، فإن الدولة هي العنصر الجوهري لهذه السيطرة . وضمن هذه الشروط ، يمكن أن تقتصر الثورة الاشتراكية أساساً على السيطرة على الجهاز القمعي للدولة . من ثم يصبح بالإمكان تطوير مجتمع مدني حقيقي ، منسجم مع البنية التحتية الاجتماعية ـ الاقتصادية

يكون الوضع مختلفاً في البلدان التي يكون فيها المجتمع المدني منظماً تنظيماً قوياً . تلك هي الحال في المجتمعات الغربية حيث « نكتشف في دولة مزعزعة وجود مجتمع مدني صلب » . فقد نجحت البورجوازية بتحقيق سيطرة فكرية وخلقية على المجتمع والنفاذ أيديولوجياً إلى النظام بكامله . جعلت نفسها مقبولة من أكثرية أعضاء المجتمع بصفتها طبقة قائدة . وأخذت على عاتقها جزءاً من مصالح الطبقات المحكومة دون أن تحسم شيئاً من مصالحها الخاصة . وجعلت الذين تسيطر عليهم يقبلون قيمها وخلقيتها ودينها وأيديولوجيتها ، مقيمة هيمنة ثقافية ، إلى الحد الذي قبلت فيه البروليتاريا مستوى وسطاً من الأيديولوجيا البورجوازية باعتباره « حساً عاماً » .

فيما يتعلق بتطور المجتمع المدني ، ثمة فئة اجتماعية تلعب دوراً خاصاً هي : المثقفون . وهم لا يشكلون طبقة ، وإنما مجموعات خاصة مرتبطة بالطبقات المختلفة . يرتبط بعضهم بالطبقة التي كانت مسيطرة سابقاً ، والبعض الآخر يرتبط بالطبقة الصاعدة . يعتبر غرامشي أن المثقفين هم العنصر المنظم للمجتمع المدني . من هنا جاء اسم المثقفين « العضويين » الذي أعطي للمثقفين المرتبطين بالطبقة المسيطرة . وهم يميلون إلى جذب المثقفين « التقليديين » المرتبطين بالطبقة الحاكمة القديمة التي تجد نفسها حائرة إلى حد ما . ويجذبون كذلك أغلبية المثقفين المرتبطين بالطبقات المحكومة ، من خلال النظام الثقافي والأيديولوجي المفروض عليها . إن قيادة المجتمع المدني والهيمنة التي تمارسها الطبقة المسيطرة من خلالها ، تمارس بصورة أساسية من قبل هذه الشريحة الاجتماعية من المثقفين .

هكذا تتكون « كتلة تاريخي » ، حيث ترتبط البنية التحتية الاجتماعية ـ الاقتصاديه

والبنى الفوقية ارتباطاً وثيقاً ، علماً أن هذه الأخيرة تكون منظمة تنظيماً قوياً حول الطبقة المسيطرة . ففي مرحلة أولى ، تنجم عن البنية التحتية الكتلة التاريخية ، التي لا يمكن أن تتكوّن دون الأولى ، والبنية الفوقية هي انعكاس للبنية التحتية . ولكن عندما تتشكل الكتلة التاريخية ، تصبح البنية الفوقية العنصر الجوهري لحركة التاريخ ، إلى الحد الذي تستطيع فيه أن تجمد تطور البنية التحتية . وهكذا يعتقد غرامشي أن « غياب الثقافة الثورية الجماهيرية عن البروليتاريا في بعض البلدان هو حقيقة تمنع نمو حركة التحرر وتوقف تطور البنية نفسها » (يقصد بالبنية هنا البنية التحتية ، وهذا أمر عادي لدى غرامشي) . فهو يعتبر أن نمو المثقفين العضويين للبروليتاريا يمكنه وحده أن يسمح بظهور ثقافة ، تنهي الهيمنة الأيديولوجية للبورجوازية وتهيء لقيام كتلة تاريخية جديدة .

أشار غرامشي من جهة أخرى إلى أن المنظمات عندما تتشكل ، يكون لها ضرورات داخلية تقضي بتطورات ليس لها علاقات مباشرة مع البنية التحتية ، فهو يقول : « لا يؤخذ بعين الاعتبار كفاية ، أن العديد من الأفعال السياسية تكون ناجمة عن ضرورات داخلية لها سمة التنظيم ، الأمر الذي يعني أنها ترتبط بالحاجة إلى إضفاء التماسك على حزب معين أو جماعة معينة أو مجتمع معين » . ويذكر على سبيل المثال تنظيم الكنيسة الكاثوليكية : « إذا أردنا أن نجد لكل صراع أيديولوجي داخل الكنيسة تفسيراً مباشراً ، أولياً ، في البنية ، لما كنا ننتهي ، فقد كتب الكثير من الروايات السياسية ـ الاقتصادية في هذا القصد . على العكس ، من المؤكد أن القسم الأكبر من هذه النقاشات ترتبط بضرورات فئوية تنظيمية » . وقد أشار أنجلز من جهة إلى أن بعض الفئات المهنية عندما تظهر تحت تأثر البنية التحتية ، تكون لها حركيتها الخاصة وتناقضاتها المستقلة . ذكر على سبيل المثال فئة القانونيين البورجوازيين .

يحلل ألتوسر ، على غرار غرامشي ، البنى الفوقية أساساً ، التي يفتش عن تأثيرها . ويشير إلى أن هذا العمل صعب وما زال في بداياته : « إن نظرية الفعالية الخاصة بالبنى الفوقية والظروف الأخرى ما زالت بحاجة للاعداد في قسم كبير منها ؛ وقبلها نظرية فعاليتها أو في الوقت نفسه (إذ اننا بإثبات فعاليتها يمكننا التوصل إلى جوهرها) نظرية الجوهر الذاتي للعناصر الخاصة بالبنية الفوقية . تبقى هذه النظرية ، مثل خارطة أفريقيا قبل الاستكشافات الكبرى ، نطاقاً يعرف محيطه وسلاسله الكبرى وأنهاره الكبرى ، لكنه في الغالب غير معروف في تفاصيله ، فيما عدا بعض المناطق المرسومة جيداً »[22] .

(22) L. Althusser, Pour Marx, 1965

اقترح ألتوسير ، من أجل اكتشاف هذه السلاسل الكبرى وهذه الأنهار الكبرى ، مفهوم « التحدد التضافري » . فمن جملة العناصر التي تساهم في تحديد وضع تاريخي ، ثمة بعضها التي تمارس تأثيراً غالباً ، وهي التي « تحدد متضافرة » المجموع ، فتقلبه . يشير ألتوسير في هذا الصدد إلى أن كل وضع هو حالة فريدة . وموجهاً النقد إلى تفسير الحدث التاريخي بفكرة « الظروف الاستثنائية » بالنسبة لنموذج معيَّن ، يطرح ألتوسير السؤال التالي : « ألسنا دوماً في الاستثناء ؟ » . فثورة تشرين الأول (أوكتوبر) 1917 تبدو على سبيل المثال استثناء بالنسبة لنظريات ماركس حول التطور التدريجي للتناقضات تبعاً لتطور التصنيع ، بما أنها انفجرت في بلد متخلف . وقد فسر لينين ذلك بنظريته حول « الحلقة الأضعف » : إن سلسلة معينة تساوي ما تساويه حلقتها الأضعف ، وهذه هي التي تنقطع .

عندما دخلت البشرية بالاجمال في وضع ثوري عام 1917 ، حصل الانقطاع في الحلقة الروسية ، لأنها كانت الأضعف بسبب تراكم التناقضات : تناقضات النظام الإقطاعي في الأرياف ، تناقضات الحروب الاستعمارية في الامبراطورية ، التناقضات بين قطاع صناعي حديث جداً (كان مصنع بوتيلوف ـ Putilov ـ الأكبر في العالم ، ويضم 40000 عامل) وأرياف ما زالت في القرون الوسطى ، وتناقضات بين نخبة ثورية متقدمة وعقلية متخلفة ، الخ . لكن ألتوسير يعتبر أن تراكم هذه التناقضات لم يكن كافياً لقيام الثورة . لقد هيأت للأزمة خلال حقبة طويلة . وإذا كانت الثورة قد انفجرت في تشرين الأول 1917 ، فذلك لأن كل هذه التناقضات اندمجت معاً ، في وحدة أدت إلى الانقطاع ، عبر إثارة انتفاضة عامة ضد النظام . هنا يكمن « التحدد التضافري » الذي أدى إلى سقوط القيصرية وقيام النظام الاشتراكي .

يعطي ألتوسير مثلاً آخر على التحدد التضافري يتعلق بالقمع الستاليني . فالظاهرة الأساسية هنا هي بقاء البنى الفوقية التي لم تعد تتفق مع البنى التحتية . فقد أشار لينين إلى استمرار الممارسات والعقليات الروسية التقليدية في الحزب الشيوعي الروسي بعد ثورة أكتوبر . كذلك ذكر ماو استمرار العناصر الصينية القديمة في الصين الجديدة ، وقد حاربها بواسطة الثورة الثقافية . وقد استمر التقليد الاستبدادي القيصري حياً بعد زوال القيصر . استندت بنية السلطة الستالينية على هذا التقليد وثبت فيه النشاط بشكل من الأشكال ، محددة بالتضافر هكذا تطور النظام السوفياتي خلال سنوات الثلاثينات وما بعدها . فنشأت مركزية تسلطية اقتضتها ضرورات البناء الاشتراكي ، وجدت سندها في تقليد السلطة

الاستبدادية والتعسفية ، الذي ثبت فيه النشاط في الوقت نفسه الذي كانت تتغذى منه وتتعزز به .

يمكن لآليات مماثلة من التحدد المتضافر أن تفسر يقظة المشاعر القومية في البلدان الاشتراكية ، في حين تتوقع النظرية الماركسية تطور الأممية مع توالي زوال الرأسمالية . والمشاعر القومية كانت دوماً أعمق لدى الشعب منها لدى الطبقات القائدة الارستوقراطية والبورجوازية . فوصول زعماء شعبيين إلى السلطة يساعد إذن في نموها . ألم تقم الاشتراكية في أوروبا الشرقية وتترسخ في الاتحاد السوفياتي من خلال الصراع ضد الغزاة الألمان ، وقامت في الصين وفيتنام ضد القوى الاستعمارية أو الامبريالية . كما أن المعركة من أجل الاشتراكية والمعركة من أجل الاستقلال الوطني تتطابق لدى جميع الأمم النامية . من جهة أخرى ، إن نزعة البلدان البورجوازية إلى محاصرة الاتحاد السوفياتي قبل عام 1939 وإبان الحرب الباردة أدت كذلك إلى تنمية الشعور القومي . هذا الشعور يميل إذن إلى التطابق والاندماج مع تطور الاشتراكية ، وهذا الاندماج يشكل تحديداً متضافراً يوجه هذا التطور في اتجاه معين .

ج ـ النماذج العامة غير الماركسية

نقصد بالنماذج غير الماركسية كل تلك النماذج التي لا ترتبط بالماركسية الارثوذكسية ، سواء بشكلها الكلاسيكي ، أو بأشكالها المجددة التي حاول تحديدها كل من غرامشي وألتوسير ولوكاس وآخرين . يقع بعضها عند نقيض الماركسية ، مثل النماذج المثالية الغربية . وتقع الأخرى قريباً منها مثل نموذج « التنموية » الذي يعطي الأولوية للقوى الانتاجية ، لكنها تبقى غير ماركسية لأنها لا تقر بأن تطور القوى الانتاجية يقود حتماً إلى الاشتراكية ، أو أنه يشكل بالضرورة أساساً للنظم الاجتماعية كافة . وعلى الرغم من مظهرها ، ليست النماذج غير الماركسية أقل أيديولوجية من النموذج الماركسي ، فهي تستند فقط إلى أيديولوجيات مختلفة .

لقد ارتبطت النماذج الغربية خلال فترة طويلة ، بمجموعات خاصة أو مجالات ضيقة من العلاقات الاجتماعية : نماذج للعلاقات العائلية والجنسية ، وللملكية الأراضي ، وللروابط التعاقدية ، وللقمع الجنائي ، الخ . لم يحصل الربط أبداً قبل الماركسية بين هذه المجالات والمجموعات المختلفة في نموذج اجمالي قابل للتطبيق على المجتمعات العامة في جميع جوانبها ، اللهم سوى بالشكل المثالي لمجتمع « صالح » ، ينبغي أن تتماثل به كل المجتمعات الأخرى . ولم تغيّر الرحلات والاكتشافات الكبرى هذه الرؤية قبل نهاية القرن

التاسع عشر . كانوا يرون بوضوح وجود مجتمعات مختلفة عن المجتمع الغربي ، ولكن كانوا يحكمون عليها بأنها بدائية وبربرية وأدنى مرتبة . ومثلما كان المبشرون يسعون لهدايتهم إلى الدين « الحقيقي » ، لم يكونوا ييأسون من هدايتهم إلى الطباع « المتحضرة » ، إلى التجارة والصناعة والزواج الأحادي ، الخ .

عدلت الثورة الثقافية للقرن الثامن عشر هذه المقاربة دون أن تنزع عنها سمتها المثالية . كان الفلاسفة الليبراليون يعتقدون أن المجتمع المسيحي ، الاقطاعي والملكي كان سيئاً وعبثياً بنفس مقدار المجتمعات الهندية والزنجية أو الصينية وحتى أكثر منها . لكنهم كانوا يريدون أن يستبدلوها جميعها بمجتمع جديد صالح ، قائم على العقل والمساواة والحرية . كانوا يفكرون بتحديد نموذج هذا المجتمع الجديد أكثر مما يفكرون بوضع تصميم تحليلي للمجتمعات القائمة . ومع ذلك ، كانت عقيدتهم نفسها تميل إلى بناء تصميم من هذا النوع ، بالقدر الذي كانوا يعتبرون فيه الدين والمعتقدات ، والأيديولوجيا بكلمة واحدة ، بمثابة بنية تحتية (بالمعنى الماركسي للكلمة) لكل مجتمع . كانت المسيحية تبدو لهم الأساس الجوهري لعدم المساواة والقهر والتطيّر والظلامية . كانوا يعتقدون أن تدميرها يؤدي إلى قيام مجتمع جديد يبنون تصميمه انطلاقاً من الأيديولوجيا العقلانية ، كما كانوا يفسرون المجتمعات القائمة بتصميمات يتم تحديدها انطلاقاً من حالات التطيّر المسيحية أو غيرها .

استخدم النموذج المثالي أساساً لتحليل النظم السياسية الأخرى لأنهم اعتبروها كلها على أنها مراحل لتطور الإنسانية ، باعتبار أن هذا النموذج سيوصل إلى النظام العقلاني المساواتي والديموقراطي الذي يصفه النموذج المقصود . إن علم اجتماع القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، كما تطور بتأثير أوغست كونت (Auguste Comte) ، ثم دوركهايم (Durkheim) وأتباعه ، يستند إلى هذه الفرضية الأساسية ، صراحة أو ضمناً . إذا لم يكن جميع علماء الاجتماع يقرون بقانون الحالات الثلاث ، فإنهم يؤمنون جميعاً بتقدم الإنسانية ويدركونه قبل كل شيء باعتباره تقدماً فكرياً وخُلقياً ، أي بمثابة توسع لسلطان العقل . وتعبير « البدائيين » المطبق على المجتمعات التي لم تعرف الكتابة ذو دلالة . يعتبر ليفي ـ بروهل (Levy-Bruhl) ان هذا التعبير لا تتصف به الأشكال الاجتماعية فقط ، ولكن العقلية وآلية التفكير كذلك ، اللتين ينبثق عنهما كل شيء .

هذا النموذج المثالي سيرفضه تدريجياً علماء الاجتماع الغربيون في القرن العشرين ، الذين سيعطيهم علم الاتنيات والتاريخ حساً أكثر حدة بالنسبة . ذلك أن الحرب العالمية

الأولى وأزمة الثلاثينيات والنازية ، أضعفت الثقة في التقدم الخلقي والفكري وفي قيام مجتمع قائم على العقل . ومن جهة أخرى أدى تأثير الماركسية إلى ظهور الوعي بالشروط الاقتصادية لتطور المجتمعات . وكما وضع ماركس الهرم الهيغلي على قدميه ، جاعلاً الفكرة تنبع من الحقائق المادية وليس الحقائق المادية من الفكرة ، سيضع الغربيون هرمهم على قدميه ، معتبرين أن تطور المجتمعات يقوده التقدم التقني وليس تقدم العقل الإنساني . وبعد 1945 انتشرت في جميع أرجاء الغرب الفكرة القائلة بان أمم العالم تنقسم إلى فئتين كبيرتين ـ الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة ـ وتولد عنها نموذج جديد للنظام الاجتماعي : النموذج « التنموي » .

هذا النموذج يستند ضمناً إلى الفكرة الأساسية نفسها التي يستند إليها النموذج الماركسي ، الفكرة التي مؤداها أن بنية المجتمعات وتطورها توجهها حالة القوى الانتاجية ونموها ـ يقول الغربيون « التقنيات » . هذان المفهومان ليسا مترادفين تماماً . تشمل القوى الانتاجية بالمعنى الماركسي أدوات وتقنيات الانتاج ، والناس الذين يتعاملون معها والموارد الطبيعية التي يتعاطون معها في آن واحد . لكن الغربيين يقدرون كذلك أن تقنيات الانتاج لا يمكن تفحصها بمعزل عن الناس الذين يستعملونها . إن وجود يد عاملة قادرة على استعمال الآلات الحديثة والمهندسين والأطر المؤهلة هو أحد عناصر التطور التقني ، الذي يسيء غيابه لتقدم الأمم المتخلفة . وهم يرون أن وجود أو غياب الموارد الطبيعية مهم كذلك ، لكن هذه الأهمية تتضاءل ، فالأمم المتخلفة لا تستطيع استغلال مواردها الخاصة في حين أن الأمم المتقدمة تستطيع استغلال مواردها وموارد الآخرين .

على الرغم من أن الغربيين لا يستخدمون هذه التعابير ، يمكننا القول ان التقدم التقني يشكل البنية التحتية لنموذج « التنموية » ، وتكون العناصر الأخرى هي البنى الفوقية بالنسبة له.إن امتلاك أدوات الانتاج القائمة على التقنيات الحديثة يسمح أولاً بالتخلص من الندرة ، أي من تدني الأموال المتوفرة بالنسبة للحاجات المطلوب إشباعها ، الأمر الذي سيطر على المجتمعات الإنسانية كافة حتى أيامنا هذه . يمكن إذن أن يرى مجموع السكان أن الاشباع يشمل بطريقة مناسبة تقريباً ، ليس فقط حاجاته الأولية الأساسية (الغذاء والسكن واللباس) ولكن الأساسي كذلك من حاجاته الثانوية (الأمن والرفاه والتسلية والثقافة) . مما لا شك فيه أن أياً من المجتمعات الصناعية لم يحقق بعد هذا المستوى من الوفرة ، لكن الكثير منها بات قريباً من ذلك .

في شتى الأحوال ، تقدم المجتمعات المتقدمة لسكانها شروطاً مادية للحياة أعلى بما لا يقاس من تلك التي عرفها الناس في المجتمعات السابقة والتي ما زالوا يعرفونها في

المجتمعات المتخلفة . قد ضاعف التقدم الصحي والطبي الأمل في الحياة عند الولادة (فهو أعلى من سبعين سنة حالياً في أميركا الشمالية وفي أوروبا الغربية ، وأدنى من خمسة وثلاثين سنة في أفريقيا حالياً ، وفي العالم بأسره قبل القرن التاسع عشر) . والأكثرية الغالبة من الناس تعرف القراءة والكتابة ، وتملك مستوى ثقافياً مساوياً للطبقات الحاكمة كما كانت منذ قرن أو قرنين ، في حين أن الأمية واللاثقافة تبقيان مسيطرتين في الأمم غير الصناعية . انخفضت بشكل ملموس مدة العمل وتدنى عناء الناس في العمل تدنياً مهماً بفعل الآلة . ويمكن تأمين الحماية ضد مخاطر المرض والحوادث والأمومة والشيخوخة بطريقة مناسبة . وباتت وسائل التسلية عديدة من خلال دور العرض والتلفاز والمذياع والمصورات وكتب الجيب والرياضة والسفر والعطل ، وأصبحت الحياة أقل رتابة وأكثر بهجة .

يتدنى التفاوت وتتقلص التوترات الاجتماعية . مما لا ريب فيه ، أنه ما يزال هناك أغنياء وفقراء ، لكن الشقة بين الاثنين أقل اتساعاً ، وبخاصة فيما يتعلق بأنواع الحياة . ويؤدي تعقيد الانتاج إلى شروط متنوعة وإلى فئات تجعل من الصعب تطبيق الشكل الماركسي للصراع بين طبقتين متناقضتين . ثمة طبقة وسطى ، من الصعب تمييزها بالنسبة للملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، لكنها متجانسة بما فيه الكفاية في نوعية حياتها ، تميل إلى جمع القسم الأكبر من السكان . وتحصل الخصومات والنزاعات بين فئات متعددة ومتخصصة أكثر منها بين طبقتين كبيرتين متناقضتين تناقضاً غير قابل للمساومة . يمكن إذن تسويتها بالطرق الدستورية داخل نظام سياسي تعتبر قواعده محل إجماع شبه عام .

إن النظام الديموقراطي يتلاءم مع الأمم المتقدمة كما وصفناها . يكون لدى مواطنيها مستوى ثقافي كاف يسمح لها بتحقيق الخيارات السياسية الأساسية من خلال الانتخابات . ولا يكونون متناقضين كثيراً إزاء بعضهم البعض بحيث يدمر صراع الطبقات فيها الأصول الليبرالية الهشة . كل حزب ، وكل مجموعة اجتماعية يمكن أن تقبل أن يحكم أخصامها ، لأنها مقتنعة بأنهم لن يسيئوا استعمال السلطة وسيخلون المكان إذا غيّر الناخبون الأكثرية البرلمانية أو الرئيس . وهكذا يخلق ارتفاع المستوى الثقافي وانخفاض مستوى التوترات الاجتماعية الشروط الضرورية لعمل أنظمة الديموقراطية التعددية .

مع ذلك ، تنطوي الشروط التقنية للانتاج على تأسيس مجموعات صناعية وتجارية واسعة في الوقت نفسه الذي تقوم فيه الإدارات الكبرى والأحزاب والنقابات المنظمة ووسائل الاعلام الجماهيرية ، الخ . ، بتغيير بنية الديموقراطيات التعددية . ويتم الانتقال من النظم الفردية وغير المركزة إلى نظم قائمة على تنظيمات جماعية وتميل إلى تمركز قوي إلى

حد ما . يرتبط ذلك في الوقت نفسه بالزوال التدريجي للأرياف وإلى التمدين العام وتطور التجمعات السكنية الضخمة التي تقلب بالكامل أطر الحياة التقليدية . تتعرض المعتقدات والسلوكيات والطباع ونظم القيم إلى انقلابات مماثلة ، وتتخذ العقلانية والنفعية سمة غالبة .

إن نموذج المجتمعات الصناعية كما تم وصفه ، يعرض أساساً للنظم السياسية العربية . وبمواجهته ، يعرض نموذج التخلف لنظم العالم الثالث . تتسم هذه الأخيرة بهيمنة الزراعة ، والزراعة القديمة . تكون فيها تقنيات الصناعة قليلة الانتشار ولا تتعلق سوى بقطاع ضعيف جداً من الانتاج . ويكون مستوى الحياة العام منخفضاً جداً ويعيش قسم كبير من السكان تحت مستوى الحد الأدنى الحياتي ، وهم يعانون أحياناً من مجاعة مستمرة أو من نقص غذائي خطير . وتكون الحاجات الأساسية غير مؤمنة للجميع ، أما الحاجات الثانوية فغير مؤمنة للقسم الأكبر من السكان ، والأمل في الحياة عند الولادة يساوي نصف ما تصل إليه البلدان الصناعية . وتكون الحماية ضد المخاطر الاجتماعية ضعيفة أو معدومة . والحالة الصحية تكون غالباً مؤسفة .

تقف فوق هذه الكتلة البائسة أقلية صغيرة من أصحاب الامتيازات الثرية جداً في الغالب ، بحيث يكون الفارق بين الطبقات مهماً . وتكون التوترات الاجتماعية قوية جداً ، حيث أن الكتلة الواسعة تحلم بالقضاء على الأقلية التي تستغلها ، وهذه الأخيرة تتمسك بامتيازاتها بواسطة العنف . ولا يمكن أن يعمل نظام ديموقراطي تعددي لأن صراع الطبقات قوي جداً ولأن القسم الأكبر من السكان يرزح تحت اللاثقافة والأمية ، اللتين تمنعانه من إمكانية الممارسة الحقيقية للحقوق المدنية . بالإضافة إلى ذلك ، فإنها تحافظ غالباً على ثقافة شفهية تقليدية ليست دون قيمة على الصعيد الحرفي والفني ، تتجه نحو الدمار عند الاحتكاك بالتقنيات الصناعية .

هذان النموذجان يلهمان أغلب التحليلات التجريبية للنظم الاجتماعية التي قام بها المؤلفون الغربيون . يمكننا أن نأخذ عليهم عرضهم السيء للنظم الاشتراكية . فهي تعتبر إلى حد ما نموذجاً وسيطاً ، باعتبار أن الطريق الاشتراكي يسمح لدول متخلفة أو نصف نامية بأن تصبح مصنعة بسرعة أكبر وأن تلج هكذا إلى نظام أعلى . في هذه الحال ، تسيء الاشتراكية من النمط السوفياتي القائم على التخطيط المركزي إلى التجديد والتنويع في الانتاج . من جهة أخرى دافع البعض عن أطروحة تلاقي النظم الرأسمالية والاشتراكية عندما تصل إلى مستوى المجتمع التقني المتقدم جداً . في هذه المرحلة ، تكون الرأسمالية في حاجة إلى التدخل المتزايد من قبل الدولة لكي تخطط للانتاج بمجمله ولتأمين توازن النقد

والتوازن الاجتماعي العام وإعادة توزيع الدخل الوطني وتوجيه الاستثمارات ومضاعفة الخدمات الجماعية غير الانتاجية . وتكون الاشتراكية من جهتها ، بحاجة إلى الاستغلال الذاتي للمؤسسات وللمبادرة الفردية من أجل تأمين التجديد التقني ، ولتحقيق قدر معين من لعبة قوانين السوق من أجل تكييف الانتاج مع الحاجات المتنوعة جداً . وهكذا تتطور المجتمعات فوق الصناعية نحو نظام مختلط ، من غير الممكن بعد رسم جوانبه بدقة ، ولكننا نستطيع توقع توجهه العام .

ثانياً : تصميم لنموذج نظري عام

هل من الممكن بناء نموذج نظري عام يمكنه أن يقدم مقاربة مشتركة بين علماء الاجتماع الغربيين والماركسيين ، يسمح بدمج نماذجهم الخاصة بكل منهم؟ من المؤكد أن المشروع محدود ، بما أن هذه النماذج تستند إلى أيديولوجيات متناقضة . ومع ذلك فإنه لا يبدو مستحيلاً تماماً . فالنماذج النظرية المختلفة المستعملة حالياً ـ سواء كانت صريحة أو ضمنية ـ تجمع المتغيّرات الجوهرية نفسها تقريباً . وإذا كانت لا تحلل البنى الداخلية واستقلالها بالطريقة نفسها ، فإن هذه الفوارق ليست جذرية بالقدر الذي تظهر فيه . يمكن اهمالها نسبياً في نموذج عام ، يشكل بالضرورة إطاراً مجرداً يستخدم كتصميم للمقارنة .

أ ـ أسس النموذج العام

يبدو ممكناً الاستناد هكذا إلى أربعة متغيرات أساسية في جميع النظم الاجتماعية ، نصادفها في جميع النماذج النظرية الخاصة إلى حد ما . الأول هو المتغيّر الاقتصادي (أ) ، الذي يتكون من القوى الانتاجية بالمعنى الماركسي أو التطور التقني ـ الاقتصادي بالمعنى الغربي . وتشكل الطبقات الاجتماعية (ط) متغيّراً ثانياً ، يتعلق بوجود مجموعات ثانوية داخل كل جماعة يتم تعريفها بواسطة حالات عدم مساواة خاصة بكل منها ونزوع هذه الحالات إلى الاستمرار وراثياً . يتكون المتغيّر الثالث من الأيديولوجيا (ي) : نشير تحت هذا الاسم إلى النظام الجوهري للقيم ، الذي يستخدم قاعدة للمجتمع المعني ، سواء صراحة أو ضمناً . أما المتغيّر الرابع الذي نذكره فهو التنظيم السياسي بالمعنى الواسع للكلمة (س) ، وهو يشمل كذلك الجهاز القضائي . يشكل هذا الكل المؤسسات التي تحدد أدوار السلطة وتسمح لأصحابها بممارسة سلطتهم ، وتخضع أعضاء الجماعة لهذه السلطة . يضم العنصر الأخير عملياً الحقوق بكاملها وآليات تطبيقها ، بما فيها استخدام الاكراه .

من المؤكد أن النظم الاجتماعية تتضمن عدداً كبيراً من المتغيرات الأخرى التي يعتبر بعضها مهماً جداً ، كما رأينا في الصفحات السابقة على سبيل المثال ، درجة الانتماء إلى

النظام (« المساندة » بالمعنى الذي أراده ايستون) ، والذهنيات والنماذج الثقافية الناجمة عن التطور التاريخي ، وضغط النظم الخارجية التي تشكل بيئة النظام المقصود ، الخ . لكننا نقدر أن تأثير المتغيّرات الأخرى على النظام يكون أضعف كثيراً من تأثير المتغيرات الأربعة المذكورة ، سوى في ظروف استثنائية وعابرة ، إلا إذا تعلق الأمر بنظام مجموعة خاصة جداً . تمارس الذهنيات والنماذج الثقافية التاريخية تأثيراً كبيراً على الأكاديمية الفرنسية والمجموعات الأخرى المماثلة التي تكون وظيفتها محافظة . ويكون ضغط النظم الخارجية جوهرياً بالنسبة للمجموعات الدبلوماسية أو مؤسسات الاستيراد والتصدير ، الخ . وعلى العكس ، يمكن أن يكون أحد المتغيّرات الأربعة ثانوياً أو غائباً عن نظام خاص ، لكنه يؤثر عليه في جميع الحالات بواسطة المتغيرات الأخرى .

وبالفعل تعتبر المتغيرات الأربعة مترابطة ، ويقضي بناء نموذج على أساسها بتحديد معنى ترابطها ومداه تحديداً . ننطلق في هذا الصدد من الفرضية المشتركة بين الماركسية و« التنموية » ، وهي سيطرة المتغيّر الاقتصادي (سنبينّ فيما بعد أن هذه الفرضية لا تطبق أحياناً إلا بشكل مصحح جداً ، الذي يسمح مع ذلك بتعميم النموذج في هذا الصدد) . إن القوى الانتاجية (أ) هي قاعدة علاقات الانتاج ، التي تشكل بالنسبة للماركسيين علاقات الطبقات (ط) ، علماً أن الطبقات تتكون في نظم التملك الخاص لوسائل الانتاج وتنزع إلى الزوال مع تحقيق اشتراكية هذه الأخيرة . وتشكل الأيديولوجيات (ي) والجهاز السياسي (س) عناصر البنى الفوقية بالمعنى الدقيق للكلمة ـ مع كثير غيرها في الوقت نفسه ـ الناجمة عن القوى الانتاجية وعلاقات الطبقات المتولدة عنها . هكذا يمكننا وضع رسم بياني للنموذج الماركسي في الصيغة التالية : (أ ← ط) ← (ي+ س) . يظهر الهلالان الأولان « القاعدة » بعنصريها الأساسيين ؛ ويظهر الآخران عنصرين أساسيين من « البنية الفوقية » التي اعتبرناها بمثابة متغيرات عامة . لكننا رأينا أن علاقات الانتاج ، التي تعتبر الطبقات الاجتماعية تعبيرها الأقصى ،تنجم عن القوى الانتاجية .من الممكن إذن إلغاء الهلالين الأولين دون تشويه النموذج الماركسي وكتابة ما يلي : أ ← ط ← (ي+ س) .

يمكننا كذلك إلغاء الهلالين الآخرين . بالطبع ، لا تصف الماركسية عناصر البنية الفوقية وفقاً لتسلسل ظهورها ، وهي تميل إلى تفحصها تفحصاً إجمالياً . لكنها تحدد أن الأيديولوجيات تستخدم لتبرير أوضاع الطبقات من أجل المحافظة على هيمنة الفئات المميّزة ، وأن الجهاز السياسي والقانوني هو الأداة العملية لتأمين هذه المحافظة . من الناحية المنطقية ، يمكن اعتبار الأيديولوجيات سابقة للجهاز السياسي ، بما أن الثاني يظهر (على الأقل ظاهرياً) على أنه نتيجة للمبادىء المطروحة من قبلها . من الناحية التاريخية ، شكلت

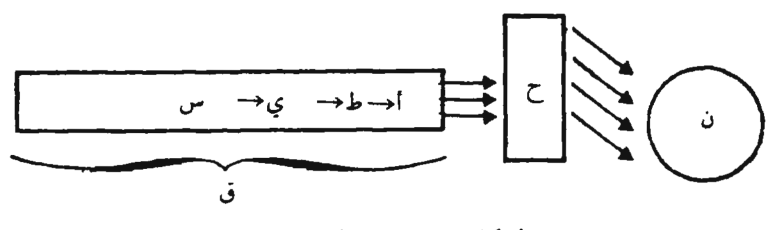
الأيديولوجيا الليبرالية جسماً من العقائد قبل أن تكوّن . الأجهزة السياسية الغربية بنية إجمالية ، تطورت تطوراً واسعاً تحت تأثيرها ، كما أن الأيديولوجيا الاشتراكية قد سبقت تكون الدول الاشتراكية وساهمت في ظهورها . من المقبول إذن اختصار السيرورة الاجتماعية كما يصفها الماركسيون في الصيغة المبسطة : أ ← ط ← ي ← س (الصيغة رقم 1) .

يمكن تطبيق الصيغة نفسها على نموذج « التنموية » الغربية . من المؤكد أن علاقات الانتاج لا تدخل فيها بالطريقة نفسها . تعتبر الرأسمالية الجديدة أن التقدم التقني ينوع الأوضاع الاجتماعية في الوقت نفسه الذي يقرب بينها ؛ ويساهم إذن في تقليل العداوات الطبقية ، في حين يعتقد الماركسيون العكس تماماً . إن الأيديولوجيات الناجمة عن تطور القوى الانتاجية وتطور علاقات الانتاج ليست هي نفسها ، وكذلك الأجهزة السياسية التي تؤدي إليها المتغيرات السابقة . يبقى أن الآلية العامة للنظام الاجتماعي تجمع فئات المتغيّرات نفسها ، في المعنى نفسه وفي التسلسل نفسه تقريباً ، كما عبرت عنها الصيغة السابقة .

مع ذلك ، لا تكون هذه الصيغة صحيحة إلا بشرطين اثنين . أولاً : تشير الأسهم (←) التي تربط مختلف المتغيّرات فيما بينها إلى اتجاه تبعيتها الرئيسي ، التي لا تكون تبعية حصرية أبداً . ثمة دوماً رد فعل للبنى الفوقية على القواعد ، وللعلاقات الاجتماعية على القوى الانتاجية ، وللأيديولوجيات على علاقات الطبقات ، وللجهاز السياسي والقانوني على الأيديولوجيا . ثانياً : لا تحصل التبعية بالضرورة من متغيّر إلى متغيّر آخر ، سواء تعلق الأمر بتبعية رئيسية أو بفعل ارتجاعي . يمكن أن تحصل كذلك بالقفز عن متغيّر وسيط أو أكثر . تؤثر القوى الانتاجية مباشرة على بعض عناصر الأيديولوجيا دون المرور بوساطة الطبقات (مثلاً : الانتاجية وخرافة التقدم في المجتمعات الصناعية) ، أو على بعض عناصر الجهاز السياسي والقانوني دون المرور بالوساطة المزدوجة للطبقات والأيديولوجيات (مثلاً : تخطيط الاقتصاد وضبطه) . تؤثر بنى الطبقات مباشرة على بعض عناصر هذا الجهاز ، دون المرور بواسطة الأيديولوجيا (من الأمثلة : الاستفتاء الضيق ، عدم المساواة في التمثيل ، التمايزات الاجتماعية في التربية والثقافة) . إن الصيغة المذكورة نصف فقط اتجاه التبعية الرئيسي للمتغيّرات والنظام الذي تمارس فيه هذه التبعية .

عند وصولنا إلى هذه المرحلة ، نجد أنفسنا مدفوعين إلى متغيّر خامس ، قد نسميه « الحاجز الثقافي » (ح) . ندل تحت هذا الاسم على مكتسب التطور التاريخي ، بمقدار ما

يكون قد كوّن الذهنيات وولّد الميول وبنى نماذج السلوكيات التي تنزع إلى المحافظة على نفسها عبر مقاومة التجديدات . يشكل ذلك قسطاً مهماً من الثقافة بالمعنى الذي تم تحديده أعلاه . حينئذ يشكل الرسم البياني الاجمالي في الصيغة رقم 1 قوة الحركة (ت) التي تنزع إلى تغيير النظام الاجتماعي باستمرار عبر اصطدامها بجمود الحاجز الثقافي ، الذي يشكل في الحقيقة مرشحاً وكابحاً ومازجاً أكثر مما يشكل حاجزاً . إنه يبطىء عملية التجديد ، ولا يسمح بعبور سوى بعض العناصر إليها ، ويدمجها مع الذهنيات والسلوكيات والنماذج المنبثقة عن الماضي ، أي النظام الاجتماعي (ن) الناتج عن العمليات السابقة بمجملها . يمكن وضع الرسم البياني لذلك حسب الشكل رقم 14 .



الشكل رقم 14 ـ « الحاجز الثقافي »

لكن مثل هذا الشكل يعطي صورة مغلوطة للأشياء ، لأن « الحاجز الثقافي » يظهر في الحقيقة في كل من المتغيّرات السابقة بدل أن يشكل متغيّراً منفصلاً . ثمة حاجز في القوى الانتاجية ، ينجم عن التعلق بالطرائق والأدوات القائمة ، وحاجز في الطبقات الاجتماعية التي تتوصل إلى وعي وضعها الحاضر بصعوبة لأنها ترى نفسها من خلال صور الماضي ، وحاجز أيديولوجي يقوم على التعلق بالأفكار والقيم السائدة ، وحاجز في الجهاز السياسي المتشكل من استمرارية المؤسسات القائمة . إن حصة التجديد وحصة الحاجز ليستا نفسيهما تبعاً للمتغيرات والنظم الاجتماعية لكنهما يتعايشان في كل مكان . ولا يمكن جمود نظام معيّن في أحد عناصره المعزول عن الأخرى ، الذي يمكن اعتباره متغيّراً ، فهو موجود داخل كل واحد من عناصره .

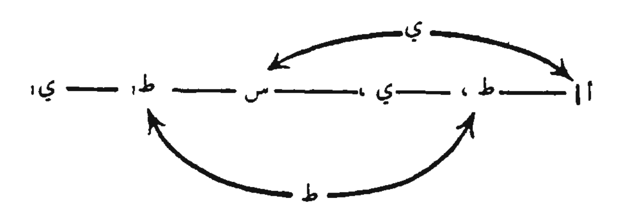
ب ـ الاستقلال الذاتي للأجهزة السياسية والأيديولوجية

من أجل التعبير عن نموذج عام ، ينبغي استكمال الصيغة أ← ط←ي←س بشكل آخر . علينا اعتبار أن المتغيرين « س » و« ي » ليسا فقط عنصرين ناتجين عن المتغيرين « أ » « ط » ، ولكنهما ينطويان على استقلال ذاتي يمكن أن يصل أحياناً إلى درجة تستطيع أن تغيّر بعمق اتجاه التبعية الرئيسي للمتغيّرات المختلفة المذكورة . لم يعد يتعلق الأمر هنا برد

فعل البنى الفوقية على القاعدة ، باعتبار أن هذه الأخيرة تبقى مركز الدفع الاجمالي ، ولكن بانقلاب حقيقي للقاعدة وللبنى الفوقية .

يتعلق التصحيح الأول بالمتغيّر « س » . يكتسب دوماً الجهاز السياسي للتوجيه ووسائل سيطرته في جميع النظم الاجتماعية استقلالاً ذاتياً واسعاً بما فيه الكفاية بالنسبة للقاعدة الاجتماعية ـ الاقتصادية . أشار الليبراليون إلى أن ممارسة السلطة تغيّر أصحابها دائماً . فحتى لو كانوا في البدء ممثلين لطبقة معينة ، فإنهم يميلون إلى الانفصال عنها . ويميلون كذلك إلى إدامة سلطتهم والامتيازات التي توفرها لهم ، أي إلى جعل أنفسهم طبقة بحد ذاتها . إن تحليل البيروقراطية وأعضاء الحزب والنقابات في النظم الشيوعية ، وكذلك تحليل البنى التقنية السياسية والإدارية في النظم الغربية تظهر بوضوح هذه العملية .

من المتفق عليه أنها تترافق مع جهد التبرير الأيديولوجي . وإلى جانب الأيديولوجيا الناجمة عن القوى الانتاجية وعن الطبقات التي تولدها ، نرى إذن مصدراً آخر للأيديولوجيا يتطور انطلاقاً من الجهاز السياسي والطبقات التي ينزع هو نفسه إلى نشوئها . إذا سمينا ط' وي' الطبقات والأيديولوجيا من النمط الأول (التي تتعلق بالصيغة رقم 1) وط١ وي١ الطبقات والأيديولوجيات من النمط الثاني ، نصل إلى الصيغة التالية من النموذج العام : أ← ص' ← ي'← س← ط١← ي١ (الصيغة رقم 2) . وهكذا فإن التفريع الاجتماعي (ط) والأيديولوجيا الاجمالية (ي) للنظام المقصود يكونان من انتاج النزاعات والتناقضات بين ط' وط١ وي١ وي' . يمكن وضع ذلك في الرسم البياني الظاهر في الشكل رقم 15 ، الذي يحدد فقط الصيغة رقم 2 .



الشكل رقم 15 ـ الاستقلال الذاتي للأجهزة السياسية وللأيديولوجيات

نقدر أن هذه الصيغة قابلة للتطبيق على النموذج الاشتراكي كما على غيره . فهي تعرض بشكل أفضل تطور النظم الشيوعية المعاصرة على سبيل المثال . وهي ليست غير متوافقة مع النظرية الماركسية التي لم تعارض أبداً ردود فعل البنية الفوقية على القاعدة . مما لا شك فيه ، أن تكوّن طبقة خارج علاقات الانتاج والتملك الخاص ليس متوافقاً مع النهج

الأرثوذكسي . لكننا نستخدم هنا كلمة طبقة في معنى أوسع من المعنى الماركسي . إذا تكلمنا على « فئة » أو « شريحة » ، تختفي الصعوبة . ويمكن إبراز تحليلات غرامشي وألتوسير في النموذج العام كما تم تعريفه .

علينا أن نذكر أنه في بعض الحالات يمكن أن يكون التناقض بين ط$_0$ وي$_0$ من جهة وط$_1$ وي$_1$ من جهة أخرى ، كبيراً جداً ، بشكل تصبح معه س بطريقة ما حكم الوضع يظهر ذلك في بعض الأنظمة البريتورية ، التي تعتبر الدكتاتوريات العسكرية التجسيد الأكثر شيوعاً لها . فهي تشكل غالباً الوسيلة النهائية للطبقات الحاكمة التي تكون امتيازاتها مهددة ، لكي تمنع ازالتها . لكن قدرة الجهاز السياسي تصبح عندها في حال تسمح له بالانفصال عن جزء من القاعدة التقنية ـ الاقتصادية وبأن يصبح هو نفسه القاعدة الحقيقية للنظام . إن صراع المصالح بين الطبقة البريتورية (ط$_1$) والطبقة الحاكمة الاقتصادية (ط$_0$) الذي أسفر عن قيام الدكتاتورية العسكرية يمكن أن يتحول لمصلحة الأولى . إلا أن وضعاً كهذا لا يمكن أن يكون إلا مؤقتاً . ويكون الأمر خلاف ذلك إذا كانت القوى الانتاجية في حال يكون فيه وضع الطبقات التي تتولد عنها غير مستقر وقابلاً للقلب . عندها يمكن أن يساعد البريتوريون الطبقة المحكومة لتأخذ محل الطبقة الحاكمة ، على الرغم من أن هذه الأخيرة هي التي أوصلتهم إلى السلطة . يمكن رؤية هذا الالتباس في بعض الدكتاتوريات العسكرية المعاصرة في أميركا اللاتينية وفي الشرق الأوسط .

يتعلق التصحيح الثاني للنموذج العام في « ي » الحقيقية . تكتسب هذه الأخيرة في بعض النظم ، استقلالاً ذاتياً وقوة يجعلان منها القاعدة التي ينجم عنها كل شيء تقريباً . يكون ذلك صحيحاً في نظم المجتمعات القديمة تحديداً حيث كان الدين يلعب دوراً مهماً . وليس موضع نقاش ، استخدامه لتمويه سيطرة الطبقات الناجمة عن تطور القوى الانتاجية وجعلها مقبولة . لكننا لا نستطيع تقليصه دوماً وفي كل مكان إلى « أفيون الشعوب » . إن الخوف من الموت والرجاء في البقاء يشكلان أحد الدوافع الرئيسية للفعل الإنساني ، وهو دافع ذو استقلال ذاتي ، أي مستقل في ذاته عن حالة القوى الانتاجية . إن أول بناء من الحجر أقامه الإنسان ـ مجموعة سفارة العجيبة ـ كان مخصصاً للفرعون الميت من أجل تأمين الأبدية له . وفي اليونان ، أرض الفلاسفة ، كانت الهياكل هي وحدها التي بنيت من مواد قابلة للدوام ، منذ ثلاثة آلاف سنة مضت .

بالطبع لم يتمكن أي دين ولا أي نظام اجتماعي من التطور في تناقض مع حالة التقنيات وقدرات الانتاج التي تسمح بها . لكن الثيوقراطيات الكبرى التي عرفها العالم لم تكن الانعكاس البسيط لقاعدتها الاقتصادية . ربما كان التغيير في القوى الانتاجية وفي

علاقات الطبقات قد ساهم في ثورة أمينوفيس الرابع ، لكن يبدو أنه (إذا وجد) لم يلعب دوراً رئيسياً في هذه المغامرة . يمكننا مضاعفة الأمثلة من هذا النوع . أما في المجتمعات المستقرة حيث لا تتغيّر الأسس التقنية ـ الاقتصادية أبداً ، ولا علاقات الانتاج والطبقات الناجمة عنها ، فإن الأيديولوجيات والأجهزة السياسية تكتسب استقلالاً ذاتياً كبيراً بالنسبة لها . ومما لا ريب فيه أنها تتحكم بها دوماً . فلا يمكن لأي أيديولوجيا ولا لأي جهاز سياسي ـ قانوني أن يحافظ على نفسه إذا كانت متناقضة مع القوى الانتاجية .

ولكن عندما تكون هذه القوى مستقرة ـ كما كان خلال آلاف السنين الاقتصاد المصري القائم على فيضانات النيل ـ لا تعود سوى الإطار الضروري للنظام الاجتماعي الذي تتحدد فيه حدود التنوع . وتكف عن أن تشكل الأساس للتحولات التي يخضع لها . يمكن عندئذ أن تحدث ثورات دينية ، يحركها التطور الداخلي للأيديولوجيا أو بفعل الصدمة التي تحدثها فيها أيديولوجيات خارجية ، تؤدي إلى التحول العميق للنظام . إن حالة التقنيات وعلاقات الانتاج تدخل بشكل من الأشكال في بيئة النظام . وهو يرتبط بها كما يرتبط الإنسان بالماء ، إذا توفرت له بصورة كافية ، دون تخيل لاضرورية ولا إمكانية التغيير في هذا الصدد ، تكف المياه عن أن تكون أساساً للحياة الاجتماعية كما هي الحال في الواحات .

لقد تطورت الماركسية في مجتمعات انتاجية ، حيث كان الاقتصاد في انقلاب شامل ، وحيث أصبح تحول شروط الحياة الغرض الرئيسي للطبقات المقهورة من أجل تحويل الحريات النظرية التي أعلنتها الثورة الفرنسية إلى حقيقة واقعة . وكذلك الأمر في مجتمعات مادية ، حيث كان الدين في تراجع . ليس لكل النظم الاجتماعية هذه الصفة . وقد بدأ المنظرون الحديثون في مجتمع الوفرة يعون أن توصل مجمل السكان إلى تحقيق « أسباب العيش » ، يؤدي إلى أن تحتل « الفلسفة » ـ أي الأيديولوجيا ـ المكان الأول في السيرورة الاجتماعية .

لكن « أسباب العيش » هي فكرة ذاتية ، خاصة بكل نمط من المجتمعات . ثمة الكثير من الجماعات المسماة بدائية تعرف في هذا الصدد إشباعاً كافياً في مستوى كبير من قلة الحاجات . عندها تكون الاهتمامات الجمهرية فيه دينية أو سحرية ، بالإضافة إلى أن الحياة الاقتصادية تعتبر تحت سيطرة القوى اللاعقلانية ، التي تؤمن السيطرة عليها الصيد البري الجيد والصيد البحري الجيد والجنى الجيد . وتصبح الأيديولوجيا القاعدة الأساسية للنظام ، التي ينجم عنها تفريع الطبقات وتنظيم السلطة . نصادف عناصر من هذه البنية

في الكثير من المجتمعات الأكثر تطوراً ، وحتى في المجتمعات المعاصرة . يمكن إبراز نموذج هذه الأخيرة بواسطة المتغيّر التالي للنموذج العام ، المعبر عنه في صيغة ثالثة ، توحي بأن القوى الانتاجية هي عنصر يتحكم في النظام ، دون أن تكون قاعدة دفعه : أ (ي← ط← س) .

إن التصميم لنموذج عام تم اعداده هكذا ، يهدف أولاً إلى البرهنة على أنه يمكننا ، تقديم كل النماذج النظرية ، على الرغم من الفرق في عناصرهاالأيديولوجية ، وفقاً لنفس الصورة التي تسهل مقارنتها . إنه مختصر جداً وبدائي جداً ، ولكن يمكن على الأرجح تحسينه في شكله وفي تطبيقه على مختلف أنماط النظم المحسوسة . وهو يسمح من جهة أخرى بالإشارة إلى أن النماذج التي يظهر أنها متباعدة جداً في مفاهيمها الأساسية ـ على سبيل المثال ، فيما يتعلق بدور القوى الانتاجية والطبقات الاجتماعية الناجمة عنها ـ هي في الواقع أقرب مما نعتقد ، ويمكن أن تستخدم كقاعدة للتحليلات المقارنة . إن أهميته متواضعة جداً لكنه ليس قابلاً للإهمال تماماً .

المراجع

إن المراجع الخاصة بمفهوم النموذج النظري ، الذي لم يعد شائعاً، تبقى متواضعة جداً. يمكننا الرجوع حول هذه النقطة إلى فكرة «النمط المثالي» الذي وصفه ماكس فيبر: .Essai sur la théorie de la science, tr.fr. 1965 والذي لخصه مؤلفه هكذا: «إننا نحصل على نمط مثالي بالتشديد من جهة واحدة على وجهة نظر أو أكثر وبربط العديد من الظواهر المأخوذة منعزلة ، وغامضة وسرية ، التي نجدها تارة بأعداد كبيرة وطوراً بأعداد صغيرة والتي تنظمها حسب وجهات النظر السابقة المختارة من جهة واحدة ، لكي نصنع لوحة من الأفكار المنسجمة . لن نجد في أي مكان تجريبياً لوحة مماثلة في نقائها الادراكي ، فهي شيء طوباوي» . من جهة أخرى يشير فيبر بقوة إلى أن «النمط المثالي» (الذي يتفق تقريباً مع ما سميناه «النموذج النظري ليشير إلى الفرق مع النماذج الشكلية) ليس تجريبياً بالكامل وبأنه يستند إلى إيديولوجيا معينة : «انه قدر عصر من الثقافة تذوق شجرة المعرفة ، معرفة أننا لا نستطيع قراءة اتجاه المستقبل العالمي في نتيجة الاستكشاف الذي نقوم به ، مهما كان كاملاً ، ولكن علينا أن نكون مؤهلين لخلقها نحن أنفسنا ، وأن مفاهيم العالم لا يمكن أن تكون أبداً نتاج تقدم المعرفة التجريبية وأن المثل العليا بالتالي ، التي تؤثر علينا تأثيراً قوياً لا تصبح آنية في كل زمن إلا في الصراع مع مثل أخرى تكون مقدسة بالنسبة للآخرين بقدر ما هي مثلنا مقدسة بالنسبة لنا». يمكننا أن نقرّب من هذه الصيغ صيغة أرون (R. Aron) المتعلقة بتحليله للمجتمعات الصناعية : «يتعلق الأمر هنا بأكثر من الوصف أو التحليل للنظم كما تعمل ، . . . ومن تحديد الخصائص الكبرى التي يمكن عبرها فهم المنطق الداخلي لكل نظام » R. Aron Sociologie de dociétés industrielles: esquisse d'une théorie des régimes politiques, 1959, roméoté .

حول النموذج الماركسي راجع بصورة خاصة :

N. POULANTZAS , Pouvoir politique et classes sociales , 1968 , et Fascisme et dictature , 1970 .

من المناسب كذلك الالمام بالفكر الماركسي بصورة عامة ، الذي توجد له مراجع واسعة . نعطي هنا بعض

الاشارات ، من أجل إلمام أولي . أولاً يمكننا مراجعة كتب :

H . LEFEBVRE , Sociologie du marxisme , 1966; Pour connaître la pensée de Karl Marx , 2e éd . , 1956; Pour connaître la pensée de Lénine , 1957; Marx (1818- 1883) , Genève , 1947; Le marxisme , 9e éd . , 1964 , coll . «Que sais-je?» (H . Lefebvre , ancien membre du Parti communiste , reste favorable au marxisme); C .-H . DESROCHE , Signification du marxisme , 1949 (Interprétation par un chrétien de gauche); C.- H. DESROCHE, Signification du marxisme , après Marx , 1970 , coll . «Que sais-je?»

وكذلك الملخص الجيد في الكتاب الرسمي السوفياتي :

Les principes du marxisme-léninisme , 2 ed . , 1962 .

درس في الفكر السياسي في الكتب السابقة وكذلك في :

A. CORNU , La jeunesse de Karl Marx (1817- 1845) , 1934, et Karl Marx et Friedrich Engels: leur vie et leur œuvre , 4 vol . parus, 1955- 1970 (ouvrage important); dans J. LACROIX , Marxisme , existentialisme , personnalisme , 2e éd. , 1951.

درست من وجهة النظر الفلسفية بصررة خاصة في هذا المؤلف الأخير وبصورة خاصة في :

H . LEFEBVRE , Le matérialisme dialectique , 2e éd . , 1949; l'ouvrage de M . RUBEL , Karl Marx , essai de biographie intellectuelle , 1957 , est intéressant mais très discutable (cf . la remarquable critique de L . GOLDMAN dans Les Temps modernes , 1957 , p . 729- 751); cf . aussi A . SCHAFT , Le marxisme et l'individu , tr . fr . , 1968 .

من المتفق عليه أنه علينا الرجوع لمؤلفات ماركس وأنجلز نفسها. ثمة ثبت بالمراجع النقدية في :

J . TOUCHARD , Histoire des idées politiques , t . II , 4e éd . , 1967; p . 660 et suiv .

ثمة قائمة بالمراجع أكمل من قائمة :

M . RUBEL , Bibliographie des œuvres de Karl Marx , 1956 (avec supplément , 1960) .

- إن المؤلفات الأساسية التي تختصر العقيدة هي بيان الحزب الشيوعي لماركس وأنجلز ، وكتاب انجلز وحده « دوهرنج يقلب العلم » (؛ المسمى ضد دوهرنج l'Anti-Dühring) . نقرأ كذلك كتب ماركس حول فرنسا :

La lute des classes en France (1848- 1850) , Le 18 Brumaire de Louis-Bonaparte , La guerre civile en France (1871) , et Misère de la philosophie (contre Proudhon) .

- على سبيل المقطوعات المختارة يراجع أولاً : K . PARAÏOANNOU , Marx et les marxistes , 2e éd . , 1973 , qui inclut des auteurs marxistes contemporains; الذي يضم مؤلفين ماركسيين معاصرين ؛ ومن ثم Marx: œuvres choisies , 2 vol . , 1963- 1966 (coll . «Idées»); H . LEFEBVRE et N . GUTERMAN , Karl J . KANAPA , Karl Marx: 1966 , ceux de M . RUBEL , Pages choisies pour une éthique socialiste , 1948 إنها مختارات تعتبر مهمة لكنها موجهة في اتجاه اطروحات المؤلف.

حول نموذج التنموية راجع :

Le cours ronéoté de R . ARON , cité ci-dessus , repris dans R . ARON , Dix-huit leçons sur la société industrielle 1962 , et continué dans R . ARON , La lutte des classes: nouvelles leçons sur les sociétés industrielles , 1964 , et Démocratie et totalitarisme , 1965 . L'ouvrage de

R . DAHRENDORF , Classes et conflits de classes dans la société industrielle , tr . fr . , 1972 (éd . allemande , 1957) , développe des idées assez proches; cf . également M . DUVERGER , De la dictature , 1961 .

إن تصنيف أنماط التنمية الاقتصادية قام به :

من جهة أخرى ، يستند عدد كبير من المؤلفات الاميركية الى هذا النموذج ، صراحة أو ضمناً ، راجع تحديداً :

S . M . LIPSET , L'homme et la politique , tr . fr . , 1963; R . DAHL , Après la révolution: l'autorité dans une société modèle? tr . fr . , 1973; etc .
W. W. BOSTOW, Les étapes de la croissance économique, 1962

راجع كذلك :

R. BARRE, Le developpement économique, 1958 (Cahiers de l'O.S.A.E); Y. LACOSTE. Géographie du sous-développement, 1965; etc.

علينا كذلك الرجوع على سبيل المخطط المسبق الى :

L . MUMFORD , Technique et civilisation , tr . fr . , 1950 .

والى مؤلفات J . ELLUL التي تقوم بنقد التقدم التقني وبالتحديد :

J . ELLUL , La technique ou l'enjeu du siècle , 1954 , et L'illusion politique , 1965 .

حول النموذج المثالي ، نراجع أولاً تحليل الايديولوجيات الليبرالية ولا سيما في :

J . TOUCHARD (et autres) , Histoire des idées politiques , II , 4e éd . , 1967 , et R . ARON , Les étapes de la pensée sociologique , 1967 .

الفصل السادس

النظم السياسية

ليست السياسة نشاطاً لنمط معينّ من المجتمعات (الدولة ، المجتمع الكلي ، الخ .) ولكنها نمط معين من النشاط لكل المجتمعات ولكل المجموعات . ثمة إذن أنواع من النظم السياسية بقدر أنواع الجماعات ، أي المجموعات الإنسانية . يمكننا بناء وتحليل النظم السياسية لحزب معينّ ، ولجملة الأحزاب القائمة في بلد معينّ ، ولأحزاب من النمط نفسه عبر عدة بلدان ؛ يمكننا استخدام هذه الطرق المختلفة بالنسبة للنقابات والجمعيات والإدارات والبلدان والأديان والكنائس والجيوش ، كما يمكننا بناء وتحليل النظم السياسية للمجتمع العام ولا سيما الدولة . يمكن أحياناً تطبيق النماذج نفسها ـ الشكلية أو النظرية ـ على أنماط عدة من النظم السياسية ، لكن بعض أنماط النظم ترتبط بنماذج خاصة .

ليس بالإمكان أن نصف هنا جميع النظم السياسية الكثيرة جداً والمتنوعة جداً . وعلى الرغم من العنوان العام لهذا الفصل ، فإننا لن ندرس فيه سوى النظم السياسية العامة ، أي تلك التي تتعلق بالمجتمع الكلي بالمعنى الذي أعطيناه لهذه الكلمة (راجع أعلاه ، ص 30 وما يليها) . وفي هذا الإطار ، لا يعتبر النظام السياسي متميّزاً حقاً عن مجمل النظام في المجتمع الكلي ، فهو أحد مظاهره (أو بالأحرى عدة مظاهر منه) . فمن جهة أولى ، إن النظام السياسي هو الإطار العام للنظام الاجتماعي ، حيث تنتظم عناصره المختلفة . ومن جهة أخرى ، يتعلق النظام السياسي بصورة خاصة بفئة من هذه العناصر : مؤسسات السلطة ، جهاز الدولة ووسائل عملها وكل ما يرتبط به .

إذا كان لنا أن نستعيد صيغ النموذج العام التي عرضت في الصفحات السابقة (ص 305 وما يليها) ، فإن النظام السياسي يتضمن في آن معاً الصيغة الإجمالية للنموذج (على سبيل المثال : أ← ط← ي← س) والنظام المتشكل بواسطة العنصر س من هذه

الصيغة . يرتبط ذلك بكون السلطة ومؤسساتها وتنظيمها يمكن أن تدرس بطريقتين : من جهة أولى ، في حد ذاتها باعتبارها نظاماً خاصاً ، ومن جهة أخرى باعتبارها تؤمن التنسيق والضبط للنظام الاجتماعي بمجمله . وسواء أدت هذه الوظيفة الأخيرة من أجل المصلحة العامة أو من أجل مصلحة الطبقة المسيطرة فذلك لا يغيّر في الأمر شيئاً . والنظام السياسي يكون شمولياً بالنسبة للاقتصاد والأيديولوجيا والطبقات الاجتماعية . لكنه يتشكل في الوقت نفسه من قطاع خاص من هذه الشمولية ، هو قطاع جهاز السلطة ومؤسساتها . لذلك ، يقتضي أن يتم أي نظام سياسي من وجهتي النظر هاتين ، اللتين تكونان مع ذلك مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً .

نقدم هنا وصفاً لأنماط النظم السياسية التجريبية الرئيسية ، علماً أن كل نمط منها يشكل نموذجاً نظرياً مبنياً على أساس التجربة من أجل تفسير النظم المحسوسة المختلفة . سنتبع في بناء كل واحد من هذه النماذج النظرية ، إلى حد ما ، الرسم البياني للنموذج العام المصمم في الفصل السابق ، آخذين بعين الاعتبار مصاعب تطبيقه على نظم مختلفة جداً . من المستحيل وضع لوحة إجمالية في بضعة صفحات لكل النظم السياسية الكلية ، الحاضرة والسابقة . إننا نطمح في هذا الفصل إلى إعطاء تصنيفية أولى فقط ، تقدم بعض النقاط المرجعية . وفي هذا المعنى ، يشكل هذا الفصل مقدمة لتحليل أكثر تعمقاً للنظم السياسية الرئيسية التي ستكون موضوعاً لكتاب آخر[1] .

منذ حوالي عشر سنوات ، اعتدنا على تصنيف النظم السياسية الكلية إلى فئتين كبيرتين : النظم الخاصة بالمجتمعات التي تكون في طريق النمو والنظم الخاصة بالمجتمعات الصناعية . تعتبر الثانية واضحة الحدود وواضحة الخصائص نسبياً . أما الأولى فتجمع نظماً مختلفة جداً ، ولا تتضمن في الحقيقة سوى قسم من النظم غير نظم المجتمعات الصناعية : كيف نصف المدن اليونانية والامبراطورية المصرية والملكيات ذات الأنظمة القديمة تحت عنوان المجتمعات النامية ، في حين أن مفهوم التنمية الاقتصادية كان غير معروف تقريباً بالنسبة لهم ؟ لم يكن النمو الاقتصادي يشكل بالنسبة لهذه المجتمعات هدفاً رئيسياً . لم تكن تهمل الإثراء ، الذي كان غرضاً للكثير من الغزوات العسكرية والفتوحات البعيدة أو الأشغال المنتجة . لكن نظام قيمهم لم يكن يعطيه صفة أولية . كانت متخلفة أو نصف متخلفة استناداً إلى معاييرنا لكنها لم تكن تعني ذلك . إذن يمكننا تسميتها مجتمعات « خارج التنمية » ومقابلتها بالمجتمعات المعاصرة التي تعتبر « نامية » .

---

(1) M. Duverger, Institutions politiques et droit Constitutionnel, t.I: Les grands systèmes politiques; t.II: Le système politique française, 13e éd, 1973.

I ـ نظم المجتمعات المصنفة بأنها خارج التنمية

إن السمة المشتركة بين المجتمعات التي نصنفها بأنها « خارج التنمية » ، هي كون النمو الاقتصادي لا يشكل بالنسبة لها غرضها الرئيسي . فلم يكن له مكان في نظم قيمهم أو كان له مكان ثانوي فقط . يمكن أن يكون له مكان ، من الناحية الواقعية ، في الاهتمامات العملية ، وعندها يستخدم نظام القيم الرسمي لإخفائها إلى حد ما . وحتى في هذه الحالة ، يعطي تأكيد القيم الأولية الأخرى للنظم السياسية في المجتمعات خارج التنمية ، بنية فريدة . وفي الغالب ، كانت تنمية الانتاج فيها تؤخذ بنتائجها الفردية ، باعتبارها مصدراً للإثراء الشخصي ، وليس تحت مظهر النمو الجماعي . يقصد بالنسبة للبعض زيادة حصتهم من الثروة الوطنية ، أكثر من مواجهة النمو الإجمالي لهذه الثروة .

تكون هذه المجتمعات بصورة عامة ، إما مستقرة أو في نمو بطيء جداً . ولا يسمح المستوى التقني بنمو أسرع سوى في حالتين اثنتين : حالة الفتوحات والسيطرة الخارجية ، وحالة التجارة البحرية . ومن خلال جمع هاتين الصفتين اقتربت الامبراطورية الرومانية وامبراطوريات مماثلة من النمط الحديث للنمو . ويرتبط باستقرار المجتمعات المصنفة بأنها خارج التنمية ، مستوى عام منخفض للمياه ، إذا قيمناه بناء لمعايرنا الحالية ، فهي متخلفة أو نصف متخلفة من الناحية الاقتصادية . لكن بما أن النظام الثقافي يحدد مستوى قليل الارتفاع للحاجات المادية ، فإن مشاعر الحرمان والكبت تكون غالباً في هذه المجتمعات أضعف منها في المجتمعات الصناعية المعاصرة ، هذا إذا لم تكن غير موجودة .

إذا كان مفهوم المجتمعات المصنفة بأنها خارج التنمية واضحاً نسبياً ، فهو يغطي حقيقة واسعة جداً ومتنوعة جداً ، تشمل كل المجتمعات التي وجدت منذ بدايات الإنسانية وحتى القرن التاسع عشر . من المستحيل إذن تصنيف مجمل النظم السياسية المعنية ، علماً أن الكثير منها لم يوصف أبداً . يمكننا فقط تسجيل بعض المعالم التي تحدد حقول البحث التي تبقى غالباً في حاجة للتوضيح . في البدء ، من السهل توزيع هذه المجتمعات إلى فئتين كبيرتين : المجتمعات التي لم تعرف الكتابة والتي درست من قبل علماء الأتنيات والمجتمعات التي عرفت الكتابة والتي نسميها بصورة عامة مجتمعات تاريخية .

أولاً : نظم المجتمعات التي لم تعرف الكتابة

إن المجتمعات التي لم تعرف الكتابة نوعان . بعضها وجد في الماضي البعيد للإنسانية ، قبل الكتابة ، أي قبل التاريخ ، إنها مجتمعات ما قبل التاريخ . أما الأخرى

فتوجد حالياً في بعض المناطق المنعزلة في العالم (جزر المحيط الهادىء ، الغابات الأفريقية وغابات الأمازون ، الخ .) حيث ما تزال ثمة مجتمعات دون صلة أو هي ذات صلة ضيقة جداً مع العالم الصناعي . كان علماء الاجتماع الأوائل يعتقدون أن الثانية تشكل استمراراً للأولى ، التي بقيت حية بفضل العزلة كانوا يسمونها مجتمعات « قديمة » أو « بدائية » .

لم يعد هذا التشبيه مقبولاً حالياً على الصعيد العلمي . فهو مستمر إلى حد ما على مستوى المعرفة العامية ، وأحياناً على مستوى لا وعي العلماء . إن معرفة المجتمعات المعاصرة التي لم تعرف الكتابة ، تلقي لنا الضوء ، بشكل من الأشكال ، على سلوكيات مجتمعات ما قبل التاريخ ، فأحجام المجموعات ، وشروط العيش ، وأنواع الحياة للفئتين تقدم تشابهاً أكيداً . لكننا لا نستطيع استنتاج تماثل عميق بين النظم الاجتماعية والثقافية . فهذه النظم تطورت على الأرجح طوال آلاف السنين التي تفصل بين نمطي المجتمعات . إن مفهوم « الذهنية البدائية » غير مقبول . وعندما نتكلم على النظم السياسية للمجتمعات التي لم تعرف الكتابة فإننا نشير فقط إلى نظم المجتمعات المعاصرة التي لاحظها علماء الأتنيات .

إننا نستعلم عن الحياة اليومية لمجتمعات ما قبل التاريخ من التنقيبات ، لكن هذه الأخيرة تعطينا معلومات مجزّأة جداً حول بناهم وحياتهم السياسية ، لا تساعدنا كثيراً في دراستها .

أ ـ عناصر النظم

إن الأمر البارز في المجتمعات التي لم تعرف الكتابة هو نفسه الذي جعلنا نسميها هكذا . وغياب الكتابة يجعل من عملية التذكر الفردي والنقل الجماعي أكثر صعوبة . ومن أجل تطوير فكرة معقدة والمحافظة على المكتسبات الاجتماعية ينبغي اللجوء إلى طرائق أخرى غير النصوص والحوليات . ويرتبط تطور الخرافات بهذه الضرورة . وهكذا يتم ، بمناسبة طقوس التدريب غالباً ، استدعاء القصص الرمزية المنقولة شفوياً ، التي تركّب وتفسر أسس النظام الاجتماعي .

كانت الخرافات غرضاً للعديد من النظريات التفسيرية . كان علماء الاتنيات الأوائل يرون فيها التعبير عن الفكر البدائي واللاعقلاني والغامض والمشوش و« الجنيني » كما كان يقول فرازر (J. G. Frazer) . ثم جعل منها مالنوفسكي (Malinowvski) والوظائفيون « الوثيقة الذرائعية » و« العمود الفقري العقدي » في آن واحد ، للمجتمعات التي لم تعرف الكتابة . فتكون التعبير المنقول لطرق الحياة الجماعية والقيم التي تقوم عليها . وليست

الرمزية والمشاهد الخارقة للخرافات تعبيراً عن عجز الفكر ، فهي ترتبط بشكل مختلف من الفكـر وضرورات تنشيط الـذاكـرة . وقـد بـيّن كلود ليفي ـ شـتراوس (Claude Levy-Strauss) والبنيويون كيف يمكن أن نستخـدم الخرافـات كأسـاس لآليات الفكـر المجرد ، حيث تظهر كل واحدة من تعابيرها المختلفة المحسوسة « باعتبارها تحـولاً لبنية منطقية تحتية ومشتركة على كل المستويات » .

ليست الخرافات ركيزة تقنية للفكر وللتذكر ، على غرار الكتابة ، وحسب . إذ لها كذلك صفة مقدسة . وهكذا نتناول صفة ثانية للمجتمعات التي لم تعرف الكتابة ، وهي أهمية « المقدس » والدين . فلا نجد فيها تمييزاً بين القيم الدنيويـة والقيم المقدسـة . يرتبط نـظام القيم بمجمله بما هو مقدس ، أي بالشأن الديني ، والتميز بين ما هو نافع وما هو مضر يتداخل مع التمييز بين ما هو نقي وما هو غير نقي ، وتتخذ المحظورات الاجتماعية شكل المحرمات الدينية ، الخ .

تكون النتائج مهمة بالنسبة للنظام السياسي . وقد أشار جورج بلاندييه (Georges Balandier) إلى « الشراكة بين خصائص السلطة وما هو مقدس » ذاكراً أن « الحكام هم الأهل والأقران أو وسطاء الآلهة »[2] . مع ذلك ، هنا أيضاً ليس ثمة حل تواصلي بـين المجتمعـات التي لا تعرف الكتـابة والمجتمعـات الأخرى ، حتى الأكـثر حداثـة منهـا . فالعلاقات أكثر ضعفاً اليوم بين السلطة وما هو مقدس ، لكنها ليست مقطوعـة . استطاع لـوك دو هوش (Luc de Heusch) أن يؤكد في صيغة متناقضة ، ولكنها صحيحة جزئياً ، أن « علم السياسة يرتبط بالتاريخ المقارن للأديان »[3] . هذا مع العلم أننا نجد في المجتمعات التي لم تعرف الكتابة تمييزاً بين الزعماء السياسيين والكهنة . كان الفريقان وسطاء الآلهة ، ولكن ليس بنفس الطريقة ولا في المجالات نفسها .

يشدد الماركسيون على خاصية أخرى للمجتمعات التي لم تعرف الكتابـة ، غياب الملكية الخاصة لوسائل الانتـاج ، الأمر الـذي يؤدي إلى غياب الـطبقات الاجتـماعية . ويصفـون هذا الـوضع « بـالشيوعيـة البدائيـة » ، إلا أن ذلـك لا يتعلق إلا بقسم من المجتمعات التي لم تعرف الكتابة ، تلك القائمة فقط على علاقات القرابة ، التي لم تشكل دولاً حقيقية . يعتبر أنجلز ، استناداً إلى أفكار مـورغان (Morgan) حـول التمييز بـين

---

(2) Georges Balandier, Anthropologie politique, 1967, P. 116.

(3) L. de Heusch, Pour une dialectique de la sacralité du pouvoir, dans Le pouvoir et le sacré, Bruxelles, 1962 (Annales du Centre d'Etudes de Religion).

المجتمع القائم على العلاقات الفردية (Societas) والمجتمع القائم على الاقليم والملكية (Civitas) (راجع فيما يلي ص 284) ، أن ملكية وسائل الانتاج والطبقات والدولة تنشأ كلها في الوقت نفسه . إن ثبات المزارعين المقيمين في أرض معينة تولّد الأولى ، التي تؤدي إلى استغلال غير المالكين من قبل المالكين ، أي ظهور طبقتين متخاصمتين . وتحلف الطبقة المسيطرة وسائل القهر لتديم سيطرتها هذه الوسائل تشكل جهاز الدولة .

سننتقد فيما بعد هذا المفهوم باعتباره يواجه بين نمطين محسومين من المجتمعات التي لم تعرف الكتابة ، والمجتمعات القائمة على القرابة ومجتمعات الدولة ، ويعتبر أن الثانية فقط تعرف العلاقات السياسية الحقيقية . بعد أن كان هذا الانقسام الثنائي مقبولاً قبولاً شبه كامل ، فهو مرفوض الآن من قبل أكثرية علماء الاجتماع . وفيما يتعلق بنشوء الطبقات في المجتمعات التي لم تعرف الكتابة ، يميل الماركسيون أنفسهم حالياً إلى تدقيق مواقفهم . ويتكلم علماء الاجتماع السوفيات بالأحرى عن أوليات ـ الطبقات في موضوعهم . يكون التفريع الاجتماعي غالباً معقداً جداً في المجتمعات التي لم تعرف الكتابة . فهو يتشكل بالأحرى من تراتبيات وراثية من نمط الطبقات المغلقة والأنساب والعشائر ، الخ . (راجع أعلاه ص 146) أكثر من الطبقات ، حتى في المعنى الذي نعطيه لهذا التعبير في هذا الكتاب ، وهو أوسع من التعريف الماركسي .

مع ذلك ، نجد كذلك طبقات كما نفهمها ، يكون الأخصام فيها أحياناً مصدراً لنزاعات سياسية . ففي رواندا ، على سبيل المثال ، يتسم النزاع بين أقلية التوتسيس (Tutsis) المسيطرة وأكثرية الهوتوس (Hutus) المحكومة بصراع الطبقات الأساسي ، الذي أدى إلى ثورة 1960 والنزاعات العنيفة منذ ذلك الحين . إلا أن مثل هذه الظواهر تبقى نادرة إلى حد كبير . في الغالب ، تفسر هذه الخصومات على صعيد الخرافات والدين ، وهي تندمج بهذه الطريقة في الإطار السياسي . ففي رواندا ، أقام الهوتوس (Hutus) شعائر مساواتية منذ زمن طويل هي الكوبندوا (Kubandwa) ، التي تواجه مجتمعاً خيالياً بالمجتمع الواقعي القائم على عدم المساواة .

تشكل الشروط الاقتصادية والقوى الانتاجية بالنسبة للمجتمعات التي لم تعرف الكتابة ، بيئة النظام الذي تحدد فيه إمكانية التنظيم والفعل . ويفسر الحجم الضيق لهذه المجتمعات بما يلي : إن السمة البدائية لتقنيات الانتاج وغياب الكتابة يجعلان من الصعب تكوين جماعات واسعة . ومع ذلك فإننا نجد البعض منها : الممالك البرية في السودان وفي الكونغو بأفريقيا ، والمملكة البحرية للتونغا (Tonga) في بولينيزيا ، تحالف القبائل ، الخ .

إذا كان النظام السياسي في المجتمعات التي لم تعرف الكتابة مشروطاً هكذا بالقوى الانتاجية والتقنيات الاقتصادية (أ) ، فإنه لا يرتبط مباشرة بها في بنيته وتطوره . إن مستوى الحياة ليس بصورة عامة الغرض الأولي للحياة الاجتماعية ولا الحصول على منافع مادية أكبر من قبل الأفراد والمجموعات . وحتى عندما تكون كذلك ، فذلك يكون غالباً بطريقة غير مباشرة ، كما رأينا ذلك في شعائر الكوبندوا لدى الهوتوس في رواندا . تكون مثل هذه المجتمعات محكومة بصورة عامة من قبل الدين وما هو مقدس ، أي بشكل أيديولوجي معين . وهي تدخل في نمط النموذج العام الذي تم تعريفه في الصفحة 313 : أ (ي← ط← س) . كما أن العنصرين « ط » و« س » لا يمكن تمييزهما الواحد عن الآخر إلا نادراً ، باعتبار أن التراتبيات الاجتماعية (ط) هي أحد عناصر النظام السياسي نفسه ، أكثر مما هي وسيط بينه وبين الأيديولوجيا (ي) . وهكذا نصل إلى التنوع التالي للنموذج العام : أ [ي← (ط+ س)] .

ب ـ المجتمعات المجزأة والدولة

ليس ممكناً بعد وضع تصنيف مقبول للنظم السياسية في المجتمعات التي لم تعرف الكتابة . لقد تطرق علماء الاجتماع الأوائل إلى الموضوع بطريقة عامة جداً ، محاولين تحديد مخطط عام لأجل النظم السياسية ، « من العشائر إلى الامبراطوريات »[4] . ثم فهمنا أنه يقتضي أولاً تحليل النظم المحسوسة وتعريف أنماط النظم الخاصة . ومن المؤسف أن التحليلات ما تزال غير كافية في هذا الصدد . فالانتروبولوجيا السياسية تتطور منذ ثلاثين سنة تقريباً على الأكثر ، فماكس غلوكمان (Max Gluckman) وفرد إيغان (Fred Eggan) يعتبرانها « مؤسسة بالقوة » عام 1940 ، مع ظهور « النظم السياسية الأفريقية » (African Political Systems) . ويضيف جورج بلانديه (G. Balandier) أن « هذا التخصص المتأخر للانتروبولوجيا يبدو مع ذلك أنه مشروع قيد التحقيق أكثر مما هو نطاق تم تشكله » . وما نزال غير قادرين حتى الآن على تقديم جدول مقبول لمختلف أنماط النظم السياسية للمجتمعات التي لم تعرف الكتابة .

يعتقد البعض أنه ينبغي أن تصنف في فئتين اثنتين : نظم المجتمعات التي لم تعرف الدولة ونظم المجتمعات التي عرفت الدولة . اعتبرنا خلال مدة طويلة ، أن هذه الأخيرة وحدها يمكن أن تكون أساس النظام السياسي . ونميل اليوم إلى رفض هذا المفهوم ، أولاً

---

(4) Titre d'un livre célèbre de G. Davy et A. Moret, Des clans aux empires, 1922.

لأننا نقر بأن السلطة موجودة خارج الدولة (راجع أعلاه ص 133) ، ثم لأننا تحققنا من وجود أنماط وسيطة بين المجتمعات التي لم تعرف الدولة والمجتمعات التي عرفت الدولة . إذن ، نحن نتفق تقريباً على ترتيب النظم السياسية في المجتمعات التي لم تعرف الكتابة في ثلاث فئات : نظم المجتمعات المجزأة ، نظم المجتمعات ذات الدول المركزة والنظم الوسيطة للمجتمعات ذات الدول المجزأة .

تقوم المجتمعات المجزأة أساساً على القرابة . والفكرة القائلة بأنها تشكل فئة مناقضة للمجتمعات التي عرفت الدولة قديمة جداً . وقد عاش علم الاجتماع والانتروبولوجيا أكثر من قرن على هذه الثنائية ، التي صاغها للمرة الأولى عام 1861 ، هنري ماين (Henry Maine) في كتابه الشهير « القانون القديم » (Ancient Law) ، واستعيدت عام 1877 في كتابة « المجتمع القديم » (Ancient Society) الموضوع من قبل مورغان (L.H. Morgan) الذي يقيم مواجهة بين المجتمع القائم على الأشخاص والعلاقات الشخصية الصرفة ـ التي يسميها (Societas) والمجتمع القائم في آن واحد على الأرض والملكية التي يسميها (Civitas) . إننا نجد المواجهة نفسها في النظرية الماركسية ، فقد تأثر انجلز (F. Engels) بمورغان (Morgan) . والفرق حالياً هو أننا ندرك وجود مجتمعات وسيطة ولم نعد نعتبر أن القرابة والسلطة تستبعد الواحدة منها الأخرى .

مع ذلك ، وجد هذا الاستبعاد أساساً جديداً له مع نظريات فرويد الذي يعتبر أن السلطة التي لا تقوم على القرابة ، تنشأ مع قتل الأب . ونحن نعرف النص الشهير عن الطوطم والمحرّم (1913) : ذات يوم ، اجتمع الأخوة المطرودون ، فقتلوا الأب وأكلوه ، الأمر الذي وضع نهاية للعشيرة الأبوية . وعندما اجتمعوا ، أصبحوا جريئين وتمكنوا من تحقيق ما كان غير قادر على فعله كل واحد منهم منفرداً . ومن المؤكد أن الجد العنيف كان النموذج المشتهى والمرهوب الجانب من كل واحد من أعضاء هذا التجمع الأخوي . إذ حقق كل واحد منهم ، بفعل الامتصاص تماثله معه ، مكتسباً كل واحد منهم جزءاً من قوته . وكانت الوليمة الطوطمية ، التي ربما كانت أول عيد للإنسانية ، إعادة الانتاج وبمثابة الذكرى لهذا الفعل الجدير بالذكر والجرمي الذي استخدم نقطة انطلاق لكثير من الأشياء : تنظيمات اجتماعية ، ضوابط خلقية ، الدين » . وهكذا يقوم الفعل السياسي الأصلي على الجريمة الأصلية . ولنذكر أن فرويد يعرض هذه النظرية على أساس أنها صورة تفسيرية وليس باعتبارها وصفاً لسلوك تاريخي . ولكن من المفيد التذكير بها .

تقوم المجتمعات المجزأة أساساً على الأنساب ، التي تعرف بأنها « مجمل الناس الذين يقعون في إطار نسبي واحد ، ويرتبطون بنسب وحيد في نفس الشريحة ولوحدها فقط »

(جورج بلانديه) . وهكذا ، تتألف الأنساب من عدة « أجزاء » مرتبطة بالذريات التي تتكون منها . تتسم المجتمعات المجزأة بعلاقات متبادلة منظمة بين المجموعات النسبية والأجزاء . فالمواجهات والنزاعات ونظم المصاهرة وأنماط التوفيق ـ التي تشكل علاقات سياسية أساساً ـ تكون مرتبطة بتنظيم المجموعات النسبية والأجزاء . ومن حيث المبدأ ، تحدد المرتبة النسبية السلطة وإمكانية السيطرة .

إننا نجد ، إلى حد ما ، مجتمعات تكون فيها السياسة محصورة بأشكال من العلاقات بين الأنساب وتقوم على نمط الوساطة أو التحكيم ، وهي دون زعماء حقيقيين. على سبيل المثال ، مجتمع النوير (Nuer) في السودان الذي وصفه إيفانز بريتشارد (Evans Pritchard) عام 1940 ، والذي تحدثنا بخصوصه عن « الفوضى المنظمة » . مع ذلك تحتل فيها بعض الأنساب وضعاً أعلى ، ذا طبيعة أرستوقراطية ، أو أنهم يمارسون وظائف طقوسية أو وساطية . من جهة أخرى ، يكون النظام النسبي غالباً مقترناً بأشكال أخرى من التراتبيات القائمة على الغزو والإشراف على الأرض ، والاستعباد ، والقدرة الدينية أو الطقوسية ، الخ . وهكذا يمكن أن يكون ثمة دمج بين نظم الأنساب ونظم الطبقات ، كما هي الحال لدى الكشان (Kachin) في بيرمانيا الذين درسهم ليتش (E.R. Leach) . يمكن أيضاً أن يكون المقصود غالباً الفئات المغلقة وليس الطبقات ، حسب التعابير التي تبنيناها في هذا الكتاب . لقد سبق وأشرنا إلى صعوبة استعمال مفهوم الطبقة في مجتمعات بعيدة جداً عن الوضع الذي نشأ فيه . يبقى أن تراتبيات وسلطات معينة غير قائمة على القرابة وعلى النسب قد ظهرت في المجتمعات المجزأة .

وفي حين تكون النظم المجزأة قائمة على القرابة والنسب ، فإن النظم الدولتية (étatiques) تستند إلى التجاور الاقليمي والملكية ، أي إلى سيطرة الروابط المحلية . تظهر هذه الأخيرة في بعض المجتمعات المجزأة ، حيث تقترن المجموعات النسبية الكبيرة نسبياً بإقليم محدد . وكما يقول لوي (Lowie) : « إن القضية الأساسية للدولة ليست هذه القفزة المميتة التي مرّت بواسطتها الشعوب القديمة من حكم العلاقات الشخصية إلى الحكم بواسطة التجاور الاقليمي فقط . من المهم ، بالأحرى البحث عن العملية التي تعززت فيها الروابط المحلية ، إذ يقتضي الاعتراف بأنها ليست أقل قدماً من الأخرى »[5] .

تستقر مجموعات القرابة وتميل إلى أن تصبح وحدات إقليمية ، حسب تعبير وايت (L. White) الذي يضيف : « تطورت مع الوقت آلية متخصصة للتنسيق والدمج والإدارة ،

(5) R. Lowie, The Origin of the State, New York, 1927.

وحلت الملكية محل القرابة ، كأساس للتنظيم الاجتماعي ؛ وأصبحت الوحدة الاقليمية ذات معنى باعتبارها مبدأ التنظيم السياسي ، بدل مجموعة القرابة »[6] . تكون دول المجتمعات التي لم تعرف الكتابة غالباً أصغر وأقل تعقيداً من دول المجتمعات التاريخية ، بسبب غياب الكتابة تحديداً . لكننا رأينا وجود استثناءات لهذا الاتجاه (راجع أعلاه ص 283) . في الواقع ، ليس الفصل جامداً بين النظم الدولتية للمجتمعات التاريخية والنظم الدولتية للمجتمعات التي لم تعرف الكتابة .

من جهة أخرى ، نجد بين المجتمعات المجزأة والمجتمعات الدولتية أوضاعاً وسيطة . وهكذا اقترح غوتال (A. Gouthal) فئة سماها الدول المجزأة[7] . وهو يؤكد أن المجتمعات المدروسة من قبل علماء الانتروبولوجيا « في أغلب مناطق العالم ، وفي أغلب الأوقات ، كانت درجة التخصص السياسي المتحققة فيها من النمط المجزأ أكثر مما كانت من النمط الموحد » . للوحدات المكوّنة علاقات تشبه تلك التي تربط أجزاء المجتمع الكلاسيكي فيما بينها ، أكثر من تلك التي تربط مستويات إدارية للسلطة . والتمركز يظهر في المستوى الطقسي أكثر مما يظهر في مستوى الفعل السياسي . في الواقع ، يبدو أن الدولة المجزأة لا تشكل فئة متميّزة تماماً ، خاصة وأن القرابة والأنساب تستمر في الظهور إلى حد ما في داخل الدول بالمعنى الحقيقي للكلمة . من جهة أخرى ، طور النبات في الأرض عبر تنمية الزراعة المقيمة ، بصورة طبيعية ، التضامن المحلي ، على حساب التضامن العائلي والنسبي ، قبل ظهور الدولة المعروفة حديثاً .

ثانياً : نظم المجتمعات التاريخية

مع الكتابة ، تستطيع المجتمعات أن تحفظ ثقافاتها وتنقلها بشكل أفضل ، وأن تعي بشكل أفضل تطورها . فالخرافات تعطي الانطباع بالجمود. في الواقع ، فهي تتطور ببطء شديد . تسمح النصوص والتدوينات والحوليات والمحفوظات بوعي مرور الزمن ، وقياس مراحله ووتائره والاحتفاظ بأثره . واستبدلت الرؤية المتزامنة للنظم الاجتماعية بالرؤية التعاقبية . وهكذا نفهم كيف تنجح تماماً البنيوية ، التي ترتبط بالأولى ، بتفسير المجتمعات التي لم تعرف الكتابة ، ولكنها أكثر صعوبة في التطبيق على المجتمعات التاريخية ، التي تكون غير مفهومة إذا فصلت عن حركة التاريخ .

---

(6) L. White, The Evolution of Culture, New York, 1959.

(7) A. Gouthall, Alur society: a study in processe and types of domunation, Cambridge, 1954.

مع ذلك ، ثمة بعض النظم السياسية الواقعة على حدود المجتمعات التي لم تعرف الكتابة والمجتمعات التاريخية : على سبيل المثال ، الملكيات الأفريقية . لقد رأينا أن ظهور الدولة ، المترافق إلى حد ما مع ظهور الطبقات الاجتماعية والملكية ، كان سابقاً لظهور الكتابة . فهو يدل على انقطاع له نفس الأهمية تقريباً في تطور النظم السياسية ، لكنه أقل وضوحاً على الأرجح . إن مفهوم الدولة المجزأة يوحي بوجود مراحل انتقالية وبصعوبة رسم الحدود بين المجتمعات التي لم تعرف الدولة والمجتمعات التي عرفتها . أما التمييز بين مجتمعات عرفت الكتابة ومجتمعات لم تعرفها فهو أوضح . نذكر أنها نجمت عن ظهور تقنية جديدة ـ الكتابة ـ ليست تقنية انتاج اقتصادي ، ولكنها أداة ثقافية وفكرية وسياسية .

لن نصف كل النظم السياسية للمجتمعات التاريخية ، ولكننا سنقتصر على بعضها ، عبر تصنيفها في فئتين كبيرتين : من جهة أولى الجمهوريات المدينية والامبراطوريات ، ومن جهة ثانية الاقطاعيات والملكيات الأوروبية . يرتبط ذلك بالاجمال ، في التمييز بين التاريخ القديم من جهة ، وبين التاريخ الوسيط والحديث من جهة أخرى ، لكن التمييز جغرافي أكثر منه تاريخياً . فالاقطاعيات والملكيات الأوروبية هي في آن واحد زمنان ومصراعان لتطور النظام نفسه ، الذي خرجت منه الأنظمة الغربية المعاصرة . أما الجمهوريات المدينية والامبراطوريات فهي نظم أوسع ، تطبق على بلدان أكثر عدداً وأكثر انتشاراً ، وفي زمن أقل تحديداً . نصنف فيها مثلاً المدن الوسيطة في إيطاليا أو امبراطورية نابليون .

أ ـ المدن والامبراطوريات

شكلت المدن القديمة على الأرجح أول شكل للدولة ، التي سبق وأعطينا عنها فكرة أولية عبر تحليل مفهوم المجتمعات الكلية (راجع أعلاه ص 31) . لن نتفحص هنا سوى أحد أنماط النظم السياسية التي تطورت في إطارها نمط الجمهوريات المدينية . فقد انتشرت خاصة في اليونان وفي إيطاليا وفي محيط المتوسط خلال الألف الأول قبل المسيح ، وفي أوروبا العصر الوسيط وعصر النهضة . لكننا نجد منها كذلك أنماطاً أقل تطوراً وأقل مكانة . ترتبط الجماعات البربرية في المغرب ، على سبيل المثال ، بشكل منتشر بما فيه الكفاية للمدن الجمهورية الأقل تطوراً ، ولكنها حائزة على نظام سياسي متطور جداً . ثمة أنماط مماثلة موجودة في مجتمعات لم تعرف الكتابة .

في اليونان وروما ، يستند النظام السياسي للجمهوريات المدينية إلى الأسس الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية نفسها تقريباً . فهي ترتبط بانتاج زراعي في إطار الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، الكافية لتجاوز الأود البسيط ، ولتسمح بتغذية حرفيين

وتجار وبناة هياكل وكهنة وقضاة وموظفين وجنود . كان مستوى الحياة العام ضعيفاً ، لكنه مقبول . ثمة ملاكون كبار وتجار كبار ، لكن الكتلة الواسعة مكونة من مزارعين وتجار وحرفيين متوسطين . وثمة خدم وموظفون ومولجون بمهام ثانوية هم في الغالب عبيد ، لكن لا يتوفر لكل معلم أو سيد سوى عدد قليل بصورة عامة . ويحصل غالباً استغلال الإنسان كما استغلال الأرض في إطار وحدات الانتاج الضيقة .

هكذا تتسم المدن بمساواة نسبية واستقلال ذاتي نسبي لأعضائها ، على الأقل فيما يتعلق بالمواطنين الذين يشكلون قاعدتها . ثمة مع ذلك مدن ارستوقراطية حيث يكون النشاط المدني مقتصراً على الأكثر غنى بواسطة آلية الإحصاء . لكن هؤلاء المواطنين العاملين يبقون كثيراً بما فيه الكفاية بالنسبة للآخرين ، لا يعني ذلك حكم الأقلية . غالباً ، يكون للمواطنين الميسورين وزن سياسي أكبر من المواطنين الأكثر تواضعاً ، لكن هؤلاء الآخرين يشاركون رغم كل شيء بالمؤسسات السياسية .هكذا كانت آليات الانتخاب بواسطة « وحدة المئة » في المجالس الرومانية تؤمن الأرجحية للأغنياء دون استبعاد الفقراء . وفي شتى الأحوال ، كانت حتى المدن الديموقراطية من النمط الأثيني تستبعد العبيد من النظام السياسي وتحتفظ إذن بنوع من الخاصية الارستوقراطية بالنسبة للمفاهيم الحديثة .

إن النظم السياسية للمدن القديمة مبنية بناء لنموذج محدد بوضوح . نجد في القاعدة الديموقراطية المباشرة ، التي تعبر عن نفسها بالجمعية العامة للشعب ، ويشارك فيها مبدئياً جميع المواطنين . لم تعرف المدن القديمة بصورة عامة التمثيل والبرلمانات المنتخبة . وكانت بنية هذه الجمعيات ونفوذها تختلف كثيراً من مدينة لأخرى . كان المواطنون اليونانيون يجلسون على مدرجات وينتخبون فردياً بطريقة مساوية ؛ كانت الاجتماعات متكررة والجمعيات تتمتع بسلطات كبيرة . وفي روما ، كان المواطنون يقفون أمام الحكام ، وينتخبون في إطار « وحدة المئة » المصطفين في خمس طبقات حسب المداخيل (لكل وحدة صوت واحد ؛ وعندما تتفق الثلاث الأولى ، يتوقف الانتخاب) ؛ نادراً ما تجتمع الجمعية وليس لها سوى سلطات محدودة .

نجد إلى جانب الجمعية الشعبية هيئتين أخريين في المدينة : الحكام والمجلس . يؤمن الأولون توجيه الإدارة والحكومة . وظائفهم قصيرة المدى (سنة في الغالب) ويمارسونها عادة بشكل جماعي ، أي انه ثمة عدة حكام للوظيفة نفسها ولكنهم يقررون معاً . وتتنوع طرق التعيين : بالاختيار ، بالانتخاب ، بالقرعة (المألوفة في اليونان) . أما المجلس فهو

جمعية مؤلفة من عدة مئات من الأعضاء (500 لمجلس الشيوخ الأثيني ، 300 ثم 600 ثم 900 لمجلس الشيوخ الروماني) تراقب الحكام . في اليونان ، يتمتع المجلس بأهمية قليلة بالنسبة لجمعية الشعب التي تملك امتيازات ضخمة ؛ أما في روما فقد أصبح مجلس الشيوخ بسرعة نسبية الهيئة الراجحة .

تختلف المدن الإيطالية في العصر الوسيط اختلافاً عميقاً عن المدن القديمة . فهي تقع في عالم تسيطر فيه الإقطاعية ، وحيث كانت الولادة (الارستوقراطية أو الملكية) المصدر الرئيسي للشرعية . وهي تمزج بعض فيم هذا العالم وبعض مؤسساته مع قيم ومؤسسات النظم الغربية الحديثة . إنها تتعلق بمرحلة انتقالية بين المجتمعات الوسيطة المتميّزة بالملكيات الكبيرة القائمة على القنانة ، والمجتمعات الصناعية والتجارية الحالية . إن انبعاث حرفية تصف صناعية ، والتجارة ، والتجارة الدولية ونمو المصرف ، أنتج طبقة بورجوازية تكافح ضد السلطة وامتيازات الارستوقراطية .

انتقلت الحضارة نحو المدن ، التي أخذت تتضاعف اعتباراً من القرن الثاني عشر . ومنحت نفسها كلها تقريباً ، تنظيماً مستقلاً استقلالاً ذاتياً ، نصف أوليغارشي ، نصف ديموقراطي . وتم تأمين إدارة المدن بواسطة مجالس منتخبة من قبل البورجوازيين الذين كانوا أعضاء التجمعات المهنية بصورة عامة . هذه « البلدات » (Communes) التي تشكلت هكذا ، كانت ترتبط بصورة عامة بالملك أو الاقطاعي بما يتعلق بالأراضي التي تتكون منها ، والتي أعطاها الملك أو الإقطاعي ميثاق البلدة . وهكذا أصبحت نوعاً من إقطاعيات جماعية . في إيطاليا ، حيث استمرت دوماً تقريباً الحضارة المدينية ، وحيث لا وجود للوحدة خلف الملك ، وحيث يوجد عدد أقل من الإقطاعيين الكبار ، ستصبح بعض البلدات مستقلة وتقوم بتنظيم نفسها كجمهوريات مدينية .

ستكون فلورنسا وفنيسيا الأقوى ، إذ كانت الأولى تستند إلى التجارة الدولية والصناعة وتجارة الصوف والأقمشة والألبسة ، أما الثانية فتستند إلى النشاط البحري ، وكانت المدينتان تستندان كذلك إلى التبادل والمصارف . ثمة عدد كبير من المدن الإيطالية منظمة بالطريقة نفسها . وكانت مؤسساتها معقدة جداً . كانت المجالس كثيرة والحكام عديدين ، ومدة وظائفهم قصيرة (في فلورنسا كان «الاقطاعيون » الأربعة عشر يتعاقبون شهرياً) ، وكل واحدة تتضمن واجبات وأعباء أكثر منها فوائد : « في أغلب البلدات الإيطالية ، كان السادة منزوين طوال فترة عملهم ، في قصورهم ، حيث يتناولون طعامهم وينامون ، وليس مسموحاً لهم الذهاب إلى بيوتهم إلا في حالات استثنائية ، وتتم مراقبة

علاقاتهم الشخصية مع الخاصة مراقبة شديدة »[8] . وتستند السلطة إلى تسوية هشة ومعقدة ، تعكس بوضوح العلاقات بين التجار والممولين في تلك الحقبة ، كما تعكس كذلك النزاعات الاجتماعية . وكانت تسيطر على الحياة السياسية في الجمهوريات المدينية صراعات الطبقات بين النبلاء والبورجوازيين وبين البورجوازيين والشعب .

كان مفهوم الامبراطورية أقل تحديداً بشكل واضح من مفهوم الجمهورية المدينية . عندما نتكلم مثلاً على الامبراطورية المصرية ، ونقارنها بالامبراطورية الأشورية أو الامبراطورية الفارسية ، فإننا نقع في الالتباس . في الواقع ، لقد شهد وادي النيل ولادة أول أمة ، أي قيام أول مجتمع عام ومستقر متجاوزاً إطار المدينة وموحداً عدة مدن في إطار إقليمي واسع بما فيه الكفاية . فقد أعطت الشروط الجغرافية مصر تقدماً مهماً فيما يتعلق بتطور البنى السياسية إن المردود الاستثنائي لأراضي مروية من النهر هو الذي سمح برعاية جهاز مركزي للدولة ، التي كانت ضرورة حتمية لتنظيم عملية ري عقلانية . وحالت سهولة الاتصالات عبر النهر دون تفتيت الأمة المصرية . والعزلة النسبية عن العالم الخارجي بفضل الصحارى حقق أمنها ، كما أدت إلى تعزيز ردع جيوشها التي كانت الثروات تسمح بتغذيتها .

قدم ويتفوغل (K.A. Wittfogel) تحت اسم « الاستبداد الشرقي » ، نظرية الامبراطوريات التي تعمم حالة مصر كما وصفناها . فالدول الكبرى المركزية والبروقراطية التي عرفها التاريخ كانت الترجمة السياسية لبنية تحتية جغرافية وتقنية شكلتها « المجتمعات المائية » ، أي بواسطة نظام الزراعة الكثيفة القائمة على الأعمال الكبرى التي أمنت ، إما توزيعاً منتظماً للمياه في مناطق جافة ، وإما تصريفاً متوازناً للمياه في مناطق رطبة . ترتبط بالوضع الأول امبراطوريات وآشور وسومر وبابل ومصر وفارس والعالم الإسلامي والصين الشمالية ؛ إما امبراطوريات الهند والصين الجنوبية وأنغكور (Angkor) الخ . ، فترتبط بالثانية . هذا التحليل مثير جداً ، لكنه يخلط غالباً بين أوضاع مختلفة . فلم يلتفت بما فيه الكفاية إلى فرادة امبراطوريات البدو الرحل . ويهمل بصورة خاصة التمييز بين الامبراطوريات الغازية والامبراطوريات المستقرة . وأخيراً شوهه الانحياز السياسي للمؤلف ، الذي يسعى ليبرهن أن الشيوعية السوفياتية هي التناسخ الأخير « للمجتمع المائي » ، معتبراً أن عادات الاستبدادية الشرقية التي كانت تسيطر في روسيا سابقاً مستمرة في النظام الاشتراكي .

---

(8) Julien Luchaire, Les démocraties italiennes, 1915.

تتسم الامبراطورية ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، بثلاث خصائص مختلفة . أولاً ، يتعلق الأمر بدولة قائمة على الفتح ، تستند حكومتها على الجيش . في هذا الصدد ، تشكل الامبراطوريات تنوعاً للدكتاتورية العسكرية ، يمسك بالأقاليم المحتلة جنود أجانب ، وتشكل الميليشيات ، أو الحراس البريتوريون أساس السلطة . ثانياً ، تكون الامبراطوريات دولاً متعددة الجنسيات يسيطر فيها أحد العناصر المكونة للدولة على العناصر الأخرى . تستولي مدينة أو أمة على مدن أو أمم مجاورة بفضل قوتها العسكرية وتكوّن معها مدى واسعاً تسيطر عليه . تؤدي الخاصيتان السابقتان في الغالب إلى الخاصية الثالثة ، تكون الامبراطوريات عابرة . والدكتاتوريات العسكرية هي كذلك عادة ، حتى عندما تبقى في الإطار الوطني ، وهذه تكون عابرة أكثر من غيرها ، حيث تلتقي وطنية الشعوب المقهورة مع الرغبة في الحرية ، من أجل تعزيز المعارضة .

إن الامبراطوريات هي نظم شخصية ، حتى أكثر من الدكتاتوريات ، يؤسسها شخص معينّ وتختفي بعده . فهي تنشأ من اجتماع شخصية استثنائية مع أداة عسكرية جديدة متفوقة على الجيوش الأخرى في عصرها . يتجلى ذلك بوضوح في سيروس والخيالة الفرس ، الاسكندر والكتيبة المقدونية ، حنكيزخان وخيالة السهوب ، نابليون والجيش الوطني ، هتلر والفرق المدرعة . تقرع نظريات جان برون (Jean Brunhes) حول الموجات الكبيرة للبدو الرحل ، في هذا الإطار ، فهي تفسر أسباب تفوقها العسكري في العصور التي كانت فيها الخيول رأس حرية الجيوش عندما عرفوا استعمالها معرفة عميقة ، والتي ساعدت فيها حياة الترحال على حل مشاكل التموين في المعارك البعيدة .

مع ذلك ، علينا التمييز بين عدة أشكال للامبراطوريات . ترتبط الأولى بالوصف السابق وتشكل النموذج الأساس . والامبراطورية هي دكتاتورية عسكرية شخصية مطبقة في دولة متعددة الجنسيات قائمة على سيطرة أمة اجتاحت الأمم الأخرى . ويرتبط الشكل الثاني بتمزق امبراطورية بعد زوال مؤسسها . عندها يمكن لكل واحد من مساعدي هذا الأخير أن ينكفىء إلى جزء من المدى الامبراطوري ، ليصبح فيه ملكاً على دولة قومية . وعلى الرغم من أن سلالته غريبة ويساندها جيش غريب ، يمكنها عندها أن تندمج في الأمة التي تحكمها ، وأن تحكم طويلاً . إن خلفاء الاسكندر ـ اللاجيد* (Lagédes) في مصر والسلجومتيين في آسيا والانتيغونيين في اليونان ، مثال نموذجي على ذلك .

(*) السلالة التي حكمت مصر من 305 إلى 30 قبل الميلاد . عرفوا بالبطالسة لأن كل ملوكهم حملوا اسم بطليموس .

ثمة أيضاً نوع آخر أهم من الامبراطوريات ، الامبراطورية التي لا تقوم سيطرتها على السلاح فقط ، ولكنها تقوم كذلك على الأيديولوجيا وعلى التفوق التقني . تشكل الامبراطورية الرومانية أفضل مثال على ذلك . فتفوق الفيالق يفسر فتوحاتها . لكن هذا التفوق لم يكن أبداً لينشىء نظاماً سياسياً مستقراً انضوت تحته الشعوب المحتلة لو لم يترافق بأيديولوجيا قائمة على المساواة والديموقراطية . إن النظام السياسي الروماني الذي استبعد العرقية وكراهية الأجانب ، ودمج الشعوب المغلوبة في المواطنية الرومانية ، وأدخل إليها مؤسسات المدينة ، ورفض مبدأ الوراثة والسيادة الشخصية للملكيات الشرقية ، ساهم على الأرجح ببقاء الامبراطورية بالقدر الذي ساهمت فيه الفيالق العسكرية .

تشكل الامبراطورية العربية التي أسسها خلفاء النبي محمد ﷺ من عام 663 إلى عام 713 المثل الثاني لمدى امبراطوري لم يكن فيه الفتح والسلطة الشخصية الأساسين الوحيدين للنظام . فهي كذلك مثل ثان لامبراطورية متعددة الجنسيات دامت طويلاً . صحيح أن الأجزاء البعيدة منها (اسبانيا ، المغرب) أصبحت دولاً قومية مستقلة . وعانى الباقي الكثير من النزاعات الداخلية وتغيّرات السلالات والعواصم . لكن الوحدة النسبية للحضارة والسلطة استمرت لمدة أطول بكثير من الامبراطورية الرومانية . من المؤكد أن التأثير التوحيدي للدين ولنظام القيم وملاءمتها للدول المعنية ، قد لعبت دوراً كبيراً في هذا التطور .

ب ـ الاقطاعيات والملكيات

عملت النظم الاقطاعية والملكية في بلدان عديدة ، وفي عصور ومجالات جغرافية مختلفة جداً . سنركز دراستها هنا على أوروبا الغربية ، حيث دامت من القرن العاشر حتى القرن التاسع عشر تقريباً . في هذا الإطار، كانت الاقطاعيات والملكيات مترابطة. وجد الملك في الزمن الذي سيطر فيه الاقطاعيون ، ومثلت الارستوقراطية المتحدرة من الاقطاعية دوراً مهماً في الملكيات المركزة . حصل تطور من الملكية الإقطاعية إلى الملكية المطلقة في عدة بلدان . وفي بلدان أخرى ، تم الانتقال من الملكيات الاقطاعية إلى الملكية المقيدة ثم إلى النظام البرلمان . وأدت المسيرة الأخيرة إلى النظم الغربية المعاصرة ، كما سنرى ذلك فيما بعد (ص 310 وما يليها) .

كانت السمة المشتركة للنظم الاقطاعية والملكية هي كون السلطة السياسية فيها كانت قائمة على مبدأ الوراثة ، وراثة النبلاء ووراثة الملك . هذا العنصر ليس حصرياً . فنحن نصادفه تحديداً في النظم الامبراطورية التي وصفناها ، ولكن ليس فيها كلها . فبقدر ما كان

مفهوم الامبراطورية مرتبطاً بالفتح العسكري ، كان هذا الأخير يشكل قاعدة السلطة وليس الوراثة ، ويستخدم الاستقرار السلطة الغازية وإدامتها . ولكن حتى في هذه الحالة ،يمكن استخدام طرق أخرى .فالامبراطورية الرومانية لم تقبل أبداً الخلافة الوراثية . كانت تعتبر عنصراً من عناصر الملكيات الشرقية ، التي كانت مكروهة دوماً في روما . إن وهم تعيين الامبراطور من قبل مجلس الشيوخ غطى بالتتابع أو في الوقت نفسه الاختيار عن طريق التبني ، والاختيار ـ الوراثي عبر تعيين الوريث الطبيعي ، والتصديق على انقلاب الفيالق العسكرية أو الحرس البريتوري ، أو الخضوع لنتائج حرب أهلية ، الخ . والامبراطوريات القائمة رسمياً على الوراثة ، مثل مصر الفرعونية ومصر البطالسة (Lagides) وفارس داريوس أو فارس السلاجقة ، هي في الحقيقة ملكيات .

فيما يتعلق بالاقطاعيات ، تمثل الوراثة دورها في إطار الوحدات الاقليمية الصغيرة ، وهي تتوافق مع الروابط الشخصية بين مختلف الاقطاعيين الوراثيين ، وتشمل في آن واحد السلطة السياسية والارث الاقتصادي ، الذي كان يتكوّن أساساً من الملكية العقارية . يستجيب هذا النظام لشروط انتاج محددة بوضوح إلى حد ما . وعندما قام في أوروبا في القرنين العاشر والحادي عشر ، أعادت الغزوات البربرية وانهيار الامبراطورية الرومانية الوضع إلى ظروف الحياة القديمة . كان السكان « ضعفاء جداً ، ومتجمعين في القرى ، في فرجات منثورة تفصل بين الواحدة والأخرى مسافات واسعة متوحدة وسط الطبيعة العذراء » . يتعلق الأمر « ببلد مجزأ ، دون طرقات ، وحيث يجري النقل بواسطة مراكب في الأنهار ، أو على ظهر الرجال في طرقات لا يواجهها الخيالة أنفسهم دون خوف من الأفخاخ » . لا نجد فيها « مدناً على الاطلاق ، ولكننا نجد تجمعات الأكواخ فوق أطلال المدن القديمة التي لم تقضمها تماماً الحقول والحدائق ، وقرب أقوى القصور المحصنة أو أكثر الأديرة شهرة »[9] .

يستند الانتاج الزراعي أساساً إلى تقنيات بدائية ويبقى ضعيفاً جداً . وهو مكرس أساساً للقوت ، ولا يسمح في الاعتناء بعدد مهم من غير المنتجين . ويترافق ضعف التقنيات المادية للانتاج ومستوى الحياة بضعف الأدوات الفكرية ، الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على آليات السلطة : يقول جورج دوبي (Georges Duby) . « ان الثقافة الفكرية للرجال كانت فظة إلى حد أن وعيهم كان يبدو عاجزاً عن إدراك المفاهيم المجردة للسلطة لم يكن يستطيع أي زعيم أن ينال الطاعة إذا لم يبيّن نفسه شخصياً وإذا لم يظهر وجوده مادياً »[9] .

(9) Georges Duby, Histoire de France, t.I, 1970, P. 253.

في الاجمال ، تعود شروط الوجود تقريباً إلى ما كانت عليه في المجتمعات القبلية . لكن البنى المجزأة لهذه المجتمعات زالت . وستعمد الإقطاعية إلى إعادة بعثها بشكل جديد .

إنها قبل كل شيء ، حسب تعبير جاك لوغوف (Jacques Le Goff) « جملة الروابط الشخصية التي تجمع في تراتبية معينة ، أعضاء الشرائح المسيطرة في المجتمع » ، الذين يتمتعون بامتيازات معترف بها ، ولا سيما امتياز العيش من عمل الآخرين . وبعد الغزوات البربرية ، تشكلت ملكيات كبيرة ، تعود ملكيتها « لنبلاء » فاتحين (أو متحالفين مع الفاتحين) الذين يمارسون سلطة محدودة تقريباً على المقيمين . ومن أجل تنظيم هذه الملكيات ، لم يكن ممكناً خلق بنية مركزية ، قائمة على المدراء والموظفين والجنود المحترفين . لم تكن التقنيات المادية والفكرية تسمح بذلك .

هكذا نشأت طريقة « الاقطاعة » (fief) ، أي التنازل عن مساحة من الأرض إلى أحد الأشخاص الذي يستغلها مقابل خدمات معينة (مساعدة عسكرية ومالية ، « مشورة ») يضمنها قسم الإخلاص الشخصي . تكون الاقطاعة في البدء نوعاً من الانتفاع . وتصبح مع مرور الوقت وراثية ، دون أن تشكل حقاً ملكية المقاطعجي . يحتفظ الاقطاعي الذي تنازل عنها « بالهيمنة » عليه ، التي تكون نظرية أكثر منها عملية ، الأمر الذي يبرر مع ذلك استمرار المقاطعجي بإظهار آيات الولاء له . استقرت الوراثة في الاقطاعات ـ التي تشكل نواة النظام الإقطاعي ـ في القرن العاشر وفي بداية القرن الحادي عشر في فرنسا ، وفي القرن الحادي عشر في ألمانيا وفي إيطاليا الشمالية ، وفي القرن الثاني عشر في انكلترا . وفي الوقت نفسه ، أخذت الاقطاعات تميل إلى التراتب . أخذ المقاطعجيون يتنازلون هم أنفسهم عن إقطاعات من أراضيهم ، وأخذ الملوك والاقطاعيون الكبار يسعون إلى الحصول على ولاء المقاطعجيين الذين كانوا مايزالون مستقلين .

وهكذا كونت الطبقة المسيطرة مجموعة متمفصلة بناء لتراتبية معقدة ومتحركة ، كانت تتركب وتتفكك حسب أوضاع القوة المحلية وتطورها . كان الارتباط وثيقاً على كل المستويات ، بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية والسلطة العسكرية ، التي كانت تتميّز كلها بالخاصية الارثية والشخصية المزدوجة ، التي تعتبر السمة الأساسية للنظام . كان السيد الاقطاعي المالك العقاري الكبير والحاكم والقاضي والشرطي والمحارب في آن معاً . كان يطوع الجنود لنشر الأمن في إقطاعته ولكي يقاتل تحت أوامر سيده في حال دخول هذا الأخير في الحرب . تستند هذه الحقوق كافة إلى الوراثة والولاء الاقطاعي في آن واحد .

يمكننا القول ، بالتعابير الماركسية ، ان السلطة السياسية والعسكرية تمارس في النظام

الاقطاعي من قبل طبقة مالكي أدوات الانتاج ، باعتبارها أحد عناصر هذه الملكية ، في حين تكون بين أيدي فئة اجتماعية مميّزة (« طبقة قائدة » ، « نخبة السلطة ، الخ) في النظام الأخرى ، حتى ولو كانت هذه الأخيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمالكي أدوات الانتاج . وبتعابير أخرى ، لا يعرف النظام الاقطاعي جهازاً للدولة مميزاً عن جهاز الانتاج فالاثنان يختلطان . مع ذلك ، علينا ألا ننسى أن وراثية أدوات الانتاج والوسائل السياسية والعسكرية ليست سوى جانب من النظام ، علماً أن الجانب الآخر يتشكل من الروابط الشخصية للولاء وللعقد المقاطعجي . لكن الجانب الأول تغلب تدريجياً على الجانب الثاني .

بمواجهة الطبقة المسيطرة في بنيتها المذكورة ، تتكون أساساً الطبقة الخاضعة من الفلاحين الذين يضاف إليهم بعض الحرفيين . لم يكن الفلاحون دائماً أقناناً ، فبعضهم يفلح أراضٍ حرة أو « اقطاعات حرة » . لكنهم كانوا ملزمين جميعاً بتأدية الإتاوات والموجبات ، التي تضعهم تحت التبعية الوثيقة للإقطاعي . ذلك مع العلم أن هذا الأخير كان يبذل جهده لتثبيتهم في أراضيه ، الأمر الذي كان عنصراً أساسياً في عصر كان السكان فيه نادرين واليد العاملة ثمينة . وهكذا أخذ الفلاحون وحتى الحرفيون يصبحون « قرويين » ، أي أناساً يبقون في أماكنهم أو في مهنهم . إن المجتمع الاقطاعي هو أساساً مجتمع جامد .

يرتبط بهذه البنية الاقتصادية والسياسية نظام للقيم والأيديولوجيا ، يديمها ويساندها . ويتم تمجيد الإخلاص الشخصي والاستقامة وقسم اليمين ، باعتبارها الضمانات لمتانة الروابط الإقطاعية . تعتبر المعصية العلة الكبرى . والشرف الذي يعتبر صفة جوهرية ، له عنصران أساسيان : احترام القسم الذي يربط المقاطعجي بالإقطاعي والشجاعة العسكرية . على كل إقطاعي أن يؤمن الحماية للناس الساكنين في ملكيته . ويشكل القصر ، هذه القلعة الأميرية ، مع رجاله المسلحين لحمايته ، وجدرانه المحصنة حيث يحتمي السكان في حالة الهجوم عليهم ، الوسيلة المادية والرمز لهذه الحماية في آن معاً . مع ذلك ، نميّز أولاً بين الاقطاعيين الذين يملكون قصوراً والخيالة العاديين الذين لا يكون معهم سوى عدد قليل من التابعين الشخصيين . لكن هؤلاء سيقيمون فيما بعد « بيوتاً محصنة » بدورهم .

ثمة جانب رئيسي آخر للأيديولوجيا الاقطاعية يقع جزئياً خارج عناصر النظام الذي وصفناه ويتعلق كذلك بواحد آخر من جوانبه ، الصلة مع كيان سياسي أكبر . تلك هي

وظيفة الدين . فو يستخدم أولاً لجعل القرويين يقبلون سيطرة الاقطاعيين ، في إطار نظام يريده الله . ولكنه يعيد وضع كل إقطاعي وكل مقاطعجي وكل سيد قصر وكل خيّال ، وفي الوقت نفسه كل قروي ، في أنظمة أوسع : نظام المسيحية ونظام الامبراطورية أو الملكية . والكنيسة تصون فكرة وحدة الغرب ، الموروثة عن الامبراطورية الرومانية . وهي تعمل على فرض نظام معين وقواعد وواجبات معينة على الاقطاعيين .

إنها تخدم الطبقة المسيطرة عبر التبشير بالخضوع للطبقات المسيطرة في هذا العالم ، بمنظور مساواة الاستحقاقات بالنسبة للحياة الأبدية . ولكنها تحد كذلك من قدرة الطبقة المسيطرة بواسطة فرض خلقية عليها تتجاوز مصالحها الطبقية وتحتويها . لقد آمن اقطاعيو المسيحية إيماناً عميقاً بالحياة الأبدية ، بالسماء وبجهنم ، بالمسيح ، بالخطيئة وبالاحسان . إلا أن ذلك لم يمنعهم من ارتكاب تعديات وجرائم كبرى ، لكنه حدّ على الأرجح من تلك التعديات والجرائم . من جهة أخرى ، لقد طبع ذلك نظام القيم الاقطاعي بكامله . كان الخلاص الأبدي يحتل فيه مكان النمو الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المعاصرة . فالإيديولوجيا الوسيطة تتجاوز بهذا المعنى إطار البنية الفوقية البسيطة .

إن الدين لا يوجه الأنظار نحو المملكة السماوية فقط ، ولكنه يوجهها كذلك نحو المملكة الأرضية . كان الملك بالنسبة للناس في العصر الوسيط « ممثل الله ومسيح السيد ونائب القدرات الماورائية ، والذي تجلب صلوات شفاعته بركات السماء على الشعب بكامله والذي يرتبط به رخاء كل واحد ، في هذه الدنيا وفي ما وراء الطبيعة » (جورج دوبي ـ G. Duby) . هذا المفهوم للملك الإلهي ، للملك المقدس ، هو مفهوم الملكيات الشرقية في العصور القديمة التي أتته على الأرجح من مصر . وهي تضفي على الملك سمواً أساسياً على جميع الإقطاعيين . فهو ليس فقط سيداً بين السادة على قمة التراتبية الاقطاعية . وولايته تعطيه مكانة تتجاوز الروابط الاقطاعية وترفعه فوق جميع مواطني المملكة ، حتى ولو لم يكن لديه ارث كبير وجيش كبير بمواجهة الاقطاعيين الأقوى منه .

رفع النمو الديموغرافي والتقدم في تقنيات الزراعة مستوى الانتاج اعتباراً من القرنين الثاني عشر والثالث عشر . أعطى ذلك انطلاقة جديدة للحرف والصناعة والتجارة . ونشأت المدن من جديد حول الأسواق وجماعات الصناعيين والتجار . وتطورت المواصلات ، وتضاعفت المبادلات واستعاد النقد والتسليف دوراً مهماً . وهكذا ظهرت طبقة جديدة هي طبقة البورجوازيين أو سكان القصبات (bourg) ، أي المدن . كانوا مايزالون غارقين في كتلة الانتاج الزراعي الذي بقي مسيطراً . لكنهم شكلوا رأس حربة

للتقدم المادي . وبما أنهم كانوا أغنياء ومتعلمين ، فقد كـانوا يتمتعـون بقدرة اقتصـادية متنامية . وسيسعون للعب دور سياسي .

هذا التحول في شروط الانتاج زعزع النظام الاقطاعي وأرغمه على التحول . لكن تحوله اتبع طرقاً مختلفة جداً حسب البلدان ، بعد انطلاقة مشتركة . وأخـذ نمو الحـرف والتجارة ومضاعفة التبادل وتقدم المواصـلات ينزع إلى كسر حـواجز الاقـطاعيات وإلى تذويبها في مجموعات وطنية . وهكذا سيحاول الملوك زيادة سلطاتهم ، عبر تشجيع تطور المدن الجديدة وعبر زيادة القدرة الإدارية والعسكرية للملكية . وفي القرن السادس عشر حولوا المؤسسة الاقطاعية القديمـة القائمـة على اجتـماع المقاطعجيـين عبر ادخـال ممثلين للبورجوازيين فيها إلى جانب الاقطاعيين المدنيين والاكليريكيين . وهكذا ، احتمعت عبر أوروبا بكاملها « جمعيات الشعب » .

انطلاقاً من هنا ، سلك التطور ثلاثة اتجاهات مختلفة . في بريطانيا العظمى ، دخل قسم من النبلاء الصغار والمتوسطين في الحركة الرأسمالية ، مستثمرين الأراضي من أجل الربح بدل اعتبارهـا أولاً قاعـدة للخدمـات الاقطاعيـة والامتياز . وهكـذا اقتربـوا من البورجوازيـة وباتـوا حلفاءهـا ضد الملك ، الـذي كان يسـانده الاقـطاعيون الكبـار . استخـدمت جمعية الشعب ـ التي سميت في لنـدن « البرلمـان » ـ أداة لهذا التحـالف بين البورجوازية وقسم من الارستوقراطية . في البدء ، حول تطور سلطاتها الملكية الاقطاعية إلى ملكية مقيدة بواسطة البرلمانيين الذين يقترعون على القوانين والضرائب والميزانيـة في الوقت الذي يمارس فيه الملك السلطة الحكومية . ثم اكتسب مجلس البلديات حق إرغام الملك على التخلص من وزراء كانوا يساعدونه في الحكم ، إذا لم يعودوا حائزين على ثقة النواب . وتمكن أخيراً من جعل الوزراء هيئة موضوعة تحت سلطة الوزير الأول ، على أن يمارس مجموع الوزراء السلطة الحكومية مكان الملك ، الذي اقتصر دوره تدريجياً على مظاهر الفخامة . وهكذا وصلنا إلى الملكية البرلمانية ، التي أصبحت أحد أشكال النظام الغربي المعاصر . وكان بالامكان الوصول مباشرة إلى الجمهورية كما رأينا ذلك في ظل كرومويل (Cromwell) أو في البلاد المنخفضة .

في فرنسا ، سلك التطور اتجاهاً متناقضاً تماماً . في الإجمال ، لم تتوصل البورجوازية إلى التحالف مع الارستوقراطية ، التي لم تدخل إلا قليلاً في الأعمال وفي اللعبة الرأسمالية ، وبقيت أكثر أمانة للتقاليد الاقطاعيـة . فعلى العكس ، سـاندت الملك في صراعـه ضد « الكبار » . وبفضلها توصل مع الوقت إلى تحويل الملكية الاقطاعيـة إلى ملكية مـطلقة

ومركزية . واقتصر دور الاقطاعيين على الزخرف واللهو ، في « البلاط » الذي يحيط بالملك في فرساي . ولم يمارسوا لديه سوى وظائف الأبهة ، وأوكلت الوظائف الإدارية الأساسية إلى بورجوازيين من نمط كولبير (Colbert) .

هذا مع العلم أن ملكيات مطلقة أخرى تطورت بناء على أسس مختلفة بعض الشي . في بروسيا ، كان هذا النظام السياسي يستند أساساً إلى الجيش ، باعتبار أن الملك فرض خدمة عسكرية على النبلاء وعلى قسم من أبناء الشعب . إن كون البلد ولد من الاجتياح الذي قامت به المنظومة التوتونية* (teutonique) ، ولم يعرف الاقطاعية الحقيقية ، يفسر دون شك كيف تمكنت الملكية من فرض هذه الموجبات ، التي عززت وضعها . أما في اسبانيا التي لعب « استردادها » دوراً كبيراً كذلك ، وحيث لم يستكمل التمركز أبداً ، بقي الحكم المطلق عارضاً . كان يستند إلى الثروات الاستعمارية وبخاصة إلى عدم التسامح الديني . لعبت البورجوازية دوراً أقل أهمية في هذا الصدد من محققي محاكم التفتيش .

ثمة طريق ثالث للتطور يستند إلى تحالف البورجوازية والنبلاء ، كما في بريطانيا العظمى ، ولكنه يميل إلى الجهة المناقضة تماماً . فبدلاً من تبني الأرستوقراطية سلوكيات الرأسماليين وقيمهم ، يمكن للبورجوازية أن تتبنى سلوكيات الارستوقراطية وقيمها . وهكذا نصل إلى « جمهورية النبلاء » ، التي تعتبر بولونيا في القرنين السابع والثامن عشر أفضل مثال عليها . لقد ترددت البورجوازية الفرنسية بين هذا الطريق وطريق التحالف مع الملك . فسعت بشكل منظم إلى النبالة بواسطة شراء المهام الرسمية ، وهكذا شكلت نبالة الرداء بمواجهة النبالة الاقطاعية . إن تحالف أصحاب الامتيازات في ظل حكم لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر يشير إلى التخلي عن التحالف الملكي من قبل البورجوازية العليا لمصلحة التحالف مع الارستوقراطية كان ذلك أحد أسباب الثورة عام 1789 .

المراجع

من أجل دراسة النظم السياسية للمجتمعات التي لم تعرف الكتابة راجع :

G . BALANDIER , Anthropologie politique , 1967; J .-W . LAPIERRE , Essai sur le fondement du pouvoir politique , 1968 (thèse pour le doctorat ès lettres); M . BANTON (et autres) , Political Systems and the Distribution of Power , A .S .A . , Londres , 1965; M . SCHWARTZ , V . TURNER et A . TUDEND , Political Anthropology , Chicago , 1966; L . SCHAPERA , Government and Politics in Tribal Societies , Londres , 1956; L . P . MAIR ,

(*) التوتونيون سكان جرمانيا الشمالية .

Primitive Government , Hardmordsworth , 1962; M . GLUCKMAN , Politics , Law and Ritual in Tribal Society , Oxford , 1965; J . MIDDLETON et D . TAIT , Tribes without rulers , Londres , 1954; R . BASTIDE , Formes élémentaires de la stratification , 1965 .

ـ كمثال على دراسة ممتازة راجع :

E . LEACH , Les systèmes politiques des hautes terres de Birmanie . tr . fr . , 1974 .

مع ملحق لـ J. POUILLON الذي ينتقد منهج LEACH المناقض لبنيوية ليفي شتراوس .

نرجع مباشرة إلى أعمال هذا الأخير : (ليفي شتراوس).

C . LÉVI-STRAUSS , Les structures élémentaires de la parenté , 1949; Tristes tropiques , 1955; Anthropologie structurale , 1958; Le cru et le cuit , 1964; Du miel aux cendres , 1967; L'origine des manières de table , 1968 .

وهذا يتعلق أيضاً بـ :

M . FORSTER et E . E . EVANS-PRITCHARD (et autres) , Systèmes politiques africains , tr . fr . , 1964 .

حول المدن القديمة راجع :

Le Recueil de la Société Jean-Bodin , t . VI: La Ville , Bruxelles , 1959; J . A . O . LARSEN , Representative government in Greek and Roman History , Berkeley , 1956; C . MOSSÉ , Institutions grecques , 1968; G . GLOTZ , La Cité grecque , nouv . éd . , 1968; P . GRIMAL , La civilisation romaine , 1960; T . R . S . BROUGHTON , The Magistratures of the Roman Republic , 3 vol . , New York , 1952; C . NOCOLET , L'ordre équestre à l'époque républicaine , 1966 .

حول المدن في القرون الوسطى راجع :

D . WALEY , Républiques médiévales italiennes , 1969; J . LESTOCQUOY , Les villes de Flandre et d'Italie sous le gouvernement des patriciens (XIe- XVe siècle) , 1952; J . LUCHAIRE , Les démocraties italiennes , 1915 , et Les sociétés italiennes du XIIIe au XVe siècle , 1954; Y . RENOUARD , Les villes d'Italie de la fin du Xe siècle au début du XIVe siècle , 1969; A . TENENTI Florence à l'époque des Médicis , 1968; J . HEERS , Gênes au XVe siècle , 1961; H . PIRENNE , Les anciennes démocraties des Pays-Bas , 1910 , et Les Villes au Moyen Age , 1971 .

حول الامبراطوريات راجع : K . A . WITTFOGEL , Le despotisme oriental , tr . fr . , 1964 (éd . améric . , 1957) .

حول مصر راجع :

A . DAUMAS , La civilisation de l'Egypte pharaonique , 1971; FRANKORT , La royauté et les dieux , 1951 .

حول امبراطورية الاسكندر الأكبر راجع :

P . CLOCHÉ , Alexandre le Grand , 2e éd. , 1961 ; G. GLOTZ , Histoire grecque , I:

Alexandre le Grand et le démembrement de son empire , 1945; L . HOMO , Alexandre le Grand , 1951 , et les deux volumes de C . A . ROBINSON , The History of Alexander the Great , 1953- 1963 .

حول البطالة راجع :

P . JOUGUET , L'impérialisme macédonien et l'héllénisation de l'Orient , 2e éd . , 1961; P . G . ELGOOD , Les Ptolémées d'Egypte , 1943; E . WILL , Histoire politique du monde hellénistique , 2 vol . , Nancy , 1967 .

حول الامبراطورية الفارسية راجع :

M . MOLE , L'Iran ancien , 1965; E . POSADA , Iran ancien , 1962; W . HINZ , Das Reich Elam , 1966; D . SCHLUMBERGER , L'Orient hellénisé , 1970 , et l'ouvrage de E . WILL cité plus haut .

حول الامبراطورية المنغولية راجع :

R . GROUSSET , L'Empire des steppes , 1939 , et Le Conquérant du Monde: vie de Gengis Khan , 1944; B . SPULLER , Les Mongols dans l'histoire , 1961; B . BLADIMIRTSOV , Le régime social des Mongols: Le féodalisme nomade , trad . du russe , 1948 .

حول امبراطورية نابليون التي تقع في إطار مختلف راجع :

G . LEFEBVRE et A . SOBOUL , Napoléon , 1965; E . TERSEN , Napoléon , 1959; J . MISTLER , Napoléon et l'Empire , 1968; J . GODECHOT , Les institutions de la France sous la Révolution et l'Empire , 2e éd . , 1968 .

حول الاقطاعية راجع :

M . BLOCH , La Société féodale , 2 vol . , 1939- 1940 , et Les rois thaumaturges , Strasbourg , 1924; F . L . GANSHOF , Qu'est-ce que la féodalité? , Bruxelles , 3e éd . , 1957; R . BOUTRUCHE , Seigneurie et féodalité , 1959; R . FAWTIER , Les Capétiens et la France , 1942; F . LOT et R . FAWTIER , Histoire des institutions françaises au Moyen Age , 3 vol . parus , 1957- 1962; Ch . PETIT-DUTAILLIS , La monarchie féodale en France et en Angleterre (Xe- XIIIe siècle) , 1933 .

حول تطور الملكيات اعتباراً من القرن 14 راجع :

R . DOUCET , Les institutions de la France au XVIe siècle , 2 vol . , 1948; G . ZELLER , Les institutions de la France au XVIe siècle , 1948; E . ESMONIN , Etudes sur la France des XVIIe et XVIIIe siècles , 1964; R . MOUSNIER , Le Conseil du Roi , de Louis XII à la Révolution , 1970; G . DURAND , Etats et institutions (XVIe- XVIIIe siècle) , 1969 .

حول تطور الملكية في بريطانيا راجع :

W . STUBBS , Histoire constitutionnelle de l'Angleterre , tr . fr . , 3 vol . , 1907- 1972; D . L . KEIR , The Constitutional History of Modern Britain (1485- 1937) , 7e éd . , Londres , 1968; M . BRAURE et L . CAHEN , L'évolution politique de l'Angleterre moderne (1485-1660) , 1960 .

II ـ نظم المجتمعات النامية*

تسمى « مجتمعات نامية » المجتمعات المعاصرة ، لأنها تتناقض مع تلك التي وصفناها في عنصر مشترك تحتل فكرة التطور التقني والاقتصادي فيها موقعاً مركزياً . هذه الفكرة مسيطرة في المجتمعات الصناعية حيث يتجه النمو ليصبح القاعدة لنظام القيم والنشاطات المادية . يكون تأثيرها أضيق في المجتمعات المتخلفة أو نصف النامية ، حيث ما تزال القيم والنشاطات التقليدية تحتل مناطق واسعة . إلا أنها مع ذلك ، توجه اهتمامات وقرارات المجموعات القائدة وتتحكم هكذا بالتطور الاجتماعي .

ولكي نصف النظم في المجتمعات النامية ، يمكننا الانطلاق من التمييز الشائع بين المجتمعات المتقدمة (أو الصناعية) والمجتمعات المتخلفة أو نصف النامية التي نسميها بدقة «المجتمعات التي تكون في طريق النمو» في(**) اللغة المتداولة . لقد حددنا فيما سبق الخطوط الكبرى لهذا التمييز عند وصفنا لنموذج « التنموية » (راجع ص 264 وما يليها) . لكن الأمر يتعلق بتمييز مختصر جداً وتقريبي جداً . إذا كان مفهوما المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة محددين بشكل مقبول الواحد بالنسبة للآخر ، فإن الأول وحده يقوم على مفهوم منسجم . ويتضمن الثاني أنماطاً من المجتمعات المختلفة جداً ، والتي يملك كل واحد منها نظاماً سياسياً واجتماعياً خاصاً . وينطوي التمييز كذلك على نتائج أيديولوجية ، فهو يرتبط بفكرة مؤداها أن المجتمعات الصناعية هي شكل أعلى ، ينبغي على المجتمعات المتخلفة أو نصف النامية أن تقترب منها ، الأمر الذي يبدو أنها غير مؤهلة لتحقيقه . إنه ينقل إلى حد ما ، بشكل من الأشكال ، التعارض بين « المتحضرين » و« البرابرة » .

أولاً : نظم المجتمعات المتخلفة أو نصف النامية

حل تعبير المجتمعات التي تكون في طريق النمو مكان تعبير المجتمعات المتخلفة في اللغة المتداولة ، حيث اعتبر هذا التعبير الأخير تحقيرياً . لكن العبارة في غير محلها تماماً . فكل المجتمعات المعاصرة هي نامية ، باعتبار أن النمو التقني والاقتصادي يشكل غرضها الرئيسي . أما المجتمعات التي يطلق عليها أنها في طريق النمو فهي في الحقيقة أقل نمواً من الأخرى ، إذ أنها تنمو بسرعة أقل من المجتمعات الصناعية . ويستمر الفارق في التزايد بين وتيرة نمو المجتمعات التي نصفها خطأ بأنها في طريق النمو وهي وتيرة بطيئة ، وبين وتيرة

(*) Societés en développement.

(**) Sociétés en voie de développement.

النمو الأسرع للمجتمعات الصناعية . مع ذلك ، يبقى من الممكن أن يتغيّر الوضع ذات يوم .

سيطبق على الأرجح القانون الاقتصادي الخاص بالمردود التراجعي في المجتمعات الصناعية اعتباراً من مستوى مرتفع معينّ للنمو . على العكس ، عندما تصل المجتمعات المتخلفة إلى عتبة معينة ، فإن وتيرة نموها تتسارع بقوة . ومن المحتمل أن تتجاوز ذات يوم وتيرة المجتمعات المتقدمة جداً ، التي يكبحها قانون المردود التراجعي . هكذا يصبح لدينا عتبتان : عتبة التسارع اعتباراً من مستوى معين للنمو ، وعتبة الكبح فيما يتعدى مستوى أعلى معيّناً . لكن المجتمعات المتخلفة أو نصف النامية لم تبلغ بعد العتبة الأولى ، ولا المجتمعات الصناعية بلغت العتبة الثانية .

أ ـ السمات العامة للمجتمعات المتخلفة

تتميّز المجتمعات التي تكون في طريق النمو كلها بتعايش فئتين من السكان ، مرتبطتين بقطاعين اقتصاديين وبنظامين للقيم وبنمطين للسلوك وبمستويين للحياة . ثمة أقلية تشبه سكان المجتمعات المتقدمة ، فلها المستوى الثقافي والتقني نفسه والمثل نفسها وطريقة الحياة نفسها وهي تتمنى أن تطور هذا التماثل إلى حده الأقصى . هذه الأقلية ضئيلة العدد جداً في المجتمعات المتخلفة ، وبعيدة جداً عن سائر السكان . وهي أكثر عدداً في المجتمعات نصف النامية ، حيث تتنوع ، ولا سيما بفعل نمو طبقة وسطى تجعل الانقطاع بين فئتي السكان أقل حدة .

وفي الحالتين ، يكون وضع الأكثرية هو نفسه . فهي تتكوّن بصورة خاصة من الفلاحين ، والعمال نادرون ، ويشكلون أحياناً عنصراً أولياً لطبقة وسطى . يكون مستوى حياة الأكثرية متدنياً جداً ، وهو في الغالب تحت الحد الأدنى للمستوى الحياتي ، باعتبار أن الزراعة قديمة جداً ومردودها ضعيف . ويتفاقم الوضع في هذا الصدد ، إذ يكون التقدم الزراعي غير كافٍ ليتوازن مع نمو السكان . كما أن الصراع ضد الأوبئة والتطور الصحي الخاص بالولادة وبرعاية النسل قلّل من الوفيات ولا سيما لدى الأطفال ، لكن الولادات بقيت عالية ، الأمر الذي أدى إلى انفجار ديموغرافي حقيقي . وعلى الرغم من كل شيء ، بقي متوسط أعمار السكان ضعيفاً . وبقي التعليم شفوياً وتقليدياً بصورة أساسية ، والأمية منتشرة جداً .

مع ذلك ، تكون فئتا السكان أقل انفصالاً مما يوحيه هذا الوصف . فالأقلية الحديثة لا تتشابه تماماً بمواطني المجتمعات الصناعية التي تنبت مثال نموها ومخططاتها الثقافية وطريقة

حياتها . وتبقى مشبعة كذلك بالثقافة التقليدية للمجتمع الذي تقوده . وهي لا تستطيع من الناحية النفسية ، التخلص من ذلك بـالكامـل حتى ولو أرادت . أمـا من الناحيـة السياسية ، فليس لها مصلحة في فعل ذلك ، إذ عليها أن تحافظ على العلاقة مع الجماهير المشبعة بالقيم التقليدية . إن مفهوم « الزنوجية » التي قال بها ليوبولد سينغور خريج دار المعلمين الفرنسية ورئيس جمهورية السنغال ، يعبر بوضوح عن هذه الحاجة التي تشعر بها الأقلية المحدثة كي لا تنقطع عن جذورها .

من جهة أخرى ، إن الكتلة الشعبية ليست معزولة تماماً عن الثقافة الحديثة . ثمة بعض الفئات في الشرائح الأكثر فقراً وفي المناطق الأكثر بعداً ، ليس لها صلة أبداً مع هذه الثقافة . فما زلنا نجد في الغابات الاستوائية والمدارية وفي بعض المناطق الجبلية التي يصعب الوصول إليها وفي الجزر البعيدة ، مجتمعات لا تعرف الكتابة ، ليس لها علاقة مع سائر السكان أو أن هذه العلاقات نادرة. هؤلاء هم الذين درسهم الانتروبولوجيون منذ قرن من الزمن . لكنهم يزولون بسرعة كبيرة ، بفعل ما تثيره لديهم الاتصالات مـع المجتمعات الحديثة من صدمات جسدية (أوبئة) ، ومن صدمات نفسانية (تدمير نظم القيم والأطر المؤسساتية) .

إذا وضعت هذه الحالات الاستثنائية جانباً ، فإن القسم الأكبر من السكان على صلة بالعالم الحديث ، بطريقة أو بأخرى . إن أجهزة المذياع الترانزستور تبث إلى كل مكـان تقريباً البرامج الآتية من المدن . من النادر عدم وجود واحد في القـرية ، وكـذلك جهـاز الاسطوانات . ودور العرض الجوالة تعرض الأفـلام ذات التأثـير الكبير ، بفعـل قدرة الصورة ، الأقوى لدى الأميين . وحافلات النقل المتأرجحة تجوب الطرقات والمدرجات ، ناقلة الناس والانتاج والصحف التي ينتقل مضمونها من واحد لآخر ، بمجرد أن يستوعبها الوجيه الذي يعرف القراءة . وهكذا تتغلغل فكرة التغيير وفكرة التطور في كل مكان . ولهذه الأفكار جاذبية كبيرة لدى الأجيال الشابة .

وعلى الرغم من كل شيء ، ترتبط فئتا السكان بنمطين من الانتاج وبأيديولوجيتين وبطبقتين أو بمجموعتين من الطبقات ، وبنمطين من الاستقرار الجغرافي ، وإلى حد مـا بنظامين سياسيين . تؤمن الكتلة الريفية إنتاجاً زراعياً من النمط التقليدي . وإننا نجد حتى الآن في أفريقيا السوداء زراعات جماعية قروية وقبلية ، تحت سلطة الزعماء التقليديين . أما في أميركا اللاتينية وفي غيرها ، فنحن أقرب إلى النظام الاقطاعي ذي الملكيات العقارية الكبيرة ، التي يمارس أصحابها سلطة سياسية واقعية . ويرتبط الفلاحون بثقافة شفـوية

تغلب عليها الخرافات ، التي تعتبر استمراراً للمجتمعات التي لم تعرف الكتابة . وتكون أحياناً مغطاة بديانة مستوردة ، مع بقائها حاضرة في العمق . مع ذلك ، نجد فيها بعض العناصر الحديثة ، مثل مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم الدولة القوميـة ، لكنها ليست واضحة بصورة عامة ويبقى مكانها محصوراً .

تمثل المدن العنصر الحديث بمواجهة الريف الذي يسيطر عليه النظام التقليدي . ففيها توجد المصانع والمخازن والمكاتب والثكنات والإدارات . وتبقى فئات العمال والمستخدمين والموظفين والجنود والعاطلين عن العمل مشبعة بثقافة الماضي وتجمعها روابط عائلية بالريف الذي تأتي منه ، لكن رؤيتها أقرب إلى الطبقات المماثلة في المجتمعات الصناعية . ويكون مألوفاً لديها غرض الاثراء الفردي والتنمية الاقتصادية والأصول الانتخابية والأحزاب والنقابات . ويكون أصحاب العمل وقادة جهاز الدولة قريبين منهم عبر هذه الثقافة الحديثة ، كما يكون المالكون العقاريون قريبين من أبناء الريف عبر الثقافة التقليدية .

هذا لا يمنع وجود طبقتين متناقضتين داخل كل مجموعة ، التقليدية والحديثة منها ، واحدة مسيطرة والأخرى محكومة ومستغلة إلى حد ما . ويستند النظام السياسي الاجمالي إلى تناقضات متعددة يمكن أن تؤدي إلى توازنات من أنماط مختلفة ، لكنها عارضة جميعها بصورة عامة . ثمة تناقض أول في كل مواطن ، إذ تتجاذبه الثقافة التقليدية والعناصر الحديثة ، وتختلط الفئتان وهما بنسبة متنوعة تبعاً للأفراد ، لكنهما موجودتان في الوقت نفسه لدى الجميع .

ثمة تناقض آخر يواجه سكان الأرياف ، الذين يغلب عليهم التقليد ، بسكان المدن وهم أكثر حداثة . إذا كانت هذه الأخيرة غالبة ، يدور الصراع السياسي الأساسي بين الطبقتين المسيطرتين للمالكين العقاريين والبورجوازيين المدينيين ، كما في النصف الأول من القرن التاسع عشر الأوروبي تقريباً ، باستثناء كون بورجوازية المدن هي إدارية وعسكرية أكثر منها صناعية وتجارية ، في الدول القليلة التطور .

حينئذ ، تعتنق كل طبقة محكومة قضية الطبقة التي تحكمها إلى حد ما ، فتجمع قضايا التنمية والقومية البورجوازيين والأجراء في المدن ، في حين تجمع قضايا التقليد والدين والتضامن المرتبط بالأرض ، الفلاحين والمالكين الريفيين الكبار .

ثمة نمط ثالث من التناقض يواجه في كل من المجموعتين ، بين العناصر المحكومة والعناصر الحاكمة في صراع الطبقات بالمعنى الماركسي ، ذلك أن ماركس بنى نظريته هذه

عبر تحليل نزاعات المجتمعات الأوروبية في القرن التاسع عشر ، التي كانت مجتمعات نصف نامية . ففي المرحلة الأولى من التنمية ، يتغلب التناقض القائم بين المدن والأرياف ، الذي يترجم التناقض بين المجموعات الاجتماعية المرتبطة بالتحديث والمجموعات الاجتماعية المرتبطة بالتقليد . ثم يتجه التناقض بين الحاكمين والمحكومين إلى البروز بصورة عامة .

ثمة تناقضات أخرى مرتبطة بالمصاعب المادية الملازمة للتنمية . أن ضرورة استخلاص فوائض من أجل خلق بنية تحتية تقنية وصناعية (التراكم الأولي لرأس المال) تدفع إلى تخفيض مستوى الحياة العام الذي يكون منخفضاً جداً أصلاً . كما أن الانفجار الديموغرافي الناجم عن إدخال التدابير الأولى للصحة تجعل الوضع الصحي يتفاقم باستمرار . هاتان الظاهرتان تخلقان ضغوطاً قاسية جداً ، تنمي أثر التناقضات الموصوفة سابقاً . كل ذلك يضع المجتمعات المتخلفة أو نصف النامية في وضع غير مستقر تماماً وصعب جداً .

ب ـ أنماط النظم في المجتمعات المتخلفة

إن جميع النظم تقريباً في المجتمعات المتخلفة تسلطية . ولم تعد الديموقراطية الفردية على المستوى القبلي أو المديني متلائمة مع متطلبات الدول القومية . وباتت الديموقراطية على المستوى القومي ، القائمة على الانتخابات والتمثيل السياسي ، مستحيلة بسبب غياب أو ضعف الثقافة الحديثة في الكتل الشعبية ، وأميتها ، وجهلها للقضايا المطلوب حلها . من جه أخرى ، تكون المؤسسات التمثيلية والليبرالية أعجز من أن تعمل حقيقة في مجتمعات تمزقها نزاعات عنيفة جداً وعميقة جداً بين الطبقات والفئات الاجتماعية . وعندما توجد رسمياً ، لا تكون أبداً سوى مظهر ، تنمو خلفها دكتاتوريات . والاستثناءات نادرة . فهي تتعلق بصورة عامة إما بمجتمعات متخلفة جداً لم يمس فيها التوازن التقليدي كثيراً . وإما بمجتمعات قريبة من المستوى الصناعي ، بدأت تصل إلى توازن حديث .

مع ذلك ، تكون الأنظمة السياسية في المجتمعات المتخلفة متنوعة جداً . من الصعب تصنيفها بناء لتصنيفية دقيقة . يقدم مستوى التخلف معياراً أولياً في هذا الصدد ، ولكنه قليل الدقة . وإننا نرى بوضوح أن أوغندا وغواتيمالا من جهة ، والهند والبرازيل من جهة ثانية ، لا يمكن تصنيفها في الفئة نفسها . هكذا ، يمكننا المواجهة بين نظم المجتمعات المتخلفة بالمعنى الدقيق للكلمة وبين نظم المجتمعات نصف النامية . لكن الحدود بين

النمطين تبقى مستحيلة التحديد ، إذ ثمة مجموعة من الأنماط الوسيطة ، دون إمكانية الاتصال بينها .

إلا أن هذا المعيار يمكن أن يستخدم أساساً لفئتين من النماذج . إن الفوارق في مستويات التطور التقني والاقتصادي ترتبط في الواقع بفوارق البنى الاجتماعية والمعتقدات والأيديولوجيات التي تؤدي إلى فوارق في النظم السياسية . ففي المجتمعات المتخلفة جداً ، يكون القسم ذو الثقافة والانتاج الحديثين من السكان صغيراً جداً بالنسبة للقسم ذي الثقافة والانتاج القديمين . وثمة طبقة صغيرة من السياسيين المحترفين والموظفين والقضاة والعسكريين والمدرّسين والصناعيين والتجار ، تكون غارقة في جموع ما تزال معتقداتها وأنواع حياتها وسلوكياتها تقليدية أساساً . وبصورة عامة ، تهيمن الأولى على الثانية بواسطة دكتاتوريات عسكرية بدائية ، تكون مقنعة إلى حد ما بأصول انتخابية وبرلمانية محض شكلية .

تكون هذه الدكتاتوريات في الغالب هشة وغير مستقرة . لكن ذلك يعود إلى الخصومات بين الشرائح داخل المجموعة القائدة أكثر مما يعود إلى ضغط الجماهير الخاضعة ، التي تكون محرومة من وسائل التمرد . تتعايش الفئتان دون تماس حقيقي ، إلا استغلال الثانية من قبل الأولى . مع ذلك ، ثمة بعض هذه الأنظمة التي تكون مستقرة ، لأن الدكتاتور عرف كيف يؤمن إخلاص الجيش الذي تحول إلى حرس بريتوري ، بفعل الحظوة والامتيازات . ويمكنه حتى تحويل سلطته إلى ملكية واقعية ، عبر نقلها إلى أعضاء من عائلته . حينئذ تكون الأمة موضوعة في قبضة منظمة لمصلحة النواة الحاكمة . أحياناً ، يكون الاستغلال أقل حدة وأقل تبصراً . وعبر تقليص الجيش إلى الحد الأدنى ، وتنظيم التعاون مع الزعماء التقليديين المحليين الذين يسيطرون على الأرياف ، والدفاع عن مصالح الموظفين وتجار المدن ، يتوصل بعض الرؤساء الافريقيين إلى المحافظة على النظم المدنية حيث يترافق الحكم التسلطي مع أصول أكثر ليبرالية وأقل عبئاً .

ثمة تمييز آخر يؤدي كذلك إلى فوارق مهمة بين نظم المجتمعات المتخلفة جداً . فبعضها يقطنها السكان الأصليون فقط . تلك هي حال دول أفريقيا السوداء بعد إزالة الاستعمار . تخرج النواة القائدة فيها من الجمهور الموغل في القدم وتحفظ روابطها معه . يشعر هذا الجمهور أنه ممثل نسبياً بواسطة حكامه ، خاصة أنهم حلوا محل الإداريين وزعماء المؤسسات البيض ، الآتين من بلدان أجنبية . أما في بلدان أخرى متخلفة جداً ، فالشريحة الحاكمة تنبثق على العكس من المستوطنين الذين استقروا في البلد بعد الفتح ، والذين

يشكلون فيه مجموعة غريبة منقطة جذرياً عن الجمهور الأصيل . تعتبر الدول الأميركية الصغيرة في برزخ بناما نموذجية بالنسبة لهذا الوضع ، الذي يفسر دون شك كون الدكتاتوريات فيها أكثر تصلباً .

في هذه الدول ، تكون عزلة الفئتين الكبيرتين من السكان ـ الجمهور الريفي والجمهور المديني ـ أكثر بروزاً تبعاً للمستوى الاجتماعي . تكون جموع الريفيين الفقراء أكثر انفصالاً عن بروليتاريي المدن من انفصال المالكين العقاريين الكبار عن البورجوازيين . ثمة نزاعات أحياناً بين الطبقتين المسيطرتين ، لأن الأولى تدافع عن النظام القديم والثانية تحاول تسريع عملية التحديث . لكنها تظهر بالأحرى عند درجة أعلى من التطور ، كما بيّن ذلك صراع المحافظين والليبراليين في أوروبا القرن التاسع عشر وفي أميركا اللاتينية من بدايات القرن العشرين . ونجد في أفريقيا السوداء بعض النزاعات من النمط نفسه بين الزعماء التقليديين والنمط الحديث من السياسيين ، لكن الفئتين تتحالفان في الغالب . يكون الانفصال بين الريفيين العاملين وأجراء المدن أعمق ، باعتبار أن الأولين يبقون أسرى التقليد القديم ، ليس لديهم وعي اجتماعي كاف لكي يقيموا تحالفاً للطبقات المحكومة ضد الطبقات الحاكمة ، قد يستطيع قلب النظام .

تتناقض المجتمعات نصف النامية مع المجتمعات السابقة ، في المستوى الأعلى لوسائل الانتاج والتوازن الأفضل بين فئتي السكان ، التقليدي القديم والحديث في آن معاً . تبقى الأخيرة أقلية صغيرة . لكنها تكون أكثر عدداً وأكثر تنوعاً وأكثر قرباً من الأطر العلمية والتقنية والإدارية للدول المتقدمة . اننا نجد في الهند والبرازيل والصين مؤسسات وجامعات ومختبرات ومستشفيات عالية النوعية ، يديرها جهاز بشري مؤهل . وحتى لو لم يكن مجمل الصناعة والتجارة والإدارة والخدمات والجيش في هذا المستوى دوماً ، فإنه يبقى أقرب إلى المنظمات المماثلة في الدول الصناعية منه إلى منظمات « الدولة الهمجية » التي وصفها جورج كونشون (Georges Conchon) وصفاً قاسياً .

يشكل عمال المدن ومستخدموها وموظفوها طبقة كثيرة العدد بما فيه الكفاية وواعية بحيث لا تعود تقبل سيطرة الحكام دون معارضة . وهكذا تميل المنظمات النقابية والأحزاب السياسية إلى التطور في التجمعات المدينية . أما في الأرياف ، فإنها تنزرع ببطء أكبر . مع ذلك ، تقلل الاتصالات والصلات الأكبر من عزلة الريفيين وتأخرهم ، ولا يعود تقارب الطبقات المحكومة مستحيلاً ، مع بقائه صعباً . إن تنوع كل منها ، وكذلك تنوع الطبقات الحاكمة ، الذي يؤدي إلى نمو طبقة وسطى ، يعقد كذلك الوضع .

ويتفاقم الوضع من جراء صعوبة تسريع التحديث بشكل يؤمن الانتقال إلى المجتمعات الصناعية . وفي البلدان المتخلفة جداً ، لا يتعلق ذلك سوى بقطاعات نادرة ، تكون غالباً محكومة من قبل الرساميل الأجنبية وموجهة نحو أغراض استعمارية . يكون التراكم الأولي لرأس المال ضعيفاً ، على الأقل بواسطة الوسائل الوطنية ، ويبقى أثره على الاقتصاد الوطني محدوداً نسبياً . يكون القطاع الحديث في البلدان نصف النامية كافياً للتأثير على الاقتصاد الوطني بمجمله . من جهة أخرى ، يؤدي التقدم الصحي ـ الذي ما يزال ضعيفاً في البلدان المتخلفة ـ إلى « اقلاع » الوضع الديموغرافي قبل إقلاع الانتاج الصناعي . ولا تكفي المحافظة على التوازن الاجتماعي بواسطة دكتاتورية تقليدية ، يقتضي تأمين توسع تقني لم يعد ممكناً بدونه قيام أي توازن . ثمة العديد من أنماط الأنظمة السياسية التي تعبر عن هذه المقتضيات .

طبقت المجتمعات الأوروبية في القرن التاسع عشر مزيجاً من الليبرالية السياسية والاستغلال الاقتصادي ، الذي وصفه ماركس بشكل جيد ، والذي أثبت فعاليته . فقد فرضت الطبقات الحاكمة المدينية على الأريستوقراطيين العقاريين التمثيل الوطني والانتخابات والبرلمانات والحريات العامة . وفي الوقت نفسه فرضت على الطبقات العمالية نظام عمل رهيباً ، جاعلاً من وجودها قريباً من وضع المعتقلين في معسكرات الاعتقال الحالية . ففي حالة التمرد كان القمع الذي لا يرحم (25000 إلى 30000 حالة إعدام بعد كومونه باريس) يؤمن العودة إلى « النظام » العام . هكذا تأمن التراكم الأولي لرأس المال الضروري للانطلاقة الصناعية ، التي أمنت كذلك تحقيق فوائد رأسمالية هائلة . من ثم ، تحسنت تدريجياً الظروف العمالية في إطار الارتفاع العام لمستوى الحياة .

تشكل الشيوعية الستالينية نموذجاً آخر للتنمية . كانت التضحيات المطلوبة من العمال كبيرة بالقدر نفسه ، من خلال دكتاتورية صارمة فرضت نظاماً جديدياً ، تأمن بواسطة معسكرات اعتقال حقيقية . وأدت الأولوية المعطاة للصناعة الثقيلة وصعوبة تحقيق المزارع الجماعية الريفية إلى تدنٍ قاس في مستوى الحياة . لكن التحديث التقني تحقق بسرعة ، دون أن تتشكّل إقطاعيات رأسمالية تؤدي إلى تفاوت كبير وتكبح تطور الخدمات الجماعية التي ليس لها مردود .

تبدو الشيوعية الصينية من وجوه كثيرة ، متغيراً للنموذج السابق ، حيث تم الحصول على التضحيات الضرورية من أجل تراكم رأس المال بواسطة الإقناع والتقشف الإرادي ، أكثر من الإكراه . هناك ، تبذل كذلك الجهود لتحقيق تصنيع أقل قسوة وأكثر احتراماً

للطبيعة والبيئة ولنوعية معينة من الحياة . لكن صعوبة الحصول إلى معلومات محددة حول هذا الموضوع يدفعنا لأن نكون حذرين عندما نحاول تفسيره ، ولن ننسى كذلك أنه يطبق في مجتمع حيث التطور الثقافي قديم وعميق ، وحيث النظم التقليدية للقيم والسلوكيات مختلفة جداً عما هي عليه عندنا .

ثمة نموذج ثالث قيد التطبيق منذ عدة سنوات ، يمكن تسميته بالنموذج البرازيلي . انه يشبه النموذج الأوروبي في القرن التاسع عشر ، لأنه يستند إلى الرأسمالية ومحرك الربح . وهو يختلف عنه لأنه يتعلق بنظام دكتاتوري مستند إلى العسكريين ، يتدارك كل تمرد عبر قمعه في المهد وبقسوة لكل حركة معارضة . وهو يبتعد عنه كذلك لأن رؤوس الأموال التي تستخدم للتصنيع هي غالباً أجنبية في أكثريتها . والبرازيل هي حالياً التعبير الأكمل لنموذج التنمية هذا ، الذي يشكل فيه التعذيب البوليسي ونسبة النمو الخيالية وجهين للوحة واحدة . تحاول اليونان تقليدها وإيران تفعل الشيء نفسه مع فارق وحيد هو أن رؤوس الأموال أكثر قومية ـ بسبب الثروات النفطية ـ وأن النظام ملكي ، لكن الملك قطع مع المالكين العقاريين وهو يستند إلى الجيش ، مثل دكتاتوريي أثينا وبرازيليا(*) .

ثانياً : نظم المجتمعات المتقدمة

تحتل المجتمعات المتقدمة المنطقة المعتدلة من الكرة بصورة عامة ، علماً أن أغلبها يقع في القسم الشمالي منها . وهي تغطي المجمل الأوروبي ـ الأسيوي شمال الخط المتوازي الأربعين تقريباً ، الولايات المتحدة وكندا ، واليابان ، واستراليا وزيلندا الجديدة . يمكننا أن نربط به التشيلي واسرائيل وبعض البلدان الأخرى الهامشية أو نصف الهامشية ، عند الحدود بين النمو ونصف النمو . نسميها كذلك مجتمعات صناعية لأن الصناعة هي قاعدة الاقتصاد فيها وهي تسيطر على النظام بكامله . لقد سمح التقدم التقني ، عبر تنمية انتاجية العمل وإمكانات السيطرة على الطبيعة بشكل مهم ، في أن يرتفع مستوى الحياة الذي غيّر الظروف الإنسانية ارتفاعاً مهماً .

إن السمة الرئيسية للمجتمعات المتقدمة ، هي أن التمييز بين فئتين من السكان ، فئة الأرياف وفئة المدن ، الأولى تقليدية والثانية حديثة ، يتجه إلى الاختفاء . يحل محل الريفيين المزارعون ، الذين تتغيّر سلوكياتهم وأنماط انتاجهم وكذلك نظامهم الثقافي لتصبح شبيهة بما هي عليه لدى المواطنين المدينيين . بات التشابه كاملاً تقريباً في القارة الأميركية .

(*) يبدو أن هذا الكلام كتب مع الطبعة الأولى عام 1973 .

أما في أوروبا وفي الاتحاد السوفياتي ، فما زلنا نجد ريفيين حقيقيين ، لكن التغيّر في تقنيات الثقافة ، وانتشار التلفاز ، ومكننة العمل والحياة المنزلية ، تدمر تدريجياً فروقاتهم مع أبناء المدن .

يتم توحيد السكان على قاعدة الحداثة والتمدين . فزوال البؤس ، ومحو الأمية وإطالة مدة الحياة وتخفيض وقت العمل ونشر الضمان الاجتماعي ، كل هذه العناصر هي التي تعرّف ما يسمى المجتمع الاستهلاكي أو مجتمع الوفرة . نريد بذلك القول أن كل الناس الذين يعيشون فيه يمكنهم ارضاء حاجاتهم بكاملها تقريباً ، ليس فقط الحاجات الأولية (الغذاء والكساء والسكن) ولكن الثانوية كذلك (الأمان واللهو والثقافة والرفاهية) . مع ذلك ، لم يتوصل بعد أي مجتمع إلى هذا المستوى ، ولا زالت كلها تتضمن قطاعات من الفقر .

نجد بين المجتمعات المتقدمة كما حددناها ، نمطين كبيرين من النظم السياسية : النظام الغربي والنظام السوفياتي . وهما يرتبطان بطريقتين مختلفتين للتصنيع : الطريقة الرأسمالية والطريقة الاشتراكية المركزة . ويرتبطان كذلك بزمنين مختلفين للتصنيع وبمستويين مختلفين للتنمية . يعمل النظام الغربي في المجتمعات التي كانت الأولى في التطور والتي بلغت حالياً المستوى الأعلى في الانتاج . ويعمل النظام السوفياتي في مجتمعات دخلت متأخرة في التنمية الاقتصادية والتي ما زالت أدنى من مستوى المجتمعات الصناعية الغربية .

أ ـ النظام الغربي

يتعلق النظام الغربي بنموذج محدد بوضوح ، يمكننا متابعة ظهوره وتوسعه وتحولاته عبر التاريخ بناء للصيغة رقم 1 عن النموذج الموصوف فيما سبق : أ← ط← ي← س ، حيث تمثل « أ » تقنيات الانتاج ، و« ط » التفريع الاجتماعي الذي ينجم عنها ، و« ي » الأيديولوجيا التي تبرر هذا التفريع ، و« س » المؤسسات السياسية التي تؤمن عمل النظام والمحافظة عليه . هذه الصيغة مطابقة تقريباً للتحليل الماركسي ، الذي أعد تحديداً انطلاقاً من مراقبة التطور في أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر . ودون الانتماء إلى الماركسية ، يمكننا استخدام طرائقها لدراسة النظام الغربي ، إذ انها الأفضل ، على الأقل فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من تطوره .

جاءت عملية الدفع الأولى من التقدم التقني الذي قلب شروط الانتاج . وكانت الأساليب الزراعية الجديدة (التناوب الزراعي الثلاثي الحوْل ، بيطرة الحيوانات ، طوق الكدن ، العربة ذات العرواة والقلاب ، أدوات فلاحية من حديد ، طواحين مائية

وهوائية) قد أدت اعتباراً من القرن الحادي عشر إلى زعزعة النظام الإقطاعي وظهور نواة البورجوازية . وفي القرن الخامس عشر ، أدى اختراع الطباعة واستعمال البوصلة وتقدم أساليب الملاحة وانجاز تقنيات تسليف ، إلى إعطاء دفعة جديدة لهذه الحركة . لكن الصدمة الحاسمة حصلت بين 1780 و1880 ، عندما حصل « أعمق تغيير عرفه الإنسان منذ العصر النيوليتي (العصر الحجري الأخير) ، الا وهو الثورة الصناعية »[10] .

اقتضى استعمال هذه التقنيات الجديدة إلغاء أنظمة التجمعات المهنية والتنظيم الجماعي في الحرف والتجارة والصناعة ، التي كانت تتميّز بها الملكيات الارستوقراطية . وقد انطوت على مخاطر ، تبرر في نظر الذين يتحملونها تعويض الأرباح المرتفعة . وأوجدت نمطاً جديداً من الرجال ، مختلفاً اختلافاً جذرياً عن النبيل أو الاكليريكي ، المقاول الرأسمالي ، أي مالك وسائل الانتاج التي يستعملها في سعيه المستمر لتوسيع نشاطه وتجديده ، من أجل زيادة أرباحه .

إن مثل هذا النمط من الانتاج يتجه بصورة طبيعية إلى تكوين طبقتين متخاصمتين : من جهة أولى ، الرأسماليين كما تم وصفهم ؛ ومن جهة ثانية ، هؤلاء الذين سيطلق عليهم الماركسيون اسم « البروليتاريا » أو « الطبقة العاملة » ، الذين لا يملكون من أجل العيش سوى قوة عملهم والذين يكونون مضطرين لتأجيرها إلى الفئة الأولى . من المتفق عليه ، أن الاختلافات كبيرة داخل كل فئة ، وستستمر طويلاً طبقات المجتمع الارستوقراطي داخل المجتمع البورجوازي . ثمة أكثر من طبقتين حقيقيتين . لقد رأينا أن ماركس وأنجلز نفسيهما يتفقان في ذلك . لكن الخصومة الاجمالية بين البورجوازية والبروليتاريا تظهر من خلال هذه التعددية ، وهي تميل إلى الاستقطاب الثنائي ، على الأقل في بعض الحقب وفي بعض المجتمعات (المجتمعات الأوروبية بمواجهة المجتمع الأميركي) .

تعد البورجوازية أيديولوجيا تعكس مصالحها وطموحاتها ، وتميل إلى تبريرها : الأيديولوجيا الليبرالية . هذه الأيديولوجيا بارزة جداً ، إذ أنها تعبر في آن واحد عن مطاليب شاملة ومشتركة بين جمع الناس ، وعن مطاليب خاصة بالرأسماليين الذين سمحت لهم أولاً بتدمير النظام الملكي والارستوقراطي القائم ، ثم الصمود بوجه ضغوطات البروليتاريا . إن المطالبة بالمساواة أمام القانون وإلغاء الامتيازات الموروثة وحرية الفكر والتعبير وحرية الاجتماع والجمعيات ، والتمثيل السياسي والحكم بواسطة جمعيات منتخبة ، تتعلق بجميع

---

(10) Jean-Pierre Rioux, La Révolution industrielle (1780-1880), 1871.

الناس وليس بالرأسماليين فقط ، وتجعل من الممكن لهؤلاء أن يشكلوا حولهم تحالفاً كبيراً ضد الملوك والنبلاء .

لكن ذلك سمح بعد ذلك بإقامة نظام ديموقراطي شكلي بقيت حقوق كل مواطن فيه وهمية إلى حد كبير ، بسبب عدم وجود الوسائل المادية الكافية التي تمكّن من ممارستها . كان الاستفتاء ضيقاً في فرنسا وانكلترا منتصف القرن التاسع عشر ، والصحافة بين أيدي الرأسماليين بالكامل ، والأحزاب جميعها بورجوازية ، والانتخابات يمولها الرأسماليون ، وكل البرلمانيين وكل الأطر السياسية تنتمي إلى الطبقة الحاكمة ، وتبدو كأنها مندوبتها في الحكم . إن النظام السياسي مطابق تقريباً للتحليل الذي قام به الماركسيون بشأنه .

مع ذلك ، فإننا نذكر بعض التصحيحات بالنسبة للصيغة أ← ط← ي← س . صنعت الأيديولوجيا الليبرالية في القرن الثامن عشر ، حيث شكلت ثورة ثقافية حقيقية ، أي قبل الثورة الصناعية التي تعطي الطبقة البورجوازية تطورها الكامل . والرأسماليون ليسوا بعد سوى أقلية ما زالت بعيدة عن السيطرة على اقتصاد ما زال زراعياً . والطبقة العمالية لم تكن سوى جنينية . تلاقي هذه الأيديولوجيا مساندة مدهشة لدى قسم كبير من السكان ، بسبب ميزتها الشمولية ، وبصورة خاصة عند عامة الناس في المدن ، الأكثر انفتاحاً والأقل خضوعاً للثقافة التقليدية .

إذن لا يتواجه في صراع الطبقات الأساسي من أجل قلب الأنظمة الملكية القديمة ، الظالمون والمظلومون حسب التصميم الماركسي ، ولكن تتواجه طبقتان مسيطرتان تساند كل منها الطبقة التي تسيطر عليها ، من جهة ، البورجوازيون الذين يساندهم أجراؤهم ، ومن جهة أخرى النبلاء يساندهم فلاحوهم . وطالما استمر النظام الارستوقراطي والملكي ، يستمر اتحاد البورجوازيين والعمال . وينكسر هذا الاتحاد إثر قيام النظام الليبرالي . عندها فقط يتحد الارستوقراطيون مع البورجوازيين للدفاع المشترك عن الملكية ضد خصومهم ، الذين يقطعون إلى حد ما مع الليبرالية ويتحدون في ظل الأيديولوجيا الاشتراكية ، تكون الأشياء أقل وضوحاً وأكثر تعقيداً وأطول مما يوحي به هذا المخطط المبسط .

إن تأثير الشروط الثقافية ، المتنوعة حسب البلدان ، يؤدي من جهة أخرى إلى فروقات مهمة . ففي أوروبا ، يدور صراع الارستوقراطيين المحافظين والبورجوازيين الليبراليين داخل كل بلد . وهو يواجه بين مفهومين متعارضين للعالم ولمصير الإنسان ، ويؤدي بالتالي فيدور هذا الصراع بالأحرى على أرضية دولية من خلال حرب الاستقلال .

ليس الانكليز . ومنذ البدء ، عرفت الجمهورية الجديدة اجماعاً عميقاً ، فقد صنعت حول الأيديولوجيا الليبرالية .

في أوروبا ، سيكون الصراع بين التيار المحافظ والتيار الليبرالي أكثر قساوة في البلدان الكاثوليكية ، حيث ساند الدين بكامله الأيديولوجيا الأولى ضد الثانية . أما في البلدان البروتستانتية ، فإن الدين يتلاءم بشكل أفضل مع الأيديولوجيا الليبرالية . أن الاستقصاء الحر والمساواة بين الناس في تفسير الكلمة الإلهية كانا أحد مصادر هذه الأيديولوجيا وأحد جوانبها في آن معاً . لكن هذه الحرية يمكن أن تبرر كذلك خيار المحافظة ، الأمر الذي يدخل تسامحاً أكبر . إن كسر الاجماع بصورة أكبر في البلدان الكاثوليكية أثناء الصراع بين المحافظين والليبراليين ربما يفسر كونه كذلك في الصراع بين الرأسماليين والاشتراكيين . انه على الأرجح أحد العوامل (لكنه ليس الوحيد) للقدرة الأدنى للاشتراكية الديموقراطية في فرنسا وإيطاليا ، ولتطور حزب شيوعي كبير في هذين البلدين .

في الولايات المتحدة ، سيستمر التقليد الثقافي للامتثالية الأيديولوجية الناجمة عن الغياب الأساسي للأرستوقراطيين ، مع التطور الضعيف للاشتراكية . ففي القرن التاسع عشر لم يكن الوضع العمالي فيها أفضل مما هو عليه في أوروبا ، وكان الاستغلال الرأسمالي فيها بنفس القوة ، وحتى أكثر بربرية وأعنف في الغالب . لكن العمال الأكثر تعرضاً للاستغلال هم القادمون الجدد الذين قطعوا مع بلدهم الأصلي ، وانطلقوا في هذا النوع من الثورة الفردية وهي الاغتراب وسعوا للذوبان في المجتمع الجديد الذي اختاروه . وبما أن أميركا هي شبه فارغة ، وتملك احتياطاً هائلاً من الأراضي الحرة القابلة للزراعة (أو المحررة بفعل مذابح الهنود) ، وبما أن الهجرة إليها كبيرة ، كان القادمون الجدد يحلون باستمرار في الأعمال الأكثر قساوة والأقل مردوداً محل القادمين السابقين ، الذين يصعدون في السلم الاجتماعي . وسمحت المنافسة الفردية بين الاجراء بالخروج إلى حد ما من الوضع البروليتاري وسهلت الاندماج في النظام الليبرالي .

هكذا تفسر الفوارق في مدى التعددية السياسية ، التي تعتبر أساسية لأنها تمس العنصر المركزي في النظام . إن التعددية في الولايات المتحدة ضيقة إذا وضعنا جانباً المجموعات الهامشية ، فإن جميع المواطنين ينتمون إلى الأيديولوجيا الليبراليا في جانبها المزدوج السياسي والاقتصادي ، ويساندون في آن واحد الديموقراطية والرأسمالية هذان الوجهان للإله *(Janus) الغربي . يتراوح الموقف السياسي بين السيد فيناكور

(*) أحد الآلهة القديمة في روما ، حارس الأبواب ، ويراقب الدخول إليها والخروج منها ، وكان يتمثل بوجهين .

(Tixier-Vignancourt) والسيد شرايبر (Jean-Jacques-Servan-Schreiber) ، في شكل من الأشكال . تعتبر الديموقراطية السياسية في أوروبا الغربية كندا وأستراليا وزيلندا الجديدة واليابان موضوع إجماع شبه عام ، لكن الرأسمالية ليست كذلك . فقرابة نصف المواطنين لا يقبلون شرعية سلطة أصحاب العمل ويعتقدون أن الاشتراكية هي نظام أعدل وأكثر قبولاً .

مع ذلك تستسلم أغلبيتهم للرأسمالية بسبب فعاليتها في الانتاج وبسبب الوجه الدكتاتوري الذي اتخذته الاشتراكية في النظام السوفياتي . ففي فرنسا وإيطاليا وفنلندا وحدها (أو تقريباً) ، ثمة قسم مهم من المواطنين الذين يريدون إقامة نظام اقتصادي اشتراكي ، مع المحافظة على الديموقراطية السياسية . إن خيارات التعددية مفتوحة إلى حدها الأقصى في هذه الفئة الأخيرة من البلدان ، في حين هي مغلقة إلى الحد الأقصى في الصيغة الأميركية للنظام الغربي ، وتستفيد البلدان الأوروبية الأخرى من انفتاح وسيط . نشير إلى أنه بمقدار تفتح خيارات التعددية ، تصبح مبادىء الأيديولوجيا الليبرالية صحيحة التطبيق ، بعكس ما يعتقد الرأي الشائع .

تكون الفوارق في النظام السياسي أقل أهمية مع أنها ليست مهملة . من المهم الإشارة إليها ، لأنها ترتبط بأوقات مختلفة من إعداد نموذج المؤسسات الغربية . فقد نسخت هذه الأخيرة كلها عن تصميم المؤسسات البريطانية ، التي سمح تطورها بإقامة نظام سياسي جديد داخل أطر قديمة . هذا الاستعمال للبقايا وهذا الاقتصاد في الوسائل هما سمة عامة لبلورة النظم الاجتماعية . نقل النظام الرئاسي الأميركي ؛ في إطار جمهوري ، الملكية المقيدة التي كانت سائدة في انكلترا في بداية القرن الثامن عشر . أخذ الرئيس المنتخب مكان الملك وأخذ الكونغرس مكان البرلمان .

أقيمت المؤسسات الانكليزية في أوروبا وفي الممتلكات البريطانية فيما بعد ، في الوقت الذي كانت تحكم في لندن ملكية برلمانية مع ملك دون سلطات ، وعندما انتقل الحكم إلى الوزير الأول ووزرائه المسؤولين جماعياً أمام النواب . أما النظام الفرنسي نصف الرئاسي فقد أقيم فيما بعد ، عندما أصبح الوزير الأول البريطاني « ملكاً منتخباً » ، يعينه في الواقع المواطنون من خلال الانتخابات العامة ، ولكنه مسؤول دوماً أمام مجلس العموم ومتمتعاً إزاءه بسلطة الحل ، لكنه يتعلق كذلك بنمط من النظام الغربي المختلف كثيراً عن الذي عمل حتى عام 1914 .

ثمة نظامان غربيان متميّزان تماماً تعاقبا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى أيامنا

هذه : الديموقراطية الليبرالية و« الديموقراطية التقنية » . عمل الأول بشكل مناسب حتى عام 1914 ، وبدأ الثاني عام 1945 ، علماً أن فترة ما بين الحربين كانت مرحلة انتقالية . إن الارتباط المتبادل في الاثنين ، وثيق بين البنى الاقتصادية والبنى السياسية . ترتبط الديموقراطية الليبرالية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الفردية أو العائلية ، القائمة على دينامية المقاول والمتطورة في إطار المنافسة وقوانين السوق . وحتى المؤسسات الكبيرة جداً - مؤسسات أصحاب الملايين الأميركيين - هي في الغالب ملكية شخص واحد أو عائلة واحدة ، يعتبرون أعيان الصناعة أو التمويل . كما أن التمثيل السياسي قائم على أحزاب الأطر ، المتشكلة حول شخصيات هم إلى حد ما أنصارها . يجدد كل برلماني بنفسه انتخابه ، بناء لتحالفات متحركة ، ما عدا في بريطانيا ، حيث يتم الالتزام بالنظام بصورة أفضل ، وذلك دون شك ، لأن التقاليد البرلمانية أقدم .

في الديموقراطية التقنية ، يستند الاقتصاد إلى مؤسسات جماعية كبرى ، وطنية أو متعددة الجنسيات ، تكون رؤوس أموالها تحت رقابة مؤسسات أخرى هي شركات الهولدنغ والشركات المالية والمصارف ، التي نجد وراءها بعض السلالات الرأسمالية الكبيرة ، المتكاملة داخل بنية تقنية يتجمع حولها كل من يكون ضرورياً لاتخاذ القرارات المعقدة . ويحل مكان قانون السوق اعداد خطط انتاجية طويلة الأمد تقتضي استثمارات هائلة ، يؤمن لها إعلام علمي ولجوج ، النجاح لدى الجمهور . كما أن الإدارات والمرافق الجماعية والمؤسسات الوطنية والأحزاب السياسية والنقابات تكون كذلك منظمات كبرى منضبطة ، تحركها هي أيضاً بنية تقنية تختلط إلى حد ما بالبنية التقنية الاقتصادية .

تغيّر النظام البرلماني تغيراً عميقاً عبر هذا التطور . إن الأحزاب الكبيرة المنضبطة التي تقلصت إلى حد ما إلى اثنين ، أو انحصرت في تحالفات ثنائية القطب ، تؤدي إلى إعطاء استقرار كبير وسلطة كبيرة لرئيس الحكومة ، الذي يكون زعيم حزب الأغلبية . ففي فرنسا ، حيث لم يكن هذا التجديد قد استكمل عام 1958 ، صحح تبني النظام نصف الرئاسي ، ضعف النظام وعدم استقراره وأدخله في الوقت نفسه في طريق الانضباط البرلماني والاستقطاب الثنائي . بقيت إيطاليا وحدها في أوروبا ، متخلفة عن هذا التطور . وفي الوقت نفسه ، أدى تطور النقابات القوية والأحزاب الكبيرة الاشتراكية أو الشيوعية إلى توازن أفضل في النظام الغربي وإلى خلق ثقل موازٍ نسبياً للسلطة الرأسمالية .

تبقى الولايات المتحدة وحدها تقريباً خارج هذا التطور . فتحولات البنية الاقتصادية الأعمق والأكثر تقدماً مما هي عليه في أوروبا ، لم تترافق فيها بتحول مواز للبنى

السياسية . ان نظام أحزاب الأطر نفسه القليل التماسك وغير المنضبط ، والذي تتحكم فيه مجموعات متكونة حول شخصيات معينة ، يديم في القرن العشرين النظام الغربي للقرن التاسع عشر . وغياب الاشتراكية يزيد في هذه الحالة القديمة . والأمة الأكثر حداثة في الغرب من الناحية الاقتصادية تحافظ على الأدوات السياسية الأكثر رجعية . إذن يتطور فيها نمو السلطة التنفيذية الذي يترافق مع تطور المؤسسات الكبرى والاقتصاد المراقب والموجه ، دون الثقل الموازي للمنظمات الشعبية . تبقى الأحزاب ضعيفة وتهتم النقابات أساساً بمطاليب محض نقابية . وتتحكم البنية التقنية الاقتصادية والبنية التقنية الإدارية بالبنية التقنية السياسية المحرومة من قواعد خاصة بها . ويترك الاجماع الأيديولوجي ـ إذا وضعت جانباً بعض الأقليات الصاخبة الفارقة في الأكثرية الصامتة ـ الساحة حرة للرأسمالية ، التي تسيطر دون منازع .

ب ـ النظام السوفياتي

قام النظام السوفياتي في روسيا عام 1917 ، على أثر انهيار الجيش والدولة القيصرية ، الناجم عن الهزيمة العسكرية . وامتد إلى أمم أوروبا الشرقية عام 1945 ، بفعل نفوذ الجيش الأحمر واقتسام العالم الواقعي في مؤتمرات طهران ويالطا وبوتسدام . وترتبط به الصين وفيتنام وكوريا الشمالية وألبانيا وكوبا بشكل من الأشكال ، على الرغم من النزاعات بين الشيوعية الصينية والشيوعية الروسية ، مثلما هي البروتستانتية فرع من المسيحية . لكن الأمر يتعلق بمجتمعات متخلفة أو نصف نامية . إن قسماً كبيراً من الديموقراطيات الشعبية ذات الولاء السوفياتي ، كانت في الوضع نفسه عام 1945 ، فهي تتعلق بأوروبا الخضراء ، الزراعية التي تواجه أوروبا الصناعية في الغرب . والاتحاد السوفياتي كان يوجد من بعض الوجوه في وضع من النوع نفسه عام 1917 ، على الرغم من أنه كان يضم قطاعاً صناعياً متقدماً ، وكانت تشيكوسلوفاكيا وألمانيا وحدهما الأمتين الصناعيتين عندما قامت فيهما الشيوعية .

إن النظام السوفياتي هو على نقيض الديموقراطية التعددية في الواقع ، على الرغم من أن له قيماً مشتركة معها . يتعلق الأمر بدكتاتورية آحادية قائمة على حزب وحيد . وليست الدولة والإدارة سوى أداتين في أيدي الحزب ، الذي يستخدمهما لبناء الاشتراكية . ودور الحزب هو في الوقت نفسه التحريك والدفع والمراقبة فيما يتعلق بالجهاز الحكومي ، وهو طليعة تنمي الوعي الطبقي والمشاعر الثورية فيما يتعلق بالجماهير الشعبية . وهو يجمع العناصر الأكثر أمانة والأكثر إخلاصاً للنظام ، التي تشكل نخبة قائدة . والهدف هو تأمين

تدمير الرأسمالية وبناء الاشتراكية ، التي يمكن الوصول عبرها إلى ديمـوقراطيـة حقيقية . والدكتاتورية ليست سوى مؤقتة ، وتبريرها الوحيد هو خلق الشروط لحرية « حقيقية » . فالنظام السوفياتي ينتسب من وجهة النظر هذه إلى نفس القيم التي ينضوي تحتها النظام الغربي .

يمكن تفسير صرامة النظام السوفياتي أولاً بظروف قيامه . في هذا الصدد ، تعتبر العملية معاكسة لتلك التي نجم عنها النظام الغربي ، وقليلة التطابق في الظاهر مع المخطط الماركسي . فبدلاً من الصيغة أ← ط← ي← س . يمكننا اختصارها في الصيغة ي← س← أ← ط . إن الأيديولوجيا الاشتراكية (ي) التي جاءت إلى السلطة في روسيا من خلال لينين والحزب الشيوعي ، اللذين بنيا استناداً إلى مبادئها دولة جديدة ، قائمة على دكتاتورية البروليتاريا (س) الآيلة إلى بناء اقتصاد اشتراكي (أ) ، الذي عليه أن يدمر نظام الطبقات الرأسمالية وتوليد مجتمع دون طبقات (ط) . مع ذلك ، لن ننسى أن الأيديولوجيا الاشتراكية نتجت عن تطور الدولة الرأسمالية ، المنبثقة هي نفسها عن الثورة الصناعية ، التي خلقت البورجوازية والبروليتاريا والأيديولوجيا الليـبرالية . وإذا سمينـا أ° ، ط° ، ي° ، س° عناصر النظام الرأسمالي هذه وأ, ، ط, ، ي, ، س, ، العناصر المماثلة في النظام الاشتراكي ، يصبح تسلسل العوامل وفقاً للصيغة التالية :

أ°← ط°← ي°← س°← أ،← ط،← ي،← س، .

وهكذا نرى أن النظام الغربي تطور بعد نمو طبقة مهيمنة جديدة ـ البورجـوازية ـ وتوسع الأيديولوجيا التي أدت إلى نشوئها ـ الليبرالية . كان له إذن ، منذ البدء ، قاعدة اجتماعية وأيديولوجية واسعـة جداً ، تعفيـه من استخدام الـوسـائـل العنيفة جـداً لكي يترسخ ، وإذا فعل ذلك عامي 1793 ـ 1794 ، فذلك لأنه وجد نفسه متقدماً على التطور الاجتماعي . على العكس ، قام النظام السوفياتي في بلدان محكومة من قبل طبقات حاكمة تعارضه ، في حين أن الطبقات التي كانت مؤيدة له استناداً إلى أيديولوجيتها الخاصة كانت ما تزال جنينية . إن الأنهيار العسكري والسياسي للنظام القيصري عام 1917 ، وهزيمة الدول المتحالفة مع هتلر عام 1945 حملت الشيوعيين إلى السلطة في حين لم تكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية مهيأة لقيام النظام الاشتراكي . أدى ذلك بالضرورة إلى استخدام الوسائل الاستبدادية .

كانت صعوبات التصنيع المتسارع والتراكم الأولي لـرأس المال تـدفع في الاتجـاه نفسه . وكانت الجهود الخارقة المبذولة في روسيا خلال سنوات الثلاثينات من أجل تطوير

صناعة ثقيلة تعطيها قدرة اقتصادية كبيرة تستتبع دكتاتورية صارمة جداً ، بمعزل عن السمات المميّزة لستالين . وأدى الانقلاب المماثل الذي حصل خلال سنوات الخمسينات في أوروبا الوسطى إلى الطريق نفسه ، حتى ولو غضّينا الطرف عن التناقضات الناجمة عن الحرب والفاشية والاقتطاعات التي مارسها الاتحاد السوفياتي لإعادة بناء صناعته . وأخيراً ، خلقت عملية التحديث التي تحققت هكذا ، بواسطة آلية تخطيط مركزية صارمة ، في إطار نظام آحادي . استبدادي وبوليسي ، عادات وبنى أصبح من الصعب التخلص منها .

أدى الحصار من قبل الرأسمالية إلى تفاقم هذه الميول . ففي روسيا ، كانت الشيوعية الوليد محاصرة من قبل الحلفاء الغربيين الذين حاولوا إسقاطها عسكرياً عبر مساعدة الروس البيض . ثم استبعدت الدولة السوفياتية إلى حد ما عن الائتلاف الدولي ، على الرغم من التطور المتأخر نوعاً للعلاقات الدبلوماسية معها كان غيابها عن مؤتمر ميونيخ معبراً .

من ثم ، كان الهدف المعلن للاجتياح الهتلري المدعوم من اليمين الأوروبي ، تدمير الشيوعية في روسيا . وبعد شهر العسل القصير للتحالف الكبير ، استعادت الحرب الباردة الأغراض نفسها مستبدلة الاحتواء بالاستبعاد . إن الانفراج الحالي يحل علاقات ودية محل علاقات العداوة ، دون أن يغيّر شيئاً في العمق . وذلك لا يسهل « تحرير (lébéralisation) النظام السوفياتي .

إن التوترات بين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية لا تسهل ذلك هي الأخرى . ففي عام 1945 كانت بلدان أوروبا الوسطى التي وضعها الحلفاء تحت وصاية موسكو معادية للروس (ما عدا بلغاريا) ومعادية للشيوعية في آن معاً ، إذ يتعلق الأمر بأمم زراعية حيث كانت ما تزال بيئة فلاحية قليلة التطور تحت قبضة المالكين العقاريين الكبار والاكليريكيين الموغلين في القدم . فقد ساعدوا هتلر في حربه ضد روسيا وفي التدمير المخيف الذي خلفته . وهكذا سيعمد السوفيات في الوقت نفسه إلى معاملة الديموقراطيات الشعبية كبلدان محتلة ، يأخذون منها الانتاج الزراعي والصناعي ، ويدخلون إليها النظام السوفياتي بالقوة ، من خلال حكومات خاضعة خضوعاً تاماً لموسكو .

أثار ذلك ردود فعل قومية لم يتمكن الشيوعيون المحليون من إحكام السيطرة عليها . كانت تزداد خطورة بمقدار ما كان الغربيون يفتشون دوماً عن الفرصة لاجتذاب الساكسون في الساحة الشيوعية إليهم . ففي عام 1956 عندما طالبت هنغاريا الثائرة بحيادها وقطعت مع التحالف الروسي ، كان السوفياتيون مضطرين للرد بعنف إذا كانوا لا يريدون المخاطرة بتفكك ساحتهم . وفي عام 1968 أدى بهم الخوف نفسه إلى التدخل في براغ . وعندما

تنجح إحدى الديموقراطيات الشعبية بالحصول على استقلال وطني نسبي ، فإنها تميل إلى التشدد في الدكتاتورية من أجل تطبيق مثل هذه السياسة .

من جهة أخرى ، لا تساعد التقاليد الثقافية في روسيا وفي أوروبا الشرقية في تشجيع الليبرالية . وباستثناء تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية ، لم تعرف أي من البلدان التي يعمل فيها النظام السوفياتي الانتخابات الحرة والديموقراطية التعددية . إن الدساتير الليبرالية لما بعد 1919 شكلت قناعاً للنظم الاستبدادية ، المستندة إلى هيمنة المالكين العقاريين الكبار الذين يستغلون فئات فلاحية متأخرة . ولم تكن المؤسسات الليبرالية تعمل حتى في تشيكوسلوفاكيا وفي المانيا الشرقية ، إلا لفترة قصيرة في ما بين الحربين ولم يكن لها أسس صلبة بما فيه الكفاية .

وأخيراً ، فإن نموذج النظام السوفياتي أنجز في روسيا ذات التاريخ الاتوقراطي بالكامل . فمن إيفان (Ivan) الرهيب إلى ستالين ، النسب مباشر ، وهو الذي ضرب إيزنشتاين (S.M. Eisenstein) وكثيرين آخرين . ويعتقد البعض أن الديانة الارثوذكسية وهي استمرار لبيزنطية ، قد نمّت في أوروبا الوسطى العادة حول وجود دين الدولة ، مازجة بين ما هو روحي وما هو زمني : إن ذلك لا يساعد على تطور الشيوعية نحو الحرية السياسية . ويرى كارل ويتفوغل (Karl Wittfogel) في النظام السوفياتي الوريث للنظام الروسي القائم على الاستبدادية الشرقية ، الناجمة عن « المجتمع المائي » ، حيث ينبغي أن تشرف سلطة مركزية على نظام المياه (راجع أعلاه ص 290) . يمكننا الاعتراض على هذين التفسيرين ، ولكن ليس على التقليد التسلطي في روسيا وفي أوروبا الشرقية .

رغم ما قيل ، أخذ النظام السوفياتي يلين منذ موت ستالين . وحتى في هنغاريا ، أصبح النظام أكثر ليبرالية بعد القمع الذي أعقب ثورة 1956 . وتشيكوسلوفاكيا وحدها عادت إلى زمن الحرب الباردة ، بعد ربيع براغ ، مع قمع أقل دموية كما يبدو . إن تطور الصلات مع الخارج ، الأمر الذي لا غنى عنه بالنسبة لأمة صناعية متقدمة ، ونمو طبقة من المثقفين والعلماء المتأثرين بالمستوى التكنولوجي ، وضرورة تكييف الانتاج مع رغبات المواطنين في مجتمع استهلاكي ، كل ذلك يدفع باتجاه الليبرالية التي تبدو حتمية مع الوقت .

مما لا ريب فيه أنها ستكون أبطأ مما اعتقدنا في زمن خروتشيف . ثمة تقدم كبير أنجز بما أن القادة المبعدين لم يعودوا يعدمون وإنما يوضعون فقط في وظائف دنيا . هكذا حصل في بريطانيا منذ عدة قرون ، عندما تم اجتياز الخطوة الكبرى التي أدت إلى النظام البرلماني ، عندما أكره الوزير الأول على الإستقالة بدلاً من ارساله إلى المقصلة . ويعتبر التقدم أهم في

بولونيا ، حيث يتم إسقاط رؤساء الحكومة بواسطة الحركات الشعبية . لكن على الأرجح ، ما زلنا بحاجة إلى الكثير من المراحل ومن الزمن لكي تحوّل عملية التحرر جذرياً النظام السوفياتي ولكي ننتقل من الشيوعية الدكتاتورية إلى الشيوعية الديموقراطية . إن التطور المتوقع من قبل الماركسية تحت اسم زوال الدولة ، لا يصطدم بالعقبات ذات المنشأ الخارجي فقط - ضغط المعارضين للاشتراكية ، استمرار الذهنيات البورجوازية ، النزاعات بين النزعات القومية والأممية « البروليتارية » - ولكن كذلك بعقبة ذات منشأ داخلي ، قوة الجهاز المركزي للحزب ومقاومته لكل تحرر حقيقي .

تتميّز جميع المجتمعات المتقدمة بنمو المنظمات الكبرى الحاصل بفعل وسائل الانتاج الحديثة . وهو ينزع إلى تكوين بنية تقنية تحكم في الواقع من خلال مظهر المجالس المنتجة ، واللجان التمثيلية ، والجمعيات العامة ، والبرلمانات ، الخ . في المجتمعات الغربية ، يحد التنوع النسبي لهذه البنية التقنية - بفضل الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية والجامعات ووسائل الإعلام المستقلة ، الخ . - من هذه الميول الأوتوقراطية ويحافظ على ديموقراطية معينة . إن التوحيد الحالي للبنية التقنية في النظام السوفياتي ، يعزز المركزية والدكتاتورية . قد يكون بالإمكان خلق تنوع ما بواسطة الاستقلال الذاتي النسبي للنقابات والمؤسسات والمنظمات العلمية والمؤسسات الثقافية والسلطات المناطقية ، الخ . إنهم يعرفون ذلك ويفعلونه ، لكنهم يفعلونه بطريقة خجولة ، إذ ان الحزب يكره رؤية سلطته المهيمنة تنتزع منه .

المراجع

حول النظم السياسية للمجتمعات النامية راجع :

M . DUVERGER , Institutions politiques et droit constitutionnel , 2 vol . , 13ᵉ éd . , 1973 , et notamment le tome I , Les grands systèmes politiques .

يشكل هذا الكتاب التتمة الطبيعية للكتاب الذي بين أيدينا . نجد فيه تحليلاً لمختلف النظم في المجتمعات الحالية ، مع مراجع مشروحة . (صدرت ترجمته عن المؤسسة الجامعية للدراسات مجد 1992 - بيروت) .

حول النظم السياسية في المجتمعات المتخلفة راجع :

G . ALMOND et J . S . COLEMAN , The Politics of Developping Areas , Princeton , 4ᵉ éd . , 1964; D . APTER , The politics of Modernization , Chicago , 1965; G . GEETZ , Old Societies and New States , New York , 1963; P . WORSLEY , The Third World , Londres , 1964; J . KAUTSKY (et autres) , Political Change in Underdeveloped Countries , New York , 1962; P . MOUSSA , Les nations prolétaires , 2ᵉ éd . , 1960 .

حول البلدان المتخلفة بالتحديد راجع :

G . ALMOND et J . S . COLEMAN; R . ADLOFF , West Africa: The French speaking

Nations , New York , 1964; T . HODGINS , African Political Parties , Londres , 1961; P . GONIDEC , Les systèmes politiques africains , t . I , 1971 , et l'Etat africain , 1970; R . W . LOGAN , Haïti and the Dominican Republique , Oxford , 1968; M . NIEDERGANG , Les 20 Amériques latines , 2e éd . , 1969 , 3 vol .

حول البلدان نصف النامية راجع :

M . Niedergang: J . LAMBERT , L'Amérique latine: structures sociales et institutions politiques , 2e éd . , 1968; J . L . BUSEY , Latin America: Political Institutions and Processes , New York , 1965; L . MERCIER VEGA , Mécanismes du pouvoir en Amérique latine , 1967; F . LIEUWEN , Generals versus Presidents , New York , 1966; J . J . FAUST , Le Brésil: une Amérique pour demain , 1966; P . GONZALES CASANOVA , La démocratie au Mexique , 19621; R . L . PARK , India's Political System , Englewood Cliffs (N .J .) , 1967 .

حول النظام الغربي راجع :

M . DUVERGER , Janus: Les deux faces de l'Occident , 1972 , et les développements et les bibliographies de M . DUVERGER , Institutions politiques et droit constitutionnel , I: Les grands systèmes politiques , 13e éd . , 1973 , p . 52- 319; P . LALUMIÈRE et A . DEMICHEL , Les régimes parlementaires européens , 1966 .

حول النظام السوفياتي راجع :

M . LESAGE , L'U .R .S .S . et les démocraties populaires , 1970 (avec bibliographie) .

فهرس الأشكال

الفهرس

القسم الأول: المجموعات الاجتماعية

الفصل الأول: الجماعات

القسم الثاني : البنى الاجتماعية

القسم الثالث : النظم الاجتماعية

1992 / 11 / 440

